

کتاب

شرح شافیه ابن الحاجب

o b e i k a n d i . c o m

obeikandi.com

المكتبة اللغوية

كتاب

# شرح شافية ابن الحاجب

في علم الصرف

تأليف

أبي الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي

(ت ٧١٥ هـ)

تحقيق

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود

المجلد الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الثانية  
1436 هـ - 2015  
حقوق الطبع محفوظة للناشر  
الناشر  
مكتبة الثقافة الدينية  
526 شارع بورسعيد - القاهرة  
25922620-25938411 / فاكس : 25936277  
E-mail: [alsakafa\\_aldinaya@hotmail.com](mailto:alsakafa_aldinaya@hotmail.com)

٢٠٠٤/١٤٦٤٨	رقم الايداع
977- 341 - 156 - 3	I.S.B.N ترقيم الدولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

## المقدّمة

أحمد الله - سبحانه وتعالى - حمد الشاكرين وأصلّي وأسلّم على  
المصطفى المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،  
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد :

فقد خرجتُ من بعض قراءاتي في مجال العربية وفنونها - في  
مرحلة الماجستير - بانطباع أثار دهشتي واستثار شفقتي وغيّرتي ؛ إذ  
وقفتُ على عالم مُحقق مدقق ، لا يقل عن أشهر النحاة تمكّناً ورسوخَ  
قدّم في مجال لغتنا العربية وآدابها - تأليفاً وشرحاً - قد غمطَ حقه ،  
وأهمّلَ ذكره ، فلم يحظَ من جانب من أتوا بعده من المؤلّفين والمعنيّين  
بكتابة السير والتراجم إلا بأسطر قليلة لا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليدِ  
الواحدة ، بالرغم مما قدّمه للغة الضاد من أياد بيض ، وما أسهم به  
في إثراء المكتبة العربية من مصنّفات خطيّة ظلّت حبيسة جدران دور  
الكتب والمكتبات قرابة ثمانية قرون ، ألا وهو عالم أستراباذ الجليل  
ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي ، النحويّ ، اللغويّ ، الأديب  
المتوفّى ( ٧١٥ هـ ) : حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان ، على حدّ  
تعبير ياقوت الحموي - رحمه الله .

وعندما عقدت النية لإعداد رسالة لنيل درجة العالمية العالية  
الدكتوراه استخرتُ الله العليّ القدير في أن أجعل من ركن الدين  
موضوعاً لرسالتي ، ومن جهوده النحوية والصرفية محوراً يدور

حوله بحثي ودراستي. وقد ارتأيت أن أشفع دراستي هذه بإخراج واحد من أهم كتبه إلى دائرة الضوء ، إتماماً للفائدة من جانب وإبرازاً لجهوده في الميدان الصرفي من جانب آخر ، ليكون موضوع الرسالة : « ركن الدين الحسن الأستراباذي وجهوده النحوية والصرفية ، مع تحقيق كتابه شرح شافية ابن الحاجب » .

وقد نوقشت الرسالة في كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ( ١٩٩٢م ) ونال بها صاحبها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى .

وقد ارتأيت الآن - وأنا بصدد نشر الرسالة - أن أفصل بين قسميها جاعلاً كل قسم منهما في كتاب مستقل ؛ الكتاب الأول وسمته بـ ( ركن الدين الحسن الأستراباذي وجهوده النحوية والتصريفية ) . والكتاب الثاني جعلته خاصاً بتحقيق كتابه : « شرح شافية ابن الحاجب » ودراسته .

وها هو الكتاب الثاني ، وقد جعلته في قسمين ؛ القسم الأول خاص بالدراسة وفيه فصلان يسبقهما تمهيد ؛ تحدثت في التمهيد عن عصره وحياته العلمية . وفيه أقيت الضوء على الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في عصره . وجعلت الفصل الأول خاصاً بعالمنا ركن الدين ، وجعلته في مبحثين : الأول ( نشأته وحياته ) ؛ وفيه سقتُ ترجمةً ضافيةً له تناولتُ فيها اسمه ولقبه وكنيته ومولده ، ونشأته ، وحياته ، وموطنه ، وتنقلاته ، ومكانته العلمية والثقافية ، ومذهبه الفقهي ، وشيوخه وتلاميذه ، ثم

انتقلت إلى المبحث الثاني فتحدثت عن آثاره وبيّنت الموجود منها،  
وأشرت إلى المفقود ، وأفردت حديثاً لآثاره النحوية والصرفية التي  
وصلت إلينا .

وجعلت الفصل الثاني للكتاب المحقق، فجاء في مبحثين : أولهما  
لدراسة الكتاب ، والثاني لتوثيقه والحديث عن مخطوطاته وبيان  
منهجي في تحقيقه .

وأما القسم الثاني فهو خاصٌ بتحقيق الكتاب .

وختمنا الكتاب بمجموعة الفهارس الفنية اللازمة لتحقيق الكتاب .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أشير إلى نقطة مهمة ، تتعلق  
بعالمنا ركن الدين ؛ حيث يلتبس الأمر على كثير من الناس فيظن  
أغلبهم أن ركن الدين ورضي الدين شخص واحد ، معتمدين على أن  
كلّ منهما قد شرح مقدّمتي ابن الحاجب.

وأبادر فأقول : إن ركن الدين الأستراباذي ليس هو رضي  
الدين الأستراباذي ، و لا يجمع بين العلمين سوى نسبتها إلى بلدهما  
" أستراباذ " من بلاد فارس وما وراء النهر، تلك البقعة العلمية الحافلة  
بالعلماء ، والتي أخرجت خلقاً كثيرين من أهل العلم في كل عصر .

و بعد : فهذا أنذا أقدم هذا الكتاب إلى كل من يهمله البحث في  
اللغة العربية و علومها ، و أمل أن أكون قد وفقت في إخراجه على  
الوجه المرجوّ ؛ فإن كنت قد وفقت فيما سعيت إليه فذلك من توفيق الله

عز شأنه و تجلت مشيئته ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني قد حاولت  
و كنت صادق العزيمة .

و أختتم كلمتي هذه بأن أضرع إلى الله العليّ القدير ... داعيًا أن  
يوفقنا للعمل لوجهه الكريم في كلّ ما هو خير للإسلام و المسلمين و  
اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم . . . إنه سميع مجيب .  
و ما توفيقني إلا بالله ، عليه توكلت و إليه أنيب .

د. عبد المقصود محمد عبد المقصود

الرياض : التاسع من شهر صفر ١٤٢٥ هـ

## التمهيد

### عصر ركن الدين الأستراباذي

#### أ - الحالة السياسية في عصره :

شهد بداية القرن السابع الهجري مولد عالم جليل من علماء الدولة الإسلامية هو : ركن الدين الحسن بن أحمد الأستراباذي النحوي اللغوي الأديب . عاش في عصر<sup>(1)</sup> كان العالم الإسلامي آنذاك يموج بالفتن والقلق و الاضطرابات و يعمُّه الخراب و الدمار ؛ حيث كان أكثره تحت سيطرة المغول سلالة جنكيز خان ، حيث امتد سلطان هؤلاء المغول فيه من حدود الهند شرقاً إلى سوريا غرباً و سيطروا سيطرة كاملة ، فيما عدا فترات قصيرة كانت السيادة المؤقتة في فارس و العراق للفرس والترك .

وكانت العراق وفارس في سلطة الدولة الألخانية ، وهي مغولية ثم صارت الأمور إلى الدولة التيمورية ، وهي مغولية أيضاً ، وتخلل ذلك فترات صارت الأمور فيها إلى دولتين فارسيتين ( الجلابرية ، والمظفرية ) وأخريين تركيتين هما ( القراقيونلية ، والأقايونلية ) .

---

1- يطلق على هذا العصر ( العصر المغولي ) ، نظراً لسيطرة المغول آنذاك على معظم الممالك الإسلامية ، و يُورَّخُ له بمقوِّط بغداد على يد هولاء سنة ٦٥٦ هـ ، و حتى دخول العثمانيين مصر سنة ٩٢٣ هـ و يطلق عليه أيضاً ( عصر سلاطين المماليك ) نظراً لسيطرة المماليك على جزء كبير من العالم الإسلامي ، و ذلك من حدود سوريا شرقاً إلى حدود مصر غرباً بما في ذلك شبه الجزيرة العربية ، و يُورَّخُ له من سنة ٦٤٦ هـ و حتى سنة ٩٢٣ هـ بدخول العثمانيين مصر أيضاً .

وكانت تركستان وأفغانستان في قبضة الشغطائية ، ثم صارت الأمور إلى التيمورية ، وكتاهما مغولية (1) .

والذي حدث أن هؤلاء التتار (2) قد زحفوا كالجراد بقيادة جنكيزخان على أواسط آسيا وغربها منذ عام ٦٠٦هـ ، فملكوا كثيرًا من البلاد ، وقتلوا ما لا يُحصى من أهلها حتى بلغوا خراسان فانتزعوها من ملكها خوارزم شاه عام ٦١٧هـ ، بعد أن أفنوا عددًا كبيرًا من مسلميها ثم عبروا نهر جيحون ، وقصدوا مدينة بلخ ، وساروا إلى نيسابور فملكوها لضعف أهلها عن مقاومة هؤلاء التتار الكفرة المخربين ، وأخرجوا أهلها إلى الصحراء فقتلواهم وسبوا نساءهم وخرّبوا المنازل ، ثم سارت طائفة منهم إلى طوس ففعلوا بها كما فعلوا بغيرها وخرّبوها ، ولم يسلم من شرهم وفسادهم شيء ، كما قال المؤرخ ابن الأثير (3) .

---

1- ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية : ١١٠/٣ .

2 - التتار أمم وثنية جاهلة من الجنس المغولي الأصفر ، منهم الياقوتية و الجيرجيزية و الساموية . و مساكنهم الأولى الأطراف الشمالية لبلاد الصين ، و منذ الأزمنة السحيقة كانوا يعيشون عيشة البداوة ، و يخضعون لأحد ملوك الصين ، ثم نجم فيهم رجل قوي الشكيمة شديد البأس ، استطاع أن يملك عليهم، و أن يفوز بعرش الحكم فيهم ، و دانت له أمم التتار جميعًا ، و أخذ يقودهم من نصر إلى نصر ، حتى خضع لحكمهم الأمم المجاورة ، ذلك الرجل هو جنكيزخان . و من صفات هؤلاء التتار الشجاعة و شدة البأس و حب البطش ، و كان من أعظم ملوكهم بعد جنكيز خان حفيده هولاكو خان الذي نكبت بغداد على يديه سنة ٦٥٦ هـ ، و قيمور لنك الذي خرب بلاد الشام ، و منهم أيضًا أولوغ بك و طغر بك ، و أورخان بك ، و غازان ، و أبو سعيد ، و غيرهم . (نقلًا عن : عصر سلاطين المماليك ، المجلد الثالث ، ص ٧ ، ٨ بتصرف )

3 - ينظر الكامل في التاريخ : ٤٢١/١٠ .

وبعد جنكيز خان جاء حفيده هولوكو خان ، فاتَّجه إلى الدولة العباسية ومقرَّها بغداد وذلك في سنة ٦٥٤هـ ، وفي طريقه عرَّج على قلعة الموت ففتحها ، وأخذها منهم ، وقتل من فيها ثم استولى على الرِّيِّ ، ثم عرَّج على مدينة بَخَارَا ، وكذلك مدينتي سمرقند وبلخ فأحدث بها وبأهلها من الدمار والهلاك والخراب ما أحدث بغيرها ، ثم قصد بغداد سنة ٦٥٦هـ ، فمكَّن له الوزير الشيعيُّ ابنُ العَلْقَمِيّ (١) وزيرُ الخليفة العباسي المستعصم بالله (٢) من دخول بغداد والاستيلاء عليها وزلزلة الأرض تحت أرجل الخليفة المستعصم (٣) وذلك نظرًا للخلاف الذي كان قائمًا بينه وبين الخليفة ، أو لنقل : الخلاف الكبير الذي كان قائمًا آنذاك بين الشيعة وأهل السنة فلما استولى هولوكو على بغداد أباحها لجنده أربعين يومًا ، وقتل منها ، كما يقول بعض المؤرخين - ما يقربُ من مليوني مواطن ، وخرَّب عمرانها ، ورمى كتبها في نهر دجلة (٤) .

وقد وصف سير توماس أرنولد ما قام به المغول من ضروب الوحشية في غزواتهم للبلاد الإسلامية بقوله : " لا يعرف الإسلام من بين ما نزل به من الخطوب والويلات خطبًا أشدَّ هولًا من غزوات

1 - في فوات الوفيات فصل عن ابن العَلْقَمِيّ ، ينظر في : ٢٥٢/٣ - ٢٥٥ .

2 - ينظر ترجمته في البداية والنهاية : ١٣ / ٢٠٤ - ٢٠٦ .

3 - ينظر المصدر السابق : ٢٠٠/١٣ - ٢٠١ .

4 - ينظر : ظهر الإسلام : ٤ / ١٩٣ ، وينظر كذلك : عصر سلاطين المماليك المجلد

الثالث ، ص ٩ ) .

المغول ؛ فقد انسابت جيوشُ جنكيزُ خان انسيابَ الثلوج من قُننِ الجبال واكتسحت في طريقها الحواضرَ الإسلامية ، وأتت على ما كان لها من مدنية وثقافة ، ولم يتركوا وراءهم من تلك البلاد سوى خرائب وأطلال بالية ، وكانت تقوم فيها قبل ذلك القصورُ الفخمةُ المحاطة بالحدائق الغنَّاء والمروج الخضراء ، فبعد أن تحوّل جيش المغول عن مدينة هراة خرج أربعون من أهلها من مخبئهم فراراً من الموت ، وكان هؤلاء التسعاء هم البقية الباقية من سكانها الذين كان يربو عددهم على المائة ألف ، ووقفوا مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رؤوسهم ليكون أطلالَ مدينتهم ، وقد أخذ الهلعُ والفرعُ من نفوسهم كلَّ مأخذ (١) .

والواقع أن غزو المغول للشرق الأدنى سنة ٦١٧هـ هو أعظم كارثة حلتْ بالإنسانية . ويصف المؤرِّخُ ابنُ الأثير هَوْلَ تلك الكارثة بهذه الكلمات : " لقد بقيتُ عدَّةَ سنين مُعْرِضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها كارها لذكرها ؛ فأنا أقدمُ رجلاً وأوخرُ أخرى ، ومن الذي يسهلُ عليه أن يكتب نعيَ الإسلام والمسلمين ، ومن الذي يهون عليه ذكرُ ذلك ، فيا ليت أُمِّي لم تلدني ، ويا ليتني متُّ قبل هذا وكنت نسيًا منسيًا ، إلا أنني حنَّنتني جماعةٌ من الأصدقاء على تسطيرها ، وأنا متوقِّفٌ ، ثم رأيتُ أن ترك ذلك لا يجدي نفعًا ، فنقول : هذا الفصل يتضمَّنُ ذِكْرَ الحادثةِ العظْمَى والمصيبةِ الكبرى ، التي عقت الأيامُ والليالي عن مثلها ، عمَّت الخلائق وخصَّت المسلمين ، فلو قال

1- تاريخ الإسلام السياسي : ٣ / ١٤٠ .

قائل : إنَّ العالم منذ خَلَقَ اللهُ - سبحانه وتعالى - آدمَ إلى الآن لم يتبلور بمثلها لكان صادقًا ؛ فإنَّ التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها ... وهؤلاء لم يُبقُوا على أحد ، بل قتلوا النساءَ والرجالَ والأطفال ، وشقُّوا بطونَ الحواملِ ، وقتلوا الأجنَّةَ ، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم ؛ فهذه الحادثة استطار شَرَرُها وعمَّ ضَرَرُها ، وصارت في البلادِ كالسحابِ استند برتُّه الريحُ ....) (١) .

### ب - الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عصره :

قلنا إن هجوم التتار على المجتمع الإسلامي كان هجومًا مُدمرًا ومُخربًا اجتاح كلَّ شيء أمامه من أخضر ويابس : خربوا الحضارات ، وهدموا القصور والمنازل ، وفتشوا البيوت وأخذوا ما فيها من أموال وغيره ، وشرَّدوا أهلها ، وأصبح المجتمع الإسلامي الخاضع لسيطرتهم يعاني من أزمت طاحنة ، وتدهورت حالة أفراده الصحيَّة وغير الصحيَّة ، وعمَّ هذا المجتمع الخرابُ والدمارُ .

أمَّا عن حال المجتمع الإسلامي في مصر وشبه الجزيرة العربية ، ذلك المجتمع الجديد الذي وفد إليه علماء المشرق الفارون من وجه التتار ، ذلك المجتمع الذي وقاه الله شرَّ هجماتِ التتار المخربين ، فكان الوضع فيه مختلفًا ؛ حيث كان أكثرَ غنى وثراءً ولكنه كان مُقسَّمًا إلى طبقات اتسعت الهوةُ بينها ؛ فهناك طبقةُ رجالِ الدولة ،

---

1 - الكامل في التاريخ : ١٠ / ٣٩٩ .

وهي الطبقة المرفهة المنعمة ، وهي طبقة سلاطين المماليك والأمراء وأتباعهم من جند المماليك ، وهناك طبقة التجار ، ثم طبقة الباعة ، ثم طبقة الفلاحين ، ثم طبقة الفقراء ، وهم جُلُ الفقهاء وطلاب العلم ، ثم طبقة الحرفيين والأجراء ، ثم طبقة المتسولين (1) .

هذا وقد انتشر التصوف في المجتمع الإسلامي بعد سقوط بغداد وتعددت الطرق الصوفية وانتشرت انتشاراً عريضاً ، وتغلّغت في أوساط الشعب وانحصرت على السواء ، وتعددت أسماء رجالها وشيوخها ، وشاعت فلسفة احتقار الدنيا في كتابات العلماء ورجال الدين والكتّاب ، ورجال الأدب .

والتصوف في صورته الاجتماعية مظهرٌ من مظاهر الانصراف عن الحياة الدنيا لحقارتها وخسئتها ، كما يقول تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ (2) . والإحساس بحقارة الحياة الدنيا يتزايد في أوقات الشدة والضيق ، ولاشك أن ما كان فيه العالم الإسلامي آنذاك هو أقصى درجات الشدة والضيق (3) .

### ج - الحالة العلمية والفكرية والثقافية في عصره :

ظلت بغداد زهاء خمسة قرونٍ العاصمة الروحية والفكرية للمسلمين قاطبةً ولكل الناطقين بلغة الضاد ، ينزح إليها العلماء من

1 - ينظر : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، لتقي الدين المقرئزي ، ص ٧٢ .

2 - ينظر : معبد النعم ومبيد النقم ، ص ٩٥ .

3 - ينظر : الأدب في العصر المملوكي : ١ / ١٩٨ ، وينظر كذلك : ظهر الإسلام : ٤ /

أبناء الأوطان الأخرى يشهدون حلقاتها ودروس علمائها ومناظرات أديائها ومحاورات ظرفائها، ومسابقات شعرائها ومفاكهاث أئمة المجالس فيها وامتألت مكاتبها ودور كتبها بذخائر علمية نفيسة ، وأصبحت بغداد - بحق - دارة العلم وهالة الأدب - كما يقال - واستمرت على هذه الحال إلى أن وقعت فريسة في يد التتار في عام ٦٥٦ هـ - كما قلنا - ففرقوا أهلها وقتلوا علماءها وشردوا من نجا منهم من القتل ، وألقوا بكتبها في نهر دجلة .

وعندما اكتسح التتار الممالك الإسلامية خربوا الحضارات ، وهدموا العمارات ، وكانت

هذه العمارات نتيجة حضارة قرون ، وكانت الكتب التي ألقوا بها في نهر دجلة نتيجة ثقافة قرون والحضارات والعلوم إنما تبنى على ما قبلها ، وتؤسس على ما سبقها ، وهي كالماء للنبات الغض فإذا حرم النبات الغض الماء ذبل وجف بعد قليل ، وكذلك كان العلم والحضارة الإسلاميان ، هذا فضلاً عما أصيبت به الثقافة من نكبات للعلماء ، فإذا بقي شيء من العلم فقليل يكفي للتقليد ولا يبعث على التجديد (١).

وبعد هذه الكارثة العظيمة التي حلت ببغداد وبخارا ونيسابور والري وسمرقند وبلخ ، وغيرها من مدن العلم والأدب ، انتقل العلم وانتقلت مراكزه إلى القاهرة ، وأصبحت القاهرة خليفة بغداد ، وعقد لها لواء الزعامة الفكرية والثقافية منذ منتصف القرن السابع الهجري

وتوافد عليها علماء المشرق والمغرب من أمثال ابن خلكان الإربلي ، وابن مالك الأندلسي ، وابن منظور الإفريقي ، وابن خلدون المغربي ، وغيرهم .

وقد شعر علماء ذلك العصر بنقص الكتب في أيامهم ، فقال الإمام السيوطي في المزهري<sup>(1)</sup> بعد ذكر حكاية صاحب بن عبّاد، لما دعي للذهاب إلى بعض الملوك فاعتذر بمشقة الانتقال ؛ لأنه يحتاج إلى ستين بعيراً ينقل عليها كتب اللغة التي كانت عنده : " وقد ذهب جُلُّ الكتب في الفتن الكائنة بين التتر وغيرهم ؛ بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا يجيء حمل جمل واحد ."

وإذا كان السيوطي - رحمه الله - يببالغ في ذلك إلا أنه إن دل على شيء فإنما يدل على مقدار قلق العلماء لضياح الكتب بالفتن ، ويدل أيضاً على كثرة الكتب التي ضاعت ، سواء بالحرق أو بإلقائها في نهر دجلة .

وكان إحراق الكتب قد بدأ في المملكة الإسلامية قبل ذلك بسبب التنازع بين الفرق الإسلامية ؛ فكل فرقة تحاول إحراق كتب الأخرى ؛ كإحراق السلطان محمود الغزنوي لكتب المعتزلة . وناهيك عما أحرق من كتب العلماء المتهمين بالزندقة والفلسفة ، وهي كثيرة ، ولعل بينها ما ليس مثله بين ما بقي - كما قال جرجي زيدان<sup>(2)</sup> .

أمّا التتار فبالغوا في الإحراق والتخريب ؛ قال ابن تغري بردي : " وخرّبت بغداد الخراب العظيم ، وأحرقت كتب العلم التي كانت بها

1 - ٤٩ / ١ .

2- ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ١١٣/٣ .

في سائر العلوم والفنون التي ما كانت في الدنيا ، قيل : إنهم بنّوا بها  
جِسْرًا من الطين والماء عَوْضًا عن الأَجْر " (1) .

وإذا كان الغزو المغولي للشرق الأدنى قد نتج عنه ذلك الركودُ  
العلميُّ والأدبيُّ ، إلا أنه كان ركودًا مؤقتًا ؛ حيث أخذ النشاط يدبُّ في  
هذين الميدانين ، وذلك بعد أن استقرَّ المغول في البلاد التي فتحوها ؛  
ويرجع ذلك إلى أن بعض المؤلفات العلمية قد نجت من أيدي المغول  
وبخاصة ما كان منها في المدن الجنوبية من البلاد الخوارزمية .

ثم أخذ المغول يتقبّلون آراء المسلمين وأفكارهم ، ورغبوا تدريجيًا  
في اعتناق المدنية الإسلامية . ليس هذا فحسب ، بل وجدنا الكثيرين  
من سلاطينهم قد اعتنق الإسلام ، مثل أبغا بك ، وغازان ، وأبي سعيد  
وغيرهم ، وبرز كثير من العلماء والأدباء بفضل تشجيع المغول لهم ،  
ومن أشهر هؤلاء في عهد هولاء العلامة نصير الدين الطوسي -  
أسّاذ ركن الدين الأستراباذي . وقد امتاز الطوسيُّ بأبحاثه في علم  
الفلك فشجعه المغول وبنّوا له مرصدًا عظيمًا في مراغة بأذربيجان ،  
ومكتبةً بجانبه يقال إنها كانت تحوي أربعمئة ألف من المجلدات .

وقد امتاز الطوسيُّ أيضًا بمؤلفاته القيمة في الجبر والهندسة والطبيعة  
والحكمة والأخلاق وآلات الرصد ، كما اشتهر بترجمة كثير من الكتب  
اليونانية في مختلف العلوم ، وكان من أكبر المشتغلين بالعلوم العقلية بعد  
ابن سينا .

---

1- النجوم الزاهرة : ٥١/٧ .

وقد حاول الطُوسِيُّ جاهداً أن ينقذ حياة أكبر عدد من العلماء وأن يحفظ أكبر عدد من الكتب الباقية ، لذلك اتَّخَذَ من مرصد مراغة حَجَّةً لجمع الجَمِّ الغفير من العلماء وحمائيتهم من القتل ، واستخلاص الكتب وحفظها والعناية بها ، وكان من نتيجة ذلك أن انقلب الأمر وعاد المغول بعد ذلك مسلمين منافحين عن الإسلام .

ونبغ في هذا العصر علماء كثيرون من بينهم : ابن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) ، ومحي الدين النووي ( ت ٦٧٦هـ ) ، ورضي الدين الأسترابادي ( ت ٦٨٦هـ ) ، وجمال الدين بن منظور الإفريقي ( ت ٧١١هـ ) ، وركن الدين الأسترابادي ( ت ٧١٥هـ ) ، وابن آجروم الصنِّهَاجِيّ ( ت ٧٢٣هـ ) ، وأبو حيان ( ت ٧٤٥هـ ) ، وتقي الدين السبكي ( ت ٧٥٦هـ ) ، وابن خلدون المغربي المتوفِّي سنة ٨١٨ هـ ومجد الدين الفيروزابادي المتوفِّي سنة ٨١٧ هـ . وغيرهم .

وبالجملة يمكن القول بأنَّه بالرغم مما حلَّ بالأمصار الإسلامية من خراب ودمار على أيدي التتار ، فإنَّ سِنْدَ التعليم كان لا يزال قائماً كما قال العلامة ابن خلدون - رحمه الله تعالى (١) .

#### د - الحياة الدينية في عصره :

كانت الحياة الدينية في بلاد المشرق العربي آنذاك أوفر حظاً من غيرها من الحيَّوات ؛ نظراً لأنَّ المماليك كانوا يدينون بالدين الإسلاميّ وكانوا يعرفون مدى تأثير الروح الدينية على الناس في الشرق العربي

1 - ينظر : تاريخ ابن خلدون : ٣٦١/١ .

فقد أرادوا أن يتخذوا من الدين دعامة قوية يشجبون عليها كل مساوئهم ؛ فكانوا يبالغون في الظهور بالمظاهر الدينية ؛ من بناء المساجد والزوايا ، والاحتفال بالأعياد الدينية وإقامة الموالد والاهتمام ببناء الأضرحة للأولياء .

وكان العلماء النازحون من الأقطار الإسلامية يتفاعلون مع هذا الجوّ الدينيّ ومع هذه الطبيعة الدينية ، وبخاصة أن هؤلاء العلماء المضطهدين الفارين من وجه التتار ، والذين كانوا يدينون بالدين الإسلامي الحنيف ، كانوا متمسكين غاية التمسك بأصول دينهم ومقررات شريعتهم الإسلامية الغراء ، يدافعون عن الإسلام والمسلمين وخاصة في تلك الأوقات العصبية التي يقفون فيها أمام أعدائهم ممن لا دين لهم ولا خلاق .

في ظلّ هذا الجوّ السياسيّ المائج بالفتن والقلق والاضطرابات ، وفي ظلّ هذه الحياة الاجتماعية والاقتصادية القاسية ... وفي ظلّ هذه البيئة العلمية الناضجة بالتنافس المزدهرة بالتأليف الحافلة بالموسوعات عاش عالمنا الكبير ، ركن الدين الحسن بن أحمد الأسترابادي ، وسنرى في السطور التالية - إن شاء الله تعالى - مدى التفاعل بينه وبين بيئته مؤثراً ومتأثراً .

.....

## الفصل الأول

### ركن الدين : نشأته وحياته وآثاره

#### ( المبحث الأول : نشأته وحياته )

##### أ - اسمه ونسبه :

هو السيد أبو الفضائل ركنُ الدين ، أبو علي الحسن بن أحمد (1) ابن شرفشاه (2) العلويّ (3) الحسينيّ (4) الأستراباديّ (5).  
تلك هي رواية العاملي ، وقد اخترتها من بين الروايات الكثيرة ، وهي مع كثرتها نراها تأتلف حيناً وتختلف أحياناً ؛ فتارة تقف عند الأب ، وأخرى تقف عند الجدّ الأوّل ، وثالثة تقف عند الثاني من الأجداد ، وهي بين هذه وتلك تضطرب اضطراباً شديداً ، ولا تكاد تستقرّ على حال حتى تفجأنا باختلاف يسير أو كثير في صيغ الأسماء وفي الكنى والألقاب إلى آخر ما هنالك من خلاف .

والآن - وبعد هذا الإيجاز - آن لنا أن تدلّف إلى بيان الروايات حسب الترتيب الزمني .

---

1 - أبو علي ، وأحمد : من معجم الأديباء ( ٥/٨ ) . وفي أعيان الشيعة ( أبو محمد ، ومحمد ) .

2 - وقيل : شرف الدين شاه . وهو لقب جده الأدي ( علي بن الحسين ) .

3 - نسبة إلى جده الأدي ( علي ) .

4 - نسبة إلى جده الأعلى ( الحسين ) .

5 - أعيان الشيعة ، للعاملي : ١٤١/٢٣ .

اضطراب الروايات في زاوية الأسماء وما يتعلق بها من الكنى والألقاب :

١ - فياقوت الحمويّ ( ت ٦٢٦هـ ) - وهو أقرب المؤرخين زمنًا إلى ركن الدين ، بل عاصره في فترة من حياته ، كما سنحقق ذلك عند تحقيقنا للسنة التي ولد فيها ركن الدين - إن شاء الله تعالى - أقول : إن فياقوت لا يذكر إلا الكنية ، ويأتي باسم الرجل واسم والده ، ثم ينسبه إلى بلده أستراباذ ، فيقول في معجم الألباء (١) : " الحسن بن أحمد الأستراباذيُّ ( أبو علي ) " .

وسلك مسلكه السيوطيُّ ( ت ٩١١هـ ) (٢) ، وحاجي خليفة ( ت ١٠٦٧هـ ) (٣) .

وحذا حدوّ هؤلاء من المحدثين عمر رضا كحّالة في كتابه (معجم المؤلفين) (٤) .

ويلاحظ أن هؤلاء جميعًا لم ينكروا اللقب وهو ( ركن الدين ) ، غير أننا رأينا حاجي خليفة ( ت ١٠٦٧هـ ) في موضع آخر من كشف الظنون (٥) يصرّح بذكر اللقب ، ليس هذا فحسب ، بل وجدنا الأب عنده اسمه ( محمد ) وليس ( أحمد ) ، يقول : " مرآة الشفاء ،

---

١ - ٥ / ٨ .

٢ - ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢ / ٢١٨ ط السعادة بمصر / ط أولى / سنة ١٣٢٦ هـ .

٣ - ينظر : كشف الظنون ، ص ١٢٧٣ . ويلاحظ أنه نكر ( حسن ) مجردًا من ( آل ) .

٤ - ينظر : معجم المؤلفين : ٣ / ١٩٦ - دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .

٥ - ص ١٦٤٨ .

في الطب ، للفاضل ركن الدين الأسترابادي ، الحسن بن محمد ( ١ )  
وهو في النقل الثاني يحذو حذو بعض المتقدمين مما سنذكرهم الآن .  
٢ - كل أولئك قد وقفوا عند الحلقة الأولى في سلسلة النسب ، فلم  
يذكروا الجد الأول لركن الدين ، على حين نرى تاج الدين السبكي  
( ت ٧٧١هـ ) ، وهو قريب عهد بركن الدين يطفر طفرة تقف به عند  
الجد الثالث ، فيقول : " الحسن بن شرف شاه ، السيد ركن الدين أبو  
محمد ، العلوي الحسيني الأسترابادي ( ٢ ) ؛ حيث صرح بنسبته إلى  
الجد الأول ( علي ) ، وثنى بالجد الثاني وهو ( حسين ) ، ولم يرد  
نكر الجد الثالث . فقوله " العلوي " : نسبة إلى جدّه الأول ( علي ) ،  
وقوله : " الحسيني " : نسبة إلى جدّه الثاني ( الحسين ) .

ويمثله مسلك المقرئ ( ت ٨٤٥هـ ) ، غير أنه قدّم ذكر ( الحسيني ) على ( العلوي ) ، وأتى بلفظة ( الدين ) بين جزأي لقب  
الجدّ الأول ، فقال : " السيد الإمام العلامة ركن الدين ، أبو محمد  
الحسن بن شرف الدين شاه الحسيني العلوي الأسترابادي . ( ٣ )

ويمثله أيضاً مسلك ابن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢هـ ) ، غير  
أنه اكتفى بذكر لقب الجدّ الأول ولم يصرّح باسمه ، وكذلك لم يذكر  
كنية المترجم له ؛ يقول : " الحسن بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي

١ - المصدر السابق .

٢ - طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ - ط الحلبي - ط . أولى ١٣٨٤هـ .

٣ - السلوك لمعرفة دولة الملوك : ٢ / ١٥٨ - ط . لجنة الترجمة والتأليف والنشر سنة

١٩٤١ م .

ركن الدين (1) .

ويلاحظ أنّ السبكي ( ت ٧٧١هـ ) ، والمقريري ( ت ٨٤٥هـ ) ، وابن حجر ( ت ٨٥٢هـ ) قد أسقطوا الأب وهو ( أحمد ) ، ولعلمهم لم يعمدوا إلى الإسقاط ، وإنما جنحوا إلى الإيجاز في سلسلة النسب ، كما يحدث في كثير من الأحيان قديماً وحديثاً ثم جاء ابن العماد الحنبلي بعد ابن حجر بما يقرب من قرنين ونصف القرن ( ت ١٠٨٩ هـ ) فافتى أثره وحذا حذوه ، في أحد قوليّه ( 2 ) ، غير أنّه هاهنا جرّد الحسن من ( ال ) .

٣ - أما المجموعة الثالثة من الروايات النسبية فهي تختلف عمّا سبقها من روايات في اسم والد ركن الدين ؛ حيث صرّحت بأنّ اسمه ( محمد ) بدلاً من ( أحمد ) ؛ يقول ابن نخري بردي ( ت ٨٧٤هـ ) : " الشيخ الإمام العلامة السيد ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (3) .

ويلاحظ أنه قد أسقط الكنية ( أبا علي ) وأيضاً جرّد الحسن من ( ال ) .

وقد حذا حذوه جماعة من المتأخرين ، هم : حاجي خليفة ( ت ١٠٦٧هـ ) ، كما ذكرنا ، وابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩ هـ )

1 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ٢ / ١٦ - ط . حيدر آباد سنة ١٣٤٩هـ .

2 - ينظر : شذرات الذهب : ٣٥ / ٦ ( تحت وفيات سنة ٧١٥هـ ) .

3 - السجود الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ٩ / ٢٣١ طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب - أحداث سنة ٧١٥ هـ .

في القول الآخر (١) . وإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) (٢) والزركلي (ت ١٣٩٠هـ) (٣) ؛ حيث جاء اسم الوالد عندهم (محمداً) بدلاً من (أحمد) .

ليس هذا فحسب ، بل وجدنا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) يضيف لقباً أمام الوالد محمد ؛ حيث يقول : " ركن الدين ، الحسن بن رضي الدين محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي الشافعي " (٤) .

هذه زاوية من زوايا اضطراب الروايات في اسم ركن الدين ونسبه تَمَخَّضَتْ عن تقسيمها ابتداءً إلى مجموعات ثلاث ، بعد أن انتهجنا فيها المنهج التاريخي ، وسنتناول بقية الزوايا بالمقارنة والتحليل بعد أن نفرغ من متعلقات هذه الزاوية التي تتصل بأسماء الآباء ؛ أعني اسم الوالد :

### أحمد هو أم محمد ؟

جاء في سلسلة النسب - كما رأينا - تارة لفظ (أحمد) ، وأخرى لفظ (محمد) ، وذلك في اسم والد ركن الدين ، وثالثة أسقط ذكره ، فأيهما هو الصحيح ؟

وأبادر فأقول : إن والد ركن الدين هو (أحمد) ، فيما أرجح ، فإن قيل ما السبيل إلى هذا الترجيح ؟ قلنا إن أول من ترجم لركن

1 - ينظر : شذرات الذهب : وفيات سنة ٧١٨هـ .

2 - ينظر : هدية العارفين : ٢٨٣/١ ، ط ١ - إستانبول سنة ١٣٨٧هـ .

3 - ينظر : الأعلام : ٢ / ٢١٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط . سابعة ، سنة ١٩٨٦م .

4 - هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .

الدين هو ياقوت الحموي ( ت ٦٢٦هـ ) ، وقد عاصره حيث ترجم له في حياته ، ثم توفى ياقوت وعمر ركن الدين بعده إلى أن توفي سنة ٧١٥هـ ، ولا يستبعد أن يكونا قد تقابلا في الفترة التي تعاصرا فيها ، ولا شك أن ترجمة المعاصر لمعاصره أكثر ضبطاً وتأكيداً من ترجمة المتأخرين .

وجاء السبكي ( ت ٧٧١هـ ) بعد وفاة ركن الدين بقليل ، فلم يذكر اسم والد الركن ، لعله لم يقف عليه ، أو ربما يكون قد أسقطه اختصاراً ، ثم جاء بعده بقليل المقرئزي ( ت ٨٤٥هـ ) فحذا حذوه ولم يذكره ، وهذا عين ما فعله ابن حجر ( ت ٨٥٢هـ ) الذي عاصر المقرئزي .

لكننا وجدنا ابن تغري بردي ( ت ٨٧٤هـ ) الذي عاصر ابن حجر والمقرئزي يعزّ عليه أن يسقط الوالد من سلسلة النسب فأتى بلفظة ( محمد ) ربما لم يطلع على معجم الأدياء وما ذكره فيه ياقوت ( ت ٦٢٦هـ ) ، وربما جاء بهذا الاسم من مصدر مشكوك فيه .

ثم جاء حاجي خليفة ( ت ١٠٦٧هـ ) وتابع ابن تغري بردي في ذلك في أحد قوليه - كما ذكرنا - وأيضاً حذواً ابن تغري بردي : ابن العماد ( ت ١٠٨٩هـ ) وإسماعيل البغدادي ( ت ١٣٣٩هـ ) ، وخير الدين الزركلي ( ت ١٣٩٠هـ ) .

ولكن السيوطي ( ت ٩١١هـ ) يأتي بعد ياقوت ( ت ٦٢٦هـ ) بنحو ثلاثة قرون لكي يتبنى ما قاله ياقوت ويصرح بأن والد ركن الدين اسمه ( أحمد ) ، يقول : " الحسن بن أحمد الأسترابادي أبو علي اللغوي الأديب

الفاضل ، أُوحد زمانه ، شرح الفصيح والحماسة . قاله ياقوت <sup>(1)</sup> .  
ويَحْتَوِ حَذْوَ السِيُوطِيّ فِي ذَلِكَ حَاجِي خَلِيفَةَ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَكَذَلِكَ  
كَحَالَةِ فِي مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ <sup>(2)</sup> ، الَّذِي يُحِيلُ مِنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى تَرْجُمَةِ  
رُكْنِ الدِّينِ إِلَى مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ <sup>(3)</sup> .

### ب - ألقابه :

وردت في ترجمة صاحبنا ركن الدين الحسن الأستراباذي التي  
تناولتها كتب التراجم ألقاباً عدّة ارتبطت جميعها به ، وعرف بها ، وقد  
أطلقت عليه إما للدلالة على مسقط رأسه ، وإما للإحاطة بمذهبه الديني ،  
وإما للدلالة على مكانته العلمية ، كما أنّ منها ما كان يطلق تيمناً وتفاؤلاً  
، كما أنّ منها ما كان يطلق للدلالة على سلسلة نسبه ، وها هي ألقابه التي  
وقفت عليها .

### - ركن الدين :

وهذا اللقب أثبتته كثيرٌ من كتب التراجم <sup>(4)</sup>؛ حيث أثبتته السبكي <sup>(5)</sup>  
( ت ٧٧١هـ ) والمقرئزي <sup>(6)</sup> ( ت ٨٤٥هـ ) وابن حجر ( ت ٨٥٢هـ )  
وابن تغري بردي <sup>(7)</sup> ( ت ٨٧٤هـ ) وحاجي خليفة <sup>(8)</sup> ( ت ١٠٦٧

1 - بغية الوعاة : ١ / ٤٩٩ . في أحد قوليّه ..

2 - ١٩٦ / ٣ .

3 - ينظر المصدر السابق .

4 - ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

5 - ينظر السلوك : ٢ / ١٥٨ .

6 - ينظر : الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ .

7 - ينظر : للنجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .

8 - ينظر : كشف الظنون ص ١٦٤٨ .

هـ) (وابن العماد<sup>(1)</sup>) (ت ١٠٨٩هـ) وإسماعيل البغدادي<sup>(2)</sup>  
(ت ١٣٣٩هـ) والزركلي<sup>(3)</sup> (ت ١٣٩٠هـ) .

وقد حذا حذو هؤلاء من المعاصرين - في إثبات هذا اللقب -  
كل من العاملي<sup>(4)</sup> وبروكلمان<sup>(5)</sup> وألورد<sup>(6)</sup>

ولعل هذا اللقب من الألقاب التي كانت تطلق على أصحابها تيمناً  
وتفاؤلاً شأنها شأن ألقاب أخرى كـ بدر الدين وشمس الدين وجمال الدين  
وكمال الدين وزين الدين ونحوها .

- السيد :

وهذا اللقب أثبتته السبكي<sup>(7)</sup> وتابعه في ذلك المقريري<sup>(8)</sup> ثم  
ابن تغري بردي<sup>(9)</sup> ، ثم جاء بعد ذلك ابن العماد<sup>(10)</sup> ثم العاملي<sup>(11)</sup>  
وأثبتوا هذا اللقب .

- العلوي :

- 
- 1 - ينظر : شذرات الذهب : ٦ / ٣٥ .
  - 2 - ينظر : هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .
  - 3 - ينظر : الأعلام : ٢ / ١٥ .
  - 4 - ينظر أعيان الشيعة : ٢٣ / ٧٠ ، ١٤١ .
  - 5 - ينظر : تاريخ الألب العربي : ٥ / ٣١٢ .
  - 6 - ينظر : فهرس آلورد : ٦ / ٨٠ ، ٨٣ .
  - 7 - ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .
  - 8 - ينظر : السلوك : ٢ / ١٥٨ .
  - 9 - ينظر : النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .
  - 10 - ينظر : الشذرات : ٦ / ٣٥ .
  - 11 - ينظر : أعيان الشيعة : ٢٣ / ١٤١ .

نسبة إلى جدّه الأديّ علي بن الحسين الملقّب بشرف الدين شاه<sup>(1)</sup> وهذا اللقب أثبتّه السبكي<sup>(2)</sup>، وتابعه المقرئزي<sup>(3)</sup>، وأثبتّه من المحدثين العامليّ في أعيان الشيعة<sup>(4)</sup> .

### - الحسيني :

وهذا اللقب نسبة إلى جدّه الأعلى الحسين الأستراباديّ . وهذا اللقب أثبتّه المؤرخون الثلاثة الذين أثبتوا لقب ( العلويّ ) في الفقرة السابقة ، يضاف إليهم ابن تغري بردي<sup>(5)</sup> ، وابن العماد<sup>(6)</sup> وإسماعيل البغدادي<sup>(7)</sup> . وخير الدين الزركلي<sup>(8)</sup> .

### - الأستراباديّ :

وهذا اللقب نسبه إلى مسقط رأسه ( أستراباذ ) . وسوف نفرّد لها حديثاً يخصّها .

### - الشافعيّ :

وهذا اللقب نسبة إلى مذهبه الفقهي ، وقد صرح به إسماعيل باشا

- 
- 1- ينظر ترجمته في : الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، للطهراني : ١ / ٤٦ ، ط المغربي / النجف الأشرف ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦ م
  - 2- ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٢٣١ .
  - 3- ينظر : السلوك : ٢ / ١٥٨ .
  - 4- ٢٣ / ١٤١ .
  - 5- ينظر : النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .
  - 6- ينظر : الشذرات : ٦ / ٣٥ .
  - 7- ينظر : هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .
  - 8- نظر : الأعلام : ٢ / ٢١٥ .

البغدادي في هدية العارفين (١) .

### ج - كنية ه :

يكنى ركن الدين بثلاث من الكنى ، هي : أبو الفضائل ، أبو علي أبو محمد ، وذلك على النحو التالي :

### - أبو الفضائل :

وهذه الكنية تدل على مكانة ركن الدين العلمية وأنه جمع الكثير من الفضائل ؛ فهو إمام متقدم علامة في علوم اللغة والأدب ، وأيضاً علامة في العلوم العقلية والنقلية ، وغيرها .

وهذه الكنية أثبتتها العاملي في أعيان الشيعة (2) ، وجاءت أيضاً في فهرس دار الكتب (3) عند الحديث عن شرح الشافية لركن الدين ؛ حيث جاء ما نصه : " شرح الشافية ، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن ابن محمد ابن شرف شاه العلوي الأسترابادي سنة ٧١٥ هـ " .

### - أبو علي :

وهذه الكنية أثبتتها ياقوت (4) ، وتابعه في ذلك الإمام السيوطي (5) وحاجي خليفة (6) ، وعمر رضا كحالة (7) . وهذه من الكنى التي

1- ينظر : هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .

2 - ينظر : ٢٣ / ١٤١ .

3 - حرف ( ش ) .

4 - ينظر : معجم الأبناء : ٨ / ٥ .

5 - ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢١٨ .

6 - ينظر : كشف الظنون ، ص ١٢٧٣ .

7 - ينظر : معجم المؤلفين : ٣ / ١٩٦ .

تطلق تيمناً وتفاولاً ؛ كأن يقال لمن اسمه إبراهيم ( أبو خليل ) ولمن اسمه يعقوب ( أبو يوسف ) ولمن اسمه عمر ( أبو حفص ) وهكذا .

- أبو محمد :

وهذه الكنية أطلقها السبكي في ترجمة ركن الدين (1) . وتابعه المقرئزي (2) ، ثم ابن العماد (3) . ولعله كان يكنى باسم ابنه الأكبر كما يحدث في كل العصور أن يكنى الشخص باسم ابنه الأكبر ، هذا ترجيح فقط ؛ لأنه لم يرد نصٌ عمّن ترجموا له بقطع بذلك ، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له شيئاً عن أبنائه .

وبناء على ما تقدّم من ذكر اسم صاحبنا ركن الدين و نسبه وألقابه وكناهه يمكننا -على وجه من الاطمئنان - أن نذكر اسمه كاملاً شاملاً لكل ما سقتاه بعد تمحيصه وتجريده ؛ فنقول ، هو : السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو علي- وقيل : أبو محمد - الحسن بن أحمد بن شرف الدين شاه علي بن الحسين الأستراباذي الشافعي.

د - أسرته :

لم تذكر لنا كتب التراجم التي ترجمت لركن الدين شيئاً عن والده ويبدو أن والده لم يكن من ذوي الجاه والسلطان والمكانة العلمية المرموقة ليُذكرَ وتتأوله الكتب ؛ بدليل أن المؤرخين الذين أوردوه قد اختلفوا حوله ؛ فبعضهم ذكره ( أحمد ) ، وبعضهم محمداً كما ذكرنا .

1 - ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

2 - ينظر : السلوك : ٢ / ١٥٨ .

3 - ينظر : شذرات الذهب ( وفيات سنة ٧١٨ هـ ) .

ولم يرد ذكره أيضًا بشأن أولاده ، غير أن بعض المؤرخين أثبت من كُناه أبا محمد ورجحنا أنه اسم واحد من أولاده .

أما عن جدّه الأدنى فهو : شرف الدين عليّ بن الحسن الأستراباذي<sup>(١)</sup> ؛ جاء في كتاب الذريعة إلي تصانيف الشيعة<sup>(٢)</sup> للشيخ أغابزرك الطهراني ( ت ١٣١٢هـ ) ما نصّه : " الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة ، للشيخ شرف الدين بن علي النجفي ، كما ذكره في أمل الآمل ، يأتي بعنوان : تأويل الآيات الطاهرة ، وأنه للسيد شرف الدين علي الحسيني الأستراباذي " .

أمّا عن جدّه الأعلى ( الحسين ) فلم نقف على شيء من أخباره غير ما جاء من إثبات كتب التراجم لاسمه والنصّ على نسبة ركن الدين إليه ؛ وذلك بإثباتها لقب ( الحسيني ) ضمن سلسلة النسبة .  
هـ - ميلاده :

إنّ كتب التراجم التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين لا تحدّثنا عن السنة التي ولد فيها ، غير ما جاء في بعضها على سبيل التلميح لا التصريح .

أقول : إنّ كتب التراجم يمكن تصنيفها بالنسبة إلى موقفها من ميلاد ركن الدين إلى ما يلي :

( أ ) بعضها لم يتعرض لميلاده ، لا بالتصريح ولا بالتلميح ، وذلك

1 - ينظر في ترجمته : الذريعة : ١ / ١٤٣ .

2 - ج ١ / ٤٦ .

هو القسم الأكبر .

( ب ) بعضها تتعرض له بالتلميح دون التصريح ؛ بأن تذكر تاريخ الوفاة ثم تذكر عمر ركن الدين حين الوفاة ، فكأنها أعطتنا تاريخ الميلاد وإن لم تأت به صريحًا ، مع العلم أن ثمة اختلافًا كبيرًا في ذلك بين هؤلاء المؤرخين .

(جـ) بعضها الآخر ورد به تصريحٌ بتاريخ الميلاد، وذلك في القليل النادر.  
واليك البيان مع اضطراب أقوال المؤرخين :

أما القسم الأول الذي لم يتعرض لميلاده إطلاقًا، لا بالتصريح ولا بالتلميح ، فمنهم : ابن تَغْرِي بَرْدِي ، وحاجي خليفة ، وإسماعيل البغدادي والعاملي ، وعمر كحالة .

وأما القسم الثاني ، ذلك الذي ذكر تاريخ الميلاد بالتلميح ، فإليك بيان ما جاء فيه :

- ١- ذكر السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) في طبقات الشافعية الكبرى أن ركن الدين توفي سنة ٧١٥ هـ عن سبعين سنة (١) . وتابعه في ذلك المقرئزي ( ت ٨٤٥ هـ ) في كتابه السلوك (٢) ثم ابن حجر ( ت ٨٥٢ هـ ) في الدرر الكامنة (٣) . فعلى هذا يكون ميلاد ركن الدين سنة ٦٤٥ هـ .

---

١ - ينظر ٩ / ٤٠٧ .

٢ - ينظر : ٢ / ١٥٨ .

٣ - ينظر : ٢ / ١٧ .

- ٢- ذكر السيوطي ( ت ٩١١هـ ) نقلاً عن صلاح الدين الصفديّ ( ت ٧٦٤ هـ ) أن ركن الدين عاش بضعة وسبعين سنة . وهذا يعني أنه ولد قبل سنة ٦٤٥ هـ .
- ٣- وذكر العيني في عقد الجمان أن ركن الدين قد بلغ الثمانين ويعنى ما قاله العيني أن ركن الدين ولد سنة ( ٦٣٥ هـ ) .
- ٤- ويضطرب ابن قاضي شهبة ( ٨٥١هـ ) ؛ حيث يذكر أنه توفّي بالموصل في المحرم سنة ٧١٥ هـ ، أو سنة ٧١٨ هـ ، عن نيف وسبعين سنة ، أو أنه : جاوز الثمانين" (١) وعلى ما قاله ابن قاضي شهبة يكون ركن الدين قد ولد سنة ٦٣٥ هـ ، على رأى ، أو ما بين هذا التاريخ ، و ٦٤٥ هـ على الرأى الآخر .
- ٥- وقد اضطرب أيضاً ابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩ هـ ) في حديثه عن السنة التي توفّي فيها ركن الدين ، حيث إنه قد ترجم له تحت حوادث سنة ٧١٥ هـ ، ثم عاد فترجم له تحت أحداث سنة ٧١٨ هـ ، ولم يذكر شيئاً عن مولده ولا عن عمره الذي عاشه ، غير أنه صرح بأنه قد شاخ (٢) . وهذه الشيخوخة تبدأ بعد الثمانين إلى ما لا نهاية .
- وأما القسم الثالث فنراه يصرح بالسنة التي ولد فيها والسنة التي

1 - ينظر : طبقات النحاة واللغويين .

2 - ينظر : شذرات الذهب : ٦ / ٣٥ .

توفّي فيها ، وقد تفرد بهذا الزركليّ في أعلامه ؛ حيث يقول وهو بصدد ترجمته : " ابن شرف شاه ( ٦٤٥ - ٧١٥ هـ ) : حسن بن محمد بن شرف الحسينيّ الأستراباديّ ركن الدين (١) .

والزركليّ من المحدثين ، حيث توفّي سنة ١٣٩٠ هـ ، وأراه قد اختار الرأي القائل بأن ركن الدين توفّي سنة ٧١٥ هـ ، عن سبعين سنة ، ثم قام بعملية حسابية صغيرة ، وهي طرح سبعين سنة من تاريخ الوفاة وهو ( ٧١٥ هـ ) فكان الحاصل أنه ولد سنة ٦٤٥ هـ . لكن ، وقد اضطربت الروايات التاريخية هكذا ، ما الذي نرجحه بالنسبة إلى السنة التي ولد فيها ركن الدين ؟.

#### موقفنا من الروايات السابقة :

أبادر فأقول : إنني لا أتفق مع كل هذه الروايات ، بل أطرحها جميعاً وأرجح أنّ ركن الدين ولد قبل أسبق رواية قيلت بشأن مولده ( وهي رواية العيني التي نستخلص منها أنه ولد سنة ٦٣٥ هـ ) . أقول أرجح أنه ولد قبل هذا التاريخ بنحو من ربع قرن . فإن قيل من أين أتيت بهذا التحديد ، وما السبيل إلى هذا الترجيح ؟

قلنا : إن أسبق رواية قيلت بشأن مولده هي رواية ( ٦٣٥ هـ ) ، كما ذكرنا ، ثم تعددت الروايات التي نستخلص من بعضها هذا التاريخ ومن بعضها الآخر ( ٦٤٥ هـ ) ، وبعضها يتأرجح بين التاريخين . فإذا كان الأمر كذلك ورجحنا واحدة من تلك الروايات التي تبدأ - عن

طريق عملية حسابية - بسنة (٦٣٥هـ) وتنتهي بسنة (٦٤٥هـ) فماذا نقول إذا علمنا أن ياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ قد ترجم لركن الدين موضوع البحث ، حيث جاء في معجم الأدباء (٨ / ٥) ما نصّه : " الحسن بن أحمد الأستراباذي ، أبو علي : النحوي ، اللغوي الأديب ، حسنّة طبرستان ، وأوحد ذلك الزمان ، وله من التصانيف : كتاب شرح الفصيح ، وكتاب شرح الحماسة " .

فإن قيل: قد يكون المراد عند ياقوت شخصاً آخر غير الحسن بن أحمد الأستراباذي موضوع البحث ؟

أقول : إنني وضعتُ هذا الاحتمال أمام عينيّ وذهبت لأستشير كلّ كتب التراجم ، وأبحث عن علماء أستراباذ المتقدمين والمتأخرين ، الشافعية والشيعة ، ممن سبقوا عالمنا بقليل ولهم شرح الحماسة والفصيح ، ولكنني بعد جهد جهيد زال ما في نفسي من شكّ وتأكّدتُ من أنّ المراد عند ياقوت هو عالمنا المترجم له ، وأن ركن الدين هذا قد شرح الفصيح والحماسة وقد نصّت كتب التراجم التي أتت بعد وفاته على أنه شرح هذين الكتابين من بين مؤلفاته ، وقد نقل السيوطي (ت ٩١١ هـ) ترجمته عن ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) ، وجاء كحالة بعد ياقوت بما يقرب من ثمانية قرون لينتقل ترجمة ركن الدين عن ياقوت أيضاً ويحيل إلى معجم الأدباء (٨/٥) من بين كتب التراجم التي أشار إليها.

لذا أرى أن ركن الدين قد عاصره ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) في

شطر من حياته ، وكان ركن الدين شابًا يافعًا عُرِفَ عنه النبوغُ المبكر في عصره وطارَت شهرته ، وأنه قد شرح هذين الكتابين في وقت مبكر من حياته ، ربما لا يكون قد بلغ العشرين من عمره آنذاك ، وهما أول مصنفاته ، وصل ذكره وذكر كتابيه إلى ياقوت فترجم له قبل وفاته ، وكان ركن الدين لا يزال شابًا في مقتبل العمر فأثار ذلك إعجاب ياقوت ، وقال عنه : " حسنة طَبَّرَسْتَان وأوحد ذلك الزمان " . ثم تُوفِّي ياقوت سنة ( ٦٢٦هـ ) وكان ركن الدين لا يزال آنذاك حيًّا ، بدليل أن ياقوت لم يذكر تاريخ وفاته ولا حتى مولده .

وأرى كذلك أنّ أصحاب الروايات السبعة التي حدّدت تلميخًا سنة ميلاده لم يكونوا قد اطلعوا على ترجمة ياقوت له ، وإلا كانوا قد رجّحوا ما رجّحناه .

و يؤيّد ما رجّحناه أيضًا بشأن ميلاد ركن الدين وأنه كان من المعمرين ما قاله ابن العماد الحنبلي ؛ حيث نصَّ على أن ركن الدين (( قد شاخ )) (١) . و مرحلة الشيخوخة - كما نعلم - تبدأ من بعد الخمسين إلى ما لا نهاية (٢) ، وليس بغريب في أي زمن أن يعيش المرء ( ١١٥ ) عامًا ، أو ( ١٢٠ ) عامًا أو نحو ذلك . وعلى هذا يكون ركن الدين قد ولد سنة ٦٠٠هـ ، أو حول هذا التاريخ ، وهذه

1 - شذرات الذهب : ٦ / ٣٥ .

2 - ذكره صاحب اللسان ، وأضاف : ( وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ) اللسان ( شيخ ) : ٢٣٧٣/٤ .

نتيجة قد سلطنا في إثباتها سبيل الظن والترجيح ، وذلك بعد معايشة تامة لكتب التراجم جميعها ، وبعد جهد جهيد في تقصي أخبار ركن الدين والوقوف على ترجماته .

ومما استرعى انتباهي أثناء تجوالي وتطوافي بين كتب الطبقات أنني وجدت السيوطي — رحمه الله — ينقل ترجمته لركن الدين عن ياقوت ، ويصرح بذلك عقب الترجمة ، بقوله " قاله ياقوت " ( ١ ) ، ثم في موضع آخر يذكر نقلاً عن صلاح الدين الصفدي أن ركن الدين عاش بضعاً وسبعين سنة ، ولم يقف أمام هذه المسألة ليحققها ، ولم يلفت انتباهه أنه على ما نقله عن الصفدي يكون قد ولد بعد وفاة ياقوت ، فكيف يترجم ياقوت لمن يأتي بعد وفاته ؟ كان من المتوقع أن يحقق السيوطي هذه القضية غير أنه — كما عهدنا عنه — رحمة الله — لا يكلف نفسه في كثير من الأحيان سوى عناء النقل فقط .

#### و - موطنه :

ونقصد بموطنه مسقط رأسه حيث ولد ونشأ وقضى طفولته وصباه حتى شباً عن الطوق وبدت عليه معالم النبوغ والتفوق . وكُتِبُ التراجم التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين لا تحدثنا عن المكان الذي ولد فيه ، ولكننا نرجح أنه ولد في مدينة ( أستراباذ ) بفتح

1 - بغية الوعاة : ١ / ٤٩٩ .

الهمزة وكسرها (١) ؛ وذلك لإجماع المؤرخين على نسبته إليها .  
• أستراباذ :

مدينة كبيرة مشهورة أخرجت الكثيرين من أهل العلم في كل فن ،  
وهي مدينة في شمال فارس ، من أعمال طَبْرَسْتَانَ في بلاد مَازَنْدَرَانَ  
بين سَارِيَّة و جُرْجَانَ . وتقع بالقرب من الجانب الجنوبي الشرقي من  
بحر قَزْوِينَ ، وتُبعَدُ عن البحر من جهة الشرق ثلاثة وعشرين ميلاً ،  
وهي على ارتفاع ٣٨٠ قدماً على سطح البحر على سفح جبال شاهقة  
الارتفاع مغطاة بالغابات الكثيفة ، وهي فرع من جبال البرنس ، وعلى  
حافته وادٍ متسعٍ تكثرُ المستنقعاتُ في كثير من أرجائه، وتَقَلُّ الزراعةُ  
فيه على الرغم من خصوبته ، وينتهي بصحراء التُرْكُمَانَ الرملية  
( قُرّه قُمْ ) .

ويفسرُ البعضُ معنى (أستراباذ) بمدينة النجوم ؛ إذ (أستروستاره)  
بمعنى (نجم) في الفارسية . والبعض الآخر يفسرُ معناها بمدينة أو  
مكان البغال (أستروستر) بالفارسية : البغل ؛ إذ يقال إنه لم يسكنها  
في أول عهدا سوى أصحاب البغال والحمير (٢) .

- 
- 1 - وهذا الضبط لابن الأثير في اللباب : ١ / ٥١ . أما ياقوت فينذكر في معجم البلدان ١ / ١٧٤ أنها بفتح الهمزة .
  - 2- ينظر : اللباب ( ١ / ٥١ ) ، ومعجم البلدان ( ١ / ١٧٤ - ١٧٥ ) ، ودائرة المعارف الإسلامية ( ٢ / ٨٧ - ٨٨ )

ونقل ياقوت عن ابن البناء أن ( أستراباذ ) كَوْرَةٌ بِنَسَا من نواحي خُرَّاسَانَ (١).

وقيل : أستراباذ كَوْرَةٌ بالسواد يقال لها كَرَّخ مَيْسَانَ (٢).

وقد يطلق عليها : أَسْتَرِبَاد ، ، وستراباذ (٣). واستاراباذ (٤).

إلا أن الأشهر والأكثر ( أستراباذ ) (٥).

### ز- نشأته وحياته العلمية :

إن الفترة الأولى من فترات حياة ركن الدين يكتنفها غموض تام ، بل هي مجهولة تماماً إذ إن كتب التراجم لم تذكر شيئاً عن مولده أو نشأته الأولى ، أو حياته حتى سنة (٦٦٧هـ) وهي السنة التي رحل فيها إلى مراغة بأذربيجان. ويبدو أنه بدأ حياته بدراسة القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية بأستراباذ وبعد أن حصل كل ما يمكن تحصيله

1- ينظر : معجم البلدان ( ١ / ١٧٥ ) .

2- ينظر المصدر السابق .

3- ينظر : دائرة المعارف الإسلامية ( ٢ / ٨٧ ) .

4- ينظر : اللباب ( ١ / ٥١ ) .

5- ومن مشاهير أهلها : أبو نعيم الأستراباذي ( ت ٣٢٠ هـ ) ( ينظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى : ٣ / ٣٣٥-٣٣٦ والنجوم الزاهرة : ٣ / ٢٥١ ) . وأبو أحمد عمرو بن أحمد بن محمد بن الحسن الأستراباذي ( ت ٣٦٢ هـ ) ( ترجمته في المصدر السابق ) ( ٣ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ) . ورضي الدين الأستراباذي ( ت ٦٨٦ هـ ) ( ترجمته في أعيان الشيعة : ٤٤ / ١٢ - ١٦ ) .

في موطنه ،تأقت نفسه إلى المزيد من العلم فرحل إلى مراغة سنة ٦٦٧هـ ، حيث كانت مراغة آنذاك مركزاً هاماً من مراكز العلم والثقافة خاصة بعد سقوط بغداد . وفي مراغة التقى بالعلامة نصير الدين الطوسي وعمل تحت لوائه وتلمذ عليه وصار من أكبر تلاميذه حتى عينه الطوسي معيداً في حلقاته ، وذلك بعد أن حصل منه علوماً كثيرة (١) يقول ابن رافع في (ذيل تاريخ بغداد ) : « قدم مراغة ، واشتغل على مولانا نصير الدين وكان يتوقد ذكاء وفطنة ، وكان المولى قطب الدين حينئذ في ممالك الروم ، فقدّمه النصير ، وسار رئيس الأصحاب بمراغة ، وكان يجيد دروس الحكمة » (٢) .

وقد كان نصير الدين الطوسي هذا من أبرز علماء المسلمين في عصره في بلاد خوارزم شاه ، وطارت شهرته في الآفاق ، وكانت شهرته في جميع العلوم ، وخاصة في الهيئة والفلك و النجوم و الأرصاد ، وكانت شهرته في علم النجوم و الرصد قد بلغت مسامع

1 - ينظر : النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .

2 - نقلاً عن بغية الوعاة : ١ / ٥٢١ . وقد اعتمدنا على النقل لعدم تمكننا من الحصول على كتاب ذيل تاريخ بغداد .

هولاكو ، فأراد أن يكون هذا العالم الجليل ضمن حاشيته ، ليستعين به وبخبرته في النجوم ، فاحتل مكانة مرموقة عنده ، وحيث إنه برع في العلم الذي يهتم به سلاطين المغول ، وهو علم الرصد والنجوم ، فكان هولاكو يطيعه ويضع الأموال الطائلة تحت تصرّفه ، فاستغل الطوسي ذلك و أرسل إلى علماء المشرق والمغرب يدعوهم إلى مراغة وابتنى لهم فيها مرصداً كبيراً ، ومكتبة ضخمة بلغت محتوياتها زهاء ( ٤٠٠،٠٠٠ ) مجلد من المخطوطات معظمها من المنهوبات من خزائن بغداد والشام والجزيرة العربية . وكان ركن الدين واحداً ممن لبّوا دعوة الطوسي للتلمذة عليه ، والعمل تحت لوائه في الميدان العلمي . وكان ركن الدين مبعثاً عند التتار وجيهاً متواضعاً ، يقال إنه كان يقوم لكل واحد حتى للسقاء، وتخرج به جماعة من الأفاضل (١) (٢).

### ح - رحلاته :

#### ١. رحلته إلى بغداد :

- 1 - ينظر الدرر الكامنة : ١٦ / ٢ .
- 2 - لم تحدثنا المصادر التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين عن أفراد أسرته ووجوده بينهم ، ويبدو أن أسرته لم تكن من ذوي الجاه والسلطان ، ولا من ذوي المكانة العلمية أو الاجتماعية المرموقة حتى تتناقل أخبارها كتب التراجم.

رحل ركن الدين مع أستاذه الطوسي إلى بغداد ، وذلك في عام ٦٧٢هـ ، فلما مات الطوسي في هذه السنة رحل ركن الدين إلى الموصل (١) .

## ٢. رحيله إلى الموصل :

ترك ركن الدين بغداد متوجّهاً إلى الموصل وذلك لما مات أستاذه وفي الموصل احتلّ مكانة علمية مرموقةً وصار عالمَ المَوْصِلِ المتفرد (٢) ودرس للشافعية (٣) وولي التدريس بالمدرسة النورية ، وبالموصل صنّف غالب مؤلفاته (٤) يقول السيوطي : (( ولما توجه النصير إلى بغداد سنة ٦٧٢هـ — لازمةً فلما مات النصير في هذه السنة تصعد إلى الموصل واستوطنها ودرّس بالمدرسة النورية بها وفوض إليه النظر في أوقافها )) (٥) . وظلّ الرجل بالموصل حتى وافته المنية رحمة الله واسعة .

## ط - أخلاقه وصفاته :

كان ركن الدين وجيهاً حليماً متواضعاً ، يقال إنه كان من شدة تواضعه يقوم لكل واحد حتى للسقاء (٦) .

1 - ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٥٢٢ .

2 - ينظر : الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ ، وهدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .

3 - ينظر : السلوك : ٢ / ١٥٨ .

4 - ينظر : النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .

5 - بغية الوعاة : ١ / ٥٢٢ .

6 - ينظر : الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ ، والشذرات : ٦ / ٣٥ .

ويقول السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١) : "٠٠٠ وكان جليل القدر معظمًا عند ملوك الزمان حسن السمّتِ والطالع حكيّ أنه كان مدرسًا بماردين بمدرسة هناك تسمى مدرسة الشهيد ، فدخلت عليه امرأةٌ يومًا ، فسألته عن أشياءٍ مشكّلةٍ في الحيض ، فعجز عن الجواب ، فقالت له المرأة : أنت عذبتك (٢) واصلة إلى وسطك وتعجز عن جواب امرأة ؟ فقال لها : يا خالة لو علمت كل مسألة أسأل عنها لوصلت عذبتني إلى قرن الثور ."

ي - مكانته العلمية وثقافته :

كان ركن الدين - رحمه الله - نحويًا ، صرفيًا ، لغويًا ، أدبيًا ، فقيهاً . يضاف إلى ذلك أنه كان عالمًا في المنطق والطبّ وعلم الكلام ، وله تصانيف مفيدة في كل هذه المجالات ، سوف نتحدث عنها في موضعها من هذا المبحث - إن شاء الله تعالى .

وهذا يعني أنه كان على جانب عظيم من الثقافة والاطلاع . قال صاحب أعيان الشيعة : (( كان تلميذ المحقق الطوسي الخواجة نصير الدين ، ومن أخص أصحابه ومثله في التحقيق وكان علامة في العلوم العقلية والنقلية )) (٢) .

1 - ٤٠٧ / ٩ .

2- عذبة كل شيء: أعلاه أو طرفه. ينظر: القاموس المحيط/ عذب / ١ : ١٠١. ويقصد بها

هاهنا: خرقه اللواء بأي: العمامة

3 - أعيان الشيعة : ٢٣ / ١٤٥ .

وقال كحالة في معجم المؤلفين (١) : «عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطب والكلام والأصول» .  
وسوف تبرز مكانته العلمية بصورة أوضح من خلال ما سوف نعرضه من آراء للعلماء فيه ، وذلك في موضعه من بحثنا هذا إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : من أين استمدَّ ركن الدين ثقافته؟ قلنا : إنه اشتغل على النصير الطوسي وحصل منه علوماً كثيرة ، لدرجة أنه صار معيذاً في درس أصحابه .

يضاف إلى هذا أنه قد شغف بمصنفات ابن الحاجب - رحمه الله - وعلى وجه خاص بالكافية وشرحها ، وبالشافعية ، ومختصر ابن الحاجب في علم الأصول وهو المعروف باسم : " مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل " .

ومؤلفات ابن الحاجب هذه قد طارت شهرتها وعمت الآفاق في كل الأوقات وخاصة في عصر ركن الدين الذي هو عصر ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ - ) ، فتبناها ركن الدين ، وتلمذ عليها ، وصار تلميذاً لابن الحاجب بواسطة مؤلفاته هذه .

### ك - مذهب ركن الدين الفقهي :

ركن الدين شافعي المذهب في الفقه ، وقد نصَّ على ذلك السبكي المتوفى (٧٧١هـ - ) حيث ترجم له في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ،

وعده واحداً من أكابر علماء الشافعية ، وتابعه في هذا المقريري (ت ٨٤٥ هـ) ، ونصّ في كتابه السلوك على أنه كان مدرساً للشافعية . وتابعهما في ذلك إسماعيل البغدادي في كتابه هدية العارفين . يضاف إلى ذلك أنه شرح واحداً من أهم كتب الشافعية ، وهو كتاب الحاوي الصغير في فقه الشافعية للقرويني (ت ٦٦٥ هـ) (١) .

وأيضاً نجده يستشهد بكلام الإمام الشافعي ؛ حيث أورد له شاهداً في الوافية (٢) بعد أن استشهد به في البسيط (٣) ، وهو قول الشافعي - رحمه الله :

وَلَوْلَا الشَّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدٍ (٤)

#### - صلة ركن الدين بالمذهب المالكي :

اتصل ركن الدين بالمذهب المالكي عن طريق الإمام ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) حيث إن المعروف عن ابن الحاجب أنه اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - (٥) وفيه صنّف غالب مؤلفاته ومن بينها كتابه منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ومختصره ؛ وهما كتابان في أصول الفقه المالكي . وقد تناول ركن الدين هذا المختصر الأصولي بالشرح ،

1 - ينظر : الأعلام : ٢ / ٢٢٣ .

2 - ص ٧٢ .

3 - ١ / ١٣٦ .

4 - ديوان الإمام الشافعي ص ٧٣ .

5 - ينظر : وفيات الأعيان : ٣ / ٢٤٨ .

وسمى شرحه : حل العقد والعقل في شرح مختصر منتهى  
الوصول والأمل . ومن هنا جاء اتصال عالمنا ركن الدين بمذهب  
الإمام مالك رحمة الله .

### - اتصاله بالشيعة :

إن أحدًا لم يذكر إن ركن الدين الأستراباذي كان متشيّعًا ؛ بل  
كان الرجل سلفيًا من أهل السنة يتبع مذهب الإمام الشافعي - كما  
ذكرنا . إذن فمن أين جاء اتصاله بالشيعة ؟

أقول : إنه اتصل بالشيعة من الطرق التالية :

أ - تلمذته على نصير الدين الطوسي ( ت ٦٧٢هـ ) ، وكان النصير  
الطوسي شيعيًا تحدد مذهبه السياسي بتمييزه الشديد للثني عشرية ،  
مما بوأه مقعد الزعامة للشيعة الإيرانية بفضل مواهبه وثقافته في علوم  
شتى ( ١ ) .

ب - ألف كتابًا أسماه ( نهج الشيعة ) ألفه باسم السلطان إدريس  
بهادرخان ( ٢ ) ، وواضح أنه ألفه لكسب رضا هذا السلطان الشيعي .  
ج - محاولة علماء الشيعة جاهدين أن يستخلصوه لأنفسهم ، فيجعلوه  
من أعيان الشيعة ، ويترجم له العاملي في كتابه أعيان الشيعة ( ٣ ) .  
ولعل الذي دفع العاملي ليترجم لركن الدين في أعيان الشيعة أنه

1 - ينظر أعيان الشيعة : ٤٦ / ٤ - ١٩ .

2 - ينظر المصدر السابق : ٢٣ / ١٤٥ .

3 - في : ٢٣ / ٧٠ ، ١٤٥ - ١٤٦ .

عرف من أخباره أنه كان تلميذ الخواجة الطوسي المفضل ومن أخص أصحابه ، ومثله في التحقيق على حدّ تعبيره (١) .

يضاف إلى ذلك ما عرف عن أسرته ؛ حيث كان جدّه الأدنى علي ابن الحسين شرف الدين شاه ، من علماء الشيعة ، ذكر ذلك صاحب الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢) .

وكذلك ما عرف عن ركن الدين من أنه كان فارسيّ الأصل . وبلاد فارس كانت مرتعاً للشيعة بوجه عام ، وإن كانت مدينة (قُم) مركزاً للعصبيّة الشيعية منذ زمن بعيد (٣) ، وهي في بلاد فارس تُضاهي الكوفة في العراق (٤) .

#### خلاصة القول في عقيدته وهواه :

بعد ما ذكرناه حول عقيدته ومذهبه الفقهي والأدلة التي ذكرناها تأييداً لما ذهبنا إليه يمكننا القول بأنّ ركن الدين كان مسلماً متديناً ورِعاً نَقِيّاً سلفياً يتبع مذهب أهل السنة على مذهب الإمام الشافعي ،

1 - المصدر السابق .

2 - هو الشيخ آغا بزرك الطهراني . استغرق ستة وعشرين عاماً في تأليف كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة من سنة ١٣٢٩ هـ إلى سنة ١٣٥٥ هـ . ينظر الكلمة التي كتبها الأوربادي عن حياة المؤلف في مقمّة الكتاب .

3 - ينظر : تاريخ الحضارة الإسلامية للمستشرق الروسي ( ف . بارتولد ) ترجمة حمزة طاهر ص ٦٣ الطبعة الثانية .

4 - ينظر : الفهرست لابن النديم ص ٩٨ / ط . الرحمانية ، وينظر كذلك : الفن ومذاهبه في الشعر ، د. شوقي ضيف ، ص ٢٠٣ .

وليس شيعياً بالرغم من صلته بالمتشيعين . ويؤيد ذلك أننا نراه  
يستشهد بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية وأيضاً بكلام  
الصحابة مثل عمر بن الخطاب وابن الزبير - رضي الله عنهما -  
وأيضاً يستشهد بكلام لابن عباس - رضي الله عنه - كما سنوضح في  
الفصل الخاص بالشواهد النحوية ، ولم نره يستشهد بكلام للإمام علي  
- رضي الله عنه - بعكس عالم آخر هو الرضي الأستراباذي الذي  
عاصره وظهرت نزعتة الشيعية بصورة كبيرة من خلال ما استشهد  
به في مواطن كثيرة من كلام الإمام علي - كرم الله وجه .

ل - شيوخ ركن الدين وتلاميذه :

أولاً - شيوخه :

لم تذكر لنا كتب التراجم التي ترجمت لركن الدين من شيوخه  
سوى العلامة نصير الدين الطوسي و سيف الدين الأمدي ، وكذلك لم  
يشر ركن الدين في مؤلفاته التي وصلت إلينا إلى واحد من شيوخه  
الآخرين . ولكنني أرجح أنه تتلمذ أيضاً على الإمام ابن الحاجب .  
فإن قيل : ما السبيل إلى هذا الترجيح ؟ قلنا : إننا لو تأملنا ميلاد كل  
من الطوسي وابن الحاجب وركن الدين ، وكذلك تاريخ وفاتهم ،  
لوجدنا أنهم تعاصروا ؛ فالطوسي ولد سنة ٥٩٧هـ وتوفي سنة ٦٧٢هـ ،  
و ابن الحاجب ولد سنة ٥٧١هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ ، وركن  
الدين رجحنا أنه ولد حول سنة ٦٠٠هـ تقريباً ؛ حيث ترجم له ياقوت  
المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، وتوفي سنة ٧١٥هـ وكان من المعمرين ،

وقد شاخ على حدّ عبارة ابن العماد الحنبلي . وقد تعرّف الطوسي على كافية ابن الحاجب وشرحها ، ومن هذا الشرح نسخة في الأسكوريال ثان رقمها ( ١٩١ ) ( ١ ) . وأيضًا تعرف ركن الدين على الكافية وشرحها ثلاثة شروح ، وشرح الشافية شرحًا واحدًا ، وشرح مختصر المنتهى الأصولي له أيضًا . أقول : فكيف عثر الطوسي وركن الدين على مؤلفات معاصره ابن الحاجب في زمن يصعب فيه نشر الكتب وتداولها وطباعتها إلا أن يكونوا قد تقابلوا وتدارسوا هذه الكتب ؟ .

وعلى كلٍ فهذا مجرد ظنّ وترجيح وإن لم يكن ركن الدين قد تتلمذ مباشرة على ابن الحاجب فقد تتلمذ عليه بطريق غير مباشر ، أعني : تتلمذ على كتبه التي تبناها وجمعها وقرأها وأفاد منها ودرسها وشرحها ، وهذا مما لا شكّ فيه . ويؤكد اهتمامه بجمع كتب ابن الحاجب وبخاصة نسخ الكافية وشرح المصنف لها ما قاله في الوافية ( ٢ ) حيث قال ما نصّه : " أعلم أنني وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطّه كان " على الأفصح " بعد قوله " والآخر الهمزة " . وكان فيها بدل قوله (( ومن ثم لم يجز )) : (( ومن ثم ضعف )) ، وهو قريب من الأول ، لكن شرح المصنّف يوافق ما ذكرناه أولاً .

وعلى كلّ فسوف نعدّه واحدًا من شيوخه الذين تتلمذ على كتبهم إن لم تكن تلمذة مباشرة ، وفي سطور موجزة نقدّم ترجمة مختصرة

1 - تاريخ الأدب العربي : ٥ / ٣١٠ .

2 - ص ٣٢٠ .

للطوسي ولابن الحاجب ، ولبنداً بالطوسي؛ حيث لاشك في أنه تتلمذ عليه مباشرة :

### ١- نصير الدين الطوسي :

هو أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن أشهر علماء القرن السابع الهجري ، فيلسوفٌ ، فلكيٌّ ؛ إذ كان رأساً في العلوم العقلية وعلامة بالأصا د والمجسطي والرياضيات . وهو إخباريٌ متعَدُّ الجوانب ، وهو سياسيٌ شيعيٌّ . ولد ب طُوس في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ هـ / الثامن عشر من فبراير سنة ١٢٠١ م . ودرس علوم اللغة من نحو وصرف وأدب بعد دراسته للقران الكريم ، وتوفي ببغداد في الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٦٧٢ هـ - السادس والعشرين من شهر يولية سنة ١٢٧٤ م .

وكانت منزلته عالية عند هولاکو ، فكان هولاکو يطيعه فيما يشير به عليه ، حتى بنى له مرصداً عظيماً في مراغة ، واتخذ خزانة ملاءها بالكتب التي نُهبت من بغداد والشام وشبه الجزيرة العربية ، اجتمع فيها من الكتب نحو أربعمئة ألف مجلد وقرر منجمين لرصد الكواكب وجعل أوقافاً تقوم بمعاشهم ، وكان هولاکو يمدُّه بالأموال . وصحبه في غزو بغداد . وقيل إن الطوسي هذا هو الذي أشار على هولاکو بقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله ، بعد دخول بغداد ، وساعده

في ذلك الوزير ابن العلقمي (١) .

وقد تحدد مذهبه السياسي بتحيزه الشديد للاثني عشرية مما بؤاه مقعد الزعامة للشيعنة الإيرانية بفضل مواهبه وتقننه في علوم شتى (٢) وللطوسي مصنفات كثيرة جداً في كل فروع المعرفة جاوزت المائة بين كتاب ورسالة ومقالة ، في مختلف المواضيع ، وباللغتين العربية والفارسية ، حيث صنف في الحكمة والفلسفة والهيئة والنجوم والرياضيات والطبيعات والعلوم الدينية وعلوم العربية وغيرها . ومن مؤلفاته التي لا تحصى : شرح كافية ابن الحاجب (٣) ، وشكل القطاع ، وتجريد العقائد ، وتلخيص المحصل ، ورسالة في الموسيقى شرحها ، وغير ذلك (٤) .

## ٢- السيف الأمدي :

هو : علي بن علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الإمام أبو الحسن سيف الدين الأمدي المشهور صاحب التصانيف الكثيرة. ولد بـ ( آمد ) سنة ٥١١ هـ وتوفي بها سنة ٦٣٦ هـ . وقد نص السيوطي (٥) .

- ١ - ينظر : البداية والنهاية ، لابن كثير : ١٣ / ٢٠١ .
- ٢ - ينظر ترجمته في : الأعلام : ٧ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وأعيان الشيعة : ٤٦ / ٤ - ١٩ ، ومعجم المؤلفين : ١١ / ٣٠٧ ، ودائرة المعارف الإسلامية : ١٥ / ٣٧٨ - ٣٨٢ .
- ٣ - ينظر : تاريخ الأدب العربي : ٥ / ٣١٠ . وينظر مؤلفاته في هذا المصدر في : ١ / ٥٠٨ .
- ٤ - في فوات الوفيات ، لابن شاعر الكتبي ، فصل عن نصير الدين الطوسي ومصنفاته ؛ ينظر : ٣ / ٢٤٦ - ٢٥٢ .
- ٥ - في بغية الوعاة : ١ / ٥٢٢ .

على أن ركن الدين قد أخذ عنه .  
وللرجل مصنفات مفيدة منها : الباهر في علم الأوائل والأواخر ،  
وأبكار الأفلاك في أصول الفقه ، والحقائق في علوم الأواخر ، وإحكام  
الأحكام في أصول الفقه ، وغير ذلك (١) .

### ٣. ابن الحاجب

هو أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال  
الدين الدوني (٢) الكردي الأصل ، المشهور بابن الحاجب . وقد اشتهر  
بذلك ؛ لأن أباه كان حاجباً للأمير عز الدينموسك الصلاحي . ولد  
بإسنا بصعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ، ونشأ بالقاهرة ثم هاجر إلى  
دمشق ، ومات بالأسكندرية سنة ٦٤٦ هـ ، وله مؤلفات كثيرة جداً  
وعظيمة في مختلف المجالات ، تدل على غزارة علمه ودقه فهمه ،  
من بينها المقدمة الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، وشرحهما  
والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري ، ومنتهى الوصول والأمل  
في علمي الأصول والجدل ، ومختصره المعروف بمختصر المنتهى  
الأصولي ، وغير ذلك مما يضيق المقام عن حصره (٣) .

---

1 - ينظر في ترجمته : لسان الميزان : ٣ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ومفتاح السعادة : ٢ / ١٧٩  
والاعلام : ٥ / ٥٣ .

2- قال ابن فرحون في الديقاج المذهب ٢ / ٨٩ : " ودونه موضع الأكراد ببلاد المشرق " .

3- ينظر ترجمة ابن الحاجب في :

• وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت ٥٨١ هـ ) : ٣ / ٢٤٨ . تحقيق إحسان عباس / دار  
الثقافة العربية .

## ثانياً - تلاميذه :

لم تذكر لنا كتب التراجم من تلاميذ ركن الدين سوى تاج الدين الأردبيلي ، وإن كنت أرى أنه تتلمذ على يديه كثير من أهل العلم والفضل ، بدليل قول ابن حجر - وهو بصدد ترجمه : " وتخرج به جماعة من الفضلاء " (١) .

## تاج الدين الأردبيلي :

هو تاج الدين ، أبو الحسن ، علي بن عبد الله أبي الحسن (٢) ابن أبي بكر ، الأردبيلي ، التبريزي ، الشافعي ، عالم جامع لأنواع العلوم ؛ النحو ، الفقه ، التفسير ، الحديث ، الأصول ، الحساب ، الهندسة ، الكلام ، الطب .

- 
- الطالع السعيد ، للإدفوي (ت ٦٤٨هـ) ، ص ٣٥٦ . تحقيق سعد محمد حسن الدار المصرية للتأليف / سنة ١٩٦٦ م
  - البداية والنهاية ، لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، ١٣ / ١٧٦ .
  - الديباج المذهب ، لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ) : ٨٦/٢ . تحقيق الأحمدي أبو النور / دار التراث بالقاهرة .
  - مفتاح السعادة ، طاش كبري زادة (ت ٩٦٨هـ) ١ / ١٣٩ . دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
  - شذرات الذهب ، لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) : ٥ / ٢٣٤ .
  - روضات الجنات ، للخوانساري (ت ١٣١١هـ) : تحقيق أسد الله إسماعيليان / قم سنة ١٣٩٢هـ .
  - تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : ٣٠٨ - ٣٤٣ .
  - ابن الجاجب النحوي : آثاره ومذاهبه ، طارق عبدعون الجنابي دار التربية ببغداد .
- 1- الدرر الكامنة : ١٦ / ٢ .
- 2- وفي الأعلام ( ١٢١ / ٥ ) : ( أبو الحسن ) .

ولد في أردبيل بأذربيجان سنة ٦٧٧هـ<sup>(١)</sup>، وسكن تبريز ،  
ورحل إلى بغداد فمكَّ حاجًا ، فمصر ، وتوفى بالقاهرة في رمضان  
سنة ٧٤٦هـ ، أخذ النحو والفقه عن عالمنا ركن الدين الأسترابادي  
<sup>(٢)</sup> وقرأ عليه شرحه للكافية ، وله شيوخ في مختلف العلوم والفنون .  
وله مؤلفات كثيرة منها : حاشية على شرح الحاوي الصغير للقزويني  
- في الفقه الشافعي . ومبسوط الأحكام ، ومختصر علوم الحديث لابن  
الصلاح والتذكرة في الحساب . وغير ذلك كثير <sup>(٣)</sup> .

### م - وفاته :

اختلف المؤرخون حول السنة التي توفي فيها عالمنا ركن الدين  
وكذلك حول الشهر الذي توفي فيه ، والأكثرين على أنه توفي سنة  
٧١٥ هـ ، وهذا ما ذكره السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) في طبقات  
الشافعية الكبرى <sup>(٤)</sup> والمقريري ( ت ٨٤٥ هـ ) في السلوك <sup>(٥)</sup>  
وابن حجر ( ت ٨٥٢ هـ ) في الدرر الكامنة <sup>(٦)</sup> ، وتابعهم في

- 
- 1- وفي الشذرات : ١٤٨ / ٦ : " ولد سنة ٦٦٧ هـ ) .
  - 2- وتاج الدين الأردبيلي المترجم له : شيخ العلامة ابن هشام الأنصاري ( ٧٠٨ هـ -  
٧٦١ هـ ) تعلم النحو والفقه على ركن الدين الأسترابادي ، وعلمه لتلميذه ابن هشام ، وعلى  
هذا يكون ابن هشام تلميذا غير مباشر لركن الدين الأسترابادي موضوع البحث .
  - 3- ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة : ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، والأعلام : ١٢١ / ٥ ، وهدية  
العارفين : ٧٧١٩ / ١ ، ومعجم المؤلفين : ٧ / ١٣٤ .
  - 4 - في : ٩ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .
  - 5 - ١٥٨ / ٢ .
  - 6 - ١٧ / ٢ .

التصريح بهذا التاريخ إسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) في هدية العارفين (١) . وهناك من عيّن الشهر الذي توفّي فيه في هذه السنة (٧١٥ هـ) ؛ حيث ذكر ابن تغري بردي أنّه توفّي في صفر سنة ٧١٥ هـ (٢) ، وهو عين ما أثبتته العيني في عقد الجمان .

وذكر ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد أنه توفّي في الرابع عشر

من صفر سنة ٧١٥ هـ .

وقد اضطرب المتأخرون في تحديد السنة التي توفّي فيها ؛

حيث ترجم له ابن العماد مرة تحت وفيات (٧١٥ هـ) وأخرى

تحت وفيات (٧١٨ هـ) . وذكر حاجي خليفة أنه توفّي سنة ٧١٥

هـ (٣) . وهذا ما نصّ عليه عمر كحالة في معجم المؤلفين (٤) .

ونحن نرجّح أنّه توفّي سنة ٧١٥ هـ . وهو الرأي الذي عليه

الأكثر من المتقدمين الذين هم أقرب زمنًا إليه ، وكانت وفاته في

مدينة الموصل في الرابع عشر من شهر صفر عند مشهد الكفّ

وكانت جنازته مشهودة ، رحمه الله رحمة واسعة (٥) .

---

١ - ٢٨٣ / ١ .

٢ - ينظر النجوم الزاهرة : ٢٣١ / ٩ .

٣ - ينظر : كشف الظنون ، ص ١٢٧٣ ، ١٦٤٨ .

٤ - في : ٣ / ١٩٦ .

٥ - ينظر ترجمة ركن الدين في : معجم الأدباء : ٨ / ٥ ، تنمة المختصر بأخبار البشر :

٢ / ٢٦٣ ، طبقات الشافعية الكبرى :

## ن - آراء العلماء فيه :

عرف القدماء مكانه ركن الدين ، وكذلك المحدثون ، فكان له من الثناء والتقدير والإعجاب من هؤلاء وأولئك ، ما رأيناه يتفق في جملته مع شخصيته وعبقريته ، وسنورد بعض ما قيل فيه ، وفاءً بحقه ومشاركة في التقدير والإعجاب من جهة ، واستيفاء للبحث من جهة أخرى ، مع الوقوف عند بعض النصوص ومناقشتها كلما دعا الأمر إلى ذلك ثم التعقيب عليها في النهاية لإبداء رأينا الخاص في مثل هذه الآراء مدحاً أو قدحاً .

والآن أكتفي بهذه العجالة ، وأدلف إلى ما نحن بصدده من البيان :

فهذا ياقوت الحموي ت : ٦٢٦ هـ ، ذلك الذي عاصره ، يصفه بقوله : (( النحوى ، اللغوى ، الأديب ، حسنة طبرستان ، وأوحد ذلك الزمان )) (١) .

ويقول السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) : ((وكان جليل القدر ، معظماً عند

ملوك الزمان ، حسن السمات والطالع )) (٢) .

وقال المقرئزي ( ت ٨٤٥ هـ ) في : السلوك (٣) : ((عالم بالموصل

---

٩ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، السلوك في معرفة دولة المملوك : ٢ / ١٥٨ ، طبقات النحاة واللغويين

لابن قاضي شهبة : ٦ / ٨٦ ، الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ - ١٧ ، النجوم الباهرة : ٩ / ٢٣١

وبغية الوعاة : ٢ / ٢١٨ ، كشف الظنون ص ١٢٧٣ ، ١٦٤٨ ، شذرات الذهب : ٦ / ٣٥

والأعلام : ٢ / ٢٢٣ ، هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ ، أعيان الشيعة : ٢٣ / ٧٠ ، ١٤٥ ،

معجم المؤلفين : ٣ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

١- معجم الأديباء : ٨ / ٥ .

٢- طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

٣- ١٥٨ / ٢ .

ومدرس الشافعية ... وتقدم عند التتار ، وتوفرت حرمة ، وبرع في علوم المعقولات وكان يجيد الفقه وغيره )) .

وقال ابن حجر ( ت ٨٥٢هـ ) : (( كان من كبار تلامذة النصير الطوسي وكان مبدجلاً عند التتار ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ))<sup>(١)</sup> .  
وقال ابن تَغْرِي بَرْدِي ( ت ٨٧٤هـ ) : (( الشيخ الإمام العلامة السيد ركن الدين : كان إماماً مصنفاً عالمًا بالمعقول ))<sup>(٢)</sup> .

ويقول إسماعيل بن علي الذي شرح أبيات شواهد الوافية ، وسماه ( كشف الوافية في شرح الكافية ) : وكان كتاب الوافية ، للسيد العلامة ، فتوة العلماء والمتبحرين ، زبدة المتقدمين والمتأخرين ركن الملة والدين - أسكنه الله تعالى بحابيح جناته - دستوراً في هذا الفن ؛ إذ به يعرف أكثر مسائله ، ومشهوراً ؛ إذ كل واحد يستضيء بنور معالمه مع ما للطائفة من الحرص عليه وقراءته والشغف بدراسته ))<sup>(٣)</sup> .

ويصفه ابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩ هـ ) بأنه كان (( علامة متكلمًا ، نحوياً ... ))<sup>(٤)</sup> .

ويقول العمالي : (( كان تلميذ المحقق الخوابة نصير الدين ، ومن أخص أصحابه ، ومثله في التحقيق . وكان علامة في العلوم العقلية والنقلية ))<sup>(٥)</sup> .

1- الدرر الكامنة : ١٦ / ٢ .

2- النجوم الزاهرة : ٢٣١ / ٩ .

3- مقدمة كشف الوافية في شرح الكافية .

4- شذارت الذهب : ٣٥ / ٦ .

5- أعيان الشيعة : ١٤٥ / ٢٣ .

وجدير بركن الدين أن يكون موضع تقدير الجميع ؛ فهو من عرفت  
 علمًا وخلقًا وتديُّنًا ، وتواضعًا ، ولعل ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ ) قد  
 اكتشف مواهبه المبكرة واتصل به عن قرب وعرف عنه من العلم والفضل  
 أكثر مما عرفناه بكثير ، فأطلق عليه عبارته المشهورة التي حفظها التاريخ  
 الطويل وسوف يحفظها للأجيال اللاحقة إن شاء الله ، وهى عبارته التي  
 يصف فيها ركن الدين بقوله : « النحوي ، اللغوي ، الأديب ، حسنة  
 طبرستان ، وأوحد ذلك الزمان » .

وقد أعجب العلماء بنحو ركن الدين ، لدرجة أننا نرى بعضهم من  
 شدة إعجابه بما كتبه ركن الدين - تشدق قريحته ، فينشد شعراً يصرح  
 فيه بأنه من أراد نحوًا مهذبًا فعليه بكتاب المتوسط ، لركن الدين ،  
 ويصرح ثانية بأن من يريد نحو الأعالي فعليه بمقال ركن الدين في  
 المتوسط استمع إليه وهو يقول عن كتاب المتوسط :

بِالْحَاجِبِيَّةِ وَآمَشٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ	يَا مَنْ يَهْدُبُ مَنْطِقًا بِالنَّحْوِ خُذْ
مَنْ لَمْ يَقْزُ يَوْمًا بِخَيْرٍ أَوْسَطِ	إِنَّ النَّتِيجَةَ لَا يَقُوزُ بِصِدْقِهَا
صَعَبٌ وَلَا تَرْضَ الْمَذَلَّ فَتَسْقُطِ	لَا تَطْلُبِ الْأَعْلَى فَإِنَّ مَنَالَهُ
شَاهَدْتُ كُلَّ النَّفْعِ فِي الْمُتَوَسِّطِ	فَالْخَيْرُ فِي وَسْطِ الْأُمُورِ وَإِنِّي
فِي النَّحْوِ خُذْ مِنْهُ بَوَجْهِ أَحْوِطِ	يَا قَاصِدًا نَحْوَ الْأَعَالِي جَاهِدًا
بِمَقَالِ رُكْنِ الدِّينِ فِي الْمُتَوَسِّطِ	بِالْحَاجِبِيَّةِ خُذْ وَثِقْ فِي حَلِّهَا

هذا إلى أنني لست أزعم أن صاحبي ركن الدين مبرأ من كل  
 عيب ، فما هو بمعصوم ولقد أخذت عليه أنه كان مع دقته الشديدة -

غير دقيق في مسألتين اثنتين: إحداهما<sup>(١)</sup>: تتعلق بنسبة رأي إلى صاحبه ، حيث ذكر أن عسى ابن عمر ، وأبا العباس المبرد ، كانا يريان أن المؤنث إذا سمي باسم مذكر ، على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ، مثل زيد ونحوه ، يمنع الصرف فقط . ولكني رأيت أنهما يجوزان الأمرين في هذه المسألة ، مع ترجيح الصرف .

والثانية<sup>(٢)</sup> تَتَعَلَقُ بِنِسْبَةِ قِرَاءَةِ إِلَى صَاحِبِهَا ، وَهِيَ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ))<sup>(٣)</sup> . بِنِجَاءِ ( يُسَبِّحُ ) لِلْمَفْعُولِ ، فَقَدْ نَسَبَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِعَاصِمٍ وَابْنِ عَامِرٍ . وَالْحَقُّ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي بَكْرٍ ، أَمَا قِرَاءَةُ حَفْصِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْ عَاصِمٍ فَهِيَ

( يُسَبِّحُ ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ .

وسوف نتحدث عن هذين المأخذين في موضعهما من البحث إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup> .

وعلى كلِّ فمأخذ في كتاب البسيط - على ضخامته ، ومأخذ آخر في كتاب الوافية لا يقللان بحال من الأحوال من شأن عالمنا الكبير .  
فلست إذن بالغاوي ولا المتعصب ، ولكنها بموضوعية شديدة الصورة التي انطبعت في نفسي وذهني ، بعد دراسة الرجل دراسة فاحصة واعية

1- في البسيط : ١ / ١٥٠ .

2- في الوافية ، ص ٤٩ .

3- سورة النور : من الآيتين : ( ٣٦ ، ٣٧ ) .

4- ينظر ص : من الكتاب .

فيما أحسب .

وفي نهاية المطاف أعود فأقول : رحم الله أبا علي ، لقد كان شخصية قوية في جبين التاريخ أحبها الجميع فأثتوا عليه ثناء حاراً مستفيضاً ، وأعترف أنني مستريح الآن ، بعد أن كشفت النقاب عن شخصية كهذه عرفها القدماء فاعترفوا بفضلها ، ولم يكن المحدثون يعرفونها فبعضهم ظنَّه الرضي ، وبعضهم لم يظنَّه شيئاً .  
.....

- المبحث الثاني : آثاره ( الموجود منها والمفقود )

حَفِظَ التاريخُ لركن الدين أسماءَ بعضِ آثاره ، فذكر له ياقوت في معجم الأدياء اثنين من المؤلفات <sup>(١)</sup> وارتفع بها السبكي إلى سبعة <sup>(٢)</sup> ، وذكر المقرئزي من تلك السبعة ستة فقط <sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن حجر سبعة من هذه المؤلفات <sup>(٤)</sup> ، وأما ابن تَغْرِي بَرْدِي فقد ذكر ثمانية مؤلفات ، وأردف ذلك بعبارة : " وعدة تصانيف أخر ذكرناها في غير هذا الكتاب " <sup>(٥)</sup> . وأما صاحب أعيان الشيعة فقد بلغ بها سنة عشر مصنفًا <sup>(٦)</sup> .

ومما لاحظته أن العديد من كتب التراجم كانت تردف ما تقوله بشأن هذه المؤلفات بالعبارة التقليدية التي درج عليها المترجمون حينما يقولون " وغير ذلك " فليتهم نكروا كل ما وقفوا عليه وأراحوا من جاء بعدهم من عناء كثير .

وقد رأيت أن أتبع آثاره في كل ما وقع تحت يدي من كتب التراجم وغيرها فوجدتها بلغت العشرين ، بالرغم من أن معظم المراجع التاريخية - عدا ما ذكرناه - لا يكاد يشير إلا إلى النزرِ

1- ينظر : ٥ / ٨ .

2- ينظر طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

3- ينظر السلوك : ٢ / ١٥٨ .

4- ينظر الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ - ١٧ .

5- النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .

6- ينظر أعيان الشيعة : ٢٣ / ١٤٥ .

اليسير من آثار ركن الدين ، وأحياناً يطوي الحديث فلا يصرح بكثير أو قليل . على أن جل هذه الآثار قد عدتْ عليها العَوَادِي فطواها الزمنُ فيما طوى من ذخائر ، ولم يصل إلينا إلا كتب أربعة قمنا بدراستها وتحليلها في كتابنا الموسوم بـ ( ركن الدين الاسترابطي وجهوده النحوية والتصريفية ) لكي نكشف النقاب عن جهود الرجل في الميدانين ، النحويّ والصرفيّ .

وقد حاولت جاهداً أن أتعرف تاريخ تأليف كل كتاب على حدة ، ليكون تاريخ الإنتاج أساس هذا الترتيب ، ولكن عبثاً حاولت ، وحين عزتُ على ذلك عمدتُ إلى ترتيبها حسب أحرف الهجاء . هذا وسأحاول جاهداً أن أوثق نسبة كل كتاب إلى ركن الدين ، وذلك بذكر المراجع التي أشارت إليه ، وبالنصوص التي نقلت منه ، كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وإليك هذه الآثار :

#### ١- الاختيارات النحوية :

صنفه ركن الدين وأهداه للسلطان الملك المظفر صاحب ماردين . ذكره العيني في (عقد الجمان)<sup>(١)</sup>.

والكتاب مفقود بحثت عنه كثيراً وفتشت عنه في جميع المكتبات العامة ، لكن دون جدوى .

#### ٢- البيسط :

ويسمى " الشرح الكبير " : وهو شرح مطوّل على الكافية

لابن الحاجب . وهو واحد من شروح ثلاثة له على الكافية .  
٣- حلّ العُقْد والعَقْل في شرح مختصر منتهى الوصول والأمل :  
وهو شرح على كتاب : مختصر منتهى الوصول والأمل في  
علمي الأصول والجدل للإمام ابن الحاجب . وهو كتاب في  
أصول الفقه المالكي .

وقد ذكره المقرئزي في " السلوك " ، وابن حجر في " الدرر  
الكامنة " (١) ، وابن تغري بردي في " النجوم الزاهرة " (٢) ،  
والبغدادي في " هدية العرفين " (٣) .

وجاء في كشف الظنون ( ص ١٨٥٣ ) ما نصّه : " ...ومن  
شرحه - يعني : مختصر المنتهى لابن الحاجب - السيد ركن  
الدين الأستراباذي . أوله : أما بَعْدَ حمد الله خالق الصور  
والأشباح .. إلخ . سماه : حلّ العُقْد والعَقْل في شرح مختصر  
الوصول والأمل ، ذكر في أوله اسم السلطان الملك المظفر قرأ  
أرسلان بن السيد نجم الدين الغازي الأرتقي الذي تولى الملك  
على ماردين سنة ٦٥٣هـ - وكانت وفاته سنة ٦٩١هـ -  
والكتاب من الذخائر المفقودة .

٤- حواشٍ على التجريد ، للطوسي :

١- ١٧ / ٢

٢- ٢٣١ / ٩

٣- ٢٨٣ / ١

وهي حواش على كتاب : تجريد العقائد ، لنصير الدين الطوسي ويعرف أيضاً بتجريد الكلام . ذكره العاملي في أعيان الشيعة<sup>(١)</sup> . وهذه الحواشي جمعها في كتاب ، وهو مفقود .

#### ٥- حواش على كليات القانون :

ذكره العاملي في أعيان الشيعة<sup>(٢)</sup> ، وهو مفقود .

#### ٦- الزينية :

وهي مقدمة في النحو ذكرها العيني في عقد الجمان<sup>(٣)</sup> . وتابعه العاملي في أعيان الشيعة<sup>(٤)</sup> وهذه المقدمة من الذخائر العلمية المفقودة .

#### ٧- شرح الحاوي الصغير :

وهو شرح على كتاب " الحاوي الصغير " <sup>(٥)</sup> ، للإمام عبد الغفار بن الكريم بن عبد الغفار نجم الدين ، المعروف بالخطيب القزويني المتوفى سنة ٦٦٥ هـ . وهو كتاب في الفقه على المذهب الشافعي .

1- ينظر ٢٣ / ١٤٥ . ويوجد من كتاب التجريد للطوسي نسخة خطية بدار الكتب المصرية

تحت رقم (٣٠٥) علم كلام طلعت . تقع في (٣٣) ق .

2- ينظر ٢٣ / ١٤٥ .

3- ٢٩٦ / ٢ .

4- ٢٣ / ١٤٥ .

5- من الحاوي الصغير نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، الأولى في

( ١٠٤ ) ق خط سنة ٧٨٨ هـ ، برقم ( ١٤١٣ ) - فقه شافعي . والأخرى في ( ١٠٠ ) ق -

خط سنة ٦٧٨ هـ - برقم ( ١٢٣٧٩٣ / رمز (ب) ) .

وذكر ابن حجر العسقلاني أن ركن الدين شرح الحاوي شرحين<sup>(١)</sup> و ذكر إسماعيل البغدادي في هدية العارفين : أن هذا الشرح في أربعة مجلدات (٢) .

وذكر هذا الشرح أيضًا السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى)<sup>(٣)</sup> والمقريزي في (السلوك لمعرفة دولة الملوك)<sup>(٤)</sup> وهو بَعْدُ مفقود .

#### ٨- شرح ديوان الحماسة :

وهو شرح على ديوان الحماسة الذي جمعه أبو تمام ، حبيب أوس الطائي ( ت ٢٣١ هـ )<sup>(٥)</sup> .

وهذا الشرح مفقود ، ذكره ياقوت في "معجم الأدباء"<sup>(٦)</sup> والسيوطي في "بغية الوعاة"<sup>(٧)</sup> ، وإسماعيل البغدادي في "هدية العارفين"<sup>(٨)</sup> وكحالة في "معجم المؤلفين"<sup>(٩)</sup> .

---

1- ينظر الدر الكامنة : ١٧ / ٢ .

2- ينظر هدية العارفين : ٢٨٣ / ١ .

3- ينظر : ٤٠٧ / ٩ .

4- ينظر : ١٥٨ / ٢ .

5- طبع ديوان الحماسة لأبي تمام ، في بغداد بتحقيق د.عبد المنعم أحمد صالح ونشرته دار الشئون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام . اعتمادًا على نسخة فريدة ، محفوظة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب جامعة الآداب جامعة بغداد ، برواية أبي منصور موهوب ابن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي ( ت : ٥٤٠ هـ ) .

6- ينظر : ٥ / ٨ .

7- ينظر : ٤٩٩ / ١ .

8- ينظر : ٢٨٣ / ١ .

9- ينظر : ١٩٧ / ٣ .

وهذا الشرح صنفه ركن الدين في مرحلة مبكرة من حياته ، أي قبل سنة ٦٢٦هـ ، التي توفي فيها ياقوت الحموي . وهذا يؤكد ما رجحناه بشأن ميلاده ، وأنه كان من المعمرين (١) .

#### ٩- شرح شافية ابن الحاجب

وهو شرح على مقدمة ابن الحاجب في التصريف ، والمعروفة بالشافية ، وسوف نفرّد لهذا المصنّف حديثًا خاصًا في موضعه من هذا البحث ، إن شاء الله تعالى .

#### ١٠- شرح شمسية المنطق :

وهو شرح على كتاب " الشمسية " في المنطق " لأستاذه وشيخه ونصير الدين الطوسي . ومن الشمسية نسخة خطية بمدرسة يحيى باشا بالموصل برقم (١٩) .

وشرح ركن الدين ذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى وقال: "وقد وقفت عليه" (٢) . وهو بعدُ مفقود

#### ١١- الشرح الصغير على كافية ابن الحاجب :

وهو شرح ثان له على الكافية ، لمصنّفها العلاقة ابن الحاجب وهو شرح مختصر ، اختصر به مصنّفه شرحه الكبير .

#### ١٢- شرح فصيح ثعلب :

وهذا الكتاب شرح فيه مصنّفه ركن الدين كتاب " الفصيح " في

1- ينظر ص (٢٣) من البحث .

2- طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

اللغة لإمام العربية أبي العباس ، أحمد بن يحيى ثعلب  
( ت ٢٩١هـ ) (١) .

وذكره ياقوت في " معجم الأدياء " (٢) ، والسيوطي في " بغية  
الوعاة " (٣) ، وحاجي خليفة في  
" كشف الظنون " (٤) ، والبغدادي في " هدية العارفين " (٥) . وكحالة  
في "معجم المؤلفين" (٦) . وهو من الكتب المفقودة .

١٣ - شرح قواعد العقائد ، للغزالي :

١- وكتاب الفصيح ، لثعلب قد اختار فيه مؤلفه الفصيح من كلام العرب مما يجري في  
كلام الناس وكتبهم . ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٤٤٦) لغة ، خطت سنة  
١١٧٧هـ ، وأخرى بالمدينة المنورة ، مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب  
المصرية برقم (٩) رمز (س) ، خطت سنة ١٢٩٨هـ ، وعها شرح أرجوزة أبي نواس في  
غريب اللغة لابن جني ، مطلعها :

وبلدة فيها زور صعراء تخطا في صعر

ومنه نسخة تالفة ضمن مجموعة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٥) رمز (س) ، كتبت  
سنة ١٣٠١هـ .

وقد طبع الكتاب بلييسك عام ١٨٧٦م في نحو من سبعين صفحة ، ومعه مقدمة وملاحظات  
بالألمانية ، وطبع أيضا بالمطبعة النموذجية بمصر سنة ١٣٦٨هـ . نشره وعلق عليه الأستاذ  
محمد عبد المنعم خفاجي .

2- ينظر ٨ / ٥ .

3- ينظر : ١ / ٤٩٩ .

4- ينظر ، ص ١٢٨٣ .

5- ينظر : ١ / ٢٨٣ .

6- ينظر : ٣ / ٢٩٦٧ .

وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد"<sup>(١)</sup> تأليف حجّة الإسلام، أبي حامد ابن أحمد الغزالي (٤٥٠هـ-٥٠٥هـ). وذكره صاحب "النجوم الزاهرة"<sup>(٢)</sup>، وحاجي خليفة في "كشف الظنون"<sup>(٣)</sup> والبغدادي في "هدية العارفين"<sup>(٤)</sup>. وهو مفقود أيضًا.

#### ١٤- شرح قواعد العقائد النصيرية :

وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد النصيرية" في علم الكلام، تأليف شيخه الخواجة نصير الدين الطوسي، كتب ركن الدين شرحه لولد أستاذه الطوسي في حياة الأستاذ، ذكر ذلك العاملي في أعيان الشيعة<sup>(٥)</sup>. وهو مفقود.

#### ١٥- شرح المطالع في المنطق - في مجلدين :

ذكر ذلك السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى"<sup>(٦)</sup>، وكذلك ابن تغري بردي في "النجوم الزاهرة"<sup>(٧)</sup>. وهو بعد مفقود.

#### ١٦- شرح المعالم في أصول الدين

اختصر ركن الدين المعالم في أصول الدين، وشرحه. قال

- 
- 1- وهو كتاب في علم الكلام حققه الأستاذ سعيد زايد. وطبع في القاهرة سنة ١٩٦٠ في (١٢٨) صفحة من القطع المتوسط.
  - 2- ينظر : ٩ / ٢٣١.
  - 3- ص ١٣٥٨.
  - 4- ينظر : ١ / ٢٨٣.
  - 5- ٢٣ / ١٤٦.
  - 6- ينظر : ٩ / ٤٠٧.
  - 7- ينظر ٩ / ٢٣١.

السبكي في طبقات الشافعية الكبرى : " وقد وقعت عليه " (١) ولكنه لم يصل إلينا .

#### ١٧- مرآة الشفاء في الطب :

ذكره حاجي خليفة في " كشف الظنون " (٢) ، والبغدادي في " هدية العارفين " (٣) . وهو من الآثار المفقودة .

#### ١٨- نهج الشيعة :

ألفه باسم السلطان إدريس بها درخان . ذكر ذلك العاملي في " أعيان الشيعة " (٤) . وهو مفقود لم يصل إلينا .

#### ١٩- الوافية في شرح الكافية ( المتوسط ) :

وهو شرح ثالث على كافية ابن الحاجب ، ويعرف بين الدارسين بالمتوسط .

#### ٢٠- له كتاب جمع فيه أسئلة كان قد سألها شيخه الطوسي

وأجاب عنها . ذكر ذلك العاملي في " أعيان الشيعة " (٥) .  
والكتاب من الآثار المفقودة .

.....

---

١- ٤٠٧ / ٩ .

٢- ص ١٦٤٨ .

٣- ٢٨٣ / ١ .

٤- ١٤٥ / ٢٣ .

٥- ينظر : ١٤٦ / ٢٣ .

## ▪ ما وصل إلينا من مصنفاته

وصل إلينا من مؤلفات عالما - رحمه الله - المصنفات

التالية :

- ١- كتاب البسيط ، وهو شرح كبير على كافية ابن الحاجب .
- ٢- كتاب الوافية في شرح الكافية ، وهو معروف بين العلماء باسم المتوسط .

٣- شرح شافية ابن الحاجب في الصرف .

وفي هذه العجالة نقدم تعريفاً مفصلاً بهذه المصنفات ونذكر مخطوطاتها ونعرف بأماكن وجودها ، وتنص على ما طبع منها ، ومكان طبعته وسبب تأليفها ، وأيضاً نلقي الضوء على ماهية كل مؤلف ومحتواه ونكشف النقاب عن أهم ما يمتاز به بين مؤلفات العربية ومصنفاتها .

### (١) كتاب البسيط :

وهو شرح كبير صنّفه الإمام ركن الدين الأسترابادي على كتاب ( الكافية )<sup>(١)</sup> لصاحبه الإمام ابن الحاجب - رحمه الله تعالى .

---

1- الكافية : مختصر تعليمي في النحو ، حذا فيه مؤلفه حذو الزمخشري في مفصله - في الغالب - ولكنه امتاز عن الزمخشري بجعله موضوعات الكافية نحوية محضة ، وأورد للموضوعات الصرفية كتاباً خاصاً هو ( الشافية ) ، بعكس الزمخشري الذي جمع في مفصله بين الموضوعات النحوية والموضوعات الصرفية - كما فعل سيبويه في كتابه - وبهذا يكون ابن الحاجب قد انتهج منهجاً جديداً يقوم على التخصيص التأليفي .

وهو شرح كبير حاول فيه ركن الدين - على حدّ تعبيره - تفسير مشكلات الكافية وشرح معضلاتها ، وإيضاح إشاراتنا ورموزها ، وإبراز ما تحتها من دفائن وكنوزٍ بعبارات واضحة وألفاظ لائحة جليلة - توثيق اسم الكتاب :

ومما يلاحظ أن الكافية خالية من المقدمة ، خالية من الحمدة ، وقد أشار إلى ذلك الجامي في مقدمة كتابه « الفوائد الضيائية ، واعتذر له ، بقوله : « اعلم أن الشيخ - رحمه الله - لم يصنّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه ، بأن جعله جزءاً منها هضمًا لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف - رحمهم الله تعالى - حتى يصدر به على سنّها ، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون بتركه أقطع ، لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءاً من كتابه . وبدأ بتعريف الكلمة والكلام ؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالها ؛ فمتى لم يعرف كيف يبحث عن أحوالها ، وقدم للكلمة على الكلام ؛ لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام ، ومفهومه جزءاً من مفهومه » .

وهذا الكتاب مع جازته واختصاره جامع لكل مسائل النحو وقضاياه ، وقد أعجب العلماء به في كل العصور والأمصار ، وشحن قرائح الشعراء فقال فيه بعضهم شعراً :

مَا أَبْصَرْتُ عَيْنٌ بِمِثْلِ الْكَافِيَةِ      وَاعْلَمْتُ يَقِينًا أَنَّهَا لَكَ شَافِيَةٌ  
يَا طَالِبًا لِلنَّحْوِ الْإِزْمَ حِفْظُهَا

وقال الآخر :

صَاغَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ ابْنَ الْحَاجِبِ      نُرّاً فَأَخْفَاهَا كَغَمَزِ الْحَاجِبِ  
لَمَا تَوَاتَرَ حُسْنُهَا بَيْنَ الْوَرَى      قَالَتْ أَنَا السُّحْرُ الْحَلَالُ فَحَاجِ بِي

ونظراً لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها بالشروح والتعليقات والاختصارات والنظم وقد أحصيت لها (١٥٠) ما بين شرح ومختصر ومنظومة عليها لأفاضل العلماء منذ عصره وحتى الآن ولا أجد هنا متسعاً لعرضها أو تفصيل القول فيها .

( وللوقوف عليها ينظر : كشف الظنون : ١٣٧٠ - ١٣٧٦ ، وتاريخ الأدب العربي : ٣٠٩ / ٥ - ٣٢٦ ، وابن الحاجب النحوي : آثاره ومذاهبه ، ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية : ٣١ / ١ - ٤١ ) .

اسم هذا الكتاب هو ( البسيط ) ، غير أننا قد نجده أحياناً يطلق

عليه اسم ( الشرح الكبير ) . فما حقيقة هاتين التسميتين ؟

أبادر فأقول إن اسمه هو كتاب (البسيط) كما جاء في كشف الظنون <sup>(١)</sup> وكذلك في هدية العارفين <sup>(٢)</sup> ، وفي أعيان الشيعة <sup>(٣)</sup> .

وكذلك جاء هذا الاسم عنواناً للكتاب على غلاف ثلاث نسخ خطية

الأولى محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٦٣٦) ٤٣٢٩

والثانية : محفوظة كذلك في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٦٣٤)

٤٣٢٧ ، والثالثة : محفوظة في الخزانة التيمورية بدار الكتب

والوثائق القومية بالقاهرة ، تحت رقم ( ٣٢٩ ) .

ولأجل أنه شرح كبير على الكافية نرى من يكفي بأن يطلق عليه

اسم ( الشرح الكبير ) ؛ إذ إن للرجل على الكافية ثلاثة شروح : كبير

ومتوسط وصغير . وهذه التسمية أطلقها صاحب النجوم الزاهرة <sup>(٤)</sup>

وكذا صاحب طبقات الشافعية الكبرى <sup>(٥)</sup> .

ومثل ذلك جاء على غلاف نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية

بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ / هـ .

هذا ولم يرد في مقدمة المؤلف ولا في آخره شيء عن تسمية

---

1- ص ١٣٧٢ .

2- ٢٨٣ / ١ .

3- ٢٣ / ٧٠ ، ١٤٥ .

4- ٢٣١ / ٩ .

5- ٤٠٧ / ٩ .

الكتاب .

- توثيق نسبته إلى ركن الدين:

هذا الكتاب ذكره جمهرة من المترجمين ونسبوه إلى ركن الدين ،  
نذكر من هؤلاء : السبكي (١) ، والمقرئزي (٢) ، وابن حجر (٣) ، وابن  
تغري بردي (٤) ، وحاجي خليفة (٥) والبغدادي (٦) ، والعاملي (٧) .  
وحاء في التعريف بالكتاب في فهرس الكتب الموجودة في المكتبة  
الأزهرية ( ٤ / ١١٦ ) ما نصّه : البسيط : وهو شرح للعلامة السيد  
ركن الدين حسن بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف  
بالأستراباذي المتوفى سنة ٧١٥ هـ على الكافية لابن الحاجب ، وهو  
المعروف بالشرح الكبير ، وأولّه : أما بعد حمد الله المنفرد... إلخ .  
وكذلك جاء على غلاف مخطوطات الكتاب الثلاث : " كتاب  
البسيط لركن الدين الأستراباذي على كتاب الكافية " . وجاء على  
غلاف النسخة الرابعة ما نصّه : الشرح الكبير لركن الدين على  
الكافية الحاجبية .

- 
- 1 - في طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .
  - 2 - في السلوك : ٢ / ١٥٨ .
  - 3 - في الدرر الكامنة : ٢ / ١٦ .
  - 4 - في النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .
  - 5 - في كشف الظنون : ١٣٧٢ .
  - 6 - في هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .
  - 7 - في أعيان الشيعة : ٢٣ / ٧٠ ، ١٤٥ .

وقد ذكره ركن الدين نفسه - وهو بصدد التقديم لكتابه الوافية ؛  
حيث قال : " وبعد : فإنني بعد أن شرحت كتاب الكافية في النحو مع  
إيرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحتة ثانيًا مقتصرًا على حلّ ألفاظه  
وشرح معانيه والإشارات إلى تحليلات تركيباته ومبانيه إلا نادرًا ، مع  
ذكر علل أكثرها ... " .

ونختم هذه المسألة بتوثيق ركن الدين لكتابه هذا في مقدّمة كتابه ؛  
حيث قال : " أمّا بعد حمد الله المنقرّد بالعزّ والجبروت والمتوحّد  
بالمملك والملكوت الواجب الذي لا يحول حوله الإمكان والقيوم الذي  
هو منزّه عن الزمان والمكان ، الكامل الذي تتوجّه إليه الرغبات  
... فإنّ كتاب الكافية في النحو المنسوب إلى الإمام العلامة جمال الدين  
أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المغربي -  
رحمه الله وجعل الجنة مثواه - كتاب صغير الحجم كثير العلم  
لاشماله على جُلّ أقوال النحويين ، مع زيادات شريفة وأبحاث نفيسة  
وقواعد لطيفة وضوابط كلية استقلّ بإبداعها مصنّفه . لكن لما كان في  
عباراته انغلاق وفي ألفاظه إيجاز صعب على الطالبين فهم مقاصده  
وعسر على المبتدئين استخراج مطالبه ، مع أن مؤلّفه - رحمه الله -  
شرحه شرحًا أشكل من الكتاب ، ولولا ذلك الشرح لما أمكن تحليل  
الكتاب . فالتمس مني وألح المجلس الرفيع وهو المولى العالم الفاضل  
ربيب الدولة ورئيس الملة وقدوة الحكماء والأطباء ، الفاضل ، قبة  
الأكابر والفضلاء الأمائل - بلغه الله مطالبه وجعل في لدارين مآربه

- فسر مشكلاته وشرح معضلاته وإيضاح إشارات ورموزه ، وإبراز ما تحته من دفائنه وكنوزه ، بعبارات واضحة وألفاظ لائحة ، فأببت عن ذلك لقصوري واعتراقي بعجزي عن فهم ما أودعه فيه من النكت والغرائب التي خلت منها مصنّفات القوم في هذا الفن . لكن لما كرّر الإلتماس وأكثر الإلحاح وكلفني تكليفاً لا يمكن المحيص عنه ، استخرت الله تعالى وشرعت فيما التمسه مني وكتبت ما وصلت إليه قريحتي وذهنني ، وسألته أن يهديني سواء السبيل وأن يجنبني طرق الأباطيل .

#### - مخطوطاته :

يوجد لهذا الكتاب أربع نسخ خطية ؛ ثنتان بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة وثنان بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية . وهاك وصفاً عاماً لهذه النسخ الأربع :

أ - في المكتبة الأزهرية :

١. نسخة في مجلد بقلم تعليق قديم كتبت سنة ٧٠٣ هـ - أي : في حياة المؤلف - بخط عليّ بن موسى بن منصور الشهرستاني ، وعنوانها : " البسيط ، لركن الدين الأسترابادي " . وهي نسخة خطية محفوظة بالمكتبة تحت رقم ( ٦٣٦ / ٤٣٢٩ ) وعدد لوحاتها ( ٢٠٨ ) لوحة ، باللوحه صفحتان ، مسطرتها ١٧ سطراً ، وبهامش بعض أوراقها حواشٍ . وآخرها قوله : " وليكن آخر كلامنا هذا الفصل وبه يتم الكتاب

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والواجب بوجود  
الحمد بلا حدّ ونهاية ، ولنبيّه محمد وآله الصلوات التحيات بلا  
عدّ وغاية ، والحمد لله ربّ العالمين " .

٢. النسخة الثانية : نسخة في مجلد بقلم معتاد قديمخطت سنة ٧٩٢ هـ ، وعدد لوحاتها ( ١٨٠ ) لوحة ، باللوحه صفحتان ، مسطّرتها ( ٢٥ ) سطرًا ، وبهامشها بعض تعليقات ، وفي بعض أوراقها تقطيع وترميم وبها آثار رطوبة ، وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم ( ٦٣٤ / ٤٣٢٧ ) بعنوان " البسيط " ولم يعلم الناسخ .

#### ب - في الخزانة التيمورية :

١. نسخة خطت بخط واضح مع وجود بعض كلمات مطموسة . كتبها ابن أمير حسيني حسن الحسيني سنة ( ١٠٩٧ هـ ) . وعدد صفحاتها ( ٥٣٤ ) صفحة من القطع الكبير . وهي محفوظة بالدار تحت رقم ( ٣٢٩ ) تحت عنوان " البسيط " أيضًا .

٢. أخرى محفوظة أيضًا بالخزانة بالدار برقم ( ٥٦٣ هـ ) في ( ٤٦٣ ) صفحة ، وعنوانها : الشرح الكبير لركن الدين علي الكافية الحاجبية . ولم يعلم الناسخ ولا السنة التي نسخت فيها .

#### ج - نسخ أخرى للكتاب :

وثمة نسخ أخرى للكتاب ذكرها بروكلمان في كتابه (١) وأشار إلى أماكن وجودها ، وها هي :

١. نسخة في بطرسرج برقم ( ١٦٩ ) .
٢. أخرى في المكتب الهندي ( وأشار إلى فهرس المكتبة العربية ص ٩١٢ - ٩١٦ ) .
٣. ثالثة في نيكيبور برقم ( ٢٠ / ٢٠٤٩ ) .
٤. رابعة في بون برقم ( ٢٩١ ) .
٥. خامسة في الأسكوريال ثان برقم ( ٩٤ ) .
٦. سادسة في مكتبة سليم أغا ( وأشار إلى الفهرس ص ١١٥٦ - ١١٥٧ ) .

#### - طباعته :

أشار بروكلمان إلى أن هذا الكتاب طبع في لكنو سنة (١٢٨٠هـ) ولم أعثر هذه النسخة المطبوعة ولا على أية نسخة مطبوعة أخرى . وقد قام بتحقيق الكتاب الباحث عبد المنعم محمود علي سعيد وحصل به على درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف .

#### - ما يمتاز به هذا الكتاب :

يُعدُّ هذا الكتاب من أهم الشروح التي صنفت على كتاب الكافية ؛ وذلك لما يمتاز به من ميزات وسمات أهلته لأن يحتل هذه المكانة الكبيرة منها ووضوح الأسلوب الفلسفي فيه وغلبة المصطلحات المنطقية

---

1 - ينظر : تاريخ الأدب العربي : ٥ / ٣٢١ .

وهو كتاب جامع لمسائل النحو وأبحاثه .

وقد اعتمد مؤلفه على السرد والتساؤل بطريقة جذابة أكثرًا فيه من ذكر ما يمكن أن يتصور من الاعتراضات على المسألة النحوية الواحدة مجيبًا عليها إجابة تدلّ على عبقريته ورجاحة عقله وقوة فهمه بأسلوب تعليمي ميسر .

## ٢ ) كتاب المتوسط :

### - تعريف بالكتاب :

كتاب (( الوافية في شرح الكافية )) المعروف بين الدارسين بالمتوسط هو شرح ثان للعلامة ركن الدين صنّفه على كتاب الكافية ، بعد أن صنّف شرحه الكبير المعروف بالبسيط - الذي تحدثنا عنه منذ قليل .

وقد ابتعد فيه مصنّفه عن المماحكات اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية ، وقد اقتصر فيه على حلّ ألفاظ الكافية ، وشرح معانيها ، وتحليل تركيباتها ومبانيها ، وقد صرح بهذا بنفسه في مقدمة الكتاب ، حيث قال - بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على رسوله الكريم - عليه الصلاة والسلام : (( ... وبعد فإنني بعد أن شرحتُ كتاب الكافية في النحو مع إیرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحته ثانيًا مقتصرًا على حلّ ألفاظه وشرح معانيه

والإشارة إلى تحليل تركيباته ومبانيه إلا نادراً ، مع ذكر علل أكثرها<sup>(١)</sup> .  
وجعله لرسم خدمة الأمير يحيى بن إبراهيم ملك ختن ، ونصّ  
على ذلك في المقدمة أيضاً ، حيث قال : (( وجعلته لرسم خدمة الأمير  
الأكبر العالم الفاضل الكامل ، سلالة الأمراء والوزراء ، مفخرة  
العرب والعجم ، ناصر الدولة والدين ، شمس الإسلام والمسلمين ،  
يحيى بن المخدوم المعظم ، ملك صلاح العالم والوزراء ، صاحب  
السيف والقلم ، جلال الدنيا والدين ، إبراهيم ملك ملوك الختنى ، أعزّ  
الله أنصارهما ، وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي  
هو دستور في هذا الفن الأول لذوي الألباب ))<sup>(٢)</sup> .

#### - توثيق عنوانه ، ونسبته إلى ركن الدين :

هذا الكتاب مشهور بين الدارسين والعلماء ، ومتداول بينهم باسم  
( المتوسط ) ؛ وذلك لأنه وسط بين شرحين : الشرح الكبير ( البسيط )  
والذي تحدثنا عنه منذ قليل - وشرح آخر اسمه ( الشرح الصغير )  
وهو مفقود ، كما بينا .

وقد سماه ركن الدين " الوافية في شرح الكافية " وصرح بذلك  
في مقدمته حيث قال : (( وسميته : الوافية في شرح الكافية ؛ لكونه  
وافياً بحلّ ألفاظه وشرح معانيه ))<sup>(٣)</sup> .

1 - مقدمة الوافية : ص ١ .

2 - المصدر السابق .

3 - الوافية ص : ١ .

وجاء على غلاف النسخة التي طبعت عن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان { ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م } ، والتي طبعت عن نسخة خطيه محفوظة بمكتبة وزارة التراث القومي والثقافة هناك ، جاء ما نصّه : (( الوافية في شرح الكافية : تأليف : العلامة ركن الدين الحسن بن محمد ابن شرف شاه العلوي الأسترابادي )) .

وقد نقل الإمام الفاكهي - رحمه الله - نصاً عن هذا الكتاب في كتابه : (( كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب )) (١) ، في باب ما لا ينصرف - بشأن منع صرف ما جاء مماثلاً في وزنه فعلان ، حيث قال : (( والمانع له من الصرف الصفة ، وزيادة الألف والنون . ومن اشترط وجود فعليّ ليس شرطاً بالذات ، بل لكونه مستلزماً لانقضاء فعلاية الذي هو شرط الذات )) (٢) .

والنص في الوافية ، ص ٣٧ ، وفيها ما نصّه : ((...والأول هو الحق ؛ لأن وجود فعليّ ليس مستلزماً بالذات ، بل لكونه مستلزماً لانقضاء فعلاية الذي هو شرط بالذات )) .

أما عن التوثيق التاريخي ، فقد جاء في كثير من كتب التراجم باسم ( المتوسط ) ، حيث ذكره السبكي (٣) ضمن مؤلفات ركن الدين

---

وقد قمنا بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه ، وحصلنا به على درجة الماجستير في كلية دار

1 - العلوم سنة ١٩٨٨ م .

2- النص في ص ٣٩٦ في رسالتنا (( كشف النقاب .... ))

3 - في طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٤٠٧ .

وكذلك ذكره المقرئزي (١) ، وابن حجر (٢) وابن تغري بردي (٣) ،  
وحاجي خليفة (٤) ، والبغدادي (٥) ، والعاملي (٦) .

### - أهمية هذا الكتاب :

تكم أهمية الكتاب في أنه شرح ابتعد فيه صاحبه عن المباحكات  
اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية التي تخرج بالنحو عن الغاية التي  
وضع من أجلها ، وعرض مادته العلمية بطريقة سهلة ميسرة ، راعى  
فيها التيسير على المتعلمين .

ونظرًا لأهمية الكتاب ، وقيمته العلمية كثرت شروحه ، والحواشي  
عليه وشرحت أبياته شروحًا متعددة ، كما سنوضح ذلك عما قريب -  
إن شاء الله تعالى .

وعن هذا الكتاب قال إسماعيل بن علي الذي شرح أبيات شواهد  
، وسماه : « كشف الوافية في شرح الكافية » : « وكان كتاب الوافية ،  
للسيد العلامة ، قدوة العلماء والمتبحرين ، زبدة المتقدمين والمتأخرين  
، ركن الملة والدين - أسكنه الله تعالى بحايح جنانه - دستوراً في  
هذا الفن ؛ إذ به يعرف أكثر مسائله ، ومشهوراً ؛ إذ كل واحد

---

1 - في السلوك : ١٥٨ / ٢ .

2 - في الدرر الكامنة : ١٦ / ٢ .

3 - في النجوم الزاهرة : ٢٣١ / ٩ .

4 - في كشف الظنون : ١٣٧٢ .

5 - في هدية العارفين : ٢٨٣ / ١ .

6 - في أعيان الشيعة : ١٤٥ ، ٧٠ / ٢٨ .

يستضيء بنور معالمه، مع ما للطلبة من الحرص عليه وقراءاته  
والشغف بدراسته (( (١) .

### - مخطوطات الكتاب :

لكتاب المتوسط نسخ خطية كثيرة منتشرة في مكتبات العالم ،  
وهاك حصراً شاملاً لها ولأماكن وجودها :

#### (أ) في المكتبة الأزهرية :

يوجد في المكتبة الأزهرية سبع نسخ خطية لكتاب الوافية ، وبيانها  
كما يلي :

- النسخة الأولى : نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد ، كتبها أحمد بن  
محمد بن عبد الله سنة ١٠٨٨ هـ ، بأولها نقص ، وهي بعنوان : ((  
الوافية في شرح الكافية )) . وتقع في ١٣٧ ورقة ، بالورقة صفحتان  
ومسطرتها ١٩ سطراً . وحجمها ٢١ سم . وهي محفوظة بالمكتبة  
تحت رقم (٣٧) ٢٤٣ .

- النسخة الثانية : نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد ، قديم ، كتبت  
سنة ٨٩٠ هـ . ولم يعرف كاتبها ، بأولها نقص ، وبها أوراق بخط  
مغاير ، وبها آثار رطوبة . وتقع في {١٩٠} ورقة ، بالورقة صفحتان  
مسطرتها {١٧} سطراً ، في ٢٠ سم . وهي محفوظة بالمكتبة تحت  
رقم {٢١٠} ١٣٤٦ .

---

1- مقدمة كشف الوافية في شرح الوافية

- النسخة الثالثة : نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد ، لم يعرف الكتاب ولا السنة التي كتبت فيها . بأولها نقص ، في {٩١} ورقة ، وبالورقة صفحتان وبالصفحة {٢١} سطرًا ، ١٨ اسم . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٢٠٢} ١٢٨٣ .

- النسخة الرابعة : نسخة في مجلد واحد ، ضمن مجموعة . كتبت بقلم معتاد سنة ٩٨٦هـ ، كتبها عبد الله بن علي بن علي الخراشي ، المعروف بابن صباح ، بهامشها وبين سطورها حواش ومسطرتها (٢٥) سطرًا ، ٢٢ اسم . وهي في المجموعة من ورقة (١) إلى ورقة (١٢١) . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٣٦٤} ٢٤٨٢ .

- الخامسة : نسخة في مجلد واحد أيضًا ، كتبت بقلم معتاد ، كتبها على المشرقي العلواني وذلك سنة ٩٧٤هـ . بها آثار رطوبة وتقع في {١٧٤} ورقة ، بالورقة صفحتان وبالصفحة {١٧} سطرًا ، ٢١ اسم . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٨٤٣} ٦٠٥٠ .

- السادسة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم فارسي ، وتقع في {١٤١} ورقة ، بالورقة صفحتان ، وبالصفحة ٢١ سطرًا ، ٢١ اسم . ولم يعلم الناسخ ولا تاريخ النسخ . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٧٤٩} ٢٠٠٢٧ .

- السابعة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم معتاد ، بخط علي بن محمد ، سنة ١١١٤هـ ، وبهامش بعض أوراقها حواش ، تقع في {

{١٢٧} ورقة . وبالورقة صفحتان ، بالصفحة {١٩} سطرًا ، ٢٠ اسم .  
وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٢٣٠٠} رافعي / ٢٧٢٠٥ .  
ب) في المكتبة المركزية بجامعة القاهرة :

يوجد منه أربع عشرة نسخة خطية ، بيانها كالتالي :

▪ الأولى : تحت عنوان : « الوافية في شرح الكافية ،

لأبي عمرو عثمان ابن عمر بن أبي بكر ، المعروف  
بابن الحاجب » وهي مكتوبة بقلم نسخ في مجلد واحد  
. وتقع في {٥٤٨} صفحة ، بالصفحة {١١} سطرًا وبها  
حواش وتعليقات ، ولم يعلم الناسخ ولا تاريخ النسخ .  
وأولها قوله : « وبه نستعين وعليه التكلان » . وهي

محفوظة بمكتبة الجامعة تحت رقم {١٦٣٠٩}

▪ الثانية : توجد ضمن مجموعة كتبت بقلم معتاد في

{١٦٥} ورقة ، بالورقة صفحتان ، بالصفحة {١٥}  
سطرًا ، وأولها قوله : « أحمد الله على عظمة جلاله » .  
وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {٢١٢٣٤} . ولم يعلم  
الناسخ ولا تاريخ النسخ .

▪ الثالثة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم فارسي

معتاد ، في {٥٦٩} صفحة ، بالصفحة {١١}  
سطرًا . أولها : أحمد الله على عظمة قدره . كتبت سنة

١٠٦٢هـ —، ولم يعلم الناسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٥٨٦٠} .

■ الرابعة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم ، سنة ١٠٢٣هـ . وتقع في {٤٦٨} صفحة ، ولم يعلم الناسخ . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦١٣١} .

■ الخامسة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم معتاد ، سنة ٩٣٢م ، وتقع في {٤١٨} صفحة . ولم يعلم الناسخ . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦١٦٩} .

■ السادسة : نسخة كتبت بقلم نسخي ، سنة ١٠٤٤هـ ، تقع في {٣٨٤} صفحة بالصفحة {٢١} سطرًا في ٩×٤ اسم . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦١٧٠} .

■ السابعة : نسخة كتبت بقلم نسخي ، في {١٣٠} صفحة ، في مجلد واحد بآخرها نقص ولم يعلم الناسخ ، ولا تاريخ النسخ . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦١٧٢} .

■ الثامنة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم معتاد ، سنة ٨٤٨هـ ، في {٤٠٢} صفحة ، بالصفحة {١٣} سطرًا بأولها خرم . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦٢٠٥} .

▪ التاسعة : نسخة في مجلد ، مكتوبة بخطوط مختلفة ، لم يعلم الناسخ ، ولا السنة التي كتبت فيها ، وتقع في {٤٦٨} صفحة . وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم {١٦٢٥٧} .

▪ العاشرة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت سنة ١٠٣٧ هـ ، تقع في {٣٣١} صفحة والناسخ غير معروف . وهي محفوظة تحت رقم {١٦٢٥٨} .

▪ الحادية عشرة : نسخة قديمة مكتوبة بأقلام مختلفة . ناقصة من أولها وآخرها . وأول ما فيها (( المفرد ؛ فاللفظ ما يتلفظ به الإنسان ... )) .

صفحاتها {٣٢٦} صفحة ، محفوظة تحت رقم {١٦٢٥٩} .

▪ الثانية عشرة : نسخة في مجلد واحد ، كتبت بقلم معتاد ، سنة ٨٨٧ هـ ، في {٣٧٢} صفحة بالصفحة {١٥} سطرًا ، في ٢×٨ اسم . وهي محفوظة تحت رقم {١٦٢٦١} .

▪ الثالثة عشر : نسخة في مجلد واحد ، مكتوبة بأقلام مختلفة أغلبها بالقلم الفارسي والناسخ غير معروف ، وكذلك السنة التي كتبت فيها ، تقع في {٥٦٥} صفحة ، وهي محفوظة تحت رقم {١٦٢٩٠} .

■ الرابعة عشرة : نسخة في مجلد ، كتبت بقلم شبيه بالبرقعة ، سنة ١٠٠٤هـ ، وفي {٤٠٤} صفحة بالصفحة {٢١} سطرًا . وهي محفوظة تحت رقم {١٦٣٦٣} .

■ ج - وفي دار الكتب القومية بالقاهرة يوجد منه عشر نسخ خطية محفوظة بالدار ، أرقامها : ٣٧٥ / نحو ، ٣٨٩ / نحو ، ١١٦٢ / نحو ، ١١٩٤ / نحو ، ١١٩٥ / نحو ، ١٢٢٧ / نحو ، ١٥٦٦ / نحو ، ١٦٧٢ / نحو ، ١٦٨٢ / نحو ، ١٧٠٥ / نحو . وعدد الأوراق : ٢٥٤ق ، ٢٠ق ، ١٨١ق ، ٢٢٨ق ، ٤٨ق ، ٩٧ق ، ٢٤ق ، ٢٠٢ق ، ٤٠ق ، ١٧٩ق .

■ د - وفي الخزانة التيمورية بدار الكتب القومية بالقاهرة ثلاث نسخ أرقامها : ١٠٠ نحو تيمور ، ١٣٩ / نحو ، ٦٢٩ نحو تيمور . وعدد الأوراق : ٣١٧ ص ، ٣٩٠ ص ، ٣٥٧ ص .

■ هـ - و منه نسخة محفوظة بالمدرسة الإسلامية بالموصل ( بالجامع الكبير ) برقم {٩٨٤١} . و - ومنه نسخة محفوظة بالمدرسة الأحمدية بالموصل ، تحت رقم {١٠٤١} .

▪ ز- وفي جامع المحموديين بالموصل نسخة محفوظة  
تحت رقم {١٠٦٦} .

▪ ح- نسخة محفوظة بمكتبة وزارة التراث القومي  
والثقافة بسلطنة عمان خطت بقلم السيد سلطان بن  
الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البو سعدي  
الأزدي ، مكتوبة بخط جيد الوضوح ، إلا أن بها بعض  
التآكل والأخطاء في النسخ .

▪ ط- يضاف إلى ما سبق نسخاً أخرى ذكرها بروكلمان  
في كتابه (١) ، وأشار إلى أماكن وجودها ، وهاك بيانها:  
- نسخة في برلين ، وأشار إلى رقم {٦٥٦٥ ، ٦٥٦٦  
: {١٧٩ - ٥٢١} .

- أخرى في ليدن ، وأشار إلى الرقم {١٨٥} .  
- ثالثة في مكتبة جمعية المستشرقين الألمان ، وأشار إلى رقم  
{٧٠} .

- رابعة في جاريت ، وأشار إلى { ٣٦١ - ٣٦٥ } .  
- خامسة في طهران سه سالار ، وأشار إلى { ٣٦٦ - ٣٦٣/٢ }  
- سادسة في قوله ، وأشار إلى { ١٣٠ - ١٣١ } .  
- سابعة في باتنه ، وأشار إلى ١٧٥/١ ، رقم { ١٦١٩ } .  
- ثامنة في ليبزج ، تحت رقم {٤٢٦} .

- تاسعة في توبنجن ، تحت رقم {٦٤} .
- عاشرة في هايد لبرج ، تحت رقم {٧١ ، ٢١٦} .
- وأشار إلى وجود نسخة في بريل أول ، وأشار إلى {١٤٣} -  
{ ١٤٤} .
- وأخرى في بريل ثان ، وأشار إلى { ٣٢٤ - ٣٢٣} .
- وأخرى في بولون ، وأشار إلى الرقم { ٢٩٨ - ٢٩٢} .
- وأخرى في الأمبروزيانا [ vB ] .
- وأخرى في الفاتيكان ثالث {٣٤٨} ، قم {٢} ، ٢٦٤ ، ٨٣٨/٢ -  
{ ٨٣٩} .
- وأخرى في المتحف البريطاني ثالث برقم { ٧٧٣٠ or ٧٤٦} .
- وأخرى في المتحف البريطاني ثالث برقم {٤٩} .
- وأخرى في مانشستر ، برقم { ٧١٢ - ٧١١} .
- وأخرى في برنستون ، وأشار إلى { ٥٧ - ٥٦} .
- وأخرى في بطرسبرج رابع ، وأشار إلى {٩٣٩} .
- وأخرى بطرسبورج ثالث ، وأشار إلى { ٨١٢ - ٨١١} .
- وأخرى في سليم أغا ، وأشار إلى {١١٥٢} .
- وأخرى في الظاهرية بدمشق ، وأشار إلى { ٧٤ - ٧٢/٧٦} .
- وأخرى في مشهد ، وأشار إلى { ٢١ / ١٢} ، رقم {٧٧ - ٧٤} .
- وأخرى في بوهار ، وأشار إلى رقم {٣٨٠} .
- وأخرى في رامبور ، وأشار إلى رقم [٥٤٥/١] ، رقم {١٦٣٤} .

- وأخرى إلى باتا فياثان ، وأشار إلى رقم { ٧٦٣ } .  
بالإضافة إلى أربع نسخ خطية في الموصل ، بأرقام : ١١٩ ،  
٢٩٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ .

### - طباعته :

طبع كتاب الوافية في لكنو سنة ١٨٦٤م<sup>(١)</sup> وطبع أيضاً في سلطنة عمان ، عن وزارة التراث القومي والثقافة ، بتحقيق عبد الحفيظ شلبي ونشرته أيضاً وزارة التراث القومي والثقافة بالسلطنة ، في حين أن نسخ هذا الكتاب أربت على السبعين ، وفي هذه الطبعة إشكالات كثيرة مردّها الاعتماد على نسخة واحدة رديئة ، وعمل المحقق لا يكاد يذكر ؛ إذ إنه اكتفى بنسخ المخطوطة وإضافة صفحة ونصف كمقدمة للطبعة ، دون أن يعلق تعليقاً واحداً على امتداد صفحات الكتاب ودون تخريج لشاهد نحويّ فيه ، يضاف إلى ذلك أنه لم يضع فهرساً لموضوعات الكتاب ، أو أي فهرس آخر .

وحقّق الكتاب أكثر من تحقيق ؛ فقد حقّقه في مصر الباحثُ خالد فائق أحمد محمود ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر في عام ١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ ، وحقّق في العراق : وحقّقه الباحث محمد علي هادي الحسيني ونال به درجة الماجستير من جامعة بغداد سنة ١٩٧٢م<sup>(٢)</sup> .

1- ينظر : تاريخ الأدب العربي : ٣١٣ / ٥ .

2- ينظر : فهرس المطبوعات العراقية : ٢٣ / ٢ .

وَحَقَّقَ فِي سوريَا ، وَقَامَت بِتَحْقِيقِهِ الْبَاحِثَةُ نَيْفَتُ خَضُّور ، وَنَالَتْ بِهِ  
دَرَجَةَ الْمَاجِسْتِير فِي كَلِيَّةِ الْآدَاب - جَامِعَةِ دِمَشْق - سَجَلَتْ فِي ١٨ / ٣ /  
١٩٨٠ م (١).

### - الشروح والحواشي على الكتاب

#### أولاً : الشروح :

١ - شرح لإسماعيل بن محمد ، على أبيات الوافية ، وسمّاه :  
( ( كشف الوافية في شرح الكافية ) ) . وقال في مقدمته - بعد  
الديباجة - : ( ( وكان كتاب الوافية للسيد العلامة قدوة العلماء  
والمتبحرين ، زبدة المتقدمين والمتأخرين ، ركن الملة والدين  
أسكنه الله تعالى بحاييح جنانه - دستوراً في هذا الفن ؛ إذ به  
يعرف أكثر مسائله ، ومشهوراً ، إذ كلُّ واحد يستضيء بنور  
معالمه ، مع ما للطلبة من الحرص عليه وقراءته والشغف  
بدراسته ) ) (٢) .

٢ - شرح لأبي سعيد بن أحمد الزواوي ، ذكره بروكلمان وأشار  
إلى وجود نسخ خطية له في : جوتا {٢٥٦} ، وأويسالا ٦٠/٢  
رقم {٢} (٣) .

١ - ملف للدراسات العليا في جامعة الجمهورية العربية السورية : ١٣٦ .

٢ - وهذا الشرح قد أطلعنا عليه في المكتبة الأزهرية مخطوطاً . وقد ذكره العاملي في  
أعيان الشيعة : ٢٣ / ١٤٥ .

٣ - ينظر تاريخ الأدب العربي : ٢٣ / ١٤٥ .

٣ - شرح السيد الشريف الجرجاني<sup>(١)</sup> : ( ت ٨١٦هـ ) ، وقد مات دون أن يكمله فأكماله ابنه محمد . ذكر ذلك العاملي في أعيان الشيعة<sup>(٢)</sup> .

٤ - عون الوافية : وهو شرح لشواهد كتاب الوافية ، ألفه كمال ابن عبد الرحمن بن إسحاق<sup>(٣)</sup> .

٥ - كشف الوافية في شرح الكافية : وهو شرح لمحمد بن عمر الحلبي ، من علماء القرن التاسع ( ت ٨٦٠هـ ) أولها : (( لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان ... )) فرغ من تأليفها سنة ٨٢٣هـ<sup>(٤)</sup> .

---

1 - وقد اطلعت على نسخة خطية له ، محفوظة في مكتبة البلدية بالأسكندرية تحت رقم (١٣) نحو ، وعادت قراءتها أكثر من مرة . هذا وقد أشار بروكلمان إلى وجود نسخ أخرى لهذا للشرح في : الأسكوريال ثان ( ٨١ رقم ١ ، ١٥٤ ) ، وبنكيور : ٢٠ / ٢٠٥٠ ، وباتته ( ١ / ١٦٥ رقم ١٥٤٩ ) ، والقاتيكان ثالث ( ٣٥٣ رقم ١ ) وطبع الكتاب في دِهلي عام ١٢٨٥هـ .

2 - ينظر ٢٣ / ٧٠ .

3 - وقد اطلعت على نسخة خطية له ، محفوظة بمكتبة البلدية بالأسكندرية تحت رقم (٢٦) نحو ، خُطت سنة ٩٢٦هـ .

4 - ومنه نسختان خطيتان بالمكتبة الأزهرية :

الأولى كتبت بقلم فارسب سنة ٩٥٥هـ بخط محمد بن داود بن يوسف ، وبهامش بعض أوراقها حواش ، تقع في ( ١٨٨ ) ورقة بالورقة صفحتان ، بالسطر ( ١٥ ) سطراً ، وهي محفوظة تحت رقم ( ٧٦١٥ / ٩٧٣ ) . والثانية : كتبت بقلم فارسي أيضاً سنة ٨٧١هـ ، كتبها علي بن محمد ، وبها آثار رطوبة وأكل لرضة ، تقع في ( ١٤٤ ) لوحة ، باللوحه صفحتان ، بالصفحة ( ١٧ ) سطراً في المتوسط ، وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم ( ٢٢٨٩ / ٢٧١٩٤ ) . وقد لطلعت على هاتين السختين وعادت قراءتهما أكثر من مرة .

- ٦ - شرح لمحمد بن محمد القرمي : ذكره بروكلمان في كتابه (١)
- ٧ - شرح لأبيات الكتاب - مجهول المؤلف . ومنه نسخة خطية  
اطلعت عليها في دار الكتب المصرية ، عنوانها : "شرح أبيات  
المتوسط " تقع في {٥٢} ورقة ، محفوظة برقم {١٩١٣} نحو .
- ٨ - شرح لمجهول ، ذكره بروكلمان (٢) .
- ٩ - شرح آخر لمجهول أيضًا ، ذكره بروكلمان (٣) .

### ثانيًا : الحواشي :

- ١ - حاشية لمحمد بن عبد الله المزيني. ذكرها العمالي في أعيان  
الشعبة (٤).
- ٢ - حاشية لمحمد بن عز الدين بن صلاح ( ت ١٠٥٠ هـ ) (٥) .
- ٣ - حاشية لملا الأبيوردي (٦) .

وثمة نسخ أخرى أشار إليها بروكلمان في كتابه ( ٥ / ٣١٢ ) وهي : ١- نسخة في برلين ( ١٥٦٧ ) ، وأخرى في باريس ( ٤٠٤٠ ) وثالثة في جاريت ( ٣٦٦ - ٣٦٧ ) ، ورابعة في ميونخ ( ٧١٣ ) وخامسة في بولون ( ٢٩٩ ، ٣٩٦ ) برقم ( ٣ ) ، وسابعة في بريل أول ( ١٤٥ ) ، وسابعة في بريل ثان ( ٣٢٧ ) ، وثامنة في سليم أغا ( ١٠٩٩ ) وتاسعة في الموصل ( ٨٢ ) برقم ( ٤٩ ) .

- 1 - ٣١٣/٥ ، وأشار إلى وجود نسخة خطية له في برلين برقم (٥٢٣) ٣٤٥٣ .
- 2 - ٣١٣/٥ . وأشار إلى وجود نسخة خطية له في جاريت ( ٣٦٨ - ٣٦٩ ) .
- 3 - المصدر السابق . وأشار إلى وجود نسخة خطية له في أويسالا : ١/٢ رقم (٣) .
- 4 - ٧٠ / ٢٣ .
- 5 - ذكرها بروكلمان في كتابه ( ٥ / ٣١٢ ) ، وأشار إلى وجود نسخة خطية له ، وأحال إلى كتالوج هاراسوفيتس ص ٤٤٤ ، برقم ٢٧ (٣) .
- 6 - ذكرها بروكلمان أيضًا في كتابه ( ٥ / ٣١٣ ) وأشار إلى أنه توجد نسخة خطية له في مشهد ٨ / ١٢ برقم (٢٣) .

• تعقيب :

تبيّن ممّا سبق أن ركن الدين قد شرح الكافية ثلاثة شروح : كبير ومتوسط ، وصغير . وأن الكبير والمتوسط قد وصلا إلينا . وأما الصغير فَبَعْدُ مفقود . والآن يمكن أن يقال :

- لماذا كتب ركن الدين - رحمه الله - ثلاثة شروح على كتاب الكافية ؟

- ولمن كتب هذه الشروح الثلاثة ؟ .

وقبل أن نجيب عن هذين السؤالين نجد أمامنا سؤالاً أعمّ منهما يفرض نفسه ويحتاج إلى

الإجابة عنه ، وقد يكون متضمناً بعض إجابة عن السؤالين السابقين ، وهذا السؤال هو :

لمن كتب ابن الحاجب - رحمه الله - مقدمته ( الكافية ) ، ولماذا

عاد وشرحها بنفسه ؟

وللإجابة عن السؤال الثاني الخاص بابن الحاجب نقول : إن من يعود إلى القرن السابع

الهجري ، ويستعرض مؤلفات ذلك العصر يجد أن عدداً لا بأس به من المؤلفات المختلفة المواضيع

قد كتبت بشكل مختصرات ثرية أو شعرية ولكنه يلاحظ أيضاً أن مؤلفي ذلك العصر قد عادوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم ، وذلك كما فعل ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما . ويلاحظ أيضاً أن العلماء قد انكبوا على هذه المختصرات والمتون ، وشرحوها شروحاً كثيرة .

وبعد دراسة العصر قد يصل الباحثُ إلى أن تلك المختصرات والمتون والمقدمات قد تكون ردًّا على النزاع والقلق اللذين سادا في العالم الإسلامي يومذاك ، بسبب كثرة الفتن والقلقل والاضطرابات الناجمة عن هجوم الصليبيين والتتار على البلدان الإسلامية ، وأيضاً بسبب صراعات المسلمين أنفسهم بين بعضهم البعض ، وكذلك منازعات خلفاء صلاح الدين بين بعضهم البعض .

فالمختصرات إذن ردُّ على الوضع وتأقلم معه ؛ لأن صغر حجمها سهل نقلها وحفظها واستظهارها ، ويقلُّ من فُرْصِ ضياعها وتلفها ، بدليل أن أصحاب المختصرات أنفسهم قد عادوا وشرحوا مختصراتهم عندما شعروا بنوع من الأمان والاستقرار - وهذا ما فعله ابن الحاجب ، حيث كتب مقدمته ( الكافية ) في النحو فيما لا يزيد على ( ٢٨ ) صفحة ، لكنه جمع فيها ، بالرغم من صغر حجمها ، كل أبحاث النحو ومسائله وقضاياها ، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم ، وإلى اختلاف العلماء في بحث القضية الواحدة ، وإلى تداخل بعض اللغات . وهذا ما فعله أيضاً في مقدمته التصريفية ( الشافية ) حيث كتبها فيما لا يزيد على ( ٤ ) صفحة ، لكنه أيضاً جمع فيها - بالرغم من صغر حجمها - كل أبحاث التصريف ، وأشار فيها أيضاً إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم ، وغير ذلك .

وأرى الآن أنه أصبح من اليسير معرفة الدافع وراء تعدد شروح العلامة ركن الدين على كافية ابن الحاجب ؛ فهو قد كتب شرحه

الكبير أولاً ، مستعرضا فيه كل ما وصلت إليه قريحته في هذا الفن ، موظفا قدرته المنطقية والكلامية في خدمة قضايا النحوية ، فخرج الكتاب عميقا شاملا ، يمكننا أن نقول إن صاحبه قد استطاع أن ( يُنطقَ النحوَ في كتابه هذا ) إن صحَّ هذا التعبير .

ولكنه أيضا وجد أنه من الضروري اختصار هذا الشرح ، كي يكون في متناول الجميع ، وليسهل حمله في حله وترحاله ، نتيجة ظروف العصر الذي يعيش فيه فشرح الكافية شرحا ثانيا ابتعد فيه عن المماحكات اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية التي حشاها في شرحه الأول ( البسيط ) ، ولعلَّ هذا هو السبب وراء ذبوع وشهرة هذا الشرح الثاني ( الوافية ) ، انمعروف بين العلماء والدارسين بالمتوسط .

ثم أراد أن يشرحه شرحا ثالثا أكثر اختصارا فصنف كتابه : الشرح الصغير .

ومن هنا نقول : إن الاختصار هنا أيضا كان ردًا على النزاع والقلق اللذين سادا العالم الإسلامي آنذاك بسبب كثرة الفتن والقلقل والاضطرابات التي كانت سائدة ، وقد يضاف إلى ذلك أنه قد يكون الدافع وراء الاختصار أيضا دافعا تعليميا ، مراعيًا بذلك التيسير على المتعلمين في عصره وبعد عصره .

### (٣) شرح الشافية :

وهو شرح لركن الدين على مقدمة الإمام ابن الحاجب في علم التصريف ، المعروفة بالشافية <sup>(١)</sup> . وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه في قسم من رسالتنا إن شاء الله . وسنفرد لهذا الكتاب حديثاً آخر في الفصل الثاني من هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى .

1 - وهي مقدمة تصريفية مختصرة ، وهي مع اختصارها وافية جامعة لكل القضايا والمسائل الصرفية ، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم وقد نالت إعجاب العلماء ؛ فقال عنها الجاربردي : « كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه ، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة ومحتوى على دقائق الأسرار العربية ، ومنظر على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية » ( مجموعة الشافية : ٤ / ١ ) .

وهي عند الحسيني ، المعروف بنقره كار : « عِبَابٌ كَثِيرٌ عَلِمَهُ بِالرَّغْمِ مِنْ صِغَرِ حَجْمِهِ » . ( المصدر السابق : ٢/٢ ) وعند الكرمياني : « وافية من بين تصانيف للصرف في قضاء الوطر » . ( المصدر السابق : ٢ / ٢٨٠ ) .

ونظراً لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها إقبالاً عظيماً ، فشرحوها شرحاً كثيرة ، ولا أجد هنا متسعاً لعرض هذه الشروح أو تفصيل القول فيها ، ( وللوقف على تلك الشروح ، ينظر : تاريخ الأدب العربي ٣٢٧/٥ - ٣٣٢ ) . وابن الحاجب النحوي : ٧٣ - ٧٦ ) وأبينة الفعل في شافية ابن الحاجب ص ٧٣ ، وما بعدها ، وكشف الظنون ، ص ١٠٢٠ - ١٠٢٢ . وقد قام ابن الحاجب هو أيضاً بشرح شافيته . وهنا يمكن أن يقال - بعد أن عرفنا اهتمام العلماء بالكافية والشافية وإقبالهم عليها بالشروح والتعليقات والنظم - لماذا اهتم العلماء بكتب ابن الحاجب هذا الاهتمام العظيم ؟

ويمكننا أن نقول في الإجابة عن هذا التساؤل : إن كتب العلامة ابن الحاجب - رحمه الله - مدرسة قائمة بذاتها عاش على فائدتها النحويون . وقد قال عنه الرواة إنه خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مضمجة يعسر الجواب عنها ( الشذرات : ٢٣٤/٥ ) وقال الإدفوي في الطالع السعيد ( ص ١٨٨ ) عن كتب ابن الحاجب : « إن الناس انتفعوا بتصانيفه ، لما فيه من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحريم اللفظ » .

## الفصل الثاني

### كتاب شرح شافية ابن الحاجب

#### المبحث الأول : دراسة الكتاب :

من أبرز مؤلفات ركن الدين في الميدان الصرفي كتابه ( شرح الشافية ) . وهو شرح وافٍ على كتاب الشافية الذي صنّفه الإمام ابن الحاجب في علم التصريف :

#### ■ قيمة الكتاب :

يُعدُّ كتاب ( شرح الشافية ) الذي صنّفه عالمنا ركن الدين إضافة علمية عظيمة تثري المكتبة الصرفية التي لم تحظْ - حتى الآن - بما حظيت به المكتبة النحوية من المصنّفات .

وتكمن أهمية الكتاب في أنّ صاحبه أودع فيه كلّ مباحث علم التصريف وعالجها معالجة علمية وافية ، وكان في معالجته يتوقّف عند كلّ مسألة صرفية يعالجها كي يطلعنا على آراء العلماء حولها ، وكان يعرض تلك الآراء والأقوال بطريقة جذابة بعيدة عن الملل ، ثمّ يناقشها ويفنّدها ويختار أصحّها ، ويعلّل رفضه للمذهب الآخر .

وركن الدين في كتابه هذا يطلعنا على اللهجات العربية الواردة في كلّ مسألة من مسائله الصرفية التي يعالجها ، أو قضية يتناولها ، وسوف نخصص مبحثاً في هذا الفصل إن شاء الله تعالى للحديث عن اللهجات العربية الواردة في الكتاب .

▪ منهج ركن الدين في عرض قضايا التصريفية في هذا الكتاب :

بدأ ركن الدين كتابه هذا بخطبة استهلها بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه - صلى الله عليه وسلم - وبعد ذلك بين الدافع وراء تأليفه وهو إلحاح جماعة من العلماء من معاصريه عليه في أن يشرح لهم مقدمة ابن الحاجب الموسومة بالشافية شرحًا سهل التناول والاستيعاب كما أشار إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب.

وأما عن منهجه في الكتاب فهو منهج يتسم بالوضوح ؛ فعباراته واضحة وألفاظه لائحة ، على حدّ عبارته ؛ إذ يقول في مقدّمته : " وشرحتها بعبارة واضحة وألفاظ لائحة شرحًا بفسر مشكلاتها حاويًا ، وبحلّ معضلاتها وافيًا ، مدللًا من قشرها لبابها ، مجتهدًا في كشف القناع عن مخدّراتها ، متوغلًا في هنك السّتر عن مستتراتها ، مشيرًا إلى حقائقها المدفونة ، مظهرًا لدقائقها المكنونة ، ذاكرا على أكثرها الأدلة المعهودة والمسلمات المشهودة " .

وكان الرجل يستعين في فهم قضايا الشافية بالرجوع إلى مصنّفات ابن الحاجب أعني كتابيه الإيضاح في شرح المفصل وشرحه على شافيته ، ويصرّح الركن بهذا فيقول : " مع عجزني عن فهم أكثر ما أودعه مصنّفها إلا باستعانة من تصانيفه " .

وركن الدين يبدأ شرحه بذكر جزء من متن الشافية ثمّ يتناوله بالشرح والتعليق شارحًا ما يُذكر في المتن وما لم يذكر من قضايا صرفية ، مستشهدًا بشواهد من القرآن الكريم أربت على المائة ، وبشواهد من الشعر بلغت نيفًا وأربعين شاهدًا من الشعر والرجز ، نسب منها ستة ولم ينسب

البواقي . وكذلك استشهد بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم .  
ونلاحظ أن الركن لم يذكر في كتابه هذا من الأحاديث سوى  
حديث واحد ، وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - على لهجة بعض  
العرب : « ليس من امبرٍ امصيام في امسقرٍ » . وأنشده شاهداً على أن  
بعض العرب يبدلون لام التعريف ميماً .

وركن الدين بعد أن يفرغ من شرح المسألة الصرفية يورد ما  
قليل فيها من أقوال ومذاهب ثم يناقشها مناقشة علمية جادة تدل على  
رجاحة عقله وسعة أفقه واطلاعه ، ثم يختار لنفسه ما يراه راجحاً -  
من وجهة نظره - مؤيداً اختياره بالدليل والبرهان والشاهد ، كما  
سنوضح ذلك في المبحث الخاص بالمسائل الخلافية في كتابه في هذا  
الفصل إن شاء الله تعالى .

ويعرض الرجل في كتابه جميع اللهجات العربية الواردة عن  
العرب في الظاهرة اللغوية التي يعالجها ، وكان في الأعم الأغلب  
ينسب اللهجة إلى القبيلة التي تتكلم بها ، كما سيأتي .

والرجل يهتم اهتماماً عظيماً بتفسير الألفاظ اللغوية الصعبة التي  
تحتاج إلى تفسير ، ومما يؤيد ذلك قوله: " القاصعَاءُ : جحر من جحرة  
اليربوع ، وهو الباب الذي يقصع فيه ؛ أي : يدخل فيه . والنأفقاءُ :  
إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها ويعدها لهروبه . والداماءُ  
: إحدى جحرة اليربوع التي يدمها بالتراب ؛ أي يطلي رأسه به .



على الفارسي<sup>(١)</sup> ، وتلميذه ابن جنّي<sup>(٢)</sup> ، والأزهري<sup>(٣)</sup> .  
 ويعتمد كثيرًا على صحاح الجوهري<sup>(٤)</sup> ، ومجمل ابن فارس<sup>(٥)</sup>  
 ومحكم ابن سيّدة<sup>(٦)</sup> ، ومفتاح عبد القاهر<sup>(٧)</sup> وأبنيّة ابن القطاع<sup>(٨)</sup> ،  
 ومفصلّ الزمخشري<sup>(٩)</sup> وشرحه لابن يعيش<sup>(١٠)</sup> .  
 وينقل عن ابن مالك في مواضع كثيرة من كتابه<sup>(١١)</sup> .  
 واعتمد الركن من بين مصادره على كتب العلامة ابن الحاجب ،  
 ونصّ على ذلك في مقدمته ، حيث قال : « مع عجزني عن فهم أكثر  
 ما أودعه مصنفها إلاّ باستعانة من تصانيفه »<sup>(١٢)</sup> .  
 وخصّ من بين مصادره شرحه على مفصلّ الزمخشري :  
 وشرحه على شافيته .

- 
- 1- ينظر الكتاب : ٤٢٤ ، ٥٦٧ ، ٨٣٢ ، ٩٧١ ، ٩٨٠ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ .
  - 2- ينظر الكتاب : ١٧٥ ، ٢٢٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ .
  - 3- ينظر الكتاب : ٦٥٧ .
  - 4- ينظر الكتاب : ٦٤٤ ، ٧٢٣ ، ٧٩٤ .
  - 5- ينظر الكتاب : ٧٢٣ .
  - 6- ينظر الكتاب : ٤٢٠ ، ٧٠٧ .
  - 7- ينظر الكتاب : ٢٠٠ .
  - 8- ينظر الكتاب : ٤٦٢ ، ٧٠٧ ، ٨٢٢ ، ٩٣٩ .
  - 9- ينظر الكتاب : ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٨٢ .
  - 10- ينظر الكتاب : ٨٧٨ ، ٨٧٩ .
  - 11- ينظر الكتاب : ٥٩٣ ، ٦٤٤ ، ٦٩٧ ، ٨٣٢ ، ٩٨٠ ، ١٠٢١ .
  - 12- ينظر الكتاب ، ص ١٦٤ .

ومما يُشار إليه ههنا أنني رأيتُ ركنَ الدين يخرجُ على مذهب ابن الحاجب ، وكثيراً ما كان يعترض على قوله ويصحح له ؛ فلم يكن الرجل إذا مقلداً ولا تابعاً لأحد ، بل كانت له شخصيته الواضحة وإسهاماته الجليلة وسوف نفرّد حديثاً لهذه القضية :

### بين ركن الدين وابن الحاجب :

كثيراً ما كان يعترض ركن الدين على ما يقوله ابن الحاجب ويصحح له ، وكان يأتي بعبارات منها قوله : (( وفي عبارته تعسفٌ عظيمٌ ))<sup>(١)</sup> . وقال في موضع آخر : (( واعلم أن في كلام المصنّف نظراً ؛ لأنه يقتضي وجوب ردِّ المحذوف من (دم) في النسبة ؛ لأنه محرّك الأوسط ، والمحذوف لام ، ولم يعوّض همزة وصل ، لكنه لا يجب ردهُ فإنه يجوز الوجهان : الردُّ وعدمُ الردِّ ))<sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً: (( وكان من الواجب أن يقول : وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ أو الرابعةُ المنقلبةُ التي لغير الإلحاق ، ثم يذكرُ حكمها فيما بعد ))<sup>(٣)</sup> . وقال في موضع آخر : (( واعلم أنه لو قيل : لم يُردّ في تصغير (عيد) إلى أصله ؛ للفرق بين تصغير ( عيد ) وتصغير ( عود ) لكان أصوب ؛ لعدم الحاجة إلى تلك الوساطة ))<sup>(٤)</sup> .

وقال في موضع آخر : (( اعلم أنه لو قال: وحملوا أيماً ويثيماً على

1 - شرح الشافية : ص ١٧٣ .

2 - الكتاب : ٤٠٢ .

3 - الكتاب : ٣٨٦ .

4 - الكتاب : ٣٣٢ .

( وَجِعَ وَحَبِطَ ) لكان أولى (١).

واعترض ركن الدين على جعل المصنف ( تغافل ) و ( تكلم ) ملحقاً بتدحرج (٢) .

وقال في موضع آخر : ( اعلم أن في قول المصنف - وهو أن حذف الهمزة في (الله) غير قياس - نظراً ؛ لأنه قياس مرّ في باب تخفيف الهمزة (٣) .

ونراه يختلف مع ابن الحاجب ومن تابعه كالرضي ؛ حيث جعل مثال : (ملكوت) من ( قضيت ) على ( قضوت ) ، وأن أصله قضيت فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف (٤) .

على حين نجد ابن الحاجب والرضي يريان أن الأصل أن يقال (قَضَوْتُ) لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ، فلا تقلب الواو والياء ألفاً ، كما لا تقلب في الصوري والحيدري (٥).

واعترض عليه في موضع آخر قائلاً : ( اعلم أن في عبارته نظراً ؛ لأن قوله : ( وقلب كل ألف ) يغني عن قوله : ( وقلبها ) ، وعن ذكر الهمزة في قوله : ( وكذا قلب ألف التأنيث نحو حبلئ همزة ) (٦) .

1- شرح الشافية : ٤٥٥ .

2 - الكتاب ، ص ٢٣٥ .

3- الكتاب ، ص ٩٨٢ .

4- الكتاب ، ص ٩٩١ .

5- ينظر : شرح الرضي على الشافية : ٣ / ٣٠٥ .

6- الكتاب ، ص ٥٣٥ .

وقال في موضع آخر : « اعلم أنه لو قال : ما أوله ميم زائدة من الصفات على أي وزن كان يستغنى بتصحيحه عن تكسيره إلا ( مُفَعَّلًا ) المخصوص بالموثوث كان أولى ؛ ليشمل نحو: مُعَلِّمٌ ومُعَلِّمَةٌ ومقاتِلٌ ومقاتِلَةٌ ؛ فإنه يُجمع جمع السلامة ولا يكسّر، ويخرج عنه مُشَدِّدٌ ومُطْفِلٌ ومُرْضِعٌ ومُتَلٌِّ ونحوها مما هو على وزن ( مُفَعِّل ) مخصوص بالموثوث ؛ فإنه يكسّر على ( مفاعل ) قياسًا ، غير مقصور على السماع ، نحو : مشادن ومطافل ومراضع ومقال (١) .

ليس هذا فحسب ؛ بل نجده يستدرك على المصنف بعض المسائل الصرفية ، نذكر منها قوله في باب الجمع : " اعلم أنه لم يتعرّض لـ ( فَعُول ) المذكر ، ولم يبسط القول في ( فَعُول ) الموثوث أيضًا ، لكن يجب أن تعلم أن ( فَعُول ) إذا كان وصفًا يستوي فيه المذكر والموثوث ؛ فإن كان مذكرًا يجمع على ( فُعُل ) فحسب ؛ كصَبُورٍ وصُؤِرٍ ، وغَدُورٍ وغُدُرٍ ، وعَقُورٍ وعَقُرٍ . وإن كان مؤنثًا يجمع على ( فُعُل ، وفَعائِل ) ؛ نحو : عَجُوزٍ وعَجُزٌ وعجائز ، ووقُلُوصٍ وقُلُوصٌ وقلائص ، وسلُوبٍ وسلُوبٌ وسلائب . قال سيبويه : " وقد يستغنى ببعض من هذا عن بعض ؛ نحو : ( صَعَائِد ) في جمع ( صَعُود ) . ولا يقال ( صُعُد ) . ويقال ( عَجَلٌ ) ولا يقال ( عجائل ) في جمع ( عَجُول ) " (٢) .

1- الكتاب : ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

2- الكتاب : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وننتقل بعد هذا إلى الحديث عن المسائل الخلافية الواردة في الكتاب وبيان طريقة ركن الدين في استعراض هذه المسائل وذكر الأقوال المتعددة في المسألة الواحدة وكيف كان يناقشها ويختار لنفسه مذهباً منها .

### • أولاً- المسائل الخلافية في الكتاب :

حرص ركن الدين - وهو يعالج قضاياها الصرفية ومسائله - على أن يذكر الآراء المختلفة للنحويين الأوائل - رحمهم الله - في المسألة الواحدة إذا تعددت حولها الآراء والأقوال ، وذلك بطريقة سهلة ميسرة تجذب القارئ وتعينه على فهم المسألة بدقائقها ، وكان يناقش هذه الآراء ، ويناقش أيضاً حجج كل فريق ، ثم بعد ذلك يختار لنفسه مذهباً مؤيداً ما يختاره بالأدلة المقنعة .

ولكي يتضح منهجه في عرض مسائله الخلافية والخلاف حولها ومناقشة الآراء وموقفه منها نورد طائفة من هذه المسائل ، وإليك البيان :

#### ١. خلافهم حول أصل (كَيْنُونَة) :

ذكر لنا ركن الدين خلافاً بين البصريين والكوفيين حول أصل (كَيْنُونَة) ولنترك له المجال لنرى ماذا يدور بين الفريقين من خلاف :  
قول : " قال البصريون : إنه مغير عن ( كَيْنُونَة ) بحذف العين ،  
بدليل عوده إليه في قوله :

حتى يعود الوصل كَيْنُونَة

واستدلوا عليه بوجود (فَيَعْلُونَ) كـ (خَيَّعُوا) . وقال الكوفيون: هو مغير بإبدال ضمة أوله فتحة ، وأصله (كُونُونَ) على وزن (سُرْجُونَةَ) وهي الطبيعة<sup>(١)</sup> وبعد أن عرض رأي البصريين والكوفيين نراه يرفض رأي الكوفيين بقوله : " وهو ضعيف ؛ لأنه لو كان الأمر في هذا كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء وجةً، ولا لإبدال ضمة أوله فتحة " (٢) .

وهو بهذا يختار رأي سيبويه وجمهور البصريين كما هو واضح (٣) .

## ٢. أصل الهاء المتطرفة في (( هناه )) :

ذكر ركن الدين في هذه المسألة مجموعة من الأقوال بدأها برأي جمهور البصريين ، عدا أبي زيد والأخفش ، ثم ذكر رأيًا ثانيًا لبعض البصريين ، ثم ذكر ثالثًا لبعضهم ، ورابعًا ، وبعد ذلك عرض رأي الكوفيين ، ثم ختم الحديث بذكر قول لأبي البقاء العكبري . ولنترك له الزمام ليحدثنا عن أقوالهم التي وقف عليها : يقول : (( والهاء في قول امرئ القيس :

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَيَحْكُ أَلْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

مبدلة عن الألف المنقلبة عن الواو في هنوات ، على رأي وأصله : هَنَاوْ ؛ فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الفاصل غير

1- الكتاب ، ص ٨٠٧ .

2- الكتاب ٨٠٧ .

3- ينظر كتاب سيبويه : ٤ / ٣٦٥ ، والمنصف : ٢ / ١٥ ، والممتع : ٢ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

حصين ، فالتقى ألفان ؛ فقلبت الألف الثانية هاء ، على وجه الشذوذ ،  
ولو سُلِّكَ بها طريق القياس لقلبت همزة .

فإن قيل : من أين جاءت الألف التي قبل الهاء ؟

قلنا : هي الألف التي في (هنات) جمع (هن) ، فأبدلت الواو المقدرة  
بعدها ألفاً ، ثم أبدلت الألف هاء ، وهي المتولدة من إشباع الفتحة .

وإنما قال : (( على رأي )) ، لأنَّ في هاء (( يا هنا )) أقوالاً

للبصريين غير ما ذكره وقولاً واحداً للكوفيين والأخفش .

أما أقوال البصريين ؛ فأحدها : أنها بدلٌ عن الواو (١) . وثانيها :

أنها بدل عن ألف مبدلة من واو (٢) . وثالثها : أن الهاء أصلية

وليست بدلاً ، وضعف لقلّة باب سلس (٣) . ورابعها : أن الألف بدل

من الواو التي في هَنَوَات ، والهاء للسكت .

وأما قول الكوفيين والأخفش ، فهو أن الهاء والألف زائدتان ،

والهاء للسكت والوقف واللام محذوفة : كما حذفت في : هن ، وهنة .

ويبطل هذا القول الرابع للبصريين جوازُ تحريكها في السعة ،

وهاءُ السكت والوقف لا يجوز تحريكها في السعة .

وأجابوا عنه بأنها إنما حرُكتَ لَمَّا وصلتْ ؛ تشبيهاً لهاء السكت

بهاء الضمير . وقال أبو البقاء : (( إنه هَنٌ أضيف إلى ياء المتكلم

1- ينظر الممتع : ١ / ٤٠١ ، والإيضاح : ٢ / ٤١٠ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٢٥ .

2- ينظر المنصف : ٣ / ١٤٠ - ١٤٣ ، والمفصل : ٣٧٠ ، والإيضاح : ٢ / ٤١٠ .

3- ينظر الممتع : ١ / ٤٠١ ، والإيضاح : ٢ / ٤١١ .

فصار : يا هني ، ثم أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، كما فعلوا في (( غلام )) ، وألحق في آخره الهاء للوقف ، فصار : (( يا هناه )) ، كما قيل يا غلاماه . وهو حسن )) (١) .

فهو بهذا العرض الميسر قد أوقفنا على كل ما قيل بشأن هذه المسألة من أقوال ومذاهب .

### ٣. وزن ( أشياء ) وعلة المنع من الصرف :

تعرّض أبو البركات للحديث عن هذه المسألة في كتابه الإنصاف في المسألة ( ١١٨ ) إلا أنّ حديثه فيها كان حديثاً مجملاً ؛ إذ يقول : " ذهب الكوفيون إلى أنّ ( أشياء ) وزنه ( أفعاء ) والأصل ( أفعلاء ) . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنّ وزنه ( لفعاء ) والأصل ( فعلاء ) " (٢) .

ثم شرع يسرد حجج الفريقين ويناقش حجج الكوفيين ، على حين نجد ركن الدين فصلّ القول فيها وينسب كلّ رأي لصاحبه ولا يعمّم كما فعل الأنباري ؛ يقول : " قال الخليل وسيبويه وأتباعهما : وزنه ( لفعاء ) . وأصله ( شيئا ) على وزن ( فعلاء ) فمنع الصرف لألف التأنيت ثمّ تقلب اللام إلى موضع الفاء ، فصار ( أشياء ) على وزن ( لفعاء ) . وقال الكسائي : وزنه ( أفعال ) لأنّ ( فعلاء ) معتلّ العين يجمع على ( أفعال ) كـ : قَيْلٌ وأَقْيَالٌ . وقال الفراء : وزنه ( أفعاء )

1- الكتاب : ص ٨٧٦ .

2- الكتاب ، ص ١٩٤ .

وأصله ( أشيَاء ) على وزن ( أفعاء ) ؛ فحُفِّفَ بحذف الهمزة الأولى ورأى أن شَيْئًا أصله : ( شَيْءٌ ) على وزن . فَعِيلٌ ) ثم حُفِّفَ كما حُفِّفَ ( مَيْتٌ ) ثم جمع على ( أشيَاء ) كما جمع ( نَبِيٌّ ) على ( أنبياء ) ثم حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فصار وزنه ( أفعاء ) <sup>(١)</sup> . ثم يرجح مذهب الخليل وسيبويه على غيره من المذاهب مقدماً الحجج والأدلة والبراهين التي تؤيد اختياره ؛ إذ يقول : " ومذهب الخليل وسيبويه أصح من مذهبي الكسائي والفراء . أما كونه أصح من مذاهب الكسائي فلأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة ، وانتفاؤه معلوم من لغتهم . والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع ؛ فارتكابه أولى من ارتكابه ما لا نظير له في كلامهم . وأما كونه أصح من مذهب الفراء فلأن مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر - أعني القلب - وهو كثير شائع ، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما غير شائع والآخر غير جائز . والأول تقديره ( شَيْئًا ) . وأن ( شَيْئًا ) على وزن ( فَعِيلٌ ) ؛ فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع ؛ فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع ، كما أنه لما كان ( مَيْتٌ و بَيْنٌ ) أصل ( مَيْتٌ و بَيْنٌ ) كان أكثر من ( مَيْتٌ و بَيْنٌ ) لكنه ليس كذلك " (٢) .

1 - الكتاب ، ص ١٩٤ .

2 - الكتاب ، ص ١٩٦ .

#### ٤. أصل الألف المنقلبة عن التنوين في الاسم المقصور حال

##### الوقف :

قال ركن الدين : " اعلم أنه يوقف على كل شيء منون مقصور ثلاثياً كان أو غير ثلاثي ، على الألف بانفلاق ، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، نحو : هذه عصى ورحى ومسمى ومُعلى ، ورأيت عصى ورحى ومسمى ومُعلى ، ومررت بعصى ورحى ومسمى ومُعلى . لكن اختلفوا في هذه الألف ؛ فقال المبرّد : هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث . وقال المازني : هي الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث . وقال سيبويه : هي الألف المبدلة من التنوين حال النصب ، والألف الأصلية حالتي الرفع والجرّ واستدلّ على قول المبرّد بوجهين : أحدهما : أنهم أمالوا رحي ومسمى ومُعلى في الوقف حالة النصب والرفع والجر ، فلو كانت الألف فيها عوضاً عن التنوين لم تُمل . والثاني : أنهم كتبوا معلى ومسمى بالياء في الأحوال الثلاث ، فلو كانت الألف عوضاً عن التنوين لوجب أن يكتب ألفاً كما كتبت : رأيت زيدا ، بالألف . واستدل على قول المازني بأنه إنما قلب التنوين ألفاً في الوقف حالة النصب ، لوقوعه بعد الفتحة ، وهذه العلة موجودة في الأحوال الثلاث في هذا الباب فوجب قلبهما ألفاً في الأحوال الثلاث عملاً بالعلة واستدلّ على قول سيبويه بأن المعتل الذي يشكل أمره يحمل على مثاله من الصحيح ، لكنه قد ثبت في الصحيح أنهم يقبلون التنوين ألفاً في حالة النصب ويحذفونه في حالة الرفع ، فوجب أن يكون المعتل كذلك )) (١) .

واختار رأي سيبويه واعترض على ما قاله المبرّد والمازني بقوله : « ويمكن أن يجاب عن دليل للمبرّد بأننا لا نسلم أنّ من كان رأيه غير رأي المبرّد أمالها وكتبها بالياء ، بل أمالها وكتبها بالياء من كان رأيه رأي المبرّد ، فلمَ قلتم إنه ليس كذلك . وعن دليل المازني بأننا لا نسلم أنّ الفتحة المقتضية لقلب التتوين ألفاً موجودة قبل التتوين في الأحوال الثلاث ، لأنّ الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدرة لا الملفوظة العارضة ولهذا لا اعتبار للحركة والسكون العارضين ، بل للحركة والسكون الأصليين ، كما مرّ في باب التقاء الساكنين » (١) .

#### ٥. وزن (إنسان) :

ذكر ركن الدين خلافاً حول وزن لفظة (إنسان) ؛ فبعضهم يرى أن وزنه (فِعْلان) ، والبعض الآخر يرى أن الوزن (إِفْعان) يذكر ركن الدين هذين المذهبين ثم يختار المذهب الأول ويرى أنه الصواب يقول : « اختلف في إنسان ؛ فقال بعضهم : إنه فِعْلان ، من الأَنس » .

وقال بعضهم : إِفْعان - من نَسِي - لمجيء تصغير إنسان على أنيسِيان . والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ؛ فأصل إنسان أنيسان ، فحذفت الياء على غير قياس ، فبقى إنسان على وزن (إِفْعان) .

والأول هو الصواب ؛ لأنّ الإنسان موافقٌ لأنس وأنيس في اللفظ والمعنى ، فيكون الألف والنون زائدتين ، والإنسان ليس بموافقٍ لنَسِي

1- الكتاب : ص ٥٣٤ .

لا في اللفظ ولا في المعنى... (١) .

والرأي الأول اختاره الجوهري في صحاحه ، وذكر أن أصحاب  
الرأي الثاني استدلوا على مذهبهم بقول ابن عباس - رضي الله عنه -  
سُمِّيَ إنساناً ؛ لأنه عهدَ إليه فنسيَ (٢).

### ٦. وزن (( هَمْرَش )) :

ذكر ركن الدين خلافاً حول وزن (هَمْرَش) ، وأن اتجاهًا يرى أن  
الميم المكررة زائدة والآخر يرى أن الميم منقلبة عن نون ( هَمْرَش )  
يقول : (( اختلف في (هَمْرَش) على قولين : أحدهما : وهو قول  
الإكثريين : بتضعيف العين ؛ أي : تكرير الميم ، فالميم الثانية زائدة .  
والثانية : -وهو قول الأخفش- : ليس بتضعيف عينه بل أصله  
(هَمْرَش) ؛ فقلبت النون ميمًا ، وأدغمت الميم في الميم ، فلهذا توهم  
التضعيف وليس بتضعيف ، فوزنه : فَعَلَّلْ كَجَحْمَرِشٍ . ويؤكد عدم  
كونه مضعفًا مجيء فعلل . ولعدم مجيء فعلل . ولعدم مجيء فعلل لم  
يظهروا النون ، لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس ؛ لتعيين كونه فَعَلَّلًا ،  
فلو التبس وجب الإظهار ؛ لئلا يلتبس المثالان ، كما فعل في غيره (٣) .

1- الكتاب ص ٥٩٧ - ٥٩٨ .

2- ينظر الصحاح : ( أنس ) : ٣ / ٩٠٤ .

3- الكتاب : ص ٦٢٠ .

والأول هو رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين (1) والثاني :  
هو رأي الأخفش ، كما ذكر ركن الدين ، ووافق الكوفيون (2) .  
وينشأ عن خلافهما خلافٌ حول التصغير ، فتصغير هَمْرٍش عند  
الخليل وسيبويه (( هُمَيْرِش )) ، وعند الأخفش (( هُنَيْمِر )) .  
٧. اشتقاق لفظه (( سُرِّيَّة )) :

قال ركن الدين : (( واختلفوا في اشتقاق سُرِّيَّة ؛ فقال بعضهم : إنها  
من السرّ الذي هو الجماع أو الذي يكتّم ؛ لأنها توافق معنى الجماع ومعنى  
الذي يكتّم ؛ لأن الغالب في السرية الإسرار عن حرية وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة  
إلى السرّ بمعنى الجماع والإخفاء . وإنما ضُمَّتَ سِينُهَا ؛ لان الأبنية قد  
تغير في النسب خاصة كما قالوا في النسبة إلى الدَّهْرِ : دُهْرِي ، وإلى  
الأرض السهلة سُهْلِي . والجمع السراري فالبياءان زائدتان . وقال بعضهم  
: وزنها فُعْلُوَّةٌ - سُرُوْرَةٌ من السرّ أيضاً - أبدلوا من الراء الأخيرة ياء  
للتضعيف ثم أدغموا .

وقال بعضهم : إنها من السّراة ، وهي الخيار ؛ لأنه لا يجعل الأمة  
سُرِّيَّةً إلا بعدما اختارها لنفسه ، ولا يختارها لنفسه إلا إذا كانت سُرِّيَّةً ،  
فوزنها عند هؤلاء فُعْلِيَّةٌ ، فتكون الراء الواحدة زائدة ، وكذا الياء الواحدة .  
وكونها من السرّ أنسب من كونها من السراة ؛ لقوة المعنى واللفظ. أما قوة  
المعنى ؛ فلما تقدّم ، وأما قوة اللفظ فلكثره فُعْلِيَّةً وعدم فُعْلِيَّةً . وقال  
الأخفش : إنها مشتقة من السرور ، يسرّ بها ، فوزنها فُعْلُوَّةٌ إلا أنهم

1- ينظر الكتاب : ٣٣٠/٤ .

2- ينظر حاشية (٣) من ص ٦٢٠ من الكتاب .

أبدلوا من الراء الأخيرة ياء لكثرة التضعيف ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (( (١) .

والرأي الأول : هو رأي الجوهري صرح به في صحاحه (٢) ، والرأي الأخير حكاه الجوهري عن أبي الحسن الأخفش (٣) . واختار ركن الدين رأي صاحب الصحاح .

#### ٨. اشتقاق لفظة « مؤونة » :

قال : واختلف في مؤونة ؛ فقال بعضهم إنها مشتقة من : مَان يَمُونُ ، لفظا ، وهو ظاهر . ومعنى ؛ لأن معنى : مَانه : قام بِمَوْؤِنَتِهِ . ووزنها عندهم فَعُولَةٌ . أصلها : مؤونة ؛ قلبت الواو الأولى همزة .

وقال بعضهم : إنها مشتقة من الأُون - وهو النقل - لاستلزام المَوْؤُونَةُ النَّقْلَ ، فوزنها عندهم مَفْعَلَةٌ . وأصلها : مأؤونة ؛ فنقلت حركة الواو إلى الهمزة على مقتضى القياس ، فصار : مؤونة .

وقال الفراء : إنها مشتقة من الأَيْن - وهو التَّعَبُ - بناء على أصله ، وهو أن الياء إذا وقعت عينا وكان ما قبلها مضموماً قلبت الياء واواً ليسلم ضم ما قبلها ، ولم تبدل الضمة كسرة لتسلم كما هو مذهب سيبويه ، فأصل (مؤونة) على مذهب الفراء : مأؤنة ، على وزن مَفْعَلَةٌ ؛ فنقلت حركة الياء إلى الهمزة ، ثم قلبت الياء واواً لضمة ما قبلها فصار : مأؤنة .

1- ص ٦٠١ من الكتاب .

2- ينظر ( سرر ) : ٢ / ٦٨٢ .

3- ينظر المصدر السابق .

والأول هو الوجه ، لدلالة مَوْؤَنَةٍ على مدلول : مان يمون ، مباشرة ، وعدم دلالتها على النقل والتعب ، لا مباشرة ولا لزومًا ، بل اتفاقًا ؛ لأنه يَمُونُه من غير تَقَلٍّ ولا تعب في بعض الصور . ولئن سلّمنا دلالتها على النقل والتعب لزومًا ، لكن لا نسلم دلالتها عليهما مباشرة )) (١) .

وبعد أن استعرض هذه المذاهب في المسألة المذكورة واختار الوجه الأول ، عاد إلى مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين قائلًا : (( وأما مذهب الفراء فأبعد المذاهب ؛ لأنه إذا وقعت ياء قبلها ضمة كان الأولى ، بل الواجب ، أن تبطل الضمة كسرة لتسليم الياء ، كما في (أدل) جمع (دلو) )) (٢) .

#### ٩. خلافهم حول وزن (أول) :

استعرض ركن الدين مذاهب النحاة ؛ فبدأ بمذهب جمهور البصريين ، ثم تثنى بمذهب لبعض البصريين ، ثم بقول آخر لبعضهم واختار المذهب الأول وعلل له ، وفي نهاية المسألة ذكر رأي الكوفيين وأبطله ، واستدل على بطلانه . ولنترك الحديث لركن الدين ليحدثنا عن هذه الأقوال والمذاهب : قال : (( وكان وزن (أول) (أفعل) ، لمجيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على الأولى ، وظاهر أنهما الفُعَلِي والفُعَل ، فيكون أول أفعل ، والصحيح أنه من (وول) ؛ أي :

1- الكتاب : ٦٠٢ - ٦٠٣ .

2- ينظر ص ٦٠٣ .

حروفه الأصول واو وواو ولام ؛ فأصله على هذا : أوول ؛ فأدغمت الواو في الواو فصار أول . وقال بعضهم : إنه من (وأل) ؛ أي : حروفه الأصلية : واو وهمزة ولام . فأصله على هذا : (( أو أل )) ؛ فقلبت الهمزة واوًا وأدغمت الواو في الواو ، والتزم ذلك لكثرتة واستتقال الهمزة بعد الواو وقال بعضهم : من (أول) ، أي : حروفه الأصول : همزة وواو ولام . فأصله على هذا : (أول) ؛ قلبت الهمزة واوًا وأدغمت الواو في الواو . والصحيح الأول : لمخالفة غيره القياس . وقال بعضهم : ليس أول على وزن أفعل ، بل على وزن فَوْعَل - من أول - فزيدت عليه واو فَوْعَل ، وأدغمت في الواو التي هي عين ، فصار أول . ويدل على بطلانه مجيء الأول ؛ فإنه لا يجيء من ( فَوْعَل ) مثل ذلك )) (١) .

#### ١٠ . الزائد في التضعيف : الثاني أم الأول ؟

ذكر ركن الدين ثلاثة آراء بشأن هذه المسألة ؛ الأول رأي الجمهور ، والثاني رأي الخليل ، والثالث رأي سيبويه ، واختار رأي الأكثرين ، يقول : (( اعلم أنهم اختلفوا في الزائد في التضعيف نحو كَرَمَ ؛ فقال الأكثرون : هو الثاني ، وقال الخليل : هو الأول ، وجوز سيبويه الأمرين .

والصحيح أن يكون الزائد هو الثاني ؛ لأننا نعلم بأن الدال في ( قَرَدَد ) إنما جعلت بإزاء الراء في ( جَعَقَر ) والدال التي بإزاء راء

1- الكتاب : ص ٥٨٨ - ٥٨٩ .

( جَعْفَر ) هي الثانية . وإذا كان في ( قَرَدَد ) كذلك كان الزائد هو الثاني في غير ( قَرَدَد ) ، لأنه مثله (١) .

### ١١ . الهاء في (( هَجْرَع )) زائدة أم أصلية :

اختلف حول أصالة الهاء في ( هَجْرَع ) ؛ فذهب الأخفش إلى أنها زائدة ، وأن الهجرع مشتق من الجَرَع ، وذهب ركن الدين إلى أن الهاء أصلية غير زائدة ، وأن وزن هجرع : فعلل (٢) .

وركن الدين هاهنا يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة واللغويين (٣) ، ويستبعد مذهب الأخفش ومن وافقه كعبد القاهر الجرجاني في كتابه ( المفتاح ) (٤) .

### ١٢ . أصل ( اسطاع ) :

ذكر ركن الدين خلافاً بين سيبويه والفراء ، فذكر أن أصل ( اسطاع ) عند سيبويه : ( أطاع ) زيدت السين تعويضاً عما فات الفعل من التصحيح فصار ( اسطاع ) ولا اعتداد بالسين عنده ؛ لأنها زائدة عنده (٥) .

1- الكتاب : ص ٦٢١ . وقد وثقنا هذه المذاهب في حواشي الصفحة المذكورة .

2- ينظر ص ٦٣٧ من الكتاب .

3- ينظر الكتاب : ٢٨٩/٤ ، والصاح ( هجرع ) : ١٣٠٦ / ٣ ، واللسان ( هجرع )

: ٤٦٢١/٦ ، والقاموس ( هجرع ) : ٨٩ / ٣ ، والمقتضب : ٦٦/١ ، ٢٥٦ ، و٢

/ ١٠٨ ، و٣٣٨ / ٣ ، وإصلاح المنطق : ٢٢٢ ، وتهذيبه : ٥١٣ / ١ .

4- ص : ٨٩ .

5- ينظر ص ٦٣١ . وينظر كتاب سيبويه : ٢٨٥ / ٤ .

ونكر أن أصلها عند الفراء : ( استطاع ) حذفت التاء للتخفيف ،  
فبقي ( استطاع ) - بكسر الهمزة - على القياس ، ثم فتحت الهمزة  
على غير القياس (١) .

وبعد أن يذكر ركن الدين رأي سيبويه والفراء ، يقول : (( وقول  
سيبويه أشدُّ وأقيس ؛ لأنه لم يرتكب شذوذاً )) (٢) .

### ١٣ . تثنية اللذّيَا واللّتيَا :

نكر هاهنا خلافاً بين سيبويه والأخفش ، وهذا الخلاف بمثابة  
خلاف بين البصريين ، ويعبر عنهم مذهب سيبويه ، وبين نظرائهم  
الكوفيين منضمّاً إليهم أبو الحسن الأخفش من البصريين قال ركن  
الدين : (( وقالوا في تثنيتهما : اللذّيَانِ واللّتيَانِ ، في الرفع واللذّيَيْنِ  
واللّتيَيْنِ في النصب والجر . واختلف سيبويه والأخفش في ذلك ؛  
فسيبويه لا يقدّر المزيد في تصغير مفرديهما ، وهو ألف اللذّيَا واللّتيَا .  
والأخفش يقدّره ويحذفه لالتقاء الساكنين .

ولا يظهر أثر الخلاف بينهما في التثنية ، بل في الجمع ؛ فتقول  
على مذهب سيبويه في جمع اللذّيَا : اللذّيُون ، في الرفع ، بفتح الذال  
وضم الياء وتشديدها ، واللذّيَيْنِ - بكسر الذال والياء ، في النصب  
والجر . وتقول على مذهب الأخفش : اللذّيُون ، في الرفع ، واللذّيَيْنِ

1- ينظر ص ٦٣١ .

2- الكتاب : ص ٦٣٢ .

في النصب والجر ، بفتح الياء فيهما ، فلفظة التثنية والجمع متساوية على مذهبه )) (١) .

#### ١٤ . خلافهم حول كتابة الألف الثلاثية في الاسم المنون :

قال ركن الدين : " وعلى تقرير كتابة الألف الثلاثية بالياء ، فإن كان الاسم الذي فيه الألف منوناً فالمختار عندنا أنه يكتب أيضاً بالياء ، وهو قياس المبرّد . وقياس المازني أن تكتب بالألف في الأحوال كلها ، أي : في النصب والجر والرفع ؛ لأنها ألف التثنية في الأحوال الثلاث عنده . وقياس سيوييه أن يكتب المنسوب بالألف وأن يكتب ما سواه ، أعنى : المرفوع والمجرور ، بالياء ؛ لأن الألف الموجودة في النصب ألف التثنية عنده ، بخلاف الألف الموجودة في الرفع والجر . وقد تقدم في باب الوقف ما يرشد إلى ذلك " (٢) .

و بعد هذا العرض لمسائل الخلاف عند ركن الدين ، وبعد أن وضح من خلاله منهجه في عرض المذاهب المتعددة في المسألة الواحدة ومناقشته لها واختيار أصحابها ، أودّ أن أشير إلى نقطة مهمة ، وهي أن الطابع البصري كان واضحاً عند عالمنا الكبير في كل مسألة صرفية يعالجها كما كان واضحاً أيضاً في معالجته مسائله النحوية ، كما أثبتنا من قبل ، عند الحديث عن مذهبه النحوي (٣) .

1- الكتاب : ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

2- الكتاب : ص ١٠٣٦ . وينظر توثيق المذاهب المذكورة في حواش هذه الصفحة .

3- ينظر كتابنا : ركن الدين الأستراباذي وجهوده النحوية والتصريفية ، ص ١٤٨ - ١٩٠ .

« ثانياً - اللهجات العربية الواردة في الكتاب :

١ - قلب الكسرة والياء ألفاً في كل ياء مفتوحة فتحة بناء

وقبلها كسرة لهجة طيِّئ :

تحدّث ركن الدين عن هذه اللهجة ، فقال : " و طيِّئ يقبلون الكسرة فتحة ويقبلون الياء ألفاً في كل ياء مفتوحة فتحة بناء وقبلها كسرة ، فيقولون في بقي بيقى : بقى بيقى ، وفي فني يفنى : فنى يفنى وفي دُعي وبُني : دُعى وبُنَى - قياساً ؛ طلباً للتخفيف ؛ لأنّ الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء " (١) .

وركن الدين بعد أن يذكر هذه اللهجة يأتي لها بما يؤيدها من كلامهم ، فيقول (٢) : " ومنه قول الشاعر على لغتهم :

نَسْتَوَقِدُ النَّيْلَ بِالْحِضِيضِ وَتَصُّ طَادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ (٣)

وهذا الشاهد الذي أتى به لرجل من بني بولان (٤) .

وبنو بولان حيٌّ في طيِّئ ، وفيه جاء : ( بُنْتُ ) ، من الفعل ( بُنِيَ ) المبني للمفعول من ( بَنَى ) متصلةً به تاء التانيث ، وحذف الألف . وعلى لغة غيرهم : ( بُنِيَتْ ) ، كما هو القياس .

٢ - لهجة هذيل في الثلاثي المعتل العين إذا جمع جمع

مؤنث سالمًا :

١- الكتاب : ص ٢٨١ .

٢- المصدر السابق .

٣- ينظر المصدر السابق .

٤- ينظر السابق .

إذا جمع باب ( فَعَلَة ) - بفتح الفاء وسكون العين - جمع التصحيح يجمع على ( فَعَلَات ) إن كان اسماً صحيحاً ، نحو تَمْرَة وتمّرات ؛ فرقاً بين الاسم والصفة. ويجوز إسكان العين للضرورة. أما إذا كان الاسم معتل العين جمع على فَعَلَات - بسكون العين ، نحو بَيْضَة وبَيْضَات ، وجَوْزَة وجَوَزَات ؛ لاستئصال الحركة على الواو والياء إن لم يقبلوهما ألفاً ، وحصول التغيرات لقبولهما ألفاً . هذه هي اللغة المشهور ، ولكننا نجد هُذَيْلاً تسوّي بين الصحيح والمعتل هاهنا ، فتحرك العين في المعتل كما تحركها في الصحيح ، نقول في جمع بَيْضَة وجَوْزَه : بَيْضَات وجَوَزَات ، استمع إلى ركن الدين وهو يحدثنا عن هذه اللهجة فيقول : " وهُذَيْل تسوّي بين الصحيح والمعتل العين فنقول في جمع بَيْضَة وجَوْزَة : بَيْضَات وجَوَزَات - بفتح الباء الواو ، ولم يلتفت إلى حركتهما لعروضهما" (١) . وقد أشار سيبويه في كتابه إلى هذه اللغة (٢) .

### ٣ - تسكين العين في نحو حُجَرَات وكِسْرَات لهجة تميم :

إذا جمع ( فَعَلَة ) - بضم الفاء وسكون العين - جمع التصحيح وكان صحيح العين جمع على ( فَعَلَات ) - بفتح العين - على الأصل

1- الكتاب : ص ٤٣٢

2- ينظر كتاب سيبويه : ٣ / ٦٠٠ .

وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى في سورة النور الآية ( ٥٨ ) ( ثلاث عَوْرَات لكم ) في قراءة ابن أبي إسحاق . ( ينظر مختصر ابن خالويه ١٠٣ ) .

وضم العين إبتاعًا ، نحو : ( حُجْرَات ) - بفتح الجيم وضمها - في جمع : ( حُجْرَة ) .

ولكن بني تميم يسكنون العين فيقولون : ( حُجْرَات ) ، قال ركن الدين : ( وقد يسكن في لغة بني تميم العين في جمع ( فِعْلَة ) - بكسر الفاء وسكون العين - وفي جمع فُعْلَة - بضم الفاء وسكون العين - فيقال في جمع كِسْرَة وحُجْرَة : كِسْرَات وحُجْرَات - بسكون العين والجيم " (1) .

٤ - لهجات العرب في نطق الأمر المدغم للواحد

والمضارع المجزوم بالسكون :

قال ركن الدين : " ونحو ( رُدَّ ) و ( لم يَرُدَّ ) في لغة تميم ؛ لأن أصل ( رُدَّ ) : ارئُدْ ، وأصل ( لم يَرُدَّ ) : لم يَرئُدْ ؛ فتقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها للإدغام لاجتماع المثليين ، فاجتمع ساكنان وهما : الدال الأولى المسكونة للإدغام والدال المسكونة للأمر أو النهي ، فحركت الثانية لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية " (2) .

وعلق على قول ابن الحاجب : " ( في تميم ) بقوله : " وإنما قال : " في تميم ؛ لأن أهل الحجاز يقولون : ( ارئُدْ ) ، و ( لم يَرئُدْ ) على الأصل من غير تسكين الدال الأولى للإدغام ؛ لأن من شرط الإدغام تحريك الحرف الثاني ؛ لئلا يلزم النقاء الساكنين ، وكان بني تميم لا يلتفتون إلى سكون الثانية ؛ لكونه عارضًا " (3) .

1 - للكتاب : ص ٤٣٥ .

2 - السابق : ص ٤٩٨ .

3 - السابق .

وقال في موضع آخر : " يجوز في مثل ( رُدُّ ) ، و ( لم يَرُدُّ ) : الضم للإتباع ، والفتح لكونه أخف ، والكسر على الأصل " (1) .  
 وقال في موضع آخر : " و أما كسر الدال نحو ( رُدَّه ) فلغة قليلة سمعها الأخفش من بني عقيل ؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء ولا يستكره اجتماع الياء مع الكسرتين ، لكون الهاء خفيفة " (2) .  
 وركن الدين في هذه المواضع يشير إلى اللهجات العربية في الأمر المضعف للواحد وكذلك المضارع المجزوم بالسكون المضعف ، وهذه اللهجات هي :

- لهجة بني أسد وغيرهم من بني تميم بفتح الدال . وهذه اللغة حكاها سيبويه في كتابه (3) ونقلها عنه الزمخشري في مفصله (4) .
- لهجة كعب وغنيّ ونمير كسر الدال ، فيقولون : ( رد ) ، و ( لم يرد ) (5) .
- لهجة حكاها الأخفش عن بني عقيل : وهي التي تكسر الدال لكسرة الهاء

1 - الكتاب : ص ٥٠٥ .

2 - السابق : ص ٥٠٨ .

3 - ٥٣٣/٣ .

4 - ٣٥٤ .

5 - وهذه اللهجة ذكرها سيبويه في كتابه : ٥٣٤ / ٣ . وينظر شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٤٣ .

بعدها ، فيقولون : ( رَدَّه ) (1) .

- لهجة الحجازيين الإظهار : ( ارُدُّ ) ، و ( لم يرُدُّ ) .

وقد أكدت المصادر أن هناك قبائل عربية عرفت بالإدغام وهي : تميم وطِيَّ وأسد وبكر بن وائل وتغلب وعبد القيس ، وهي القبائل التي تسكن وسط الجزيرة وشرقها ، وهناك قبائل عربية أخرى تؤثر الإظهار وهي : قريش وتقيف والأنصار وهذيل (2) .

وقد جاء القرآن الكريم غالبًا بلهجة الحجازيين بالنسبة لهذه الظاهرة ، يقول الله تبارك وتعالى : ( إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ) (3) . ويقول : " و مَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى " (4) ، ويقول أيضا : (واغضضْ مِنْ صَوْتِكَ ) (5) . ويقول أيضا : (ولا تَمَنَّ تَسْتَكْتِرُ) (6) .

وقد ورد في القرآن بلهجة تميم ومن على شاكلتهم ، قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه ) (7) . ومثله ( مَنْ يُشَاقُّ ) (8)

1 - ينظر في هذه اللهجة : المفصل : ٣٥٤ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٨٩٧ .

2 - ينظر الخصائص : ٩٢/٣ ، وابن عقيل : ٢ / ٦١١ - ٦١٢ .

3 - سورة ( آل عمران ) : من الآية ( ١٢٠ ) .

4 - سورة ( طه ) : من الآية ( ٨١ ) .

5 - سورة ( لقمان ) : من الآية ( ١٩ ) .

6 - سورة ( المدثر ) : من الآية ( ٦ ) .

7 - سورة ( المائدة ) : من الآية ( ٥٤ ) .

8 - سورة ( الحشر ) : من الآية ( ٤ ) .

وعلى هذا يمكننا أن نقول : إن اللغة الأدبية اعترفت بِشَقِيّ الظاهرة ، أما القرآن الكريم فقد فضل الحجازية وإن اعترف بالتميمية كذلك .

والسرُّ في التزام الحجازيين فكَّ الإدغام أنه يترتب على الجزم عادة نقل النبر من موضعه إلى المقطع الذي قبله ؛ لأن النبر يختصر أواخر الكلمات على حدّ تعبير الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله (١) . والقبائل التي تؤثر الإدغام في المضارع المجزوم والأمر المضعّف للواحد في نحو ( لم يَرُدُّ ) ، و ( رُدُّ ) ليست على نمط واحد في هذه اللهجة ، بل انقسموا إلى لهجات أخرى من حيث ضبط الحرف الأخير ، فبنو أسد وغيرهم من بني تميم يؤثرون الإدغام مع التحريك بالفتح على كل حال؛ فهم يقولون : حَجَّ ، و ( إن تَحَجَّ أَحَجَّ ) . ولغة بني أسد (٢) كلغة أهل نجد إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن ؛ فإنهم أجازوا الكسر في نحو : ( غُضُّ الطرف ) . وكعب ونمير وغنيّ (٣) يدغمون مع الكسر في كل حال ، فيقولون : رِدُّ وغُضُّ وفِرِّ وإن تردُّ أرْدُّ .

## ٥ - حذف الواو والياء اللتين هما ضميران لغة لبعض

### قيس وأسد :

- 1 - ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٥٠ .
- 2 - ينظر شرح ابن عقيل : ٦١٢ / ٢ .
- 3 - ينظر التصريح : ٤٠٦ / ٢ .

قال ركن الدين : " ونحو: (( الزيدون صنعُ )) قليل قبيح ؛ لأن الواو والياء فيما ذكرناه اسم مستقلٌ وحذفه محال ، بخلاف الواو والياء في نحو : زيد يغزو ، وزيد يرمي وجاعني القاضي ؛ لأنها جزء كلمة في الآخر فإذا حذفت في الآخر كانت بقية الكلام دالة عليها فلذلك استقبح قوله:

لا يبعد الله أقوامًا تركتهم لم أدرِ بعد غداةِ البينِ ما صنعُ (1) .  
أي : ما صنعوا . وقوله :

يا دارِ عِبلَةَ بالجِواءِ تكلمُ ..... (2)  
يريد : تكلمي .

وهذه اللغة التي ذكرها ركن الدين ونص على أنها قليلة قبيحة هي لغة لبعض قيس وبني أسد ، كما ذكر الرضي في شرح الشافية (3) .

#### ٦ - إبدال الميم من لام التعريف لغة طائية :

قال ركن الدين في مواضع إبدال الميم (4) : " وإبدالها من لام التعريف ضعيف ، وهي لغة طائية ، كقوله عليه السلام : (( ليس من أمبرٍ أمصيامٍ في أمسقرٍ )) (s) .

- 1 - البيت لتميم بن أبي بن مقبل . ينظر تخريجه في حاشية ( ٢ ) ، ص ٥٥٢ .
- 2 - البيت لعنترة وهو في ديوانه براوية ( تكلمي ) ينظر تخريجه في حاشية ( ٤ ) ص ٥٥٢ .
- 3 - ينظر : ٣٠٥/٢ .
- 4 - الكتاب : ص ٨٦٦ .
- 5 - ينظر ص ٨٦٦ .

وبعد أن ذكر هذه اللغة عدّ وذكر أنّ هذه الميم التي جاءت على هذه اللغة قد لا تكون بدلاً من اللام لجواز أن تكون مرادفة لها ويكون التعريف بالاستقلال لا لكونها بدلاً من اللام (1) .

#### ٧ - إبدال الهاء من الهمزة لهجة طائية :

تحدث ركن الدين عن هذه اللهجة وهو بصدد الحديث عن مواضع إبدال الهاء من الهمزة ، فقال : "وهو في ((هن فعلت)) ، لغة طائية" (2) .

#### ٨ - أهل اليمن ينطقون الجيم كافاً :

نص على ذلك ركن الدين ، حكاية عن ابن دريد قال : "الكاف التي كالجيم ، قال ابن دريد : هي لغة أهل اليمن ، يقولون في جمل : ( كمل ) ، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد ؛ فإنهم يقولون في جمل : كَمَل ، وفي رَجَل : رَكَل - وهي مردودة رديئة " (3) .

٩ - قلب ألف التانيث ياء في الوقف لهجة بعض فزارة ، وقلبها واواً لهجة بعض طيئ .

نصّ على ذلك ركن الدين ، حيث قال : " اعلم أنّ ناساً من فزارة يقلبون ألف التانيث ياء في الوقف ، فيقولون : ( حَبَلِي ) - بالياء وأن بعض طيئ يقلب ألف التانيث واواً ، فيقول : ( حَبَلُو ) ومنهم من يسوي

1 - ينظر الكتاب ، ص ٨٦٦ .

2 - ينظر الكتاب : ٨٧٣ . وهذه اللهجة ذكرها ابن عصفور في الممتع : ٣٩٧ / ١ ، والرضي في شرح الشافية : ٢٢٤ / ٣ .

3 - الكتاب : ٩٢٢ .

في القلب بين الوقف والوصل فيقول فيهما : ( حُبَلَوْ وَحُبَلِي )<sup>(1)</sup> .  
وهذه اللغة ذكرها الرضي في شرح الشافية<sup>(2)</sup> .

#### ١٠ - قيس يقربون الصاد من الزاي في النطق :

تحدّث ركن الدين عن هذه اللغة ، وذكر أنها لغة لقيس وأنهم يقربون  
الصاد في نطقهم من الزاي في مثل : يصدر ، ويصدق ، ثم قال<sup>(3)</sup> : "   
وقرئ على لغتهم في المشهور : ( حتى يصدر الرعاء )<sup>(4)</sup> و ( الصراط )<sup>(5)</sup> .  
وذكر الشيخ محمد الدميّاطي الشهير بالبناء أنها لغة أسد<sup>(6)</sup> .

#### ١١ - اللهجات العربية في الوقف على المنون :

تحدّث ركن الدين عن الوقف على المنون فذكر ثلاث لهجات :  
الأولى : قلب التتوين حرف مد من جنس حركة ما قبله . والثانية :  
حذف التتوين في الأحوال الإعرابية الثلاثة . والثالثة إبدال الألف من  
التتوين في المنصوب المنون ، وعدم الإبدال في المرفوع والمجرور  
يقول : " اعلم أن في المنون في الوقف ثلاث لغات : إحداها : أن يقلب  
التتوين حرف مدّ من جنس حركة ما قبله ، فتقول : جاعني زيدو ،

1 - الكتاب : ٥٣٥ .

2 - ينظر : ٢٨٦/٢ .

3 - الكتاب : ٩١٩ .

4 - القصص : من الآية ( ٢٣ ) . وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف ، ووافقهم  
رويس . ينظر النشر : ٢٥٠/٢ ، ٣٤١ .

5 - سورة ( الفاتحة ) : من الآية ( ٦ ) ، وكذلك : طه ( ١٣٥ ) ، والصفات : ( ١٢٨ ) .  
وهي قراءة خلف عن حمزة ، وواقفه المطوعي ، كما ذكرنا في تخريجها في ص ٩١٩ .

6 - ينظر الإتحاف : ١٢٣ .

ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي .

والثانية : أن يحذف التتوين في الأحوال الثلاثة كلها ، ويوقف عليها كما يوقف على غير المنون فتقول : جاعني زيد ورأيت زيد ، مرت بزيد . وليست هاتان اللغتان فصيحيتين . والثالثة : أن تبدل الألف من التتوين في المنصوب المنون ، ولا يبدل في المرفوع والمجرور الواو والياء من التتوين ، لنقل الضمة والكسرة مع الواو والياء ، وخفة الفتحة مع الألف ، وهذه اللغة هي الفصيحة " (1) .

واللغة الأولى التي ذكرها ركن الدين ذكر أبو الخطاب أنها لغة أزد السّراة (2) . واللغة الثانية حكاها أبو الحسن الأخفش عن بعض العرب (3) ، وذكر الأشموني أن ابن مالك نسبها إلى ربيعة (4) . واللغة الثالثة ، وهي المشهورة ، ذكرها سيبويه في كتابه (5) .

#### ١٢ - بعض العرب يقف على الهاء في المؤنث بالتاء :

ذكر ذلك ركن الدين وهو بصدد الحديث عن الوقف على تاء التأنيث في نحو رحمة ، وشجرة ، ونعمة وغيرها من الكلمات المؤنثة بالتاء ، وذكر أن الوقف على مثل هذه الكلمات بالهاء على اللغة

1 - الكتاب : ص ٥٩٢ - ٥٣٠ .

2 - ينظر كتاب سيبويه : ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ .

3 - ذكر ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في حاشية (٢) في كتاب سيبويه : ٤ / ١٦٨ .

4 - ينظر شرح الأشموني : ٣ / ٧٤٧ .

5 - ينظر : ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ .

المشهوره ، وفي المقابل ذكر أن بعض العرب يقف عليها بالتاء في مثله ، يقول (1) : " وإنما قلنا : عند الأكثر " ، لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف ، بل يقف عليها تاء ، فيقول : رحمت وظلمت . وقد قرئ به في القرآن بالهاء والتاء جميعًا ، ومنه قول الشاعر :

دارًا لسلمي بعد حول قد عفت

بل جَوَزَ تَيْهَاءَ كظهِرِ الْحَجَّاتِ (2)

وهذه اللغة حكاها أبو الخطاب عن ناس من العرب (3) ، ولها ما

يؤيدها من الشواهد ، كقول الراجز :

الله نجاك بكفِّي مَسَلَمَتُ

من بعد ما وبعد ما و بعد مَتُ

صارت نفوس القوم عند الغَلَصَمَتُ

وكادت الخُرَّةُ أن تُدْعَى أُمَّتُ (4)

وعلى هذه اللغة جاءت كلمات وقف عليها بالتاء عند نافع وابن

عامر وعاصم وحمزة ، وقد ذكرنا هذه الكلمات جميعًا في موضعها

من الكتاب (5) .

---

1 - الكتاب : ص ٥٣٦ .

2 - ينظر تخريج الشاهد في ص ٥٣٧ - ٥٣٨ من هذا الكتاب .

3 - ينظر كتاب سيبويه : ١٦٧/٤ .

4 - ينظر ص ٥٣٦ - ٥٣٧ .

5 - وذلك في ص ٥٣٧ .

### ١٣ - وَجَدَ بَجْدَ لُغَةِ عَامَرِيَّةٍ :

تحدث ركن الدين عن هذه اللهجة ، فقال : " وأما : وجد يجْدُ -  
بضم العين في المضارع فضعيف ، لا اعتداد به ، لخروجه عن  
القياس واستعمال الفصحاء " (١) .  
وهذه لغة عامرية لا نظير لها في المثال ، ذكرها ابن منظور في  
اللسان (٢) .

—

١ - الكتاب : ص ٢٧٤ .

٢ - ينظر : ( وجد ) : ٦ / ٤٧٧٠ . وينظر كذلك : شرح الشافية للرضي : ١ /

## المبحث الثاني : الكتاب ( توثيقه ومخطوطاته ) :

### • تحقيق عنواته ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه :

اتفق المؤرخون الذين تعرضوا للترجمة لركن الدين على أنه صنف من بين مصنفاته شرحًا على شافية ابن الحاجب . ومن أشهر هؤلاء السبكي<sup>(١)</sup> ( ت ٧٧١ هـ ) والمقرئزي<sup>(٢)</sup> ( ت ٨٤٥ هـ ) ، وابن حجر العسقلاني<sup>(٣)</sup> ( ت ٨٥٢ هـ ) ، وابن تغري بردي<sup>(٤)</sup> ( ت ٨٧٤ هـ ) ، والسيوطي<sup>(٥)</sup> ( ت ٩١١ هـ ) ، وحاجي خليفة<sup>(٦)</sup> ( ت ١٠٦٧ هـ ) ، وابن العماد الحنبلي<sup>(٧)</sup> ( ت ١٠٨٩ هـ ) وإسماعيل البغدادي<sup>(٨)</sup> ( ت ١٣٣٩ هـ ) وكذا ذكره الزركلي<sup>(٩)</sup> ، والعاملي<sup>(١٠)</sup> ، وعمر رضا كحالة<sup>(١١)</sup> ، وألورد<sup>(١٢)</sup> وكارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي<sup>(١٣)</sup> .

1- في كتابه : طبقات الشافعية الكبرى : ٩ / ٤٠٧ .

2- في كتابه : السلوك لمعرفة دولة الملوك : ٢ / ١٥٨ .

3- في كتابه : الدرر الكامنة : ٢ / ١٧ .

4- في كتابه : النجوم الزاهرة : ٩ / ٢٣١ .

5- في كتابه : بغية الوعاة : ١ / ٥٥٢ .

6- في كتابه : كشف الظنون : ١٠٢١ .

7- في كتابه : شذرات الذهب : ٦ / ٣٥ .

8- في كتابه : هدية العارفين : ١ / ٢٨٣ .

9- في كتابه : الأعلام .

10- في كتابه : أعيان الشيعة : ٢٣ / ٧٠ ، ١٤٥ .

11- في كتابه : معجم المؤلفين : ٣ / ١٩٦ .

12- فهرس ألورد : ٦ / ٨٠ .

13- ٣٢٨ / ٥ .

وجاء في فهرس دار الكتب ما نصه: "شرح الشافية ، لأبي الفضائل ،  
ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الأستراباذي سنة ٧١٥ هـ  
أوله بعد الديباجة : أما بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه ... إلخ " . وأشار  
الفهرس إلى وجود نسخة خطية منه محفوظة بالدار تحت رقم ٥٧٣١ هـ .  
وبالرجوع إلى النسخة المشار إليها وجدت على غلافها ما نصّه :  
"كتاب شرح الشافية في علم الصرف ، لشارح الكافية الشيخ ركن الدين  
حسن بن محمد الأستراباذي صاحب المتوسط المتوفي سنة ٧١٥ هـ أوله  
بعد الديباجة : أما بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه ... إلخ ، كما جاء في  
الفهرس (١) .

ثم أخذت في البحث والتنقيب عن نسخ أخرى له ، فوفقت على  
نسخة برقم (١٣- صرف قوله ) غير منسوبة إلى أحد ، ونسخة  
أخرى برقم (١٥٩ صرف ) منسوبة للسيد الشريف ، وهما نسختان  
متطابقتان تمام التطابق مع النسخة التي معنا المنسوبة لركن الدين .  
وبأننى تأمل تجد أن ثمة خطأ واضحاً في نسبة المخطوطة رقم  
(١٥٩ صرف) إلى السيد الشريف ؛ حيث إنها للسيد ركن الدين . وأرجح  
أن هذه النسخة لم يدوّن عليها عنوانها إلا في مرحلة متأخرة ، وأنها  
قد تملكها السيد الشريف الذي كان شغوفاً بالاطلاع على علم ركن  
الدين والذي صنّف بعض الحواشي على بعض كتبه ككتاب الوافية (٢)

1- ١٢٩٦ / ١

2- كما ذكرنا عند حديثنا عن الحواشي على الكتاب المذكور وذلك في موضعه من هذا  
الكتاب في ص ٨٠ .

وبعد أن توفّي السيد الشريف المذكور آلت إلى غيره فظنها من مصنفاته هو ، فدوّن عليها عنوانها منسوبًا إليه .

ويؤيد هذا أن هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف، حيث إنها كتبت سنة ٧١٣ هـ ؛ أي قبل وفاته بعامين ، وتاريخ النسخ هذا مدرج في متن الكتاب بخط الناسخ ، على حين ولد السيد الشريف سنة ٧٤٠ هـ وتوفي سنة ٨١٦ هـ ؛ أي كان ميلاده بعد كتابه النسخة بأكثر من ربع قرن .

والآن ، وبعد ما ذكرناه يمكننا أن نقرر بما لا يدع مجالاً لشك أن كتاب : " شرح الشافية " الذي نتحدث عنه الآن هو من تصنيف العلامة ركن الدين الأستراباذي المتوفّي سنة ٧١٥ هـ .

#### • تاريخ تأليفه :

ليس لدينا دليل ماديّ من كتب التراجم ، ولا من نسخ الكتاب الخطيّة يحدّد تاريخ تأليف الكتاب ، ولم نعثر في مصدر ما على تحديد ولو بصورة تقريبيّة لزمان التّأليف .

#### • الدافع وراء تأليفه :

اهتمّ ركن الدين بمصنّفات ابن الحاجب ، لما تمتاز به من شهرة ونيوع صيغ ، ولما تمتاز به من ميزات خاصة كانت دافعًا وراء تسابق العلماء ، وعلى اختلاف أزمانهم وأوطانهم على أن يشغفوا بها وأن يتسابقوا على شرحها ، حيث إن كتب ابن الحاجب تعدّ مدرسة قائمة بذاتها .

وكان من نتيجة اهتمامه بهذه المصنّفات أن شرح الكافية ثلاثة شروح ، المرة بعد المرة وشرح أيضًا لابن الحاجب المنتهى الأصولي ومختصره .

وتعرّف ركن الدين على كتاب الشافية عن طريق شيخه النصير الطوسي الذي قام بشرحه ، كما أثبتت بعض كتب التراجم . ونظرًا لمكانة ركن الدين العلمية آنذاك بين علماء عصره ، ونظرًا لصعوبة كتاب الشافية ووجازته واختصاره ، طلب من ركن الدين شرحه شرحًا واضحًا جامعًا مانعًا بأسلوب ميسر ، فاستجاب الرجل لما طلب منه وصنف هذا الشرح ، وقد نص على ذلك في مقدمته ، حيث قال - بعد أن حمد الله سبحانه وتعالى وأثنى عليه بما هو أهله - : " فالتمس مني جماعة أن أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى المولى العالم العلامة جمال العرب وترجمان الأدب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي تغمّده الله بغفرانه وأسكنه في روضة من جناته شرحًا سهل المأخذ قريب المتناول يصل بواسطته إلى مطالبها أفهام المحصلين بسهولة ، ويقف على مقاصدها أذهان المبتدئين بلا صعوبة مع حلّ مشكلاتها وفسر معضلاتها ، فاستخرت الله تعالى وشرحتها بعبارة واضحة وألفاظ لائحة شرحًا بفسر مشكلاتها حاويًا ، وبحلّ معضلاتها واقفيًا ، مذللاً صعابها ، مميّزًا من قشرها لبابها ، مجتهدًا في كشف القناع عن مخدّراتها ، متوغلًا في هتك الستر عن مستتراتها إلى حقائقها المدفونة ، مظهرًا

لدقائقها المكنونة ، ذاكراً على أكثر مطالبها الأدلة المعهودة والمسلمات المشهورة المألوفة ، مع عجزى عن فهم أكثر ما أودعه مصنفها فيها إلا باستعانة من تصانيفه ، فإن جاء مطابقاً لمرادهم فذلك بحسن توفيقه تعالى " والحق أن ركن الدين وفى بكل ما وعد به فى هذه المقدمة .

#### • مخطوطاته :

عندما عزمت على تحقيق هذا الكتاب أخذت فى البحث والتنقيب عن نسخ خطية له ، فقامت بعمل مسح شامل لشروح الشافية الموجودة بدار الكتب القومية بالقاهرة ، وقرأت ما وقعت يدي عليه منها قراءة متأنية واعية ، وكررت ذلك فى معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، ثم المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ثم مكتبة البلدية بالأسكندرية ثم دار الكتب بالمنصورة . وكنت فى أثناء البحث والتنقيب لا أكتفى بما فى فهارس هذه المكتبات ؛ إذ الفهارس قد تكون مضللة فى كثير من الأحيان ، وقد لا توقع الباحث على طنبته بصورة يقينية ، ولكنى فتشت أدراج وأرفف المخطوطات ، وذلك بمساعدة الأساتذة العاملين بقسم المخطوطات ، واعترف أنهم قدموا لي مساعدات جلية ، فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

وقد كان من نتائج جولتي هذه ما يلي :

- ١- حصلت على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم " ٥٧٣ هـ " منسوبة لركن الدين ، نسخت سنة ٧٢٢هـ .

٢- حصلت على نسخة أخرى محفوظة بالدار أيضا برقم (١٣) /صرف قولة ( غير منسوبة لركن الدين ، وبعد مطابقتها بالنسخة التي معي تبين لي أنها نسخة أخرى للكتاب .

٣- حصلت على نسخة ثالثة برقم (١٥٩) صرف ، مكتوبة سنة ٧١٣هـ ونسبت خطأ للسيد الشريف ، وبعد مضاهاتها على

النسختين الأخيرين تبين لي أنها نسخة ثالثة للكتاب المذكور

وبين هذه النسخ الثلاث اختلافات جزئية في بعض المفردات

سوف نثبتها في موضعها في ثنايا تحقيق الكتاب إن شاء الله .

وبعد ذلك ذهبت لأستشير الكتب المعنية بذكر الكتب التراثية ؛

ككتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ، وفهرس المخطوطات

الذي صنعه ألورد ، فلم أجد فيهما ذكراً لنسخ خطية للكتاب .

وقد أشار بروكلمان إلى نسخة قولة وأحال إلى الفهرس ، الجزء

الثاني ص ٣٨ ، ولم يشر إلى النسختين الأخيرين ، ولكنه أشار إلى

وجود ثلاث نسخ : الأولى في المكتبة العامة ببرلين بألمانيا برقم

(٦٦٠٤) ، والثانية في المكتبة العامة في بطرسبورج بليينجراد برقم

(١٧٤) ، والثالثة في الهند في مكتبة رامبور برقم (٣٨ - ٣٩) ،

وأحال إلى فهرس المخطوطات الشرقية هناك ، الجزء الأول ص ٥٢٤

وهذه النسخ الثلاث التي أشار إليها بروكلمان قد بذلت كل ما في

وسعي للحصول على صورة لكل واحدة منها ؛ حيث أرسلت في

طلبها مراراً ولكن للأسف الشديد باعت كل محاولاتي إزاء الحصول

على ما أردت بالفشل ، وسوف أرفق ههنا صورة لواحد من خطابات كثيرة أرسلتها إلى المكتبات المشار إليها .

وبهذا يكون قد توافر لديّ من كتاب شرح شافية ابن الحاجب ثلاث نسخ خطية هاك ترتيبيها حسب جودتها ودقتها :

- الأولى : النسخة المحفوظة بالدار تحت رقم (١٥٩) صرف ، وقد اعتبرتھا الأصل الذي اعتمدت عليه في التحقيق ؛ وذلك لمرجات سوف أذكرها عند حديثي عن النسخ المعتمدة في التحقيق ، في موضعه من هذا البحث إن شاء الله .

- الثانية : النسخة المصورة عن (قولة) برقم (١٣- صرف قولة) ورمزت لها بالرمز (ق) .

- الثالثة : النسخة المحفوظة بالدار برقم (٥٧٣١هـ) ، ورمزت لها بالرمز (هـ) .

وهاك وصفاً عاماً للنسخ الثلاث حسب هذا الترتيب :

- النسخة الأولى :

نسخة في مجلد واحد ، بقلم نسخي جيد متقن ، تقع في (١٩٨) لوحة ، باللوحه صفتان ، مقاسها ٢٧×١٨سم ، ومسطرتها (٢٣) سطرًا ، بكل سطر (١٠) عشر كلمات في المتوسط وعلى غلافها كتب عنوان الكتاب : "شرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف" ، وبأسفله : "للسيد الشريف" وذلك في منتصف الصفحة (ب) من أعلى . وفوق العنوان عبارة تملك نصّها : "بالشراء من السيد أحمد ناجي الجمال

الحلبي ومضاف في ٢١ سبتمبر ١٨٩٧م نمرة ٧٥ . وبأسفل العبارة مباشرة رقم عمومي هو (٣٠٥٦٥) ، ورقم خصوصي هو (١٥٩) صرف- وهو رقم المخطوطة في الدار .

وبمنتصف الصفحة عبارة تملك أخرى نصها : "من كتب الفقير إلى الله سبحانه (... ) خليل البغدادي من تركة السيد محمد بن السيد أسعد المالكي" . وبالصفحة نفسها عبارات تملك أخرى ، وبعض التعليقات لمالكها .

وبالصفحة ( أ ) من لوحة الغلاف هذه بيانات دونتها أمانة المخطوطات بالدار كما سيظهر من خلال النماذج الخطية التي سنعرضها .

وتبدأ اللوحة الأولى بصلب الكتاب مصدرة بديباجة ركن الدين . وبالنسخة بعض الهوامش والتعليقات ، وعلى وجه خاص في الصفحات الأولى منها ، وتقل تدريجيًا حتى تتعدم في الربع الثاني منها تقريبًا . وليس بها خرم أو سقط أو أثر أرضة وكذا ليس بها تصحيف أو تحريف إلا نادرًا جدًا ، مما يجعلنا نطمئن إليها ونفضلها على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى . وليست هذه النسخة مقسمة إلى أجزاء أو كراسات وإنما هي متتابعة الصفحات من بدايتها إلى نهايتها . هذا ولم يعلم الناسخ . أما عن تاريخ النسخ فهو يوم الأحد العشرين من رجب من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، كما صرح الناسخ نفسه في الصفحة الأخيرة منها كما سيتضح من خلال النموذج الخطي

الذي سنعرضه .

وتنتهي هذه النسخة بخطبة الختام التي جاء فيها : "والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وهو حسبي ونعم الوكيل . نجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وسلم" .

وبعد الخاتمة كتب بالصفحة (ب) بخط مغاير ما نصه : " بلغ مقابلةً وتصحيحًا حسب الجهد والطاقة وإفراغ الوسع ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، على نسخة الشيخ الإمام العالم الفاضل سراج الدين الدمنهوري بعد تصحيحه لها وتعبه عليها ، وذلك في أواخر صفر سنة ثلاثين وسبعمائه " .

وهذه النسخة محفوظة كما قلنا بدار الكتب القومية بالقاهرة برقم ( ١٥٩٠ صرف) . وقد حصلنا على صورة ورقية لها .

#### - النسخة الثانية :

مخطوطة في مجلد واحد بقلم نسخي جيد متقن مشكول بعض كلماتها ، تقع في (١٤٧) صفحة ، مقياس الصفحة : ٥٠ و ٢٢ × ٦٠ اسم ، ومسطرتها (٣١) سطرًا بالسطر (٢١) كلمة في المتوسط . ولم يكتب على غلافها أو بداخلها العنوان أو المؤلف ، ولكن يوجد خاتم وقف محتواه : " الله ربّي . من الكتب التي وقفها الفقير إلى الله وآلائه الباهرة عبده المدعوّيين الوزراء بمحمد علي الوالي بمصر القاهرة ، وهو حسبي " . وذلك بأسفل الصفحة من جهة اليسار ، يضاف إلى

ذلك تعليقات كثيرة منتشرة في ثنايا هذه الصفحة .

وتبدأ الصفحة الأولى بصلب الكتاب مباشرة ، ولم ينهج الناسخ فيها نهجًا مطردًا بشأن عبارة ابن الحاجب ؛ حيث أثبت عبارة المتن كاملة في الربع الأول منها ، ثم بعد ذلك كان يكتفي بذكر جزء من العبارة بعده ( إلى آخره ) .

والنسخة ليست مقسمة إلى أجزاء أو إلى كراسات ، ولكن صفحاتها تسير باطراد وتتابع . وهي خالية من أية هوامش أو تعليقات أو حواش ، وخالية كذلك من أي خرم أو سقط أو أثر أرضة .

وتنتهي هذه النسخة بخاتمة جاء فيها : " الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين . تم . " والناسخ مجهول ، وتاريخ النسخ كذلك ، والنسخة محفوظة بدار الكتب تحت رقم ( ١٣٠٣ ) . وقد حصلنا على صورة ورقية لها .

### - النسخة الثالثة :

نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد يصعب قراءته إلا بالاستعانة بالنسخ الأخرى . تقع في ( ١٠٦ ) لوحة ، باللوحة صفحتان ، مقاس الصفحة : ٢٠ × ١٤ سم ، ومسطرتها ( ٢٣ ) سطرًا ، بالسطر ( ١٩ ) كلمة في السطر .

وبصفحة الغلاف عنوان الكتاب ، هكذا : " كتاب شرح الشافية في علم الصرف لشارح الكافية الشيخ ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي صاحب المتوسط المتوفي ( ٧١٥ هـ ) ، أوله بعد الديباجة :

أما بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه... إلخ " وذلك بأسفل الصفحة (ب) وعلى يسار العنوان عبارة تملك نصها : " من فضل الله تعالى آلت إلى توبة العبد الفقير عبد المعطي بن الحاج أحمد زريق ، لطف الله بهما في الدارين... آمين ، سنة ١١٦٨ هـ ) . وبيسار الصفحة من أعلى عبارة تملك أخرى باسم السيد عبد القادر سلطان ، وبمنتصف الصفحة من أسفل كتب رقم المخطوط المحفوظ به في الدار وهو ٥٧٣١ هـ .

وبالصفحة (أ) من لوحة الغلاف فائدة وإجازة ، هكذا : " فائدة : لوجع الضرس يكرر قوله تعالى : " لكل نبي مستقر ويضع يده على محل الوجع ، يبرأ بإذن الله تعالى . وأجازني بقراءتها أخونا سيد أحمد الحلاق الحافظة ، كما أجازته مشايخه ، جزاه الله تعالى خيراً " .  
وتبدأ الصفحة الأولى بعد الغلاف بصلب الكتاب المباشرة . والنسخة غير مقسمة إلى أجزاء أو إلى كراسات ، وإنما تسير باطراد وتتابع . وهي خالية من أية حواش أو تعليقات وبها آثار رطوبة وأكل أرضة وترقيع وطمس لكثير من كلماتها . وبأثنائها وقفات كاتب .  
وكتبها محمد بن محمود بن محمد بن عبد العزيز ميرزاخان في منتصف رجب سنة ٧٢٢ هـ كما جاء في خاتمتها . وهي محفوظة بالدار تحت رقم (٥٧٣١ هـ) ، وقد حصلنا على صورة ورقية لها أيضاً .

## النسخ المعتمدة في التحقيق :

بعد أن تجمعت لدي صورة ورقية لكل من مخطوطات الكتاب الثلاث وأخذت في مقابلتها جميعاً لأبين أوجه الكمال والنقص فيها ومناحي الترجيح والإطراح ، وزوايا الوفاء بالعرض والقصور عنه ، آثرت الاعتماد على المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بالقاهرة برقم (١٥٩) صرف ورأيت أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيقي لهذا الكتاب وذلك لما ترجح بها المخطوطتين الأخريين من ميزات أبرزها :

١- عدم وجود سقط بها أو تحريف أو تصحيف مما يطمئن

الباحث على أنها متكاملة وعلى جانب من الدقة ، إذا ما

قورنت بما جاء بالنسخة (هـ) من :

أ- كثرة التحريف والتصحيف مما يحد من اطمئنان

الباحث إلى سلامة المتن .

ب- كثرة الأخطاء النحوية واللغوية التي يصادفها الباحث

منشورة في ثنايا لكتاب .

ت- اضطراب التراكييب، وعدم تلاؤم العبارات في

بعض المواطن .

ث- كثرة السقط والكلمات المطموسة بها .

٢- وضوح الخط فيها وجودته وإتقانه بدرجة تفتقد لها النسخة (هـ) ، ذلك مما يساعد الباحث على الوقوف على طلبته في سهولة ويسر .

٣- أنها كتبت سنة ٧١٣هـ ، في حياة المؤلف ، ولعلها نسخة المؤلف نفسه آلت بعد ذلك للسيد الشريف ثم لغيره .

٤- أنها صححت على نسخة أخرى هي نسخة السراج الدمنهوري بعد وفاة المؤلف بخمسة عشر عامًا ، وهذا يعني أنها سليمة المتن . والنسخة (ق) مع أنها تتوافر فيها الصفات التي توافرت في النسخة التي جعلتها الأصل ، من سلامة المتن ووضوح الخط وغير ذلك إلا أنني جعلتها مساعدة ولم أجعلها الأصل الذي يقوم عليه التحقيق لسبب آخر ، وهو أنها مجهولة الناسخ من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن تاريخ النسخ مجهول أيضًا، فلم يعلم أنها نسخت في حياة المؤلف أو بعد ذلك. وعلى ذلك فقد جعلت النسخة المحفوظة بالدار برقم (١٥٩) صرف الأصل الذي يقوم عليه تحقيق الكتاب ، ثم جعلت النسختين الأخريين (ق) ، (هـ) مساعدة لها ، والله الموفق ومنه يستمد العون .

\*\*\*\*\*

نماذج خطية من النسخ  
المعتمدة في التحقيق

١٨٤  
 شرح مقدمه ابن الحاجب في التوقيف

التيسير الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

المفعل المبرح والمفعول الالاه  
 تعدية الازم يا حرة بالبادية والهمزة  
 وتكمل ما يبلغ تأنيده  
 وصلى الله على سيدنا محمد

عيسى  
 محمد بن الحاجب

من كتب الفقه الفخري  
 من كتاب خليل بن ابي اسعد  
 الحاجب بن محمد بن ابي اسعد  
 من سنة ١٠٤٢

المفتقر الى  
 وجه  
 الشهير  
 في سنة ١٠٤٢

حالة العبد المذنب  
 الراعي الفقير  
 الخليل بن محمد بن ابي اسعد  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم  
 ناولت بين التشرافي العود  
 صوابك ان جويت تشراف  
 على الازم يا حرة  
 ولا يقتنيزها غير ذمى  
 والعدل  
 وضع البناء الجرا  
 و

عنوان المخطوط : شرح مقدمه ابن الحاجب  
 المؤلف : عيسى بن محمد بن محمد بن ابي اسعد  
 المخرجين : (١٠٤٠ - ١٠٤٦ هـ)  
 الأجزاء : العبادات  
 اوله : بسم الله الرحمن الرحيم  
 صرح الله تعالى في التوقيف  
 ارجح النسخ : ١٠٤٥ هـ اسم النسخ : /  
 عدد الأوراق : ١٠٨ هـ المقاس : ٢٨ x ١٨  
 ملاحظات :

مغلاف لإصل





بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على توالي نعمة ونواله وتواتر كرمه وإفضاله، والتصديق على خير خلقه محمد ووصيه وآله فالتمس  
 مني جماعة أن أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى الملوك العالم العلامة جلال العروة وتوجان الأدب جمال  
 الذين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالكى تتوخى الله بحورانه وأسكنه في موضعه من جنانه شرحا سهل المأخذ قد  
 المتداول يصل بواسطته إلى مطالبها أفهام المحصلين بسهولة ويقف على معاصدها أذهان المتذوقين بلا صعوبة  
 مع حل مشكلاتها وتبسيط معضلاتها فاستخرجت الله تعالى وشرحتها بعبارة واضحة والفاظ لا يحدها شرها غير مشككة  
 حاويا ويجل به مضلاتها وأنيام مؤللاصها وأما مميزات من شرحها لباها بجهدها في كشف الغطاء عن مخزونها فتعزلا  
 في حكاية السمر من مسترها شيرا إلى احتبابها المذمومة من غير لدقايتها الكنتونة ذكرا على أكثر مطالبها الأدلة المعهودة  
 والمسلمات المشهورة المألوفة مع بحري عن فهم أكثرها ودعه مصنونا فيها الأبا ستعانة من تصانيفه فان  
 جاد مطابقا لمرادهم فذلك بحسن توفيقه تعالى رأيت العلم أشرف الثنائيس والذخاير وأثر الحق والهدايا  
 عند ذوي البصائر خومت بهذا الشرح خزانه مخزوم خصه الله تعالى بالنقل العبدية والرياسة الانسية  
 وهو الملوك المخزوم العالم العادل الموثوق المنصور المظفر المالك صا حبه بان الما كذا الصاحب الاعظم والديند  
 المعظم صاحب السيف والقلم أصف العود سنخ العالم نظام الملك سلطان الوزرا في الشرق والغرب مولود  
 المسلمين مخزوم العالمين صدر الحق والملة والدنيا والتدين غياث الاسلام والسلمين المؤيد بالطاقات  
 العالمين ملاذ الملوك الجاه الضعفاء والمسالكين ابو الفعاضل احمد بن مولانا سلطان العلماء والفضل في العالم  
 علامة العرب والمشارب في علم الادب فاضل القضاة شرف الملة والدين برهان الاسلام والسلمين بابا بن  
 السعيد الشهيد الامام العلامة سلطان العلماء المحققين معني الزرق فاضل القضاة صدر الملة والدين حجة  
 الاسلام والمسلمين عبد الرزاق الخالدي الرضا في عزة الله نصح وانفذ في جمع الافاق نبيه دامر وحذر ملكه بانه  
 ودمج على عام الكواكب مشيد ببيانه واضحا كيام دولته ضحك الزهر في غصانه ونسج تجاسر اسيريين عدله اجانه  
 وقد قد رقاب الجبابرة حتى تخضع كل منهم باذعانه وهو قبلة الفضائل اذا ضلت وبدوها اذا ضلت وليس له اهل العلم  
 ملحا الا لديه ولا لا باب الفضل معوقا لا عليه فان لاحظته بعين الرضا فذلك هو البسعي وبالله الامعاء  
 وعليه الامانة قوله التصريف علم باصوات تعرف بها احوال ابية الكلام التي ليست باعرا ب انما قال علم باصو  
 لانه لا يمكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار شموله لانه بحيث في ذلك العلم عن عوارضه وشمول هذا العلم  
 هو الاصول المذكورة انما قال تعرف بها احوال ابية الكلام ولم يقل تعرف بها ابية الكلام كما قال بعض المتفهمين  
 لانه لو قال كذلك خرج عنه احكام الوقف وبعض احكام الادعام وبعض احكام النساء السالكين لان الوقف على  
 المحرك الذي هو نحو جعفر وزيد بالاسكان والدرهم والاشمام ونحو كل الباء في نحو لم يقرب الرجل للنساء الكسبي  
 وادعام الباء في الباء في نحو قرب مع ليس من ابية الكلام بل من احوالها لكن لا يجوز خروجها عنه لانها من الترتيب  
 وانما قلنا بعض احكام الادعام لانه بعضها راجع الى ابية الكلام لا الى احوالها نحو من يشد وانما قلنا بعض احكام  
 النساء السالكين لان بعضها راجع الى ابية الكلام لا الى احوالها نحو انطلق يسكنون اللام ونوع القاف في نظائر ما روي  
 ونحو لم تدب يسكنون اللام وفي الدال بانه من احوالها من راجع الى ابية الكلام ونحو ان يقول ينبغي ان  
 يقول بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى ابية الكلام ونحو ان يقول ينبغي ان يقول بعض احكام

المراد بالابية في قوله تعرف بها احوال ابية الكلام هي ابية الكلام التي ليست باعرا ب انما قال علم باصو  
 لانها لا يمكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار شموله لانه بحيث في ذلك العلم عن عوارضه وشمول هذا العلم  
 هو الاصول المذكورة انما قال تعرف بها احوال ابية الكلام ولم يقل تعرف بها ابية الكلام كما قال بعض المتفهمين  
 لانه لو قال كذلك خرج عنه احكام الوقف وبعض احكام الادعام وبعض احكام النساء السالكين لان الوقف على  
 المحرك الذي هو نحو جعفر وزيد بالاسكان والدرهم والاشمام ونحو كل الباء في نحو لم يقرب الرجل للنساء الكسبي  
 وادعام الباء في الباء في نحو قرب مع ليس من ابية الكلام بل من احوالها لكن لا يجوز خروجها عنه لانها من الترتيب  
 وانما قلنا بعض احكام الادعام لانه بعضها راجع الى ابية الكلام لا الى احوالها نحو من يشد وانما قلنا بعض احكام  
 النساء السالكين لان بعضها راجع الى ابية الكلام لا الى احوالها نحو انطلق يسكنون اللام ونوع القاف في نظائر ما روي  
 ونحو لم تدب يسكنون اللام وفي الدال بانه من احوالها من راجع الى ابية الكلام ونحو ان يقول ينبغي ان يقول بعض احكام







١٠٦ - انزلها مني بل من وورثه فانه لم يورثه  
 عن مني واني لم اخرج انا كذا في وجه فاقاب لهما بار مع الصواب  
 البلى وعلين و... فانه في فاعلمها على اني كذا...  
 في صهي و... فانه واما كذا في فانه فنفوه واما لهما و...  
 و... في كذا على كذا فانيا وانه علم بالصواب  
 و... فانه...  
 و... في كذا...  
 و... في كذا...  
 و... في كذا...  
 و... في كذا...

## منهجى في تحقيق الكتاب

بعد الحصول على مخطوطات الكتاب الثلاث والرمز لكل واحدة منها برمز معين يمكن تلخيص ما قمت به في تحقيق الكتاب في النقاط التالية :

- ١- قمت بمقابلة المخطوطات الثلاث للكتاب ، ونبّهتُ على ما بينها من أوجه الخلاف أو التصحيف أو التحريف .
- ٢- وضعت عناوين جزئية ، وجعلتها بين معقوفتين .
- ٣- عزوتُ الآراء التي ذكرها صاحب الكتاب إلى أصحابها ونبّهت عليها في مظانها الأصلية .
- ٤- خرّجت الآيات القرآنية من المصحف الشريف ، بذكر السورة التي وردت بها ورقمها ، وضبّطتها ضبّطاً دقيقاً .
- ٥- خرّجتُ القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة ، ونسبت كل قراءة إلى صاحبها .
- ٦- خرّجتُ الأحاديث النبوية الواردة بالكتاب ؛ بذكر مصادرها الأصلية وضبطها ضبّطاً دقيقاً .
- ٧- وثقتُ الشواهد الشعرية بالرجوع إلى دواوين أصحابها - إن وجدت - وإلا فبالرجوع إلى كتب الأدب والشواهد التي أوردتها ، ونسبتها إلى قائلها وشرحتُ مفرداتها الصعبة ، وبيّنتُ المراد

منها ، ثم نبّهتُ على موضع الشاهد فيها ،  
وضبطها بالشكل .

٨- أكملتُ ما نقص من الشواهد الشعرية من الصدور  
أو الأعجاز وأثبت ما ورد فيها من روايات ، مع  
ذكر القصيدة التي ورد فيها الشاهد ما أمكن ذلك .

٩- وثقتُ المسائل النحوية الواردة من مواضعها في  
أهمّات النحو ومطولاته

١٠- خرجتُ الأمثال والحكم العربية وأقوال العرب  
بإرجاعها إلى مصادرها من كتب الأمثال والحكم  
وإلا عزوتها إلى كتب النحو التي أوردتها ، مع  
ذكر قائلها ، والموارد التي أوردتها فيها أصحابها  
ما أمكن ذلك .

١١- صحّحتُ ما جاء في المتن أو الشرح محرّفاً  
ونبّهت على ذلك .

١٢- راعيت إثبات رقم اللوحات في المخطوطة التي  
جعلتها الأساس في التحقيق ، وذلك بوضع الرقم  
بـ ( بُنْط ) كبير بين قوسين في وسط الكلام ، ثم  
وضعتُ كل ما كان من وضع المحقق بين  
معقوفتين ونبّهت عليه في الحاشية .

١٣- سقتُ ترجمة وافية للأعلام الذين ورد ذكرهم في  
الكتاب ونبّهت على مواضع الترجمة في

مصادرها الأصلية ، على أن لا تتكرر الترجمة  
لعلم واحد أكثر من مرة .

١٤- قمتُ بشرح عبارات الشرح التي رأيت أن بها  
غموضًا أو يصعب إدراك المعنى المراد منها ،  
وذلك في حاشية الصفحة .

١٥- علّقتُ على الكثير من المواضع التي كانت موضع  
خلاف بين النحويين .

١٦- أوردت الكثير من آراء النحويين حول الظاهرة  
النحوية إذا تعددت حولها الآراء والأقوال .

١٧- قمتُ بتفسير الألفاظ الغربية الواردة في الكتاب  
من معاجم اللغة ، وكان جُلّ اعتمادي على كتاب  
الصّاح لإسماعيل بن حماد الجوهري الذي  
ارتضاه الشارح نفسه واعتمده أكثر من غيره من  
معاجم اللغة

١٨- خرّجتُ البلدان من أماكنها في معاجم البلدان .

١٩- وثّقتُ اللهجات العربية الواردة في الكتاب  
بالرجوع إلى أمهات كتب النحو واللغة .

٢٠- أتممت ما ذكره الشارح مبتورًا من عبارات متن  
الشافية في حاشية الصفحة ، وذلك بنقلها من كتاب  
الشافية .

٢١- حافظتُ على الأصل المكتوب دونما تغيير أو  
تبديل إلا ما غلب على الظن أنه ساقط فأضيفه

مستعيناً بالمخطوطات الأخرى ووضعته بين معقوفتين ونهت عليه في الحاشية ، كما التزمت بالكتابة الإملائية المتبعة حالياً .

٢٢- قمت بعمل فهرس فنية لمحتويات الكتاب :

الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأقوالهم ، والأشعار والأرجاز ، والأعلام ، والبلدان، واللهجات والقبائل والشعوب والجماعات النحوية ، والكتب الواردة بالتحقيق ، والموارد اللغوية ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات.

٢٣- رتبت الفهارس الفنية ترتيباً أبجدياً ، عدا الآيات

القرآنية ، حيث رتبتهـا بحسب ورود سورها في المصحف الشريف ورتبت الآي بحسب أرقامها.

٢٤- أثبت قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها

في تحقيق الكتاب ، موضحاً : اسم الكتاب ، واسم المؤلف ، واسم المحقق إن وجد - ودار الطبع أو النشر ، والسنة التي فيها خرج الكتاب ما أمكن ذلك .

# كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي

المتوفى سنة ( ٧١٥هـ )

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

( الله عوني وبه توفيقى ) (١)

أما بعد حمد الله على توالي نعمه ونواله وتواتر كرمه وأفضاله ،  
والصلاة على خير خلقه محمد وصحبه (٢) وآله ، فالتمس مني جماعة أن  
أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى المولى العالم العلامة جمال  
العرب وترجمان الأدب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر  
المالكي ، ابن الحاجب (٣) تغمده الله بغفرانه وأسكنه في روضة من  
جنانه - شرحًا سهل المأخذ قريب المتناول تصل بواسطته إلى مطالبها  
أفهام المحصلين (٤) بسهولة ، ويقف على مقاصدها أذهان المبتدئين بلا  
صعوبة ، مع حل مشكلاتها ، وقَسْر (٥) معضلاتها ، فاستخرت الله  
تعالى (٦) وشرحتها بعبارة واضحة ، وألفاظ لائحة شرحًا (٧) بِفَسْرٍ  
مشكلاتها (٨) حاويًا ، وبِحَلِّ معضلاتها وافيًا ، مَذَلًّا صعابها ، مُمَيِّزًا من  
قَسْرها لِبَابِها مجتهدًا في كشف القناع عن مخدراتها ، متوغلًا في هتك

1- في (هـ) : رب يسر وأعن .

2- وصحبه : ساقطة من (هـ) .

3- ابن الحاجب : ساقط من (ق) ، (هـ) .

4- أفهام المحصلين : موضعه بياض في (هـ) .

5- الفَسْرُ : البيان ، وكشف المغطى . يقال : قَسَرَ الشيءَ يَفْسِرُهُ بالكسر ، وَيَقْسِرُ - بالضم

، قَسْرًا : أبانه . (ينظر : اللسان ( فسر ) ٣٤١٢ / ٥ )

6- لفظة ( تعالى ) : ساقطة من (هـ) .

7- شرحا : موضعها بياض في (هـ) .

8- في (ق) : مشكلاته .

الستر عن مستتراتها ، مشيراً إلى حقائقها المدفونة ، مظهرًا لدقائقها المكنونة ذاكراً على<sup>(١)</sup> أكثر مطالبها الأدلة المعهودة ، والمسلمات المشهورة المألوفة ، مع عجزى عن فهم أكثر ما أودعه مصنفها فيها إلا باستعانة من تصانيفه . فإن جاء مطابقاً لمرادهم (فهو المبتغى وإلا فهو المستعان وعليه التكلان)<sup>(٢)</sup> .

[ ولما رأيت العلم أشرف النفايس والذخائر ، وأعز التحف والهدايا عند ذوي البصائر ، خدمت بهذا الشرح خزانة مخدوم خصّه الله تعالى بالنفيس القدسية والريسة الأنسية ، (وهو المولى المخدوم العالم العادل المؤيد المنصور المظفر)<sup>(٣)</sup> المالك صاحب السيف والقلم (أصْفُ)<sup>(٤)</sup> العهد ، صلاح العالم ، نظام الملك ، سلطان الوزراء في الشرق والغرب ، مولى ملوك المسلمين ، مخدوم العالمين ، صدر الحق والملة والدنيا والدين ، غياث الإسلام والمسلمين ، المؤيد بألطف رب العالمين ، ملاذ الملوك ، ملجأ الضعفاء والمساكين : أبو الفضائل أحمد بن مولانا سلطان العلماء والفضلاء في العالم علامة العرب والمشار إليه في علم الأدب ، قاضي القضاة ، شرف الملة

1- ذاكراً على : موضعها بياض في (هـ) .

2- في ( ق ) ، ( هـ ) : " فذلك بحسن توفيقه تعالى " ، موضع العبارة التي بين المعقوفتين .

3- في ( هـ ) : " وهو المولى العالم المظفر المنصور " ، موضع العبارة التي بين القوسين .

4- جاء في القاموس المحيط (أ ص ف ) ما نصه "أصْفُ ، كَهَاجَر : كاتب سليمان -

صلوات الله عليه - دعا بالاسم الأعظم ، فرأى سليمان العرش مستقرًا عنده . والأصْفُ -

محركة : الكبر . (ينظر اللسان (أ ص ف) .

والدين برهان الإسلام والمسلمين بابا بن السعيد الشهير<sup>(١)</sup> الإمام العلامة ، سلطان العلماء المحققين ، مفتي الفرق ، قاضي القضاة ، وصدر الملة والدين ، حجة الإسلام والمسلمين عبد الرزاق الخالدي الزنجاني<sup>(٢)</sup> - أعز الله نصره ، وأنفذ في جميع الآفاق نهيه وأمره وحذر ملك ديوانه ، ورفع<sup>(٣)</sup> على عام الكواعب مشيد بنيانه ، وأضحك أيام دولته ضحك الزهر في أغصانه ، ونسج محاسن السير بسيرة عدله وإحسانه ، وذلل رقاب الجبابرة حتى يخضع كل منهم بإذعانه ، وهو قبلة الفضائل إذا صلت وبدرها إذا ضلت وليس لأهل العلم ملجأ إلا لديه ، ولا لأرباب الفضل معول إلا عليه . فإن لاحظته بعين الرضا فذلك هو المبتغى وبالله الاستعانة وعليه الإعانة (٤) [ (٥) .

- 1- في المخطوط ( ك ) الشهيد . والصواب : الشهير ، كما أثبتنا .
- 2- هو عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن عمر بن أبي المعالي محمد بن محمود بن أحمد ابن محمد بن أبي المعالي المفضل بن غياث بن عبد الله بن معن بن زائدة الشيباني المروزي الأصل : أنيب ، كاتب ، ناظم ، محدث ، مؤرخ ، حكيم متكلم ، ولد في ١٧ محرم (٦٤٢هـ) وأخذ عن نصير الدين الطوسي علوم الأوائل ، واشتغل في اللغة والأدب والتاريخ وأيام العرب والتاريخ وأيام الناس ، وعنى بالحديث فجمع وأفاد وأقام بمراعة : مدة ثم عاد إلى بغداد ، وولى خزانة الكتب بمراعة فبقى عليها حتى توفي في المحرم (٧٢٣هـ) وقيل (٧٢٢هـ) . ( ترجمته في : الدرر الكامنة : ٢ / ٣٦٤ ، والأعلام : ٤ / ١٢٤ ، والمؤلفين : ٥ / ٢١٧ ) .
- 3- في المخطوط : ودفن . والصواب ما أثبتناه .
- 4- في ( هـ ) - موضع ما بين المعقوفتين عبارات أخرى : "سلطان وزراء الشرق والغرب صدر الملة والحق والدين ، غياث الإسلام والمسلمين ، أبو الفضل أحمد الخالدي .
- 5- ما بين القوسين برمته إضافة من ( ق ) .

قوله : [ " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَبَعْدُ : فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ لَا يَسَعُنِي مُضَائِقَتُهُ وَلَا يُوَافِقُنِي مُخَالَفَتُهُ أَنْ أُلْحِقَ بِمَقْدَمَتِي فِي الْإِعْرَابِ مَقْدَمَةً فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمَقْدَمَةً فِي الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلًا مَتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا كَمَا نَفَعَ بِأَخْتِهِمَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ ] (١) .

### [ حَدِّ التَّصْرِيفِ ]

" التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ " (٢) ، (٣)

إنما قال : " علم بأصول " ؛ لأنه لا يمكن تعريف علم من العلوم إلا باعتبار متعلِّقه ؛ لأنه يبحث في ذلك العلم عن عوارضه . ومتعلِّقُ هذا العلم هو الأصول المذكورة (٤) .

وإنما قال : " تعرف بها أحوالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ " ولم يقل : تعرف بها أُبْنِيَةُ الْكَلِمِ - كما قال بعضُ التصريفيين (٥) ؛ لأنه لو قال كذلك لخرج عنه أحكام

1- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، (هـ) ، وهي ديباجة متن المصنف .

2- في (هـ) عبارة ابن الحاجب مبتورة ، وهي هكذا : قوله : " للتصريف علم ... إلى آخره .

3- عرف عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) التصريف بقوله : " اعلم أن التصريف تَفْعِيلٌ من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمة المفردة ، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ، ومعان متفاوتة " . (المفتاح في الصرف : ٢٦) .

4- ويعني بالأصول : القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ، كقولهم مثلاً : " كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً " انظر : شرح الرضي على الشافية : ١/١-٢) .

5- قال الرضي في شرح الشافية (٢/٧) : " والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك .

الوقف وبعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين ؛ لأن الوقف على المتحرك الذي هو نحو جَعْفَر [وزيد بالإسكان] <sup>(١)</sup> والروم والإشمام <sup>(٢)</sup> وتحريك السبأ في نحو : لَمْ يَضْرِبِ الرَّجُلُ ، لا لتقاء الساكنين وإدغام [الباء في الباء في نحو] <sup>(٣)</sup> : اضرب بعده ليست من أبنية الكلم ، بل من أحوالها ، لكن لا يجوز خروجها عنه ؛ [لأنها من التصريف] <sup>(٤)</sup>

وإنما قلنا : بعض أحكام الإدغام ؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم ، لا إلى أحوالها [نحو: شَدَّ يَشُدُّ .

وإنما] <sup>(٥)</sup> قلنا: بعض أحكام التقاء الساكنين ؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها [نحو انطلق ، بسكون اللام] <sup>(٦)</sup> وفتح القاف في ( انطلق) - أمرًا - ونحو: (لَمْ يَلِدْ) <sup>(٧)</sup> بسكون اللام وفتح الدال ؛ فإنه [ من ] <sup>(٨)</sup> [حكم التقاء الساكنين] <sup>(٩)</sup> مع أنه راجع إلى أبنية الكلم .

1- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

2- سيأتي تعريف لمصطلحي الروم والإشمام في موضعه من هذا البحث وذلك في باب الوقف ، إن شاء الله تعالى .

3- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

4- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

5- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

6- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

7- وذلك في مثل قول رجل من أزد السراة ( من الطويل ) :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَدِي وَكَلِدٌ لَمْ يَلِدْ أَبْوَانٌ

(والبيت في الكتاب : ١ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥) .

8- لفظة (من) : إضافة من ( ق ) .

9- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في ( ق ) .

ولقائل<sup>(١)</sup> أن يقول : ينبغي أن يقول : بعض أحكام الوقف أيضًا ؛  
لأن بعضهما [ راجع إلى أبنية الكلم ]<sup>(٢)</sup> أيضًا ، وهو الوقف بتضعيف  
الآخر في نحو ( جَعْفَر ) ، على ما يجيء<sup>(٣)</sup> .

وإنما قيّد الأحوال بالتي ليست بإعراب ؛ ليخرج عنه النحو ؛  
لأنه علم بأصول يعرف بها الإعراب . والإعراب من أحوال أبنية  
الكلم .

وأعلم أن المراد بأبنية الكلم<sup>(٤)</sup> أوزان الكلم التي يكون لها قبل  
أن يعمل بها ما يقتضيه القياس التصريفي وبعده إن اقتضى القياس  
التصريفي تغييرها عن الأوزان التي كانت لها من الأصل .

1- ولقائل : موضعه بياض في ( هـ ) .

2- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في ( ق ) .

3- قال الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب : " وأورد عليه بعض الشارحين بأنه  
ينبغي أن يقال : بعض أحكام الوقف أيضًا لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضًا ، وهو  
الوقف بتضعيف الآخر نحو جعفر . وفيه نظر ؛ لأننا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع  
إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة ، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في  
كلمتين . وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين ، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه  
بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف ، فجعل بعضها راجعًا إلى الأبنية والبعض  
الآخر راجع إلى أحوال الأبنية تحكم ؛ إذ الوقف بالإشمام مثلًا في حالة كالتضعيف في حالة  
أخرى ، ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحذف ؛ ألا يرى إلى قول الشارحين  
الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم ؛ لأن البنية تكون أيضًا على حال باعتباره ، فإنه يدل  
على ما قلناه . ( مجموعة الشافية : ١٠ / ١ ) .

4- قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي - وهو بصدد التعليق على عبارة :  
المراد بأبنية الكلم - : " والأولى أن يقال : البنية عبارة عن اعتبار حروف مخصوصة وتأليفها  
من غير اعتبار الحركات والمكانات فيها . وإنما كان أولى ؛ لأن المصدر عند ابن الحاجب

والمراد بأحوال أبنية الكلم : أحوال تلحق أوزاناً من التصغير والنسب والجمع والإمالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والابتداء بالساكن والقلب والإبدال والحذف والإدغام ، إلى غير ذلك<sup>(١)</sup> .

ولقائل أن يقول : هذا التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو ، وهو الذي يعلم منه البناء ككون النكرة المفردة مبنية<sup>(٢)</sup> مع لا على الفتح ، نحو ( لا رَجُلٌ ) وككون المنادي المفرد المعرفة مبنياً على الضم<sup>(٣)</sup> ، نحو ( يازيدُ ) . وكون ( قَبْلُ وَبَعْدُ ) وغيرهما من الجهات الست مبنياً على الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو ( مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ )<sup>(٤)</sup> وحينئذٍ لو قال : التي ليست بإعراب ولا بناء آخر الكلمة لكان أولى<sup>(٥)</sup> .

---

من أحوال الأبنية وتحقيق الشارح خارج عن تعريف الأبنية فيلزم المخالفة بين الشرح والتمن هذا مسموع من مولانا ركن الدين - رحمه الله . (مجموعة الشافية : ١ / ١١ بحاشية شرح الجاربردي ) .

- 1- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من (ق) .
- 2- في الأصل : مبنياً . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .
- 3- ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) .
- 4- سورة الروم : من الآية (٤) .
- 5- ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن المصنف أراد بالإعراب في التعريف علم النحو بأقسامه . ويشهد لذلك ما قاله الجاربردي في شرحه على الشافية : " وخرج بقوله " ليست بإعراب " علم النحو بأقسامه ؛ أي : بحث المبنيات والمعربات ؛ فإنه يقال : هذا كتاب إعراب القرآن مثلا ، وإن كان مشتملا على نكر البناء والإعراب ، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب : " أن ألحق بمقدمتي في الإعراب " فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه

ولقائل أن يقول : الحدّ المذكور غير جامع ؛ لأنه يخرج عن أبواب التصريف التي تعرف بها أبنية الكلم<sup>(١)</sup> . لا يقال : إذا دلّ<sup>(٢)</sup> الحـ على أنه تعرف بها أحوال أبنية الكلم دلّ على أنه يعرف بها أبنية الكلم أيضاً بمفهوم الموافقة ؛ لأننا نقول : لا يدل عليه بمفهوم الموافقة ؛ لأن شرط مفهوم الموافقة أن يكون المسكوت عنه مساوياً للمنطوق أو أولى منه ، وهو منتفٍ ههنا .

ويمكن أن يقال : إنما لم يذكر الأبنية وذكر أحوالها ؛ لأنّ كل واحد يعرف أنّ معرفة الأبنية من التصريف ولم يعرف أنّ معرفة

---

غير مانع لدخول المبنيات فيه . (مجموعة الشافية : ٩/١) . ونقل عن المتقدمين ، ومنهم سيبويه ما يوافق . وهو ظاهر عبارة المصنف . فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدلاً من علم النحو لوافق ذلك .

1- ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن المتقدمين من النحاة يطلقون النحو على ما يشمل التصريف ، ويعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي انتلّف منها . والمتأخرون على أن التصريف قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل واحد منهما بتعريف يميّزه عن قسمه وعن كل ما عداه .

ويؤيد ذلك ما قاله ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي "وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين . أحدهما علم الإعراب ، والآخر علم التصريف قالوا : وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية ، وتلك الأحكام نوعان : إفرادية وتركيبية . فالإفرادية هي علم التصريف . والتركيبية هي علم الإعراب ... (مجموعة الشافية ٩/١ - الحاشية) . وقال الرضي في شرحه على الشافية (٦/١) : "واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة " .

2- في (ق) : إذ .

أحوالها من التصريف ، ولهذا تعرض لذكر<sup>(١)</sup> معرفة أحوال الأبنية ولم يتعرّض لذكر<sup>(٢)</sup> معرفة الأبنية . ولو قال : علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر لكان أصوب ؛ لأنه لم يتوجه الإشكال المذكور حينئذ<sup>(٣)</sup> .

- 
- 1- في ( ق ) : بنكر .
  - 2- لذكر : ساقطة من ( ق ) .
  - 3- حينئذ : ساقطة من ( هـ ) .

## [أنواع الأبنية]

قوله : « وَأَبْنِيَّةُ الْإِسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرَبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَّةُ الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرَبَاعِيَّةٌ » (١) ، (٢) .

إنَّما قيِّد الأبنية بالأصول ؛ لأنَّ مطلق الأبنية أكثر من هذه الثلاثة .

وإنَّما لم يأت من الفعل البناء الخماسي ؛ لأنَّ الفعل ثقيلُ المعنى<sup>(٣)</sup> لدلالته على الحدث والزمان وعلى الفاعل وغيرها ، [ بخلاف الاسم ]<sup>(٤)</sup> ، فكرهوا أن يجمعوا بين ثقل المعنى وثقل اللفظ .

---

1- فصَّل الجرجاني القول في أبنية الأفعال الثلاثة والرباعية ، وكذلك أبواب الثلاثي والرباعي . ( ينظر المفتاح : ٣٦ - ٤٧ ) .

2- في (هـ) جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا : " قوله : وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ... " إلى آخره .

3- علل أبو عثمان المازني عدم مجيء الخماسي في الأفعال ، بقوله : " وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة .

وعلق ابن جنبي على عبارة المازني السابقة بقوله : " اعلم أنه قد عرّف العلة في أن لم يكن فعل من ذوات الخمسة وأبان عن مذهبه وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أنكره ، ليضاف إلى هذا القول : وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني ، نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تدرج ، وألف الوصل والنون في اخرنَجَمَ ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها ... " . ( المنصف ١ / ٢٨ - ٢٩ ) .

4- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

وتوجد ههنا نسخة هكذا : (( وَأَبْنِيَّةُ الْكَلِمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ <sup>(١)</sup> )  
وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَالْأَوَّلَانِ لِلْفِعْلِ ؛ أَيِ الثَّلَاثِيِّ وَالرُّبَاعِيِّ لِلْفِعْلِ <sup>(٢)</sup> )  
أَيْضًا كَمَا أَنَّهُمَا لِلِاسْمِ وَالْأَخِيرُ ؛ أَعْنِي الْخَمَاسِيَّ لِلِاسْمِ فَقَطَّ <sup>(٣)</sup> ) .  
ولو قال : والأخير الاسم فقط لكان أصوب . وفي عبارته تَعَسَّفُ  
عظيم والنسخة [ الأولى أولى وأصوب ] <sup>(٤)</sup> .  
والأصول : صفة للأبنية على النسختين .

- 
- 1- ثلاثية : موضعها في ( هـ ) .
  - 2- في ( هـ ) : للمفعول . ولعله سهو من الناسخ - رحمه الله .
  - 3- لم أعر على هذه النسخة التي أشار إليها الشارح من بين نسخ متن الشافية التي اطلعت عليها ولعلها مفقودة ولم تصل إلينا .
  - 4- ما بين المعقوفتين موضحة بياض في ( هـ ) .

## [ الميزان الصرفي ] (١) :

قوله : " وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ (٢) ، [ وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ] (٣) .

أي : ويعبر عن الحروف التي هي الأصول بالفاء والعين واللام فيقال [ نَصَرَ ] على وزن [ فَعَلَ ] ، ويقال : النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل ؛ لمقابلتهم (٤) الأصول في الوزن بهذه الحروف . ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الثلاثة الأصول بلام ثانية ؛ فيقال [ دَخَرَ ] على وزن [ فَعَّلَ ] و [ جَعَّرَ ] على وزن [ فَعَّلَ ] . ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدين على الثلاثة الأصول بلام ثانية وثالثة ؛ فيقال [ جَحْمَرِشٌ ] (٥) على وزن [ فَعَّلِلَ ] - بثلاث لامات - وهذا لا يكون إلا في الأسماء .

وإنما خص الميزان بهذه الحروف الثلاثية ؛ لشمول معنى الفعل معنى كل فعل ، علاجاً كان أو غيره ، غريزة كانت (٦) أو غيرها .

1- أطلق الجرجاني على هذا الباب مصطلحاً آخر ، وهو التمثيل ، وعرفه بقوله : " وهو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثة بالفاء والعين واللام ، وتكرر اللام في الرباعي مطلقاً ، وكذا في الاسم الخماسي " . ( المفتاح ، ص ٢٧ ) .

2- واللام : ساقطة من ( هـ ) .

3- ما بين القوسين من عبارة ابن الحاجب إضافة من ( ق ) .

4- في الأصل : لمقابلتهم .

5- الجَحْمَرِشُ من النساء : الثقيلة السُّمِجَةُ ، والعجوز المسنة . من الإبل : الكبيرة السن . وأفعى جَحْمَرِشٌ : خشناء غليظة . والجَحْمَرِشُ : الأرنب الضخمة ، وهي أيضاً الأرنب المرضع . والجمع : جحامر . والتصغير : جحيمر - بحذف آخر الحرف . ( ينظر للسان : جحمرش / ١ - ٥٥٣ - ٥٥٤ ) .

6- في ( ق ) : كان .

وإنما كان الميزان ثلاثياً لكون الثلاثي أكثر من غيره ، ولأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر ، ولو كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي به إلا بزيادة اللام مرة أو مرتين ، والزيادة عندهم أسهل من الحذف ، ولهذا قيل : ادعاء زيادة الهاء في [ أمهات ] أحسن من ادعاء حذفها في [ أمات ] ، ذكره ابن جني<sup>(١)</sup> في سر الصناعة<sup>(٢)</sup>.

قوله : (( وَيَعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ )) .

[ أي : ويعبر عن الحرف الزائد بلفظ ذلك الزائد ]<sup>(٣)</sup> إذا كان في البنية حرفاً زائداً ؛ فيقال : ضارِبٌ على وزن فاعل ، ومَضْرُوبٌ على وزن مفعول .

قوله : (( إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ )) .

أي : ويعبر عن الزائد بلفظ الزائد ، إلا [ عن الزائد ]<sup>(٤)</sup> الذي هو بدل عن تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء ، لا بذلك المبدل ؛ مثلاً إذا

1- هو أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي بالولاء ، مملوك روميّ لسليمان بن فهد الأزدي . ولد بالموصل ، وتلقى عن علمائها ، تصدر للتدريس في الموصل ثم في بغداد بعد أبي علي الفارسي . من مؤلفاته : الخصائص وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب ، واللمع ، توفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة : ٢/٢٣٥ ، وبغية الوعاة : ٣٢٢ ، وشنرات الذهب : ٣/١٤٠ ، والنجوم الزاهرة : ٤/٢٠٥ ، ومعجم الأدباء : ١٢/٨١ .

2- الجزء الثاني : وينظر المصنف : ٢٦/١ .

وهذا الكلام بنصه ، نقله ابن جماعة الكنايني في حاشيته على شرح الجاربردي على الشافية (ينظر مجموعة الشافية : ١/١٥ - بهامش الشرح المذكور) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

بُنِيَّ افْتَعَلَ مِنْ ضَرَبَ وَزَجَرَ ، يقال : اضْطَرَبَ وَازْدَجَرَ - بإبدال الطاء والبدال عن التاء ، فيقال : إنهما على وزن : افْتَعَلَ ، لا على وزن : افْطَعَلَ وَافْذَعَلَ (١) ؛ لأنه يؤدي إلى الاستتقال ، أو لأنه (٢) يقصد بوزنها بيان أصل الزئنة .

قوله : « وَإِلَّا الْمُكْرَّرَ لِلإِحَاقِ أَوْ غَيْرِهِ (٣) فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ » : عَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ : « إِذَا الْمُبْدَلُ » أَي : وَيَعْبُرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ إِذَا الْمُبْدَلُ عَنِ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ ، وَإِلَّا الْمُكْرَّرَ لِلإِحَاقِ أَوْ لغيرِ الإِحَاقِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يوزن بِلَفْظِ ذَلِكَ الْمُكْرَّرِ ، وَإِنَّمَا يوزن بِالْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي قَبْلَ ذَلِكَ الْمُكْرَّرِ ، سِوَاءِ فَصَلَّ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ الَّذِي قَبْلَهُ وَبَيْنَ الْمُكْرَّرِ حَرْفٌ زَائِدٌ ، نَحْوُ : نَحْرِيرِ (٤) ، أَوْ لِمَ يَفْصَلُ ، نَحْوُ : جَلْبَبِ وَعَلَمَ ،

1- واعترض الرضي على ما قاله ابن الحاجب مهنا وقال : " وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل نقول : اضْطَرَبَ عَلَى وَزْنِ افْطَعَلَ ، وَفَحْصَنُ عَلَى وَزْنِ فَعَلْتُ وَهَرَأَقَ وَزَنَهُ هَعَلُ ، وَقَفَّيْمِجٌ وَزَنَهُ فَعَيَّجٌ ؛ فَيُعْبَرُ عَنِ كُلِّ الزَّائِدِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ بِالْبَدَلِ ، لَا بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ . ( شرح الشافية : ١ / ١٨ ) . ثم قال : " وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : "يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال في قال : إنه على وزن فال " . ( المصدر السابق ) .

والذي قاله عبد القاهر ، هو : " ....إلا : اضْطَرَبَ ، وَازْدَجَرَ ، فوزنهما : افْتَعَلَ بِالتَّاءِ لَا بِالطَّاءِ وَالدَّالِ ... وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان ، فمثل : كِساءَ : فِعَالٌ أَوْ فِعَاءٌ ، أصله : كِساوُ ؛ قلبت الواو همزة لتطرفها . ( المفتاح : ٢٨ ) .

2- أو لأنه : موضعه بياض في ( ق ) .

3- في ( ق ) : وغيره .

4 - النَحْرِيرُ : الْحَادِقُ الْمَاهِرُ الْعَاقِلُ الْمُجْرَبُ . وَقِيلَ : الرَّجُلُ الطَّيْنُ الْفِطْنُ الْمُتَّقِنُ الْبَصِيرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ . ( اللسان : نحر : ٤٣٦٥ / ٦ ) .

وسواء كان المكرر من حروف الزيادة ، نحو: حَلَّتَيْت (١) ، أو لم يكن منها ، نحو : اِحْمَرَّ وَقَرَّدَدَ . فيقولون : [ نَحْرِير ] على وزن : فِعْلِيل لا على وزن : فِعْلِيلِر . و [ جَلَّبَب ] على وزن : فَعَّلَل ، لا على وزن : فَعَّلَب ، و ( اِحْمَرَّ ) على وزن : أَفْعَل (٢) ، لا على وزن اِفْعَلَر ، و ( عَلَّمَ ) على وزن : فَعَّلَ لا على وزن : فَعَّلَل ، ولا على وزن : فَعَّلَل .

أما تغيير المكرر للإلحاق بحرف أصلي قبله فلكون الحرف الملحق جاريًا مجرى الحرف الأصلي فقبول بما يقابل به الحرف الأصلي . وأما تغيير المكرر لغير الإلحاق ؛ فلأنهم قصدوا بهذه الزيادة تكرير ما قبلها الذي هو الأصل ، فيقابل بما يقابل به (٣) ما قبله . قوله : (( وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ (٤) إِلَّا بِنَتْبَتِ (٥) )) .

تأكيد لما قبله ؛ أي : ويعبر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة . فما قبله سادُّ مسدِّ جوابه ؛ لأنه يدل عليه قوله [ إِلَّا بِنَتْبَتِ ] ؛ أي : يعبر بما تقدمه وإن كان من حروف حروف الزيادة إلا إذا دلَّ دليل على أنهم لم يقصدوا تكرار (٦) الحرف المتقدم ذكره بل قصدوا زيادة

1- الحَلَّتَيْتُ : صَمْعُ الْأَنْجَذَانِ . ( الصحاح (حلت) : ٢٤٧ / ١ ) . ونقله صاحب اللسان .  
ينظر (حلت) : ٩٦٠ / ٢ . وفي المعجم الوسيط (حلت) : ١٩٨ : الحَلَّتَيْتُ : صمغ كرية الرائحة وهو المعروف بأبي كبير ، ويستعمل في الطب .

2- في ( ق ) : احمر ، ولعله سهو من الناسخ - رحمه الله .

3- به : ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : الزائد .

5- إلا بِنَتْبَتِ : إضافة في عبارة ابن الحاجب من ( ق ) .

6- في ( هـ ) : تكرير .

حرف واتفق أنه كان موافقاً لما قبله ؛ فإنه لم يعبر بما قبله حينئذ<sup>(١)</sup> ، بل بلفظه ، وإنما احتاج إلى دليل عليه ؛ لأن الظاهر قصد التكرار إذا كان موافقاً لما قبله

قوله : (( وَمِنْ ثَمَّةَ<sup>(٢)</sup> كَانَ حَلْتَيْتَ فَعْلِيلاً لَا فَعْلِيَّتَا ، [ وَسُحْنُونَ وَعَثْنُونَ فَعْلُولًا لَا فَعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ))<sup>(٣)</sup> .

أي : ومن أجل أنه يعبر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة ، إلا بدليل قيل : حَلْتَيْتَ ، وَهُوَ صَمْعُ الْأَنْجُذَانِ<sup>(٤)</sup> - على وزن : فَعْلِيل لا على وزن : فَعْلِيَّت ، وإن جاء فَعْلِيَّت كَعَفْرِيَّت لِأَنَّهُ لَمْ يَدَلْ دَلِيلَ عَلَى عَدَمِ قَصْدِ التَّكْرَارِ .

وَسُحْنُونَ وَعَثْنُونَ عَلَى وَزْنِ : فَعْلُول ، لَا عَلَى وَزْنِ : فَعْلُونَ ، لِلدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ فِي حَلْتَيْتَ ، وَلِعَدَمِ مَجِيءِ فَعْلُونَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَمَجِيءِ فَعْلُولٍ . وَسُحْنُونَ<sup>(٥)</sup> : اسْمُ رَجُلٍ<sup>(٦)</sup> .

وَالْعَثْنُونَ : رَأْسُ اللَّحْيَةِ ، أَوْ شُعَيْرَاتٌ طَوَالَ تَحْتِ حَنَكِ الْبَعِيرِ<sup>(٧)</sup>

1- حينئذ : ساقطة من ( هـ ) .

2- في ( ق ) ، ( هـ ) : ومن ثم . وما جاء في الأصل موافق لما جاء في الشافية .

3- عبارة ابن الحاجب التي بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) وجاء في ( هـ ) : " ومن ثم كان... إلى آخره .

4- ينظر اللسان ( حلت ) : ٩٦٠/٢ .

والأنجذان : نبات طَيِّبٌ مِنْ فَصِيلَةِ الْخَيْمِيَّاتِ . ( المعجم الوسيط ( نجد ) : ٩٣٨ ) .

5- في ( ق ) : والسُحْنُونَ .

6- في ( هـ ) : اسم الرجل .

7- قاله صاحب اللسان في ( عثن ) : ٤ / ٢٨١٠ .

قوله : " وَسَحْنُونَ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ فَعَلُّونَ ، لَا فَعْلُولٌ ، كَحَمْدُونَ وهو مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ؛ لِنِدْوَرِ فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقٌ ، وَخَرْتُوبٌ ضَعِيفٌ وَسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ ، وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ ، وَبُطْنَانٌ فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيضُ ظَهْرَانٍ " (١) .

من ههنا شرع فيما وُجِدَ فيه دليلٌ على أنه لم يقصد فيه قصد التكرار ، فقال - سَحْنُونَ - بفتح السين ، اسم رجل - إِنْ صَحَّ مجيئه في كلامهم ، فقال ، على وزن فَعْلُونَ لا ( على وزن ) (٢) فَعْلُولٌ ، وإِنْ وجد التكرار الدليل ، وهو أَنَّ فَعْلُونَ جاء في كلامهم كثيرا كَحَمْدُونَ وهو مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ، وَأَنْ فَعْلُولًا نادر ، وذلك النادر : صَعْفُوقٌ . ذكر في الصَّحاح (٣) أَنَّهُ خَوْلٌ بِالْيِمَامَةِ (٤) .

وقال صاحب القاموس : " الْعُثْنُونُ : اللَّحِيَّةُ ، أَوْ مَا فَضَلَ مِنْهَا بَعْدَ الْعَارِضِينَ ، أَوْ مَا نَبَتَ عَلَى الذَّقْنِ وَتَحْتَهُ ، أَوْ هُوَ طَوْلُهَا ، وَشُعَيْرَاتُ طَوْلِهَا تَحْتَ حَنَكِ الْبَعِيرِ . وَمِنَ الرِّيحِ وَالْمَطَرِ أَوْلُهُمَا ، أَوْ عَامِ الْمَطَرِ ، أَوْ الْمَطَرِ مَا دَامَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . ( القاموس ) ( عثن ) : ٤ / ٢٤٦ ) .

1- عبارة ابن الحاجب المذكورة من ( ق ) . وجاءت في الأصل وفي ( هـ ) ، هكذا : " وسحنون ... " إلى آخره .

2- على وزن : إضافة من ( هـ ) .

3- قي ( صعق ) : ٤ / ١٥٠٧ .

ونكر في اللسان أن الصَعْفُوقَ هو اللثيم من الرجال ، وبني صَعْفُوقٌ : قوم باليمامة من بقايا الأمم الخالية ضلت عنهم أنسابهم ، وقيل خَوْلٌ بِالْيِمَامَةِ . ( ينظر اللسان : صعق : ٤ / ٢٤٤٩ ) .

4 - الخَوْلُ - بفتح الخاء - : الختم والرعاة إذا حسن قيامهم على الحال والغنم ، الواحد خَوْلِيٌّ كَعَرَبٍ وَعَرَبِيٌّ .

قال العجاج<sup>(١)</sup> :

١- مِنْ آلِ صَعْقُوقٍ وَأَتْبَاعِ أُخْرٍ  
مِنْ طَاعِمِينَ<sup>(٢)</sup> لَا يَنَالُونَ الْغَمْرَ<sup>(٣)</sup>

( ينظر اللسان (خول) : ٢ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤ ) .

1- في ديوانه ، ص : ١٩ . والعجاج : شاعر راجز إسلامي ، اسمه عبد الله وكنيته : أبو الشعثاء ، وكان يقال له عبد الله الطويل ولقب بالعجاج ؛ لأنه كان يقول : \* حَتَّى يَجِئَ عِنْدَهَا مَنْ عَجَّجَا \* وقد ترجم له البغدادي في شرح شواهد الكافية - الشاهد الحادي والعشرين ( ص ١٧٠ ) .

2- في الأصل : طامعين ، ولعله خطأ من الناسخ . وفي ( هـ ) : الطاعمين .

3- رجز ، للعجاج ، قاله يخاطب عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي . وقبله قوله :

فَهُوَ ذَا ، فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الْغَيْرُ

مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالنُّورُ

وتمة اختلافات يسيرة في رواية هذا البيت ، ففي الصّحاح ( طامعين ) وفي اللسان :  
من طامعين لا يبالون الغمر

وفي شرح الجاربردي :

الطامعين لا يبالون الغمر .

وفي شرح شواهد الشافية ، للبغدادي

الطامعين لا يبالون الغمر .

والغمر : الحقد والغل . والغمر : أصغر الأقداح يقتسم القوم به الماء بينهم إذا قل في السفر

؛ بأن يلقوا فيه حصاة ويُعْطَى كُلُّ مَنْهُمْ مِنَ الْمَاءِ قَدْرَ مَا يَغْمُرُ هَذِهِ الْحَصَاةَ . والأنسب للمعنى

أنه على من يقول : " لا يبالون " أن يقول " الغمر " .

وعلى من يقول : " لا يبالون " أن يقول : " الغمر " .

( ينظر في الشاهد : أدب الكاتب : ١١١ ، وإصلاح المنطق : ٢٤٤ ، والاختصاص في شرح

أدب الكتاب : ٤٧٠ ، والصّحاح ( صعق ) : ٤ / ١٥٠٧ ) ، وتهذيب إصلاح المنطق : ١ /

٥٠٥ ، وشرح الجاربردي على الشافية (مجموعة الشافية : ١٩/١) ، وشرح شواهد الشافية ،

للبيدادي \_ الشاهد الأول ، ص ٤ ، واللسان ( صعق ) : ٤ / ٢٢٤٩ .

وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة ، والنادر كالمعدوم.

وإنما قال : (( سَخُنُون ، بفتح السين - إن صحَّ - )) ؛ لأن المشهور سَخُنُون ، بضم السين .

فإن قيل : جاء ( خَرْتُوبٌ ) بفتح الفاء ، لِنَبْتٍ معروف (١) . قلنا : خَرْتُوبٌ ، بفتح الفاء ، ضَعِيفٌ ؛ لأنَّ الفصيح ( خَرْتُوبٌ ) بضمَّ الفاء .

وقيل : إن ( خَرْتُوبٌ ) - بفتح الفاء - متفرع على ( خَرُوبٌ ) ؛ أبدلوا النون من إحدى الراءين كراهية (٢) التضعيف ، ووزنه (٣) : فَعْنُول . قلنا : خَرْتُوبٌ - بفتح الفاء - ضعيفٌ ؛ لأنَّ الفصيح " خَرْتُوبٌ " . وقيل أيضًا : لَصَعْفُوقٌ نظيرٌ ، وهو ( زَرْتُوْقٌ ) ؛ لغة (٤) فصِيحةٌ في ( زَرْتُوْقٌ ) (٥) . وهو : ما ينصب على البئر ليسقى (٦) عليه (٧) ،

---

موضع الشاهد : أنشده شاهدًا على أن صعفوقًا على فعلول - بالفتح - نادر .

1- جاء في اللسان : " الخَرْتُوبُ : شجر ينبت في جبال الشام " ( خرنوب : ٢ / ١١٤٦ ) .

2- في ( ق ) : كراهية .

3- في ( هـ ) فوزنه .

4- في اللسان : " قال اللحياني : ما كان من الأسماء على فعلول فهو مضموم الأول ، مثل بَهْلُولٍ وقَرْقور ، إلا أحرَفًا جاءت نواير منها بالضم والفتح ؛ يقال لحيٌّ من اليمن : صَعْفُوقٌ ،

ويقال : زَرْتُوْقٌ وزَرْتُوْقٌ ، لبناعين على شفير البئر " . ( زرنق : ٣ / ١٨٢٩ )

5- ينظر السابق .

6- في ( ق ) : ليستقى .

7- وقال صاحب اللسان : " الزَرْتُوْقُ : البئر الصغير " ( اللسان ( زرنق ) : ٣ / ١٨٢٩ ) .

و (قَرْبُوس) في (قَرْبُوس) (١) ، و (عَصْفُور) في (عَصْفُور).

و سَمَنَانُ - بفتح السين - اسم موضع (٢) - على وزن فَعْلَان ، لا على وزن فَعْلَال ؛ لأن فَعْلَالاً نادر ، والنادر كالمعدوم ، وذلك النادر (خَزَعَال)؛ يقال : ناقةٌ (بها) (٣) خَزَعَالٌ ، أي : ظلع . وَخَزَعَلٌ في مِشْيَتِهِ ؛ أي : عَرِجٌ (٤).

وقالوا : ليس في الكلام فَعْلَالٌ من غير البناء (٥) المكرر ، نحو : زَلْزَالٌ (٦) إِلَّا خَزَعَالٌ وَقَهْقَارٌ (٧) للحجر (٨) . وأما بَهْرَامٌ (٩) وشَهْرَامٌ فعجميان .

1- القَرْبُوسُ : لغةٌ في القَرْبُوسِ حكاها أبو زيد ، كما ذكر صاحب اللسان . وهو : حِنُوءُ المَرْج . ونقل صاحب اللسان عن الجَوْهَرِيِّ قوله : والقَرْبُوسُ المَرْجُ ، ولا يخفف إلا في الشعر مثل : طَرَسُوسٌ ؛ لأن " فَعْلُولٌ " ليس من أبْنِيَتِهِمْ " . ( اللسان : قريس : ٣٥٧٠ / ٥ ) وهو موجود في الصَّحاح ( قريس ) : ٩٥٩ / ٢ .

2- معجم البلدان : ١٢٨ / ٥ .

3- بها : إضافة من ( ق ) .

4- اللسان ( خزعل ) : ١١٥٠ / ٢ .

5- البناء : ساقطة من ( ق ) .

6- في ( هـ ) : الزلزال .

7- جاء في اللسان : " قال الفراء : وليس في الكلام فَعْلَالٌ مفتوح الفاء ، من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد . يقال : ناقةٌ بها خَزَعَالٌ ، إذا كان بها ظلعٌ . وزاد ثعلب : قَهْقَارٌ " ( خزعل : ١١٥٠ / ٢ ) .

8- جاء في اللسان : " القَهْقَرُ والقَهْقَرُ - بتشديد الراء - : الحجر الأملس الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده : القَهْقَارٌ " . ( قهقهر : ٣٧٦٥ / ٥ ) .

9- بَهْرَامٌ : اسم المَرِيخِ . وإياه عني أبو تمام في قوله :

له كِهْرِيَاءُ المُسْتَرَى وَسُعُودَةٌ وَسُورَةٌ بَهْرَامٌ وَظَرْفُ عَطَارِدٍ

و(بُطْنَانٌ) <sup>(١)</sup>فُعْلَانٌ، لافْعَالٌ ، لدليلين ؛ أحدهما : مجيء  
 (فُعْلَان) في أُبْنَيْتِهِمْ ، وعدم مجيء (فُعْلَال) . و(قِرْطَاس) ، بضم  
 القاف ، ضعيف <sup>(٢)</sup> ؛ لأنّ الفصيح (قِرْطَاس) بكسر القاف <sup>(٣)</sup> .  
 والثاني : أن (بُطْنَان) نقيض (ظُهْرَان) ، بضمّ الظاء ؛ لأن  
 (بُطْنَان) اسم لباطن الريش و(ظُهْرَان) اسم لظاهر الريش ، والنون  
 زائدة في (ظُهْرَان) فتكون [ زائدة ] <sup>(٤)</sup> كذلك في (بُطْنَان) ؛ لأنه يعلم  
 من (ظُهْرَان) [ انهم قصدوا ] <sup>(٥)</sup> ببطنان قصد نقيضه ؛ أعني :  
 قصد (ظُهْرَان) ، بناء على حملهم أحد النقيضين على الآخر .

ديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٧١ / ٢ ) .

- 1- " البُطْنَان " من كلّ شئ : وسطه ( الوسيط (بطن) ) : ٦٤ .
- 2- نكر أبو حيان هذه اللغة دون أن يحكم بتضعيفها . ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٠ / ١ .
- 3- ينظر معاني " القِرْطَاس " في اللسان ( قرطس ) : ٣٥٩٢ / ٥ .
- 4- ( زائدة ) : إضافة من ( ق ) .
- 5- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في ( ق ) .

## [ القلب المكاني ]

قوله : [ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلَبَتْ الزَّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي  
أَدْرِ أَعْفَلُ ] .<sup>(١)</sup>

إشارة إلى تعريف وزن الكلمة إذا قلبت <sup>(٢)</sup> . ؛ أي إذا [ جعلت  
اللام موضع العين ] <sup>(٣)</sup> أو موضع الفاء ، <sup>(٤)</sup> والعين موضع الفاء ،  
جعل كذلك في الموزون ، كقولك : (أدر) ، المقلوب من (أدور) جمع  
(دار) على وزن (أعفل) ، لا وزن (أفعل) ؛ تنبيهاً على القلب .

- 
- 1- عبارة ابن الحاجب هذه من الموزون قلبت الزنة مثله ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : "ثم إن كان قلب في الموزون ... " إلى آخره .
  - 2- يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض . وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز . وقد جاء في غيرهما قليلاً ، نحو انضحل وأكرهف في : انضحل وأكفهر . ( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢١ / ١ ) .
  - 3- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في ( ق ) .
  - 4- في ( ق ) : أو .

## [ علامات القلب ]

قوله : [وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كِنَاءً يَنَاءٌ مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْثَلِهِ اسْتِقَاقَهُ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيَّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَأَرَامٍ وَأَنْدَرٍ ، وَيَأْدَاءٍ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوُ جَاءٍ ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ - عَلَى الْأَصَحِّ - نَحْوُ أَشْيَاءٍ ؛ فَإِنَّهَا لَفَعَاءٌ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَفْعَالٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءٌ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءٌ ] (١) ؛ (٢) .

اعلم أنه يعرف القلب بأشياء :

أحدها : أنه يعرف بأصل المقلوب أي بما يشتق منه ، نحو : نَاءَ بِنَاءٍ ؛ فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ : فَلَغٌ يَفْلَعُ ، مَقْلُوبٌ مِنْ نَأَى يَنَأَى ؛ لِأَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنَ النَّأْيِ (٣) ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ : نَأَى يَنَأَى - وَهُوَ اللُّغَةُ الْكَثِيرَةُ ، فَعَلِمَ أَنَّهُمْ نَقَلُوا اللَّامَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ ، وَالْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ .

وثانيتها : أنه يعرف بأمثلة اشتقاقه ؛ أي بالكلمات التي علم أن جميعها راجعة إلى أصل واحد كالجاء ؛ فإنه نقل فيه الفاء إلى موضع العين وبالعكس ، فوزنه عَقْلٌ ؛ لِأَنَّ الْجَاهَ وَالْوَجِيهَ وَالنَّوْجِيهَ وَالنَّوْجَهُ وَوَجَّةً وَتَوَجَّهَ رَاجِعَةً إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْوَجْهَ .

والحادي : مقلوب من ( واحد ) ؛ لِأَنَّ الْحَادِيَّ وَالْوَادِحَ وَالتَّوْحِيدَ

1- عبارة ابن الحاجب هذه من ( ق ) . وفي الأصل ، ( هـ ) : " ويعرف القلب بأصله ... إلى آخره .

2- ينظر الخلاف حول وزن ( أشياء ) وعلة منع صرفها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري - مسألة ( ١١٨ ) ، ص ٤٨١ - ٤٨٧ .

3- في ( ق ) : النسائي . وهو تحريف .

وَالسُّوْحَدُ وَوَحَّدٌ وَتَوَحَّدَ رَاجِعَةٌ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْوَحْدَةُ ؛  
فَالْحَادِي عَلَى وَزْنِ الْعَالِفِ ؛ فَجَعَلَ الْفَاءَ مَوْضِعَ اللَّامِ ، وَاللَّامَ مَوْضِعَ  
الْعَيْنِ .

وَالْقِسِيُّ : مَقْلُوبَةٌ مِنْ ( قُوسٍ ) عَلَى وَزْنِ ( فِلِيعِ ) لِأَعْلَى وَزْنِ  
فِعِيلٍ <sup>(١)</sup> ، وَأَصْلُهُ : قُوسٌ عَلَى وَزْنِ فُعُولٍ <sup>(٢)</sup> ؛ فَنَقَلْتُ الْوَاوَ إِلَى  
آخِرِ الْكَلِمَةِ ، ثُمَّ قَلَبْتُ يَاعَيْنِ ، وَأَدغَمْتُ الْيَاءَ الْأُولَى فِي الْيَاءِ الثَّانِيَةِ  
لِلتَّخْفِيفِ عَلَى مَا يَجِيءُ ، وَكَسَرْتُ السِّينَ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا وَالْقَافَ  
لِلتَّبَعِيَةِ كَرَاهَةً لِلانْتِقَالِ <sup>(٣)</sup> مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى الْكَسْرِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْقِسِيِّ مَقْلُوبَةً مِنْ قُوسٍ أَنَّ الْقِسِيَّ  
وَالْأَقْوَسَ وَالنَّقُوسَ وَالنَّقُوسِ وَقُوسٌ وَقُوسٌ رَاجِعَةٌ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ ،

1- ركن الدين في جعله القيسي على وزن الفليع - بكسر الفاء واللام وقلب الواو ياء -  
متأثر بعبارة الجوهري التي سنأتي في حاشية (٢) ، وهي : " فصارت قسي على فليع " .  
والجوهري راعي الإعلال بالقلب في الميزان ، وتابعه في ذلك ركن الدين . وحكى عن  
عبد القاهر المتوفي (٤٧١هـ) أنه راعى ذلك ، وذكر أن وزن قال : قال ؛ لأن القلب عن  
حرف أصلي وهو الواو ، وهو عين الكلمة ( شرح الشافية للرضي : ٢٣٨ ) ولكن جمهور  
النحاة يذهبون إلى أن الإعلال بالقلب لا يراعى في الميزان ؛ فقال : على وزن : فعل ، وقيل  
: على وزن فعل ، وقسي : على وزن فُلُوع . ( المحقق )

2- قال الجوهري : " وكان أصل قسي : قُوسٌ ؛ لأنه فُعُولٌ ، إلا أنهم قدموا اللام وصيروه  
قُسُوًا " على : فُلُوعٌ ، ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف ، كما كسروا عين عصي ، فصارت  
قِسِيَّ عَلَى فِلِيعِ ، كانت من ذوات الثلاثة فصارت من ذوات الأربعة ، وإذا نسبت إليها قلت :  
قُسُوِيٌّ ؛ لأنها مغير ، من فُعُولٌ ، فتردها إلى الأصل " . ( الصحاح قوس ) : ( / ٩٦٤ ) وهذا  
الكلام قد نقله ابن منظور بتمامه عن الجوهري . ( ينظر اللسان قوس ) : ( / ٣٧٧٣ ) .

3- في ( هـ ) : لكراهيتهم الانتقال .

وهو القوس ، فعلمنا أنه جعلت العين في القسيّ موضع اللام ، واللام موضع العين .

ولقائل أن يقول : معرفة القلب بأمثلة الاشتقاق راجعة إلى المعرفة بالأصل (١) .

وثالثها : أنه يعرف القلب بصحة حروف (٢) العلة مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، نحو : أيسَ يَأيسُ؛ فإنه مقلوب من يئسَ ؛ لأنه لو كان أيسَ هو الأصل لوجب أن يقال : آس ؛ لتحرك الياء (٣) وانفتاح ما قبلها ، ولما لم يقل كذلك علم أن أيسَ (٤) مقلوبٌ من : يئسَ ؛ فوزن أيسَ غِفْلَ لا فَعَلَ .

ورابعها : أنه يعرف القلب بقلة استعماله (٥) ، نحو آرام، وأدُر : جمع رئمٍ ودَارٍ ؛ فإنهما أقلّ استعمالاً من آرام وأدور ؛ فالأولى أن يجعل ما هو أكثر استعمالاً ، وهو آرام وأدور ، هو الأصل ، فعلم أن آرامًا على وزن ( أفعال ) لا ( أفعال ) وأن أدورًا على وزن ( أَعْقَل )

1- قال الرضي ، معلقًا على جعل المصنف القوس مما يعرف بأمثلة اشتقاقه ؛ " وهذا منه عجيب ، لم يجعله قسمًا آخر وهو من الأول ، أي : مما يعرف بأصله ؟ بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة " . (شرح الشافية : ٢٣/١) .

وقال نقرة كار : " ويجوز أن يعرف القلب فيه بأصله ، وهو القوس ؛ لأن الواحد أصل للجمع " (مجموعة الشافية : ١٠/٢) .

2- في ( هـ ) : حرف .

3- في ( ق ) : لتحركها .

4- وهو الظبي . ينظر اللسان ( رام ) : ١٥٣٦ / ٢ .

5- في ( ق ) : ( استعمالها ) . يريد استعمال المقلوب .

لا (أفعل) .

ولقائل أن يقول : هذا القسم والذي قبله راجعان إلى القسم الأول؛ لأنه يعرف القلب فيهما بأصلهما ، وهو : الرُّثْمُ ، والدَّارُ ، واليَأْسُ<sup>(١)</sup> . ويمكن أن يجاب عنه بأن معرفتها بأصلها لا يمنع معرفتها بصحة حرف علقته وبقلة استعماله لأن المعرفَ ههنا أمانة ، ويجوز اجتماع أمارات كثيرة على شيء واحد<sup>(٢)</sup> .

وخامسها : أنه يعرف القلب بأن عدم القلب يؤدي إلى الجمع بين همزتين عند الخليل وأتباعه<sup>(٣)</sup> وهو غير جائز ، نحو ( جَاءِ ) ؛ فإنه اسم فاعل ، وأصله : جائيٌّ ، بلا خلاف ؛ لأنه من المجيء ، فلو بقيت الياء التي بعد الألف غير مقلوبة<sup>(٤)</sup> ؛ أي غير منقولة اللام إلى

---

1- قال الرضي : " ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يعرف بأصله ، وكذا أيسَ يَأيسُ باليَأْسِ ، وآرام وأثر برثم ودار . فإن ثبت لغتان بمعنى يِقَوَّهُمُ فيهما القلب ، ولكل واحد منهما أصل ، كَجَذَبَ جَذْبًا ، وَجَبَذَ جَبْذًا ، لم يحكم بكون إحداهما مقلوبة عن الأخرى . ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيرًا كالحادي والجاه ، وقد يكون مرفوض الأصل كالقسيِّ ؛ فإن أصله - أعنى القوس - غير مستعمل " (شرح الشافية: ٢٤/١) .

2- وهذا الجواب نقله الجاربردي في شرح الشافية ، يقول : " ورجوع هذه الأقسام - غير الأول - إلى الأول ، بناء على أنه يمكن البيان في الكل بالأصل : لا يضر ، لجواز اجتماع دلائل كثيرة على ملول واحد " . شرح الشافية ( مجموعة الشافية : ١/ ٢٣-٢٤ ) . ونقله أيضًا الشيخ زكريا الأنصاري في : مناهج الكافية في شرح الشافية بهامش شرح النقرة كار ( المصدر السابق : ١١/٢ ) .

3- أي أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين . ( ينظر الكتاب : ٤/ ٣٧٦ - ٣٧٧ ) .

4- والقلب في هذا الموضوع عندهم قياس . ومثل "جاء" في ذلك : "سواء" وهي جمع "سائية" مؤنث ساءٍ ، اسم فاعل من قولهم : ساءه سودًا وسواء وسواوة وسواوية وسوائية ومسائية - على القلب :- أي فعل به ما يكره . ( ينظر : شرح الشافية للرضي : ١/ ٢٤ ) .

العين وبالعكس لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة مثلها في (سائر وسائل) <sup>(١)</sup> من: سار وسال ، لقاعدة كلامهم ، فيصير جائئا ، بهمزتين مجتمعتين ، فلذلك قال الخليل : لا تقلب الياء همزة لكن تردّ الهمزة التي هي لام إلى موضع العين ، فصار <sup>(٢)</sup> (جائي) على وزن : فَالع ، ثم أعلّ إعلال قاضٍ <sup>(٣)</sup> .

وإنما قلنا عند الخليل ، لأن سيبويه وأتباعه لا يقولون بالقلب ، بل يقولون : إذا اجتمعت همزتان في مثلها قلبت الثانية ياء ثم أعلنت إعلال قاض ، ولا يهربون عن توالي إعلالين هما قلب العين همزة وقلب اللام ياء <sup>(٤)</sup> .

1- في الأصل : سائل وسائل ، ولعله سهو من الناسخ .

2- في الأصل : فيبقى .

3- واعترض الرضي على مذهب الخليل ، قائلاً : " وليس ما ذهب إليه الخليل بميتين ؛ وذلك لأنه إنما أدى الأمر إلى مكروه إذا خيف ثباته ويقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو "مقول" إلى ما قبلها ، وإن كان هناك سبب مزيل له ، وهو حذف أولها ، وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين وهو قلب ثانيتها في مثله حرف لين ، كما هو مذهب سيبويه وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين ، كما هو مذهب سيبويه . وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام ، نحو : شاك وشوآع في : شاك وشوآع ؛ لئلا يهزم ما ليس أصله الهمز ... " . (شرح الشافية : ١ / ٢٥) .

4- قال سيبويه : " واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدُّ من بدل الأخيرة ، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم النقاء الهمزتين الحرف ، وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تُلزق بهمزتها همزة ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوها في الاسم الواحد . والكلمة الواحدة بمنزلة في كلمتين ، فمن ذلك قولك في فاعل من جئت : جائي ، أبدلت مكانها الياء ، لأن

وقد أورد عليهم سؤالاً ، وتقرير : أنه لو كانت الياء في ( جاء ) مقلوبة عن الهمزة الثانية أثبتت ولم تعل إعلال ياء قاضٍ ووقف عليها على الأفصح كما أن الياء في ( داري ) و ( مُسْتَهْزِئِينَ )<sup>(١)</sup> لما كانت مقلوبة عن الهمزة أثبتت ولم تعل إعلال ياء ( قاضٍ ) ووقف عليها على الأفصح . وكما أن الياء المبدلة عن الهمزة في ( رِيًّا ) للتخفيف في قوله تعالى : ( هُمْ أَحْسَنُ أَنَاثًا وَرِيًّا )<sup>(٢)</sup> ( لما كانت<sup>(٣)</sup> مبدلة عن الهمزة أثبتت ولم تدغم في الياء الثانية على الأفصح ولما لم تثبت الياء في ( جاء ) ولم يوقف عليها علم أنها ليست مبدلة عن الهمزة<sup>(٤)</sup> .

---

ما قبلها مكسور فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خفت " الكتاب : ٥٥٢ / ٣ .

وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء آدم ، حيث قال في الكتاب : ٥٤٩ / ٣ : .. وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لمه ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الأخيرة ، وذلك نحو : جائي وأدم . فقد حكم على ما ترى بانقلاب ياء الجائي عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه .

1- داري : اسم فاعل من قولك : درأه درءاً ودرأه ، إذ دفعه ونقول : ناقة داري مغدة ، ومستهزي : اسم فاعل من استهزأ منه وبه ؛ أي سخر . (ينظر الوسيط : درأ : ٢٨٦ ، هراً : ١٠٢٣) .

2- سورة مريم من الآية ( ٧٤ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- الشارح يعترض على الإعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرجت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في داري ومستهزئين ، وأصلهما : دارئ ومستهزئون ، خفت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

وأجيب عنه بمنع الملازمة وبالفارق بين ( جاء ) وبين ( داري )  
 ومستهزيين و( رِيًّا )<sup>(١)</sup> ، وهو أن إبدال الياء عن الهمزة في ( جاء )  
 واجب ، فيكون حكمها حكم الياء الأصلية وإبدال الياء عن الهمزة في  
 " داري ومستهزيين وريًّا " جائز غير واجب فيكون كالعارض ، فلا  
 اعتداد بها <sup>(٢)</sup> .

وأورد على هذا الجواب بأنه قد تُبدلُ الياء عن الهمزة وجوبًا مع أنه لا  
 يكون حكمها كحكم<sup>(٣)</sup> الياء الأصلية ، وقد تبدلت عنها جوازًا مع أنه يجعل  
 حكمها كحكم<sup>(٤)</sup> الياء الأصلية ويعتد بها .

1- وهي قراءة حمزة ، حيث وقف على ( رِيًّا ) بإبدال الهمزة ياء مع الإظهار اعتبارًا  
 بالأصل فقال ( رِيًّا ) وبالإدغام .

وقال صاحب الإتحاف : (ورجّح الأول صاحب الكافي وغيره ، ورجح الثاني الداني في  
 الجامع ، قال : لأنه جاء منصوبًا عن همزة ، ولموافقته الرسم ، وأطلق في التيسير الوجهين  
 على السواء ، وتبعه الشاطبي " . ( الإتحاف : ٣٠٠ ، ٦٥ ) .

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بإبدال الهمزة ياء أيضًا ( ينظر : الإتحاف ٥٣ ) ، وقرأ أبو  
 جعفر وقالون وابن نكوان بتشديد الياء من غير همزة ( رِيًّا ) : وانفرد هبة الله المفسر عن زيد  
 عن الداجوني عن أصحابه عن هشام بالهمز ، ورواه عنه سائر الرواة ، وبذلك قرأ الباقون  
 ( ينظر النشر : ١ / ٣٨٩ ) .

2- واعترض الرضي أيضًا عما اعترض عليه الركن ، ثم أجاب عن اعتراضه بقوله : " فإن  
 قيل : لو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة لم تعل بحذف حركتها كما في داري ومستهزيين .

فالجواب أن حكم حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلابًا لازمًا حكم حروف اللين الأصلية  
 التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري ومستهزيين "  
 (شرح الشافية : ١ / ٢٦ ) .

3- في ( ق ) : حكم .

4- في ( ق ) : حكم .

أما الأول فلأنّ الياء في أئمة مبدلة عن الهمزة وجوبًا كما في ( جاء ) مع أنه ليس حكمها حكم (١) الياء الأصلية ، وإلا وجب أن تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال ( أمة ) . وأما الثاني فلأنّ إبدال الياء أو الواو عن (٢) الهمزة في ( خَطِيَّةٌ وَمَقْرُوءَةٌ ) ليس بواجب كما في ( رِنِيَا ) (٣) مع أنه يعتدّ بها ، ولهذا يجب الإدغام عند المبدلين . وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم أنه لو كان حكم (الياء) (٤) المبدلة عن الهمزة وجوبًا حكم الأصل (٥) لوحب أن تقلب الياء ألفًا في ( أئمة ) ، وانما وجب أن (٦) لو لم تكن حركة الياء عارضة لكن حركتها عارضة ، لأن أصل ( أئمة ) : ( أئمة ) على وزن ( أفعلّة ) ؛ فنقلبت (٧) حركة الميم الأولى إلى ما قبلها للإدغام ثم أدغمت (٨) الميم في الميم فصار ( أئمة ) ، ثم أبدلت الياء عن هذه الهمزة (٩) فصار ( أئمة ) ؛ فالحركة على (١٠) الياء عارضة لكونها عارضة على الهمزة

1- في ( ق ) : كحكم .

2- في ( هـ ) : من

3- رِنِيَا : أصله : رِنِيَا ، خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها . والرئي: المنظر

الحسن . ( وينظر الوسيط ( رأى ) : ٣٣٢ )

4- لفظة (الياء) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- في الأصل : الأصلي .

6- في ( ق ) : أنه .

7- في ( هـ ) : فنقل .

8- في ( هـ ) : أدغم .

9- في ( ق ) : الشجرة . والصحيح ما أثبتته من النسختين الآخرين .

10- في الأصل : عن

وإذا كانت عارضة لا يعتد بحركتها كما لا يعتد بحركة الياء في :  
اخْشَى القومَ (١) .

وأجيب عن الثاني بأنه لا يعتد بالياء أو الواو المبدلة عن الهمزة إبدالاً غير واجب إذا كان إبدالها عن الهمزة لغير الإدغام كجاء ، أما إذا كان إبدالها عنها لإدغام فإنه يعتد بها في خطية ومقروة ، ولهذا لا يجوز إبدالها عنها في مثل ( خطية ) و ( مقروة ) من غير إدغام (٢) .

وسادسها : أنه يعرف القلب بأن عدم القلب يؤدي إلى منع صرف الاسم بغير علة (٣) ، كأشياء ؛ فإنه غير منصرف (٤) بالاتفاق ؛ فقال الخليل وسيبويه وأتباعهما : وزنه لفعاء ، وأصله : شيئاء ، على وزن : فعلاء ، فمنع صرفه لألف التانيث ثم تقلب اللام إلى موضع الفاء ، فصارت أشياء على وزن لفعاء (٥) .

1- ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢٧ / ١ .

2- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢٨٨ .

3- أي : يعرف القلب بسبب أداء تركه إلى هذا مذهب سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة .  
ويقول : امتناعه من الصرف شاذ .

( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢٨ - ٢٩ .

4- في ( ق ) : فإنها غير منصرفة .

5- في سيبويه ( ٤ / ٣٨٠ ) : " وكان أصل أشياء شيئاء ، فكروها منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو " .

وقال المبرد : " ومن ذلك ( أشياء ) في قول الخليل : إنما هي عنده ( فعلاء ) وكان أصلها شيئاء يا فتى ، فكروها همزتين بينهما ألف فقلبوا ... فصارت اللام التي هي همزة في أوله فصارت تقديره من الفعل : ( لفعاء ) ولذلك لم ينصرف " .

وقال الكسائي : وزنه أفعال لأنَّ فعلاً معتل العين يجمع أفعال ، كَقِيلَ وأَقِيلَ (١) .

وقال الفراء (٢) : وزنه أفعَاء (٣) ، وأصله (أشياء) على وزن (أفعلاء) فخفف (٤) بحذف الهمزة (٥) الأولى ، ورأى أن شيئاً أصله (شيئاً) على وزن (فَعِيل) ثم خفف كما خفف (ميت) ، ثم جمع على (أشياء) كما جمع (نبي) على (أنبياء) ، ثم حذف الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً ، كراهة (٦) اجتماع همزتين بينهما ألف فصار وزنه (أفعاء) (٧) ، (٨) .

(المقتضب : ٣٠/١) .

1- ينظر شرح الرضي على الشافية : ٢٩ / ١ .

2- ينظر معاني القرآن : ٣٢١ / ١ .

وهذا ما يراه الأخفش أيضاً ( ينظر : المقتضب ٣٠ / ١ ، الإنصاف - مسألة ١١٨ ، ص ٤٨١-٤٨٧ ) فهما اتفقا في الوزن ، ولكنهما اختلفا في " شئ " الذي هو مفرد أشياء " ، فمذهب أبي الحسن أنه " فَعَل " كـ " مَيّت " ، ومذهب الفراء أنه مخفف من " فَعِيل " ، والأصل شيئٌ فخفف . ( ينظر الممتع : ٥١٣ / ٢ ) .

3- في الأصل : أفعلاء .

4- في ( ق ) : يخفف .

5- في ( ق ) : الياء ، والصواب ما أثبتناه من الأصل ومن ( هـ ) .

6- في ( هـ ) : لكراهتهم .

7- ينظر معاني القرآن ، للفراء : ٣٢١ / ١ ( وينظر تفصيل القول في هذه المسألة ، في المنصف : ٩٤ / ٢ - ١٠١ ، والإنصاف مسألة (١١٨) ) .

8- وعلى هذا تكون ( أشياء ) عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع ، كالأقضية والغضياء والطرفاء ، وفي : القصة والغضياء والطرفة . وأصلها: شيئاء ، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة .

و مذهب الخليل وسيبويه أصحّ من مذهبي الكسائي والفراء (١) .  
أما كونه أصحّ من مذهب الكسائي ، فلأنّ مذهب الكسائي مستلزم  
لمنع صرف الاسم بغير علة ، وانتفاؤه معلومٌ من لغتهم والقلب الذي  
هو مذهب الخليل وسيبويه كثيرٌ شائع ، فارتكابه أولى من ارتكابِ ما  
لا نظير له في كلامهم (٢) .

وأما كونه أصحّ من مذهب الفراء ، فلأنّ مذهب الخليل وسيبويه  
يستلزم خلاف الظاهر بوجه - أعني القلب - وهو كثير شائع ،  
(ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين (٣) : أحدهما غير  
شائع) (٤) والآخر غير جائز (٥) .

---

فصار (لَفَعَاء) . وقال الكسائي : هو جمع شيء ، كَنَيْت وأبْيَات ، منع صرفه توهما أنه  
كحمراء . وقال الأخفش والفراء أصله أشيَاء ، جمع شيء ، نحو بين وأبْيَاء .  
( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٢٩ - ٣٠ ) .

1- وقال الرضي : " وجمعه على أشياوات مما يقوي مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الاسمية  
تجمع على فعلاوات مطردا نحو : صحراء على صحراوات ، وجمع التاء بالألف والتاء  
كرجلات وبيوتات غير قياس . ( شرح الشافية : ٣٠/١ )

2- وقال الرضي : " ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أشايا وأشاورى في جميع أشياء  
كصحاري في جمع صحراء ، فإنّ أفعلاء وأفعالاً لا يجمعان على فعّالَى ، والأصل هو  
الأشايا وقلبت الياء في الأشاورى واوراً على غير قياس كما قيل : جبيته جباية وجباوة " .  
المصدر السابق : ١ / ٣١ ) .

3- في ( هـ ) : من وجهين .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

5- في ( هـ ) : أحدهما غير جائز والآخر غير شائع .

والأول تقديره : شيئا ، ( وأن )<sup>(١)</sup> شَيْئًا على وزن فَيْعِل ، فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع ( شيء ) ، فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع ( كما أنه لما كان مَيْت وبيّن أصل مَيْت وبيّن )<sup>(٢)</sup> كان أكثر من ( مَيْت وبيّن ) لكنه ليس كذلك .

والثاني : حذف الهمزة التي هي لام الفعل مع أن الهمزة<sup>(٣)</sup> التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها<sup>(٤)</sup> .  
قوله : " ( وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ<sup>(٥)</sup> كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهِمَا<sup>(٦)</sup> ) .

أي : وكالقلب الحذف في الزنة ؛ فإنه إذا كان في الموزون حذف حذف في الزنة ما حذف في الموزون ، لما ذكرناه في القلب ، فقاض على وزن فاعٍ ، ويمت على وزن يعل ، وقُل على وزن قُل إلا إذا أريد أن يُبيّن وزنها في الأصل ، فإنه لا يقلب ولا يحذف في الزنة ، فيقال أيس في الأصل على وزن : فعل ، وأشياء في الأصل على وزن : فعلاء ، وقاض في الأصل على وزن : فاعل ، وقُل في الأصل على وزن : أفعل .

1- وأن : إضافة من المحقق يتطلبها السياق .

2- في الأصل : " كما أنه لما كان هو مَيْت وبيّن هو الأصل " . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ )

3- في الأصل ، ق : حذف الهمزة . وما أثبتناه من ( هـ ) .

4- وقد ضعف الرضي أيضًا رأى الأخفش والقراء هذا ، بثلاثة وجوه ، راجعها في شرح

الشافعية : ٣٠ / ١ .

5- قوله : " وكذلك الحذف " عطف على قوله : " إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله " .

6- عبارة ابن الحاجب المذكورة من ( ق ) . وفي الأصل ، هـ : " وكذلك الحذف... إلى آخره .

## [ الصحيح والمعتل ]

قوله : (وَتَنَقَّسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ؛ فَالْمُعْتَلُّ : مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَالْمُعْتَلُّ بِالْفَاءِ مِثَالٌ ، وَبِالْعَيْنِ أَجْوَفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ (١) ، وَبِاللَّامِ مَنقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ " .  
يَجُوزُ تَذْكِيرُ ( يَنْقَسِمُ ) وَتَأْنِيثُهُ " (٢) .

أي : وينقسم البناء أو الأبنية إلى صحيح ومعتل ، فالمراد {٦} بالصحيح عند التصريفيين<sup>(٣)</sup> : ما ليس في أصوله حرف علة ، أعني الواو والياء والألف كـ ( ضرب ) .

وإنما قال : " في أصوله " ( لجواز أن يكون في غير أصوله حرف علة ، نحو : يَضْرِبُ وَضَارِبٌ .  
والمراد بالمعتل : في أصوله )<sup>(٤)</sup> حرف علة .

وقد يكون حرف العلة فاءً ، نحو : وَعَدَّ وَيَسَّرَ . وقد يكون عيناً ، نحو : قال وباع ، وقد يكون لا ما نحو : غَزَا وَرَمَى .  
ويسمى المعتل الفاء في اصطلاح المتقدمين مثلاً ؛ لمماثلته الحرف الصحيح في صحته وعدم إعلاله ، كما ذكرناه ، بخلاف

1- في ( ق ) : وذنو زيادة . والصواب ما أثبتناه من الأصل ، ق ، والشافعية .

2- في ( ق ) : وفي الأصل : " وينقسم إلى صحيح ومعتل ... " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وينقسم ... " ويجوز تذكير ينقسم وتذكيره . ولعله سهو من الناسخ ، إذ يريد بالعبارة الأخيرة التذكير والتأنيث .

3- في ( هـ ) : البصريين . والصحيح ما أثبتناه من الأصل ، ق .

4- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من ( ق ) .

المعتل العين واللام . وإنما قال في اصطلاح الأولين <sup>(١)</sup> لأن المتأخرين تركوا ذلك الاصطلاح .

ويسمى المعتل العين أجوف ؛ لكون حرف العلة وسطه الذي هو كالجوف ، وذا الثلاثة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على ثلاثة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمخاطب المؤنث <sup>(٢)</sup> نحو قلت وبعث ، بضم التاء وفتحها وكسرها .

ويسمى المعتل اللام منقوصاً لنقصان الحركة منه حالة الرفع ، نحو : يعزو ويرمي ويخشى ، أو لنقصان اللام منه في الاسم ( كقاصٍ في الرفع والجر ) <sup>(٣)</sup> والمضارع جزماً ، وذا الأربعة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على أربعة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث ، نحو غزوت وشريت <sup>(٤)</sup> بضم التاء وفتحها وكسرها . ويسمى المعتل الفاء والعين نحو يبيّت، أي : كتبت الياء ، وكيوم ويبيّن - اسم موضع - أو بئر <sup>(٥)</sup>، في الاسم .

---

1- في الأصل ، ق : الاصطلاح الأول . وما أثبتناه من ( هـ ) .

2- في ( ق ) : والمخاطبة المؤنثة .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : ( رميت ) موضع ( شريت ) .

5- في القاموس المحيط ( بين ) : ٤ / ٢٧٩ : " بينٌ - محرّكةٌ - عينٌ أو وادٍ بين ضاحكٍ وضويحك . ونقل ياقوت عن الزمخشري أن بينٌ ( هكذا ضبطت في معجم البلدان ) : عين سواد يقال له حوتان ، ونقل عن ابن جنى أنه وادٍ بين ضاحكٍ وضويحك وهما جبلان أسفل الفرش . وحكى عن غيرهما أنه موضع في بلاد خزاغة ( ينظر معجم البلدان : ٨ / ٥٣٣ )

والمعتل العين واللام نحو : طوى ولوى لفيماً مقروناً ؛ لالتفاف

أحد حرفي العلة بالآخر واقترانه من غير فصل .

ويسمى المعتلّ الفاء واللام ، نحو : ولى وورى لفيماً مفروقاً ؛

لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر والتفرق بينهما .

---

---

. وفي اللسان : " قال ابن بري : ذكر ابن جني في سر الصناعة أن بين : اسم واد بين

ضاحك وضويحك - جبلين أسفل الفرش ( بين ) : ٦ / ٤٩٧٦ .

## [ أبنية الاسم الثلاثي ]

قوله : (( وللاسم الثلاثي المجردَ عشرةُ أبنيةٌ <sup>(١)</sup> ) ، والقسمة تقتضي اثني عشر ، سقط منها فعلٌ وفِعْلٌ <sup>(٢)</sup> استتقالاً وجعل الدُّبْلُ منقولاً ، والحَبْكُ إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة وهي فَلَْسٌ وفَرَسٌ وَكَتَفٌ وَعَضُدٌ وَحَبِرٌ وَعِنَبٌ وَإِبِلٌ وَقُفْلٌ وَصُرْدٌ وَعُنُقٌ <sup>(٣)</sup>، <sup>(٤)</sup> .  
 إنما ابتداءً بالثلاثي لأنه أكثر استعمالاً لكثرة أبنيته ، بخلاف أخويه ولأنه أخف .

اعلم أن للاسم <sup>(٥)</sup> الثلاثي المجرد عن الزوائد عشرة أبنية ، لكن القسمة العقلية تقتضي أن يكون اثني عشر لأن الفاء إنما يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ، ولا يمكن أن يكون ساكناً لا متناع الابتداء بالساكن . وعلى كل واحد من التقادير الثلاثة إما أن يكون العين مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً أو ساكناً ؛ فتكون اثني عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة ، لكن عُدِمَ منها بناءان وهما فِعْلٌ وفِعْلٌ <sup>(٦)</sup> لاستتقالهم الانتقال من الضمة إلى الكسرة ومن الكسرة إلى الضمة <sup>(٧)</sup>

1- في ( ق ) : أمثلة . وما أثبتناه من الأصل ، ق ، ومتن الشافية .

2- هذه عبارة عبد القاهر نقلها ابن الحاجب عنه ( ينظر المفتاح ص ٢٩ : ٣٠ ) .

3- عبارة ابن الحاجب هذه من ( ق ) . وفي الأصل ، هـ : " وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية " .

4- ينظر في أبنية الاسم الثلاثي المجرد : المفتاح ، ص ٢٩ - ٣٠ ، والمفصل ٢٤٠ .

5- في الأصل : الاسم .

6- قاله عبد القاهر . ينظر المفتاح ، ص ٣٠ .

7- ينظر المنصف : ٢٠ / ١ .

لكون الضمة والكسرة ثقيلتين متضادتين في المخرج<sup>(١)</sup> . ولم يستقلوا في الفعل البناء الأول نحو ضُربٍ لحاجتهم إليه ، ولعروض ضم الفاء وكسر العين في الأفعال ، والبناء الأول أخفّ من البناء الثاني لأن الانتقال من الضمة إلى الكسرة انتقال من أثقل إلى ما دونه في الثقل ، والانتقال من الكسرة إلى الضمة انتقال من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، بناء على أنّ الضمة أثقل من الكسرة . وقد أورد على البناء الأول ( دُئِل ) ( ٢ ) .

وأجيب عنه بأنه اسم قبيلة لأبي الأسود<sup>(٣)</sup> ؛ فهو علم ، والأعلام لا يعول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة كـ ( ضُرب ) إذا سمّي به .

1- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٣٤ / ١

2- قال ابن جني : " وليس في الكلام اسم على فعل - بضم الفاء وكسر العين ، إنما هو بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو : ضرب وقتل - إلا في اسم واحد وهو ( دئِل ) ، وهي دويبة ، وبها سُميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي . وإنما قُتحت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياء الإضافة " .  
( المصنف : ٢٠ / ١ )

3- أبو الأسود الدؤلي : هو ظالم بن عمر ، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب . ولد بمكة ورحل إلى المدينة فروى عن عمر - رضي الله عنه - وقرأ على عثمان وعلي - رضي الله عنهما - توفي بالبصرة سنة ٦٩ هـ . وأخذ عن يحيى بن يعمر وميمون الأقرن وعنبسة الفيل .

( راجع في ترجمته : بغية الوعاة ( ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ) ، وإنباه الرواة : ١ / ١٦ ، ٣٨٠ ، والأنساب ( ٢٣٣ ) وطبقات ابن سعد ص ٧ ) .

ولئن سلّم أنه اسمٌ لدويّبة شبيهة بابن عرس<sup>(١)</sup> كما قاله الأصمعي<sup>(٢)</sup>، (٣) في قوله<sup>(٤)</sup> :

٢- جاءوا بجيشٍ لو قيسَ مُعرَسُهُ ما كان إلا كُمُعرَسِ الدُّبْلِ<sup>(٥)</sup> {٧} و [ والمُعرَسُ : موضع نزول القوم ]<sup>(٦)</sup> .

فلا نسلّم أنه غير منقول من الفعل إلى تلك الدويّبة، سلمنا ولكنّه شاذّ لا يعتدّ به<sup>(٧)</sup>.

1- أي : اسم جنس . حكاه ابن فارس في المجمل ( دال ) .

2- لفظة ( الأصمعي ) من ( ق ) . وفي الأصل ، هـ : بعضهم . والأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب ابن عبد الملك بن علي بن أسمع بن مظهر بن رباح ، المعروف بالأصمعي ؛ كان لغويًا ونحويًا ، وإمامًا في الأخبار والنوادر والمنح والغرائب وكان شديد الاحتراز في تفسير الكتاب والسنة . توفي - رحمه الله - في صفر سنة ست عشرة ، وقيل : أربع عشرة ، وقيل : سبع ومائتين بالبصرة ، وقيل : بمرو ، والله أعلم بالصواب .

( وفيات الأعيان : ٤ / ٣٢٣ / طبعة السعادة بمصر عام ١٣٦٧هـ ) .

3- ونقله عنه صاحب اللسان ( دال ) : ٢ / ١٣١٢ .

4- في قوله : ساقط من ( ق ) .

5- البيت من المنسرح ، قاله كعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه - في وصف جيش أبي سفيان الذي ورد المدينة في غزوة السويق ، وأحرقوا النخيل ثم انصرفوا . وهو في ديوان كعب ( ص ٢٥١ ) ، والمنصف : ١ / ٢٠ / والمجمل : ( دال ) : ٣٤٣ ، والصحاح : ٤ / ١٦٩٤ ( دال ) : ٤ / ١٦٩٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣٧/١ وشرح الجاربردي ( مجموعة الشافية : ١ / ٢٩ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي : رقم (٥) . وينظر كذلك اللسان ( دال ) وأنشده شاهدًا على مجيء الدتل اسم جنس ، لدويّبة شبيهة بابن عرس .

6- ما بين المعقوفين : إضافة من ( هـ ) . وللمُعرَسُ : موضع نزول القوم آخر الليل . والأشهر فيه : مُعرَس - يقال : عرَسَ تعريساً : إذا نزل آخر الليل . ( ينظر اللسان : عرس : ٤ / ٢٨٨٠ ، وشرح شواهد الشافية - شاهد رقم (٥) .

7- الاعتراضُ والجواب نقلهما الجاربردي في شرحه على الشافية ( ينظر مجموعة الشافية : ١ / ٢٩ ) .

وقيل : جاء رِئْم - للاست (١) . ووُعِلَ - لغة في الوُعِلِ (٢) .  
وأجيب عنه بأنه من الأجناس المنقولة من الأفعال كـ ( تَوَوَّطَ ) (٣)  
وتَنَثَّرَ (٤) - لطائرين - ولذلك لم يعتدَّ بهما سيبويه (٥) .  
وقد أورد على البناء الثاني الحَبِكُ (٦) ، بكسر الحاء وضمّ الباء ،  
وهو بعيد عن لغتهم .

وأجيب عنه بأنه من تداخل اللغتين لأنه يقابل ( حَبِكُ كَعُنُقُ ) (٧) و  
حَبِكُ كإِبِلٍ فالمتكلم بـ ( حَبِكُ ) - بكسر الحاء وضمّ الباء ؛ كأنه  
قصد ( حَبِكُ ) بكسر الحاء والياء . أولاً ، فلما تكلم بالحاء مكسورة

1- في اللسان ( رام ) : ١٥٣٧/٣ . والرئْمُ : الامت ( عن كراع ) ، حكاها بالالف واللام ،  
ولا نظير لها إلا الدئل ، وهي تويبة ، قال رؤبة :

ذَلُّ وَأَفْعَتُ بِالْخَضِيضِ رِئْمَةٌ "

2- والوُعَلُ والوُعِلُ والوُعِلُ : تيس الجبل ، والأخيرة نادرة . وحكى ذلك صاحب اللسان عن ابن سيده  
وجاء في اللسان أيضاً (وعل) ٤٨٧٥/٦ : " قال الليث : ولغة العرب وُعِلَ - بضم الواو وكسر العين  
- من غير أن يكون ذلك مطرداً ؛ لأنه لم يجئ في كلامهم فُعِلَ اسماً إلا نُئِلَ ، وهو شاذٌ . وقال  
الأزهري : ولما للوُعِلِ فما سمعته لغير الليث " .

3- تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً ؛ أي : علقه . ونوط للمبالغة . و( تَوَوَّطَ ) أصله فعل مضارع  
مبدوء بتاء المضارعة ؛ فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد الواو المكسورة . وحكى صاحب اللسان  
عن الأصمعي أنه سُمِّيَ هذا الطائر بهذا الفعل ؛ لأنه يدلّي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها . ينظر  
اللسان ( نوط ) : ٤٥٧٨ / ٦ .

4- يقال : نثر الشيء يُنَثِّرُهُ : فرقه .

وتَنَثَّرُ : أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة ؛ فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد التاء  
المكسورة . (المحقق) .

5- ونكر أنه ليس في الأسماء والصفات ما هو على هذا الوزن ( ينظر الكتاب : ٤ / ٢٤٤ ) .

6- ينظر المفتاح ( ص : ٣٠ )

7- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

غفل عن ذلك فقصده اللغة الأخرى وهي (حُبْك) بضم الحاء والباء (١) وهذا التداخل في كلمة لكن التداخل أكثر ما يكون من كلمتين ؛ فإنهم يقولون " قَنَطٍ يَقْنِطُ " بكسر النون في الماضي والمضارع، ولا يجيء (يَقْنُطُ) من (قَنِطَ) وكذا يقولون: " قَنَطٍ يَقْنِطُ " يفتح النون فيهما (٢) ولا يجيء يَقْنِطُ من قَنَطٍ بفتح النون (٣) بل يجيء من قَنِطٍ - بكسر النون - يَقْنِطُ - بفتح النون - كعلم يعلم (٤) ، ويجيء من (فَنِطُ) بفتح النون (يَقْنِطُ) بكسر النون (٥)، كضرب يضرب؛ فأخذ الماضي من إحدى اللغتين والمضارع من اللغة الأخرى فقليل (قنط يقنط) بكسر النون ويفتحها فيهما (٦) . وهذا التداخل شائع كثير ، بخلاف الأول .

وإذا سقط بناءان من اثني عشر بقى عشرة أبنية ، وأشار إلى عددها بقوله : " وهي فَعَلٌ ... إلى آخرها " .

1- ( الحِبْكُ ) عدّها ابن جنّي قراءة أبي مالك الغفاري - في قوله تعالى : (والسماء ذات الحِبْكِ) في الذاريات/ ٧ . وقال : " وأما الحبك - بكسر الحاء وضم العين - فأحسبه سهواً ، وذلك أنه ليس في كلامهم " فعل " بكسر الفاء وضم العين ، وهو المثال الثاني عشر متن تركيب الثلاثي ، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً البتة . أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر ( الحبك ) والضم ( الحبك ) . المحتسب : ٢٨٣/٣ . وأشار ابن هشام في أوضح المسالك ( ٣ / ٣٠٣ ) إلى أن (الحبك) بكسر فضم، قراءة أبي السّمّال .

2- وهذه اللغة حكاها صاحب اللسان عن ابن جنّي ( ينظر اللسان ، قنط : ٥ / ٣٧٥٢ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، ( هـ ) .

4- وهذه اللغة - أعنى : قَنِطٌ يَقْنِطُ - حكاها صاحب اللسان أيضاً عن ابن جنّي . ( ينظر اللسان : (قنط) : ٥ / ٣٧٥٢ ) .

5- ينظر المصدر السابق .

6- في ( هـ ) : بفتح النون أو بكسر النون فيهما .

فبدأ بالمفتوح انفاء ، وله أربعة أبنية :

- أحدهما : فَعَلَ - يَفْتَحُ الفاء وسكون العين - ويكون اسماً كفَلَسَ ، وصفة كصَغِبَ .

- وثانيها : فَعَلَ - يَفْتَحُ الفاء والعين - ويكون اسماً كفَرَسَ ، وصفة كَبَطَلَ .

- وثالثهما : ( فَعَلَ )<sup>(١)</sup> - يَفْتَحُ الفاء وكسر العين - ويكون اسماً ككَتَفَ ، وصفة كحَذِرَ .

- ورابعهما : ( فَعَلَ )<sup>(٢)</sup> - يَفْتَحُ الفاء وضم العين - ويكون اسماً كعَضُدَ<sup>(٣)</sup> ، وصفة كطَمَعُ ، من : طَمِعَ طَمَعًا ، فهو طَمِعٌ وطَمَعٌ .

وثنى بمكسور<sup>(٤)</sup> انفاء ، وله ثلاثة أمثلة :

- أحدهما : ( فَعَلَ )<sup>(٥)</sup> بكسر الفاء وسكون العين - ويكون اسماً كحَبِرَ ، وصفة كنِضُو - لجمل هزِيل<sup>(٦)</sup> .

1- ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق .

2- ينظر الهامش السابق .

3- العضد من الإنسان وغيره: الساعد ، وهو ما بين المرفق إلى الكتف .

(ينظر اللسان : عضد) : ٤ / ٢٩٨٦ )

4- في الأصل : بكسر

5- ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق .

6- وقيل : الهزيل من جميع لدواب .

( ينظر اللسان ( نضو ) ٦ / ٤٤٥٧ .

- وثانيها: (فَعَلَ) بكسر الفاء وفتح العين - ويكون اسماً كعَنْب ، وصفة كزَيْم - لمتفرق - (١) وعَدَى في : قوم عَدَى، أي : أعداء (٢) ، ومكان سَوَى (٣) ، أي : مستو (٤).
- وثالثها : (فَعِل) (٥) بكسر الفاء والعين - ويكون اسماً كإيل وصفة كبلز - للمرأة الضخمة القصيرة (٦) .

### وَتَلَّثَ بِمَضْمُومِ الْفَاءِ ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ :

- أحدها : (فُعَلَ) (٧) - بضم الفاء وسكون العين - ويكون اسماً كقُقُل ، وصفة كحُر .

1- منزل زَيْمٌ ، أي : متفرق الأهل ، قال النابغة الذبياني :

بانَّت ثلاثَ لِيالٍ ، ثمَّ واحدةٌ بذِي المجازِ تراعي منزلاً زَيْماً

(ديوانه : ص ١٠٣ ( دار صادر ) ضمن قصيدة طويلة ، بدأها بقوله : بانَّت سعاد ... )

2- حكى صاحب اللسان عن الأصمعي قوله : " يقال : هؤلاء قوم عَدَى ، مقصور ، يكون للأعداء وللغرباء ، ولا يقال : قوم عَدَى إلا أن تدخل الهاء ، فتقول عادة " ( اللسان ) ( عدا ) ( ٢٨٤٨ / ٤ ) .

3- وعليها قراءة الكوفيين وابن عامر لقوله تعالى [ من الآية ١٦١ : الأنعام ] : (مكاننا سَوَى) .

4- قال سيبويه في وزن ( فِعَلَ ) " ولا نعلمه جاء صفة الا في حرف من المعتل يوصف به الجماع ( الجمع ) ، وذلك قولهم قوم عَدَى ولم يكسر على عَدَى واحد ، ولكنه بمنزلة السُّرِّ والركَّب " ( الكتاب / ٤ / ٤٤ ) .

5- ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق .

6- قال أبو حيان : " فأما امرأة يلز فحاه الأخفش فحَفَّ الزاي ، فأثبتته بعضهم ، وحكاه سيبويه بالتشديد ، فيحتمل ما حكاه الأخفش أن يكون مخففاً من المشدد " . ( ارتشاف الضرب : ١٩ / ١ ) .

7- ما بين المعقوفتين : إضافة من المحقق .

- وثانيها : (فُعَل) (١) - بضم الفاء وفتح العين ، ويكون  
اسمًا كصُرَد (٢) ، وصفة نحو لُكَع ، يقال : رجل لُكَع ،  
أي : لثيم (٣) .

- وثالثها : (فُعَل) (٤) - بضم الفاء والعين ، ويكون اسمًا  
كعُنُق ، وصفة كسُرُح يقال : ناقة سُرُح أي : سريعة .

—

---

1- ينظر المصدر السابق .

2- الصُرَد : نوع من الغريان ، ( ينظر اللسان ( صرد ) ) ، ٤ / ٢٤٢٧ .

3- اللسان : لكع . ٥ / ٤٠٦٨ .

4- ما بين المعقوفتين : إضافة من المحقق .

## [ رَدُّ بَعْضِ الْأَبْنِيَةِ إِلَى بَعْضٍ ]

قوله : (( وقد يردُّ بعضٌ إلى بعضٍ ؛ ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كـ ( فِخْذٍ ) يَجُوزُ فِيهِ فِخْذٌ وَفِخْذٌ وَفِخْذٌ )) (١) .

أي : وقد يردُّ بعض هذه الأبنية إلى بعض ؛ ففَعِلٌ - بفتح الفاء وكسر العين مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كـ ( فِخْذٍ ) يردُّ إلى ( فَعِلٌ ) بفتح الفاء وسكون العين ؛ للهِفَّةِ وَيردُّ إلى ( فَعِلٌ ) بكسر الفاء وسكون العين ، كـ ( فِخْذٍ ) بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف . ولم يقتصرُوا على سكون الخاء لقوة كسرة الخاء ؛ فأرادوا أن يبقى لها أثر فنقلوا (٢) حركتها {٨} إلى ما قبلها . ويردُّ أيضًا إلى ( فَعِلٌ ) بكسر الفاء والعين ؛ كـ ( فِخْذٍ ) ، لكون كسرة حرف (٣) الحلق قوية ، فناسب (٤) أن (٥) يكسر ما قبلها لقوتها . وإذا عرفت ذلك لا يكون ( فِخْذٍ ) بكسر الفاء وسكون الخاء ؛ كـ ( حَبْرٍ ) لفرعية ( فِخْذٍ ) وأصلية ( حَبْرٍ ) ، وكذلك الوزنان الآخِرَانِ (٦) ، (٧) .

1- في الأصل ، وفي ( هـ ) : " وقد يرد بعض إلى بعض .. إلى آخره وما أثبتناه من (ق) .

2- في ( هـ ) : فيقولوا ، والصواب ما أثبتناه من النسختين الأخرين .

3- لفظة ( حرف ) : ساقطة من الأصل . وهي إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- في ( ق ) : فناسب . والكلمة مطموسة في ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : أي ، بدلاً من ( أن ) .

6- في ( هـ ) : الآخِرَانِ .

7- قال الرضي: " وجميع هذه التفرعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون ؛ ففَعِلٌ الحلقى العين ، فعلاً كان كشهد ، أو اسماً كفخذ ورجل مَحَكٍ يطرد

قوله : (( وكذلك الفعل كـ شَهِد )) (١) .

أي : وكذلك الفعل الذي أوله مفتوح<sup>(٢)</sup> وثنانيه حرف حلق مكسور كـ (شَهِد) يردّ إلى ( شَهِد ) بفتح الشين وسكون الهاء ، وإلى ( شَهِد ) بكسر الشين وسكون الهاء<sup>(٣)</sup> ، وإلى (شَهِد) بكسر الشين والهاء ، لما ذكرناه في ( فَخِذ ) .

وإنما نكر حكم [ هذا الفعل ]<sup>(٤)</sup> وهنا وإن لم يكن موضع ذكر أحكام الفعل لاتحادهما في هذا الحكم .

قوله : (( ونحو كَتَفٍ يجوز فيه : كَتَفٌ وَكِئْفٌ )) (٥) .

أي : ونحو ( فَعِلٌ ) مفتوح الفاء مكسور العين ، مما ليس ثانيه حرف حلق نحو : ( كَتَفٌ ) يجوز أن يردّ إلى ( كَتَفٌ ) بفتح الفاء وسكون العين ؛ طلبًا للتخفيف ، وإلى ( فَعِلٌ ) بكسر الفاء وسكون العين

---

فيه ثلاث تفريعات اطرادًا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ما ليس عنه حلقًا ... ( شرح الشافية : ١ / ٤٠ ) .

1- في الأصل ، ( ق ) بعد العبارة المذكورة قوله : " إلى آخره " وقد حذفناه ، إذ لا حاجة إليه هنا ؛ لأن الكلام مقتصر في هذه العبارة على الفعل " شهد " فقط . و" كشهد " ساقط من ( هـ ) .

2- لفظة ( مفتوح ) : مطموسة في هـ .

3- وسكون الهاء : ساقط من ( ق ) .

4- ما بين المعقوفتين مطموس في ( هـ ) .

5- في الأصل : " ونحو كتف ... " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ونحو كتف " . وما أثبتناه من ( ق )

بنقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف والتنبيه على كسر العين في الأصل - ولا يرد إلى (كَتَفَ) بكسر الفاء والعين لأن كسرة التاء ليست بقوية مثل قوة كسرة حرف (الْحَلَقِ) <sup>(١)</sup>.

قوله : « ونحو عَضُدٌ يجوز فيه عَضُدٌ » <sup>(٢)</sup> .

أي : ويجوز في <sup>(٣)</sup> نحو عَضُدٌ بفتح الفاء وضم العين فرع واحد وهو (عَضُدٌ) بفتح الفاء وسكون العين ، للتخفيف ، ولا يجوز عَضُدٌ ، بكسر العين وسكون الضاد <sup>(٤)</sup> لأن ضمة الضاد مرادة ، فيؤدي إلى تقدير (فِعْلٌ) بكسر الفاء وضم العين لعروض <sup>(٥)</sup> سكون الضاد ولأن جواز (كَتَفَ) بكسر الكاف <sup>(٦)</sup> وسكون التاء ، بنقل كسرة التاء إلى الكاف وليست على ضاد (عضد) كسرة لتثقل إلى الفاء .

ويظهر منه أنه لا يجوز (عَضِدٌ) بكسر العين والضاد . لا يقال : ينبغي أن يجوز في عَضُدٌ عَضُدٌ ، بضم العين وسكون الضاد؛ لأن الضمة في (عضد) كالكسرة في (كَتَفَ) ؛ لأننا نقول : نعم <sup>(٧)</sup> يجوز

1- لفظة ( حرف ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل : "يجوز في عضد" . وفي (هـ) : " ونحو عضد ... " وما أثبتناه من (ق) .

3- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : بكسر الفاء وسكون العين .

5- ( لعروض ) : ساقطة من ( هـ ) .

6- في ( هـ ) : الفاء .

7- لفظة ( نعم ) مطموسة في ( هـ ) .

ذلك عند بعضهم على أنه لا يلزم ذلك<sup>(١)</sup>، لأن الضمة أثقل من الكسرة ولا يلزم من جواز كنف بكسر الفاء وسكون العين جواز عضد ، بضم الفاء وسكون الضاد .

قوله : (( ونحو عُنُقٍ يجوز فيه عُنُقٌ ، ونحو إِبِلٍ وِبِلِزٍ يجوز فيهما إِبِلٌ وِبِلِزٌ ، ولا ثالث لهما ، ونحو قُفْلٍ يجوز فيه قُفْلٌ على رأي ؛ لمجيء عَسْرٍ وِيسْرٍ )) (٢) .

أي : ويجوز في نحو ( عُنُقٌ : عُنُقٌ )<sup>(٣)</sup> بضم العين وسكون النون<sup>(٤)</sup> طلبًا للتخفيف ، لاستئصال ضمة بعد ضمة .

ويجوز في نحو<sup>(٥)</sup> إِبِلٍ وِبِلِزٍ : إِبِلٌ وِبِلِزٌ ، بكسر الفاء وسكون العين ، لاستئصال الكسرة بعد الكسرة ، كاستئصال ضمة بعد ضمة في

---

1- في اللسان ( عضد ) : " العَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ من الأسنان وغيره : الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكنف " . حيث أشار إلى اللغات الواردة جميعها في " عضد " والواقع أن في عبارة اللسان خلطًا من جهة أنه عرّف العضد بأنه الساعد ، إذ العضد غير الساعد ؛ فالعضد فوق الساعد ؛ لأن العضد ما بين المرفق إلى الكنف ، والساعد ما بين المرفق إلى الكف . ففي القاموس ( عضد ) : ١ / ٣١٤ " والعضد ما بين المرفق إلى الكنف : " وفي اللسان ( سعد ) ٣ / ٢٠١٢ : والساعد ملتقى الزندين من لذن المرفق إلى الرسغ " . وهذا هو الصواب والمشهور .

2- العبارة من ( ق ) . وفي الأصل : " ويجوز في عنق " وفي ( هـ ) : " ونحو عنق " .  
3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .  
4- في اللسان ( عنق ) : " العُنُقُ والعُنُقُ : وُصِلَتْ ما بين الرأس والجسد " وحكى صاحب اللسان عن سيبويه قوله : " عُنُقٌ ، خف من عُنُقٍ ، والجمع فيها أعناق ، لم يجاوزوا هذا البناء .  
5- لفظة ( نحو ) ساقط من ( هـ ) .

عنق ، إلا أن إسكان العين في (عنق) أفصح من إسكانها في إيل  
وبلِز<sup>(١)</sup> لزيادة استتقال الضمة على استتقال الكسرة . قال : وليس في  
كلام العرب فِعْلٌ بكسر الفاء والعين إلا إيل في الأسماء<sup>(٢)</sup> ، وبلِز في  
الصفات<sup>(٣)</sup> .

وفيه نظر ؛ لأنه جاء (إيد) للأتان الوحشية والولود من النساء<sup>(٤)</sup>  
والإيد نحو : ( لا أفعلُ أبَدَ الإيدِ ) حكاه ابن دريد<sup>(٥)</sup> ، وحبرٌ لِقَلَحٍ

1- لفظه ( بلز ) إضافة من ( ق ) .

2- قال هذا بناء على أن سيبويه نصَّ على أنه لا يعرف لهذا الوزن ( فِعْل ) غير إيل .  
( ينظر الكتاب : ٤ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضَّرْب : ١ / ١٩ ، وشرح الشافية للرضي : ١ /  
٤٥ - ٤٦ ) .

3- امرأة بلز - بكسرتين - ضخمة . ويقال : اليلزُ المرأة السمينة القصيرة . ( ينظر  
المجمل ( بلز ) ١٣٥ ، اللسان ( بلز ) ١ / ٣٤٣ ) ( وبلز ) زادها الأخفش . ( ينظر شرح  
الشافية للرضي : ١ / ٤٦ ) .

وقال أبو حيان : " فأما امرأة بلِز ، فحكاه الأخفش مخفَّف الزاي ، فأثبتته بعضهم ، وحكاه  
سيبويه بالتشديد ، فتحتمل ما حكاه الأخفش أن يكون مخفَّفاً من المشدد " . ( ارتشاف الضَّرْب  
: ١ / ١٩ ) .

4- حكى صاحب اللسان عن ثعلب قوله : "لم يأت من الصفات على ( فِعْل ) إلا حرفان :  
امرأة بلِز ، وأتان إيد " .  
( اللسان : بلز : ١ / ٣٤٣ ) .

5- في الجمهرة : ٣ / ٤٠٧ . وابن دريد هو : أبو بكر محمد بن الحسن ، من أكابر علماء  
العربية مقنَّمًا في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم ، كان يقال عنه : إنه أعلم الشعراء وأشعر  
العلماء ، وكان واسع الرواية ، لم ير الرواة أحفظ منه ، وكان يُقرأ عليه دواوين العرب  
فيسابق إلى إتقانها بالحفظ لها ، وهو أحد الذين أخذ السيرافي عنهم .  
( ينظر إلى ترجمته : الفهرست : ٦١ - ٦٢ ، وإنباه الرواة : ٣ / ٩٢ - ١٠٠ ) .

الأسنان (١) ، وِيلِصُ لطائر (٢) وِعِيلُ اسم بلد (٣) ، وِجِلِخُ جِلِبُ لعبة للصبيان ، وِجِحِطُ - زَجْرُ للغنم ، وِخِدِجُ . وِإِجِدُ (٤) - زَجْرُ للغنم خاصة وِجِحِضُ زَجْرُ للكباش ، وِجِطِخُ زجر للعنز وِتَغِزُ ، تَغِزُ - حكاية الضحك وِتَغِزُ تَغِزُ كذلك (٥) . وِدِيسُ لغة في الدِّبْسِ (٦) ، وِوَيْدُ في الوَيْدِ ، وِمِشِطُ في المِشْطِ ، وِإِثْرُ لغة في الأَثْرِ وِإِطِلُ لغة في الأَطِطِلِ (٧) وهو الخصر ، وِإِجِدُ لغة في أَجْدُ ، يقال : ناقة أَجْدُ ؛ أي : قوية (٨) . وأيضاً أَجْدُ (٩) زجر للابل (١٠) .

- 1- ذكره ابن منظور في اللسان ( حبر ) : ٧٥٠ / ١ . وقال الرضي : "قال السيرافي : الحبر صفرة الأسنان" . ( شرح الشافية : ٤٦ / ١ ) .
- 2- الِيبِلِصُ : لم أجد هذا الوزن لا في اللسان ولا في القاموس وإنما هو (بِلِصُ) - بتشديد اللام وهو طائر . ( ينظر اللسان (بلص) : ٣٤٤ / ١ والقاموس (بلص) : ٢ / ٢٩٦ .
- 3- العِبِلُ : أخذها أبو حيان عنه ( ينظر ارتشاف الضرب : ١ / ١٩ ) ولم أجد هذا الوزن في اللسان والقاموس . وإنما الموجود فيهما العَبِلُ ، والعَبَلُ .
- 4- في (هـ) : إِخِطُ وِإِجِطُ : زَجْرُ للابل ، وقيل : زَجْرُ للغنم (ينظر المجلد : ٤ / ٣٤٤ / إجط) .
- 5- جِلِخُ جِلِبُ ، جِحِطُ ، جِدِجُ ، إِخِدُ ، جِحِضُ ، جِطِخُ ، تَغِزُ تَغِزُ ، وِتَغِزُ تَغِزُ ، هذه الألفاظ بأوزانها هذه لم ترد في اللسان أو القاموس ، ونقلها ركن الدين عن ابن القطاع في كتاب الأبنية : ٦٥ / ٢ .
- 6- الدِّبْسُ : عصارة الرطب . ( أساس البلاغة : دبس : ١٨٢ .
- 7- وهذه اللغة ( إطل ) حكاها ابن دريد في الجمهرة ( ٣ / ٤٠٧ ) ، ونقلها صاحب اللسان فسي ( ٩٣ / ١ ) وهذه اللغات - أعنى : ديس ، وِتِدُ ، وِمِشِطُ ، وِإِثْرُ ، وِإِطِلُ ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب ( ١ / ١٩ ) .
- 8- حكاها ابن فارس في المجلد (أجد) : ٨٨ .
- 9- إجد : ساقطة من ( ق ) .
- 10- حكاها ابن فارس في المجلد ( إجد ) : ٨٨ .

ويجوز في نحو (قُفِّل) بإسكان العين (قُفِّل) بضم العين {٩} عند بعضهم<sup>(١)</sup> والأكثر على عدم جوازه<sup>(٢)</sup>. واستدل المجوزون ذلك بقولهم : عُسْرٌ وَيُسْرٌ (في عُسْرٍ وَيُسْرٍ)<sup>(٣)</sup>. وليس "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" هما الأصل (وليس)<sup>(٤)</sup> عُسْرٌ وَيُسْرٌ<sup>(٥)</sup> بسكون العين فرعين عن "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" بضم العين ؛ لأنه لو كان "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" هما الأصل لكانا هما الأكثر كـ(عُنُق) بضم العين وسكونه<sup>(٦)</sup> (ولما لم يكن "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" هما<sup>(٧)</sup> الأصل دلّ على أنهما فرعا<sup>(٨)</sup>) "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" بسكون العين فظهر أنّ مثل (قُفِّل) يجوز فيه (قُفِّل) بضمّ الفاء والعين . وفيه نظر لجواز أن لا يكون أحدهما فرعاً للآخر، بل كلّ واحد منهما أصل إلا أنّ أحدهما أكثر استعمالاً<sup>(٩)</sup>.

1- جاء في شرح الشافية ، للرضي : ٤٦/١ ، : " يحكى عن الأخفش أن كلّ (فعل) في الكلام فتثنيه جائز إلا ما كان صفة أو معتلّ العين كـ خُمزٌ وسوقٌ ؛ فإنهما لا يتقلان إلا في ضرورة الشعر وكذا قال عيسى بن عمر : إن كلّ (فعل) كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يتقله ، نحو : عُسْرٌ وَيُسْرٌ ."

2- وذلك لأنّ فيه عدولاً من الأخفّ إلى الأثقل . قاله نقره كار ، في شرح الشافية ( ينظر مجموعة الشافية : ١٧/٢ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، (هـ) .

4- (وليس) : إضافة من المحقق يتطلبها السياق .

5- في (هـ) : ويسر وعسر .

6- العبارة التي وضعت بين قوسين فيها شيء من الغموض ؛ لركاكتها . وهو يريد أن يقول : عُسْرٌ وَيُسْرٌ - بضمّ السين - فرعان على عُسْرٌ وَيُسْرٌ - بسكونها ؛ لأنهما بسكون السين أكثر استعمالاً منهما بضمه . والأكثر استعمالاً أولى بالأصالة (المحقق) .

7- (هما) : إضافة من (ق) ، (هـ) .

8- (فرعا) : من (ق) : وفي الأصل ، هـ : (فرع) .

9- وهذا الاعتراض نقله نقره كار (ت ٨٠٠ هـ تقريباً) عن ركن الدين . ( ينظر مجموعة الشافية : ١٧/٢ ) .

## [أبنية الرباعي المجرد]

قوله : « وللرباعي المجرد <sup>(١)</sup> خمسة : جَعْفَرٌ وَزَبْرَجٌ وَبُرْثَنٌ ، وَبِرْهَمٌ وَقِمَطْرٌ وَزَادُ الْأَخْفَشِ <sup>(٢)</sup> نحو جُخْدَبٌ ، وَأَمَّا جُنْدَلٌ وَعَلْبِطٌ فَتَوَالِي الحركات حملهما على باب جِتَادِلٍ وَعَلَابِطٍ » <sup>(٣)</sup> .

اعلم أنّ للرباعي خمسة أبنية بالاستقراء :

- أحدها : <sup>(٤)</sup> فَعَلَلٌ - بفتح الفاء وسكون وفتح اللام نحو ( جعفر ) للنهر الصغير - في الأسماء - ( وسَلَهَبٌ ) للطويل <sup>(٥)</sup> في الصفات <sup>(٦)</sup> .
- والثاني : فِعَلَلٌ - بكسر الفاء واللام وسكون العين نحو ( زَبْرَجٌ ) في الأسماء للسحاب الرقيق ، وللذهب ، ولزينة السلاح والوشي - ذكره في المجمل <sup>(٧)</sup> ودِفْنِسٍ <sup>(٨)</sup> للحمقاء من النساء ، في الصفات .

1- لفظة ( المجرد ) : إضافة من ( ق ) .

2- ينظر ترجمته في : ( طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي : ٧٢ - ٧٤ ومراتب النحويين : ٦٨ - ٦٩ ، أخبار النحويين البصريين ٥٠ - ٥١ ، ومعجم الأبناء : ١١ / ٢٢٤ - ٢٣٠ .

3- العبارة من ( ق ) . وفي الأصل : " وللرباعي خمسة ... إلى آخره " . وفي ( هـ ) : " وللرباعي خمسة "

4- في الأصل : أحدهما ، خطأ .

5- في ( ق ) : لطويل .

6- وذكر سيبويه أنه لا يعلم هذا المثال جاء وصفاً ( الكتاب ٤ / ٢٧٧ ) .

7- ينظر : ( زبرج ) : ٤٥٢ .

8- وقيل : الرعاء البلهاء . وقيل الأحمق البذيء . ( ينظر اللسان : دفنس ) . ٢ / ١٣٩٩

- والثالث : فَعَلُّ - بضم الفاء واللام وسكون العين - نحو : بُرْتُن ، لمخلب الأسد<sup>(١)</sup> في الأسماء ، وجُرُشُع للطويل<sup>(٢)</sup> في الصفات .
- والرابع : فَعَلُّ - بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام - نحو : درهم في الأسماء وهَبَلَع للأكول<sup>(٣)</sup>، في الصفات<sup>(٤)</sup> .
- والخامس : فَعَلُّ<sup>(٥)</sup> - بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام - نحو : قَمَطَر ، في الأسماء لوعاء السكر ، ولما يسان فيه الكتب ، وللشديد . ومنه : (عبوساً قمطيرياً) <sup>(٦)</sup> .
- ذكر الأخير في المجمل<sup>(٧)</sup> .

- 
- 1- وقيل : البُرْتُن للأسد كالإصبع للإنسان . وحكى صاحب اللسان عن أبي زيد قوله : " البُرْتُن مثل الإصبع والمخلب ظفر البرتن قال امرؤ القيس :  
وترى الضبَّ خفيفاً ماهراً رافعاً بُرْتُنُهُ ما يَنْعَقِر " .  
اللسان : برتن ( ١ / ٢٤٣ . والمشهور والمعروف في شعر امرئ القيس ) ثانياً برتنه ينظر ديوانه : ١٠٥ ( دار صادر ) .
  - 2- والجُرُشُع : العظيم الصدر . قاله في اللسان ( جرشع . ١ / ٥٩٩ ) .
  - 3- وقيل : الهَبَلَعُ اللئيم . وقيل : الكلب السلوقي ( ينظر اللسان هبلع ) : ٦ / ٤٦٠٨ .
  - 4- حكاه ابن دريد في الجمهرة ( ٣ / ٣٦٨ ) .
  - 5- النسخ الثلاث : فَعَلُّ . والصحيح ما أثبتناه .
  - 6- سورة الإنسان : من الآية (١٠) .
  - 7- مادة ( قمطر ) : ٣ / ٧٦٣ وهذا المعنى في المنصف : ٤ / ٣ ) وقيل : القَمَطَرُ : الجمل القوي السريع . وقيل : الجمل الضخم القوي . قال حميد بن ثور (ديوانه : ص ١٥ ) :  
قَمَطَرٌ بَلُوخُ الْوَدُغِ تَحْتَ لِبَانِهِ إِذَا أُرْزَمَتْ مِنْ تَحْتِهِ الرِّيحُ أَرْزَمًا .

- وَسِبْطُر - للطويل الممتد<sup>(١)</sup> ، في الصفات .

وزاد الأخفش سادسًا هو فُعَلَل<sup>(٢)</sup> - بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى - نحو : جُخْدَب - لنوع من الجراد وللجمل<sup>(٣)</sup> الضخم ، وقيل لدابة كالحرباء<sup>(٤)</sup> . فإنه يرويه بفتح الدال . وسيبويه لا يرويه إلا بضمها<sup>(٥)</sup> وكذا يروي الفراء<sup>(٦)</sup> في : بُرَقَع وَطُحَلَب وَجُوذِر - بفتح الثالث<sup>(٧)</sup> فيها ، وإن كان الأجود فيها ( عند الفراء )<sup>(٨)</sup> ضمها<sup>(٩)</sup> .

1- الطويل الممتد من ( هـ ) . وفي الأصل ، ق : لطويل ممتد .  
2- قاله عبد القاهر في المفتاح ( ص ٣٣ ) وذكر أن الذي حكاه الأخفش من هذا الوزن جُخْدَب : وفي شرح التصريف ( ٢ / ٣٥٦ ) " وزاد الأخفش والكوفيون هذا الوزن " . وذكره سيبويه أيضًا ومثل له من الأسماء بـ: عُنْدَد وسُرْدَد وعُنْبَب ، ومن الصفات بـ: قُعْدَد ودخل ( ينظر الكتاب : ٤ / ٢٧٧ ) . وينظر ما بين البصريين والكوفيين من خلاف حول هذا الباب في المنصف ( ١ / ٢٤ - ٢٨ ) . وذكر أبو علي الفارسي هذا البناء ومثّل له بلفظة واحدة وهي بُرَقَع . ( التكملة ٢٢٩ ) .

3- في الأصل : والجمل ، وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- وقيل : الجُخْدَب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . ( ينظر اللسان ( جخدب ) : ١ / ٥٥٥ ) .

5- ينظر الكتاب : ٢ / ٩٤ .

6- ينظر ترجمة الفراء في : طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ - ١٣٣ . ومراتب النحويين : ١٣٩ ، ومعجم الأدياء : ٧ / ٢٧٦ ، والشذرات ٢ / ١٩ .

7- في الأصل ( اللام ) وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- ( عند الفراء ) : إضافة من ( هـ ) .

9- هذه اللغة حكاها ابن منظور في ( اللسان ( برقع ) : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

ويدلّ على صحّة المثال السادس وجهان ، أحدهما : رواية الأخفش

والفراء، وهما ثقة والثاني : أنه جاء عنْدَد ، قال أبو زيد<sup>(١)</sup>:مالي عنه  
عُنْدَدٌ وَعُنْدَدٌ ، أي:بُدُّ<sup>(٢)</sup>. والdal الثانية فيه <sup>(٣)</sup> للإلحاق ، بدليل فاكّ الإدغام ؛  
فلو لم يكن للإلحاق لقليل عُنْدَدٌ <sup>(٤)</sup>. وإذا كان للإلحاق علمنا أن هذا المثال  
موجود في الرباعي ليلحق به ؛ لأن الإلحاق يستدعي مثلاً يلحق به <sup>(٥)</sup> .

وأما نحو جُنْدِلِ<sup>(٦)</sup> ، وَعَلْبِطِ لِلضخْمِ<sup>(٧)</sup> ، وَهَدْبِدِ - لِلْبِنِ الْخَاثِرِ<sup>(٨)</sup> -  
فلا يعتدُّ به ، لكونه نادراً وللعلم - بالاسقراء<sup>(٩)</sup> في<sup>(١٠)</sup> كلامهم - بأنّه  
لا يجتمع أربع حركات متواليات<sup>(١١)</sup> في كلمة واحدة ؛ فتوالي الحركات  
الأربع المتوالية حملهم على أن حكموا فيها بأنها محذوفات من (جنادلِ

1- هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام بن محمود بن رفاعة بن بشر بن  
الضيف بن الأحمر ابن القيطوم بن عامر بن ثعلبة بن حارثة الأنصاريّ : نحويّ لغويّ  
بصريّ . له كتب كثيرة ونوادير في اللغة مشهورة . توفي ( ٢١٥هـ ) خمس عشرة ومائتين  
عن أربع وتسعين سنة . ( ينظر ترجمه في : طبقات النحويين واللغويين : ١٦٥ - ١٦٦ .

2- حكاه ابن فارس في المجلد ( عند ) : ٦٣٣ .

3- في ( هـ ) : منه .

4- في الأصل : عندد . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- في الأصل : ليلتحق . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- الحندل : الجنادل . وقيل : المكان الغليظ فيه حجارة . ( اللسان : جندل / ١ / ٦٩٩ .

7- وقيل : العَلْبِطُ القَطِيعُ من الغنم ( اللسان : علبط : ٤ / ٣٠٦٤ - ٣٠٦٥ ) .

8- وقيل : الهُدْبِدُ : الصمغ الذي يسيل من الشجر أسود ( السابق : هديد ) / ٦ / ٤٦٣٠ .

9- في ( ق ) : باستقراء . وكذا في ( هـ ) .

10- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

11- في ( هـ ) : متوالية .

وعَلَابِط<sup>(١)</sup> وهُدَايِد ( ) . ولا يمكن أن يقال: جُخْدَب - بفتح الدال - محذوف من جُخَادِب لسكون الخاء من جُخْدَب ، ولو كان محذوفاً منه لقليل : جُخْدَب ، يفتح الخاء .

اعلم أن القسمة تقتضي أن يكون للرباعي ثمانية وأربعون<sup>(٢)</sup> مثلاً؛ لأنّ الفاء لا تحتمل إلا الحركات الثلاث ، والعين تحتمل الحركات الثلاث والسكون . ومضروب الثلاثة في الأربعة اثنا عشرة {١٠} واللام الأولى تحتمل الحركات الثلاث والسكون ومضروب الاثني عشر في الأربعة ثمانية وأربعون<sup>(٣)</sup>، إلا أنه يمتنع منها ثلاثة<sup>(٤)</sup> أمثلة . فتح الفاء مع سكون العين واللام ، وضمها مع سكونها ، وكسرها مع سكونها والبواقي منها غير الخمس<sup>(٥)</sup> أو الست غير مستعمل ، لاستئصال الرباعي وللاستغناء بغيرها<sup>(٦)</sup> عنها .

- 
- 1- قال ابن دريد : " علابط : الضخم العريض المنكبين " ( الجمهرة : ٣ / ٣٩٣ ) .
  - 2- في الأصل : وأربعين ، خطأ . والصواب ما أثبتناه من ق ، هـ .
  - 3- في الأصل : وأربعين ، خطأ ، والصواب ما أثبتناه من ق ، هـ .
  - 4- في الأصل : ثلاث . وما أثبتناه من ق ، هـ .
  - 5- في ( ق ) : ( و ) .
  - 6- في الأصل : بغيرهما . والصواب ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

## [ أبنية الخماسي ]

قوله : (( وللخماسيُّ أربعةٌ : سَفَرَجَلٌ وَقِرْطَعْبٌ وَجَحْمَرِشٌ وَقَدْعَمِلٌ ،  
وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ ، ولم يجئ في الخماسي إلا عَضْرُقَرطٌ وَخَزْعَبِيلٌ  
وَقِرْطَبُوسٌ وَقَبْعَثْرَى وَخَنْدَرِبِسٌ ، على الأكثر ))<sup>(١)</sup>.

اعلم أنّ للخماسيُّ أربعة أمثلة :

- ( أحدها )<sup>(٢)</sup> : فَعَلَلٌ - بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى  
وفتح اللام الثانية - نحو (سفرجل) في الأسماء ، و ( هَمْرَجَلٌ )  
لواسع الخطو ، في الصفات<sup>(٣)</sup> .

- والثاني : فِعْلَلٌ<sup>(٤)</sup> - بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام  
الأولى وسكون اللام الثانية نحو : قِرْطَعْبٌ ، للخرقة - في

---

1- في الأصل : " وللخماسي أربعة ... " إلى آخره. وفي ( هـ ) : " وللخماسي " . والعبرة من  
( ق ) .

2- أحدها : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( ق ) : وَهَمْرَجَلٌ في الصفات : وهو واسع الخطو . وقيل : الهمْرَجَلُ : الجمل الضخم  
 . حكاه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي ( ينظر : همرجل ٦ / ٤٦٩٨ ) .

وقال ابن دريد في الجمهرة ( ٣ / ٣٦٩ ) : " الهمرجل : الخفيف السريع من كل شيء .

4- في النسخ الثلاث : فعلل . والصحيح ما أثبتناه .

المجمل (١) ، أو لشيءٍ حقير (٢) ، في الأسماء ، وجَرَدَحَلٌ لِلإِبِلِ  
: الضخم (٣) في الصفات .

- والثالث : فَعَلَّلِ - بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى  
وكسر اللام الثانية - نحو قَهْبِلِسْ ، للأفعوان العظيم والرجل  
المسن (٤) وَجَحْمَرِشْ ، للمرأة المسنة ، وللأفعى العظيمة (٥)  
وقال أبو العباس (٦) : لا يكون فَعَلَّلِ إلا صفة (٧) . وجعل  
بعضهم القَهْبِلِسْ من الأسماء (٨) . ولم أعرف معناه

1- مادة ( قرطعب ) : ٥ / ٧٦٣ .

2- ينظر اللسان ( قرطعب ) : ٥ / ٣٥٩٣ .

3- وفي اللسان ( جَرَدَحَلُ ) ١ / ٥٩٠ : " وذكر عن المازني أن الجَرَدَحَلُ الوادي ، قال ابن  
سيده : ولست منه على ثقة " .

4- وقيل : القَهْبِلِسُ : الضخمة من النساء . ( ينظر اللسان ، ( قهبلِس ) ٥ / ٣٧٦٣ ) .

5- وقيل : الجحمرش من النساء : الثقيلة السمجة . وقيل : الأرنب الضخمة ( ينظر اللسان  
( جحمرش ) : ١ / ٥٥٣ - ٥٥٤ )

6- أي : المبرد . راجع ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ - ١١٠ .

7- جاء في المقتضب : ١ / ٦٨ ، عن هذا البناء الخماسي ، مانصه : " ويكون على ( فَعَلَّلِ )  
نعتاً . وذلك قولهم : عجوز جحمرش ، وكنب نَحْوَرِشْ " . ولم ينفرد المبرد بهذا القول ،  
وإنما تبع سيبويه لأنَّ سيبويه يقول في كتابه ( ٤ / ٣٠٢ ) - عن أبنية الخماسي : " ويكون  
على مثال ( فَعَلَّلِ ) في الصفة ، وقالوا : قهبلِسْ وجحمرش وصهصلق . ولا نعلمه جاء  
اسماً " .

8- وهو أبو عثمان المازني ، إذ ذكر في تصريفه أن أوزان الخماسي المجرد الخمسة تكون  
أسماء وصفات . وقال ابن جني في شرحه - عن بناء ( فَعَلَّلِ ) - : " وفعلل : ذكر أبو  
عثمان أنه يكون اسماً وصفة ، لأنه قال قبيل : وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات ، وذكر أبو

بمعنى<sup>(١)</sup> الاسم

- والرابع : فُعَلَّ - بضم الفاء ، وفتح<sup>(٢)</sup> العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية نحو : ( قُدْعَمِلِ ) في الأسماء ، ولشئ ، يقال : " ماله قُدْعَمِلِ " ، أي : ليس له شيء ، وقيل : لضخم من الإبل<sup>(٣)</sup> ، و ( خُبَعْتِنِ ) للشديد ، في الصفات<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر ابن السراج<sup>(٥)</sup> مثلاً خامساً وهو : ( هُنْدَلِعِ ) لبقلة<sup>(٦)</sup> . وفيه نظر ؛

---

العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت نحو " جحمرش ونخورش " . ونخورش ليس عندي من بنات الخمسة ؛ لأنّ فيه واواً ، والواو لا تكون أصلاً في نوات الخمسة : ومثل ( جحمرش ) عندي ( صهصلق وقهبلس وقفرش ) . المنصف : ١ / ٣٠ - ٣١ .

1 - في ( هـ ) : بحسب .

2- لفظه ( فتح ) ساقطة من ( هـ ) .

3- وهذا ما ذكره صاحب اللسان ( قُدْعَمِلِ ) . وهذا يعني أنّ ( قُدْعَمِلِ ) تكون اسماً وتكون صفة كذلك . وذكر سيبويه أن القُدْعَمِلِ صفة ، القُدْعَمِلِ اسم ( الكتاب : ٤ / ٣٠٢ ولكن المبرد عده صفة لا غير ( المقتضب : ١ / ٦٨ ) . وذكر ابن جنّي أنها تكون اسماً وتكون صفة ( المنصف : ١ / ٣١ ، ٥ / ٣ ) .

4- ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ( ٤ / ٣٠٢ ) والمبرد في المقتضب ( ١ / ٦٨ ) ، وابن جنّي في المنصف ( ١ / ٣١ ) وينظر كذلك اللسان ( خُبَعْتِنِ ) ( ٢ / ١٠٩٥ ) .

5- ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السريّ السراج : نحويّ بصريّ وأديب شاعر ، له كتب في النحو مفيدة ، منها : كتاب أصول النحو ، وكتاب في مختصر النحو اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها . توفي سنة ٣١٦هـ . ( هذه الترجمة منقولة من : طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ - بتصرف ) .

6- قال ابن السراج في الأصول ( ٣ / ١٨٦ ) : " وأما هُنْدَلِعِ فلم يذكره سيبويه " . وقالوا هي بقلة . ( ينظر التكملة للفراسي : ٢٣٠ ، والمنصف : ١ / ٣١ . وقد حكى عبد القاهر بناء آخر وهو " فُعَلَّ " مثل هُمَيْسَعِ ( المفتاح : ٣٤ ) .

لاحتمال أن يكون رباعياً ونونه زائدة ووزنه فُنْعَلٌ (١) .

اعلم أنّ القسمة تقتضي أن يكون للخماسي مائة واثنان وتسعون مثلاً ؛ لأنّ الفاء لا تحتلّ إلا الحركات الثلاث ، لا متتاع الابتداء بالساكن والعين تحتلّ الحركات الثلاث والسكون ، ومضروب الثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، واللام الأولى تحتلّ الحركات الثلاث والسكون ، ومضروب الاثني عشر في الأربعة ثمانية وأربعون ، واللام الثانية تحتلّ الحركات الثلاث والسكون ، ومضروب الثمانية والأربعين في الأربعة مائة واثنان وتسعون (٢) . إلا أنّ بعضها ممتنع وبعضها غير مستعمل إلا الأربعة المذكورة .

اعلم أنّ للثلاثي (٣) والرباعي المزيد فيهما أمثلة كثيرة تعرف (٤) في باب زيادة الحروف وللخماسي المزيد خمسة أبنية لا أكثر (٥) ،

1- ينظر شرح الرضي على الشافية : ٤٩ / ١ .

2- وقال الرضي : " وكان حقّ أبنية الخماسي أن تكون مائة واحد وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثمانية في الثمانية والأربعين المذكورة - أي عدد أبنية الرباعي - فيكون مائة واثنين وتسعين ، يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتتاع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية وتسقط بامتتاع اللام الأولى والثانية فقط ، تسع حالات الفاء والعين وتسقط بامتتاع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء يبقى مائة واحد وسبعون بناء " . (شرح الشافية : ٤٧ / ١ - ٤٨ )

3- في الأصل ، هـ : الثلاثي .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : يعرف .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : على أكثر .

وهي: عَضْرُفُوط - لذكر العِظاء<sup>(١)</sup> في المِجْمَل<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن جنى في غريب تصريف المازني إنه : " العِظاية الضخمة العريضة<sup>(٣)</sup> - وَخَزَعِبِيل - اللَّباطل<sup>(٤)</sup> ، وَقَرَطَبُوس - للداهية<sup>(٥)</sup> ، أو ناقة شديدة أو عظيمة<sup>(٦)</sup> ، وَقَبَعَثَرِي<sup>(٧)</sup> - لفصيل مهزول وقيل لجمل ضخم<sup>(٨)</sup> - وَخَنْدَرِيس<sup>(٩)</sup> للخمر القديمة<sup>(١٠)</sup> .

- 1- في ( هـ ) زيادة ، لعلها شرح من الناسخ ، هو : " والعِظاء ، ممدود جمع عِظاة وعِظاية وهي دويبة أكبر من الوزغة " .
- 2- قال ابن فارس ( ت ٣٩٥هـ ) " العَضْرُفُوط : ذكر العِظاة " المِجْمَل : عَضْرُفُوط : ٦٧٨ وقال ابن دريد ( ت ٣٢١هـ ) : " عَضْرُفُوط ذكر العِظاء ( الجمهرة : ٤٠٧/٣ ) وحكى ذلك ابن جنى ( ت ٣٩٢هـ ) في أحد قوليه ( ينظر المنصف : ١٢ / ٣ ) .
- 3- المنصف : ١٢ / ٣ . وفي ( هـ ) : " العِظيمة ( بدلا من ( العريضة ) . وهي متفقة مع واحدة من نسخ المنصف الخطية ، هي النسخة المحفوظة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ( ١٢ ) صرف .
- 4- قاله في اللسان خزعل ١١٥٠ / ٢ ، ومثل به سيبويه ( الكتاب ٣٠٣ / ٤ )
- 5- في الأصل ، هـ : لداهية .
- 6- جاء في اللسان ( قرطيس ٣٥٩٢ / ٥ " الْقَرَطَبُوسُ : الداهية ، بفتح القاف . والقرطبوس ، بكسرهما : الناقة العظيمة الشديدة ، مثل بهما سيبويه وفسرها السيرافي " . أ . هـ . وقد مثل بهما سيبويه في الكتاب ( ٣٠٣ / ٤ ) .
- 7- وقد مثل به سيبويه في الكتاب : ٣٠٣ / ٢ .
- 8- قال ابن جنى في المنصف : ( ١٢/٣ ) : " قَبَعَثَرِي : جمل غليظ شديد . أخبرني ابن مقسم عن ثعلب ، قال : القبعثرى : الجمل الضخم ، والأُنثى القَبَعَثَرَاءُ " .
- 9- مثل به سيبويه في كتابه ( ٣٠٣ / ٢ ) .
- 10- قاله صاحب اللسان ( خندريس : ١٢٧٣ / ٢ ) . وقال ابن دريد في الجمهرة ( ٤٠١/٣ ) : خندريس اسمٌ من أسماء الخمر وأظنه معرّبًا .

وإنما قال " على الأكثر " لأن أكثر الناس على أن النون أصلية ؛ فوزنه فعَلِيل<sup>(١)</sup> وذهب الأقلون إلى أن النون زائدة ؛ فوزنه فَنَعْلِيل ؛ فعلى هذا يكون رباعيًا لا خماسيًا. والحق هو الأول ؛ لأن الحرف إذا تردّد بين أصليٍّ وزائد فالأصل أن يكون أصليًّا<sup>(٢)</sup> .

وقد عورض بأنه إذا تردّدت الكلمة بين وزن-إذا فرض الحرف<sup>(٣)</sup> المحتمل للزيادة أصليًّا - وبين وزن آخر - إذا فرض ذلك الحرف فيه<sup>(٤)</sup> زائدًا - ولم يكن مثال ذينك الوزنين<sup>(٥)</sup> { ١١ } في أبنيتهما كان جعل ذلك الحرف زائدًا أولى من جعله أصليًّا<sup>(٦)</sup> .

وأجيب عنه : أما أولاً : فبأننا لا نسلم أن جعله زائدًا أولى على إطلاقه حينئذ ، بل أولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي ، لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة ، كما في الخماسي<sup>(٧)</sup> .

- 
- 1- وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين ( ينظر الكتاب : ٣٠٣ / ٤ ) .
  - 2- وهذا تعليل البصريين . ( ينظر شرح نقره كار على الشافية ، ضمن مجموعة الشافية : ١٩ / ٢ ) .
  - 3- الحرف من ( هـ ) . وفي الأصل ، ق : الوزن .
  - 4- ( فيه ) : ساقطة من ( ق ) .
  - 5- في ( ق ) : الوزن ، ولعله سهو من الناسخ - رحمه الله .
  - 6- وهذا الاعتراض أورده الرضي أيضًا في شرحه على الشافية ( ينظر : ١ / ٥٠ ) .
  - 7- وهذا الجواب ذكره الرضي أيضًا . ( ينظر : شرح الشافية : ١ / ٥٠ ) ثم أورد اعتراضًا على المصنف ، حيث قال : " ولو قال المصنف بدل ( خندريس ) : ( برقعيد ) لا

وأما ثانيًا فبأنه قد ثبت عَضْرَفُوط . وليس بين عَضْرَفُوط  
وَحَنْدَرِيس فرق إلا بالواو والياء وهما أخوان ، فكما أن الضاد أصل  
في عَضْرَفُوط كذلك النون أصل في حَنْدَرِيس .

---

ستراح من قوله " على الأكثر " ؛ لأنه ( فَعَلَّلِ ) بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف ( اليوم  
تتساه ) شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل إنه أعجمي ، ولو ذكر  
غلطمينًا وجعقليًا لم يرد شيء ؛ لأن حرف لزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما " .  
( المصدر السابق : ١ / ٥٠ - ٥١ ) .

## [ أحوال الأبنية ]

قوله : (( وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة ؛ كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغّر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالإمالة ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهزمة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف )) (١) .

اعلم أنّ وضع الأبنية المختلفة وأحوال الأبنية إما لمسّ الحاجة إليه أو (٢) لا لمسّ الحاجة إليه ؛ فإن كان الأول ، أي : لمسّ الحاجة إليه (٣) فأما وضع الأبنية فكوضع (٤) الماضي والمضارع ... إلى قوله " والآلة " من المصادر ، ووضع المصغّر من المكبّر والمنسوب من المنسوب إليه ، والجمع من المفرد. عرف الانحصار فيما ذكره بالاستقراء .

وأما وضع أحوال الأبنية فكوضع أحوال التقاء الساكنين والوقف والابتداء ؛ فإن الحاجة ماسة لوضع الأبنية والأحوال (٥) المذكورتين .

---

1- في الأصل : " وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة ... " إلى آخره . وفي (هـ) : وأحوال الأبنية .. . وما ذكرناه من (ق) .

2- في (هـ) : " وإما " بدلا من " أو " .

3- إليه : إضافة من ( هـ ) .

4- في الأصل ( كوضع ) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

5- في ( هـ ) : وأحوال .

وإن كان الثاني ، وهو أن يكون وضع الأبنية وأحوالها لا<sup>(١)</sup> لمس الحاجة إليه فالغرض منه إما<sup>(٢)</sup> التوسع في اللغة للوزن أو للروي<sup>(٣)</sup> أو التجنيس أو للمطابقة<sup>(٤)</sup> ، أو غيرها كالمقصود والممدود وذي الزيادة ، أو لذلك بل للمجانسة ، كإمالة ، أو لالهما ، بل للاستتقال ؛ كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف - علم ذلك بالاستقراء .

وإنما قال : " أحوال الأبنية " ليتناول الأبنية وأحوالها ، على ما مرّ في تعريف التصريف . وقد عرفت ما فيه ثمة<sup>(٥)</sup> .

وإنما كان هذا القول منه إشارة إلى حصر أبواب التصريف فيما ذكره ، وتسمية الأبنية وأحوالها التي يبحث في التصريف عنها بتلك الأبواب . ( ثم يأتي )<sup>(٦)</sup> المصنف بتلك الأبواب على الترتيب الذي ذكره وهنا<sup>(٧)</sup> .

ولقائل أن يقول : جميع الأبنية والأحوال التي ذكرها تمسّ الحاجة

- 
- 1- في ( هـ ) : ( ما ) بدلا من ( لا ) .
  - 2- لفظة ( أما ) : ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( أو الروي ) .
  - 4- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( أو المطابقة ) .
  - 5- في ( هـ ) : ( ثم ) .
  - 6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 7- لفظة ( ههنا ) ساقطة من ( هـ ) .

إلى وضعها ، وإلا كان وضعها عبثاً ، وحينئذ لا يجوز قسمتها إلى ما تمسّ الحاجة إليه وإلى ما لا تمسّ الحاجة إليه ، إلا أن مسّ الحاجة إلى البعض أكثر من البعض<sup>(١)</sup> ؛ لأن<sup>(٢)</sup> الحاجة تنتهي<sup>(٣)</sup> إلى الضرورة والوجوب في البعض دون البعض<sup>(٤)</sup> ، (٥) .

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( بعض ) .

2- في ( هـ ) : ( أو أن ) بدلا من ( لأن ) .

3- في ( هـ ) : ( نثنين ) .

4- في ( هـ ) : ( بعض ) .

5- قال الرضي : " وفي جملة المقصور والممدود وذي الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظراً ؛ لأنّ القصر والمدّ إنّما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستتقال ، كاسم المفعول المعتلّ اللام من غير الثلاثي المجرد ، واسمي الزمان والمكان ، والمصدر مما قياسه مفعّل ومفعّل ، وسائر ما ذكره في المقصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعال وفاعل وافتعّل ؛ كالإعطاء والرّماء والاشتراء وسائر ما ذكره في الممدود ، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعال التفضيل ، ومؤنث أفعال الصفة . وكذا ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة ، كما في زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضهما للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور وكُنَابِيل ونحو ذلك . ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق : إنها للتوسع في اللغة ، حتى لو احتيج إلى أنه لا بُدّ لكلّ زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى " .

( شرح الشافية : ١ / ٦٦ - ٦٧ ) .

## [ أبنية الماضي المجرد الثلاثي ]

قوله : (( الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ (نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم<sup>(١)</sup> ) .

وإنما كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أمثلة لأنَّ أوَّل الماضي لا يكون إلا مفتوحًا لامتناع الابتداء بالساكن واستتقال الضمة والكسرة عليه . ولا يشكل ببناء المفعول على ضم الفاء ؛ لأنه للفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول . ولم يعكس الأمر ؛ لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول ولأن بناء الفاعل سابق على بناء المفعول ، فابتدئ بالأخف ، ولا يشكل بـ (شَهِد) بكسر الشين لأنه ليس بأصل بل فرع (شَهِد) بفتح الشين وكسر الهاء . كما مرَّ .

والحرف الثاني منه لا يكون إلامتحركًا ؛ لاستلزام سكونه اختلاط الأبنية والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل وحركاته لا تزيد على ثلاثة ؛ فتكون<sup>(٢)</sup> أبنية الماضي الثلاثي<sup>(٣)</sup> المجرد ثلاثة ، مضروبة واحد في ثلاثة ؛ ففَعَلَ بفتح العين نحو: قتله وضربه وقعد وجلس { ١٢ } .

1- ما بين المعقوفتين من متن الشافية من (ق) . وفي (هـ) جاءت عبارة ابن الحاجب

مبتورة ، هكذا : " الماضي : للثلاثي .. "

2- في (هـ) : ويكون .

3- في (هـ) : الثلاثي .

وإنما أورد له (١) أمثلة أربعة ليعلم أن مضارعه قد يكون (على وزن) (٢) : يفعل ويفعل بضم العين وكسرها .

وعلى كل واحد من التقديرين يكون متعديًا ويكون لازمًا ، لا (٣) يقال من مضارع فعل يفعل بفتح العين فيهما (٤) ، وكان من الواجب أن يذكر ( وهب ) أيضًا لأننا نمنع ذلك ؛ لأن مضارعه بالحقيقة ليس ( يفعل ) بفتح العين ، بل بكسرها - على ما يجيء .

والأولى أن يذكر مثالاً واحداً ؛ لأنه ليس في بيان وجوه مضارعه ولا تعديه وعدم تعديه .

وفعل - بكسر العين - نحو : شربه وومقه - إذا أحبه (٥) - وفرح ووثق . وإنما أورد له أيضاً أربعة أمثلة ليعلم أن مضارعه يكون على ( يفعل ويفعل ) - بفتح العين وكسرها . وعلى كل واحد من التقديرين يكون متعديًا ولازمًا . والأولى أن يذكر مثالاً واحداً ، لما ذكرناه (٦) (وفعل - بضم العين - نحو : كرم ) (٧) .

- 
- 1- له : ساقطة من ( هـ ) .
  - 2- في ( هـ ) : بوزن .
  - 3- لفظة ( لا ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- ( فيهما ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 5- في ( هـ ) : إذا أحب .
  - 6- في ( ق ) : لما ذكرنا .
  - 7- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) .

## [ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه ]

قوله : (( وللمزيد فيه خمسة وعشرون : ملحق بـ ( دَخَرَ ج ) نحو : شَمَّلَ وَحَوَّقَلَ وَبَيَّطَرَ وَجَهَّوَرَ وَقَلَّنَسَ وَقَلَّنَسَى ، وملحق بـ ( تَدَخَّرَ ج ) نحو : تَجَلَّبَبَ وَتَجَوَّرَبَ وَتَشَيَّطَنَ وَتَرَهَّوَكَّ وَتَمَسَّكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ وملحق بـ ( اَحْرَجَ نَجَمَ ) نحو : اَقْعَنَّسَ وَاسْتَنَّقَى . وغير ملحق ، نحو اَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاشْهَبَ وَاشْهَبَ وَاغْدَوْتَنَ وَاعْلَوَّطَ وَاسْتَكَانَ ، قيل افْتَعَلَ - من السكون - فالمدَّ شاذٌّ ، وقيل : استفعل - من كان - فالمدُّ قِيَّاسِيٌّ )) (١) .

أي : وللثلاثي المزيد فيه خمسة وعشرون بناء ، خمسة عشر منها للإلحاق ، وعشرة منها لغير الإلحاق ، والتي للإلحاق فهي إما ملحقة بالرباعي غير المزيد فيه (٢) . أو ملحقة بالرباعي المزيد فيه . والملحقة بالرباعي غير المزيد فيه (٣) ستة ، وهي : شَمَّلَ وَحَوَّقَلَ وَبَيَّطَرَ (٤) وَجَهَّوَرَ وَقَلَّنَسَ وَقَلَّنَسَى ؛ فإنها ملحقة بـ ( دَخَرَ ج ) ؛ من : شَمَلَ وَحَقَلَ إذا ببس ، وَقَدَّمَ ، وبطر - إذا شق - ومنه (٥) البيطار ، وجهر - إذا

1- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) ، وفي الأصل جاءت هكذا : " وللمزيد فيه خمسة وعشرون .. إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وللمزيد فيه ... " .

2- في الأصل ، هـ : الغير مزيد . وما أثبتناه هو الأصح ، وهو من ( ق ) .

3- في الأصل ، ق : الغير المزيد . وما أثبتناه من ( هـ ) .

4- بيطر الدابة : شق حافرهما ليعالجها وينظر المعجم الوسيط ( بيطر ) : ٨٢ .

5- في الأصل ، هـ : ومنها .

أعلن بالشيء - وقلنس - إذا لبس القلنسوة (١) .

يقال: شملت الرجل : إذا ألبسته شملة (٢) ، وشملت : إذا أسرع .

وحوقل الشيخ : إذا كبر وعجز ، وقيل : إذا اعتمد بيديه على  
خصره عند مشيه (٣) ، وجهور بمعنى : جهر في كلامه (٤) . ويقال :  
قلنسته قلنسة ، وقلسيته قلساء ، إذا ألبسته القلنسوة (٥) .

اعلم أنه قيل : جاء من الملحق بالرباعي أوزان كثيرة غير ما  
ذكرها (٦) وهي ( فاعل ) نحو ( تأبل القدر ) بمعنى : تبأها (٧) ، و ( ففعل )  
نحو ( سنبل الزرع ) بمعنى : أسبل (٨) ، و ( ففعل ) نحو ( فترص الشيء )

- 1- وقلنس الشيء : غطاه وستره. وقلسى الرجل : ألبسه القلنسوة (اللسان قلنس: ٣٧٣٠/٥) .
- 2- هذا ما حكاه ابن جنى ، في شرح غريب تصريف المازني ( ينظر المنصف : ١٣٠/٣ )  
وقيل : شملت النخلة ، أي : لفظ ما عليها من الرطب . حكاه صاحب اللسان عن أبي سعيد  
السيرافي . ينظر اللسان ( شمل : ٤ / ٢٣٣٣ ) .
- 3- ذكره في اللسان ( حقل ) : ٩٤٧ / ٢ . وفي المعجم الوسيط : حوقل فلان ، قال : لا  
حول ولا قوة إلا بالله . ( حوقل ) : ٢١٥ .
- 4- ينظر المعجم الوسيط : ( جهر ) : ١٤٨ .
- 5- والأخيرة - أعني : قلسى - حكاه صاحب اللسان عن السيرافي ( ينظر اللسان : قلس )  
٣٧٢٠ / ٥ .
- 6- في ( هـ ) : غير ما ذكرناها .
- 7- يقال : تأبلت القدر - بالهمز - وضعت فيه التابل ، وهو أبزار الطعام . وأصله :  
تابلت بدون همز - على وزن : فاعلت ، فلما أبدلت الهمزة عن ألف أصبح وزنه : فاعلت .  
وهذا الوزن حكاه ابن جنى عن بعض العرب ، وقال أنه مما همز من الألفات التي لاحظ لها  
في الهمز . ( ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٠٢/١ ، وينظر كذلك اللسان (تبلى) ٤١١/١ )
- 8- أي : خرج سنبله . ( ينظر اللسان ( سبل ) : ١٩٣٠ / ٣ ) .

بمعنى : فَرَصَهُ ، أي : قَطَعَهُ<sup>(١)</sup> و ( يَفْعَلُ ) نحو ( يَرِنُّ رَأْسَهُ )<sup>(٢)</sup> ،  
 أي : خَضَّه بِالْيَرْتَاءِ ، أي بِالْحِنَاءِ<sup>(٣)</sup> ، و ( نَفَعَلُ ) نحو ( نَخْرَبُ الشَّجْرَةَ )  
 (أي)<sup>(٤)</sup> : ثَقَبَهَا<sup>(٥)</sup> . و ( يَفْعَلُ ) نحو : يَرْقُلُ ( في مشيه )<sup>(٦)</sup> ( أي )<sup>(٧)</sup>  
 : تَبَخَّرَ - من الرُّقْلِ<sup>(٨)</sup> - و ( هَفَعَلَ ) نحو ( هَلَقَمَ الشَّيْءَ ) بمعنى :  
 لَقَمَهُ<sup>(٩)</sup> ، و ( فَعَعَلَ ) نحو : عَذِيظٌ<sup>(١٠)</sup> ، و ( فَعَمَلٌ ) نحو ( جَلَمَطَ رَأْسَهُ )  
 بمعنى : جَلَطَهُ ؛ أي : حَلَقَهُ<sup>(١١)</sup> ، و ( فَعَلَمَ ) نحو : غَلَصَمَهُ ؛ بمعنى :

- 
- 1- ينظر اللسان ( فترص ) : ٥ / ٣٣٤١ .
  - 2- رأسه : موضعها بياض في ( هـ ) .
  - 3- في ( ق ) ، ( هـ ) : الحناء ( وينظر في معنى ( يرنا ) اللسان ( يرنا ) : ٦ / ٤٩٥٦ .
  - 4- لفظه ( أي ) إضافة من ( ق ) .
  - 5- نَخْرَبَ : في اللسان ذكره مرتين ؛ الأولى في ( خرب ) على أنه ثلاثي ، والنون زائدة في أوله ، فيكون وزنه ( نفعَل ) كما ذكرها ركن الدين ههنا . ( ينظر اللسان : ٢ / ١١٢٢ ) والثانية في ( نَخْرَبُ ) الرباعي ، ووزنه : فَعَعَلَ ، وأشار إلى أن ابن جنى جعله ثلاثياً مزيداً بالنون ( المصدر السابق : ٦ / ٤٣٧٦ )
  - 6- ما بين المعقوفتين . ساقط من ( هـ ) .
  - 7- لفظه ( أي ) إضافة من ( ق ) .
  - 8- ينظر اللسان ( رفل ) : ٣ / ١٦٩٦ .
  - 9- ركن الدين عدَّ ( هَلَقَمَ ) ثلاثياً مزيداً بالهاء ، ولكنَّ صاحب اللسان عدَّه رباعياً وذكَّره في (هلقم) فقط دون (لقم) : ينظر: ٦ / ٤٦٨٦ .
  - 10- ذكره صاحب اللسان . وقال : العُدْبُوطُ والعُدْبُوطُ الذي أتى أهله وقد أبدى ، أي سَلَحَ وأكسل " . ( مادة : عذط : ٤ / ٢٨٦٠ ) .
  - 11- جَلَطَ : ذكره في اللسان في ( جلمط ) وعدَّه رباعياً أصلياً الميم . ثم قال : "وقال الجوهري : الميم زائدة . والله أعلم . ( ينظر اللسان ) : ١ / ٦٦٧ و ( ينظر الصحاح ( جلمط ) : ٣ / ١٦١٨ ) .

غَلَصَهُ ؛ أَي : قَطَعَ غَلَصَمَتَهُ (١) .

والملحقة بالرباعي المزيد فيه إما ملحقة بـ ( تَدْرَج ) ، وإما ملحقة بـ ( اُخْرَنْجَمَ ) (٢) والملحقة بـ ( تَدْرَج ) سبعة ، وهي : ( تَجَلَّبَبَ ) إذا لبس الجلباب ، و ( تَجَوَّرَبَ ) إذا لبس الجَوَّرَب (٣) ، و ( تَشَيْطَنَ ) و ( تَرَهَوَّكَ ) إذا تَمَوَّجَ (٤) في مشيه (٥) ، و ( تَمَسَّكَ ) و ( تَغَافَلَ ) و ( تَكَلَّمَ ) ؛ من : جلب وجرب (٦) وشطن ورهك وسكن وغفل وكلم .

اعلم أنه قيل في جعله ( تَغَافَلَ ) و ( تَكَلَّمَ ) ملحقا بـ ( تَدْرَجَ ) نظر ؛ لأن الألف لا تكون للإلحاق إلا (٧) بدلاً من الباء في الطرف ؛ كما في ( اسْتَلْقَى ) ، وإذا كان كذلك لم يكن ( تَفَاعَلَ ) ملحقا بـ ( تَفَعَّلَ ) (٨) وكذا ( تَفَعَّلَ ) لا يكون ملحقا بـ ( تَدْرَجَ ) (٩) لأن ( تَفَعَّلَ ) مطاوع

1- وقيل الغلصمة : أصل اللسان ، ذكره صاحب اللسان وعد الميم أصلية (وينظر اللسان (غلصم) : ٢٢٨١ / ٥ ) وقال الجوهري : " الغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتي في الحلق . وغلصمة ، أي قطع غلصمته . (الصحاح (غلصم) ١٩٩٧/٥ .

2- يقال : اُخْرَنْجَمَ القَوْمُ ، اذبحموا . واُخْرَنْجَمَتَ الإبل : اجتمعت وبركت ( ينظر : المنصف ١٢/٣ ، وينظر اللسان كذلك (حرجم) ٢ / ٨٢٤ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : جورب .

4- في ( هـ ) : تمرج . تحريف .

5- قاله ابن فارس في المجلد ( رهك ) : ٤٠٣ وينظر كذلك في معنى ترهوك اللسان (رهك) : ١٧٥٦ / ٣ .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : جورب ، والصواب ما أثبتناه من الأصل .

7- في ( هـ ) : ولا .

8- في ( هـ ) : بتدرج .

9- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

(فَعَّل) ، و(فَعَّل) غير ملحق بـ(دحرج) لعدم مساواته له في المصدر فكذا مطاوعه (١).

والملحقة بـ (أَحْرَجَمَ) : أَفْعَنْسَسَ وَاسْتَلْتَقَى ؛ (يَقَالُ : أَفْعَنْسَسَ إِذَا اجْتَمَعَ أَوْ تَأَخَّرَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو (٢) : سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ : مَا الْإِفْعَنْسَاسُ (٣) ؟ فَقَالَ : هَكَذَا ؛ فَفَقَّمْ بَطْنَهُ وَأَخَّرَ صَدْرَهُ (٤) ) ، (٥) ، مِنْ قَعَسَ الرَّجُلُ بِمَعْنَى : أَفْعَنْسَسَ (٦) . وَيُقَالُ اسْتَلْتَقَى ، إِذَا نَامَ عَلَى قَفَاهُ ؛ مِنْ { ١٣ } :

1- وأيضًا اعترض الرضي على جعل المصنف تفاعل وتفعّل ملحقًا بـ تدحرج ( ينظر شرح الشافية : ٦٩/١).

2- هو أبو عمرو الشيباني ، إسحاق بن مرار : عالمٌ جليلٌ القدر ، بل إنه كان من أعلم الناس باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذًا عن ثقاة العرب ، ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من طبقات اللغويين الكوفيين . وهو من أهل الريادة بالكوفة . قيل إنه توفي سنة ٢٠٥ هـ ، وقيل : ٢٠٦ ، وقيل : ٢١٠ ، وقيل : ٢١٣ ، وقيل : ٢١٦ ، على خلاف في ذلك . ومن آثاره الجلية : كتاب الجيم ، وكتاب النوادر ( ينظر في ترجمته : مراتب النحويين : ٩١ - ٩٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٩٤ - ١٩٥ .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : الأفعس .

4- العبارة التي بين المعقوفتين نقلها ركن الدين بنصها عن ابن جني في المنصف ( ٣ / ١٢ ) دون إشارة إلى ذلك . واختلاف النسخ في لفظة (الافعنساس) والتي أشرنا إليه في حاشية (١) يقابله أيضًا اختلاف فيها بين نسخ المنصف الخطية ؛ فالنسخة الخطية المحفوظة في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة (برقم ١٢ صرف) فيها (ما الافعنساس) مثل النسخة الأصلية هنا . وفي النسختين المحفوظتين - من المنصف - في دار الكتب المصرية بالقاهرة ( برقمي ٦١٤١ هـ ، ٢ صرف ش ) : ما الأفعس ، مثل ما في (ق) ، (هـ) هنا .

5- وفي كتاب خلق الإنسان للأصمعي ص ٢١١ : القَعَسُ دخول الظهر وخروج البطن .

6- وقيل : اقعس البعير وغيره : امتنع ولم يتبع . ( اللسان (قعس) .

سَلْقِيَّتُهُ : إِذَا رَمِيَتْهُ عَلَى قَفَاهُ (١) .

يقال : اخْرَجْتُمُ الْإِبِلَ ، إِذَا اجْتَمَعَ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ (٢) .

والأبْنِيَّةُ العَشْرَةُ الَّتِي لغير الإلحاق : أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ  
وَأَقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ الْفَرَسَ وَأَشْهَبَ ، إِذَا ارْتَفَعَ عَلَى رَجْلَيْهِ ،  
وَاعْدُوْنَ الشَّعْرُ ، إِذَا طَالَ وَاسْتَرْضَى (٣) ، وَاعْلَوْتُ الْبَعِيرُ ؛ إِذَا تَعَلَّقَ  
بِعُنُقِهِ قِلَادَةً ، وَقِيلَ : (اعْلَوْتُ) (٤) الْبَعِيرُ ، إِذَا رَكَبَهُ عَرِيَانًا - هَذَا قَوْلُ  
أَبِي عُبَيْدَةَ (٥) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : إِذَا اعْتَقَهُ (٦) .

ويعلم منه أن الموازن للرباعي غير (٧) المزيد فيه والرباعي المزيد

- 
- 1- هذا كلام ابن جنى في شرحه على تصريف المازني . ( ينظر المنصف : ٣ / ١٤ ) .
  - 2- قاله ابن جنى في المنصف : ٣ / ١٤ ، وينظر كذلك : المجمل (حرجم) ٣٦٨ واللسان (حرجم) : ٢ / ٨٢٤ .
  - 3- المنصف : ٣ / ١٣ .
  - 4- في ( ق ) : واعلود .
  - 5- هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي . وكان من أجمع الناس للعلم . وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها . وأكثر الناس رواية . وله مصنفات كثيرة ، عده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين البصريين وقد توفي سنة عشر ومائتين (٢١٠هـ) عن أربع وتسعين سنة رحمة الله رحم واسعة . (ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ١٧٥ - ١٧٨ ) .
  - 6- وقال ابن جنى في تصريف المازني : " يقال : اعْلُوْتُ الْمَهْرُ : إِذَا رَكَبَهُ عَرِيًّا ، هَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : اعْتَقَهُ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

اعْلُوْتُ عَمْرًا لِيُسْبِيَاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَيُدْرِيَاهُ

- (المنصف : ٣ / ١٣) . ويقال : اعْلُطُ فُلَانٌ رَأْسَهُ : رَكَبَ رَأْسَهُ وَتَقَحَّمَ عَلَى الْأُمُورِ بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ . وَاعْلُوْتُ الْجَمْلُ النَّاقَةَ : رَكَبَ عُنُقَهَا وَتَقَحَّمَ مِنْ فَوْقِهَا . ينظر اللسان : علط / ٣٠٧٠ : ٤ .
- 7- في النسخ الثلاث : الغير . والأصح ما أثبتناه .

فيه قد يكون للإلحاق وقد يكون لغير الإلحاق ، فإن ( شَمَل ) وما بعده موازن لـ ( دَحْرَج ) وملحق به ، وأن ( تَجَلَّبَب ) وما بعده موازن لتدحرج وملحق به ، وأن أفعنَسَسَ واسلنقى موازن لـ ( احرنجم ) وملحق به ، وأن أخرج وجربَ وقائل موازن لـ (دحرج)<sup>(١)</sup> وغير ملحق به ، وأن استخرج موازن لـ احرنجم وغير ملحق به .

إنما حكمنا على بعض الموازن للرباعي بأنه ملحق به ، وعلى بعض بأنه غير ملحق به لأنّ من شرط الإلحاق اتحاد المصدرين ؛ ففي صورة حكمنا فيها بالإلحاق وجد هذا الشرط وفي صورة حكمنا فيها بعدم الإلحاق لم يوجد هذا الشرط .

وأما (استكان) فقال بعضهم إنه من السكون، على وزن (افتعل)؛ فمَدَّ الكاف حينئذٍ شاذٌّ ؛ لأنّه حينئذٍ يكون ( استكن ) على وزن (افتعل)<sup>(٢)</sup> .

وقال بعضهم : إنه من (كان) على وزن (استفعل)؛ أصله : استكون ؛ فنقلت حركة الواو إلى الكاف وقلبت الواو ألفاً، فمَدَّ الكاف قياساً<sup>(٣)</sup> (٤) .

1- الواو ساقطة من ( ق ) .

2- ويرى صاحب هذا الرأي أن فتحة الكاف قد مُدَّت بالألف ، كما يمتدّون الضمة بالواو ، والكسرة بالياء . واحتج بقوله ( فأنظور ) أي : فأنظر . وبـ ( شيمال ) في موضع : الشمال .

3- وهو رأي أبي علي الفارسي ، حكاه عنه صاحب اللسان حكاية عن ابن الأبياري ينظر اللسان : كين : ٣٩٧٠ / ٥ ) . وقولهم : استكان الرجل خضع وذلّ . ومنه قوله تعالى : ( فما استكانوا لربهم ) [المؤمنون : ٧٦] وقوله تعالى : ( فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا ) [آل عمران / ١٤٦] .

4- و ( استكان ) : نكرها صاحب اللسان مرتين ، الأولى في ( سكن : ٢٠٥٦ / ٣ ) . والثانية في ( كين : ٣٩٧٠ / ٥ ) .

اعلم أنّ أصول الأبنية أربعة ، ثلاثة ثلاثية وهي : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ ،  
وواحد رباعي وهو فَعَّلَلٌ ، نحو : دحرج .

والثلاثية أصل لاثني عشر بناء ، وهي : أَفَعَلَ وَقَعَلَ وَقَاعَلَ وَتَفَعَّلَ  
وَتَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ وَانْفَعَلَ وَاسْتَفَعَلَ وَأَفَعَّلَ نُحُو: أَحْمَرٌ ، وَاَفَعَّلَ نُحُو: أَحْمَارٌ  
وَأَفْعُوَعَلَ نُحُو : اغْدُوَدَنَ ، وَأَفْعُوَعَلَ ، نُحُو : اَعْلُوَطَ (١) .

والرباعي أصل لثلاثة أبنية :

أحدها : تَفَعَّلَلٌ ، نُحُو:(تَدَحْرَجَ) ؛ أصله (دحرج) زيدت فيه التاء .

وثانيها : أَفَعَنَلَلٌ ، نُحُو : ( اَحْرَنْجَمَ ) ؛ أصله : حرجم ، زيدت فيه  
همزة الوصل والنون .

وثالثها : أَفَعَّلَلٌ ، نُحُو : أَفْشَعَرَّ (٢) ، أصله : قشعر ؛ زيدت فيه همزة  
الوصل وإحدى الراءين .

فهذه تسعة عشر بناءً، ثلاثة ثلاثية الحروف ، وأربعة رباعية الحروف  
وسنة خماسية الحروف ، وستة سداسية الحروف والأبنية الباقية المذكورة  
في الكتاب إما ملحقة بالأصل الرباعي ، وهو (فَعَّلَل) أو ملحقة بفروعها  
الثلاثة ، وهي : تَفَعَّلَلٌ وَأَفَعَنَلَلٌ وَأَفَعَّلَلٌ .

1- في ( ق ) : اعلود .

2- من القشعريرة ؛ وهي الرُعْدَةُ والقشعرار الجلد . ينظر اللسان : قشعر ) : ٣٦٣٨ / ٥ .  
وقال ابن جنبي : "أخبرني ابن مقسم عن ثعلب ، يقول الشاعر :

لها وقضة فيها ثلاثون سيفحاً إذا أنست أولى العديّ افشعرت

( المنصف : ١٤ / ٣ ) .

## [ معاني الأبنية في الأفعال ]

### [ معاني أبنية الثلاثي ]

قوله : " ( ففعل : لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يُبني على ( فعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ ) بالضم - نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ ، إلا باب وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ فَإِنَّهُ أَفْعَلُهُ - بالكسر ) (١) وعن الكسائي في نحو شاعرنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بالفتح " (٢) .

اعلم أن (فَعَلَ) بفتح العين، تجيء لمعان لا تتضبط كثرة وسعة منها باب المغالبة. والمراد بباب المغالبة أن يقصد كل واحد من الاثني غَلَبَةً (٣) الآخر في الفعل المقصود لهما، فيسند الفعل إلى الغالب منهما.

وباب المغالبة في غير المعتل الفاء والعين واللام بالياء فيهما مخصوصٌ بِفَعَلَ - بفتح العين - يَقَعُلُ بضم العين (٤) ، وإن كان أصل ذلك الفعل على خلاف فعل - بفتح العين - يَقَعُلُ - بضم العين - نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ ، وكَاثَرَنِي فَكَثَرْتُهُ أَكْثَرُهُ ، وعَازَرَنِي فَعَزَزْتُهُ

- 1- هذه الفقرة التي وضعتها بين قوسين معقوفتين نقلها ابن الحاجب بتمامها عن عبد القاهر الجرجاني (ب ٤٧١هـ) ، من كتابه المفتاح ، ص ٤٨ .
- 2- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وجاءت مبتورة في الأصل ، وفي ( هـ ) ؛ إذ جاءت في الأصل : " ففعل ، لمعان كثيرة ...." إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ففعل : لمعان كثيرة " .
- 3- في ( ق ) ، ( هـ ) : غلبته .
- 4- وهذا مذهب البصريين . ينظر الكتاب ( ٦٨/٤ ) والمقتضب ( ١٠٥/٢ ) . وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ( ٧٨/١ ) .

أعزّه ، وهاجاني فهجوتّه أهجوه .

أما إذا كان معتل الفاء كـ ( وعدتُ ) ، أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كـ ( بعثتُ ) و "رَمَيْتُ" ؛ فإنه يجيء منه { ١٤ } { يفعل - بكسر العين - لا يفعل - بضم العين ؛ لأن مجيئه على يفعل - بضم العين يؤدي إلى خلاف (١) لغتهم ، لأنه ليس في (٢) كلامهم وَعَدَّ يُوْعَدُ ، ولا باع يَبُوع ، ولا رمى يرمو (٣) ، فلذلك (٤) استعمل المضارع على القياس فقليل وَاَمَقَّتُهُ فَوَمَقَّتُهُ أَمَقُّهُ ، وبإيعتته فبعثته أبيعه ، وراميته فرميته أرميه .

وروي عن الكسائي (٥) أنه استثنى أيضًا ما فيه حرف الحلق ، فقال إنه يقال فيه أفعَلَه (٦) ، بالفتح ، نحو : شاعرتَه فشعرتَه أشعرَه - بالفتح (٧) .

وما ذكره غيره وهو عدم استثناء ما فيه حرف الحلق أولى ؛

1- في الأصل : ( حذف ) والصحيح ما أثبتاه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

3- في الأصل : يرموا .

4- في ( هـ ) : ولذلك .

5- هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز ، فارسي الأصل وأحد أئمة القراء السبعة ، وإمام النحاة الكوفيين ، توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة . وقيل : ثلاث وثمانين ومائة . وقيل : ثلاث وتسعين ومائة . ( تفصيل ترجمته في طبقات النحويين واللغويين : ١٢٧ - ١٣٠ ، ومراتب النحويين : ١٢٠ ، ووفيات الأعيان ١/٤١٦ .

6- في الأصل : ( يفعله ) .

7- ينظر شرح الشافية للرضي : ٧١/١ ، وارتشاف الضرب : ٧٨/١ ، واللسان ( شعر ) : ٢٢٧٤/٤ .

لثبوت الضم فيما فيه حرف الحلق بالنقل ، فإنّ أبا زيد حكى : شاعرتة  
فشعرتة أشعره ، وفاخرته أفخره - بالضم (١) ، ولأنّ اعتبار تلك  
القاعدة أولى من مخالفتها ؛ لكثرتها .

قال سيبويه : "وليس في كل شيء يكون" (٢) باب المغالبة (٣) ، ألا  
ترى أنهم لا يقولون : نازعتني فنزعتني ؛ استغني عنه (٤) بغلبته " (٥) .

### [معاني : فَعَل ]

قوله : « وفَعِلَ : تَكَثَّرُ فِيهِ الْعِلُّ وَالْأَحْزَانُ وَأُضْدَادُهُمَا ، نَحْوُ :  
سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَقَرِحَ ، وَتَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلَى كُلُّهَا  
عَلَيْهِ . وَقَدْ جَاءَ : أَدِمَ وَسَمِرَ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ ،

1- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧١ .

2- لفظة ( يكون ) ساقطة من ( ق ) .

3- في ( ق ) : المبالغة .

4- في سيبويه : ( عنها ) بدلا من ( عنه ) .

5- وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ؛ ففي الكتاب ( ٦٨/٤ ) : " واعلم أن ( يفعل ) من هذا الباب على مثال ( يخرج ) نحو : عازتي فعزته أعزه ، وخاصمني فخصمته أخصمه . وشاتمني فشمته أشمته ، تقول : خاصمني فخصمته أخصمه . وكذلك جميع ما كان من هذا الباب - أي باب المغالبة . إلا ما كان من الياء ، مثل : رمدت وبعثت وما كان من باب ( وعد ) ؛ فإنّ ذلك لا يكون إلا على أفعله ؛ لأنه لا يختلف ، ولا يجيء إلا على ( يفعل ) وليس في كل شيء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : نازعتني فنزعتني ، استغني عنها بغلبته ، وأشباه ذلك " .

بالضم والكسر " . (١) ، (٢) .

اعلم أنّ فَعَلَ - بكسر العين - يكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها  
يعني (٣) : الأفرح - نحو سَقِمَ ومَرِضَ في العلل ، وحَزِنَ في  
الأحزان ، وفرِحَ وجَدِلَ وأشِرَ (٤) في الأفرح .

وقوله : " تكثر فيه " يُنبئُ بأنه يجيء فيه غيرها ، كَشَرِبَ وَسَمِعَ .  
وتجيء جميع الألوان والعيوب والحلي على وزن ( فَعَلَ ) بكسر العين  
ثم (٥) استثنى ما جاء فيه الضم أيضاً مع الكسر (٦) ، وأشار إليه بقوله  
: " فقد جاء أدِمٌ ... " إلى قوله " بالكسر والضم " .

فقوله : ( أدِمٌ وَسَمِرٌ ) من الألوان ، و(عَجِفٌ) من عيوب (٧) البدن ،  
و( حَمِقٌ وَخَرِقٌ وَعَجِمٌ ) من عيوب النفس ، و( رَعَن ) من الحلي (٨) .

- 
- 1- هذه الفقرة نقلها ابن الحاجب بتمامها من كتاب المفتاح ، لعبد القاهر ، ص ٤٨ .
  - 2- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وفي الأصل : " وفعل : تكثر فيه العلل والأحزان  
وأضدادهما ... إلى آخره . وفي ( هـ ) " وفعل تكثر فيه العلل " .
  - 3- في ( ق ) : أعني .
  - 4- لفظة ( أشر ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 5- في ( هـ ) : نحو .
  - 6- في ( هـ ) : الكثير . والصواب ما أثبتناه من الأصل ، ( ق ) .
  - 7- في ( هـ ) : العيوب .
  - 8- يعني ركن الدين بالحلي ههنا : العلامات الظاهرة للعيوب في أعضاء الحيوان أو  
الإنسان ؛ ف رَعَنَ الرجلُ ، صار أرعن ، والرجل الأرعنُ : الطويل الأنف . الوسيط (رعن)  
: ٣٦٨ . والحلي جمع حلية وهي الخلقة ، والصفة ، والصورة . ينظر اللسان / حلا : ٩٨٥/٢ .

واعلم أنه جاء أيضًا منه غير ما استثناه ، نحو : صَهَبَ الشَّعْرُ  
وصَهَبَ صُهَيْبًا وصَهَبًا : احمرَّ ظاهره ( وباطنه أسود ) ( ١ ) ، ( ٢ ) ،  
وكَهَبَ وكَهَبَ كُهَيْبَةً . هكذا حكاه سيبويه ( ٣ ) .

وقال أبو عمرو : الكُهَيْبَةُ لون ليس بخالص في الحُمْرَةِ . وهي في  
الحمرة خاصة ( ٤ ) وحكى غيره شَهَبَ الدابة وشَهَبَ : خالط بياض  
شعرها سوادًا ( ٥ ) . وقالوا : خَطَبَ اللون خُطْبَةً - بالضم لا غير .  
والخُطْبَةُ : حُمْرَةٌ في كدرة كلون القَمَارِيِّ والوحش .

### [ معاني فعل ]

قوله : (( وَقَعَلَ لأفعال الطبائع ونحوها ؛ كحَسَنَ ، وَقَبِحَ ، وكَبُرَ ،  
وصَفُرَ . فمن ثمة كان لازمًا ، وشذَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أي رَحِبَتْ بك )) ( ١ ) .

أي : وَقَعَلَ بضم العين - لأفعال الطبائع والغرائز نحو حَسَنَ وَقَبِحَ  
وكَثُرَ وصَغُرَ .

1- وفي ( هـ ) : واسودَّ باطنه .

2- قاله الأزهرى في التهذيب ( صهب ) : ١١٢/٦ - ١١٣ .

3- ينظر الكتاب : ٢ / ٢٢٢ .

4- العبارة التي بين المعقوفتين من ( هـ ) . وهي بتمامها في اللسان ( كهب ) : ٥ /

٣٩٤٥ . وحكى ابن فارس أن الكُهَيْبَةَ عبرة مُشْرِبَةٌ سوادًا في الإبل (المجمل : كهبه : ٧٧٣) .

5- حكاه ابن فارس في المجمل . ( شهب ) : ٥٢٣ .

6- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) : وجاءت في الأصل : " وفعل : لأفعال الطبائع ... إلى

آخره . وفي ( هـ ) : وفعل ... " وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب من كتاب المفتاح ، لعبد

القاهر ، ص ٤٨ .

ومن أجل أن فَعَلَ - بضم العين - لأفعال الغريزة لا يكون إلا لازماً ؛ لأنه لا يقتضي معناه تعلقه بالمفعول ، بل يختص بالفاعل .

( والمراد بأفعال الطبائع : أفعال طُبِعَ الفاعل عليها . والمراد بنحوها أفعال لم يطبع الفاعل عليها لكن صارت ملكة له بالتكرار والتكلف حتى صارت كأفعال الطبائع فيكون الواحد نحو: كَرَمَ ، مثلاً بالنسبة إلى شخص يكون من أفعال الطبائع ، وبالنسبة إلى شخص آخر لا يكون من أفعال الطبائع ) (١) .

قوله : (( وَشَذَّ : رَحِبْتَكِ الدَّارُ )) (٢) جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ ، وتقدير السؤال أن ما ذكرتم منقوض بـ ( رَحِبْتِكِ الدَّارُ ) فإنَّ " رَحِبْتَ فَعَلَ ، مع أنه متعدٍّ إلى المفعول الذي هو الكاف . وأجاب عنه بأنه شاذٌّ في استعماله متعدياً ، ثم بيَّن أنه ليس بمتعدٍّ في الحقيقة ؛ لأنَّ أصله : رَحِبْتُ بِكَ (الدار) (٣) ؛ فلما كثر استعماله حذفوا الياء تخفيفاً (٤) .

1- ما بين المعقوفتين بتمامه ساقط من ( ق ) .

2- زاد في الأصل ، (ق)،عبارة إلى آخره "والأنسب حذفها كما في (هـ)؛ إذ لا حاجة إليها

3- الدار : إضافة من ( هـ ) .

4- في اللسان : " وكلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرْحِبْكُمُ للدخول في طاعة ابن الكَرْمَانِي ؟ أي : أوسِعْكُمْ ؛ فَعُدِّي ( فَعَلَ ) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا علي الفارسي حكى أن هُذَيْلاً تعدَّيها إذا كانت قابلة للتعدِّي بمعناها ، كقوله :

ولم تُبْصِرِ العَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال في الصحاح : " لم يجرى في الصحيح ( فَعَلَ ) بضم العين ، متعدياً ، غير هذا " (رحب) : ١/ ١٣٥ ) . وقد حكى الجوهري كلمة نصر بن سيار عن الخليل ( ينظر المصدر السابق ) . واعترض الرضي على إجابة ابن الحاجب ههنا ، وقال : " والأولى أن يقال : إنما عُدِّي

قوله : ( وَأَمَّا بَابُ ( سُدَّتْهُ ) فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ( بَعَّتْهُ ) وَرَاعَوْا فِي بَابِ ( خَفَّتْ ) بَيَانَ الْبَنِيَّةِ ) (١) .

اعلم أنّ باب المعتلّ العين من الياء ( أو الواو ) (٢) إذا أسند إلى ضمير بارز متحرك لزم كسر الفاء في المعتلّ الياء نحو : بَعَّتْ ، وضمّها في المعتلّ الواو ( نحو : سُدَّتْ ) .

واختلف في تعليل ذلك ، فقال الأكثرون (٣) : إنما نقل ( فَعَلْتُ ) - بفتح العين في المعتلّ الياء إلى ( فَعَلْتُ ) - بكسر العين ، وإلى فَعَلْتُ - بضم العين في المعتلّ الواو (٤) ؛ لأنه لو لم ينقل لزم قلب الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الألف لالتقاء { ١٥ } الساكنين فقبل ( بَعَّتْ وَسَدَّتْ ) - بفتح الفاء - فالتبس الأفعال المتصرفة بالفعل غير (٥) المتصرف ، وهو ( لَسْتُ ) ثم استتقلت الضمة والكسرة على الواو والياء فنقلتا إلى ما قبلهما ثم حذفنا لالتقاء الساكنين ، فصار : بَعَّتْ وَسَدَّتْ . قال المصنف في الشرح : إنه ضعيف (٦) ؛ لأنه يلزمهم نقل

---

لتضمّنه معنى وَسَعَ ؛ أي : وَسِعْتُمْ الدار . وقول المصنّف : " أَي رَحَّبْتُ بِكَ " فيه تعسف لا معنى له " ( شرح الشافية : ١ / ٧٥ - ٧٦ ) .

1- عبارة ابن الحاجب المذكورة من (ق) وفي الأصل : "وأما باب سدته ، فالصحيح ... إلى آخره . وفي (هـ) " وأما باب سدته ... "

2- في الأصل : والواو .

3- وهو رأي سيبويه وجمهور النحاة ( ينظر شرح الرضي على الشافية ١ / ٧٩ ) .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

5- في النسخ الثلاث ( الغير ) والأصح ما أثبتناه .

6- أي : شرحه على الشافية .

وزن يخالفه لفظاً ومعنى - وهو بعيدٌ .

أما مخالفته إيّاه لفظاً فظاهرة ، وأما مخالفته إيّاه معنى فلأنه بيّن أنّ كلَّ واحد من فَعَلَ - بفتح العين وكسرها وضمّها - لمعنى غير معنى الآخر . وإنما ارتكبوا هذا النقل مع كونه بعيداً لوجهين :

أحدهما أنه لو كان كسر الفاء وضمّها في بَعْتُ و سُدْتُ للفرق بين (الياء والواو) (١) لحصل هذا الفرق في خِفْتُ و بَعْتُ لكنه لم يحصل .

والثاني : أنهم رأوا أنهم إذا أعلّوا عين الفعل بالحذف لنقلوا (٢) حركتها إلى ما قبلها ، نحو : قُلْ و بَعْ و خَفْ .

وقال الأقلون : إنّ ضمّ الفاء في ( سُدْتُ ) وكسرها في ( بَعْتُ ) للفرق بين نوات الواو (ونوات) (٣) الياء (٤) .

وقال (٥) المصنّف : الأصحّ أنّ الضمّ في ( قُلْتُ ) لبيان الواو المحذوفة والكسرة في ( بَعْتُ ) لبيان الياء المحذوفة لا للنقل ، كما ذهب إليه الأكثرون . ولم يفرّقوا مع غير الضمير المرفوع البارز المتحرك لتعذر الضم والكسر قبل الألف في قال باع .

1- في ( هـ ) : الياء والياء . لعله سهو من الناسخ - رحمه الله .

2- في ( هـ ) : نقلوا .

3- (ذوات) : إضافة من ( هـ ) .

4- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ١٧٩ .

5- في الأصل ، ق : فقال . وما أثبتاه من ( هـ ) .

وإنما لم<sup>(١)</sup> يفرقوا بين نوات الواو والياء في خِفَتْ وَهِنَتْ لأنه كان يمكنهم مراعاة البنية والدلالة عليها في خِفَتْ ، لأن كسرة فاء الفعل تدل على كسرة العين لأنّ ( الكسرة )<sup>(٢)</sup> فيها نقلت إلى الفاء ، وفرقوا في قلت وبعث ، لأنّ الضمة في ( قُلْتُ ) لا تدلّ على فتح العين وكسروا الفاء في : ( بَعْتُ ) ، و ( هِنْتُ )<sup>(٣)</sup> لتدل على الياء المحذوفة.

فإن قلت : احتمل أن يكون مضموم الفاء فَعُلْ ، بضم العين ، وأن يكون مكسور الفاء فَعِلْ ، بكسر العين ، فيحصل الالتباس .

قلنا : يعلم كونه ليس مضموم العين بكونه متعدياً كَقُلْتَهُ وَصُمُّتَهُ ، ولمجيء اسم الفاعل على فاعل نحو: قائم وصائم، وهو في مضموم<sup>(٤)</sup> العين نادر كخائر وحامض . ويعلم كونه مكسور الفاء ، ليس فعل مكسور العين بمجيء<sup>(٥)</sup> مضارعه على يفعل - بكسر العين .

### [ معاني أفعال ]

قوله : (( وَأَفْعَلُ : للتعدية غالباً ، نحو : أَجَسْتُهُ ، وللتعريض نَحْوُ : أَبْعَثْتَهُ ، ولصيورته ذا كذا نَحْوُ : أَغَدَّ البعيرُ ، ومنه أَحْصَدَ الزَّرْعُ ،

- 1- لفظة ( لم ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 2- لفظة ( الكسرة ) : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 3- لفظة ( هنت ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 4- لفظة ( في ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 5- في ( ق ) ، ( هـ ) : لمجيء .

ولوجوده على صفة نحو : أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ وَالسَّلْبِ نحو : أَشْكَيْتُهُ ،  
وبمعنى فَعَلَ نَحْوُ : قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ (١) .

اعلم أن (أفعل) يأتي لمعان كثيرة :

أحدها : أن يأتي للتعدية .

ومعنى التعدية : أن يصير ما كان فاعلاً للفعل الثلاثي مفعولاً  
لأفعل ، موصوفاً بأصل الفعل ، نحو جلس زيداً وأجلسته .

وثانيها : أن يأتي (٢) للتعريض بالشيء (٣) .

ومعنى التعريض : أن يجعل ما كان فاعلاً للفعل الثلاثي معرضاً  
لمصدر الفعل الثلاثي ، نحو : باع زيداً فرسه وأبعثه ؛ أي : عرضته لأن  
يبيع فرسه وجعلته بسبب (٤) منه (٥) .

---

1- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وفي الأصل : "وأفعل للتعدية غالباً ... إلى  
آخره . وفي ( هـ ) : "وأفعل للتعدية ... " وهذه العبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب عن  
كتاب المفتاح " ص ٤٩ لكنه قال : " لوجوده " على صفة "بدلاً من : " لوجوده عليها  
" عند عبد القاهر .

2- ( أن يأتي ) : ساقطة من ( هـ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : للشيء .

4- في ( هـ ) : مسبباً .

5- قال سييويه : " وتجيء أفعلته على أن تعرضه لأمر ، وذلك قولك : أقتلته ، أي عرضته  
للقتل " . ( الكتاب : ٤ / ٥٩ ) .

**وثالثها:** أن يأتي لصيرورة الشيء ذا كذا<sup>(١)</sup>، أي يصير الفاعل منسوباً إلى ما اشتق منه ذلك الفعل نحو: أَعَدَّ البعيرُ ؛ أي: صار ذا غُدَّةٍ (٢) ومنه: أَحَصَدَ الزرع ؛ أي: صار ذا حصاد<sup>(٣)</sup>.

إنما قال: (منه) ، ولم يقل ( وأحصد الزرع ) ؛ لأنَّ انتساب الزرع إلى الحصاد على سبيل المجاز ، لأنه تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه وهو بالحقيقة للحنونة ، أي حان حصاده ؛ فإنه يقال : أحصد الزرع : إذا حان حصاده وإن لم يحصد (٤) .

**ورابعها:** أن يكون لوجود الشيء<sup>(٥)</sup> على صفة. معناه: أن فاعله {١٦} وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من فعل الثلاثي، وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل، نحو: "أبخلته" ؛ أي: وجدته بخيلاً . وقد تكون في معنى المفعول ، نحو : أحمدته ، أي : وجدته محموداً (٦) .

**وخامسًا:** أن يكون للسلب ، أي لإزالة الفاعل عن المفعول - بمعنى مصدر الثلاثي - نحو : ( أَشَكَّيْتُهُ ) ؛ أي : أزلتُ شكايته .

1- قاله سيبويه . ينظر الكتاب : ٥٩/٤ .

2- ينظر اللسان ( غدد ) . : ٥ / ٣٢١٦ .

3- في ( ق ) : صار الزرع ذا حصاد .

4- ينظر أساس البلاغة ( حصد ١٢٨ واللسان ( حصد ٢ / ٨٩٤ ) .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : شيء .

6- في ( هـ ) وردت العبارة بتغيير طفيف ، هكذا : " وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل وقد تكون المفعول ، نحو : أبخلته ، أي : وجدته بخيلاً ، وأحمدته ، أي : وجدته محموداً

وسادسها : أن يكون بمعنى (فعل) نحو قَلَّتُهُ (١) البيع وأَقَلَّتُهُ (٢) ،  
وبَكَرَ وأَبَكَرَ (٣) : إذا أسرع إلى شيء أي وقت كان (٤) .

وقد يجيء للدخول في مكان ، نحو: أُنْجِدَ وأُغَارَ ، أي : دخل في  
النَّجْدِ والغَوْرَ (٥) .

### [ معاني : فَعَلَ ]

قوله : (( فَعَلَ : للتكثير غالبًا ، نحو : غَلَقْتُ ، وَقَطَعْتُ ، وَجَوَلْتُ  
وَطَوَّقْتُ وَمَوَّتَ الْمَالَ ، وللتعدية نحوُ : فَرَحْتُهُ ، ومنه فَسَقْتُهُ ، وللسلب  
نحو جَلَدْتُهُ وَقَرَدْتُهُ ، وبمعنى (فَعَلَ) نحو : زَلَيْتُهُ وَزَيْلَتُهُ )) (٦) .

اعلم أن (فَعَلَ) يأتي لمعان :

- أحدها : أن يأتي للتكثير غالبًا ، إلا أنه إن كان متعديًا كان  
التكثير في متعلقه أي في مفعوله ، نحو : غَلَقْتُ الأبواب ،  
وَقَطَعْتُ الأيدي .

1- في (ق) ، (هـ) : قلت .

2- ينظر : أساس البلاغة ( قيل ) : ٥٣١ .

3- قاله سيبويه في الكتاب : ٤ / ٦١ .

4- ينظر اللسان ( بكر ) : ١ / ٣٣٢ .

5- حكى ابن فارس : " أنجد فلان : إذا علا من الغور إلى نجد " . (المجمل : نجد) : ٨٥٥ .

6- عبارة ابن الحاجب هذه من (ق) . وجاءت مبتورة في الأصل وفي (هـ) ، ففي الأصل :  
" وفعل غالبًا للتكثير ... إلى آخره . وفي (هـ) : " وفعل غالبًا ... " . وهذه العبارة أيضًا نقلها  
ابن الحاجب من كتاب المفتاح ص ٤٩ .

وإن كان لازماً كان التكرير في فاعله ، نحو : جَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ ؛  
أي أكثرت (١) الجولان والطواف ومَوَّتَ المال ، أي هلك . وفيه نظر ؛  
لأن التكرير ليس في الفاعل بل في الفعل (٢) .

ثم (٣) اعلم أن المراد بقولنا: "إن التكرير في المفعول" أنه لا يستعمل  
غَلَقْتُ بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً وغلَقُ  
مرات كثيرة . لم (٤) يستعمل الإغلاق بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز

- وثانيها : أن يأتي للتعدية ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ وَفَرِحَتْهُ ، ومنه :  
فسق زيد وفسقته .

وإنما قال : (( ومنه فسقته )) ولم يقل (( وفسقته )) لأنه قد لا يكون  
موصوفاً بأصل الفعل وهو الفسق ؛ لأنه بمعنى نسبه إلى الفسق  
( والنسبة إلى الفسق ) (٥) لا تستلزم ثبوت الفسق (٦) .

---

1- في النسخ الثلاث : ( كثر ) . والصحيح ما أثبتناه .

2- في ( ق ) : الفاعل .

3- لفظة ( ثم ) ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : ثم .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

6- وقال الرضي : " قوله " ومنه فسقته " . إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع  
قسماً برأسه ، فقالوا : يجيء فعل لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسقته :  
أي نسبه إلى الفسق . وسميته فاسقاً ، وكذا كفرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية  
أي جعلته فاسقاً بأن نسبه إلى الفسق " ( شرح الشافية : ١ / ٩٤ ) .

- **وثالثها :** ( أن يأتي )<sup>(١)</sup> للسلب ، نحو : جَلَدْتُ البعيرَ وَقَرَدْتُهُ أي أزلتُ جلده وقراده ، يعني : سلخت جلده<sup>(٢)</sup> ونزعت قراده<sup>(٣)</sup> .
- **ورابعها :** أن يأتي بمعنى (فعل) ، نحو : زِلْتُهُ وزَيْلْتُهُ ، أي فَرَقْتُهُ .

### [ معاني : فاعل ]

قوله : (( وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا ، فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ : ضَارَبْتُهُ ، وَشَارَكْتُهُ<sup>(٤)</sup> ) ومن ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًا ، نَحْوُ : كَارَمْتُهُ ، وَشَاعَرْتُهُ ، وَالمُتَعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ مَغَايِرٌ لِلْمُفَاعِلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ : جَاذَبْتَهُ الثُّوبَ ، بِخِلَافِ شَاتَمْتَهُ ، وَبِمَعْنَى (فَعَلَّ) نَحْوُ : سَافَرْتُ<sup>(٥)</sup> .

اعلم أن ( فاعل ) يأتي لمعان :

- **أحدها :** أن يأتي غالبًا لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقًا بالأمر الآخر ( مشاركا له )<sup>(٦)</sup> ، وينعكس ضمنا ، أي

- 1- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
- 2- حكاه ابن منظور عن الأزهرى . ( ينظر اللسان : جلد ) : ٦٥٣ / ١ .
- 3- حكاه ابن منظور في اللسان ( قرد ) : ٣٥٧٥ / ٥ .
- 4- قاله سيبويه في الكتاب : ٦٨ / ٤ .
- 5- العبارة بتمامها من ( ق ) وجاءت مبتورة في الأصل وكذلك في ( هـ ) . إذ جاءت في الأصل ، هكذا : " وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وفاعل لنسبة أصله " وهذه العبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب أيضا عن كتاب المفتاح ، ص ٤٩ .
- 6- في ( هـ ) : مشاركته .

ويكون لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى الأمر الثاني متعلقًا بالأمر الأول مشاركًا له ضمناً نحو : ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَإِن (ضارب) لنسبة الضرب إلى زيد ، متعلقًا بعمره مشاركًا له <sup>(١)</sup> صريحًا . ويلزمه <sup>(٢)</sup> نسبة الضرب إلى عمرو متعلقًا بزيد مشاركًا له ، لأن من شارك زيدًا في شيء شاركه زيد في ذلك الشيء .

ولأجل أن ( فاعل ) لنسبة مصدر الفعل الثلاثي (إلى <sup>(٣)</sup> أحد <sup>(٤)</sup>) الأمرين متعلقًا بالأمر الآخر مشاركًا له في أصل الفعل صار ( فاعل ) المبني من ( فعل ) <sup>(٥)</sup> اللازم متعديًا إلى مفعول لتضمنه إسناد أصل فعله إلى أحد الأمرين وتعلقه <sup>(٦)</sup> بالأمر الآخر ومشاركته إياه نحو : ( كَارَمْتُهُ ) ، وصار ( فاعل ) المبني من ( فَعَلَ ) <sup>(٧)</sup> المتعدي إلى واحد متعديًا إلى مفعولين <sup>(٨)</sup> ، نحو : جَذَبَ زَيْدٌ الثَّوْبَ ، وجاذبتُ زيدًا الثَّوْبَ ، إلا أن يكون المشارك وهو مفعول ( فاعل ) في المعنى هو مقتضى أصل ذلك الفعل الذي اشتق منه ( فاعل ) لاتحاد المشارك ومقتضى أصل ذلك الفعل ، نحو ( زيد ) في : شامتُ زيدًا ، فإنه

1- لفظه ( له ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في ( هـ ) : ويلزم منه .

3- لفظه (إلى) ساقطة من (هـ) .

4- في (ق) : الواحد ، بدلا مما بين المعقوفتين .

5- في ( ق ) : الفعل .

6- في الأصل : ( متعلقا ) . وما أثبتاه من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- في ( هـ ) : الفعل .

8- في ( هـ ) : المفعول .

مشارك فاعل (شَاتَمَ) ومقتضى أصل شتم ، بخلاف : جازبتُ {١٧} زيدًا الثوب ، فإن (١) المشارك (المتكلم) (٢) في (جاذب) هو (زيد) ومقتضى أصل فعله هو (الثوب) ، ولهذا تعدى (جاذب) إلى مفعولين و( شاتم ) إلى مفعول واحد .

- وثائبيها : أن يأتي بمعنى (٣) (فَعَّلَ) ، يعني للتكثير ، نحو : ضاعفتُ ، بمعنى (٤) : ضَعَّفتُ ، وناعمتُ بمعنى نَعَّمتُ (٥) .

- وثالثها : أن يأتي بمعنى (فَعَلَ) نحو : سافرتُ (٦) .

- ورابعها : أن يأتي بمعنى (أَفْعَلَ) ، نحو : عافاك الله ، وطارقت النعل ، بمعنى : أعفأك الله ، وأطرقت النعل (٧) .

### [ معاني : تَفَاعَلَ ]

قوله : (( وتَفَاعَلَ : لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا ، نَحْوُ : تَشَارَكَا ، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ

1- في ( هـ ) : وإن .

2- لفظة ( المتكلم ) ساقطة من ( هـ ) .

3- بمعنى : ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : لمعنى .

5- قاله سيبويه في الكتاب : ٦٨ / ٤ .

6- أي : سافرت بمعنى سفرت . وظاهر هذه العبارة أن الثلاثي من هذه المادة مستعمل ويؤيده ما في الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : "وقال : سفرت أسفر سفورًا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر وقوم سَفَرٌ " مثل صاحب وصخب " اللسان : سفر ) : ٢٠٢٤ / ٣ .

7- ذكره سيبويه في كتابه : ٦٨ / ٤ .

الفاعل أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ ، نَحْوُ : تَجَاهَلْتُ  
وَتَغَافَلْتُ<sup>(١)</sup> . وبمعنى ( فَعَلَ ) نَحْوُ : تَوَانَيْتُ ، وَمَطَاوَعُ  
( فَاعَلَ ) نَحْوُ : بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ ))<sup>(٢)</sup> .

اعلم أَنَّ ( تَفَاعَلَ ) يَأْتِي لِمَعَانٍ :

- أحدها : أَنْ يَأْتِيَ لِمَشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ<sup>(٣)</sup> فَصَاعِدًا فِي مَعْنَى مُصَدَّرِ  
ثَلَاثِيَّةٍ صَرِيحًا ، نَحْوُ : تَضَارَبَا أَوْ تَضَارَبُوا ، أَيْ اشْتَرَكَا  
أَوْ اشْتَرَكُوا فِي الضَّرْبِ<sup>(٤)</sup> . ( وَمِنْ أَجْلِ )<sup>(٥)</sup> أَنَّهُمَا أَوْ  
أَنَّهُمْ<sup>(٦)</sup> اشْتَرَكُوا فِي الضَّرْبِ صَرِيحًا نَقَصَ ( تَفَاعَلَ ) مَفْعُولًا عَنْ  
( فَاعَلَ ) ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ أَصْلِ الْفِعْلِ فِي تَفَاعَلَ إِلَى أَمْرَيْنِ  
فَصَاعِدًا عَلَى سَبِيلِ التَّشَارِكِ صَرِيحًا ، وَنِسْبَةَ أَصْلِ الْفِعْلِ فِي

1- نقل ابن الحاجب هذه العبارة أيضًا - من كتاب المفتاح ، ص ٥٠ .

2- عبارة ابن الحاجب فيها من ( ق ) . وفي الأصل : " وتفاعل ...." إلى آخره . وفي  
( هـ ) : " وتفاعل " .

3- في ( هـ ) : الأمرين .

4- واعترض الرضي على قول المصنف ههنا : "لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا  
بقوله: " لاشك أن في قول المصنف قبل النسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا  
" وقوله ههنا : "المشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا تخليطاً ومجمجة ؛ وذلك أن التعلق  
المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى  
"ضارب زيدٌ عمرا" و"تضارب زيدٌ وعمرو" شيء واحد ، كما يجيء . فمعنى التعلق  
والمشاركة في كلا البابين ثابت ، فكما أن للمضارعة تعلقاً بعمرو صريحا في قولك "ضارب  
زيدا عمرا" فكذا للتضارب في "تضارب زيدٌ وعمرو" تعلق صريح به ... " (شرح الشافية ١/١٠٠) .

5- في ( هـ ) : ولأجل .

6- في ( ق ) : أنهم أو أنهما .

فاعل أحدهما صريحاً وإلى الآخر ضمناً فصار (١) (تَفَاعَلَ)  
 المبنى من (فَاعَلَ) المتعدي إلى واحد غير متعدٍّ ، نحو:  
 تضاربنا ، وصار (تفاعل) المبنى من (فاعل) المتعدي إلى  
 مفعولين متعدّياً إلى واحد نحو : تجانبنا الثوب . وقال بعضهم  
 في الفرق بين ( فاعل ) و ( تفاعل ) من حيث المعنى وإن  
 اشتركا في صدور الفعل عن اثنين فصاعداً أن البادي بالفعل  
 في فاعل - وهو الفاعل - معلوم ، وفي (تفاعل) غير معلوم (٢)  
 ولهذا يقال في : (ضارب زيدٌ عمراً) على سبيل الاستبعاد

1- في ( ق ) : صار .

2- وفي الفرق بين ( فاعل ) و ( تفاعل ) قال الرضي : "والأولى ما قال المالكي ، وهو :  
 أن ( فاعل ) لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى ، و ( تفاعل ) للاشتراك  
 في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى " ( شرح الشافية : ١٠٠/١ - ١٠١ ) . ثم  
 استطرد الرضي قائلاً : " ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين (فاعل) و(تفاعل) في إفادة  
 كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب (فاعل) هو السابق  
 بالشروع في أصل الفعل على المنصوب ، بخلاف باب ( تفاعل ) ، ألا ترى إلى قول الحسن  
 ابن علي - رضي الله تعالى عنهما - لبعض من خاصمة : " سقية لم يجد مسافهاً "؛ فإنه  
 رضي الله عنه سمي المقابل له في السفاهة مسافهاً ، وإن كانت سفاهته - لو وجدت - بعد  
 سفاهة الأول . وتقول : " إن شتممتي أشاتمك " ونحو ذلك ، فلا فرق من حيث المغزى  
 والمقصد الحقيقي بين البابين ؛ بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك إنه  
 قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات أحدهما مفردات الأخرى معنى من حيث  
 الوضع ، وكذا إعراباتها ... " وهذا ما قاله أبو حيان ، حيث قال في ص ٨٤/١ من  
 ارتشاف الضرب : " فاعل : لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى نحو :  
 ضارب زيدٌ عمراً " وقال في ص ٨٣ منه : " وتفاعل ، فيكون للاشتراك في الفاعلية لفظاً  
 وفيها وفي المفعولية معنى ، (نحو) : تضارب زيدٌ وعمروُ . "

والإنكار ، أضراب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ولم يقل ذلك (١) (في) (٢) : تَضَارِبَ زَيْدٌ عَمْرُوً .

- **وثانيها** : أن يأتي للدلالة على أن الفاعل أظهر أن معنى مصدر ثلاثيه حاصل له والحال أنه منتفٍ عنه نحو : تجاهل زيداً وتغافل، فإن زيداً أظهر أن الجهل حاصل له ، وأن (٣) الغفلة حاصلة له مع أنهما ليسا حاصلين (له) (٤) .

- **وثالثها** : أن يأتي بمعنى ( فَعَلَ ) نحو : تَوَانَيْتُ فِي الْأَمْرِ ، أَيْ : وَنَيْتُ - من الونى وهو الضعف (٥) .

- **ورابعها** : أن يأتي مطاوع ( فاعل ) نحو : بَاعَدْتُهُ فَبَّاعَدَ .

### [ معاني : تَفَعَّلَ ]

قوله : (( وَتَفَعَّلَ : لِمَطَاوَعَةِ (فَعَلَ) نَحْوُ : كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكْأَفِ نَحْوُ : تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلاتِّخَاذِ ، نَحْوُ : تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ : تَأَنَّمَ ،

1- لفظة ( ذلك ) ساقطة من ( ق ) .

2- لفظة ( في ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- لفظة ( أن ) ساقطة من ( ق ) .

4- ( له ) : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- ينظر اللسان ( ونى ) ٦ / ٤٩٢٨ .

وَتَحَرَّجَ (١) ، وَلِلْعَمَلِ الْمَتَكَرِّرِ فِي مُهَلَّةٍ نَحْوُ : تَجَرَّعْتُهُ وَمِنْهُ : تَفَهَّمْ ،  
وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ نَحْوُ : تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ (٢) .

اعلم أن تَفَعَّلَ يأتي لمعان :

- أحدهما : أن يأتي مطاوع (فَعَّلَ) نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ . ومعنى  
المطاوعة صدور فعل عن فعل ، نحو صدور التَكَسَّرِ عن  
التكسير ، فيقال : ( تَكَسَّرَ ) الذي مصدره - ( وهو ) (٣) التَكَسَّرُ  
صادر عن مصدر ( كَسَّرَ ) الذي هو التكسير (٤) ، ( فيكون  
مطاوعاً ) (٥) لـ كسر ، وكسر مطاوع تكسر .

- وثانيها : أن يأتي للتكلف (٦) ، يعني ليدل على أن فاعله تكلف  
حصول معنى مصدر ثلاثيه له ليتمرن فيحصل له معنى  
مصدر ثلاثيه ، نحو : تَشَجَّعَ ، وَتَحَلَّمَ فَإِنَّهُ يَتَكَلَّفُ حُصُولَ

1- العبارة التي بين المعقوفتين نقلها ابن الحاجب أيضا من كتاب المفتاح ، ص ٥٠ .  
وزاد فيها لفظة ( تأثم ) فقط .

2- العبارة بتمامها من ( ق ) . وفي الأصل : " وتَفَعَّلَ : لمطاوعة فعل ... " إلى  
آخره . وفي ( هـ ) : " وتَفَعَّلَ : لمطاوعة ... " .

3- ( وهو ) : إضافة من ( ق ) ، ( هـ )

4- في الأصل: الذي مصدره هو التكسير . و حذفنا لفظه (مصدره) لأنها تكررت ولا  
معنى لها. ويويده عدم وجودها في ( ق ) ، ( هـ )

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : مطاوع ، بدلاً مما بين المعقوفتين .

6- في الأصل : التكلف . تحريف . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

الشجاعة والحلم (١) له ليتمرّن فيحصل له الشجاعة والحلم .

والفرق بين (تفعل) و(تفاعل) مع اشتراكهما في أنّ أصلهما ليس حاصلًا للفاعل وأنّ الفاعل فيهما يظهر حصوله له، أنّ الفاعل في(تحلم) يطلب أن يكون حليماً والفاعل في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلاً.

- وثالثها : أن يأتي للاتخاذ، يعني: لاتخاذ أصل ما اشتقّ منه ذلك

الفعل نحو: توسّدتُ الحجر؛ أي: اتخذتُ الحجر وسادةً. ومنه تَبَنَّاهُ

- ورابعها : أن يأتي للتجنّب ؛ يعني ليدل على أن الفاعل جانب

ما اشتقّ الفعل منه ، نحو : تأثّم زيدٌ ، وتحرّج ؛ (يعني) (٢) :

جانب زيد الإثمّ والحرج .

- وخامسها : أن يأتي للعمل المتكرر في مُهَلَّة ؛ يعني ليدل على

أنّ ما اشتقّ منه ذلك الفعل - وهو تفعلّ حصل (٣) للفاعل مرة

بعد مرة ، نحو : تجرّعتُه ، أي : فَعَلْتُهُ(٤) جرعة بعد جرعة ،

ومنه: تفهّمتُ المسألة أو الكتاب ، أي {١٨} : فهمتها

بالتدرّج لا دفعة .

---

1- في الأصل : والحكم . تحريف .

2- لفظة ( يعني ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : حاصل .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : جعلته .

- وسادسها : أن يأتي بمعنى استفعل ، يعني <sup>(١)</sup> لطلب أصل الفعل ، لأن (استفعل) لطلب أصل الفعل غالباً ، نحو : تكبّر وتعظّم ، أي : طلب أن يكون كبيراً وعظيماً .

### [ معاني انْفَعَلَ ]

قوله : (( وَأَنْفَعَلَ لَازِمٌ ، مطاوع ( فَعَلَ ) ، نحو : كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وجاء مُطَاوَعٌ أَفْعَلٌ ، نحو : أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَقَقَ ، وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ قَلِيلاً . وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْتِيرِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ "أَنْعَدَمَ " خطأ )) <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن ( انفعال ) لا يكون إلا لازماً لأنَّ معناه حصول الأثر وهو مطاوع (فعل) غالباً ، نحو : كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَحَطَمْتُهُ فَأَنْحَطَمَ .

وقد جاء قليلاً مطاوع ( أَفْعَلَ ) نحو : أَسْفَقْتَ الْبَابَ ، أَي : رَدَدْتُهُ فَأَنْسَقَقَ <sup>(٣)</sup> ، وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ .

ويختص بالعلاج ، لأنه وضع لحصول أثر فخصوه بما يظهر أثره وهو العلاج - تقوية للمعنى الذي وضع له ، وظهور الأثر عن <sup>(٤)</sup>

1- لفظة ( يعنى ) ساقطة من ( هـ ) .

2- العبارة بتمامها من ( ق ) . وفي الأصل : وانفعل لازم مطاوع فعل ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : وانفعل ... . والعبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب بلفظها عن كتاب المفتاح ، ص ٥٠ ( غير أنه زاد فيها مثالا وهو : أسفقتة فانسفق ) .

3- حكى صاحب اللسان عن أبي زيد قوله : أسفقت الباب وأسفقتة إذا رددته " اللسان (سفق)

: ٢٠٣٠/٣ .

4- في ( ق ) : من .

غير العلاج غير ظاهر ، ولهذا لا يقال : علمته فاعلم ، ولا قصدته فانقصد ، ولا عدمته فاعدم ، لأن العلم والقصد <sup>(١)</sup> والعدم غير علاج ويقال : قُلْتُهُ فَاَنْقَالَ ؛ لأن القول علاج ، لأن القائل يعمل في تحريك لسانه

وإنما ذكر اللزوم ليعلم أن (انفعل) <sup>(٢)</sup> لا يجيء إلا لازماً .

وإنما ذكر المطاوع بعد ذكر اللزوم ؛ لأن اللزوم قد لا <sup>(٣)</sup> يكون مطاوعاً لشيء كَقَعَدَ <sup>(٤)</sup> وقد يكون مطاوعاً لشيء (نحو انكسر) <sup>(٥)</sup> ، فذكر أنه مع كونه لازماً مطاوع فَعَلَ وَأَفْعَلَ ، لا مطاوع <sup>(٦)</sup> غيرهما .

### [ معاني : افْتَعَلَ ]

قوله : (( وَافْتَعَلَ : لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ : غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ ، وَلِلاتِّخَاذِ نَحْوِ : اِشْتَوَى وَلِلتَّفَاعُلِ ، نَحْوُ : اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ ، نَحْوُ : اِكْتَسَبَ (٧) )) .

1- " والقصد " : ساقطة من ( هـ ) .

2- في ( ق ) : الفعل .

3- لفظة ( لا ) ساقطة من ( هـ ) ، ( ق ) .

4- كقعد : ساقطة من ( هـ ) ، ( ق ) .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- لفظه ( مطاوع ) ساقطة من ( هـ ) .

7- نقل ابن الحاجب هذه العبارة أيضاً عن عبد القاهر ، إلا أنه غير فيها قليلاً ؛ ففي المفتاح ( ص ٥٠ ) قال عبد القاهر : " وافتعل : للمطاوعة غالباً ، نحو غممتها فاعتم . وللاتخاذ ، نحو أطبخ واشتوى ، وللتصرف نحو : اكتسب ، وللمفاصلة ، نحو : اجتوروا واختصموا .

اعلم أن افتعل يأتي لمعان :

- أحدها : أن يأتي للمطاوعة غالباً نحو : غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ ، وَاتَّغَمَّ  
وَشَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى وَانْشَوَى .

- وثانيها : أن يأتي للاتخاذ ، نحو : اطْبَخَ ، واشْتَوَى ، أي (١)  
اتَّخَذَ طَبِيخًا وشِواءً لنفسه (٢) .

- وثالثها : أن يأتي للمفاعلة ، نحو اختصموا واجتوروا ،  
إذا (٣) تخاصموا وتجاوروا . واعلم أنه لو قال للتفاعل كان  
أولى .

- ورابعها : أن يأتي للتصرف في تحصيل ذلك الفعل الذي  
يقتضي مفعوله ولهذا قال سيبويه : معنى كسبت المال : أصبته  
ومعنى اكتسب المال تصرف (فيه) (٤) ، (٥) (تتبيها على أن  
الثواب يحصل بأدنى ملابسمة المثاب عليه ، وأن العقاب إنما

---

1- في (ق) ، (هـ) : إذا .

2- وفي اللسان (طبخ) : ٢٦٣٢/٤ - ٢٦٣٣ ، : " طبخ القدر واللحم يطبخه  
ويطبخه طبخاً ، واطبخه (الأخيرة عن سيبويه) فانطبخ واطْبَخَ ، أي : اتخذ طبخاً ،  
افتعل ، ويكون الاطباخ اشتواءً واقتداراً " .

3- في (هـ) : أي

4- لفظة (فيه) إضافة من (هـ) .

5- في الكتاب (٧٤/٤) : " وأما كسب فإنه يقول أصاب ، وأما اكتسب فهو  
التصرف والطلب " .

يحصل بعد التصرف وإظهار ما يقتضي حصول المعاقب عليه  
فيه<sup>(١)</sup> ، ولهذا قال الله<sup>(٢)</sup> تعالى : ( لها ما كسبت وعليها ما  
اكتسبت )<sup>(٣)</sup> ، (٤) .

### [ معاني : استعمل ]

قوله (( **وَاسْتَعْمَلَ** لِلسُّؤَالِ غَالِبًا : إِمَّا صَرِيحًا ، نحو : **اسْتَكْتَبْتُهُ** ، أَوْ  
تَقْدِيرًا نحو **اسْتَخْرَجْتُهُ** ، وَلِلتَّحْوِيلِ نَحْوُ : **اسْتَحْجَرَ الطِّينُ** ، و )) **إِنَّ البُّغَاثَ**  
**بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ** )) . وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى (فَعَل) نَحْوُ : **قَرَّ** وَ **اسْتَقَرَّ** <sup>(٥)</sup> .

واعلم أن استعمل يأتي لمعان :

- **أحدها** : أن يأتي للسؤال غالبًا ، وذلك السؤال إما أن يكون صريحًا  
نحو : استكتبته ، أي : طلبت منه الكتابة ، وإما أن يكون غير صريح نحو  
: استخرجت الورد من الحائط ، فإنه لا يكون هنا طلب الخروج من الورد

1- ( فيه ) : ساقطة من ( ق ) .

2- لفظ الجلالة نقص من ( ق ) .

3- سورة البقرة : من الآية ( ٢٨٦ ) .

4- العبارة التي وضعت بين معقوفتين فيها تقديم وتأخير في ( هـ ) ، هكذا : "ولهذا قال الله  
تعالى : "ولها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" تنبيهًا على أن الثواب يحل بأدنى ملابسة المثاب  
عليه وأن العقاب يحصل بعد التصرف وإظهار ما يقتضي حصول المعاقب عليه " .

5- العبارة بتمامها من ( ق ) . وفي الأصل : " واستعمل للسؤال غالبًا ... إلى آخره وفي ( هـ )  
: " واستعمل ... " وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب عن عبد القاهر ، من كتابه المفتاح (ص ٥١) .

تحقيقًا ، بل مجرد تخيل في قصد الخروج فنزلَ التخيل في قصد الخروج منزلة طلب الخروج (١) .

- والثاني : أن يأتي للتحوّل (٢) أي لتحويل فاعله إلى ما اشتق منه الفعل حقيقة ، نحو: (استحجر الطين)، و(إنّ) (٣) البُعَاثَ بأرضنا يستنسر (٤) ، أي : يتحوّل (٥) الطين إلى صفة الحجر ، والبُعَاثَ بأرضنا يتحوّل إلى صفة النسر .

[ اعلم أنه إن أريد به (٦) تحوله إلى صفة المشتق منه فالأولى أن يقال أن يأتي للتشبهه ، وإن أريد بـ (استحجر الطين) تحويله إلى الحجر فإنه يكون التحوّل (٧) حقيقة (٨) .

---

1- وهذا المعنى ذكره سيبويه في كتابه (٧٠/٤) .

2- قال سيبويه : "وقالوا في التحويل من حال إلى حال هكذا ، وذلك (قولك) : استتوق الجمل، واستتيمت الشاة " ( الكتاب: ٧١/٤) .

3- لفظة (أن) إضافة من (هـ) .

4- البُعَاثَ - بضم الباء وكسرهما وفتحها - : ضعاف الطير ( ينظر اللسان : بعث ) . وهذا مثل يضرب للضعيف يصير قويًا ، وللذليل يعزّ بعد ذلّ . وجاء في اللسان (بعث) : " يضرب مثلًا للتسيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه أي من جاورنا عزبنا " ( ينظر المثل في : مجمع الأمثال (١٠/١ - دار الفكر ) ، والمفتاح (٥١) وشرح الشافية للرضي (١١١/١) واللسان : بعث ٣١٨/١ .

5- في ( هـ ) : تحوّل .

6- لفظة ( به ) إضافة من ( ق ) .

7- في ( ق ) : للتحوّل .

8- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

- والثالث : أن يأتي بمعنى فعل ، نحو : قرأ واستقر (١) ، (٢) .

### [ أبنية الرباعي ]

قوله : (( ولِلرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ ، نحو: دَخَرَجْتُهُ وَدَرَيْخَ (٣) ،  
وَالْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَخَّرَجَ ، وَاحْتَرَجَمَ ، وَأَقْشَعَرَ (٤) ، وَهِيَ لَازِمَةٌ )) (٥) .

اعلم أن للرباعي (٦) المجرد عن الزوائد بناءً واحدًا وهو (فَعَلَّ) ، ولم يتصرفوا كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها لتقل الرباعي .

1- ينظر الكتاب : ٤ / ٧١ .

2- لم يذكر ابن الحاجب معاني : افعول وافعلّ وافعال ، في الشافية . ولم يستدرکها عليه ركن الدين ههنا . وهذه المعاني قد ذكرها عبد القاهر ، حيث قال في المفتاح (ص ٥١): "وافعول مبالغة (فَعَلَّ) و(أفعل) كاخشوشن ، واعشوشب . و(افعول) مثله في المبالغة ، نحو : اعلوط ، واخروط ، واجلود . وافعل وافعال للألوان والعيوب ، نحو ابيض وابتياض ، واغور واغوار . وافعال أبلغ " وهذه المعاني قد استدرکها الرضي في شرحه وذكرها وذكر أمثلتها وشرحها . (ينظر شرح الشافية : ١١٢/١ - ١١٣) وقد التبس الأمر على محقق كتاب المفتاح : فنكر - في حاشية (٢٨) من ص ٥١ . أن ابن الحاجب ذكر هذه الأوزان الأربعة الأخيرة وأمثلتها بتصرف يسير ، وأشار إلى شرح الرضي ١ / ١١٢ - ١١٣ . والحق أن الذي ذكرها هو الرضي وليس ابن الحاجب ، فهي ليست مذكورة في متن الشافية (ص ٣) ضمن معاني الأبنية .

3- ينظر المفتاح ، ص ٤٥ .

4- ينظر المصدر السابق ، ص ٤٦ ، وأطلق عبد القاهر على الأفعال المزيدة مصطلح الأفعال المنشعبة .

5- العبارة بتمامها من (ق) ، وجاءت في الأصل "وللرباعي المجرد ... إلى آخره وفي (هـ) : "وللرباعي المجرد ..."

6- في الأصل : (الرباعي) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

وإنما جوّزوا استعمال الفتحات الثلاث فيه لخفتها . وإنما سكنوا

الثاني طلباً للخفة ، لأنه ليس في كلامهم أربع حركات { ١٩ } متوالية في كلمة واحدة ، لما فيه من الاستتقال .

وإنما كان الثاني أولى بالتسكين ؛ لأنه يتعذر تسكين الأول لامتناع الابتداء بالساكن وكذا الرابع لوجوب بناء الماضي على الفتح ما لم يتصل به ( واو ولا ) <sup>(١)</sup> ضميرٌ مرفوع بارز متحرك ، وكذا الثالث لأنه يلزم منه السقاء الساكنين على غير حده ؛ لأنه قد يسكن الرابع وذلك إذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك ، وهو قد يكون متعدياً نحو : دحرجت الحجر وقد يكون (غير) <sup>(٢)</sup> متعدّد ، نحو : تَرَبَّخَ الرجل ، إذا طَاطَأَ رأسه وبَسَطَ ظَهْرَهُ <sup>(٣)</sup> .

وللرباعي المزيد فيه ثلاثة أبنية :

- أحدها : تَفَعَّلَ نحو ( تَدحرج ) .
- والثاني : أَفَعَّلَلَ نحو ( اخْرَجَمَ ) يقال : حرجمت الإبل فاحرنجمت ، إذا رددتها فارتد بعضها إلى بعض فاجتمعت <sup>(٤)</sup> .

1- ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) .

2- لفظة (غير) إضافة من (ق) ، (هـ) .

3- قاله صاحب اللسان . ( ينظر : دريخ ) ١٣٥٠/٢ وذكر ابن جني أن الأفعال الرباعية

المبنية للفاعل لا تكون إلا على مثال ( فععل ) فقط ( ينظر المنصف : ١ / ٢٨ ) .

4- ينظر اللسان ( حرجم ) : ٨٢٤ / ٢ .

- **والثالث:** أفعلّ نحو ( أَشْعَرَ ) <sup>(١)</sup> ، لأن الهمزة والراء الثانية زائدتان مثل ( أحمر ) .

وهذه الثلاثة لازمة بالاستقراء . ولم يضعوا للرباعي المزيد فيه أكثر من ثلاثة أبنية طلبًا للتخفيف .

### [ الفعل المضارع وأبوابه ]

قوله: « المَضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ المَضَارَعَةِ عَلَى المَاضِي؛ فَإِنْ كَانَ مُجْرَدًا عَلَى ( فَعَل ) كَسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فَتَحَتْ إِنْ كَانَ العَيْنُ أَوْ اللَامُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرِ أَلْفٍ ، وَشَدَّ : أَبِي يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ وَرَكَنَ يَرَكُنُ مِنَ التَّدَاخُلِ » <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة ، أعني الهمزة أو النون أو التاء أو الياء على الماضي <sup>(٣)</sup> .

ثم إن كان الماضي مجردًا عن الزوائد على وزن ( فَعَل ) - بفتح العين - أسكنت فاؤه وكسرت عينه في المضارع ، أو ضمت نحو:

1- من القشعريرة . ( ينظر اللسان : قشعر ) : ٥ / ٣٦٣٨ .

2- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وجاءت في الأصل : " والمضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ... " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " والمضارع ... " .

3- عن تعريف المضارع وما يعرف به ، قال عبد القاهر : " والمضارع : ما دلّ على زمنيّ الحال والاستقبال ويسمى حاضرًا أو مستقبلًا ، كـ يفعل ، ويعرف بأن تتعقب على أوله الهمزة والنون والتاء والياء ويكون آخره مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا ، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء ، نحو : يضربن " ( المفتاح : ٥٣ - ٥٤ ) .

ضربَ يضرب ، وقتلَ يقتل - وإنما لم يتعرض لسكون الفاء لظهوره  
أوفتحت عينه إن كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق غير ألف  
غالبًا نحو : نَحَبٌ يَنْحَبُ (١) ومنعَ يمنعَ (٢) .

وقد يأتي عينه مضمومًا أو مكسورًا مع وجود حرف الحلق ،  
نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَنَبَحَ يَنْبَحُ . وقد شذَّ : فعل يفعل - بفتح العين  
فيهما - نحو : أبايَ يَأبَى (٣). وإنما جوزَه (٤) لأن الياء ينقلب إلى حرف  
الألف الذي هو حرف الحلق ، لتحركها وانفتاح ما قبلها (٥) فتكون من  
الذي لامه حرف حلق (٦) .

واعلم أن في عدِّ الألف من حروف الحلق نظرًا ، (حيث إن غيره لم  
يعدِّ الألف من حروف الحلق) (٧) .

- 
- 1- في الأصل : نحت ينحت : وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- ينظر ما قاله الرضي حول علة فتح عين المضارع إن كانت عينه أو لامه من حروف  
الحلق غير الألف ، في شرح الشافية ( ١ / ١١٨ - ١١٩ ) .
  - 3- وحكى سيبويه في ( أبايَ ) لغة ثانية ، قال : " وقالوا : أبايَ يَأبَى ، فشبهوه بِيَقْرَأَ .  
وفي (يابي) وجه آخر : أن يكون مثل:حسب يحسب ، فُتِحَا كما كُسِرَا " (الكتاب : ٤ / ١٠٥) .
  - 4- في ( ق ) ، ( ق ) ، ( ج ) : ( جوزوه ) .
  - 5- قال سيبويه : " اتبعوا الأول ، يعني في يابى ، لأن الفاء همزة ( الكتاب : ٤ / ١٠٥ ) .  
وقال أبو سعيد السيرافي : " وقد دل هذا أن سيبويه ذهب في أبايَ أنهم فتحوها من أجل  
تشبيهه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة ومثله : عضضت بعض " . ( شرح السيرافي  
بهامش الكتاب ٢ / ٢٥٤ (بولاق) .
  - 6- في ( ق ) ، ( هـ ) : الحلق .
  - 7- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

ومما شذَّ أيضاً : جَبَى الخِراجَ يَجْبَاهُ (١) ، وَوَدَّرَ يَدْرُ (٢) وقال (٣) في

الصَّحاح (٤) : " قال أبو عبيدة (٥) عَضَّضْتُ - بالفتح - لغة في الرِّباب (٦) فعلى هذا عَضَّ يَعْضُّ في الرِّباب من الشاذِّ .

وأما قلى يقلَى ، بفتح العين فيهما - فليس بصحيح (٧) ، وإنما هو (٨) لغة عامرية (٩) . وأما ركن يركن - بفتح العين فيهما - كما

---

1- حكاها سيبويه . ( ينظر الكتاب : ٤ / ١٠٥ ) وقال في اللسان : " جَبَى الخِراجَ والمالَ والحوضَ يَجْبَاهُ ويَجْبِيهِ : جمعه وَجَبَى وَجَبَى مما جاء نادرًا مثل أْبَى يَأْبَى ؛ وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ ، وهذا يَهَذَا " (جبي) : ١/٥٤١ .

2- وَوَدَّرَ يَدْرُ - بالفتح فيهما - شاذٌّ ، لأنَّ المسموع : وَوَدَّرَ يَدْرُ ، ووَدَّرَ يَدْرُ . ( ينظر اللسان : وذر ) : ٦ / ٤٨٠٥ )

3- الواو ساقطة من ( ق ) .

4- في (عضض) : ٣ / ١٠٩١ .

5- يعني أبا عبيدة معمر بن المثنى ( سبقت ترجمته ) .

6- في اللسان ( عض ) ٤ / ٢٩٨٦ : " وحكى الجوهري عن ابن السكيت : عضضت باللقمة فأنا أعض ، وقال أبو عبيدة : عضضت - بالفتح - لغة في الرِّباب . قال ابن بري هذا

تصحيف على ابن السكيت . والذي ذكره ابن السكيت في كتاب الاصلاح : عَصَّضْتُ باللقمة فأنا أَعْصِنُ بها عَصَصًا . قال أبو عبيدة : وعَصَّضْتُ - بالفتح لغة في الرِّباب " . أ . هـ .

وينظر كذلك الصحاح : ( عض ) : ٣ / ١٠٩١ وعلى كل فقد حكى سيبويه هذه اللغة - أعني : عَضَّضْتُ تَعْضُّ - في كتابه (٤ / ١٠٦) وهو أسبق من ابن السكيت ، حيث توفي

سيبويه قبل أن يولد ابن السكيت بست سنوات .

7- قال سيبويه : " وأما جَبَى يَجْبِيهِ ، وقلى يَقْلَى فغير معروفين إلا من وجبته ضعيف ، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما " . ( الكتاب : ٤ / ١٠٦ )

8- لفظة ( هو ) ساقطة من و ( هـ ) .

9- وفي اللسان أنها لغة طييء . ( قلى ) : ٥ / ٣٧٣١ .

حكاه (١) أبو عمرو فإنه من اللغة المتداخلة؛ يعني أن ركنَ يركنُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (٢) ، وركنَ يركنَ - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لغتان ، فأخذ الماضي من اللغة الأولى والمضارع من اللغة الثانية ، فقيل : ركنَ يركنَ - بفتح العين فيهما (٣) - وقال بعضهم : إن قَلَى يَقَلَى لغة في قَلَى يَقَلَى ؛ فإنَّ صحَّ هذا كان قَلَى يَقَلَى - بفتح العين فيهما من اللغة المتداخلة (٤) أيضًا .

قوله : ((ولزموا الضمَّ في الأجوفِ بالواوِ والمنقوصِ بِهَا ، والكسْرَ فيهما بالياءِ )) (٥) .

يعني : إذا كان الماضي على فعلٍ بفتح العين - لزموا ضم العين في المضارع في الأجوف والناقص الواويين نحو : قام يقوم ، ودعا

1- في ( هـ ) : كما رواه .

2- في الأصل : المستقبل .

3- قاله الجوهري في الصحاح ( ركن ) : ( ٥ / ٢١٢٦ ) ونقله عنه ابن منظور في اللسان ( ركن ) : ( ٣ / ١٧٢١ ) وينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ١٢٥ .

4- وأن تكون لغة طائفة ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها ، نحو ( بَقَى ) في ( بَقِيَ ) و ( دَعَى ) في ( دُعِيَ ) وغير ذلك . ( ينظر شرح الشافية للرضي : ١ / ١٢٥ ) .

5- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وفي الأصل : " ولزم الضم ... إلى آخره وفي ( هـ ) : " ولزموا الضم ... " .

يدعو ؛ لمناسبة الضمة الواو ؛ لأنهم <sup>(١)</sup> لو كسروا العين لزم التغيير وهو قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ولزموا كسر العين في المضارع في الأجوف والناقص اليائين ، نحو: باع يبيع ، رمى يرمي ؛ لمناسبة الكسرة الياء ، ولأنهم لو ضموا العين لزم التغيير {٢٠} وهو قلب الياء واوًا لضم ما قبلها .

قوله : (( وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ ، وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ )) ؛ فطاح يَطِيحُ ، وتاه يَتِيهُ شاذٌّ عنده أو من التَّدَاخُلِ )) <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن هذا جواب عن سؤال مقدر <sup>(٣)</sup> ، وتقدير السؤال : أنكم قلتم إن <sup>(٤)</sup> الماضي إذا كان على فعل - بفتح العين - في الأجوف بالواو ، لا يكون مضارعه إلا على يفعل - بضم العين ، وطاح وتاه ( فعل ) ، من الأجوف بالواو لقولهم : طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ ؛ مع أنه جاء طَاح يَطِيحُ ، وتاه يَتِيهُ ، وهو : فَعَلَ يَفْعَلُ - يَفْتَحُ العَيْنُ فِي المَاضِي وكسرها في المضارع ؟ .

وأجاب عنه بأن من يقول : طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ ، وهو أَطَوَّحُ منه وَأَتَوَّهُ منه للتفضيل ، فطاح يطيح وتاه يتيه ، شاذٌّ عنده أو من اللغة

1- في ( ق ) ولأنهم .

2- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وفي الأصل : " ومن قال طوحت وأطوح ... " إلى آخره وفي ( هـ ) : " ومن قال طوحت ... " .

3- لفظة ( مقدر ) ساقطة من ( ق ) .

4- لفظة ( أن ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

المتداخلة ؛ وذلك لأنه جاء : طَاحَ يَطُوحُ وتاه يتوه حينئذ بالواو (١)  
وجاء : طاح يطيح ، وتاه يتيه بالياء (٢) .

اعلم (٣) أن القول بأن طاح يطيح ، وتاه يتيه من اللغة المتداخلة  
عند من يقول : طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ بَعِيدٌ ؛ لأنه إن لم يقل طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ  
لم يكن عنده متداخلاً بل شاذاً وإن قال به فهو من الأجوف اليائي ،  
وكذا إن قال به غيره ، وحينئذ لا يكون شاذاً ولا متداخلاً، [على أن  
التداخل لا يتصور ضمناً؛ لأن صورة الماضي في التغيير واحدة] (٤)  
وأما فإن قال طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ، فطَاحَ يَطِيحُ، وتاه يتيه جاء على القياس (٥) .

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : بالواو حينئذ .

2- قال سيبويه : " وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعلٌ يفعلُ بمنزلة حَسِبَ  
يَحْسِبُ . وهي من الواو وبذلك على ذلك طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ ، وهو أَطَوَّحُ مِنْهُ وَأَتَوَّهُ مِنْهُ ،  
فإنما هي فعلٌ يفعلُ من الواو كما كانت منه فعلٌ يفعلُ ، ومن فَعَلَ يَفْعَلُ اعْتَلْنَا . ومن قال :  
طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة . وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت  
لك من كثرة هذين الحرفين فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء  
والواو والكسرة عليهما في فَعَلْتُ وَقَعَلْتُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ ، ففروا من أن يكثر هذا في كلامهم مع  
كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم . ومن العرب من يقول : ما أتبهه ،  
وتَيَّهْتُ ، وطَيَّحْتُ " (الكتاب : ٤ / ٣٤٤ - ٣٤٥) ، وينظر كذلك المنصف : ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ ) .

3- في ( هـ ) : واعلم .

4- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

5- في اللسان ( طوح ) : " قال سيبويه في طاح يطيح : إنه فعلٌ يفعلُ ؛ لأنَّ فَعَلَ يَفْعَلُ لا  
يكون في بنات الواو ، كراهة الالتباس ببنات الياء ، كما أن فَعَلَ يَفْعَلُ لا يكون في بنات الياء ؛  
كراهة الالتباس ببنات الواو أيضاً ، فلما كان ذلك عدماً البتة ، ووجدوا فَعَلَ يَفْعَلُ في  
الصحيح كَحَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتُهَا فِي الْمَعْتَلِ كَوَلِي يَلِي وَأَخَوَاتُهَا ، حملوا طاح يطيح  
على ذلك ، وله نظائر ، كتاه يتيه وماه يمييه . وهذا كله فيمن لم يقل إلا طَوَّحَهُ وَتَوَّهَهُ ،

قوله : (( ولم يَضْمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ )) .

يعني : إذا كان الماضي عنى فعل - بفتح العين - في المعتل الفاء نحو (١) (وَعَدَ) لم يضموا العين في المضارع ؛ فلم يقولوا : وعد يوعد لاستئصال الضمة ، سواء بقيت الواو أو حذفت ، وأبقيت (٢) الضمة بعد حذف الواو بخلاف الكسرة ، فإنها أخف من الضمة .

وأما : وَجَدَ يَجُدُ - بضم العين في المضارع - فضعيف لا اعتداد به (٣) لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء (٤) ، (٥) .

وقوله : (( ولزموا الضم في المضاعف المتعدي ، نحو : يَشُدُّ وَيَمُدُّ )) (٦) .

---

وماهت الرُّكِيَّةُ مَوْهَا . وأما من قال طَيَّحَهُ وَتَيَّهَهُ ، وماهت الرُّكِيَّةُ مَيَّهَا ، فقد كفيْنَا القول فِي لَغْتِهِ ؛ لِأَنَّ طَاحَ يَطِيحُ وَأَخَوَاتُهُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ مِنْ بَنَاتِ الْبَاءِ ، كَبَاعَ يَبِيعُ وَنَحْوَهَا " ( ٤ / ٢٧١٧ ) . وَقَالَ الْمَازِنِيُّ فِي تَصْرِيْفِهِ : " وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ " تَيَّهَ ، وَطَيَّحَ " فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِثْلُ بَاعَ يَبِيعُ " وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : إِنَّمَا ذَهَبَ أَبُو عَثْمَانَ إِلَى أَنَّ ( تَيَّهَ ) وَ( طَيَّحَ ) مِنَ الْبَاءِ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مِنَ الْوَاوِ لَقَالُوا ( تَوَّهَ ، وَطَوَّحَ ) كَمَا حَكَى الْخَلِيلُ ( الْمَنْصَفُ : ١ / ٢٦٢ ) .

- 1- لفظة ( نحو ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 2- فِي الْأَصْلِ : ( وَبَقِيَتْ ) . وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ ( ق ) ، ( هـ ) .
- 3- ( به ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 4- فِي الْأَصْلِ : الْفَصَاحَةُ . وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ ( ق ) ، ( هـ ) .
- 5- وَجَدَ يَجُدُ - بضم عين المضارع - لغة عامرية ، لا نظير لها في باب الميثال . ينظر اللسان ( وجد ) : ٦ / ٤٧٧٠ ، وشرح الشافية للرضي : ١ / ١٣٢ ) . واللغة القياسية والمستعملة : وَجَدَ يَجُدُ ( ينظر اللسان ( وجد ) ٦ / ٤٧٧٠ ) .
- 6- عبارة ابن الحاجب هذه من ( ق ) . وفي الأصل : " ولزموا الضم ... " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ولزموا الضم ... " .

أي : إذا كان الماضي على فعل - بفتح العين - في المضاعف المتعدي ، لزموا ضم العين في المضارع نحو : ( شَدَّ يَشُدُّ ) ، و ( مَدَّ يَمُدُّ ) لأنه لا يجوز فتحها ، لأنه ليس عينه ولا لامه حرفاً من حروف الحلق ، ولا كسرهما للاستئصال مع كثرة مجيء المضاعف المتعدي (١)

وقد جاء أفعال بكسر العين في المضارع وهي : نَمَّه يَنْمُهُ ، وَبَّه يَبِّهُهُ ، وَعَلَّه في الشراب يَعِلُّهُ ، وَشَدَّه يَشُدُّهُ ، وَهَرَّه الشيء يَهْرُهُ ؛ أي : كرهه ، وصدَّه يَصُدُّهُ - مع مجيء الضم أيضاً فيها . وقد جاء حَبَّه يَحْبُّهُ - بالكسر فقط (٢) .

وإنما قيّد المضاعف بالمتعدي لأنه لو كان لازماً لزم فيه (الكسر) (٣) نحو: حَنَّ يَحِنُّ وَأَنَّ يَنْنُ وَظَلَّ يَظِلُّ ، وَضَنَّ يَضِنُّ ، أي : بخل . قوله : (( وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ فَتَحَّتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثْلًا وَطِيَّءٌ تَقُولُ فِي (٤) بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى )) (٥) .

1- في ( ق ) : للمتعدي .

2- قال الجوهري في الصحاح ( حباب ) ٢٤٢/١ : " نقول : بَنَّه يَبْنُهُ وَيَبِنُهُ . وهذا شاذ ؛ لأن باب المضاعف إذا كان يفعل منه مكسوراً ، لا يجيء متعدياً إلا أحرف معدودة ، وهي : بَنَّه يَبْنُهُ وَيَبِنُهُ . وَعَلَّه في الشراب يَعِلُّهُ وَيَعِلُّهُ وَنَمَّه يَنْمُهُ وَيَسْنُمُهُ ، وَشَدَّه يَشُدُّهُ وَيَشُدُّهُ ، وَحَبَّه يَحْبُّهُ ، قال : وهذه وحدها على لغة واحدة ، وإنما سهل تعدد هذه الأحرف إلى المفعول اشتراك الضم والكسر فيهن .

3- لفظة ( الكسر ) إضافة من ( هـ ) .

4- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) .

5- العبارة من ( ق ) : وفي الأصل : " وإن كان على فعل ... إلى آخره ، وفي ( هـ ) :

وإن كان على فعل ... " .

أي : وإن كان الماضي على فعل بكسر العين - فتحت عينه  
وكسرت في المضارع نحو : عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَحَسِبَ يَحْسَبُ . وفتح العين  
في المضارع هو القياس .

وقد جاء الكسر في أحرف ، مع جواز الفتح فيها ، وهي : حَسِبَ  
يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَبْسُ يَبْسُ (١) . وحكى اللحياني<sup>(٢)</sup> : فَضِلَ  
يَفْضُلُ (٣) . وحكى الأخفش : قَنَطَ يَقْنِطُ (٤) . وحكى الأصمعي<sup>(٥)</sup> :  
عَرَضَتْ لَهُ الْغَوْلُ تَعْرِضُ (٥) .

1- وقد ذكر ذلك ابن جني في شرحه على تصريف المازني ، ثم قال : " فهذا كله فيه لغتان :  
إحداهما الأصل ، وهي الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع ، وهي الكسر ، (المنصف : ٢٠٨/١) .  
2- اللحياني ، هو : علي بن حازم ، إمام كوفي من أئمة اللغة ، عدّه الزبيدي في الطبقة الثانية من  
طبقات اللغويين الكوفيين عاصر الفراء ، وكان أحفظ الناس للنوادر ، باعتراف الفراء نفسه ، وله  
كتاب في النوادر لطيف . ( عن : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٩٥ ، بتصريف يسير ) .  
3- حكاه عنه ابن منظور ( اللسان ( فضل ) : ٣٤٢٩ / ٥ ) .

4- جاء في معاني القرآن للأخفش ( ص ٣٨٠ ) : " قال : ( وَمَنْ يَقْنِطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ ) ؛  
لأنها من قَنَطَ يَقْنِطُ . وقال بعضهم يَقْنِطُ مَثَلُ يَقْتُلُ ، وَيَقْنِطُ مَثَلُ يَعْلَمُ . ونقله ابن منظور في  
اللسان ( قنط ) : ٣٧٥٢ / ٥ . وقال : " إنما هو على الجمع بين اللغتين " . والقراءة المذكورة  
( يَقْنِطُ ) في سورة الحجر ( ٥٦ ) ، نسبت إلى أبي عمرو بن العلاء والأعمش والكسائي  
ينظر الطبري : ٤٠/١٤ ، والسبعة ٣٦٧ ، والكشف : ٣١/٢ ، والتيسير : ١٣٦ ، والبحر  
المحيط ٤٥٩/٥ .

5- لا أرى من أين أتى بهذه الحكاية عن الأصمعي ، فقد فتشت في كتب اللغة  
جميعها فلم أعثر عليها حكاية عن الأصمعي ، وإنما هي حكاية عن أبي زيد ، كما ذكر  
ذلك صاحب الصحاح قال : " أبو زيد : يقال : عَرَضَتْ لَهُ الْغَوْلُ وَعَرَضَتْ ، أَيْضًا بِالْكَسْرِ  
" (الصحاح ( عرض ) ١٠٨٢/٣ )

(ومعنى : عَرَضَتْ ؛ أي : ظهرت ) (١) ، (٢) .

وضَلَّلتُ أَضِلُّ (٣) لغةٌ تَمِيمَةٌ (٤) .

ويمكن أن يقال : ضَلَّلتُ أَضِلُّ من اللغة المتداخلة . وكذا فَضِلُّ يَفْضِلُّ

(٥) لأنه جاء ضَلَّلتُ أَضِلُّ وضَلَّلتُ أَضِلُّ .

(وكذا في): وَصَبَ فِي مَالِهِ يَصِيبُ (٦) - إِذَا أَحْسَنَ الْقِيَامَ عَلَيْهِ (٧) - (من

اللغة المتداخلة ؛ لأنه (٨) ) قَدْ جَاءَ : وَصَبَ يَوْصَبُ (٩)

( وَوَصَبَ يَصِيبُ (١٠) ) (١١) . ( وَنَعِمَ يَنْعَمُ ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا ) .

---

ذلك صاحب الصحاح قال: "أبو زيد: يقال: عَرَضَتْ لَهُ الْغَوْلُ وَعَرَضَتْ، أَيْضًا بِالْكَسْرِ

"(الصحاح (عرض) ١٠٨٢/٣

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

2- ينظر المصدر السابق ، والمجمل (عرض) ٦٦٠ ، واللسان (عرض) ٤ / ٢٨٨٦

3- (ضَلَّلتُ أَضِلُّ) : من ( ق ) . وفي الأصل ، ( هـ ) : " وظللت أظل " .

4- وفي اللسان : " ضَلَّلتُ تَضِلُّ ، هذه اللغة الفصيحة ، وضَلَّلتُ تَضِلُّ ضَلَّلاً وضلالةً وقال

كراع : وبنو تميم يقولون : ضَلَّلتُ أَضِلُّ ، وضَلَّلتُ أَضِلُّ ، وقال اللحياني : أهل الحجاز

يقولون : ضَلَّلتُ أَضِلُّ ، وأهل نجد يقولون : ضَلَّلتُ أَضِلُّ ، قال : وقد قرئ بهما جميعاً قوله

تعالى : " قُلْ إِنْ ضَلَّلتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي " ، وأهل العالية يقولون : ضَلَّلتُ ، بالكسر ،

أَضِلُّ " ٤ / ٢٦٠١ (ضلال) .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

6- هذه اللغة حكاها صاحب اللسان عن كراع . ( ينظر اللسان : وصب ) ٤٨٤٨/٦ .

7- ينظر المصدر السابق .

8- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

9- ينظر المصدر السابق .

10- ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق يتطلبها السياق .

11- وَوَصَبَ يَصِيبُ - ك - وَعَدَّ يَعْدُ - حكاها صاحب اللسان عن كراع . ( ينظر اللسان

( وصب ) : ٤٨٤٨/٦ ) .

وقد جاء أحرفٌ من المعتل الفاء بكسر العين فيها ولم يُرَوَّ فيها الفتح

في المضارع وهي : وَرِثَ يَرِثُ وَوَثِقَ يَتَّقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ  
- من الـوَرَمِ ، وَوَرِعَ يَرِيعُ (١) .

وقد حكى سيبويه : وَرِعَ يُوْرِعُ (٢) - وَوَلِيَ يَلِي - بالكسر لا غير  
وَوَفِقَ أمره يَقِقُ {٢١} - إذا صادفه موافقاً .  
وَوَلِهَ يَلِهَ - إذا أفرط في الحرن (٣) والأكثر يَوَلِهَ (٤) .

وَوَعِمَ يَعْجَمُ بمعنى: نعم ينعم ، وَوَهِمَ في الشيء يَهْمُ - إذا ذهب الوهم إليه .  
وَأَن يئِين (٥) ، أصله: أَوِنَ - بكسر العين ؛ لأنه لو كان بفتح العين  
لكان مضارعه يؤون (٦) .

وطاح يطِيح ، وتاه يتيه - أصلها: فَعِلَ يَفْعِلُ - بكسر العين  
فيهما لأنه لو كان فعل يفعل - بفتح العين - وهو من ذوات الواو  
لقالوا: طُحْتُ وَتُهْتُ - بضمّ الفاء .

1- الكتاب : ٤ / ٥٤ ، وينظر اللسان (ورع) : ٦ / ٤٨١٤ .

2- ينظر المصدر السابق .

3- في الأصل : الجنون . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- أي : على القياس . حكاهما الجوهري في الصحاح (وله) ٦ / ٢٢٥٦ ، ونقلها عنه ابن  
منظور في اللسان (وله) : ٦ / ٤٩١٩ .

5- حكاه ابن الأعرابي وأبو زيد . ذكر ذلك ابن منظور في اللسان (أين) ١ / ١٩٢ .

6- أي : يرفق . ( ينظر اللسان (أون) : ١ / ١٧٧ ) .

وَوَحَرَ صَدْرَهُ يَحِرُّ مِنَ الْغَضَبِ ، وَوَعَرَ صَدْرَهُ يَغِرُّ ، وَالْأَجُودُ يَوْحَرُ (١)  
وَيَوْغَرُ (٢) - وَوَحَرَ الصَّدْرَ : غَشَهُ (٣) .

وَوَطَى يَطَأُ ، وَوَسَعَ يَسَعُ وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ ، وَلِذَلِكَ (٤) حَذَفَتِ الْوَاوُ مِنْهُمَا  
ثُمَّ فَتَحَ حَرْفَ الْحَلْقِ (٥) . وَوَلِغَ يَلِغُ (٦) . وَوَحَى أَبُو زَيْدٍ : يَوْلِغُ (٧) وَوَحَى  
غَيْرُهُ : وَلِغَ يَلِغُ (٨) .

وَوَحَى أَيْضًا : وَهِنَ يَهِنُ (٩) وَوَحَى ابْنُ دَرِيدٍ : وَهِنَ يَوْهَنُ (١٠) ،  
وَوَهَلَ يَهْلُ وَالْمُسْتَعْمَلُ يَوْهَلُ (١١) . وَوَحَى : لَبَّيْتُ تَلَبُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي  
الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ (١٢) . وَأَمَّا وَبَقَ يَبِيقُ (١٣) ، وَوَرِي الزُّنْدُ

1- نكر ابن منظور اللغتين- أعني: يَحِرُّ وَيَوْحَرُ - وقال: وَيَوْحَرُ أَعْلَى" (اللسان: وحر: ٦/٤٧٨٣)

2- الصحاح ( وحر ) ٢ / ٨٤٦ . وينظر اللسان ( وحر ) : ٦ / ٤٨٧٨ ( .

3- في اللسان : " قال الكسائي والأصمعي في قوله : وَوَحَرَ صَدْرَهُ : الْوَحَرَ غَشَّ الصَّدْرَ وَبَلَّغَهُ  
( وحر ) : ٦ / ٤٧٨٣ ( .

4- في الأصل : وكذلك . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- قال أبو عثمان المازني : " وكان أصل " يَسَعُ : يَوْسَعُ " فلزم الواو الحذف كما لزمها  
في " يَعِدُ " فحذفت ، ثم فتحت السين في " يَسَعُ " والطاء في " يَطَأُ " لأن العين والهمزة من  
حروف الحلق ( المنصف : ١ / ٢٠٦ ) .

6- حكاه ابن منظور عن التحياني ( ينظر اللسان ( ولىغ ) : ٦ / ٤٩١٧ ( .

7- حكاه ابن منظور عن التحياني . ( ينظر اللسان : ولىغ ) : ٦ / ٤٩١٧ .

8- المصدر السابق .

9- المصدر السابق ( وهن ) : ٦ / ٤٩٣٥ .

10- الجمهرة : ( وهن ) : ٣ / ١٨٢ .

11- ينظر اللسان : ( وهل ) : ٦ / ٤٩٣٣ وهل : ضعف وفزع وجبن .

12- حكاه صاحب اللسان ني ( لبيب ) : ٥ / ٣٩٧٩ .

13- وَوَبَقَ يَبِيقُ ، وَوَبِقَ يَبِيقُ : هَلِكُ ( اللسان ( وبق ) : ٦ / ٤٧٥٥ .

يَرِي ، إذا أخرج النار ، وورِي المَخُ يَرِي - إذا اكتنز (١) - فقد جاء الفتح في ماضيها (٢) .

اعلم أن قياس المضارع من (فَعَلَ) - بكسر العين في المتعدي واللازم - يَفْعَلُ - بفتح العين وإنما جاء المضارع منه يَفْعَلُ - بكسر العين في المتعدي وغيره - قليلاً بشرط أن يكون معتلّ الفاء ؛ لاستلزام (٣) التخفيف حينئذٍ بحذف الواو ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة بخلاف (يَفْعَلُ) - بفتح العين - فإنهم لو قالوا: يَوْمَقُ - بفتح الميم كان ثقیلاً ، ولم يوجد ما يوجب حذف الواو ؛ لأنهم لو فتحوا عين المضارع من وَلِي يَلِي وشبهه ، لأدّى إلى استتقال إن بقيت الواو التي هي فاء في المضارع ، وإلى (٤) إعلالين إن حذفوا الواو ؛ وهما حذف الواو في الأول وقلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكل واحد منهما محذور عنه .

وإنما قلنا بشرط أن يكون معتلّ الفاء ، لأن الصحيح والمعتلّ العين أو اللام جار على القياس إلا نادراً .

وطيء يقلبون الكسرة فتحة ويقلبون الياء ألفاً في كل ياء مفتوحة فتحة بناء وقبلها كسرة ، فيقولون في بَقِيَ يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى ، وفي فَنِيَ

1- المصدر السابق (ورى) : ٦ / ٨٢٢ : .

2- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ١٣٥ .

3- في (ق) ، (هـ) : لاستلزامه .

4- في (ق) : (أو إلى) .

يَفْنَى : فَنَى يَفْنَى ، وفي دُعِيَّ وَيُنِيَّ: دُعَى وَيُنَى قِيَاَسًا <sup>(١)</sup>؛ طلبًا للتخفيف لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، ومنه قول الشاعر على لغتهم :

٣ - نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحِضِيضِ وَنَصَبْ طَادُ نَفُوسًا بُنِتْ عَلَى الْكَرَمِ <sup>(٢)</sup>

(و) <sup>(٣)</sup> قال بعضهم : إِنَّ قَلِيَّ يَقْلِي لُغَةً فِي : قَلِيَّ يَقْلِي <sup>(٤)</sup>؛ فإن صحَّ ذلك كان قَلِيَّ يَقْلِي من تداخل اللغتين ، أو كان حكمه حكم : بَقَى يَبْقَى على لغة طِيَّ <sup>(٥)</sup> .

قوله : (( وأما فَضِلٌ يَفْضُلُ وَنَعِمٌ يَنْعُمُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ )) <sup>(٦)</sup> .

- 1- قال الجوهري : " وطِيَّئُ تقول : بَقَى وَبَقَّتْ ، مكان بَقِيَ وَبَقِيَتْ . وكذلك أخواتها من المعتل ( الصحاح ( بقى ) : ٢٢٨٤/٦ ) . ونقله ابن منظور في اللسان ( بقى ) : ١ / ٣٣١ دون إشارة إلى أنه كلام الجوهري . وينظر كذلك : شرح الشافية للرضي ١ / ١٢٥ .
- 2- هذا بيت من المنسرح أورده أبو تمام في حماسته ، وذكر قبله بيتًا آخر ، هو :
- نَحْنُ حَبِيسْنَا بَنِي جَدِيْلَةَ فِي نَارٍ مِنَ الْحَرْبِ حَجْمَةَ الضَّرْمِ
- ونسبهما لرجل من بني بولان ، من طيئ ، وتابعه في هذه النسبة الجوهري وابن منظور وابن الحنبلي والبغدادي . ينظر : ديوان الحماسة ( ص ٥٤ ، حماسية رقم (٣٢) ، الصحاح ( بقى ) ( ٢٢٨٤/٦ ) واللسان ( بقى ) ١ / ٣٣١ ، وشرح الرضي على شرح الشافية ١ / ١٢٤ وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية : ٥٧/١) وشرح نقره كار (مجموعة الشافية ٢ / ٣٦) وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص: ٥٠ ، وربط الشوارد : ١٥٦ ، (٣٤) . وقيل : قائله رجل من بني القين بن جسر ( ينظر : شرح شواهد الشافية ص ٥٠ . والشاهد في قوله : " بُنِتْ " حيث جاءت على لغة طيئ ، وغيرهم يقولون : بُنِيَتْ .
- 3- الواو إضافة من ( هـ ) .
- 4- ينظر اللسان ( قلى ) : ٥ / ٣٧٣١ .
- 5- ينظر شرح الشافية ، للرضي : ١ / ١٢٥ .
- 6- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وفي الأصل جاءت : " وأما فضل يفضل ... إلى آخره ، وفي ( هـ ) : " وأما فضل ...

اعلم أن فَضِيلَ يَفْضُلُ ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ - بكسر العين في الماضي  
 وضمها في المضارع - من اللغة المتداخلة ، لأنه جاء فَضُلَ يَفْضُلُ (١)  
 بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وَنَعِمَ يَنْعُمُ - بالضم  
 فيهما - وجاء : فَضِيلَ يَفْضُلُ (٢) ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ - بكسر العين في  
 الماضي وفتحها في المضارع من الفضلة ، فإذا قيل : فَضِيلَ يَفْضُلُ ،  
 وَنَعِمَ يَنْعُمُ - بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع ، وَفَضُلَ  
 يَفْضُلُ - بفتح العين فيهما - أخذ الماضي من إحدى اللغتين ، والمضارع  
 من اللغة الأخرى (٣) .

وأما فَضُلْتَهُ - من الفضل للغلبة - فمخصوصٌ بِفَعْلٍ يَفْعُلُ - بفتح  
 العين في الماضي وضمها في المضارع ، كما مرَّ في باب المغالبة .  
 وكذا مِتُّ - بكسر الميم (٤) - يَمُوتُ (٥) ، وَدِمَّتْ تَدُومُ من اللغة  
 المتداخلة ؛ لأنه جاء (٦) : مِتُّ (٧) تموت ، ( كَقُلْتَ تَقُولُ ) (٨)

- 1- وهى اللغة المشهورة ( ينظر اللسان : ( فضل ) : ٥ / ٣٤٢٩ .
- 2- حكاها ابن السكيت . ذكر ذلك الجوهري في الصحاح ( فضل ) ٥ / ١٧٩١ .
- 3- قال الجوهري - بعد أن ذكر اللغة المشهورة - : فَضُلَ يَفْضُلُ ، واللغة الثانية التي حكاها  
 ابن السكيت - أعني : فَضِيلَ يَفْضُلُ - : " وفيه لغة ثالثة مركبة منهما : فَضِيلَ - بالكسر ،  
 يَفْضُلُ ، بالضم ، وهو شاذٌ لا نظير له . قال سيبويه : هذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين  
 قال : وكذلك نَعِمَ يَنْعُمُ ( الصحاح ( فضل ) : ٥ / ١٧٩١ ) .
- 4- ( بكسر الميم ) : ساقط من ( هـ ) .
- 5- ينظر الصحاح ( موت ) : ٥ / ١٧٩١ . وهذه اللغة حكاها سيبويه في كتابه ( ٤ / ٤٠ ) .
- 6- في ( هـ ) : جاءت .
- 7- لفظة ( مت ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 8- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

وَمِتَّ تَمَّتْ - بكسر الميم ( كَخِفَتْ تخاف ) (١) ، وَدَمَّتْ تَدُومُ . ودمتَ  
- بكسر الدال - تدام ؛ فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من  
الأخرى .

وكذا شَمَلَ يَشْمَلُ - بفتح العين فيهما- (٢) من اللغة المتداخلة ؛ لأنه  
جاء {٢٣} : شَمَلَ يَشْمَلُ (٣) - بكسر العين في الماضي وفتحها في  
المضارع ( وَشَمَلَ يَشْمَلُ (٤) - بفتح العين في الماضي ، وضمها في  
المضارع ) (٥) .

قوله : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ ضُمَّتْ » .

أي : (٦) وَإِنْ كَانَ الماضي على (فَعَلٍ) - بضم العين - ضُمَّتْ  
العين في المضارع قياسًا مطردًا إلا أن سيبويه حكى كُذِّتَ تَكَادَ -  
بضم الكاف في الماضي وفتحها في المضارع - وهو شاذٌ (٧) .  
والجيد : كُذِّتَ تَكَادُ ، مثل : نِمْتُ تَنَامُ .

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

2- ما بين الشرطيتين : ساقط من ( هـ ) .

3- وهي اللغة المشهورة . يقال : شَمَلَهُمُ الأَمْرُ يَشْمَلُهُمْ ، إذا عَمَّهُم . ( الصحاح : ١٧٣٨/٥ ) .

4- في الصحاح (شمل) ١٧٣٩/٥ : "وَشَمَلَهُمْ - بالفتح - يَشْمَلُهُمْ لغة ، ولم يعرفها الأصمعي " .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

6- الوار ساقطة من ( ق ) .

7- في الكتاب ( ٤ / ٤٠ ) : " وقد قال بعض العرب : كُذِّتَ تَكَادُ ، فقال فَعَلْتُ تَفْعَلُ ، كما قال  
: فَعَلْتُ أَفْعَلُ وكما نزل الكسرة كذلك ترك الضمة . وهذا قول الخليل ، وهو شاذٌ من بابهِ كما  
أن فَضِلٌ يَفْضُلُ شاذٌ من بابهِ " .

وحكى الزجاج<sup>(١)</sup> عن بعض العرب : لَبَّيْتَ تَلَبُّ - بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع<sup>(٢)</sup> والأكثرون: لَبَّيْتَ تَلَبُّ<sup>(٣)</sup> [ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ]<sup>(٤)</sup> .

قوله : (( وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوْلَ

مَاضِيهِ تَاءَ زَائِدَةٍ ، نَحَوُ : نَعَلَمَ ، وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيِّرُ ، أَوْ تَكُنُ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ، نَحَوُ : أَحْمَرًا وَأَحْمَارًا فَيُدْغَمُ<sup>(٥)</sup> .

أي : وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرد ، سواء كان ثلاثيًا بزيادة أو رباعيًا مجردًا ، أو رباعيًا بزيادة ، كسر ما قبل آخر المضارع إذا لم يكن أول ماضيه تاء زائدة ولم تكن لامه مكررة ، نحو: يَنْفَعِلُ وَيَسْتَفْعَلُ وَيُدْخِرُ وَيَخْرَجُ .

1- هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج ، كان أول أمره يخرط الزجاج ثم مال إلى طلب العلم فلزم ثعلبًا ثم المبرد فأخذ عنهما ، ثم اتصل بالمكتفي وصار نديمًا له . توفي سنة ٣١٠ هـ ومن أشهر مؤلفاته : الاستنطاق ، وشرح أبيات سيبويه ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ومعاني القرآن وإعرابه وغير ذلك . ( ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين : ١١١ - ١١٢ ، ومراتب النحويين ١٧٩ ، وأخبار النحويين والبصريين : ١٠٨ وبعثة الوعاة : ١٧٩ ، وإنباه الرواة : ١٥٩/١ - ١٦٦ ، والشذرات : ٢ / ٢٥٩ ) .

2- ينظر اللسان ( ليب ) : ٥ / ٣٩٧٩ .

3- ينظر : المصدر السابق . وينظر كذلك : تهذيب إصلاح المنطق ١ / ٤٨٨ وحكى الخطيب التبريزي لغة أخرى هي : لَبَّيْتَ أَلَبَّ . ( المصدر السابق ) .

4- في الأصل ، ( ق ) : ( بكسر الماضي وفتح المضارع ) .

5- عبارة ابن الحاجب من ( ق ) . وجاءت في الأصل : " وإن كان غير ذلك ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وإن كان غير ذلك ... " .

أما إذا كان أول ماضيه تاءً زائدة ، نحو : تَضَارَبَ يَتَضَارَبُ ،  
وَتَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ وَتَدَخَّرَجَ يَتَدَخَّرَجُ ، فإنه لا يكسر ما قبل آخره ، بل يبقى  
مفتوحًا كما كان ، لئلا يشتبه أمر مخاطبه بمضارع فاعل وفعل ، نحو :  
يُضَارِبُ وَيُكَلِّمُ ؛ لجواز عدم سماع المخاطب حركة (١) أول الفعل ، أو  
كان لامه مكررة فيسكن ما قبل آخره ويدغم فيما بعده لاجتماع المثليين  
نحو : احْمَرَّ يَحْمَرُّ ، واحْمَارٌ يَحْمَارُ ، فما قبل آخره مكسور بالتحقيق .

قوله : (( وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلٍ : يُؤَفَّعِلُ إِلَّا أَنَّهُ رَفِضَ  
لما لزم من توالي الهمزتين في التكلم فخفض الجميع .

وقوله : (( فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤَكْرِمًا . شَاذٌ )) (٢) .

أي : ومن أجل أن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة  
على الماضي مع حروف الماضي كان أصل مضارع ( أَفْعَلٍ ) يُؤَفَّعِلُ  
نحو : أَكْرَمَ يَكْرِمُ ؛ فَإِنَّ ( يَكْرِمُ ) (٣) أصله : يُؤَكْرِمُ ؛ حذف الهمزة منه  
لأنه يجب حذف الهمزة في ( أَكْرِمَ ) ؛ لاجتماع الهمزتين ؛ فحذفت في  
يُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وإن لم تجتمع الهمزتان اطرأًا للباب . والشاعر  
لما اضطرَّ إلى ردها ردها في قوله :

1- في الأصل : كحركة .

2- عبارة ابن الحاجب هذه من ( ق ) . وفي الأصل : "ومن ثمة كان أصل مضارع أفعل ..."

إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ومن ثم كان أصل مضارع ... " .

3- لفظة ( يكرم ) إضافة من ( ق ) .

وهو شاذٌ .

قوله: ((وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ)) تَقَدَّمَتْ (٢) .

## [ الصفة المشبهة ]

(( الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا . وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ : نَدَسَ وَحَدَّرَ وَعَجَّلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ

وَشَكَسَ وَخَرَّ وَصَفِرَ وَغَيَّرَ ، وَمِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلِيِّ عَلَى ( أَفْعَلًا ) ، وَمِنْ نَحْوِ كَرَّمَ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ

1- هذا بيت من الرجز المشطور لم أفق له على نسبة إلى قائل معين. وقد أنشده المبرد في: المقتضب (٩٨/٢) ، والسيرافي في: ما يحتمل الشعر من الضرورة (ص ٢٧٨) ، وابن جني في: المنصف (١/ ١٩٢) والأنباري في: الإنصاف (ص: ٧١٤٨، ٤٦١) ، والرضي في: شرح الشافية (١/ ١٣٩) والجاربردي في: شرح الشافية (مجموعة للشافية ٥٩/١) ، والنقرة كار (مجموعة الشافية: ٢ / ٣٨) والسيوطي في الهمع (٢/ ٢١٨) والبغدادي في: الخزانة (٢/ ٣١٦) والجوهري في الصحاح (كرم) ٥/ ٢٠٢٠ وابن منظور في: اللسان: كرم: ٥/ ٣٨٦٢، وكل هؤلاء قد أنشدوه غير معزو إلى أحد . ونكر البغدادي أنه بحث كثيرا فلم يتمكن من نسبته إلى أحد ، يقول: " وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة كرم غير معزو إلى قائله ، ولا كتب عليه ابن برّي شيئا في أماليه ، ولا الصفدي في حاشيته عليه وهو مشهور في كتب العربية قلما خلا منه كتاب ، وقد بلغت في مراجعة المولد والمطآن فلم أجد قائله ولا نتمه " . ( شرح شواهد الشافية: ٥٨) . وقد نسبه ابن الحنبلي في ربط الشوارد ص ٧٦ (رقم ١٠) إلى أبي حيان الفقمسي ، تبعاً للعيني ، وقد نسبه د. عوض القوزي، محقق كتاب: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ٢٧٨، حاشية (٣) إلى أبي حيان الفقمسي أيضا .

والشاهد في قوله : ( يؤكرما ) حيث اضطر الشاعر فرده إلى أصله ، والمشهور : ( يُكْرَم ) بحذف الهمة ، وهو القياس .

2- أي : في النحو .

وَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَصَلْبٍ وَجَبَانٍ وَشُجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ ، وهي من (فَعَلَ) قليلة . وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبَ وَضَيْقٍ وَتَجِيءُ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطِشِ وَضِدَّهُمَا عَلَى (فَعْلَانِ) نَحْوُ: جَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَعَطْشَانَ وَرِيَّانَ (١) .

اعلم أن من أبواب التصريف أبواب الأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل ، وقد تقدّمت في النحو ، فلماذا لم يذكرها في التصريف .

وأما الصفة المشبهة فقد تقدّم معناها وعملها (٢) . والكلام (في التصريف) (٣) في كيفية بنائها . وهي لا تبنى إلا من فِعْلٍ لازم ؛ فهي جاءت من فَعَلَ - بكسر العين - على (فَعَلَ) غالبًا نَحْوُ : فَرِحَ فهو فَرِحٌ ، وقد جاء مع مجيء (فَعَلَ) - بكسر العين - (فَعْلًا) - بالضم ، نحو : نَدِسَ فهو (٤) نَدِسٌ - بكسر الدال وضمها - لِمَنْ يَدَّقُّ النظرَ في الأمور (١) . وَحَذَرَ فهو حَذِرٌ (وَعَجِفَ فهو عَجِفٌ) (٢) وَعَجَلَ فهو عَجَلٌ . وجاءت من (فَعَلَ) - بكسر العين - على (فَعِيلِ)

1- في الأصل : " الأمر واسم الفاعل... إلى آخره . وفي ( هـ ) ، ( ط ) والأمر واسم الفاعل ... " .

2- وذلك في النحو .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

4- ( فهو ) ساقطة من ( هـ ) .

نحو : سَلِمَ فهو سَلِيمٌ . وعلى ( فَعَلَ ) ، نَحَوُ : شَكِسَ فهو شَكْسٌ -  
 لمن ساءت أخلاقه (٣) . وعلى ( فَعَلَ ) نَحَوُ : حَرِرتَ تَحَرُّرًا فَأَنْتَ حُرٌّ  
 ، وعلى ( فَعَلَ ) ، نَحَوُ : صَفِرَ يَصْفِرُ فهو صَفِيرٌ (٤) . وعلى ( فَعُولٌ )  
 للمبالغة ، نَحَوُ : غَارِيغَارٌ فهو غَيْرٌ ، وَعَجَلَ (٥) يَعْجَلُ فهو عَجُولٌ  
 ، وجاءت من ( فَعَلَ ) - بكسر العين - من الألوان والعيوب والحلي  
 على ( أَفْعَلَ ) {٢٣} قياسًا مطردًا ، نحو : سَوَدَ وَصْفِرَ وَحَمِرَ فهو  
 أسودٌ وأصفرٌ وأحمرٌ ، ونحو : أَشْهَبَ (٦) وَأَصْنَهَبَ (٧) وَأَكْهَبَ (٨) وَأَكْذَرَ  
 وَأَغْيَدَ وَأَهْيَفَ وَأَعَوَرَ وَأَحَوْلَ . وجاءت من ( فَعَلَ ) - بضم العين -  
 على ( فَعِيلٌ ) غالبًا ، نحو : كَرُمَ فهو كريمٌ ، وَشَرُفَ فهو شَرِيفٌ .

1- قال الجوهري : " رجلٌ نَسَسَ ونَدَسَ ، أي فَهَمَ . وقد نَدَسَ - بالكسر - يَنْدَسُ نَدَسًا  
 . " ( الصحاح : ندس ٣ / ٩٨٢ ) .

2- وَعَجِفَ بمعنى هزل . والعَجْفُ : الهزيل وحكى صاحب الصحاح عن الفراء قوله :  
 قال الفراء : " يقال : عَجِفَ المال بالكسر - وعَجِفَ أيضًا بالضم " . ( عجب / ٤ / ١٣٩٩ ) .

3- ينظر المصدر السابق ( شكس ) ٣ / ٩٤٠ . وقال الجوهري : " وحكى الفراء : رجل  
 شَكْسٌ . وهو القياس " ( المصدر السابق ) .

4- الصِفْرُ : الخالي . يقال : بيتٌ صِفْرٌ من المتاع ، ورجلٌ صِفْرٌ اليدين " قاله  
 الجوهري في الصحاح ( صفر ) : ٢ / ٧١٤ .

5- عَجَلَ : أسرع . وفي التنزيل العزيز : ( وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبًّا لِتَرْضَى ) [ طه : ٨٤ ] .

6- الفرس الأشهب : الذي خالط بياض شعره سواد . ينظر الصحاح ( شهب ) ١ / ١٥٩ .

7- قال الجوهري : " والأصهب من الإبل : الذي يخالط بياضه حمرة ، وهو أن يحمر أعلى الوبر  
 وتبيض أجوافه " . ( الصحاح : صهب : ١ / ١٦٦ ) . والرجل الأصهب : الأشقر ( ينظر المصدر السابق ) .

8- لفظه ( أكهب ) ساقطة من ( ق ) . والكهبة : لون ليس بخالص في الحمرة . وهو في  
 الحمرة خاصة . حكاه الجوهري عن أبي عمرو . ( الصحاح ( كهب ) ٢ / ٢١٥ .

وعلى (فعل) ، نحو : حَسُنَ فهو حَسَنٌ ، [ وعلى (فعل) ] ، نحو :  
 خَسِنَ فهو خَسِينٌ [ (١) ] . وعلى (فعل) ، نحو : صَعِبَ فهو صَعَبٌ .  
 وعلى (فعل) ، نحو : صَلَبَ فهو صَلْبٌ . وعلى (فعل) ، نحو :  
 جَبَنَ فهو جَبَانٌ . وعلى (فعل) ، نحو : شَجَعَ فهو شُجَاعٌ . وعلى  
 (فُعول) ، نحو : وَقَرَ فهو وَقُورٌ . وعلى (فعل) نحو : جَنَبَ فهو  
 جُنْبٌ - للذي أصابته الجنابة- وعلى (أفعل) نحو : حَطَبَ اللُّونُ فهو  
 أَحْطَبٌ ، وحرش الشيء ، أي: خَسِنَ - فهو أحرشٌ . وعلى (فاعل)  
 ، نحو : عَقَرَتِ المرأةُ - فهي عاقِرٌ ، وفَرَّهَ الرجلُ فهو فَارَةٌ والصفة  
 المشبهة من (فعل) - بفتح العين - قليلة ؛ استغناء عنها باسم الفاعل  
 من (فعل) - بفتح العين . وقد جاءت منه على (فعل) نحو :  
 حَرَصَ فهو حَرِيصٌ . وعلى (فعل) ، نحو : شَاخَ فهو شَيْخٌ . وعلى  
 (فعل) ، نحو : نَاءَ اللحمُ يَبِيءُ فهو نِيءٌ - ضد نَضَجَ . وعلى (فعل)  
 ، نحو : حَلَا الشيءُ فهو حَلْوٌ . وعلى (فعل) ، نحو : أَفَقَّ الفرسُ  
 فهو أَفَقٌّ - إذا كان فاضلاً (٢) . وعلى (أفعل) ، نحو : شَابَ يَشِيْبُ  
 فهو أَشِيْبٌ ، وعلى (فيعل) ، نحو : ضَاقَ يَضِيْقُ فهو ضَيِّقٌ .

وقد تجيء الصفة المشبهة من الجميع ، أي : من فعلٍ وفعلٍ وفعلٍ  
 مما فيه معنى الجوع والعطش وضدّهما ، على (فعلان) ، نحو :

1- ما بين المعقوفتين إضافة من (هـ) .

2- قال الجوهري : " فرس أفق - بالضم - أي : رافع ، وكذلك الأنتى . (الصاحح (أفق)

: ١٤٤٦ / ٤ ) .

جَاعٌ يَجُوعُ فَهُوَ جَوْعَانٌ ، وَعَطِشٌ يَعْطِشُ فَهُوَ عَطْشَانٌ ، وَشَبَعٌ يَشْبَعُ فَهُوَ شَبَعَانٌ ، وَرَوِيٌّ مِنَ الْمَاءِ - بِالْكَسْرِ - يَرْوِي ، فَهُوَ رِيَّانٌ .

وَقَدْ تَجَيَّ لَغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا ، نَحْوُ : خَزَى يَخْزِي <sup>(١)</sup> خَزِيًّا ، فَهُوَ خَزِيَّانٌ .

[ المصدر ]

---

1- لفظة ( يخزى ) ساقطة من ( ق ) .

قوله : (( الْمَصْدَرُ : أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ : قَتَلَ  
وَفَسَقَ وَشَغَلَ وَرَحِمَهُ وَنَشَدَهُ وَكُدِّرَهُ وَدَعَا وَبَشَّرَ وَبَشَّرَ وَبَشَّرَ  
وَحَرَّمَانَ وَغَفَّرَانَ وَنَزَّوَانَ وَطَلَّبَ وَحَنَقَ وَصَغَرَ وَهَدَى وَغَلَبَ وَسَرَقَهُ  
وَذَهَابَ وَصِرَافَ وَسُؤَالَ وَزَهَادَةَ وَدِرَايَةَ وَبُعَايَةَ وَدُخُولَ وَوَجِيفَ  
وَقَبُولَ وَصُهُوبَةَ وَمَذْخَلَ وَمَرَجِعَ وَمَسَاعَةَ وَمَحْمَدَةَ وَكَرَاهِيَةَ (١) )) .

اعلم أن أنبىة المصدر (٢) في الثلاثي المجرد عن الزوائد كثيرة  
ذكر سيبويه أنها ترتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً (٣) ، وزاد المصنّف  
عليها بناءين هما : بُعَايَةُ (٤) وَكَرَاهِيَةُ (٥) ؛ نحو : قَتَلَ مِنْ : قَتَلَ يَقْتُلُ  
وَفَسَقَ مِنْ : فَسَقَ يَفْسُقُ ، وَشَغَلَ مِنْ : شَغَلَهُ يَشْغَلُهُ ، وَرَحِمَهُ مِنْ :  
رَحِمَ يَرْحَمُ ، وَنَشَدَهُ مِنْ : نَشَدْتُ الضَّالَّةَ أَنْشُدُهَا ، وَكُدِّرَهُ مِنْ : كُدِّرَ  
الماءُ - بالضم - يَكُدِّرُ ، وَدَعَا مِنْ : دَعَا يَدْعُو - فِي النِّسْبِ -  
وَذَكَرَ مِنْ : ذَكَرَ يَذْكُرُ ، وَبَشَّرَ مِنْ : بَشَّرْتُ الرَّجُلَ أَبَشَّرُهُ -  
بالضم - وَلِيَّانَ مِنْ : لَوِيَ يَلْوِي ، وَحَرَّمَانَ مِنْ : حَرَّمَهُ - إِذَا مَنَعَهُ -  
يَحْرِمُهُ وَغَفَّرَانَ مِنْ : غَفَّرَ يَغْفِرُ ، وَنَزَّوَانَ مِنْ : نَزَا الْفَعْلُ يَنْزُو ،  
وَطَلَّبَ مِنْ : طَلَّبَ يَطْلُبُ ، وَحَنَقَ مِنْ : حَنَقَ يَحْنَقُ ، وَصَغَرَ مِنْ :

- 1- في الأصل : " المصدر : أنبىة المجرد ...." إلى آخره . وفي هـ : " المصدر ... " .
- 2- لم يرد تعريف للمصدر عند ابن الحاجب ، وتابعه الشارح . والمصدر عند عبد القاهر :  
ما دل على الحدث لا غير . ويسمى حَدَثًا ، وَحَدَثَانًا ، واسم معنى " ( المفتاح : ٥٢ ) .
- 3- ينظر الكتاب : ٤ / ٥٠ - ٥٤ .
- 4- حكى ابن منظور هذا البناء عن الأصمعي . ( ينظر اللسان ( بغا ) : ١ / ٣٢١ ) .
- 5- حكاه الجوهري في الصحاح ( كره ) : ٦ / ٢٢٤٧ ) .

صَغِرَ الرَّجُلُ - بالكسر (١) - يَصْغُرُ ، وَهُدَى مِنْ : هَدَاهُ يَهْدِيهِ وَغَلَبَةَ  
 مِنْ : غَلَبَ يَغْلِبُ ، وَسَرَقَةَ مِنْ : سَرَقَ يَسْرِقُ ، وَذَهَابَ مِنْ : ذَهَبَ  
 يَذْهَبُ ، وَصِرَافَ مِنْ : صَرَفَتِ الْكَلْبَةُ تَصْرِفُ ، إِذَا اشْتَهَتْ الْفَحْلَ (٢)  
 وَسُؤَالَ مَنْ : سَأَلَ يَسْأَلُ وَزَهَادَةً مِنْ : زَهَدَ يَزْهَدُ ، وَدِرَايَةَ مِنْ :  
 دَرَى يَدْرِي ، وَدُخُولَ مِنْ : دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَقَبُولَ مِنْ : قَبَلَ يَقْبَلُ :  
 وَوَجِيفَ مِنْ : وَجَفَ الْبَعِيرُ يَجِفُ - وَالْوَجِيفُ ضَرْبٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ (٣) ،  
 - وَصُهُوبَةٍ مِنْ : صَهَبَ الشَّعْرُ يَصْنَهُبُ : إِذَا احْمَرَّتْ حَمْرَةً صَافِيَةً (٤) ،  
 وَمَدْخَلَ مِنْ : دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَمَرْجِعَ مِنْ : رَجَعَ يَرْجِعُ ، وَمَسْعَاةَ مِنْ :  
 سَعَى يَسْعَى ، وَمَحْمَدَةَ مِنْ : حَمَدَ يَحْمَدُ ، وَبُغَايَةَ مِنْ : بَغَى الشَّيْءَ -  
 إِذَا طَلَبَهُ بُغَايَةً ، وَكِرَاهِيَةَ مِنْ : كَرِهَ يَكْرَهُ كِرَاهَةً وَكِرَاهِيَةً .

اعلم أن ابن القطاع (٥) {٢٤} زاد على ما ذكره المصنف أحدًا

- 1- حكاه ابن منظور في اللسان ( صغر ) : ٤ / ٢٤٥٢ .
- 2- حكاه ابن منظور في اللسان ( صرف ) : ٤ / ٢٤٣٦ .
- 3- قاله صاحب الصحاح في ( وجف ) : ٤ / ١٤٣٧ . وزاد عليه : ( والخيل ) .
- 4- ينظر المصدر السابق ( صهب ) : ١ / ١٦٦ .
- 5- هو أبو القاسم ، على بن جعفر بن علي السعدي ، عالم باللغة والأدب . ولد في صقلية  
 عام ٤٣٣هـ وارتحل إلى مصر لما احتل الإفرنج صقلية ، فظل يعلم ولد الأفضل الجمالي .  
 وكانت وفاته بمصر عام ٥١٥ هـ . وله تصانيف مفيدة ، من أهمها : كتاب الأفعال -  
 مطبوع - وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، والدرة الحظيرة في المختار من شعر شعراء  
 الجزيرة والبراع ، في العروض ، وغير ذلك . راجع ترجمته في : معجم الأدياء : ١٢ /  
 ٢٨٠ - ٢٨٣ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ والشذرات : ٤ / ٤٥ - ٤٦ ) .

وستين بناءً . وذكر ابن القطاع (١) أيضاً أنه يجيء من الفعل الواحد أربعة عشر مصدرًا ، نحو : شنته شناً وشناً وشناً وشناً وشناً وشناً وشناً ومَشْنَةً ومَشْنَةً وشْنَاناً وشْنَاناً وشْنَاناً وشْنَاناً (٢) .

قوله : (( إلا أن الغالب في (فعل) اللزوم ، نحو : (ركع) على (ركوع) ، وفي المتعدي ، نحو (ضرب) على (ضرب) ، وفي الصنائع ونحوها نحو (كتب) على (كتابة) وفي الاضطراب نحو (خفق) على (خفقان) ، وفي الأصوات نحو (صرخ) على (صراخ) وقال الفراء : إذا جاءك (فعل) مما لم يُسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفِعْلاً لِنَجْدٍ )) (٣) .

اعلم أنه لما ذكر أبنية مصدر الثلاثي المجرد شرع يذكر القياس (٤) والغالب منها ؛ فقال : فعل - يفتح العين - إذا كان (غير متعدي) (٥) يجيء (٦) المصدر منه غالباً على وزن (فُعول) نحو : خرَجُ خُرُوجًا ، ودَخَلَ دُخُولًا . وإذا كان متعدياً يجيء (٧) على (فعل) نحو : ضرب ضربًا

1- ابن القطاع : ساقطة من (ق) ، (هـ) .

2- ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية ، مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : (٢ / ٤١٣) من التحقيق .

3- في الأصل : إلا أن الغالب في فعل اللزوم ... إلى آخره . وفي (هـ) : إلا أن الغالب .

4- في (ق) : القياس .

5- في (هـ) : (غير متعدي) ، خطأ .

6- في (هـ) : (نحو) ، بدلاً من (يجيء) .

7- لفظة (يجيء) ساقطة من (ق) .

وَقَتَلَ قَتْلًا . ويجيء مصدر (فَعَلَ) -بفتح العين- في الصناعة وشبهها  
 غالبًا على (فِعَالَة) نحو : كَتَبَ كِتَابَةً ، وَنَجَرَ نِجَارَةً (١) ، وولي (٢)  
 وِلَايَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً ، وَسَفَرَ سَفَارَةً . وقالوا : عَبَّرَ الرَّوْيَا عِبْرَةً -  
 وإن لم تكن صناعة ؛ لأنهم أجزَوْها مُجْرَى الصنائع ، وإنما قالوا :  
 بطل بِطَالَةٍ ، مع أنها ليست صناعة ولا مشابهة لها ؛ حملًا للشيء على  
 ضِدِّهِ .

و (٣) يجيء مصدر (فَعَلَ) - بفتح العين - في الأفعال التي فيها  
 اضطراب على فَعَلَانٍ نحو : خَفَقَ خَفَقَانًا ، وَجَالَ جَوْلَانًا . وإنما لم  
 يقلبوا الواو ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لكون حركة الواو  
 مقصودة للتبنيه بلزوم حركتها على أن مدلوله مستلزم للحركة ، ولولا  
 ذلك لقلبت ألفًا ، ويجيء مصدره في الأصوات على (فُعَال) غالبًا  
 نحو : صَرَخَ صُرَاخًا وصَاحَ صَيَاخًا ، وَنَبَّحَ نُبَاخًا ، وَرَغَى الرَّغْيُ  
 رُغَاءً : إذا ضَجَّ (٤) .

وقال الخليل : إنما قالوا : بَكَى بُكَاءً - بالمدِّ ؛ لأنه من باب الصُّرَاخِ ؛  
 للزوم الصُّرَاخِ البُكَاءِ في العادة ، والذين (٥) قالوا :بَكَى بُكْيًا -بالقص- جعلوه

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : تجر تجارة .

2- لا موضع للتمثيل بـ ( ولى ) ههنا ، فهو يمثل لـ فعل مفتوح العين ، وولى ( فعل )  
 مكسور العين .

3- الواو ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : صاح .

5- في ( ق ) : والذي .

كالحزن ، وهو خلاف السرور ، يعني لم يعتبروا فيه معنى الصراخ لعروء  
 البكاء عن معنى الصراخ في بعض الأوقات، فلم يجروه مجرى الأصوات<sup>(١)</sup>  
 وقال الفراء : إذا سمعت فعل - بفتح العين - ولم تسمع مصدره فاجعل  
 مصدره على وزن (فعل) لأهل الحجاز ، وعلى (فُعول) لأهل نجد<sup>(٢)</sup> .  
 قوله : « وَنَحَوُ : هُدَى وَقَرَى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ، وَنَحَوُ طَلَبٌ  
 مُخْتَصٌّ بِـ (يَفْعَلُ) إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحَ وَالْغَلَبَ »<sup>(٣)</sup> .

اعلم أن المصدر الذي على وزن (فعل أو فعل) بضم الفاء أو كسرها  
 وفتح العين - مخصوص بالمقصور<sup>(٤)</sup> ، نحو : هَدَيْتُهُ هُدَى وَقَرَيْتُهُ قَرَى .  
 والمصدر الذي على وزن (فعل) بفتح الفاء والعين<sup>(٥)</sup> مخصوص  
 بِـ (يَفْعَلُ) نحو : طَلَبٌ يَطْلُبُ طَلَبًا ، ولا يأتي من فعل يفعل - بكسر  
 العين في المضارع - إلا شاذًا ، نحو : غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا وَجَلَبَ الْجُرْحَ  
 يَجْلِبُ جَلَبًا من الجلبة ، وهي جَلِيدَةٌ تعلو الجرح عند البرء<sup>(٦)</sup> ، (٧) .

وأما مصدر جَلَبَ يَجْلِبُ - بضم العين في المضارع - فعلى

القياس .

- 
- 1- ينظر الكتاب : ٣ / ٥٤٠ . وينظر كذلك اللسان (بكا) : ١ / ٣٣٧ .
  - 2- ينظر معاني القرآن : ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، ٢ / ٩٧ .
  - 3- في الأصل : " ونحو هدى وقرى ...." إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ونحو هدى ..." .
  - 4- في ( هـ ) : بالمنقوص . والصحيح ما أثبتناه .
  - 5- في ( هـ ) : بفتح العين والفاء .
  - 6- في الأصل : البراء . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 7- قاله الجوهري في الصحاح ( جلب : ١ / ١٠١ ) .

اعلم أن الجرح في قوله ( إِنْ جَلَبَ الْجُرْحَ ) مجرور بإضافة المصدر إليه وليس ( جَلَبَ ) فيه بفعل ماضٍ . ويدلُّ عليه عطف الغَلَبِ عليه . وإنما قيَّد الجَلَبَ بالإضافة (١) احترازًا عن الجَلَبِ الذي ليس بمعناه ؛ فإن ذلك جاء على القياس .

قوله : ( ( وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَحْوُ : ( فَرِحَ ) عَلَى فَرِحَ ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ : ( جَهَلَ ) عَلَى جَهَلَ وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ : ( سَمِرَ ) وَ ( أَدِمَ ) عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٌ ) (٢) .

اعلم أن ( فَعَلَ ) - بكسر العين - إذا كان لازماً يأتي مصدره على ( فَعَلَ ) قياساً ، نحو : فَرِحَ فَرِحًا وَأَذِنَ أَذْنًا (٣) .

وإذا كان متعدياً يأتي على ( فَعَلَ ) - بفتح الفاء وسكون العين - نحو : جَهَلَ جَهْلًا .

ومصدر ( فَعَلَ ) - بكسر العين - في الألوان والعيوب على ( فُعَلَةٌ ) نحو : سَمِرَ سُمْرَةً وَحَمَرَ حُمْرَةً ، وَصَفَرَ صُفْرَةً ، وَأَدِمَ أُدْمَةً (٤) .

1- بالإضافة : من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة ، هكذا : " وفعل اللازم ... " إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وفعل اللازم ... " .

3- أذن بالشيء يأذن أذناً : علم . وأذن له إذناً : استمع . ينظر اللسان / أذن : ٥١ - ٥٢ .

4- الأذمة : السمرة . والأذمة في الإبل : البياض الشديد ، ويقال هو الأبيض الأسود المقلتين ينظر الصحاح ( أدم ) : ٥ / ١٨٥٩ .

قوله: ((وَفَعَلَ نَحْوَ (كَرُمَ) عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا ، وَعَظَمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا))<sup>(١)</sup>  
 اعلم أن ( فَعَلَ ) بضم العين {٢٥} يأتي مصدره على ( فَعَالَةٌ )  
 (غالبًا)<sup>(٢)</sup> ، نحو : كَرَّمَ كَرَامَةً ، وَسَقَفَ سَقَافَةً ، وَيَأْتِي كَثِيرًا عَلَى  
 ( فِعْلٍ ) - بكسر الفاء وفتح العين - وعلى ( فَعَلَ ) - بفتح الفاء والعين  
 - نحو : عَظُمَ عَظْمًا ، وَكَرَّمَ كَرَمًا ، وَشَرُفَ شَرَفًا .

قوله : (( وَالْمَزِيدُ فِيهِ وَالرَّبَاعِيُّ قِيَاسٌ ؛ فَنَحْوُ : أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ  
 وَنَحْوَ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَابٌ ))<sup>(٣)</sup> .

اعلم أن<sup>(٤)</sup> مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه والرباعي يأتي على  
 قياس مطرد ؛ فيأتي مصدر ( أَفْعَلَ ) على إفعال، نحو : أَخْرَجَ إِخْرَاجًا  
 ومصدر ( فَعَّلَ ) على ( تَفْعِيلٍ ) و ( تَفْعَلَةٌ ) نحو : كَرَّمَ تَكْرِيمًا وَتَكْرِمَةً  
 وجاء على ( فِعَالٍ ) و ( فِعَالٌ ) نحو : كَذَبَ تَكْذِيبًا وَكَذَابًا وَكَذَابًا .  
 ويجيء على ( فَعَالٍ ) ، وهو اسم ينوب مناب المصدر ، نحو : سَلَّمَ  
<sup>(٥)</sup> سَلَامًا وَكَلَّمَ كَلَامًا<sup>(٦)</sup> . وأكثر ما يجيء المصدر على ( تَفْعَلَةٌ )

1- في الأصل عبارة ابن الحاجب مبتورة ، هكذا : " وفعل نحو كرم ... " إلى آخره . وفي  
 ( هـ ) : " وفعل ... " .

2- لفظة " غالبًا " إضافة من ( ق ) .

3- عبارة ابن الحاجب جاءت مبتورة في الأصل وفي ( هـ ) ، إذ جاءت في  
 الأصل: " والمزيد فيه ... " .

4- لفظة ( أن ) ساقطة من ( ق ) .

5- في ( ق ) : سلمت .

6- يفرق النحويون بين المصدر واسم المصدر ، فيعرفون المصدر بأنه اسم الحدث الجاري  
 على الفعل ، ويحترزون بقولهم ( الجاري على الفعل ) من اسم المصدر ، فإنه وإن كان اسمًا  
 دالًا على الحدث ، لكنه لا يجري على الفعل ؛ كأعطيت إعطاء . فإنما الذي يجري على

في الناقص ، نحو (١) : وصِيَّتْ تَوْصِيَّةٌ (ولا تحذف منه الهاء إلا  
لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى (تفعيل) كقوله) (٢) :

٥ - فَهِيَ تَنْزِي دَلْوَهَا (٣) تَنْزِيًا كَمَا تَنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا (٤)

يريد : تَنْزِيَّةٌ . يصف ناقته (٥) بأنها تحرك دلوها (٦) .

---

(أعطيت) هو إعطاء ؛ لأنه مستوف لحروفه ، بل وزاد عليها . وليس (عطاء) لأنه ليس مستوفياً لحروف الفعل . ومثله : سَلِمْتُ تَسْلِيمًا . وأما سلامًا وعطاء وكلامًا فهي أسماء مصادر لا مصادر . ولكننا نجد ركن الدين يعد سلامًا وكلامًا ضمن المصادر ، وينكر أنهما اسمان نابا مناب المصدر فعوملا معاملته . وإذا قيل : لعلّه يريد بقوله : " اسم ينوب مناب المصدر " اسم المصدر . نقول : ولو أراد ذلك أيضًا ؛ فإنه قد أدخله في المصادر ولم يخرجها ؛ لنقصان حروفه عن حروف فعله ، كما فعل النحويون ( المحقق ) .

1- لفظة (نحو) ساقطة من (هـ) .

2- في الأصل : " وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى تفعيل ، ولا تحذف منه الياء إلا لضرورة الشعر ، كقوله " . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

3- في (ق) ، : دلونا .

4- رجز ، لم نقف على نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده الرضي في شرحه . وشرحه البغدادي دون أن ينسبه إلى أحد . ( ينظر في الشاهد : شرح الشافية ، للرضي ( ١ / ١٦٥ ) وشرح شواهد الشافية ص ٦٧ - شاهد رقم (٢٨) ، اللسان (نزا) : ٦ / ٤٤٠٢ ) تَنْزِي : تحرك . ونزاه به قلبه : طمخ . والنزاء : داء يأخذ الشاء فتنزوه منه حتى تموت . والشهْلَةُ : العجوز . وخصّ الشهْلَةُ ، لأنها أضعف من الشابة ؛ فهي تنزي الصبي ، أي : ترقصه بتقل وضعف . والشاهد في قوله : تنزيا " حيث جاء المصدر للمعتل اللام لفعل على تفعيل ، ضرورة والقياس أن يأتي على تفعلة ، كـ ( تَكْرِمَةٌ ) .

5- في (هـ) : ناقة .

6- في (ق) ، : دلونا .

قوله : (( وَالْتَزَمُوا الْحَذْفَ وَالتَّعْوِضَ فِي نحو: تَعْزِيَةٌ وَإِجَازَةٌ وَاسْتِجَازَةٌ ، وَنَحْوُ : ضَارِبَ عَلَى مُضَارِبَةٍ وَضِرَابٍ ، وَمِرَاءً شَاذٌ ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكَرَّمَ عَلَى تَكَرُّمٍ ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ . وَالبَاقِي وَاضِحٌ )) (١) .

أي : و (٢) التزموا حذف الياء أو غيرها في مصدر ( فَعَلَّ ) إذا كان ناقصًا ، وفي مصدر ( أَفْعَلَّ ) و ( اسْتَفْعَلَّ ) إذا كان أجوف .

اعلم أن ( فَعَلَّ ) إذا كان ناقصًا ، نحو : ( عَزَى ) حذف من مصدره إحدى الياعين ؛ أي الأصلية أو الزائدة (٣) ؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف ، و عوض (٤) عن (٥) تاء التانيث منها وأن ( أَفْعَلَّ ) و ( اسْتَفْعَلَّ ) إذا كان أجوف نحو : أَجَازَ وَاسْتَجَازَ ، تقول في (٦) مصدرهما إجازة واستجازة ؛ أصلها : اجوازًا واستجوازًا ؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفًا فحذفت إحدى (٧) الألفين لالتقاء الساكنين ، ثم عوضت تاء التانيث عن المحذوف . وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض - وهو التاء - والمعوض عنه .

1- جاءت عبارة ابن الحاجب مبثورة في الأصل ، وكذلك في ( هـ ) ، حيث جاءت في الأصل هكذا : " و التزموا الحذف في نحو تَعْزِيَةٌ وَإِجَازَةٌ وَاسْتِجَازَةٌ ... وفي ( هـ ) : " والتزموا الحذف .... " .

2- الواو ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في الأصل : أو الزيادة .

4- في ( هـ ) : وعرض ، تحريف .

5- لفظة ( عن ) ساقطة من ( هـ ) .

6- ( تقول في ) : موضعه بياض في ( هـ ) .

7- لفظة ( إحدى ) موضعها بياض في ( هـ ) .

ويأتي المصدر من ( فاعل ) على ( مفاعلة وفعال ) نحو : قَاتَلَ  
مُقَاتِلَةً وَقِتَالًا . وأهل اليمن يقولون : قِيَتَالًا <sup>(١)</sup> . ويأتي من ( تَفَعَّل )  
على ( تَفَعَّل ) نحو : تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا . ويأتي على ( تَفَعَّل ) نحو : تَمَلَّقَ  
تَمَلُّقًا وَتَمَلُّقًا . ومن ( تَفَاعَلَ ) على ( تَفَاعَلَ ) نحو : تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا ، إلا  
أنك إذا بنيتَ التفاعلَ والتفعلَ من الناقص كسرت العين منهما نحو :  
تَمَنَّى تَمَنُّيًا ، وَتَجَافَى تَجَافِيًا ؛ لأنَّ الناقص إن كان يائيًا فظاهر ؛  
لمجانسة الكسرة الياء ، وإن كان واويًا ، فلأنه يجب قلب الواو ياء  
والضمة التي قبلها كسرة ، لما ثبت في كلامهم أنه إذا كان آخر <sup>(٢)</sup>  
المتكمن واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة . ويأتي من  
( افْتَعَلَ ) على افْتَعَلَ ، نحو : اِكْتَسَبَ اِكْتِسَابًا . ومن ( انْفَعَلَ ) على  
( انْفَعَال ) نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقًا . زمن ( افْعَل ) على ( افْعِلَال ) نحو  
: اِحْمَرَّ اِحْمِرَارًا . ومن ( افْعَال ) على ( افْعِيَال ) نحو : اِحْمِرَّ  
احْمِرَارًا . ومن ( افْعُوْعَل ) على افْعِيْعَال ، والأصل فيه ( افْعُوْعَال )  
؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو : اعْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ <sup>(٣)</sup>

- 
- 1- ذكر ذلك أيضًا في شرحه على الكافية . ( ينظر الوافية ، ص : ٢٣٧ ) . وهذه اللغة  
نكرها ابن منظور في اللسان ( قتل ) : ٥ / ٣٥٢٨ .  
2- في ( هـ ) : في آخره .  
3- اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . ( ينظر اللسان ( عشب ) : ٤ / ٢٩٥١ ) .

اعشيشابًا . ولم تتقلب في : اجلوزًا اجلوزًا (١) ؛ للإدغام . وبناء  
أفوعًا للبالغة والتوكيد (٢) .

قوله : (( وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَيْثِيِّ وَالرَّمِيًّا لِلتَّكْثِيرِ )) (٣) .

اعلم أن سيبويه جعل التفعّال تكثرًا ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي  
نحو ( التّهذّر ) للهذّر (٤) {٢٦} ، و ( التلعاب ) للعب ، و ( الترداد )  
للردّ ، و ( التكرار ) للكرّ ، و ( التصفّاق ) للصفّق ، و ( التقتال )  
للقتل ، و ( التجوّال ) للجوّالان - وهو قياس مطرّد (٥) . والفراء  
وغيره من الكوفيين يجعلون ( التفعّال ) بمنزلة ( التفعيل ) وألف  
التكرار بمنزلة ياء التكرير (٦) .

والحق ما قاله سيبويه ؛ لأنه يقال ( التلعاب ) ولا يقال ( التلعيب ) .  
فلو كان ( التلعاب ) بمنزلة ( التلعيب ) ل قيل ( التلعيب ) (٧) .

- 
- 1 - يقال : اجلوزًا الليل : ذهب . (ينظر السابق ( جلد : ١ / ٦٥٦ ) . وذكر سيبويه أنه لا يستعمل إلا مزيدًا . ( ينظر الكتاب : ٤ / ٧٦ ) .
  - 2 - على ما ذهب إليه سيبويه في هذا النحو ( ينظر الكتاب : ٤ / ٧٥ - ٧٦ ) .
  - 3 - في الأصل : " ونحو الترداد والتجوال ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ونحو الترداد ... " .
  - 4 - للهذّر : ساقطة من ( هـ ) .
  - 5 - ينظر الكتاب ( ٤ / ٨٤ ) .
  - 6 - ينظر المنقوص والممدود ، للفراء : ص ١٢ .
  - 7 - في الأصل : ( للتعب ) . وكذا في ( ق ) . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

(و) (١) كذلك الحثيئي والرَمِيًا لتكثير الفعل (٢) الثلاثي والمبالغة .  
وإذا قلت : " كان بينهم حثيئي أورميًا " كان معناه : كان بينهم حثٌ  
كثير وتَرَامٍ كثير (٣) .

- 
- 1- الواو ساقطة من الأصل . وهي إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- في الأصل : " للتكثير للفعل " .
  - 3- ذكر الجوهري أن الحثيئي هو الحث نفسه ، وأن الرَمِيًا هو الترامي . ( ينظر الصحاح  
 ( حث ) : ١ / ٢٧٨ ، ( رمى ) : ٦ / ٢٣٦٢ ) .

## [ المصدر الميمي ]

قوله : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى ( مَفْعَلٍ ) قِيَاسًا مَطْرَدًا ، كَـ ( مَقْتَلٍ ) وَ ( مَضْرَبٍ ) . وَأَمَّا ( مَكْرَمٌ ) وَ ( مَعُونٌ ) ، وَلَا غَيْرَهُمَا ، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَاءَ لِـ ( مَكْرَمَةٌ ) وَ ( مَعُونَةٌ ) . وَمَنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَـ ( مُخْرَجٌ ، وَمُسْتَخْرَجٌ ) ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي » (١) .

(أي) (٢) ( من الفعل الثلاثي ) (٣) ( متعديًا كان أو غير متعدٍّ - على وزن مفعول - بفتح العين - قياسًا مطردًا ؛ كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ وَمَخْرَجٍ ؛ مَنْ : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ . وَأَمَّا مَجِيءُ مَصْدَرِ كَرَمٍ يَكْرُمُ وَعَانَ يَعُونُ عَلَى : مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ فَشَاذٌ لَا يَجِيءُ غَيْرُهُمَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مَصْدَرًا لِفَعْلٍ . وَقَالَ الْفَرَاءُ (٤) : إِنَّهُمَا جَمَعَ مَكْرَمَةٌ وَمَعُونَةٌ عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ ؛ اسْتِبْعَادًا لِمَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى وَزْنِ ( مَفْعَلٍ ) .

وَنَكِرَ فِي الصَّحَاحِ مَجِيءُ ( مَهْلِكٌ ) مَصْدَرُ ( هَلَاكَ ) ؛ يَعْنِي : هَلَاكَ يَهْلِكُ هَلَاكًا وَهَلُوكًا وَمَهْلَكًا وَمَهْلُوكًا (٥) .

1- في الأصل : " ويجيء المصدر ... " وكذا في ( هـ ) .

2- لفظة ( أي ) إضافة من ( هـ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

4- ينظر معاني القرآن : ١ / ١٥١ - ١٥٢ .

5- ينظر الصحاح ( هلك ) : ٤ / ١٦١٦ .

وجاء : ( مَيَسَّر ) بضم السين ، بمعنى السعة والغنى . ذكره ابن القطاع <sup>(١)</sup> . وقرأ بعضهم <sup>(٢)</sup> : ( فَنظِرَةٌ إِلَى [ مَيَسَّرِهِ ] ) <sup>(٣)</sup> بضم السين <sup>(٤)</sup> والإضافة . وكذا ذكر ابن القطاع <sup>(٥)</sup> وصاحب الصحاح <sup>(٦)</sup> أنه جاء ( مَأْلَك ) بضم اللام - بمعنى الرسالة والكلام . وقال الأخفش : ليس في الكلام ( مَفْعَل ) بغير الهاء <sup>(٧)</sup> .

قوله : ( " ولا غيرهما " ) : ههنا نسختان ؛ إحداهما بغير الواو قبل ( لا ) ، والأخرى بالواو قبل ( لا ) . وعلى التقديرين فغيرهما مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف ؛ أي لا غير ( مَكْرُم ) و ( مَعُون ) جاء من المصادر على هذا الوزن .

ولقائل أن يمنع عدم مجيء غيرهما على هذا الوزن لما ذكر <sup>(٨)</sup> .

فإنه جاء : هَلَك مَهْلُكًا ، وَيَسَّرَ مَيَسَّرًا ، وَأَلَّكَ مَأْلَكًا - بمعنى الرسالة .

1- ينظر : ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية ، مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٩٧ / ٢ .

2- وهو نافع . ووافقه ابن محيصة ( ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٣٤٠ ، والنشر : ٢ / ٢٣٦ ، والإتحاف ، ص ١٦٦ ) .

3- سورة البقرة : من الآية ( ٢٨٠ ) .

4- وهذه هي لغة أهل الحجاز ، وهي قليلة جداً . ( ينظر الإتحاف : ١٦٦ ) .

5- ينظر ابن القطاع وأثره ... ( ٩٧ / ٢ ) .

6- ينظر : الصحاح . ( ألك ) : ٤ / ١٥٧٣ .

7- وأضاف : " وأما مكرم ومعون ، فهما جمع مكرمة ومعونة " حكاه عنه الجوهري في الصحاح : ( يسر ) : ٢ / ٨٥٧ .

8- ( لما ذكر ) : ساقط من ( ق ) .

## [ المصدر مما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف ]

يجيء المصدرُ من غير الفعل الثلاثي المجرد<sup>(١)</sup> ؛ أعني من الثلاثي المزيد فيه ، والرباعي المجرد ، والرباعي المزيد فيه ، على وزن مفعوله ، قياسًا مطردًا ، نحو : أخرجته مخرجًا ، واستخرجته مُستخرجًا ، وانطلق منطلقًا ، ودحرجته مدحرجًا ، وكذلك سائرهما ، فالمفعول والمصدر بالميم واسما الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد بوزن واحد .

قوله : (( وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَقْتُونِ فَقَلِيلٌ )) (٢) .

أي : وأما المصادر التي جاءت على وزن ( مفعول ) فقليلة ؛ كالميسور والمعسور ، بمعنى : اليسر<sup>(٣)</sup> والعسر ؛ من يَسُرُّ وعَسُرَ<sup>(٤)</sup> - بالضم - يَيْسُرُ ويعسُرُ يسرًا وعسرًا وميسورًا ومعسورًا ، وكقولهم : دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ . [ وقال سيبويه : هما صفتان . معناهما عنده : دَعَهُ إِلَى زَمَانٍ يُوسِرُ فِيهِ وَإِلَى زَمَانٍ يُعَسِّرُ فِيهِ (٥) ؛ لأنه يمتنع مجيء

1- لفظه ( المجرد ) ساقطة من الأصل . وهي إضافة من ( ق ) .

2- في الأصل : " وأما ما جاء على مفعول ... إلى آخره . وما أثبتناه في ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في الأصل : السرور .

4- لفظه ( عسر ) ساقطة من ( ق ) .

5- نص عبارة سيبويه : " وأما قوله : " دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ ودع معسوره " فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال : دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه " . ( الكتاب ٤ / ٩٧ ) .

المصدر عنده على وزن مفعول . وكالمرفوع والموضوع ، بمعنى :  
الرفع والوضع . وقال سيبويه هما صفتان ؛ معنى " هذا مرفوع  
وموضوع " (١) : هذا ما أرفعه وما أوضعه (٢) [ (٣) . وكالمجلود ؛  
فإنه مصدر بمعنى الجلد {٢٧} والجلادة . والمفتون ؛ فإنه مصدر  
بمعنى : الفتنة ، ومنه قوله تعالى : " بَأْيُكُمْ الْمَفْتُونُ " (٤) ، " إن قلنا : إن  
الباء ليست زائدة ، وليس منه إن قلنا إنها زائدة . وقد ذكر جار الله (٥)  
في حروف الجر أنها زائدة (٦) . وكالمعقول ؛ فإنه مصدر بمعنى

1- في الأصل : مرفوعي وموضوعي . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- ينظر الكتاب : ٩٧ / ٤ .

3- العبارة التي بين المعقوفتين جاءت في ( ق ) هكذا : " وكالمرفوع والموضوع ،  
بمعنى الرفع والوضع . قال سيبويه : هما صفتان . ومعنى : هذا مرفوع وموضوع :  
هذا ما أرفعه وما أوضعه . وقال سيبويه : هما صفتان معناهما عنده : دعه إلى زمان  
يوسر فيه ، وإلى زمان يعسر فيه ، لأنه لا يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن  
مفعول " .

4- القلم : من الآية ( ٦ ) .

5- هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ، الزمخشري ،  
أديب ، لغوي ، نحوي ، ولد بزمخشري سنة ٤٦٧هـ . وإليها نسب . ورد بغداد غير  
مرة وأخذ الأدب عن كثير من علمائها ، ووصل إلى خراسان وجاور بمكة المكرمة  
حتى قيل له : جار الله وتوفي بخوارزم سنة ٥٣٨هـ ، وله مصنفات كثيرة ، أشهرها  
: المفصل والأنموذج ، وأساس البلاغة ، وانكشاف ، والفائق في غريب الحديث .

( ينظر ترجمته في : ، وإنباه الرواة : ٣ / ٢٦٥ - ٢٧٢ ، وبغية الوعاة : ٣٨٨ ،  
وشذرات الذهب : ٤ / ١١٨ - ١٢١ ، ومعجم الأبياء : ١٩ / ١٢٦ - ١٣٥ ، والنجوم  
الزاهرة : ٥ / ٢٧٤ ، ونزهة الأبياء : ٢٧٤ - ٢٧٦ .

6- ينظر المفصل ، ص ٢٨٥ .

العقل . وقال سيبويه إنه صفة معناه : عقل له شيء ، أي : حبس (١) .  
وكالمحطوف (٢) ؛ فإنه مصدر من : حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا ومحلوفًا .

قوله : (( وَفَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقْلٌ )) (٣) .

اعلم أن مجيء المصدر على وزن ( فاعلة ) أقل من مجيء  
المصدر على وزن ( مفعول ) كالعافية ، نحو : عافاه الله عافية ،  
وكالعاقبة نحو : عقب فلان مكان أبيه عاقبة ، وكالباقية ؛ كقوله تعالى  
: ( فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ) (٤) ؛ أي : بقاء . وكالكاذبة كقوله تعالى  
: ( لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَازِبَةٌ ) (٥) ؛ أي كذب .

قوله : (( وَنَحْوُ : دَخَرَجَ عَلَى دَخْرَجَةٍ وَدِخْرَاجٍ - بالكسر ؛ وَنَحْوُ  
: زَلَزَلَ عَلَى زَلِزَالٍ - بالفتح والكسر )) (٦) .

اعلم أن المصدر من الرباعي وما ألحق به يأتي على وزن فَعَلَّلَ  
وَفِعَّلَلَ ، نحو : دَخَرَجَ دَخْرَجَةً وَدِخْرَاجًا ، وَجَلَّبَبَ جَلْبَبَةً وَجَلْبَابًا . وأما  
الذي كُرِّرَ فيه الأول والثاني فيجيء مصدره على وزن فَعَلَّلَ وَفِعَّلَلَ  
وَفِعَّلَلَ ، نحو : زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلِزَالًا وَزَلِزَالًا . والكسر أفصح ؛ لأنه أصله

1- ينظر الكتاب : ٩٧ / ٤ .

2- في الأصل : وكان المحطوف . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في الأصل : " وفاعله كالعافية " ... إلى آخره .

4- الحاقّة : من الآية (٨) .

5- الواقعة : من الآية (٢) .

6- في الأصل : " ونحو دحرج .... " إلى آخره .

والمختار أن أصله : فَعَلَّلَ ، لما سيأتي .

اعلم أن ظاهر قوله ؛ وهو : " نحو دحرج على درجة ودحراج " يدلُّ على أن الفَعَّلَّةَ والفِعْلَالَ سَيَّانٍ (١) في مجيء المصدر من فَعَّلَلَ عليهما - وليس كذلك ؛ لأنَّ المصدر من (فَعَّلَلَ) غير المكرر على (فَعَّلَّة) فحسب إلا إذا سمع (فَعَلَلَ) ، نحو : سَيَّرَجَ عليه الأمر سَيَّرَجَةً ؛ أي : عمَّاه (٢) ، وبَرَطَمَ بَرَطْمَةً ؛ أي : قَطَبَ (٣) . وفعال محفوظ (٤) . لا يقال : سَبَّرَجَ سِبْرَاجًا ولا بَرَطَمَ بَرَطَامًا ، لكنه سمع بكثرة في غير ذلك . نعم قياس المصدر من (فَعَّلَلَ) المكرر فَعَّلَّةَ وفعال ، نحو : زلزل زلزلة وزلزلاً ويأتي من (تَفَعَّلَلَ) على تَفَعَّلَلَ ، نحو : تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا . ومن (أَفْعَلَّلَ) على (أَفْعَلَّلَ) ، نحو : اَحْرَنْجَمَ اَحْرَنْجَامًا . ومن (أَفْعَلَّلَ) على (أَفْعَلَّلَ) نحو : أَقْشَعَرَّ أَقْشَعْرَارًا .

### [ اسم المصدر ]

اعلم أنَّ العطاء والكلام والبنيان والطُمَأْنِينَةَ والقَشْعَرِيرَةَ والسلام

والثبات والغارة ونحوها أسماء يراد بها ما يراد بالمصادر ، وتستعمل

موضعها وليست بمصادر .

1- في (ق) : سيأتي ، لعله سهو من الناسخ .

2- اللسان (سبرج) : ٣ / ١٩٢١ .

3- وبرطم الليل ، إذا اسودَّ . والبرطمة : الانتفاخ من الغضب . ينظر المصدر السابق (برطم) (١ / ٢٦٠) .

4- لفظة (محموظ) ساقطة من (ق) .

## [ اسم المرة ]

قوله : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ الَّذِي <sup>(١)</sup> لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى (فَعَلَّة) نحو : ضَرْبَةٌ وَقَتْلَةٌ ، وبكسر الفاء للنوع نحو : ضَرْبَةٌ وَقَتْلَةٌ ، وما عداه على <sup>(٢)</sup> المصدرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ : إِنْأَخَةٌ ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ زِدْتَهَا . وَنَحْوُ <sup>(٣)</sup> أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقَيْتُهُ لِقَاءً شَادًّا <sup>(٤)</sup> .

أي <sup>(٥)</sup> : بناء المرة الواحدة من الثلاثي المجرد من الزوائد الذي <sup>(٦)</sup> لا تاء فيه على (فَعَلَّة) ، نحو : ضَرْبْتُ ضَرْبَةً ، وَقَتَلْتُ قَتْلَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً ، وَقَعَدْتُ قَعْدَةً .

واحترز بقوله : " المجرد " . عن الثلاثي المزيد فيه ؛ فَإِنْ بِنَاءِ الْمَرَّةِ فِيهِ لَا يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَّة) .

واحترز بقوله : " الذي لا تاء فيه " عن المصدر الذي فيه تاء ، نحو : طَلَبَةٌ وَنَشْدَةٌ وَكِدْرَةٌ ؛ فَإِنْ بِنَاءِ الْمَرَّةِ فِيهِ لَا يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَّة) ، كَمَا يَجِيءُ . وَبِنَاءِ النَّوعِ مِنَ الْمَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ عَلَى (فَعَلَّة) - بِكسْرِ الْفَاءِ - نَحْوُ : ضَرْبْتُ ضَرْبَةً وَقَتَلْتُ قَتْلَةً سُوءٌ ،

1- لفظة " الذي " ساقطة من ( ق ) .

2- في ( ق ) : فعلى .

3- لفظة ( نحو ) ساقطة من ( ق ) .

4- في الأصل : " المرة من الثلاثي المجرد ... " إلى آخره .

5- في ( ق ) : " اعلم أن " ، بدلاً من ( أي ) .

6- في ( ق ) : التي .

ومات مِيْتَةٌ سوء .

وبناء المرّة والنوع ممّا عدا للثلاثي المجردّ عن الزوائد الذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل ، وهو إما ثلاثي مجردّ فيه تاء ، أو غير ثلاثي مجردّ : فإنّ كان ثلاثيًا مجردًا فيه تاء ، نحو : طَلِبَةٌ وَنَشْدَةٌ وَكُدْرَةٌ ؛ فإنه يستعمل على حاله للمرّة والنوع . وَيُفَرَّقُ بَيْنَ المرّة والنوع بقريئة لفظيّة ، نحو : نَشَدْتُ نَشْدَةً واحدة ، أو نوعًا : نحو : نَشْدَةٌ سوء ، أو نَشْدَةٌ لُطْفٍ ، أو بقريئة معنوية .

وإن كان غير ثلاثي مجردّ ؛ بأنّ {٢٨} كان ثلاثيًا مزيدًا فيه ، أو رباعيًّا ؛ فإن كان فيه تاء ، نحو : إجابة واستجابة ودرجة ، يستعمل على حاله ، ويفرق بين النوع والمرّة بقريئة لفظية أو معنوية ، وإن لم يكن في المصدر المستعمل تاء وقصدت المرّة رُدَّتِ التاء فيه ، نحو : انطلقت انطلاقًا واستخرجت استخراجًا ، واحمررت احمرارًا ، وأعطيت إعطاءً . وأما قولهم : أتَيْتُهُ إِيْتَانَةً ، ولَقَيْتُهُ لِقَاءَةً للمرّة ، فشاذٌّ ؛ لأنّ القياس : أتَيْتُهُ أَتِيَّةً ، ولَقَيْتُهُ لَقِيَّةً ؛ لأننا ذكرنا أنّ مصدر الثلاثي المجرد إذا لم يكن فيه تاء يبني للمرّة على ( فَعَلَّة ) - بفتح الفاء وسكون العين - وأتى ولقى ثلاثي مجرد ( لاتاء في مصدره )<sup>(١)</sup> .

1- في ( ق ) : " لا تاء فيه ، أي : في مصدره " بدلاً مما بين المعقوفتين .

## [ أسماء الزمان والمكان ]

قوله : (( أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومٌهَا ، وَمِنَ الْمَنْقُوصِ عَلَى ( مَفْعَلٍ ) نَحْوِ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَى وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى ( مَفْعِلٍ ) نَحْوِ : مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسُوكُ وَالْمَجْزِرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْقِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ . وَأَمَّا مِنْخَرٌ فَفَرَعٌ كَمَنْتِنِ )) (١) .

المراد بأسماء الزمان والمكان : أسماء موضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه ؛ فالمراد بالْمَخْرَجِ الْخُرُوجِ الْمَطْلُوقِ ( أَوْزْمَانِ ) (٢) الْخُرُوجِ الْمَطْلُوقِ .

ولأجل أن المراد بأسماء الزمان أو المكان زمان الفعل ومكانه لم يعمل في مفعول ولا ظرف . ولأجل أنها لا تعمل قيل (٣) : المجر (٤) - قول النابغة (٥) :

1- عبارة ابن الحاجب جاءت في الأصل مبتورة ، هكذا : " أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين ... " . إلى آخره .

2- في الأصل ( والزمان ) والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) .

3- قاله الزمخشري - رحمه الله - في المفضل ، ص ٢٣٩ .

4- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من ( هـ ) .

5- النابغة : هو زياد بن معاوية بن ضباب الذيباني ، كنيته أبو أمامه ، ولقبه النابغة ، لقب به لنبوغه في الشعر وإكثاره منه بعد ما احتتك . وهو أحد شعراء الطبقة الأولى ، عدّه ابن

٦- كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ<sup>(١)</sup>

مصدر بمعنى الجر ، والمضاف إلى المجر محذوف تقديره : كأن أثر جرّ الرامسات .

ومعنى كلامه أن اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد من الزوائد من الذي مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ، ومن الفعل الناقص وإن كان مكسور العين ، إنما بينيان على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين ؛ نحو : مَشْرَبٌ ، من : شَرِبَ يَشْرَبُ ، ومَقْتَلٌ من : قَتَلَ يَقْتُلُ ، ومَرْمَى من رمى يَرْمِي .

وبينيان من الذي مضارعه يَفْعَلُ - بكسر العين - ومن المعتل الفاء ، وإن كان مفتوح العين - على وزن مَفْعَلٍ - بكسر العين -

---

سلام بعد امرئ القيس وقبل زهير والأعشى ، وكان الخليفة عمر بن الخطاب يعدّه أشعر العرب . وكان وفاته سنة ٦٠٢ م . وينظر ترجمته في الأغاني : ٣/١١ - ٣٦ .

1- هذا بيت من الطويل ، قاله النابغة ضمن قصيدة طويلة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه ، ويهجو مرة بن ربيع بن قريع وهو في ديوانه ص ٧٩ ، برواية : ( حصير ) بدلاً من ( قضيم ) . وقد أنشده الزمخشري في مفصله ص ٢٣٩ ، والرضي في شرح الشافية : ٢ / ١٦ ، ( رقم ٤٥ ) والجاربردي في شرح الشافية ١ / ٧٠ ، وشرحه البغدادي تحت رقم (٥٠) في شرحه لشواهد الشافية ص ٨٢ ، ١٠٦ .

والرامسات : الرياح الشديداً الهبوب التي ترمس الأثر ، أي تعقبة وتدغنه . ذبول الرياح : أواخرها . نمقته : زينته . والشاهد في قوله : "مجر الرامسات ؛" حيث استعمل (مَجَرَ) مصدرًا ميميًا بمعنى الجرّ ، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، والكلام على تقدير مضاف ، وكأنه قال : كأن جرّ الرامسات ذبولها . كما ذكر ركن الدين .

نحو مَضْرِبٍ - من : ضَرَبَ (يَضْرِبُ) <sup>(١)</sup>، ومَوْضِعٌ من : وَضَعَ .  
وقد جاء الفتح شاذاً مع الكسر نحو : مَدَبَ <sup>(٢)</sup> النمل ، ومَأْوَى الإبل <sup>(٣)</sup>  
ومَوْجِلٌ <sup>(٤)</sup> .

وقد جاءت أسماء الزمان والمكان من الذي مضارعه ( يَفْعَلُ ) -  
بضم العين - على وزن (مَفْعِلٌ) - بكسر العين - على خلاف القياس  
من إحدى عشرة كلمة <sup>(٥)</sup> ، وهي <sup>(٦)</sup> : الْمَنْسِكُ ، وَالْمَجْزِرُ ، وَالْمَنْبِتُ  
وَالْمَطْلِعُ ، وَالْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَفْرِقُ ، وَالْمَسْقُطُ ، وَالْمَرْقُ  
وَالْمَسْجِدُ ، وَالْمَنْخَرُ <sup>(٧)</sup> من : نَسَكَ يَنْسِكُ ، وَنَبَتَ يَنْبِتُ ، وَطَلَعَ يَطْلُعُ ،  
وَشَرِقَ يَشْرِقُ وَغَرَبَ يَغْرُبُ ، وَفَرَقَ يَفْرُقُ ، وَسَقَطَ يَسْقُطُ ، وَرَفَقَ  
يَرْفُقُ ، وَسَجَدَ يَسْجُدُ ، وَنَخَرَ يَنْخَرُ - من النخير ، وهو صوت بالأنف .

1- لفظة ( يضرب ) ساقطة من الأصل . وهي إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- ذكر ابن منظور أن مَدَبَ - بكسر الدال - اسم ، وأن مَدَبَ - بفتحها مصدره . ( ينظر  
اللسان ( ديب ) : ٢ / ١٣١٥ ) .

3- أرى أنه قد التبس الأمر على ركن الدين ههنا فنكر أن الفتح شاذٌ مع الكسر ، في ماوى  
الإبل . والصواب أن الفتح قياس متبع والكسر شاذٌ ، وهو لغة فيه ؛ لأنَّ المعتلَّ اللام مفتوح  
أبداً ، كالماتى والمرمى والمأوى والمشوى . كما صرح بذلك الجوهري في الصحاح ( أوى )  
٦ / ٢٢٧٤ ، والزمخشري في مفصله ، ص ٢٣٨ . والذي ذكر لغة : ماوى الإبل - بالكسر  
- هو الفراء وقد حكاها عن بعض العرب وذكر أنها نادرة ( ينظر معاني القرآن : ٢ / ١٤ )

4- ذكرها الجوهري في صحاحه "وجل" : ٥ / ١٨٤٠ ، أن "الموجل" بفتح الجيم - مصدر ،  
وأن "الموجل" بالكسر - اسم موضع .

5- ذكرها الزمخشري في مفصله ، ص ٢٣٧ .

6- ( وهي ) : ساقطة من ( هـ ) .

7- ينظر : الهمع : ٢ / ١٦٨ .

وجاء الفتح في بعضها أيضًا على القياس ، وهو : الْمَنَسَكُ  
وَالْمَطْلَعُ وَالْمَفْرَقُ<sup>(١)</sup> قيل : والفتح في كلها جائزٌ ، وإن لم نسمعه (٢) .

وقد جاء من المفتوح العين المجمع - بكسر الميم . وأما مَنخِرٌ -  
بكسر الميم والخاء فإنما كسر الميم إتياعًا لكسرة الخاء كما قالوا في  
( مُنْتِنٌ - بضم الميم وكسر التاء ) (٣) مُنْتِنٌ - بكسر الميم - للإتياع ؛  
فَمِنخِرٌ - بكسر الميم والخاء - فرغ مَنخِرٌ - بفتح الميم وكسر الخاء  
- لثقب الأنف ، ومُنْتِنٌ - بكسر الميم والتاء - فرع مُنْتِنٌ - بضم الميم  
وكسر التاء (٤) .

قوله : " ولا غيرهما " . أي : ولا يجيء في الكلام مِفْعَلٌ - بكسر  
الميم غيرهما ، فهما نادران ؛ لأنَّ مِفْعَلًا - بكسر الميم والعين - ليس  
منه أبنية الكلام (٥) ، مع أنه يمكن جعلهما فرعين لبناعين موجودين  
في كلامهم كما ذكرناه .

---

1- وزاد عليها الرضي : المحشر ، والمسجد ، والمحلّ - بمعنى المنزل . ( ينظر شرح  
الشافعية : ١ / ١٨٢ ) .

2- قاله الفراء في معاني القرآن : ١٤٨/٢ ، ٢٢٠ ، ٣٥٧ ، وحكاه الجوهري منسوبًا للفراء .  
( ينظر الصحاح : سجد : ٢ / ٤٨٤ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل ، وهو إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- قاله الجوهري في الصحاح (نخر) : ٢ / ٨٢٤ ) .

5- قاله الجوهري أيضًا . ( ينظر المصدر السابق ) .

اعلم أنّ صاحب المِفْصَل والميدانيّ لم يذكرَا المَنْخَر ، ونكرا المسكّن (١) من سكن (٢) فإنه مما روى فيه الكسر والفتح (٣) .

واعلم {٢٩} أن المصنّف أورد مَوْعِدًا في الشرح لمثال المكان والزمان من معتل (٤) الفاء ، وهو ليس بنصّ في مطلوبه لجواز أن يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسرين مضارعه . وأن في قوله : "ومن مكسورها والمثال مَفْعِلٌ نظرًا ؛ لأنه يقتضي أن يكون أسماء الزمان والمكان من وَحِشٍ يَوْحِشُ ، وَوَسْمٍ يَوْسُمُ ، وَيَتَمُّ الولد يَيْتَمُ وَيَتَمُّ يَيْتَمُ ، وَيَقِظُ من نومه يَيْقِظُ وَيَعْطُ بالذنب يَيْعُطُ (٥) ؛ أي : زجره ، مَفْعِلٌ - بكسر العين - وليس كذلك لأنه مَفْعَلٌ - بفتح العين (٦)

1- وهذا ما فعله قبلهما عبد القاهر المتوفى ٤٧١ هـ ، وذلك في المفتاح ( ينظر، ص ٦٠ ) .

2- في ( ق ) : يسكن . وكذا في ( هـ ) .

3- ينظر المفصل ، ص ٢٣٧ .

4- في ( ق ) : المعتل .

5- يعط ييعط : لم أعثر عليها . والذي في الصحاح واللسان : أَيْعَطْتُ بالذنب . وفي اللسان أيضًا : يَعْطُ ، وَيَاعُطُ . ( ينظر الصحاح " يعط " : ٣ / ١١٦٩ ، واللسان " يعط " : ٦ / ٤٩٦٢ ) ولا أرى من أين أتى ركن الدين بما ذكره .

6- ونحن نرى أن إيراد المصنّف موعِدًا في الشرح نصّ في مطلوبه وليس كما ذكر ركن الدين وهنا من أنه أورده لجواز أن يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسر عين مضارعه لأننا نقول أن ابن الحاجب هنا متأثر بعبد القاهر الذي يرى أن معتل الفاء يأتي منه اسم الزمان والمكان على ( مَفْعِلٌ ) سواء كان مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها ، وأورد من الأمثلة : المَوْضِعُ والمَوْعِدُ والمَوْسِمُ - من وسم يوسم . ( ينظر : المفتاح ، ص ٦٠ ) وقد تابع عبد القاهر في رأيه هذا الزمخشري في مفصله ؛ حيث نص على أن معتل الفاء مكسور

قوله : (( وَنَحْوُ الْمَظْنَةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحًا و<sup>(١)</sup> ضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ<sup>(٢)</sup> )) .

اعلم أنه قد يدخل على بعضها تاء التانيث ، كالمظنة والمزلة  
والمقبرة والمشرقة ، ضمًّا وفتحًا ، في : المقبرة والمشرقة ، وهو ليس  
بقياس<sup>(٣)</sup> وأما ما جاء على ( مَفْعَلَةٌ ) بالضمّ ، كالمقبرة والمشرقة  
والمزرعة فإنها لا يُذهبُ بها مذهب الفعل<sup>(٤)</sup> . وقد جاء في هذه الثلاثة  
الكسر أيضًا .

قوله : " وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ " .

أي : وأما<sup>(٥)</sup> ما عدا الثلاثي المذكور فبناء اسمي الزمان والمكان  
منه على لفظ مفعوله نحو ( مُخْرَجٌ ) من : أَخْرَجَ يُخْرِجُ ، و  
( مُسْتَخْرَجٌ ) من : اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، و ( مُنْطَلِقٌ ) من انطلق ينطلق  
و ( مُدْخَرَجٌ ) من : دَحْرَجَ يَدْحَرِجُ ، وقد تقدّم هذا .

---

أبدا كالمؤعد والمؤرد والموضع والموجل والموجل . ( ينظر المفصل ، ص ٢٣٨ ) .  
ويكون ابن الحاجب قد تابع هذين العلمين في ذلك .

1- في ( ق ) : " أو " بدلاً من الواو .

2- في ( هـ ) جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة ، هكذا : " ونحو المظنة .... " إلى آخره .  
واتفق الأصل مع ( ق ) في مجيء العبارة كاملة فيهما .

3- ينظر المفصل ، ص ٢٣٨ .

4- ذكر ذلك الزمخشري في المفصل . ( ينظر ص ٢٣٨ ) .

5- لفظة ( أما ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

وقد بنت العرب ألفاظاً من الفعل الثلاثي إذا أرادت تكثير الشيء  
بالمكان فقالوا : أرض مَسْبُوعَة ومَأْسَدَة ومَذَابَة (١) ، إذا كانت كثيرة  
السباع والأسد والذئاب .

وقالوا في بنات الأربعة : مُتَعَلِّبَة ومُعَرَّبَة ، إذا كانت فيها الثعالب  
والعقارب كثيرة (٢) لكن ليس بقياس فيما زاد على الثلاثة (٣) . ونقول من (   
تُعَالَة ) : ( مُتَعَلِّبَة ) من الثلاثي والألف زائدة (٤) .

### [ اسم الآلة ]

قوله: ((وَالْآلَةُ عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٌ، كَالْمِحْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ  
وَالْمِكْسَحَةِ)) (٥)

اعلم أنّ الآلة اسم ما يعالج به ؛ فإنها تجيء على وزن ( مِفْعَلٍ  
ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٌ ) كَالْمِحْلَبِ ؛ فإنه اسم لما يُحْلَبُ به . وبالحقيقة اسم  
لما يُحْلَبُ فيه ، لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز إطلاق اسم

1- ينظر الكتاب : ٩٤ / ٤ ، المفصل ، ص ٢٣٨ .

2- لفظة ( كثيرة ) ساقطة من ( ق ) .

3- وسيبويه يرى أنهم لم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف ، نحو الضفدع والثعلب  
وكراهية أن يتقل عليهم ؛ ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا : كثيرة الثعالب ونحو ذلك ، وإنما  
اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها . ( ينظر الكتاب : ٩٤ / ٤ ) .

4- ينظر المصدر السابق .

5- في الأصل : " والآلة على مفعل ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : والآلة على مفعل ... " .

الآلة عليه، وكالمفتاح؛ فإنه اسم لما يُفتح به، والمكسحة؛ فإنها اسم لما (١) يُكسح به.

قوله: ((وَنَحَوُ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهَنِ وَالْمُكْحَلَةَ وَالْمُحْرُضَةَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ)) (٢).

اعلم أن ما جاء مضموم الميم والعين كالمسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فأسماء الآلات (٣) مخصوصة لا باعتبار معنى الفعل فيها، وليست بقياس، ولأجل أن هذه آلات (٤) مخصوصة لا باعتبار معنى الفعل فيها قال سيبويه: "لم يذهبوا فيها مذهب الفعل، ولكنها جعلت اسماً لهذه الأوعية" (٥)؛ لأن الجاري على الفعل لا يختص بالآلة مخصوصة، وهذه آلة مخصوصة؛ فلا يقال مدهن إلا (٦) لآلة جعلت للدهن، ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم ذلك الوعاء بمدهن، بخلاف ما تقدم من المفتاح والمكسحة وغيرهما.

1- لفظة "لما" ساقطة من (هـ).

2- في الأصل: "ونحو المسعط...." إلى آخره. وفي (هـ): "ونحو المسعط...."

3- في (ق): الآلات.

4- في (ق): الآلات.

5- الكتاب: ٩١ / ٤.

6- لفظة (إلا) ساقطة من (هـ).

## [ بابُ المَصغَر ]

قوله : « المَصغَرُ المَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَاَلْمَتَمَكَّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّائِيثِ وَالْفِيهِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمُشْبَهَتَيْنِ بِهِمَا وَالْفِ أفعالٍ جَمَعًا » (١) .

الاسم المصغر هو الاسم الذي زيد فيه ليدل على تقليل فيه .  
وإنما لم يقل : زيد فيه ياء ثالثة ؛ ليشمل تصغير المبهمات ؛ لأنه (٢)  
لا يزداد فيه الياء ثالثة .

وأشار إلى الغرض الذي تزداد له هذه الياء بقوله : " لتدل على تقليل " .  
ولقائل أن يقول إنه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم ، نحو :  
دُوَيْهِيَّة (٣) ولا الذي للشفقة كتصغير الوالد لولده : يَا بُنَيَّ {٣٠} .

وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة تدل على سرعة

1- عبارة ابن الحاجب هذه جاءت مبتورة في الأصل وفي (هـ) ، هكذا : (المصغر المزداد فيه ليدل على تقليل " . وما أثبتناه من (ق) .

2- في (هـ) : لأنها .

3- في قول ليبيد بن ربيعة العامري :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَّفَ تَدخُلُ بَيْنَهُمْ  
دُوَيْهِيَّةٌ تَصغَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وهي في ديوانه ص ١٣٢ ، ضمن قصيدة طويلة يرثي بها النعمان بن المنذر ؛ إذ مات النعمان في بداية القرن السابع الميلادي .

وصولها فتكون لتقليل المدة<sup>(١)</sup>. وعن الثاني أن كونه للشفقة لا

ينافي كونه للتقليل .

ثم إن الاسم الذي يراد تصغيره ، إما متمكن أو غير متمكن ، فغير المتمكن يجيء حكمه في آخر هذا الباب وللمتمكن إذا أريد تصغيره ضمّ أوله ، إن لم يكن مضمومًا ، وفتح ثانيه إن لم يكن مفتوحًا .

ويمكن أن يقال : فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه من غير أن يقال : إن لم يكن أوله مضمومًا وثانيه مفتوحًا لجواز أن يقال : الضمة التي في أول المصغر والفتحة التي في ثانيه غير الضمة والفتحة اللتين في المكبر ، كما قالوا في ( قُلْكُ وَهَجَانُ ) في المفرد والجمع .

ويكسر ما بعد ياء التصغير في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو : جُعَيْقِرٍ ؛ ليكون ما بعد الياء مناسبًا للياء عند الإمكان كما في الرباعي ، بخلاف الثلاثي نحو : فُلَيْسٍ ؛ لأنّ ما بعد الياء في الثلاثي محلّ<sup>(٢)</sup> الإعراب ؛ فلا يمكن أن يكسر لياء التصغير ، بخلاف ما فيه تاء التانيث وألفا التانيث<sup>(٣)</sup> المقصورة والممدودة ، والألف والنون

1- هذه إجابة البصريين ؛ إذ إنهم يمنعون مجيء التصغير لغرض التعظيم ويتأولون هذا وما يشبهه على التقليل . ولكن الكوفيين يذهبون إلى أن الغرض من التصغير ههنا هو التعظيم . ( ينظر : التصريح : ٣١٩ / ٢ ، والهمع / ١ / ١٨٥ ) .

2- في الأصل : ( على ) . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- لفظة " التانيث " ساقطة من ( هـ ) .

المشبهتان (١) بألفي التأنيث وألف التكسير ، نحو : غُلَيْمَةٌ وَحَبِيْلَى وَحُمَيْرَاءَ وَسُكَيْرَانَ وَأَجِيمَالَ ؛ فإنه لا يكسر ما قبل الآخر في هذه المواضع ؛ لالتزامهم الفتحة قبل هذه الحروف ، أما مع تاء التأنيث فلأنهم (٢) يفتحون ما قبل تاء التأنيث كما يفتحون آخر الاسم الأول في المركب من الاسمين ؛ طلباً للتخفيف ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون (الاسم مع التاء على أربعة ، نحو طلحة ، أو بدون ) (٣) التاء ، نحو قائمة . وأما مع ألفي التأنيث ؛ فلمرعاة بقاء ألفي التأنيث بحالهما .

اعلم أن المقصورة إذا كانت خامسة نحو : حُبَارَى (٤) ، وَجُمَادَى ، وَقَرَقَرَى - اسم موضع (٥) يجوز أن يقال في تصغيرها : حُبَيْرٌ ، وَجُمَيْدٌ ، وَقُرَيْقِرٌ (٦) . ويجوز أن يقال : حُبَيْرَى ، وَجُمَيْدَى وَقُرَيْقِرَى وهو أحسن (٧) . ويجوز حُبَيْرَةٌ - بتعويض التاء عن الألف

1- في الأصل ، ( هـ ) : المشبهتين ، والصحيح ما أنبتاه من ( ق ) .

2- في ( هـ ) : فإنهم .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- الحُبَارَى : طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحداً وجمعها سواء ، وإن شئت قلت في الجمع حباريات . قال الجوهري في الصحاح (حبر) : ٢ / ٦٢١ . وينظر كذلك : حياة الحيوان : ١ / ٢٠٤ .

5- قَرَقَرَى : اسم موضع مخصب باليمامة ( ينظر معجم البلدان : ٤ / ٣٢٦ ) .

6- حكى سيبويه عن يونس والخليل أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره ، حذف ذلك قولك في قَرَقَرَى : قُرَيْقِرٌ ، وفي حَبْرَكِي : حُبَيْرِكٌ . ينظر الكتاب : ١ / ٤١٩ ) . واختار الزمخشري حذفها ههنا ( ينظر المفضل ، ص ٢٠٤ ) .

7- وهو اختيار المبرد ( ينظر المقتضب : ٢ / ٢٦١ ، ٢٧٧ ) .

المحذوفة (١) بخلاف الممدودة ؛ فإنه لا يحذف (٢) ألفها؛ لقوتها بالحركة .

وأما مع الألف والنون المشبهتين بألفي التأنيث فلتشبههما (٣) (بألفي التأنيث) (٤). وأما مع ألف التكسير فللمحافظة على ألف الجمع ؛ للفرق بين الجمع وبين الأفراد ؛ فإنك تقول (٥) في تصغير (أعلام) مصدرًا : أَعْيَلِم (٦) فلو قلت (في تصغير أعلام) (٧) جمع (علم) كذلك لحصل اللبس فلذلك (٨) تقول في تصغيره : أَعْيَلِم . وليس الاسم الذي هو على صورة ما فيه الألف والنون المشبهتان أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة وكذلك ؛ تقول في تصغير سُلْطَان وسِرْحَان : سُلَيْطِين وسُرَيْحِين ؛ لأن الألف والنون فيهما ليستا بمشبهتين بألفي التأنيث .

- 
- 1- قاله أبو عمرو بن العلاء ، وحكاه عنه سيبويه والمبرد . ( ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٣٧ ، والمقتضب : ٢ / ٢٦٢ ) . وسيبويه يرى أنك مخيّرٌ في ذلك ، إن شئت قلت : حُبَيْرِي ، وإن شئت قلت : حُبَيْر . ( الكتاب : ٣ / ٤٣٦ ) .
  - 2- في ( هـ ) : فإنها لا تحذف .
  - 3- في ( هـ ) : فلتشبههما .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .
  - 5- في الأصل : " فإنه يقول " وكذا في ( هـ ) . وما أثبتناه من ( ق ) .
  - 6- في ( ق ) : أَعْيَلِم .
  - 7- في ( ق ) : " في تصغيره ، أي : تصغير أعلام "
  - 8- في الأصل : فذلك وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) هو الأنسب للمعنى .

وفي تصغير (مَغْزِي) و( كِسَاء ) : مُغَيِّرٌ وَكُسَيٌّ ؛ لأن الألف فيهما

ليس (١) للتأنيث (٢).

وإنما غُيِّرَ أول المصغَر؛ للفرق بينه وبين المكبَّر بالضم ؛ تشبيهاً له بالفعل المبني للمفعول ؛ لأن كلَّ واحد منهما مغَيَّرٌ عن أصل معناه، وغُيِّرَ ثانيه، ولم يقتصر على ضم الأول؛ لجواز أن يكون أول المكبَّر مضموماً قلم يحصل الفرق ، وخصَّ بالفتح ؛ لأنه أخف (٣) (الحركات) (٤) مع أن ما بعدها {٣١} ياء وزيد الياء؛ لأنه قد لا يحصل الفرق بينهما في مثل صُرَادٍ وَغُرَابٍ

وإنما خصَّ الياء ؛ لأنه أخف من الواو ، ولم يزد الألف مع كونها أخف من الياء ؛ لأنها زِيدت (٥) للجمع في نحو ( دراهم ) .

وإنما خصَّ الجمع بالألف ؛ لأن الألف أخف (٦) والجمع أثقل .

وإنما كانت الياء ساكنة ؛ لأن سكونها هو الأصل . وإنما جعلت (٧) ثالثة حملاً على ألف الجمع ، ولذلك كسر ما بعد الياء حيث أمكن ، كما كسر بعد الألف في الجمع .

1- في ( ق ) : ليست .

2- في ( هـ ) : لتأنيث .

3- " لأنه أخف " ساقطة من ( هـ ) .

4- لفظة ( الحركات ) إضافة من ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : زيد .

6- لفظة ( أخف ) ساقطة من ( هـ ) .

7- في ( ق ) : حلت .

قوله : « وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ » .

أي : ولا يزداد المصغر على أربعة أصول للاستتقال .

وإنما قال : " على أربعة أصول " ؛ لأنه يزداد على أربعة غير أصول نحو : عُصَيْغِيرٍ وَقُنَيْدِيلٍ فِي : عُصْفُورٍ وَقُنْدِيلٍ .

وإنما جاز الزيادة على أربعة غير أصول ؛ لأنه إذا كان الحرف زائداً على الأصول كان في حكم العدم .

قوله (١) : « وَإِذْ لِكَ لَمْ يَجِيءَ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ » (٢) .

أي : ولأجل أن الاسم للمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعده (٣) في الرباعي ، ولا يزداد المصغر على أربعة أصول ، لم يجئ في غير الأربعة التي مع تاء التأنيث وألفي التأنيث (٤) والألف والنون المشبهتين بهما (٥) وألف التكسير إلا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ؛ لأن الاسم الذي هو غيرها إن كان ثلاثياً كان تصغيره على فُعَيْلٌ ، وإن كان رباعياً من غير مدة قبل آخره كان

1- لفظة (قوله) ساقطة من (هـ) .

2- في الأصل ، وفي (هـ) : " ولذلك لم يجئ في غيرها ..... " إلى آخره

3- في (هـ) : ما بعدها .

4- وألفي التأنيث : ساقطة من (هـ) .

5- بهما : ساقطة من (هـ) .

تصغيره على فُعَيْلٍ نحو ( جُعَيْقِر ) في ( جعفر ) ، وإن كان رباعيًا قبل آخره مدّة كان تصغيره على فُعَيْعِيلٍ نحو : سَلَيْطِين ، في : سُلْطَان ، وعُصَيْقِيرٍ في : عُصْقُورٍ وَقُنَيْدِيلٍ ، في : قُنْدِيل .

ولا يَعْنُونَ بِـ فُعَيْلٍ وَفُعَيْعِيلٍ وَفُعَيْعِيلٍ باعتبار الفاء والعين واللام في أوزان التصغير ، ولهذا يقولون : ( مُكَيِّرِم ) داخل في فُعَيْعِيل (١) ، و( مُفَيْتِيح ) داخل في فُعَيْعِيل ، ولو عنوا باعتبار الفاء والعين واللام لقل : ( مُكَيِّرِم ) داخل في ( مُفَيْعِل ) و( مُفَيْتِيح ) داخل في ( مُفَيْعِيل ) بل صورة الثلاثة من حيث إن الأول مضموم والثاني مفتوح والثالث ياء التصغير ، ولهذا كرروا (٢) العين دون اللام في أمثلة التصغير ، نحو : فُعَيْعِيلٍ مع أنّ عانتهم تكرير اللام لمعرفة الأوزان .

اعلم أنّ المعتر كون [ مصغر المفرد في الجمع والمثنى على أحد هذه الأمثلة ] (٣) لا مصغر الجمع والمثنى ، نحو : حُسَيْتُونٍ وَضُوَيْرِيُونٍ وَمَلَيْعِنُونٍ وَحُسَيْنَانٍ وَضُوَيْرِيَانٍ .

وكذلك تصغير ما قبل الواو والنون في شبيهه الجمع، وهو العشرات

1- في الأصل : فعيل . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- في ( ق ) : كرر ، وكذا في ( هـ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

من عشرين إلى تسعين ؛ تقول : عشرون وتسعون وثلاثون وثمانون ؛ بحذف الألف فيها عند سيبويه (١) ، وثلاثون وثمانون ، بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها عند المبرد (٢) .

واعلم أيضًا أن تصغير المركب من كلمتين ، نحو : بَعْلَبَكْ (٣) وحَضْرَمَوْتْ (٤) وخمسة عشر ، لا يكون على أحد هذه الأمثلة ؛ لأنك تقول في تصغيرها : بُعْلَبَكْ وحَضْرَمَوْتْ وخُمَيْسَةَ عَشْرَ (٥) .

وفي اثني عشر : ثُنَيَا عَشْرَ ، وفي المؤنث : ثُنَيَا عَشْرَةَ ؛ فكأنك صغرت اثنين واثنتين (٦) . وعشرة : بمنزلة انون التي فيهما (٧) .

ويعلم مما ذكرناه أن ضمَّ أول المصغَّر وفتح ثانيه ليس مخصوصًا بالمتمكن .

---

1- قال سيبويه : " سألت يونس عن تحقير ثلاثين ، فقال : ثلثون ، ولم يقل ، شبهها بواو جلواء ، لأن ثلاثًا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين . ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة ، فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شبيهت بألف جلواء " . ( الكتاب : ٣ / ٤٤٢ ) .

2- ينظر المقتضب : ٢ / ٦٥ ، ٢٧٧ .

3- بَعْلَبَكْ : مدينة قديمة . ( ينظر : معجم البلدان : ٤ / ٤٥٣ ) .

4- حضرموت : مدينة في اليمن الجنوبي .

5- ينظر الكتاب : ٢ / ٢٦٧ ، ٣ / ٤٧٥ - ٤٧٦ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠ .

6- لفظة " اثنتين " ساقطة من ( هـ ) .

7- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٧٦ .

قوله : « وَإِذَا صَغُرَ {٣٢} الْخُمَاسِيَّ عَلَى ضَعْفِهِ ؛ فَأَلَاوَلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرِجِلَ » (١) .

اعلم أنّ الاسم إذا كان على أكثر من أربعة أحرف (٢) أصول (٣) ولم يكن خماسياً حذفت زوائده حتى تصير على أربعة أحرف ، نحو : (مُخَيْرِج) في : مستخرج وسُرَيْفِيلِ وَسُمَيْعِيلِ (وَبُرَيْهِيمِ) (٤) في تصغير : إسرافيل وإسماعيل وإبراهيم عند سيبويه (٥) ؛ تشبيهاً للهمزة في أولها بهمزة الوصل . وأسيرف وأسيمع وأبَيْرِه - عند المبرد (٦) .

والأول أولى ؛ لأنه أقلّ حذفاً ولبقائه على فُعَيْعِيلِ مع كون رابعه حرف لين ، ولأنه أدل على المكبر ، فإن (بريهيم) أدلّ على إبراهيم من (أبَيْرِه) .

---

1- في الأصل : " وإذا صغر الخماسي على ضعفه ... " إلى آخره وفي ( هـ ) : " وإذا صغر الخماسي " .

2- لفظه ( أحرف ) ساقطة من ( ق ) .

3- لفظه ( أصول ) ساقطة من ( هـ ) .

4- في الأصل : بريهم . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٤٦ .

6- ينظر الهمع : ٣ / ١٩٢ . وقال الجوهري : " وتصغير إبراهيم أبيره ، وذلك لأن الألف من الأصل ، لأن بعدها أربعة أحرف أصول ، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال : سُفَيْرِج . وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل وهذا قول المبرد . وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجمياً فلم يعلم اشتقاقه ، فيصغره على بُرَيْهِيمِ وَسُمَيْعِيلِ وَسُرَيْفِيلِ . وهذا قول سيبويه . وهو حسن ، والأول قياس " . ( الصحاح ) ( يرهم ) ( ٥ / ١٨٧١ - ١٨٧٢ ) . ونقله عنه صاحب اللسان . ( ينظر ) ( برهم ) ( ١ / ٢٧١ )

وإن كان خماسيًا كان تصغيره مستكرها ضعيفا ؛ فإذا صغر  
 الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس منه <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا يزال في  
 سهولة حتى يرتدع بالخامس فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس ،  
 نحو : ( سَفِيرِج ) في سَفْرِجَل ، و ( جَحْمِرِش ) في جَحْمَرِش <sup>(٢)</sup> .

وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد وإن لم يكن آخرًا ، فيقول في  
 جَحْمَرِش : ( جَحْمِرِش ) ؛ فيحذف الميم لأنها من حروف الزوائد في  
 غيره <sup>(٣)</sup> ، وفي فَرَزْدَق : ( فَرَزِيق ) بحذف الدال لشبهها الزائد ؛ لأنها <sup>(٤)</sup>  
 تشبه التاء من حروف الزوائد <sup>(٥)</sup> .

وروى الأخفش أنه سمع من يقول <sup>(٦)</sup> : ( سَفِيرِجِل ) بتحريك  
 الجيم بالكسر للإتباع <sup>(٧)</sup> ، ولأن الانتقال من الكسرة إلى الفتحة  
 كالانتقال من سفلى إلى علو [ من غير حذف ] <sup>(٨)</sup> . وهو ضعيف .

- 
- 1- في الأصل ، وفي ( ق ) : " فيه " والأنسب للمعنى ما أثبتناه من ( هـ ) .
  - 2- وهذا هو تعليل البصريين . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٤٩ ) .
  - 3- ورده سيبويه بقوله : " ولا يجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد ، لأنه لا  
 يستكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير كما كان ذلك في جعيفر " (الكتاب :  
 ٣ / ٤٤٨ ) .
  - 4- لفظة ( لأنها ) ساقطة من ( ق ) .
  - 5- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٤٨ . والقياس في فَرَزْدَق : فَرَزِيد . وقد جعل المبرد ( فريزق )  
 شبيهاً بالغلط . ( ينظر المقتضب : ٢ / ٢٤٩ ) .
  - 6- لفظة ( يقول ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 7- رواه عنه الزمخشري في المفصل ، ص ٢٠٣ .
  - 8- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

قوله : (( وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمُوقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ ؛ لِذَهَابِ  
المقتضي ))<sup>(١)</sup> .

أي : إذا صغر ما البديل <sup>(٢)</sup> فيه غير لازم ، نحو باب وناب ، مما  
قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونحو : ميزان مما قلبت فاء  
فعله ( التي هي ) <sup>(٣)</sup> الواو ياء لكسرة <sup>(٤)</sup> ما قبلها ، ونحو ( مُوقِظ )  
مما قلبت فاء فعله ( التي هي ) <sup>(٥)</sup> الياء واوًا لضمة ما قبلها ، يرد إلى  
أصله <sup>(٦)</sup> لذهاب المقتضي للقلب <sup>(٧)</sup> ؛ لأنك إذا صغرت بابًا ونابًا  
ضممت أوله <sup>(٨)</sup> ، وإذا ضممت أوله <sup>(٩)</sup> زالت علة قلب عينه ألفاً ،  
وهي <sup>(١٠)</sup> تحرك الواو أو <sup>(١١)</sup> الياء وانفتاح ما قبلهما <sup>(١٢)</sup> ، فترد الألف  
إلى أصلها فتقول : بُويِبَ ونُيِّبَ .

- 1- في الأصل : " ويرد نحو باب وناب وميزان ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ويرد نحو  
باب ... " . وما أثبتناه من ( ق ) .
- 2- في ( ق ) : فالبدل .
- 3- في النسخ الثلاث : " الذي هو " ، والأنسب للمعنى ما أثبتناه .
- 4- في ( هـ ) : للكسر .
- 5- في النسخ الثلاث : " الذي هو "
- 6- في ( ق ) : أصلها .
- 7- في ( ق ) : القلب .
- 8- في ( هـ ) : الأول .
- 9- في ( هـ ) : الأول .
- 10- في الأصل : ( وهو ) . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 11- في الأصل : ( و ) . و ( أو ) من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 12- في ( هـ ) : ما قبلها .

وإذا صغرت ميزاناً ضممت أوله (١) وحركت الواو فزال موجب قلب الواو ياء وهو سکون الياء وكسر (٢) ما قبلها ، لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذٍ ، فتردّ الياء إلى الواو .

وإذا صغرت مَوْقِظًا حركت الياء التي هي الثاني فزال موجب قلب الياء واوًا وهو سکون الياء ليصيرورة الياء متحركة حينئذٍ فتردّ الواو إلى الياء فتقول في ميزان ومَوْقِظ : مَوْيِزِينَ ومُيَيْقِظ .

قوله : « بَخِلَافٍ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأُدْرٍ » (٣) .

أي : يرد بباب ونساب ، مما فيه البديل غير لازم ، إلى أصله ، بخلاف باب قائم وتُرَاثٍ (٤) وأُدْرٍ (٥) وهو الذي البديل فيه لازم ، لوجود المقتضي للقلب في التصغير (٦) أيضًا ؛ لأن علة قلب الواو والياء همزة في قائم وبائع كونهما اسمي (٧) فاعل من المعتل العين وهي

1- في ( هـ ) : ( الميم ) بدلاً من : ( أوله ) .

2- في ( هـ ) : وانكسار .

3- في ( هـ ) : " بخلاف قائم " .

4- تُرَاثٍ ، أصله : وُرَاثٍ ؛ استقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالاً على غير قياس .

5- أَدْرٌ : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أَدْرُ بن زيد بن كهلان من سبأ بن حمير . (الصحاح (أدْرُ) : ٢ / ٤٤٠) . وأَدْرٌ أصله : وُدْرٌ ؛ فقلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر لم يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة . ومثله في ذلك ( تراث ) .

6- في ( هـ ) : تصغير .

7- في الأصل ، ( هـ ) : اسم . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) .

موجودة في المصغر كما هي موجودة في المكبر ، فلهذا قيل في تصغير قائم وبائع : قويمٌ وبيئع (١) ، وأن العلة في قلب الواو تاء في تَرَاثٌ وهمزة في أَدَدٌ كون الواو مضمومة في أول الاسم وهي موجودة حال التصغير (٢) .

قوله : « وَقَالُوا : عَيْدٌ ، لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ » (٣) .

هذا جوابٌ عن سؤال مقدّر، (وتقدير) (٤) السؤال أن زوال علة القلب لو كان مقتضياً للرد {٣٣} إلى الأصل (لوجب) (٥) أن يقال في تصغير (عيد) عُوَيْدٌ لا عَيْدٌ ؛ لأن أصل عيد عَوْدٌ - مشق من العود (٦) - وعلة قلب الواو ياء سكون الواو وكسر ما قبل الواو وهي معدومة في التصغير .

وأجاب عنه بأنه لما جُمِعَ على أعياد من غير الرد إلى أصله صغر أيضاً من غير رد إلى أصله حملاً للتصغير على التفسير ؛ لأن التصغير والتكسير من باب واحد (٧) .

1- في ( هـ ) : ( قويم وبيع ) .

2- ينظر المفصل ، ص ٢٠٣ .

3- في ( هـ ) : " قالوا : عييد " .

4- في النسخ الثلاث : ( تقرير ) وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى .

5- في النسخ الثلاث ( الواجب ) . وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى .

6- ما بين الشرطيتين ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- وهذا تعليل الزمخشري أخذه ابن الحاجب عنه ( ينظر المفصل ، ص ٢٠٣ ) .

وإنما قالوا أعياد في التكسير من غير ردّ إلى أصله ؛ للفرق بين جمع عيد وعود (١) .

واعلم أنه لو قيل : لم يردّ في تصغير عيد إلى أصله ؛ (للفرق بين تصغير عيد وتصغير عود (٢) لكان أصوب ؛ لعدم الحاجة إلى تلك الوسطة .

قوله : (( فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ ، نَحْوُ : ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ ، وَضُوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ )) (٣) .

أي فإن كانت بعد فاء الاسم ألف أو ياء لا أصل لها قلبت واوًا ؛ لانضمام ما قبلها ، فقليل في ضَارِبٍ ، وفي ضُوَيْرِبٍ ، وفي ضِيرَابٍ ضُوَيْرِبٍ ، وإن كان لها أصل قلبت إلى الأصل (٤) - كما مر .

اعلم أن ظاهر كلامه يقتضي أنه لو كان بعد الفاء واو قلبت واوًا ، لكنه ليس كذلك ؛ لأنه لا فائدة فيه .

قوله : (( وَالِاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْدُوفُهُ ؛ تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلٍّ - اسْمًا - : وَعُيْدَةٌ ، وَأَكَيْلٌ ، وَفِي سِهٍ وَمَذٌ - اسْمًا : سُنَيْهَةٌ وَمُنَيْدٌ ، وَفِي دَمٍ وَحَرٍ : دُمِيٌّ وَحَرِيحٌ )) (٥) .

1- لأن جمع عود : أعواد .

2- في (هـ) : اختلاف طفيف في هذه العبارة ، وهو : " للفرق بين تصغير عود وعيد " .

3- في الأصل : " فإن كانت مدة ثانية ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " فإن كانت مدة " .

4- كما في نحو : القير - وهو شيء أسود يطلي به السفن والإبل ، كالفار - والنباب . تقول في تصغيرهما : قَيْرٌ وَنَيْبٌ .

5- في ( هـ ) : " والاسم على حرفين " .

أي : إذا كان الاسم المتمكن الذي يرادُ تصغيره على حرفين بالإعلال - قياسياً كان الإعلالُ أو غير قياسي - يُردُّ محذوفه في التصغير حتى يصيرَ على مثال فُعِيل ؛ فتقول في ( عِدَّة ) وُعَيْدَةٌ ، بردُّ الواو ، وفي ( كُلُّ ) اسماً (١) أُكَيْلٌ - بردُّ الهمزة المحذوفة من الفاء ، وفي ( سَه ) سَتِيهَةٌ - بردُّ العين ؛ لأن أصل ( سَه ) (٢) سَتَه ، بدليل أنه يجمع على أَسْتَاهِ . وفي ( مَذُّ ) اسماً : مُنِيذٌ - بردُّ العين ؛ لأن أصل ( مَذُّ ) مُنْذٌ ؛ فحُففت عنها . وتقول في تصغير ( دَم ، وجرِّ ) دُمِّيَّ وحرَّيْح ، بردُّ اللام فيهما ؛ لأن أصل (٣) دَم : دَمَوٌّ أو دَمِيٌّ (٤) ، وأصل حرِّ : حرِّح ؛ لأنه يجمع على ( أحرَّاح ) ؛ فحذفت الحاء على

1- في ( هـ ) زادت جملة اعتراضية ههنا ، تعليقا على قول المنصف " اسماً " وهي : قوله ( اسماً ) : احتراز من ( كُلُّ ) فعلاً؛ فإنه لا يجوز تصغيره؛ لأن التصغير من خواص الاسم. وإثباتها في الحاشية ههنا أجود من إثباتها في المتن.

2- في ( سه ) ثلاث لغات، إحداهما هذه، والثانية : سَت - بحذف اللام مع فتح السين - والثالثة: است - بحذف اللام وإسكان السين والمجيء بهمزة الوصل . ( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢١٩ / ١ ) .

3- في الأصل : ( الأصل ) وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- وجَعَلُ الذاهب منه الواو أو الياء هو قولُ سيويوه ، ويستدل على ذلك بجمعه على دِمَاء ( ينظر الكتاب : ٣ / ٣٢٢ ، ٤٥١ ) . ولكن المبرد يرى أن الذاهب منه الياء وأن أصل ( الدم ) فَعَل - بالتحريك - أي : دَمِيٌّ ، وإن جاء جمعه مخالفاً لنظائره ، ويستدل بـ دَمِيَّتْ . ( ينظر المقتضب : ٢ / ٢٣٧ ) . والرضي وافق المبرد في ذلك وصرَّح بأن أصله لام دم ياء ( شرح الشافية : ٢١٩ / ١ ) .

ولكن الجوهري في صحاحه يرى أن الدم أصله : دَمَوٌّ - بالتحريك - وإنما قالوا : دَمِيٌّ يَتَمَّى لحال الكسرة التي قبل الياء ، كما قالوا : رَضِيٌّ يَرَضَى - وهو من الرضوان . وذكر أن بعض العرب تقول في تثنيته : دَمَوَانٍ . ( ينظر " كما " : ٦ / ٢٣٤٠ ) .

غير قياس (١) .

قوله : (( وَكَذَلِكَ بَابُ : ابْنِ وَاسْمٍ وَأَخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتِ )) (٢) .

أي : وكذلك يردّ وجوباً محذوف باب : ابن واسم وأخت وبنت وهنت في التصغير ، وهو ما حذف لامه و عوض عن لامه ؛ أما ردّه في ابن واسم ؛ فلئلا يبقى على حرفين ؛ لأنّ الهمزة غير معتدّ بها لأنها وجب حذفها ؛ لأنها لو ثبتت لوجب تحريكها في الابتداء ، وحينئذٍ إن ثبتت في الوصل صارت همزة الوصل همزة القطع وإن حذف اختلّ بناءً فُعَيْلٍ ، وكل واحد منهما محال .

وإذا ردّ المحذوف قلب ياء وأدغم (٣) الياء في الياء (٤) وقيل : بُنِيَ وَسُمِّيَ (٥) ، (٦) .

وأما ردّ المحذوف في : أَخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتِ ؛ فلأنه لا يعتدّ بالتاء لكونها تاء التانيث ، ولا اعتداد بتاء التانيث في بناء التصغير ، وحينئذٍ لو لم يردّ المحذوف ، فإن لم تحذف التاء وقلت ( أُخَيْتُ ) لا اعتددت

1- وحذفت الحاء لاستتقال الحاعين بينهما حرف ساكن. (ينظر شرح الشافية للرضي: ٢١٩/١)

2- في ( هـ ) : " وكذلك باب " .

3- في الأصل : وإذا دغم . ولعله سهو من الناسخ - رحمه الله .

4- الواو إضافة من ( ق ) .

5- لفظة " سمى " ساقطة من ( هـ ) .

6- ينظر المفصل ، ص ٢٠٣ .

بتاء التانيث لأنه بها يتم بناء فُعِيل ولو حذفها لم يستقم بناء (١) فُعِيل من غير ردّ المحذوف فوجب ردّ المحذوف ، إلا أنه لا تحذف التاء لبقاء المعنى الذي أتى بها وهو التانيث ، لكن لا تجعل حكمها حكم التاء التي كانت قبل التصغير لخروجها عن التعويض برّد المحذوف ، بل تجعلها تاء تانيث مثلها في قائمة ، فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها حينئذٍ . ويمكن أن يقال : حذفت تلك التاء وأتيت بتاء التانيث .

وإذا رُدّ المحذوف قلب ياء وأدغم الياء في الياء (٢) ، وقيل : أُخِيَّةٌ وَبُنِيَّةٌ وَهُنِيَّةٌ .

قوله : (( بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ [ وَهَارٍ وَنَاسٍ ] )) (٣) .

( أي : ويرد المحذوف في باب ابن واسم وجوبًا ، بخلاف باب : مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ ) (٤) ؛ أي ولا يرد المحذوف وجوبًا في الباب الذي يكون الباقي بعد المحذوف مما يمكن بناء فُعِيلٍ منه ، نحو : مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ ؛ فإن أصل {٣٤} مَيْتٍ:مَيْتٍ ؛ فالباقي بعد الحذف يمكن بناء فُعِيلٍ منه (٥) وهو مُيَيْتٍ .

1- لفظه ( بناء ) ساقطة من ( هـ ) .

2- وتؤنث ، وتذهب بالتاء اللاحقة .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب ، من ( ق ) .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

5- لفظه ( منه ) ساقطة من ( هـ ) .

وإن أصل هَارٍ : فَاعِلٌ ؛ حذفت عينه فتقول في تصغيره هَوَيْرٌ  
(١) من هار الجُرْفُ (٢) يَهْوِرُ (٣) .

وأصل نَاسٍ (٤) : أَنَاسٌ (٥) ؛ فتقول في تصغيره : نَوَيْسٌ (٦) . وإنما  
لم يجب ردُّ المحذوف ؛ ههنا لأنه يمكن بناء ( فُعَيْلٌ ) من الباقي ،  
لكنه يجوز ردُّ المحذوف ؛ فإذا رددته (٧) قلت في تصغيره ( مَيْيْتُ ،  
وَهَوَيْرٌ ، وَأَنْيِسٌ ) على بناء ( فُعَيْلٌ ) .

قوله : (( وَإِذَا وَلِيَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوٌ أَوْ أَلْفٌ مُنْقَلَبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قَلِبَتْ  
يَاءً )) (٨) .

أي : إذا وليَّ ياءَ التصغيرِ وآوٌ نحو ( عُرْوَةٌ ) أو ألفٌ منقلبةٌ عن  
واوٍ نحو ( عصا ) أو عن ياءٍ نحو ( فتى ) أو ألفٌ زائدةٌ نحو ( رسالةٌ  
وغزالٌ وغلامٌ ) ؛ قلبت تلك الألفُ في التصغيرِ ياءً ، وأدغمت ياءً

1- وحكى سيبويه عن يونس أن نامًا من العرب يقولون في تصغير (هار) : هَوَيْرٌ . ورد  
سيبويه بأن هؤلاء لم يحقروا هارًا ، إنما حقروا هاترًا الذي هو الأصل (ينظر الكتاب: ٤٥/٣)

2- في ( هـ ) : الحذف .

3- ينظر الصحاح " هار " : ٢ / ٨٥٦ ، واللسان " هار " ٦ : ٤٧١٩ .

4- في ( ق ) : أناس .

5- وحذفت الهزمة لا لعلة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير  
ولا حاجة ضرورية إلى ردِّ المحذوف . ( شرح الرضي على الشافية : ١ / ٢٢٤ ) .

6- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٥٧ .

7- في ( هـ ) : رددت .

8- في الأصل : " وإذا وليَّ ياءَ التصغيرِ واوٌ أو ألفٌ ... إلى آخره وفي ( هـ ) : " إذا وليَّ "

التصغير فيها نحو ( عُرْيَةٌ وَعُصِيَّةٌ<sup>(١)</sup> وَرُسَيْلَةٌ وَغَزِيلٌ وَغُلِيمٌ .

وإنما قلبت الواو ياءً في عُرْوَةٌ ؛ لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما الأخرى بالسكون . وإنما وجب قلب الألف ياء في البواقي ؛ لأنه لما وقعت الألف في موضع يجب تحريكها قُلبت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها .

أما إذا كانت الألف مقلوبةً عن ياء كفتى فظاهر .

وأما إذا كانت مقلوبةً عن واو ؛ فلأن الواو تقلب ياءً ، كما ذكرناه (٢) ؛ فالمبدل منها كذلك .

وأما إذا كانت زائدة فلوجوب القلب ومناسبة الياء ياء التصغير .

قوله : (( وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو : عُرْيَةٌ وَعُصِيَّةٌ وَرُسَيْلَةٌ )) (٣) . أي : وكذلك الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف نحو : كساء ورياء وعطاء ؛ فإنها تقلب ياءً ؛ لأنه تزداد ياء التصغير ثلاثة فتقلب الألف التي<sup>(٤)</sup> بعد ياء التصغير ياءً ، كما مر ، وتدغم ياء التصغير فيها ، ثم ترد الهمزة التي هي بدل عن الواو (أو) (٥) الياء

1- لفظة ( عصية ) من ( ق ) .

2- في ( هـ ) : لما ذكرنا .

3- في الأصل: "وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها ...." إلى آخره وفي (هـ) : "وكذلك الهمزة ."

4- في ( هـ ) : الذي .

5- لفظة ( أو ) ساقطة في الأصل . وهي إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

إلى أصلها لزوال مقتضى القلب ؛ أي : قلب الواو أو (١) الياء همزة ، وهو وقوع الواو أو (٢) الياء طرفاً بعد الأنف ثم تقلب الواو ياء إن كانت الهمزة بدلاً عن الواو ، لكسر (٣) ما قبلها ، فتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات ، على ما يجيء .

قوله : (( وَتَصْحِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ ( وَجُدَيْلٍ قَلِيلٌ ) )) (٤) .

اعلم أنّ القياس في تصغير ( أُسْوَد ) و ( جَدْوَل ) أن تقلب الواو ياء وتدغم ياء التصغير فيها ، لما ذكرناه من أنه إذا ولي ياء التصغير واو قلبت الواو ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها ، نحو : أُسَيْدٍ ، وَجُدَيْلٍ في تصغير : أُسْوَد وَجَدْوَل .

لكنه جاء في تصغيرهما تصحيح الواو ، نحو أُسَيْوَدٍ وَجُدَيْوَلٍ ، تنبيهاً على أصله ، وهو قليل (٥) .

ولا تقلب الواو ياء حتى تدغم الياء في الياء في ( سُوَيْد ) تصغير ترخيم ( أُسْوَد ) بخلاف : ( أُسَيْوَد ) تصغير ( أُسْوَد ) .

1- في ( هـ ) " و " .

2- في الأصل : " و " ، و " أو " من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( ق ) : لكسرة .

4- ما بين المعقوفتين من عبارة ابن الحاجب ساقط من ( هـ ) .

5- قال الزمخشري : " والواو إذا وقعت ثالثة وسطاً ، كواو أُسْوَد وَجَدْوَل ، فأجود الوجهين أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ . ومنهم من يُظْهَرُ فيقول أُسَيْوَدٍ وَجُدَيْوَلٍ " ( المفضل ، ص ٢٠٤ ) .

لكن لا تصغير<sup>(١)</sup> اترجيم مع اشتراكهما في اجتماع الواو والياء  
وسبق إحداهما الأخرى بالسكون ؛ لأن الثاني في ( سَوَيْد ) ساكنٌ وفي  
( أَسْوَد ) متحرك .

قوله (٢) : ( فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْبًا ،  
عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطِيٌّ  
وَأُدِيَّةٌ وَغُوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ (٣) ) .

يعني : إذا اجتمعت<sup>(٤)</sup> ثلاثُ ياءاتٍ مع ياءِ التصغيرِ حذفتِ الياءُ  
الأخيرة ، نَسْبًا مَنَسِبًا - عَلَى الْأَفْصَحِ ؛ أَي لَا يُعْتَدُّ بِهَا ، وَيَعْرَبُ عَلَى  
مَا قَبْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَخِيرَةِ تَاءٌ فَتُحْمَلُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ لِلتَّاءِ وَلَمْ  
يُعْتَدَّ بِالْمَحذُوفِ - عَلَى الْأَفْصَحِ - نَحْوَ عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ ، تَقُولُ<sup>(٥)</sup>  
فِي تَصْغِيرِ عَطَاءٍ ( عَطِيٌّ ) ، وَأَصْلُهُ : عَطِيٌّ ؛ قَلِبَتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ  
بَدَلُ (٦) {٣٥} عَنِ الْهَمْزَةِ يَاءً ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ : فَالْيَاءُ الْأُولَى  
يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَبْدَلَةُ عَنِ أَلْفِ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهَا كَأَلْفِ  
كِتَابٍ وَقَدْ وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءً كَمَا تَقْدَمُ ، وَالْيَاءُ الثَّلَاثَةُ هِيَ اللَّامُ ، فَلَمَّا

1- في ( ق ) : لا يصغر .

2- قوله : ساقطة من ( هـ ) .

3- في الأصل : "فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسبا على الأفصح . وفي  
( هـ ) : " ( فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات ... ) إلى آخره .

4- في الأصل : أجمعت .

5- في ( هـ ) : فتقول .

6- في الأصل : تدل . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

اجتمعت ثلاث ياءات حذفت الياء الأخيرة نسيًا ؛ استنقالاتًا وجعل الإعراب على ما قبلها ، كَيْدٍ وَدَمٍ ، وليس هذا الحذف إعلاليًا حينئذٍ ، بل اعتباطًا (١) ؛ فقيل : هذا عَطِيٌّ ، ورأيتُ عَطِيًّا ، ومررتُ بعَطِيٍّ ، ولو اعتدُّ بالياء المحذوفة لقل : هذا عَطِيٌّ ، ومررتُ بعَطِيٍّ في الرفع والجر ، ورأيتُ عَطِيًّا - في النصب - كقاضٍ ، لكنه لم يقل ذلك . وتقول في تصغير : إِدَاوَة - لِلْمِطْهَرَة (٢) - وَغَاوِيَة - من غَوَى - وَمَعَاوِيَة - من عَوَى (٣) - : أَدِيَّةٌ وَغَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ - بحذف الياء الأخيرة ؛ لأنه يجتمع ثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، والثانية بدل الألف في إِدَاوَة وَمَعَاوِيَة ، ومن الواو في غاوية والثالثة هي اللام ؛ فلما اجتمع (٤) ثلاث ياءات ؛ حذفتُ الياء الأخيرة نسيًا مَنْسِيًّا للاستنقال وفتح ما قبلها للناء . [ وألف غاوية (٥) ] قُلِبَتْ واوًا في التصغير (٦) كما قُلِبَتْ في ضَارِبٍ .

واعلم أنه قد أورد على قوله : " على الأفصح " أنه يقتضيه جواز أن يقال في تصغير نحو ( عَطَاء ) : ( هذا (٧) عَطِيٌّ ، ومررتُ

1- في ( هـ ) : اعتباط .

2- ينظر الصحاح ( أدا ) : ٦ / ٢٢٦٦ .

3- من غوى : ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : اجتمعت .

5- في ( هـ ) : والألف في غاوية .

6- في ( هـ ) : للتصغير .

7- لفظة هذا من ( ق ) ، ( هـ ) .

بِعُطِيٍّ ، ورأيت عُطِيًّا ، كقاضٍ (١) . ولا تكون الياء المحذوفة نسيًا  
 ( مَنْسِيًّا ) (٢) وهذا لا يجوز ولا يقول به أحد . والصواب أن تقول (٣)  
 : فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حذفت الأخيرة من غير باب  
 (أحوى) نسيًا بإجماع .

ويمكن أن يقال ( على الأفصح ) قَيِّدٌ في ( قوله (٤) ) : حذف الياء ،  
 لا نسيًا ، فإن بعض النحويين يقول في تصغير ( عَطَاءٌ وَكِسَاءٌ ) :  
 عُطِيٌّ وَكُسَيٌّ ، كما تقول في تصغير ( أَحْوَى ) : أَحْيَى - بسكون الياء  
 كحذف الضمة والكسرة من الياء وإثباتها لعدم موجب حذفها (٥) .

قوله : « وَقِيَّاسُ أَحْوَى أَحْيٌ غَيْرٌ مُنْصَرَفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ،  
 وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحْيٌ » (٦) .

1- كقاضٍ : ساقطة من ( هـ ) .

2- لفظه منسيًا إضافة من ( هـ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : يقال .

4- قوله : إضافة من ( هـ ) .

5- جاء في شرح الرضي على الشافية ما نصه : ( وقال ابن خروف في مثله - أي في مثل  
 عطاء وكساء - أن القياس إعلاله إعلال قاضٍ ، لكن المسموح حذف الثالثة نسيًا ، بل قال  
 الأندلسي والجوهري : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسيًا إليهم وهما منهما " )  
 ( ١ / ٢٣٥ ) .

6- في الأصل : ( وقياس أحوى : أحْيَى - غير منصرف ... إلى آخره . ) وفي ( هـ ) :  
 وقياس أحوى .

اعلم أنّ القياسَ في تصغيرِ ( أَحْوَى ) : أَحْيٌ ، غير منصرف للصفة ووزن الفعل ؛ لأنَّ أصله: أَحْيَوِي ؛ فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت ياءُ التصغيرِ فيها على القياس المتقدّم ، فاجتمعت ثلاثُ ياءات ، فحذفت الثالثة نَسِيًا وجعل الإعراب على ما قبلها فقيل : أَحْيٌ - غير منصرف للصفة ووزن الفعل ؛ فإن وزن الفعل معتدٌّ به - ألا ترى أن أَفْضِلَ تصغير أَفْضَلِ ، غير منصرف للاعتداد بوزن الفعل ، فكذا ههنا .

وذهبَ عيسى بنُ عمرَ<sup>(١)</sup> إلى صرفه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لما حُذِفَ منه حرفٌ على غير قياس خَرَجَ عن وزن الفعل-كما خرج (خَيْرٌ وَشَرٌّ) عن وزن الفعل بحذف حرف على غير قياس، وإن كان المراد: (أَخِيرٌ وَأَشْرٌ) .  
وإذا خرج عن وزن الفعل لم يعتدَّ به كما لم يعتدَّ به في خَيْرٍ وَشَرٍّ .

ولا يجوز الاستدلال على كون ( أَحْيَى ) غير منصرف بمثل " هو أَغْيَلُ مَنْكَ " فيمن نوّته ؛ للاتفاق على منع صرف " هو أَفْضِلُ مَنْكَ " وأما من نوّن " هو أَغْيَلُ مَنْكَ " ؛ فإنما نوّته على أصله وهو أن هذا

1- عيسى بن عمر التقي ، إمام مشهور في العربية والنحو ، وقراءته مشهورة . قيل إنه ألف في النحو كتابين ، هما : الإكمال والجامع . وفيهما يقول الخليل بن أحمد .  
بَطَلَ النُّحُو الَّذِي قَدْ جَمَعْتُمْ      غَيْرَ مَا أَلَّفَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ .  
ذَلِكَ "إِكْمَالٌ" وَهَذَا جَامِعٌ      وَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ  
وكانت وفاته عام تسع وأربعين ومائة . ( ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ٤٠ - ٤٥ ، ومراتب النحويين ، ص ٢٣ )

2- حكاه سيبويه. وقال إنه خطأ . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٧٢ ) وينظر كذلك المفصل، ص ٢٠٥ .

التتوين تتوينُ عوضٍ عن الياء أو عن الإعلال - كما مرَّ في النحو ،  
ولم ينوئه على أنه (غير<sup>(١)</sup>) منصوف .

وذهب أبو عمرو إلى أن (أَحْيَ) كقاضٍ ؛ لأنَّ أصله (أَحْيِيٌّ)  
كما تقدم ، فأعلت الياء إعلال ياء قاضٍ<sup>(٢)</sup> .

لكن يلزمه أن يجعل التتوين فيه تتوينَ العوض عن الإعلال<sup>(٣)</sup>  
مثله في (جوارٍ) عند القائلين بأنه عوضٌ عن الإعلال ، ويلزمه أن  
يقول : عَطِيٌّ - في الرفع والجر {٣٦} ورأيت عطِيًّا - في النصب ؛  
لأنَّ إعلاله عنده كإعلال قاضٍ ، ويلزمه أيضًا أن يقول : أدْيِيَّة ،  
وغوِيَّة ، ومُعِيَّة ؛ لأنه أعلها إعلال قاضٍ ولا موجبَ لحذف الياء  
الثالثة حينئذ ، ويلزمه أن يصرف (هو أفْيُضِلُّ) ؛ لاختلال وزن (أفْعَلُ)  
لا يقال : (أفْيُضِلُّ) باقٍ على كمال صيغة (أفْعَلُ) بخلاف (أَحْيَ) ؛  
فإنه خرج بالحذف عن وزن (أفْعَلُ) ؛ لأننا نقول المحذوف بالإعلال  
كالموجود ؛ بدليل منع صرف (أعْلَى) مع أن الألف فيه محذوفة .

فإن قيل الألفُ في (أعْلَى) ثانية فيكون وزن الفعل باقياً .

1- لفظة (غير) إضافة من (ق) ، (هـ) .

2- حكاه سيبويه في كتابه . وردَّ عليه بأنه لو جاز ذلك لقلت في عطاء : عَطِيٌّ ؛ لأنها ياء  
كهذه الياء ، وهى بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقايه : سَقِيَّة ، وشأو : شَوِيٌّ . ( ينظر  
الكتاب : ٣ / ٤٧٢ ) .

3- في (هـ) : الاعتلال .

قلنا : إنما يثبت الألف في (أَعْلَى) لمنع صرفه ؛ فثبتُ صرفه (١)  
مستفْرَعٌ (٢) على مَنعِ صرفه ؛ لأنه لو صرف لزال الألف لالتقاء  
الساكنين كزوال الياء في (أَحْيَى) ؛ فلو أثبت منع صرفه (بثبوت  
الألف (٣) ) لزم الدور .

قوله : (( وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيُودٍ أَحْيَوِيٍّ )) (٤) .

اعلم أن قِياسَ من قال ( أُسَيُودِ ) أن يقال ( أَحْيَوِيٍّ ) على الأقوال  
الثلاثة ؛ لعدم اجتماع ثلاثِ ياءاتٍ ؛ فلا تحذف الأخيرة نَسِيًا لاجتماع  
ثلاثِ ياءاتٍ ؛ فقياسُ الياءِ التي بعدَ الواوِ أن تُعَلَّ إعلالَ ياءِ قاضٍ ؛  
فيقال : هذا أَحْيَوِيٌّ ، ومررتُ بأَحْيَوِيٍّ - بتعويضِ التنوينِ عن الإعلالِ ؛  
ورأيتُ أَحْيَوِيٍّ .

ومن لا يعوِّضُ عن الإعلالِ التنوينَ في مثله يلزمُه أن يقولَ في  
الجرِّ والرفعِ أَحْيَوِيٍّ - بإثباتِ الياءِ ؛ لأن أصله أَحْيَوِيٍّ ؛ فأعلتِ الياءِ  
إعلالها في القاضِي فثبتتِ الياءِ ساكنةً لتقلِ الضمةُ والكسرةُ على الياءِ  
وعدم موجبِ حذفِ الياءِ .

1- في ( هـ ) : أنه .

2- في ( هـ ) : متفرعًا .

3- في ( هـ ) : ( بثبوته ؛ أي : الألف ) .

4- هذه عبارة الزمخشري ، نقلها عنه ابن الحاجب ؛ حيث يقول في مفصله ( ص : ٢٠٤ )  
: " وَمَنْ قَالَ أُسَيُودٌ قَالَ أَحْيَوِيٌّ " .

قوله (١) : (( وَتَزَادُ لِلْمُوْنُثِ (٢) الثَّلَاثِيَّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ ، كَعَيْنِيَّةٍ وَأُذَيْنَةٍ وَعُرَيْبٍ وَعُرَيْسٍ شَاذٌ )) (٣) .

أي : إذا صُغِرَ المُوْنُثُ الثَّلَاثِيُّ الَّذِي (٤) لَا تَاءَ فِيهِ زِيدَتْ (٥) فِي تَصْغِيرِهِ التَّاءُ ، فَيَقَالُ فِي عَيْنٍ : عَيْنِيَّةٌ ، وَفِي أُذُنٍ : أُذَيْنَةٌ ؛ إِظْهَارًا لِتَأْنِهِ المَقْدَّرَةِ فِي مَكْبَرِهِ مَعَ خِفَةِ الثَّلَاثِي .

[ نعم (٦) ] : إِذَا سُمِّيَ مَذَكَّرٌ بِمُوْنُثٍ عَلَى ثَلَاثَةِ (٧) أَحْرَفٍ لَيْسَ فِيهِ تَاءٌ نَمَّ صُغَّرَ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ ؛ كـ (أُذُنٌ) سُمِّيَ بِهَا رَجُلٌ (٨) خِلَافًا لِيُونُسَ (٩) ، (١٠) .

1- لفظة ( قوله ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في ( هـ ) : وزاد المُوْنُثِ .

3- في الأصل : وتزاد للمُوْنُثِ الثَّلَاثِيَّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ... إلى آخره " . وفي ( هـ ) : " وزاد المُوْنُثِ " فقط .

4- لفظة ( الذي ) ساقطة من ( هـ ) .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : زيد .

6- لفظة ( نعم ) إضافة من ( ق ) .

7- في ( هـ ) : ثلاث .

8- هذا مذهب سيبويه ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٨٤ ) .

9- هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبِّي ، مولى بني ضبَّة . أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن مسلمة ، تتلمذ عليه سيبويه والكسائي والفراء وأبو عبيدة ، أكثر سيبويه النقل عنه في كتابه . من مؤلفاته : معاني القرآن ، وكتاب اللغات ، والنوادر الكبير والنوادر الصغير ، وكتاب الأمثال . توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة . ( ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي : ٥٠ - ٥٣ ، ومراتب النحويين : ٢١ - ٢٣ والأعلام : ٩ / ٣٤٤ ) .

10- لأنه يدخل التاء ويحتج بأُذَيْنَةٍ . وردَّ سيبويه بأنه إنما سمي بمحقر .

( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٨٤ ) .

وإذا سُمِّيَ مُؤنَّثٌ بِمذَكَّرٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَيْسَ فِيهِ تَاءٌ ثُمَّ صَغُرَ  
لَحْفَةُ التَّاءِ (كَحَرْبٍ - سُمِّيَ بِهَا امْرَأَةٌ) (١). وأما قولهم في تصغير  
عرب وعَرَسٍ : عُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ مِنْ غَيْرِ التَّاءِ ، مع أَنهما مُؤنَّثان (٢) -  
فَشَاذٌ ، وَالْقِيَاسُ : عُرْبِيَّةٌ وَعُرَيْسَةٌ .

قوله : (( بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ كَعُقَيْرِبٍ . وَقُدَيْدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَةٌ شَاذٌ )) (٣) .

أَي : وَتَزَادُ التَّاءُ فِي تَصْغِيرِ الْمُؤنَّثِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي بَغِيْرِ التَّاءِ ،  
بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ الْمُؤنَّثِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَادُ فِي تَصْغِيرِهِ  
التَّاءُ لِكثْرَةِ حُرُوفِهِ ؛ فَيَقَالُ فِي تَصْغِيرِ عَقْرَبٍ : عَقْرِبٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ  
قَالُوا عَقْرِيْبَةٌ لَكَانَ مُسْتَقْلَلًا ، وَلِهَذَا اسْتَقْتَلَّ قَالُوا : الْحَرْفُ الرَّابِعُ فِي  
الرَّبَاعِيِّ يَقُومُ مَقَامَ تَاءِ التَّأْنِيثِ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ قُدَّامٍ وَوَرَاءَ :  
قُدَيْدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَةٌ فَشَاذٌ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ (٤) ، لَمَا ذَكَرْنَاهُ . ذَكَرَ فِي شَرْحِ

1- موضع ما بين المعقوفتين عبارة أخرى في ( هـ ) ، هي ، : " كلفظ الشجرة سمي به  
امرأة ، وأن يقال في تصغيره : شَجِيْرَةٌ " .

2- في الأصل : مؤنث . ومثله في ( ق ) . وما أثبتناه من ( ق ) .

3- في الأصل : " وبخلاف الرباعي ... إلى آخره " . وفي ( هـ ) : وبخلاف الرباعي .

4- قال الجوهري : " وقُدَّامٌ : نقيض وراء ، وهما يُؤنَّثان ويصغران بالهاء : قُدَيْدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَةٌ  
وقُدَيْدِيْمَةٌ أيضًا ، وهما شاذان ، لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير " . ثم احتج بشاهد  
للطَّامِي ، وهو قوله :

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحَلْمِ إِنِّي  
أرى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ  
( الصحاح " قدم " : ٥ / ٢٠٠٨ ) .

الكتاب : إنما خالفا (١) القياس لأنه لا يمكن معرفة تأنيثهما بالإخبار  
عنهما ؛ لأنهما ملازمان (٢) الظرفية ، ولا بوصفهما ، ولا بإعادة  
الضمير إليهما ، بل بالتصغير فقط ، بخلاف مثل العُقْرَب ، فأعيدت  
التاء في تصغيرهما ليعلم تأنيثهما (٣) .

اعلم أن تاء التانيث الظاهرة لا تحذف أصلاً في التصغير .

قوله : (( وَتَحْذَفُ أَلِفُ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةَ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كـ جُحَجِبٍ  
وَحُوَيْلِيٍّ فِي : جَحَجَبِيٍّ وَحَوْلَايَا (٤) ، وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ  
التَّانِيثِ فِي بَعَثِكَ )) (٥) .

أي : وتُحذف أَلِفُ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةَ غَيْرَ الرَّابِعَةِ ، بأن كانت  
خامسة فصاعداً نحو : جُحَجِبٍ ، وَحُوَيْلِيٍّ ، في تصغير : جَحَجَبِيٍّ -  
حَيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ (٦) {٣٧} وتصغير : حَوْلَايَا - اسم موضع (٧) -  
لاستئقالم إيها خامسة فصاعداً .

- 1- في ( هـ ) : خالفتا .
- 2- في ( هـ ) : ملازما .
- 3- حكاه الرضي عن السيرافي ( ينظر شرح الشافية : ١ / ٢٣٤ ) .
- 4- في ( هـ ) : خالفتا .
- 5- في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا : "وتحذف ألف التانيث المقصورة  
... إلى آخره . وفي ( هـ ) : "وتحذف ألف التانيث" .
- 6- قاله ابن منظور في اللسان " جحجب " : ١ / ٥٤٦ .
- 7- وهي قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن . (ينظر معجم البلدان: ٣/٣٦٨)، وينظر  
كذلك المفصل : ٢٠٤ .

ولا تحذف رابعةً نحو : حَبَّيْلى ، في تصغير حَبَّلى ؛ لعدم استئصالهم إياها ؛ لخفة الثلاثة (١) .

وتثبيت ألف التانيث الممدودة مطلقاً ، أي (٢) : سواء كانت رابعةً أو خامسةً فصاعداً ، ثبوت الاسم الثاني في تصغير المركب من اسمين نحو بَعَلْبِكَ ، نحو: حَمِيرَاءَ وَخُنَيْسَاءَ ، في تصغير: حَمْرَاءَ وَخُنُفُسَاءَ .

وإنما لم تحذف الممدودة مطلقاً ؛ لأنها لما كانت على حرفين جعلوها مع ما فيها (٣) كالمركب من اسمين فأثبتوها مطلقاً كما أثبتوا الاسم الثاني في تصغير مثل : بَعَلْبِكَ بخلاف المقصورة .

قوله : (( و (٤) المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تتقلب ياءً إن لم تكنها ؛ نحو مُفَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيْسٍ )) (٥) .

اعلم أن المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تتقلب ياءً إن لم تكن تلك المدة ياءً ، لسكونها ؛ وانكسار ما قبلها ، نحو الألف في مفتاح ، والواو في كُرْتُوس ؛ فإنهما ينقلبان ياءً في مُفَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيْسٍ (٦) .

1- ينظر المفصل ، ص ٢٠٤ .

2- لفظة ( أي ) : إضافة من ( ق ) .

3- في النسخ الثلاث : ما فيه .

4- الواو إضافة من ( ق ) .

5- جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل ، هكذا : " والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " والمدة الواقعة "

6- ينظر المفصل ، ص ٢٠٤ .

والكُرْدُوس : قِطْعَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ [الْخَيْلِ] (١) [٢]. وقيل : فقرة من فقرات الكاهل (٣) .

وإنما قال : " إن لم تكنها " ؛ لأن تلك المدّة إذا كانت ياء بقيت ياء ولم تنقلب نحو : مُنْدِيلٍ فِي تَصْغِيرٍ : مُنْدِيلٌ .

قوله : « وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِي يُحَدَفُ أَقْلَهَا فَاثِدَّةٌ ؛ كـ مُطَيِّقٍ وَمُعَيِّمٍ وَمُضَيَّرٍ وَمُقَيِّمٍ فِي : مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ فَإِنْ تَسَاوَا فَمُخَيَّرٌ كـ قَلَيْسِيَّةٍ وَكَقَلَيْسِيَّةٍ وَحُبَيْبِيَّةٍ وَحُبَيْبٍ ، وَذُو الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كـ مُقَيِّسٍ فِي مُقَعِّنَسٍ ، وَيُحَدَفُ زِيَادَاتُ الرَّبَاعِيِّ كُلِّهَا مَطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كـ قُشَيْرٍ فِي مُقَشَّرٍ ، وَحُرَيْجِيمٍ فِي أَحْرَنْجَامٍ . وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ عَنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعَّ الْكَسْرَةَ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كـ مُعَيِّمٍ فِي مُعْتَلِمٍ . وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمُ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلْتِهِ ، فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غَلِيمَةٍ فِي غَلْمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، نَحْوُ غَلِيمُونَ وَذَوِيَرَاتٍ . وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كـ أَنْيَسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأَغْيَلِيمَةٍ وَأَصْيَبِيَّةٍ شَاذٌ . وَقَوْلُهُمْ : أَصْيَغِرْ مِنْكَ وَذَوَيْنِ هَذَا ، وَفُوقَهُ لِنَقْلٍ مَا بَيْنَهُمَا . وَنَحْوُ : مَا أَحْيَسِنَهُ شَاذٌ . وَالْمَرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ (٤) .

1- في ( هـ ) : الجبل . والصحيح ما أثبتناه من النسختين الآخرين .

2- قاله الجوهري في صحاحه ( كردس ) : ٣ / ٩٧٠ .

3- قاله ابن منظور ( ينظر اللسان ) ( كردس ) : ٥ / ٣٨٥٠ ) وقيل : كل عظيمين التقا في مقصّل فهو كُرْدُوس ، نحو المنكبين والركبتين والوركين . ( ينظر الصحاح ) ( كردس ) : ٣ / ٩٧٠ .

4- في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة أيضًا ، هكذا : " وذو الزياتين غيرهما من الثلاثي يحذف ... إلى آخره " . وفي ( هـ ) : " وذو الزياتين " . وما أثبتناه من ( ق ) .

اعلم أنَّ الاسمَ الثلاثيَّ إذا كان فيه زيادتان غير المدَّة التي تقع (١) بعد كسرة التصغير يحذف في التصغير أقلُّها فائدة ، نحو : مُطَيِّقٌ ومُغَيِّمٌ ومُضَيِّرٌ ومُقَيِّمٌ في تصغير (٢) : مُنْطَلِقٌ ، ومُغْتَلِمٌ - للذي هاجَ من شهوةِ الضَّرَابِ (٣) - ومُضَارِبٌ ومُقَدِّمٌ .

اعلم أنَّ الميم والنون في ( مُنْطَلِقٌ ) زائدتان ، والنون أقلُّهما فائدة للزوم الميم في اسم الفاعل من الثلاثي الذي هو ذو الزيادتين فكانت أقعد وأولى بالإبقاء .

وإنما تُلزِمُ الميمُ دونَ غيرها؛ لأنَّ الميمَ مَوْضِحَةٌ لِلْمُسَمَّى، والزيادةُ الأخرى تَوْضِحُ ما يعرضُ له من انفعال أو مفاعلة أو تفعيل أو افتعال أو نحوها ، فيقال : مُطَيِّقٌ - بحذف النون .

وكذلك الميم والتاء زائدتان في (مُغْتَلِمٌ) وانتاء أقلُّهما فائدة . وكذلك الميم والألف زائدتان في (مُضَارِبٌ) والألف أقلُّهما فائدةً ، كذا (٤) الميم والبدال (زائدتان) (٥) في مُقَدِّمٌ ، والبدال أقلُّهما فائدةً ، لما ذكرنا (٦) ، فيقال في تصغيرها : مُغَيِّمٌ ومُضَيِّرٌ ومُقَيِّمٌ .

1- في ( هـ ) : وقع .

2- لفظة ( تصغير ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- ينظر الصحاح ( غلم ) : ٥ / ١٩٩٧ .

4- في ( ق ) : وكذلك .

5- زائدتان : إضافة من ( ق ) .

6- في ( ق ) : لما ذكرناه .

وإنما قال: "غيرها"؛ لأنه لو كانت إحدى الزائدتين (١) (من) (٢) تلك المدة وجب إبقاؤها؛ لما مرّ.

وكذا لو كان فيه زيادتان (٣) وهذه المدة، نحو (مفتاح) يجب إبقاؤها. وإن تساوت زائدتان ولم يكن لإحدهما مزيّة على الأخرى فأنت مخيرٌ في حذف أيهما (٤) شئت؛ كقلنسوة؛ فإن النون والواو فيها زائدتان من غير أن يكون لإحدهما (٥) مزيّة على الأخرى، فأنت مخير بين أن تقول في تصغيرها قلنيسة، بحذف الواو، وبين أن تقول (٦) : قلنيسة، بحذف النون (٧).

وكذلك الألف والنون في حَبْنَطِي (٨) زائدتان متساويتان، فأنت في تصغيره؛ مخيرٌ بين حَبْنِيط - بحذف الألف، وبين حَبْنِط - بحذف النون وقلب الألف ياء، بكسر ما قبلها ثم إعلالها إعلال قاضٍ (٩).

- 
- 1- في ( هـ ) : الزائدتين .
  - 2- لفظة ( من ) : إضافة من ( ق ) .
  - 3- في ( ق ) ، ( هـ ) : زائدتان .
  - 4- في ( ق ) ، ( هـ ) : أيتهما .
  - 5- في ( هـ ) : في إحدهما .
  - 6- في الأصل : تكون . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 7- ينظر اللسان ( قلس ) : ٥ / ٣٧٢٠ . وقال الجوهري : " ولك أن تعوّض فيهما وتقول : قلنيسة وقلنيسية بتشديد الياء الأخيرة " ( الصحاح ( قلس ) : ٣ / ٩٦٥ ) .
  - 8- الحَبْنَطِي : القصير البطن . ( الصحاح ( حبط ) : ٣ / ١١١٨ ) .
  - 9- وأن شئت عوضت من المحذوف في الموضعين ، فقلت : حَبْنِيط بتشديد الياء والطاء مكسورة ، وقلبت : حَبْنِيط . ( ينظر المصدر السابق )

قوله : (( وَذُو الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تَبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقْعَيْسٍ فِي مُقْعَيْسٍ )) (١) .

أي : ذو الزيادات الثلاث غير المدة التي (٢) تقع بعد كسرة التصغير من الثلاثي تبقى في تصغيره الزيادة {٣٨} الفضلى من الزيادات الثلاث وتحذف الأخيران؛ فيقال (٣) في تصغير (٤) مُقْعَيْسٍ : مُقْعَيْسٍ (٥)؛ لأن الميم والنون وإحدى السينين زائدة ، فتبقى الميم وتحذف النون والسين ؛ لأن الميم هي الْفُضْلَى ؛ لقوة دلالتها على اسم الفاعل .

والمبردٌ يحذف الميم ولا يحذف السين ؛ فيقول في تصغيره قُعَيْسٍ (٦) لأن السين للإلحاق فتجري مجرى الأصلي ؛ فكما تقول في مُحْرَجِمٍ : حُرْجِمٍ كذلك تقول : قُعَيْسٍ (٧) .

ولقائل أن يمنع أنه إذا كان للسين للإلحاق تجري مجرى الأصل ، ويدلّ عليه حذف الزائد للإلحاق مع سائر الزوائد لتصغير الترخيم (٨) .

- 
- 1- في الأصل : " و ذو الزيادة تبقى الفضلى ...." إلى آخره وفي ( هـ ) : " و ذو الثلاث ..."
  - 2- لفظة ( التي ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- فيقال : ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- لفظة " تصغير " ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 5- وتقول أيضًا مُقْعَيْسٍ . وهذا مذهب سيويه . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٢٩ ) .
  - 6- في الأصل : قعيس . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 7- وأيضًا عنده قُعَيْسٍ ، مثل حُرْجِمٍ ( ينظر المقتضب : ٣ / ٢٥٤ ) .
  - 8- هذه الفقرة بتمامها جاءت في الأصل متأخرة عن الفقرة التي بعدها والترتيب المذكور في ( ق ) ، ( هـ ) .

وإنما قال: " غير المدة المذكورة " ؛ لأن إحدى الزيادات إذا كانت تلك  
المدة تبقى بكل حال ، كما مر .

قوله : (( وَيُحَذَفُ زِيَادَاتُ الرَّبَاعِيِّ كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كـ  
قُشَيْعِرٍ فِي مُقَشَّعِرٍ وَحُرَيْجِيمٍ فِي أَحْرَنْجَامٍ ))<sup>(١)</sup> .

أي : ويحذف جميع الزيادات التي في الاسم الرباعي غير المدة التي  
تقع بعد كسرة التصغير مطلقا؛ لأن الغرض من حذف الزيادات أن يبقى  
المصغّر على بناء التصغير؛ فلو بقيت في الرباعي زيادة يخرج بتلك  
الزيادة عن بناء<sup>(٢)</sup> التصغير ، فوجب حذف الجميع نحو : قُشَيْعِرٍ  
وَحُرَيْجِيمٍ ، في تصغير : مُقَشَّعِرٍ وَأَحْرَنْجَامٍ<sup>(٣)</sup> .

وإنما قال: " غير المدة المذكورة " لأن ثبوتها لا يخل ببنية التصغير ألا  
تري أنك إذا قلت في تصغير أَحْرَنْجَامٍ: حُرَيْجِيمٍ ، وحذفت الزيادات كلها  
غير هذا الألف لم يخرج بها عن<sup>(٤)</sup> بناء فُعَيْعِيلٍ .

قوله<sup>(٥)</sup> : (( وَيَجُوزُ التَّعْوِيزُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرِ فِيمَا  
لَيْسَتْ فِيهِ كـ مُغَيَّلِيمٍ فِي مُغْتَلِمٍ ))<sup>(٦)</sup> .

1- في الأصل: " وتحذف زيادات الرباعي كلها ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " وتحذف  
زيادات الرباعي " .

2- لفظة ( البناء ) ساقطة من ( هـ ) .

3- يقال : أَحْرَنْجَمَ القَوْمُ ، أي : ازدحموا . ( الصحاح ) ( حرجم ) ( ٥ / ١١٩٨ ) .

4- لفظة ( عن ) ساقطة من ( ق ) .

5- لفظة ( قوله ) ساقطة من ( هـ ) .

6- في الأصل: " ويجوز التعويض من حذف الزوائد ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : "  
ويجوز التعويض " .

أي : ويجوز التعويض عن حذف الزوائد بمدّة بعد كسرة التصغير  
 في الاسم الذي ليست فيه (المدّة بعد) (١) كسرة التصغير (٢) نحو :  
 مُغَيِّمٍ ، في : مُغْتَلِمٌ ؛ فَإِنِ الْمُغْتَلِمِ إِذَا صَغُرَتْهُ حَذَفَتِ التَّاءُ فِي (٣) تَصْغِيرِهِ  
 فقلت : مُغَيِّمٌ ، وليس فيه (مدّة التصغير) (٤) فجاز أن تعوض عن التاء  
 بمدّة فتقول : مُغَيِّمٌ (٥) ، فتأتي بمدّة بعد كسرة ياء التصغير .

والفائدة في حذف التاء والتعويض عنها بمدّة أنّ حذف التاء والتعويض  
 عنها بمدّة لا يُخِلُّ ببناء التصغير ، بخلاف بقاء التاء ؛ فإنه يُخِلُّ ببناء  
 التصغير .

وإنما قال : " فيما ليست فيه " ؛ لأنه لو كانت المدّة فيه لم يمكن (١)  
 التعويض عن الزائد المحذوف ؛ لاشتغال محلّها بمثلها ، نحو حُرَيْجِيْمٍ ، في  
 تصغير : اخرنجام .

قوله : (( وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ ، لَا اسْمُ الْجَمْعِ ، إِلَى جَمْعِ قَلْتِهِ ، فَيُصَغَّرُ نَحْوَ  
 غُلَيْمَةٍ فِي غُلْمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ نَحْوَ  
 غُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ )) (٢) .

1- المدّة بعد : ساقط من ( ق ) .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : ( من ) بدلا من ( في ) .

4- في ( ق ) : كسرة التصغير . وفي ( هـ ) : المدّة . موضع مما بين المعقوفتين .

5- في ( ق ) : مغيلم .

6- في الأصل ، ( هـ ) : ( يكن ) . وما أثبتناه من ( ق ) .

7- في الأصل : " ويرد جمع الكثيرة ، لا اسم الجمع ... إلى آخره . وفي ( هـ ) : " ويرد جمع " .

أي : [ ويردُ جمع الكثرة ، لا اسم الجمع ، إلى جمع القلة<sup>(١)</sup> ] إذا أريد تصغيره .

اعلم أن جمع الكثرة إذا أُريدَ تصغيره يردّ إلى جمع قلةٍ مفردةٍ<sup>(٢)</sup> إن كان لمفرده جمع قلةٍ ثمّ يصغرُ جمع قلته ، أو<sup>(٣)</sup> يردُّ إلى واحده فيصغرُ ثم يجمع جمع السلامة بالواو والنون ، أو جمع المؤنث بالالف والتاء على ما يقتضيه الأصول ، فتقول في تصغير غلمان : غليمة أو غليّمون ، يردّ<sup>(٤)</sup> غلمان إلى غلّمة وتصغير غلّمة على غليمة ، أو يردّ غلمان إلى غلام ويصغر<sup>(٥)</sup> غلام على غليّم ثم جمعه<sup>(٦)</sup> على غليّمون .

فإن قلت كيف جمع غلام بالواو والنون مصغرًا مع أنه لا<sup>(٧)</sup> يجوز كونه مكبرًا ؟

قلنا : لأنّ المصغرَ كالصفة .

- 
- 1- في ( هـ ) : عبارة مضطربة موضع ما بين المعقوفتين ، وهي : " ويرد جمع الكثرة الاسم بجمع إلى اسم الجمع إلى جمع القلة " .
  - 2- مفردة : ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- في ( هـ ) : أي .
  - 4- في ( هـ ) : ويرد .
  - 5- في ( هـ ) : وتصغير .
  - 6- في ( هـ ) : جمع .
  - 7- لفظة ( لا ) ساقطة من ( هـ ) .

(و) (١) تقول في تصغير نحو دُور : أُدِير (٢) ؛ تردّ ( دُور ) إلى ( أدُور ) (٣) ، ثمّ (٤) تصغرها على ( أدِير ) أو ( دُويرَات ) ؛ تردّ ( دُور ) إلى ( دَار ) وتصغرها على ( دُوير ) ثم جمعها على ( دُويرَات ) .

فإن لم يكن له جمع قلّة تعيّن ردهُ إلى واحدٍ ثمّ جمعه جمع السلامة لمذكر أو مؤنث {٣٩} على ما تقتضيه الأصول ؛ كقولك في ( شُسُوع ) : شُسَيْعَات (٥) . فإن قيل : إذا ردّ جمع الكثيرة إلى جمع القلّة للتصغير فأنت الكثرة .

قلنا : لا يفوت ، إلا أنه يُستَعَار صيغة القلّة للكثرة .

وإنما يردّون جمع الكثرة للتصغير إلى جمع القلّة (٦) أو إلى الواحد لأنه لا واحد له من لفظه، ولأنّ اسم الجمع بمنزلة جمع القلّة. ويعلم منه أنه يجوز تصغير جمع القلّة على بنائه، نحو (٧) أَكَيْب ، في ( أَكْلِب )

1- الواو إضافة من ( ق ) .

2- لفظة ( أدِير ) : ساقطة من ( هـ ) ،

3- في ( هـ ) : دُور .

4- لفظة ( ثم ) : ساقطة من ( هـ ) .

5- حيث يرد الشُسُوع إلى مفرده - وهو الشُّع - ثم يصغر ويجمع جمع السلامة لمؤنث ، وهذا مذهب سيبويه (ينظر الكتاب : ٣ / ٤٩١) .

والشُّع : واحد شُسُوع النعل التي تشد إلى وماتها . وقيل : فلان شِسْعُ مالٍ ، إذا كان حسن القيام عليه . (ينظر الصحاح ( شُوع ) : ٣ / ١٢٣٧) .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : جمع القلّة .

7- لفظة ( نحو ) : ساقطة من ( هـ ) .

لقرب القلة من معنى التصغير والتحقيق .

اعلم أن ما ذكره يشكل بمثل سَكَارَى وَحُمْر ؛ فإنه ليس له قلة ، ولا يجمع مفرده بالواو والنون ، ولا بالألف والتاء ولا يشكل بجمع (١) الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام ، نحو : عَبَائِد (٢) ؛ لأننا نقول : قال سيبيويه برده إلى ما يجوز أن يكون واحده في القياس إذا جمع ؛ فَعَبَائِدُ إما جمع فَعُولُ أو فَعْلِيلُ أو فِعْلَالُ وأيا ما كان فإن تصغيره (٣) عَبِيدٌ ، وجمعه (٤) بالواو والنون على عَبِيدُونَ ، وبالألف والتاء على عَبِيدَات (٥) .

- 1- في الأصل : بجمع . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 2- العبايدُ: الفرق من الناس الذاهيون في كل وجه ، كذلك العبايد . والنسبة عبايدي . ( الصحاح عبد : ٢ / ٥٠٤ ) .
- 3- تصغيره : ساقطة من ( هـ ) .
- 4- في ( هـ ) : وجمع .
- 5- قال سيبيويه : " وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظة يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير ، فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس . وذلك نحو عبايد ، فإذا حقرتها قلت : عبيديون ، لأن ( عبايد ) إنما هو جمع فَعُولُ أو فَعْلِيلُ أو فِعْلَالُ . فإذا قلت : عَبِيدَات فأيا ما كان واحده فهذا تحقيقه " (الكتاب: ٣/٤٩٣)

## [ شواذ التصغير ]

قوله : (( وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ ؛ كَأُنَيْسِيَّانِ وَعُشَيْشِيَّةٌ وَأَعْلِمَةٌ وَأَصْبِيَّةٌ شَاذًا )) (١) .

أي : وما جاء من المصغرات على خلاف ما ذكرنا (٢) فشاذاً على خلاف القياس نحو ( أُنَيْسِيَّانِ ) في تصغير ( إنسان ) والقياس : أُنَيْسَانِ ؛ لأنه لا ياء في إنسان بعد السين ، لا لفظاً ولا تقديراً (٣) .  
ونحو ( عُشَيْشِيَّةٌ ) في تصغير : عَشِيَّةٌ - لتقريب الوقت - والقياس : عَشِيَّةٌ (٤) ؛ لأن القياس يقتضي (٥) أن يُضَمَّ أولها ويفتح ثانيها ثم تزداد ياء التصغير ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة .  
وأَعْلِمَةٌ وَأَصْبِيَّةٌ في تصغير : غَلَمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، والقياس : غُلَيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وهو ظاهر .

فجاءت هذه التصغيرات على غير مكبرها وكأن (٦) عُشَيْشِيَّةٌ تصغيرُ عَشَاءٍ ؛ فإن فيها شينين يفصل بينهما ياء التصغير (٧) .

1- في الأصل : (( وما جاء على غير ما ذكر ... إلى آخره . )) ومثله في (هـ) عدا : (( إلى آخره )) .

2- في (ق) : ما ذكر .

3- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٥٧ .

4- ينظر المصدر السابق : ٣ / ٤٨٤ .

5- يقتضي : ساقطة من ( هـ ) .

6- في (ق) : وكانت .

7- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٨٤ .

ويمكن أن يقال : لما اجتمعت ثلاث ياءات أبدلت الشين من إحداهما ؛ فكان (١) ( أنيسيان ) تصغير إنسيان (٢) على وزن فعليان . وكان أغيلمَة وأصينية تصغير : أغلمَة وأصينة ؛ لأن غلامًا فعال مثل غرابٍ ، وصبيًا فعيلٌ ، مثل قفيز - وهما يجمعان في القلة على أفعلة كأغربة وأقفزة ، فردّوهما في التصغير إلى بابهما ، ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول : صبيّة وغلميّة . قوله : (( وقولهم : أصيغرُ منك ، ودوينَ هذا ، وفويقَ هذا لتقليل ما بينهما )) (٣) .

اعلم أن التصغيرَ في قولهم : هو أصيغرُ منك ، ودوينَ هذا ، وفويقَ هذا ، ليس للذات التي وُضِعَ اللفظُ لها في التحقيق ؛ لأنك إذا قلتَ : هذا أصيغرُ (٤) منك ، لستَ تريدُ إلا تقليلَ ما بينهما من الزمان ولا يجوز أن يرادَ به بيانُ انحطاطِ المذكور عن (٥) المخاطب في الصغر ؛ لأن صيغة أصغر تفيده بدون التصغير .

وإذا قلتَ : دوينَ هذا ، وفويقَ هذا لستَ تريدُ إلا تقليلَ ما بينهما من التفاوت (٦) ، ولهذا لو قال (٧) : السماءُ فوقنا كان صادقًا ،

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : وكان .

2- في ( هـ ) : إنسان .

3- في الأصل : (( وقولهم أصيغر منك .. إلى آخره )) وفي ( هـ ) : (( وقولهم : أصيغر منك ))

4- في الأصل : أصغر . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : من .

6- وهذا مثال ما يحقر لذنوه من الشيء وليس مثله

7- في الأصل ، ( هـ ) : قبل وما أثبتناه من ( هـ ) .

ولو قال : فويقنا كان كاذبًا .

ولو قال (١) : آتيك بعدَ اليوم ، فأتاه بعد سنة لم يكن مخلفًا لوعده

ولو قال: آتيك بُعَيْدَ اليوم، فأتاه بعد سنة أو شهر كان مخلفًا (٢) لوعده .

ومنه : (( أُسَيْدٌ )) في تصغير (( أُسَيُودٌ )) الذي هو تصغير أُسْوَدٍ ؛

أي : لم يبلغ السواد ، وحينئذ (٤٠) لم يكن التصغير إلا للسواد الذي

فيه ، وإذا قيل : هذا مُثِيلٌ ذاك (٣) كان المراد به بيان القرب في

المماثلة مع بيان الانحطاط (٤) .

قوله : (( وَنَحْوُ : مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ )) (٥) .

اعلم أنهم يصغرون فعلَ التعجبِ ؛ [ فيقولون في ما أحسنه : مَا

أَحْسِنَهُ وهو شَاذٌ ؛ لأن فعلَ التعجبِ ] (٦) فعل ، والتصغير من

خواصّ الأسماء (٧) .

1- في ( هـ ) : قيل .

2- في ( ق ) : مخالفًا .

3- في الأصل : ذلك .

4- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٧٧ .

5- في ( هـ ) : جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا : (( ونحو ما أحسنه ))

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) ، لانتقال نظر الناسخ .

7- القول بأن أفعل في التعجب فعل هو قول البصريين ، والكوفيون يجعلونه اسمًا ويمستلون

على اسميته بالتصغير في قول الشاعر :

يَا مَا أَمِيلِحْ غِرْلَانَا شَدْنٌ لَنَا      مِنْ هَاوُلِيَانِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ

( ينظر الإنصاف - مسألة (١٥) ، ص (٨١) .

وقال سيبويه : (( سألت الخليل عن قول العرب : مَا أَمِيلِحِ ، فقال : لم يكن ينبغي له

أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يُحَقَّرُ وإنما تحَقَّرُ الأسماء ؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون

والذي يدلّ على أنّ الفعل لا يصغّر أن اسم الفاعل إذا أعمل لا يصغّر ؛ لقربه من الفعل ؛ فعدم تصغير الفعل أولى ؛ ولهذا (١) قيل : المراد منه تصغير المتعجب منه - وهو الاسم الذي اشتق منه فعل التعجب (٢) ، كالحسن في مثالنا أو هو فاعل أحسن ، وهو (ما) ، و( ما ) (٣) لا يصغر ، فجعل التصغير واقعا على الفعل ؛ لأنهم لو عدلوا عن (ما) إلى لفظ (٤) آخر وصغروه لبطل معنى التعجب .

قوله : (( وَنَحْوُ جُمَيْلٍ وَكُعَيْبٍ - لِطَائِرَيْنِ ، كُمَيْتٍ - لِلْفَرَسِ ، مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ )) (٥) .

اعلم أن نحو ( جُمَيْلٍ ، وَكُعَيْبٍ ) - لطائرين (٦) - ( وَكُمَيْتٍ )

---

والأفعال لا توصف ، فكروا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح ، كأنك قلت مَلِيحٌ ؛ شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر نحو قولهم : يطوهم الطريق ، وصيد عليه يومان . ونحو هذا كثير في كلامهم . وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله )) ( الكتاب : ٣ / ٤٧٧ - ٤٧٨ )

- 1- ولهذا : ساقطة من ( هـ ) .
- 2- وهو مذهب الخليل . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤٧٨ ) .
- 3- وما : ساقطة من ( هـ ) .
- 4- لفظ : ساقطة من ( ق )
- 5- في ( هـ ) : (( ونحو جميل )) فقط .
- 6- وجمعهما: جميلان وكعبتان (ينظر الصحاح (جمل) : ٤ / ١٦٦٠) وفي الصحاح (( الكعيت: البلبل)) (ينظر ((كعت)) : ١ / ٢٦٢) .

للفرس (١) وضعوها على ألفاظ التصغير في أصل وضعها .

وقولهم في جمع جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ : جِمْلَانٌ وكِعْتَانٌ ، وفي جمع كُمَيْتٍ : كُمْتٌ يدلُّ على أنهم قدَّروا مكبر جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ على فَعَلٍ ، فجمعوهما جمع فَعَلٍ ، [ لأن فِعْلَانٌ جمع فَعَلٍ ] (٢) كَصِرْدَانٌ وَصِرْدَانٌ (٣) وقدروا مبكر كُمَيْتٍ على أَكْمَتٍ ؛ لأنهم جمعوا كُمَيْتًا جمع أَكْمَتٍ وهو كُمْتٌ ؛ لأن فُعْلَانٌ في باب الألوان جمع أَفْعَلٍ .

1- وقال الجوهري : (( الكُمَيْتُ : من الخيل ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولونه الكُمْتَةُ ، وهي حُمْرَةٌ يدخلها قنؤ )) ( الصحاح (( كمت )) : ١ / ٢٦٣ ) .

وقال سيبويه : ((وسألتُ الخليلَ عن كُمَيْتٍ فقال : هو بمنزلة جُمَيْلٍ وإنما هي حمرة مخالطها سواد ولم يخلص ، فإنما حقرها لأنها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر وهو منهما قريب، وإنما هو كقولك: هو نُؤِينٌ ذلك)) . (الكتاب : ٤٧٧/٣) .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

3- الصُرْدُ : طَائِرٌ ، وجمعه صِرْدَانٌ . والصُرْدُ أيضا : بياضٌ يكون على ظهر الفرس من أثر الدَّبْرِ . ( الصحاح ( صرد ) : ٢ / ٤٩٧ ) .

## [تصغير الترخيم]

قوله: ((وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ يُحْذَفُ مِنْهُ كُلُّ الزَّوَائِدِ ، ثُمَّ يُصَغَّرُ كَحَمِيدٍ فِي أَحْمَدَ )) (١) .

اعلم أن لهم في التصغير بابا آخر ، وهو أن يحذف جميع الزوائد ثم يصغر على ما بقى ، فيقال في أسود: سَوَيْدٌ ، وفي مخرج : خُرَيْجٌ .

وسمى هذا تصغير (٢) الترخيم ؛ تشبيهاً له بالترخيم (٣) ؛ لأن كل واحد منهما حذف لمجرد التخفيف .

- 
- 1- جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل وفي ( هـ ) ؛ إذ جاءت في الأصل : (( وتصغير الترخيم يحذف منه كل الزوائد ...إلى آخره . )) وفي ( هـ ) : (( وتصغير )) .
  - 2- في ( هـ ) : (( وتصغير )) .
  - 3- الترخيم : التبيين ، ويقال : الحذف . ومنه ترخيم الاسم في النداء ، وهو أن يحذف آخره حرف أو أكثر . ( الصحاح ) ( رخم ) : ( ٥ / ١٩٣٠ ) .

## [ تصغير المبنيات ]

قوله : (( وَخُولِفَ بِالْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَتْ قَبْلَ آخِرِهَا يَاءٌ وَزِيدَ بَعْدَ آخِرِهَا أَلِفٌ ، فَقِيلَ ذِيًا ، وَنِيًّا ، وَاللَّذِيًّا وَاللَّتِيًّا وَاللَّذِيَّانَ وَاللَّتِيَّانَ وَاللَّذِيُونَ وَاللَّتِيَّاتُ )) (١) .

اعلم أنهم خالفوا في تصغير<sup>(٢)</sup> أسماء الإشارة و<sup>(٣)</sup>الموصولات التي تصغر تصغير الأسماء المتمكنة ؛ للإيذان من أول الأمر أنها غير متمكنة فألحقوا<sup>(٤)</sup> قبل آخرها ياء ، وزيد في آخرها أَلِفٌ ، عوضًا عن ضم الأول وفتح الثاني في المتمكن . وقالوا في (ذا):ذِيًّا وفي (تا) : تِيًّا ، وفي (٥) ( أُولَى ) : أُولِيًّا ؛ لأنهم لما زادوا ياء قبل آخرها [وكان في آخرها] (٦) أَلِفٌ انقلبت تلك الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها ، ووجب فتح الياء لزيادة الألف بعدها، ولم يصغروا ذي وذه ؛لئلا يلتبس بتصغير المذكر للاستغناء<sup>(٧)</sup>بتصغير (تا) عن تصغيرهما (٨) .  
وقالوا في الذي والتي : اللذِيًّا واللَّتِيًّا ؛ لأنهم لما زادوا قبل الآخر

- 
- 1- جاءت هذه العبارة مبتورة أيضًا في الأصل ، وفي (هـ) ؛ حيث جاءت في الأصل : (( وخولف بالإشارة والموصول ... إلى آخره )) وفي (هـ) : (( وخولف ... )) .
  - 2- لفظة ( تصغير ) ساقطة من ( ق ) .
  - 3- الواو ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- في ( ق ) ، ( هـ ) : فألحق .
  - 5- وفي : ساقطة من ( هـ ) .
  - 6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 7- في ( هـ ) : مع الاستغناء .
  - 8- ينظر المفصل ، ص ٢٠٦ .

ياء للتصغير اجتمعت (١) مع ياء الذي فأدغموا الياء في الياء وفتحوا  
لزيادة (٢) الألف بعدها ، وفتحوا ما قبل ياء التصغير ؛ ليكون على  
نحو ذا ، وتا ؛ لاطراد باب المبهمات .

وقالوا في تثنيتهما : اللذَّيَّانِ واللَّتَيَّانِ - في الرفع - واللَّذَّيَّيْنِ  
واللَّتَيَّيْنِ - في النصب والجر .

واختلف سيبويه والأخفش في ذلك ؛ فسبويه والأخفش في ذلك ؛  
فسبويه لا يقدر (٣) المزيد في تصغير مفرديهما ، وهو ألف اللذَّيَّا واللَّتَيَّا  
(٤) والأخفش يقدره ويحذفه لالتقاء الساكنين (٥) .

ولا يظهر أثرُ الخلافِ بينهما في التثنية ، بل في (٤١) الجمع ؛ فتقول  
على مذهب سيبويه في جمع اللذَّيَّانِ : اللَّذَّيُّونَ ، في الرفع - بفتح الذال وضم  
الياء وتشديدها ، واللَّذَّيَّيْنِ - بكسر الذال والياء - في النصب والجر .  
وتقول على مذهب الأخفش : اللَّذَّيُّونَ - في الرفع واللَّذَّيَّيْنِ في النصب  
والجر - بفتح الياء فيهما ؛ فلفظة التثنية والجمع متساوية على مذهبه (٦) ؛  
لأنه يحذف (٧) الألف التي (٨) في اللذَّيَّا في الجمع ، لاجتماع الساكنين -

1- اجتمعت : ساقطة من (ق) .

2- في (ق) : الزيادة

3- في الأصل (يعتد) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

4- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٨٨ .

5- وهذا الخلاف بين سيبويه والأخفش قد ذكره السيرافي في شرحه على الكتاب . ( ينظر :  
شرح السيرافي ، بهامش الكتاب : ٢ / ١٤٠ ( بولاق ) .

6- ينظر المقتضب : ٢ / ٢٩٠ ، وشرح السيرافي ، بهامش الكتاب ، ٢ / ١٤٠ ، ( بولاق ) .

7- في الأصل : لا يحذف . والصحيح حذف (لا) كما هو في (ق) ، (هـ) .

8- لفظة ( التي ) : ساقطة من (هـ) .

الألف الذي في اللذيا وواو الجمع أو ياء الجمع - ، أصله : اللذيان - في الرفع ، واللذيان (١) - في النصب والجر ، فلما حذفت الألف لالتقاء (٢) الساكنين بقيت الفتحة بعد حذف الألف بحالها كما بقيت في المصطفين والمصطفون (٣) .

وقال سيبويه : اللاتي لا يصغر على لفظه استغناء بتصغير واحدها وهو ( التي ) على اللتيا ثم جمعه على اللتيات (٤) .  
وقال الأخفش : تصغير (٥) اللاتي واللاتي على لفظهما ؛ فقال : تصغير (٦) اللاتي : اللويتا ، بقلب ألف اللاتي واواً وزيادة ياء التصغير والألف في آخرها ، وحذف الياء الأخيرة التي قبل الألف (٧) لأنه لو صغر على التمام لكان المصغر بزيادة الألف في آخره على خمسة أحرف سوى ياء التصغير ، ولم يكن الرابع حرف مدّ ولين نحو اللويتا (٨) - وهذا لا يكون في المصغر (٩) ، فحذف حرف (١٠) منه وهو الياء الأخيرة .

- 
- 1- في ( هـ ) : اللذان .
  - 2- لالتقاء : ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- ينظر المقتضب : ٢ / ٢٩٠ .
  - 4- الكتاب : ٣ / ٤٨٩ .
  - 5- في ( ق . ) ، ( هـ ) : يصغر .
  - 6- في ( هـ ) : يصغر .
  - 7- نقل المبرد قول الأخفش هذا . وقال : (( وهذا هو القياس )) . المقتضب : ٢ / ٢٩٠ .
  - 8- في ( ق ) ، ( هـ ) : اللويتا .
  - 9- وبعض البصريين يقول : اللويتا واللويتا . قاله الرضي في شرح الشافية ( ١ / ٢٨٨ ) .
  - 10- لفظة ( حرف ) ساقطة من ( هـ ) .

وتصغير اللائي : اللَوِيَّا (١) ؛ بحذف إحدى الياعين ، وهي الأخيرة لما ذكرناه في تصغير اللاتي .

وأما اللاتين فيفعل به في التصغير ما فعل بالذين في التصغير .  
اعلم أن قوله : ( وزيد بعد آخرها ألف ) ليس على إطلاقه ؛ لأن الألف قد لا يزداد في آخرها (٢) نحو أوليًّا وأوليَّاتِك . في تصغير : أولاءٍ وأوليَّك .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه يزداد فيه الألفُ أخيراً عند أبي إسحق (٣) كما يزداد في جميع هذا الباب ، ثم قلبت همزة .

نعم عند المبرد تزداد الياء قبلَ الهمزةِ محافظةً على الهمزة (٤) .  
ثم اعلم أن جميع الموصولات وأسماء الإشارة لا تصغرُ وإن كان لفظه يُوهِمُ (٥) أنه يصغرُ ؛ فإنَّ : مَنْ ، وما (٦) ، وأي ، وذو الطائفة ،

1- حكاه المبرد عن الأخفش . ينظر المقتضب : ٢ / ٢٩٠ .

2- لفظة ( نحو ) : ساقطة من ( هـ ) .

3- هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج ، وكان أول أمره يخرط الزجاج ، ثم مال إلى طلب العلم ، فلزم ثعلباً ثم المبرد فأخذ عنهما ثم اتصل بالمكتفي وصار نديماً له . وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة ، وقيل : سنة عشرة وثلاثمائة .

ومن أشهر مؤلفاته : الاشتقاق ، شرح أبيات سيبويه ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وغير ذلك . ينظر في ترجمته أخبار النحويين البصريين : ١٠٨ ، وطبقات النحويين واللغويين : ١١١-

١١٢ ، وإنباه الرواة : ١ / ١٥٩ - ١٦٦ ، الأعلام : ٣٣/١ ، والشذرات : ٢ / ٢٥٩ ) .

4- ينظر المقتضب : ٢ / ٢٨٩ .

5- في الأصل ، ( هـ ) : (( وإن كان يوهم لفظه )) وما أثبتناه من ( ق ) .

6- في ( هـ ) : ما ومن .

وذا (١) بعد (ما) الاستفهامية ، نحو: ماذا صنعت ؟ وهُنَا وَهْنَا وَتَمَّ لَا  
تصغُر (٢).

قوله : (( وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ ، وَنَحْوِ : مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا  
وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبِكَ ، وَالاسْمُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ، فَمِنْ ثُمَّ  
جَازَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٍ ، وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا )) (٣) .

أي : ورفضوا تصغير الضمائر (٤) ؛ لأن منها ما لا يمكن  
تصغيره وهو الذي على حرف واحد أو حرفين ، فحمل الباقي (٥)  
عليه ؛ اطرادا للباب .

ورفضوا تصغير : أَيْنَ وَمَتَى زَمَنَ وَمَا ؛ لتوغلها في شبه الحرف  
ولأن المقصود الأعم (٦) منها الاستفهام (٧) ؛ ولأن [من وما على وجه  
لا يمكن تصغيرهما .

1- في ( هـ ) : ذوا .

2- في الأصل : لا تنصُر . تحريف .

3- جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل ، هكذا : (( ورفضوا تصغير الضمائر )) .

وفي ( هـ ) : (( ورفضوا )) .

4- ينظر الكتاب : ٣ / ٤٧٨ .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : البواقى .

6- في ( هـ ) : الأهم .

7- في الأصل ، ( هـ ) : استفهام . وما أثبتاه من ( ق ) .

ورفضوا تصغير حَيْثُ [ (١) استغناء بتصغير المكان عن تصغيره  
ورفضوا تصغير منذ ، لتوغلها في معنى الحرف ، والاستغناء (٢)  
عن تصغير منذ بتصغير مذ . ورفضوا تصغير مع ، لتعذر بناء فعيل  
منها (٣) ورفضوا تصغير غير ، لتوغله في معنى (٤) الحرف وهو  
الاستثناء أو معنى لا النافية ورفضوا أيضا تصغير حسبك ، لوجود  
معنى الفعلية فيه ، ولئلا يلتبس بتصغير (٥) الحَسَبِ . ورفضوا تصغير  
الاسم الذي يعمل عمل الفعل حال كونه عاملا ، لا تقول : هذا  
ضُوَيْرِبٌ زيدا لقوة معنى الفعل حال كونه عاملا .

[ وإنما قلنا : رفضوا تصغيره حال كونه عاملا ] (٦) لأنه يجوز  
تصغيره في غير وقت عمله ، نحو : ضُوَيْرِبٌ ؛ لعدم قوة معنى الفعل فيه  
حينئذ .

وكذلك لا يصغر (٤٢) المصدر العامل واسم المفعول والصفة  
المشبهة .

- 1- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من ( هـ ) .
- 2- في ( ق ) ، ( هـ ) : وللاستغناء .
- 3- في ( ق ) : فيها .
- 4- لفظة ( معنى ) ساقطة من ( هـ ) .
- 5- في ( هـ ) : مصغر .
- 6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

## [باب الاسم المنسوب]

قوله : (( الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّائِيثِ مُطْلَقًا )) (١) .

أي : الاسم المنسوب هو الذي ألحق آخره ياءً مشددة لتدل على أنه منسوب إلى الاسم المجرد عن تلك الياء ، نحو : هاشمي وبصري .  
اعلم أن هذه العبارة أوتى من عبارة الكتاب (٢) ؛ لأن عبارة الكتاب تدل على أن المنسوب هو المنسوب إليه ؛ لأن الذي ألحق آخره ياءً مشددة هو المنسوب إليه لا المنسوب ؛ لأن المنسوب هو المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة ، ولأن الذي آخره ياء مشددة لا يدل على نسبه إلى المجرد عنها ؛ لأنها واحد .

وقيل : التعريف الذي (٣) في الكتاب تعريف بما يساوية في المعرفة والجهالة ؛ لاشتماله على نسبة (٤) .

1- في الأصل : (( المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبه إلى المجرد عنها إلى آخره )) . وفي (هـ) : ((المنسوب الملحق...))

2- عبارة الكتاب ، هي : (( اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءٍ الإضافة .

فإذا أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءٍ الإضافة وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حيٍّ أو قبيلة )) . ( الكتاب : ٣ / ٣٣٥ ) .

واعلم أن عبارة المصنف هذه التي ارتضاها ركن الدين هي عبارة الزمخشري ، قالها في مفصله ، ص ٢٠٦ .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : المذكور .

4- لم أف على قائل هذه العبارة ، ولعلها مقولته هو .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه يعرف المنسوب الاصطلاحي بالنسبة اللغوية ، فلا يلزم ما ذكرتموه ، لأن النسبة اللغوية معلومة (١) .

وقياس النسبة حذف تاء التانيث من المنسوب إليه مطلقاً ؛ لئلا تكون تاء التانيث وسطاً ، ولئلا يؤدي إلى اجتماع تانيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث ، كما إذا نسبت امرأة إلى ظلمة ، فقلت : ظلمية (٢) ولئلا يلزم تانيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضاربة ، نحو : هذا رجل ضاربتني .

وفيه نظر ؛ لأنه لا يلزم تانيث المذكر ؛ لأن تلك التاء (٣) لتانيث المنسوب إليه لا لتانيث المنسوب ، وإنما يلزم أن لو قيل ضاربتية (٤) لأن هذا ( التانيث ) (٥) لتانيث المنسوب ، لكنه لم يقل ذلك ، وإنما قال تاء التانيث ؛ لأن ألف التانيث لا يجب حذفه كما يقال في النسبة إلى (حُبَلِي) : حُبَلِي ، وَحُبْلَوِي ، وَحُبْلَوِي (٦) وإلى (صحراء) صَحْرَاوِي .

1- النسب في اللغة : واحد الأنساب . والنسبة والنسبة مثله . وانتسب إلى أبيه ، أي اعترى وتنسب ، أي ادعى أنه نسبيك . وفي المثل : (( القريب من تقرب لا من تنسب )) . قاله الجوهري في صحاحه (( نسب )) : ١ / ٢٢٤ .

2- في الأصل : ظلمته . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- لفظة ( التاء ) ساقطة من ( هـ )

4- في الأصل ، ( هـ ) : ضاربتية .

5- في الأصل ، ( هـ ) : التاء . وما أثبتناه من ( ق ) .

6- ولم يذكر سيوييه في النسبة إلى ( حبلِي ) إلا حُبَلِي وَحُبْلَوِي ، وقال : (( فأحسن القول أن تقول (( حبلِي )) ؛ لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فكهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وما أشبه ما هو من نفس الحرف ، وما أشبه ما هو

فإن قيل : ينبغي أن يجب حذفها ولا يجوز وقوعها في وسط الكلمة ، كما لا يجوز وقوع التاء في وسط الكلمة .

قلنا : لا نسلم ذلك ؛ لأنّ التاء علم للتأنيث وليست الألف كذلك ، ولأنّها (١) تنقلب إلى حرف آخر ، فلا يكره وقوعها في الوسط مثل كراهة التاء في الوسط .

قوله : (( وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عَمَّا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ )) (٢) .  
أي : وقياس النسبة حذف زيادة التثنية والجمع (٣) ، إلا إذا كان المنسوب إليه علماً أعرب بالحركات ، فنقول في النسبة إلى (ضاربان) ضاربيّ (٤) ، وإلى (ضاريون) ضاربي ، وإلى (زيدون) : زيديّ ، وفي ضاربات وثمرات : ضاربيّ وثمريّ (٥) .

أما إذا كان علماً أعرب بالحركات ؛ فلم تحذف علامة التثنية

---

من نفس الحرف ... ومنهم من يقول : حيلوي ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف ... ((  
( الكتاب : ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ )

1- في ( ق ) : لأنها .

2- في الأصل : (( وزيادة التثنية والجمع ... )) . وفي ( هـ ) : (( وزيادة التثنية ... )) .  
3- أي : حذف النون والألف والواو والياء . أما حذف النون فلدلالتها على تمام الكلمة ، وبقاء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو : مسلمانيان ومسلمانيون ؛ فيكون للكلمة إعرابان . ( شرح الشافية للرضي : ٢ / ١٠ ) .

4- ضاربي : ساقطة من ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : ( وأولى ) . موضع ( وإلى ) .

6- ينظر المفصل ، ص ٢٠٧

والجمع ؛ لامتزاجها بالاسم وصيرورتها كالجزء منه (١) .

قوله : (( فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنْسَرِينِيٌّ وَقِنْسَرِيٌّ ))

أي : ولأجل أنه يحذف علامة التثنية والجمع في النسب (٢) - إلا إذا كان المنسوب (٣) علما - أعرب بالحركات ، جاء : قِنْسَرِيٌّ - بحذف العلامة - وجاء : قِنْسَرِينِيٌّ - بعدم حذفها ؛ لأنه أعرب قِنْسَرِينِ بالحروف وبالحروف وبالحركات أيضا ، فمن قال : قِنْسَرُونِ بالواو حالة الرفع قال في النسبة : قِنْسَرِيٌّ - بحذف الواو والنون - ومن قال : قِنْسَرِينِ - بالياء والإعراب على النون - قال : قِنْسَرِينِيٌّ (٤) كما تقول في غسَلِينِ : غَسَلِينِيٌّ .

قوله : (( وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَالدُّنْلِ وَبِخِلَافِ تَغْلِبِيٍّ - عَلَى الْأَفْصَحِ )) (٥) .

أي : وَيُفْتَحُ الحرفُ الثَّانِي فِي الاسمِ الثَّلَاثِي الَّذِي ثَانِيَةٌ كَسْرَةٌ نَحْوِ : نَمِرٍ وَالدُّنْلِ (١) وَأَوَّلِ (٢) ، فَتَقُولُ : نَمَرِيٌّ وَدُنْلِيٌّ (٨) وَإِبْلِيٌّ - بفتحِ الثَّانِي كراهة (٤٣) توالي الكسرتين والياء مع حركة قبل الكسرة ، بخلاف

1- كما في نحو : (( بَحْرَانِيٌّ ، وَقِنْسَرِينِيٌّ ، وَذَلِكَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى : بَحْرَانَ ، وَقِنْسَرِينِ .

2- فِي ( هـ ) : النِّسْبَةُ .

3- فِي ( ق ) : الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ .

4- يَنْظُرُ الْمَفْصُلُ ن ص ٢٠٧ .

5- عَلِي الْأَفْصَحُ : سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

6- لَفْظَةٌ ( الدُّنْلِ ) مَطْمُوسَةٌ فِي ( هـ ) .

7- فِي ( هـ ) : وَالْإِبْلِ .

8- فِي ( ق ) : وَالدُّنْلِي .

ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف (١) ؛ فإنه يجوز فيه توالي الكسرتين مع ياء النسبة إذا كان قبل الكسرة ساكن ، نحو : تَغْلِبُ وَيَثْرِبُ ؛ فإن الأحسن والأفصح فيه بقاء الكسرة ؛ لقوة الكسرة بالزيادة على الثلاثة ، ولحصول (٢) الخفة بالساكن الذي قبل الكسرة نحو : تَغْلِبِي وَيَثْرِبِي . ويجوز فيه أيضا الفتحة (٣) كراهة اجتماع الكسرتين والياء .

قوله : (( وَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فَعُولَةٍ وَفَعِيلَةٍ ، بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَنْئِيٍّ )) (٤).

أي: ويحذف الياء من فَعِيلَةٍ، والواو من فَعُولَةٍ، بشرط أن تكون عينهما صحيحة غير مضاعفة ، نحو: (حَنْفِيٍّ وَشَنْئِيٍّ) في ( حَنِيفَةٌ وَشَنْوَةٌ ) . وإنما تحذف الياء والواو (٥) ؛ للفرق بين النسبة إلى فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ، وبين النسبة إلى فَعِيلٍ وَفَعُولٍ ؛ لأنهما لا يحذفان (٦) من فَعِيلٍ وَفَعُولٍ ؛ تقول في النسبة (٧) إلى كَرِيمٍ وَصَبُورٍ : كَرِيمِيٍّ وَصَبُورِيٍّ . ولم يفعل الأمر بالعكس ؛ لأن المؤنث أولى بالحذف لاستئصالهم إياه .

1- أحرف : ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل : وبحصول . وفي ( ق ) : (( لحصول )) . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- فيقال : تَغْلِبِي وَيَثْرِبِي . ( ينظر المفصل ، ص ٢٠٧ ) .

4- في الأصل : ((وتحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة ... إلى آخره )) وفي (هـ): ((وتحذف الياء ... ))

5- في ( هـ ) : الواو والياء .

6- في ( هـ ) : لا يحذف فإن .

7- في ( ق ) : النسب .

وإنما قال : بشرط أن تكون عينهما صحيحةً غير مضاعفة ؛ لأنها لو كانت معتلة أو مضاعفة لم تحذف الواو والياء فيهما ، كما لم يحذف في فَعُول وفَعِيل ، نحو : طَوِيلِي - في : طَوِيلَة وطَوِيل - وشَدِيدِي - في : شَدِيدَة وشَدِيد ؛ لأنهما لو حذفنا لَقِيل طَوِيلِي - بفتح الواو ، وشَدِيدِي - بفتح الإدغام - وهو مستثقل ؛ فإن قلبت الواو ألفاً في طولي وأدغم الدال في شدي لزم زيادة التغيير ؛ وهو (١) حذف الياء وقلب الواو ألفاً في طولي ، وحذف الياء والإدغام في شدي ، ولأنه يلتبس بالمنسوب إلى طال - اسم رجل - ويشد - اسم رجل .

قوله : (( وَمِنْ فُعَيْلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجُهَيْي )) (٢) .

أي : ويحذف (٣) الياء من فُعَيْلَةٍ غير مضاعفة ، نحو : (( جُهَيْي )) في : جُهَيْنَة (٤) ، و( عَقَلِي ) في : عَقَلَة ؛ فرقاً بينها وبين فُعَيْل .  
وإنما قال : (( غير مضاعفة )) ؛ لأنها لو كانت مضاعفة نحو شَدِيدَة لم تحذف الياء ؛ لئلا يلزم اجتماع المثليين من غير إدغام .  
وإنما لم (٥) يدغم لأنه لو أدغم لالتبس بالمنسوب إلى شد - اسم رجل .  
ويعلم منه أنه لا يشترط صحة العين في حذف الياء ؛ فإنك تقول : عُنَيْي في عُنَيْنَة .

1- في الأصل : وهي . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- كجهني : ساقطة من عبارة ابن الحاجب في الأصل .

3- في الأصل : وحذف . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- جهينة : قبيلة . يقال في المثل : وعند جهينة الخبر اليقين . ينظر الصحاح (جهن) : ٢٠٩٦/٥

5- لفظة لم إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

وإنما لم تقلب الياء ألفاً ؛ لعدم موجب القلب ، وهو فتح ما قبلها .  
 قوله : « بِخِلَافِ شَدِيدِيَّ وَطَوِيلِيَّ » . استثناء من فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ ؛  
 أي ويحذف الياء والواو من فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ ، بخلاف ( فَعِيلٍ وَفَعُولٍ )<sup>(١)</sup>  
 فإنه لا يحذف فيهما الواو والياء ، نحو : « شَدِيدِيَّ » و « طَوِيلِيَّ » .  
 في : شَدِيدٍ وَطَوِيلٍ ، لما ذكرناه .

قوله : « وَسَلِيقِيَّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيَّ فِي كَلْبِ شَاذٌ »<sup>(٢)</sup> .  
 أي : سَلِيقِيَّ - لرجل من أهل السليقة ، وهي الطبيعة<sup>(٣)</sup> - وَسَلِيقِيَّ  
 فِي<sup>(٤)</sup> سَلِيمَةٍ - حيّ في الأزد<sup>(٥)</sup> ، وَعَمِيرِيَّ فِي عَمِيرَةٍ - حيّ في  
 كَلْبِ<sup>(٦)</sup> - شَاذٌ<sup>(٧)</sup> ، وكان القياس : سَلِيقِيَّ ، وَسَلْمِيَّ ، وَعَمْرِيَّ . وهو  
 مستثنى من فَعِيلَةٍ ؛ فإنه حكم بأنه تحذف الياء في المنسوب إلى فَعِيلَةٍ  
 ولم تحذف الياء في المنسوب إلى هذه الكلمات ، فيكون شَاذًا .

1- في ( هـ ) : فَعُولٍ وَفَعِيلٍ .

2- في ( هـ ) جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة ، هكذا : (( وسليقي ... ))

3- ينظر الصحاح ( سلق ) : ٤ / ١٤٩٨ .

4- في ( هـ ) : من .

5- ينظر اللسان ( سلم ) : ٣ / ٢٠٨٣ .

6- ينظر المصدر السابق ( عمر ) : ٤ / ٣١٠٤ .

7- حكاه سيبويه ، وقال : (( قال يونس : هذا قليل خبيث )) الكتاب : ٣ / ٣٣٩ وقال  
 المحقق الرضي ، تعليقا على عبارة المصنف المذكورة : (( يعني إن كان في العرب سليمة  
 في غير الأزد وعميرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصا أو قبيلة أو  
 غير ذلك قلت : سَلْمِيَّ وَعَمْرِيَّ - على القياس - والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة - قبيلة  
 من الأزد ، وإلى عميرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة  
 وعميرة من قوم آخرين )) ( شرح الرضي : ٢ / ٢٨ ) .

قوله : (( وَعَبْدِيُّ وَجَنْمِيُّ . فِي : بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَدُّ )) (١) .  
 هذا (٤٤) أيضا استثناء من فَعِيلَةٍ ، [أي : وَعَبْدِيُّ وَجَنْمِيُّ - فِي  
 النسبة إلى عَبِيدَةَ ، وهو عَبِيدَةُ (٢) ابن معاوية (٣) ، وَجَذِيمَةَ - وهي حيّ  
 من عبد القيس أو من أسد (٤) - أَشَدُّ (٥) ] (٦) ؛ لأنّ القياس : عَبْدِيُّ وَجَنْمِيُّ بفتح  
 الفاء فضم الفاء أبعد من عدم حذف الواو والياء ؛ لأنّ الأصل عدم الحذف .  
 قوله (٧) : (( وَخَرَيْبِيُّ شَاذٌ )) (٨) .  
 وهو مستثنى من فَعِيلَةٍ - بضم الفاء ؛ لأنه ذكر (٩) أنه إذا نسب إلى  
 فَعِيلَةٍ حذف ياؤها ولم تحذف الياء [في] (١٠) المنسوب (١١) إلى خَرَيْبَةَ (١٢) .

- 1- في ( هـ ) جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا : (( وعبدى ... ))
- 2- في ( ق ) : عبید .
- 3- وقيل هو عَبِيدَةُ بن عمرو . وبنو عَبِيدَةَ : حيّ ( ينظر اللسان ( عبد ) : ٤ / ٢٧٨١ )
- 4- ينظر الصحاح ( جذم ) : ٥ / ١٨٨٤ .
- 5- في ( هـ ) تغيير يسير في العبارة التي وضعتها بين المعقوفتين ، وذلك بتقديم وتأخير  
 في داخلها ، هكذا : (( أي : وعبدى وجنمى - في النسبة إلى جذيمة - وهي حي من عبد  
 القيس أو من أسد ، وعبيدة - وهو عبيدة بن معاوية - أشد )) .
- 6- وَجَنْمِيُّ فِي النِّسْبِ إِلَى جَذِيمَةَ حَكَاهُ سَبْيُوِيَه فِي كِتَابِهِ ( ٣ / ٣٣٩ ) ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ :  
 (( قَالَ سَبْيُوِيَه : وَحَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِهِ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ فِي بَنِي جَذِيمَةَ جَنْمِيُّ - بضم الجيم .  
 قَالَ أَبُو زَيْدٍ : إِذَا قَالَ سَبْيُوِيَه : حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِهِ ، فَإِنَّمَا يَعْنِيَنِي )) (الصحاح (جذم) ٥/١٨٨٤) .
- 7- قوله ( : ساقطة من ( هـ ) ) .
- 8- لفظة ( شاذ ) ساقطة من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .
- 9- لفظة ( ذكر ) : ساقطة من ( هـ ) .
- 10- لفظة ( في ) إضافة من ( ق ) .
- 11- في ( هـ ) : بالمنسوب .
- 12- ينظر المفصل ص ٢١٢ .



أي : وتحذف الياء في (١) المعتل اللام من (٢) فَعِيلٌ وفَعِيلٌ (٣) إذا نسب إليهما ، وتفتح العين في النسبة إلى (فَعِيل) ، وتقلب الياء الأخيرة واوًا ؛ فيقال في غَنِيٍّ (٤) ، وقَصِيٍّ (٥) ، وأمِيَّةٍ (٦) : غَنَوِيٍّ وقَصَوِيٍّ وأمَوِيٍّ - بحذف ياء فَعِيلٌ وفَعِيلٌ وقلب الياء الأخيرة واوًا ؛ لكرهتهم اجتماع أربع ياءات . وإذا حذفت الياء [ الزائدة ] (٧) وجب فتح الحرف الثاني في غَنَوِيٍّ ، كما وجب فتح الثاني في نَمَرِيٍّ مع صحّة الثاني .

1- في ( ق ) : في .

2- في ( ق ) : من .

3- لفظة : ( فَعِيل ) . ساقطة من ( هـ ) .

4- غَنِيٍّ : حيٌّ من غَطْفَانٍ . قاله الجوهري في صحاحه ( غني ) : ٦ / ٢٤٥٠ .

5- قُصِيٍّ - مصغر : اسم رجل ( ينظر المصدر السابق ( قصي ) : ٦ / ٢٤٦٣ .

6- في النسخ الثلاث (( أمي )) ، وهي الجارية ، والتاء في (( أمة )) عوض عن اللام . المحذوفة ، وأصلها الواو ، بدليل جمعها على (( أموات )) ، فلما أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثي الذي بقي على حرفين ، ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء ولكونها ساكنة ، وأدغمت ياء التصغير فيها ، وزادوا تاء التانيث على ما هو قياس الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء . فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه . ( المحقق ) .

7- لفظة الزائدة : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

واعلم أنّ حكم فَعِيلَةٍ وفُعِيلَةٍ حكم (١) فَعِيلٍ وفُعِيلٍ في جميع ما  
ذكرناه إذا كان معتلّ اللام (٢) ، فيقال في غَنِيَّةٍ وقُصِيَّةٍ وأُمِّيَّةٍ : غَنَوِيٌّ  
[ وقُصَوِيٌّ وأمَوِيٌّ ] (٣) .

قوله : (( وَجَاءَ : أُمِّيٌّ )) (٤) ، بِخِلَافِ غَنَوِيٌّ " (٥) .

أي : وجاء أُمِّيٌّ وقُصِيٌّ - بإثبات ياء (فَعِيلٍ) وعدم قلبها واوًا- ولم  
يجئ ( غَنِيٌّ ) (٦) من غير قلب الياء واوًا وإبقاء كسرة النون بحالها ؛  
لأنه يلزم من غَنِيٌّ الجمع بين كسرتين وأربع ياءات ، ولم يلزم ذلك في  
أُمِّيٍّ وقُصِيٍّ ؛ لأنه ليس قبل الياء الأولى كسرة فيها .

ويعلم منه أنه يجوز ( غَنِيٌّ ) - بإثبات الياء وفتح النون ، لعدم  
الكسرتين حينئذٍ . ( ف غَنِيٌّ حينئذٍ كـ أُمِّيٌّ ) (٧) .  
قوله : " وأمَوِيٌّ " .

أي : وأمَوِيٌّ - بفتح الهمزة شاذٌّ ؛ لأنه على غير قياس (٨) .

---

1- في ( ق ) و ( هـ ) : كحكم .

2- في ( هـ ) : العين .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل . وهو إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- في الأصل ، ( هـ ) : أُمِيٌّ . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) .

5- بخلاف غنوى : ساقطة من ( هـ ) .

6- هذه عبارة المصنف تابعه فيها ركن الدين ، ولكن الرضيّ يذكر أنه قد يقال :

غَنِيٌّ ، وأنها حكاية يونس . ( ينظر : شرح الشافية ٢ / ٣٠ ) .

7- في الأصل : " فغنيبي كأموي " وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- هذا إذا جعلناها نسبًا إلى أُمِّيَّةٍ - بزنة التصغير - أما إذا جعلناها منسوبة إلى

أمة " - مكبر أُمِّيَّةٍ - وهى الجارية ، فيكون جاريًا على القياس . (المحقق) .

قوله (١) : " وأجري تحوي - في تحية - مجرى غنوي " .  
 وإنما أجري " تحوي " المنسوب إلى تحية (٢) - اسم قبيلة (٣) -  
 مجري غنوي في حذف الياء الأولى وقلب الياء الأخيرة واواً لئلا  
 يجتمع كسرتان وأربع ياءات ، كما فعل كذلك في غنوي .  
 وإنما خصّ التحوي بالذكر لأنّ ( تحية ) ليست ( فعيلة ) بل  
 ( تفعلة ) مع أنّ حكمها في النسبة حكم ( فعيلة ) .  
 قوله (٤) : " وأما نحو : عدو ، فعنوي اتفاقاً ، ونحو : عدوة قال  
 المبرد : مثله ، وقال سيبويه : عنوي " (٥) .  
 يعني : وأما ( فعول ) من المعتل (٦) اللام فالنسبة إليه ( فعولي )  
 اتفاقاً (٧) ، نحو ( عنوي ) في ( عدو ) على القياس في الصحيح ،  
 كـ ( صبوري ) في ( صبور ) .

- 
- 1- قوله : إضافة من المحقق .
  - 2- قال سيبويه : سألت أبا عمرو عن الإضافة إلى تحية ، فقال : ( تحوي ) الكتاب: ٣/٣٤٦
  - 3- وقيل : التحية : الملك . قال زهير بن جناب الكلبي :  
 وكلُّ ما نال الفتى قد نلتُهُ إلا التحية
  - (الصحاح (حيا) : ٦/٢٣٢٥) . وقيل : التحية : السلام والبقاء ( ينظر اللسان "حيا" : ٢/١٠٧٨ )
  - 4- قوله : ساقطة من ( هـ ) .
  - 5- في ( هـ ) : " وأما نحو عدو ... " .
  - 6- في ( هـ ) : معتل .
  - 7- لفظة ( اتفاقاً ) ساقطة من ( هـ ) .

وأما فَعُولَةٌ نَحْوُ ( عَدُوَّة )<sup>(١)</sup> ؛ فالمبرّد يقول ( فَعُولِيّ ) كَ ( عَدُوِّيّ ) في ( عَدُوَّة ) ، [ كما تقول عَدُوِّيّ في عَدُوّ ]<sup>(٢)</sup> إجراءً للواوِين مُجْرَى واو واحدة للإدغام<sup>(٣)</sup> [ على ]<sup>(٤)</sup> خلاف باب الصحيح ؛ لأنّ قياس باب الصحيح حذف الواو وفتح الثاني .

وسيبيويه يُجْرِيهَا مُجْرَى {٤٥} الصحيح ؛ فيقول في ( عَدُوَّة ) ( عَدُوِّيّ ) بفتح الثاني وحذف الواو ، كما في الصحيح اللام نحو ( سَنِّيّ ) في ( سَنُوَّة ) ولا يعتدّ بالإدغام<sup>(٥)</sup> .  
اعلم أنّ المصنّف نَقَلَ في الشَّرْحِ<sup>(٦)</sup> هذا الخلاف بالعكس ، وهو خلاف ما ذكره في المتن ، والحقّ ما ذكره في المتن ، ومثّل المتن نقله صاحبُ المَفْصَلِ<sup>(٧)</sup> .

- 
- 1- العَدُوَّة : مؤنث العَدُوّ ، قيل : إنّما أدخلوا فيها الهاء تشبيهاً لها بـ صديقة ؛ لأنّ الشيء قد يبني على ضدّه . ( ينظر الصحاح ( عدا ) : ٦ / ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ ) .
  - 2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 3- ذكره السيوطي في الهمع : ٢ / ١٩٥ .
  - 4- لفظة ( على ) : إضافة من ( ق ) .
  - 5- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٤٥ . وينظر في خلاف بين سيبويه والمبرّد في هذه المسألة الهمع ٢ / ١٩٥ .
  - 6- أي في شرح الشافية .
  - 7- ظاهر عبارة ركن الدين يوحى بأن صاحب المَفْصَلِ نقل عبارة ابن الحاجب . وكان الأولى أن يقول : " وما جاء في المتن يتفق مع ما في المَفْصَلِ " لأنّ الزمخشري توفي سنة ٥٣٨هـ ، وكانت وفاة ابن الحاجب سنة ٦٤٦هـ .

قوله: "وَتُحذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي (١) نَحْوِ : سَيِّدِي وَمَيِّتِي وَمُهَيِّمِي  
من هَيِّمَ " (٢) .

أي : وتحذف الياء الثانية في النسبة إذا كان قبل الآخر ياءً  
مشددةً مكسورةً ، نحو ( سَيِّدِي ، وَمَيِّتِي ، وَمُهَيِّمِي ) . في : سَيِّد ،  
وَمَيِّت ، وَمُهَيِّم - اسم فاعل من : هَيَّمَهُ الحَبُّ يُهَيِّمُهُ : إذا جعله  
هائماً (٣) ؛ لأنه لو لم يحذف وقيل : سَيِّدِي ، وَمَيِّتِي وَمُهَيِّمِي لزم  
الجمع بين كسرتين وأربع ياءات .

وإنما حُذِفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ ؛ لأنه لو [ لم تحذف الثانية و ] (٤) حذفت  
الأولى لقليل : سَيِّدِي - بكسر (٥) الياء وفتح ما قبلها ؛ فإن لم تقلب  
الياء ألفاً لكان ثقیلاً ، وإن قَلِبَتْ لزم التغيرات .  
قوله : " وَطَائِيٌّ شَاذٌ " .

وإنما كان شاذاً لأنَّ القياس ( طَيِّبِي ) لأنه منسوبٌ إلى ( طَيِّبِي )  
كـ ( سَيِّدِي ) ؛ فحذفت الياء الثانية ونسب إلى الباقي ، فصار ( طَيِّبِي )

---

وجاء في المفصل ، ص ٢٠٨ : " وفي فَعُول : فَعُولِي ، كقولك في عَدُوٍّ . عَدُوِّي . وقرق  
سيبويه بينه وبين فَعُولَةٍ ، فقال في عَدُوٍّ : عَدُوِّي ، كما قالوا في شُنُوءَةٍ : شُنُوءِي . ولم يفرق  
المبرد وقال فيهما فَعُولِي " .

1- في ( ق ) : من .

2- في ( هـ ) : " وتحذف الياء " .

3- ينظر اللسان " هيم " : ٦ / ٤٧٤٠ .

4- ما بين المعقوفتين : إضافة من ( هـ ) .

5- في الأصل ، ( هـ ) : " بفتح " . وما أثبتناه من ( ق ) .

كَ ( سَيِّدِي ) ثم قلبت هذه الياء الباقية ألفاً (١) ، فصار ( طَائِي ) (٢) .  
وهذا القلب سبب شنوده .

قوله : " فَإِنْ كَانَ نَحْوَ مُهَيْمٍ ، تَصْغِيرَ : مُهُومٍ - من هَوْمِ الرجل  
إذا هزّ رأسه من النعاس (٣) - قِيلَ : مُهَيْمِيَّ - بالتعويض " .

وإنما كان كذلك لأنه إذا صَغُرَ ( مُهُومٌ ) كان قياسه حذف إحدى  
الواوين ، لما مرّ في التصغير ، وحينئذٍ تتقلب الواو الثانية (٤) ياء لسكون  
ياء التصغير قبل هذه الواو (٥) وتدغم ياء التصغير فيهما (٦) فيصير :  
( مُهَيْمٍ ) - على لفظ اسم الفاعل - من ( هَيْمٍ ) .

فلو قيل في النسبة إليه ( مُهَيْمِيَّ ) ، كما قالوا في [ النسبة إلى (٧) ]  
تصغير ( مُهَيْمٍ ) - في اسم الفاعل من هَيْمٍ - حصل الالتباس فقيل في  
النسبة إلى : مُهَيْمٍ ، تصغير مُهُومٍ ( مُهَيْمِيَّ ) بالتعويض عن المحذوف في  
التصغير . ولم يعكس الأمر لأنه كان هو (٨) أولى بالتعويض ؛ لأنه قد  
حذفت منه إحدى الواوين .

---

1- لفظة " ألفا " : ساقطة من ( هـ ) .

2- قال سيبويه : " ولا أراهم قالوا : طَائِيَّ إلا فراراً من طَائِيَّ ، وكان القياس : طَائِيَّ ،  
ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء " ( الكتاب : ٣ / ٣٧١ ) .

3- قال الجوهري في صحاحه : " هوم " : ٥ / ٢٠٦٢ .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : الباقية .

5- في الأصل : وقد ، والصحيح حذف ( قد " كما هو في ( ق ) ، ( هـ ) .

6- في ( ق ) : فيها .

7- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

8- لفظة ( هو ) : ساقطة من ( ق ) .

وإنما جوّزوا زيادة الياء مع اجتماع الكسرتين <sup>(١)</sup> وأربع ياءات لأنّ السكون من غير إدغام كالاستراحة ، على أن السكون في حرف المدّ أثبتُ وأقعدُ .

قوله : " وَ (٢) تُقَلِّبُ الْأَلْفُ الْأَخِيرَةَ الثَّلَاثَةَ وَالرَّابِعَةَ الْمُتَقَلِّبَةَ وَأَوْا كَ عَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهُوِيٍّ " <sup>(٣)</sup> .

أي : وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ أو <sup>(٤)</sup> الرابعةُ المنقلبةُ عن واوٍ أو عن <sup>(٥)</sup> ياءٍ واوًا في النسبة ، ثالثةٌ كانت تلك الألفُ أو رابعةٌ .

أما قلبُ الألفِ ؛ فلوجوب كسرة ما قبل ياء النسبة وامتناع قبول الألف الحركة وامتناع حذفها ؛ لعدم النقل في الاسم [ في التلفظ ] <sup>(٦)</sup> بها مع كونها بدلاً من الأصلي .

وأما قلبُها <sup>(٧)</sup> واوًا ؛ فلأنها إن كانت منقلبةً عن واوٍ كان انقلابُها إلى الواو أولى لرجوعها إلى الأصل ، نحو : ( عَصَوِيٍّ ) في

1- في ( ق ) : ( و ) ( هـ ) : كسرتين .

2- الواو : ساقطة من ( هـ ) .

3- في الأصل : " وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة ... إلى آخره وفي ( هـ ) : " وتقلب الألف ... " .

4- في الأصل : " و " ، والصحيح " أو " كما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- لفظة ( عن ) : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- في ( هـ ) : قلبها ، تحريف .

( عَصَى ) في الثلاثي ، و( مَهْوِيّ ) في ( مَلْهُي ) في الرباعي ، وألف ( عَصَى ومَلْهُي ) مقلوبة عن واو، يدلّ عليها عَصَوْتُ واللَّهُوُ .

وإن كانت مقلوبة عن ياء كان انقلابها إلى الواو أيضا (1) {٤٦} أولى ؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات ، نحو ( رَحْوِيّ ) في ( رَحِيّ ) في الثلاثي ، و( مَرْمُوِيّ ) في ( مَرْمِيّ ) في الرباعي ، وألف الرَّحَى والمَرْمَى مقلوبة عن ياء ، يدلّ عليه الرَّحِيَّانُ (2) والرَّمَى .

اعلم (3) أنّ الرابعة إذا كانت للإلحاق ، نحو : ( مَعزَى ) منقلبة عن ياء لأنها ياء في الأصل تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ولهذا تردّ ياء ، فيقال في سَلَقِي ( سَلَقَيْتُ ) لا سَلَقَات ، مع أنّ حكمها بخلاف ما ذكره ههنا ؛ لأنّ ألف الإلحاق إذا كانت رابعة تقلب واوا، وقد تحذف.

[ وقد تَزاد الألف قبل بدلها ] (4) تشبيهاً بألف التأنيث ، فيقال في النسبة إلى مِعزَى : مِعزَوِيّ ، مِعزَاوِيّ ، ومِعزِيّ (5) .  
وكان من الواجب أن يقوّن : وتقلب الألف (1) الأخيرة الثالثة أو الرابعة المنقلبة التي لغير الإلحاق ، ثم يذكر حكمها فيما بعد .

1- لفظة ( أيضا ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : رحيان . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : واعلم .

4- في ( ق ) : " وقد تزداد الألف قبلها ، أي : قبل ألف بدلها " . موضع ما بين المعقوفتين

5- لفظة ( معزى ) ساقطة من ( هـ ) .

6- لفظة ( الألف ) إضافة من ( ق ) .

قوله: "وَيُحَذَفُ غَيْرُهُمَا"<sup>(١)</sup>، ك: حُبْلِيَّ وَجَمَزِيَّ وَمُرَامِيَّ وَقَبَعَثَرِيَّ"<sup>(٢)</sup>.  
 أي: ويحذف في النسبة الألف التي هي غير الألف الثالثة أو<sup>(٣)</sup>  
 الرابعة المنقلبة عن واو أو ياء، وتلك الألف إما رابعة غير منقلبة  
 أو خامسة منقلبة [أو غير منقلبة]<sup>(٤)</sup>، أو سادسة [غير منقلبة]<sup>(٥)</sup> تقول  
 في: حُبْلِيَّ (حُبْلِيَّ) وألفها رابعة غير منقلبة، (وفي جَمَزِيَّ)<sup>(٦)</sup> -  
 لسريع: جَمَزِيَّ<sup>(٧)</sup> (٨)، وألفها خامسة غير منقلبة، وفي مرامي:  
 (مُرَامِيَّ) وألفها خامسة منقلبة عن ياء، وفي قَبَعَثَرِيَّ - لجمال<sup>(٩)</sup>  
 غليظ شديد<sup>(١٠)</sup> (قَبَعَثَرِيَّ) وألفها سادسة غير منقلبة.

- 
- 1- في ( هـ ) : غيرها .
  - 2- في ( هـ ) : " ويحذف غيرها ... "
  - 3- في ( ق ) ، ( هـ ) : " و " بدل " أو " .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 6- في ( ق ) : جمازى .
  - 7- في الأصل : " وفي جَمَزِيَّ : جَمَزِيَّ - لسريع . "
  - 8- يقال : حمار جَمَزِيَّ ، أي سريع . ( ينظر الصحاح ( جمز ) : ٣ / ٨٦٩ ) .
  - 9- في ( ق ) : لجهل . تحريف .
  - 10- وقيل أيضًا : القَبَعَثَرِيَّ الفصيل المهزول ( ينظر اللسان " قبعثر " ٥ / ٣٥١٦ ) .

قوله : " وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حُبْلَى ... " إلى آخره (١) .

أي : وقد جاء في الألف الرابعة غير المنقلبة (٢) إذا كان ثاني الاسم ساكناً ، نحو ( حُبْلَى ) وجهان آخران : أحدهما ( حُبْلَوِي ) بقلب الألف واواً كما قلبت في ( مَلْهِي ) تشبيهاً لها بها ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ الاستئصال . وثانيها ( حُبْلَاوِي ) بقلب الألف واواً مع زيادة ألف قبلها .

ولم يجرى هذان الوجهان إذا كان ( ثاني ) (٣) الاسم متحركاً نحو ( جَمَزَى ) للاستئصال .

قوله : " وَتَقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ [ الثَّلَاثَةُ ... " إلى آخره [ (٤) ، (٥) .  
أي : وتقلب الياء التي وقعت في آخر الكلمة ثالثة وكان ما قبلها مكسوراً واواً ، ويفتح ما قبلها نحو عَمٍ و شَجٍ ؛ تقول في المنسوب إليهما ( عَمَوِيَّ و شَجَوِيَّ ) برّد الياء المحذوفة ؛ لعدم موجب حذفها حينئذٍ ، وقلبها واواً لئلا يجتمع ثلاث ياءات .

- 
- 1- جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث ، وهي بتمامها ، هكذا : " وقد جاء في نحو حُبْلَى : حُبْلَوِيَّ و حُبْلَاوِيَّ ، بخلاف نحو جَمَزَى " . ( الشافية : ٥ )
  - 2- في النسخ الثلاث : الغير منقلبة والصحيح ما أئبناه .
  - 3- لفظة ( ثاني ) إضافة من ( ق ) .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث ، وهي بتمامها : وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واواً ويفتح ما قبلها كـ عَمَوِيَّ و شَجَوِيَّ ، وتحذف الرابعة على الأفصح ، كقاضي " ( الشافية ، ص ٥ ) .

وإنما فتح ما قبل الواو لاستتقال الكسرتين والياءين .  
وتحذف الياء التي وقعت في آخر الكلمة رابعة ، وكان ما قبلها  
مكسورًا ، على الأفصح ؛ فيقال في قاضٍ ( قاضي ) على الأفصح .  
وإنما قال : " على الأفصح " لأنه يجوز قلبُ الياءِ واوًا وفتح ما قبلها  
نحو قَاضِيٍّ ؛ إجراء لها مُجَرَى الألفِ الثالثةِ ، كما أُجْرِي ( مَهْوِيٍّ )  
مُجَرَى ( رَحَوِيٍّ ) .

وإنما يجبُ <sup>(١)</sup> فتح ما قبل الواوِ ههنا ولم يعتدَّ بالسكون الذي قبل  
الضادِ كما اعتدَّ به في ( تَغْلِيٍّ ) لأنه مستقل ههنا لأجل الإعلال ،  
بخلاف ( تَغْلِيٍّ ) ؛ فإنَّ ( قَاضِيٍّ ) أثقلُ من ( تَغْلِيٍّ ) .  
قوله : " وَيُحذفُ مَا سِوَاهُمَا ، [ كَ مُشْتَرِيٍّ ] " <sup>(٢)</sup> .

أي : ويحذفُ الياءُ التي هي غير الياءِ الثالثةِ والرابعةِ في الآخر  
وهي الياءِ الخامسةِ أو السادسةِ في الأخير {٤٧} فيقال في مُشْتَرٍ  
وَمُسْتَسْقٍ ( مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ ) - بحذف الياءِ لا غير ؛ لكثرة  
حروف الخماسي والسداسي .

قوله : " وبَابُ مُحَيٍّ ... إلى آخره (٣) ، (٤) .

1- في ( ق ) : وجب .

2- كمشتري : إضافة في عبارة ابن الحاجب من الشافية (ص ٦)

3- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) .

4- وردت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلث ، وهي بتمامها : " وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ  
عَلَى مُحَوِيٍّ وَمُحَيٍّ كَأَمْوِيٍّ وَأَمِيٍّ " . ( الشافية ، ص ٦ ) .

والمراد بباب مُحَيٍّ : ما كان الياء فيه خامسة في الآخر ، ما قبلها مكسورة ، فإن ( مُحَيٍّ ) اسم فاعل من حَيًّا يَحْيِي ، فإذا نسب إليه قيل مُحَوِيٍّ كَأَمَوِيٍّ ؛ بحذف إحدى الياءين وقلب الياء الأخرى واوًا ؛ لئلا تجتمع الياءات مع الكسرة .

وقيل أيضًا مُحَيِّيٍّ - بحذف إحدى الياءين وإبقاء الياء الأخرى كَأَمِيِّيٍّ .

قوله (١): (( وَنَحْوُ ظَبْيِيَّةَ... )) إلى آخره (٢) ، (٣) .  
اعلم أن فَعَلَّةً وفِعْلَةً وفِعْلَةٌ في المعتل اللام اليائي ، نحو : ظَبْيِيَّةً ، ورُقْيِيَّةً ، وقِنْيِيَّةً - من قَنَيْتُ الغنم وغيرها قِنْيِيَّةً (٤) - ومن المعتل الواوي نحو: غَزْوَةٌ ، وعَزْوَةٌ ، ورشْوَةٌ ينسب إليها بحذف تاء التأنيث عند سيبويه على القياس كالصحيح ؛ لأن الياء والواو في آخر الاسم إذا كان ما قبلها ساكنًا كان حكمها حكم الصحيح ؛ فيقال في ظَبْيِيَّةً : ظَبْيِيٍّ - كما يقال في تَمْرَةٍ : تَمْرِيٍّ ، وفي قِنْيِيَّةً : قِنْيِيٍّ وفي رُقْيِيَّةً : رُقْيِيٍّ ، وفي غَزْوَةٍ : غَزْوِيٍّ ، وفي عَزْوَةٍ : عَزْوِيٍّ ، وفي رَشْوَةٍ : رَشْوِيٍّ (٥) .  
والرَشْوَةُ : معروفة .

1- قوله : " ساقطة من ( هـ ) .

2- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) .

3- وردت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث ، وتمامها : " ونحو ظَبْيِيَّةً وقِنْيِيَّةً ورُقْيِيَّةً وغَزْوَةٌ ورشْوَةٌ وعَزْوَةٌ - على القياس عند سيبويه - وزَنُوِيٍّ وقُرُوِيٍّ شاذ عنده . وقال يونس : ظبوي وغزوي وغنوي ؛ واتفقا في باب ظبي وغزو " . ( الشافية ، ص ٦ )

4- بمعنى : اقتنيتها لنفسك لا للتجارة ( الصحاح ( قنا ) : ٦ / ٢٤٦٧ ) .

5- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٤٨ .

وَعُرْوَةُ الْقَمِيصِ وَالْكُوزِ ( معروفة ) (١) . وَالْعُرْوَةُ : الْأَسْدُ (٢) .  
 وَأَمَّا زَنْبُورِيٌّ - فِي بَنِي زَيْنَةَ (٣) ، وَقُرَوِيٌّ - فِي قَرِيَّةٍ ؛ فَشَاذٌ عِنْدَ  
 سِيبَوِيهِ (٤) ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ زَنْبُورِيٌّ وَقُرَوِيٌّ - كَمَا فِي الصَّحِيحِ .  
 وَقَالَ يُونُسُ : النَّسْبَةُ إِلَى مَا لَا تَأْتِي فِيهِ كَطَبِيٍّ وَغَزْوِيٍّ ، حَكْمُهَا  
 حَكْمُ الصَّحِيحِ ، فَيُقَالُ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِمَا : طَبِيٌّ وَغَزْوِيٌّ - وَالنَّسْبَةُ  
 إِلَى مَا فِيهِ التَّاءُ كَطَبِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ إِنَّمَا هِيَ بِفَتْحِ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ  
 وَالْوَاوِ وَقَلْبِ الْيَاءِ وَأَوَّاءٍ كَطَبُورِيٍّ وَغَزْوِيٍّ - بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالزَّايِ بِالْقِيَاسِ  
 عَلَى عَمَوِيٍّ فِي قَلْبِ الْيَاءِ وَأَوَّاءٍ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا (٥) .  
 وَهَذَا الْقِيَاسُ بَعِيدٌ ؛ لِلْفَرْقِ - وَهُوَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي طَبِيَّةٍ  
 وَغَزْوَةٍ سَاكِنٌ ، وَالسَّاكِنُ يَجْعَلُ الْيَاءَ كَالصَّحِيحِ كَمَا ثَبَتَ فِي  
 الْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ طَبِيٍّ وَدَلُوٍّ .  
 وَإِنَّمَا قِيلَ : الْيَاءُ فِي عَمٍّ مَتَحْرِكَةٌ ، وَاتَّفَقَ سِيبَوِيهِ وَيُونُسُ عَلَى  
 أَنَّ حَكْمَ النَّسْبَةِ فِي طَبِيٍّ وَغَزْوِيٍّ حَكْمُ الصَّحِيحِ (٦) .  
 قَوْلُهُ (٧) : (( وَبَدَوِيٌّ شَاذٌ عِنْدَهُمَا )) (٨) .

- 
- 1- لفظة ( معرفة ) إضافة يقتضيها السياق .
  - 2- وبه سمي الرجل عُرْوَةٌ . قاله الجوهري في صحاحه " عر" ٦ / ٢٤٢٣ ) .
  - 3- بنو زَيْنَةَ : حَيٌّ مِنْ الْعَرَبِ . قاله سيبويه في كتابه ( ٣ / ٣٤٧ ) .
  - 4- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٤٧ .
  - 5- حكاه عنه يونس في الكتاب : ٣ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .
  - 6- المصدر السابق .
  - 7- قوله : ساقطة من ( هـ ) .
  - 8- لفظة ( عندهما ) : غير موجودة بمتن الشافعية ، لعلها إضافة من ركن الدين .

أي : بَدَوِيّ - بتحريك الدال - شاذٌّ عند سيوييه ويونس ؛ لأنّ القياسَ سكونُ الدالِ عندهما (١) لما مرّ ؛ فتحريكه غير قياسيّ (٢) .

قوله : (( وَبَابُ طِيٍّ وَحِيٍّ ... )) إلى آخره (٣) .

المراد بباب طيٍّ (وحيٍّ) (٤) فَعَلٌّ ، من المعتل اللام بالياء الذي عينه معتلة بالياء أو الواو ، نحو طيٍّ وحيٍّ ؛ لأنهما من طَوَى ، والحياة .  
فإذا (٥) نُسِبَ إليهما (٦) يقال : طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ - بردّ العين إلى أصلها وفتحها ، وقلب الياء (٧) الثانية واوًا ؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات ولا يقال : طَيِّيٍّ ولا (٨) حَيِّيٍّ ؛ لاجتماع الكسرة وأربع ياءات . لا يقال (حيٍّ) إذا كان مشتقًا من الحياة لم تكن لامه ياء بل واوًا ؛ لأننا نقول : لا نسلم ذلك لأنّ هذه الواو بدلٌ من الياء ، لعدم مجيء (حيّوت) في كلامهم ومجيء (حيّيتُ) ، وإنما قلبت ياء كراهة اجتماع الياءين .

- 
- 1- لأنه منسوب إلى البدو، وهو مجرد عن التاء، فهو عند الجميع شاذٌّ . ( ينظر شرح الشافية للرضي : ٢ / ٤٩ )
  - 2- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٤٦ .
  - 3- هكذا في الأصل ، ( ق ) . وفي ( هـ ) : " وباب طيٍّ " وتام العبارة : " وباب طيٍّ وحيٍّ ولية تردّ الأولى إلى أصلها وتفتح ، فيقال : طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ وَطَوَوِيٍّ ( الشافية ، ص ٦ )
  - 4- وحيٍّ : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 5- في ( هـ ) : وإذا .
  - 6- في الأصل ، ( هـ ) : إليه . وما أثبتناه من ( ق ) .
  - 7- لفظة الياء : ساقطة من ( ق ) .
  - 8- ولا : إضافة من ( ق ) .

قوله : « بِخِلَافِ دَوِّيِّ وَكَوِّيِّ » (١) .

أي : بخلاف ما إذا كان في آخر فعلٍ {٤٨} واورٍ مُشَدَّدةٍ نحو دَوِّ للمفازة (٢) وَكَوِّ (٣) ؛ فإنها تبقى على حالها ؛ فيقال في المنسوب إليها (٤) دَوِّيِّ وَكَوِّيِّ ؛ لأنه ليس استتقال اجتماع الياعين والواوين كاستتقال اجتماع الياءات الأربع ، فإنّ ( طيِّ ) أنقل من ( دَوِّيِّ ) . فلهذا قيل ( طَوَوِيِّ ) بالتغيير (٥) ، و ( دَوِّيِّ ) بعدم التغيير .

قوله : « وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدةٌ بَعْدَ ثَلَاثَةِ ... » إلى آخره (٦) .

أي : الاسم الذي آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف ؛ فإمّا أن تكون تلك الياء غير زائدة أو زائدة ؛ فإن كانت غير زائدة وذلك بأن تكون إحدى الياعين أصلية والأخرى زائدة ، نحو : مَرْمِيٍّ ففيها (٧) وجهان : أحدهما ( مَرْمَوِيِّ ) كَغَنَوِيٍّ ، في : غَنِيٍّ - بحذف إحدى (٨)

1- وكوي : ساقطة من ( ق ) .

2- قاله الجوهري في صحاحه " دوي " : ٦ / ٢٣٤٣ .

3- الكَوُّ والكَوَّةُ : الخرقُ في الحائط ، والنَّقْبُ في البيت ونحوه . (اللسان "كوي" : ٥/٣٩٦٤)

4- في الأصل ، ( ق ) : إليها . وما أنبتناه من ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : بالتغيير .

6- في ( هـ ) : " وما آخره " ، فقط . والمذكور من الأصل ، ( ق ) . والعبرة

بتمامها : " وما في آخره ياء مشددة بعد ثلاثة ، إن كانت أصلية ، كما في نحو :

مَرْمِيٍّ قِيلَ : مَرْمَوِيٍّ وَمَرْمِيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً حَذَفَتْ ككِرْسِيٍّ وَبِخَاتِيٍّ ، فِي

بِخَاتِيٍّ - اسم رجل " ( الشافية ، ص ٦ ) .

7- في ( هـ ) : فيها .

8- في ( هـ ) : أحد .

الياعين وقلب ( الياء ) (١) الأخرى واوًا وفتح ما قبل الواو للتخفيف .  
والثاني (٢) ( مَرْمِيّ ) بحذف الياعين ، كما قيل في ملهى ( مَلْهِيّ )  
وهو الأفصح . والأولى لغة ضعيفة .

وإن كانت زائدة كشافعيّ ، وكُرْسِيّ ، وبَخَاتِيّ - اسم رجل -  
فتقول في المنسوب إلى شافعيّ ( شَافِعِيّ ) وإلى كُرْسِيّ ( كُرْسِيّ )  
وإلى بَخَاتِيّ ( بَخَاتِيّ ) بحذف الياعين اللتين كانتا في المنسوب إليه .  
اعلم أن بَخَاتِيّ غير منصرف سواء كان جمعًا أو علمًا ، لأنه  
كمصاييح جمعًا أو علمًا (٣) .

والبَخَاتِيّ المنسوبُ منصرفٌ (٤) ، لخروجها عن الوزن المانع من  
الصرف ، لأن ياء النسبة لا تُعَدُّ في أبنية الكلمة .

اعلم أنه إنما قال : "بعد ثلاثة" ليخرج عنه نحو [غَنِيّ وَقَصِيّ] (٥)  
وطيّ وحيّ ؛ فإنه ليس حكمه كذلك ، بل كما مرّ .  
قوله : ( وما آخره همزة بعد ألف ... ) إلى آخره (٦) .

- 
- 1- لفظة ( الياء ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- في ( هـ ) : والياء في .
  - 3- ينظر الكتاب : ٢٣٠ / ٣ ، ٢٣١ ، واللسان ( بخت ) : ٢١٩ / ١ .
  - 4- ينظر المقتضب : ١٣٨ / ٣ .
  - 5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 6- في ( هـ ) : " وما آخره " . وما ذكرناه من الأصل ، ( ق ) . وعبارة ابن الحاجب  
بتمامها ، : " وما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتأنيث قلبت واوا ، كصحراوي . وروحاني

أي : الاسم الذي آخره همزة بعد ألف ؛ فأما أن تكون همزته للتأنيث أو تكون<sup>(١)</sup> لا للتأنيث ولا أصلية ؛ فإن كانت للتأنيث ، نحو : " حمراء " قلبت تلك الألفُ واوًا في النسبة ، كَحَمْرَاوِيٍّ وَصَفْرَاوِيٍّ ؛ لكون الهمزة أثقل وكون الواو أولى من الياء ، لئلا يجتمع (ثلاث) <sup>(٢)</sup> ياءات مع الكسرة .

وأما صَنْعَانِيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ وَرَوْحَانِيٌّ - بفتح الراء - <sup>(٣)</sup> فشاذاً لجعلهم <sup>(٤)</sup> النون موضع الواو . والقياس : صَنْعَاوِيٍّ وَبَهْرَاوِيٍّ وَرَوْحَاوِيٍّ .

اعلم أن صَنْعَاءَ قَصَبَةُ اليمين <sup>(٥)</sup> ، وَبَهْرَاءُ قَبِيلَةٌ من قصاعة <sup>(٦)</sup> ، وَرَوْحَاءُ : واسعةٌ ؛ يقال نعامَةٌ رَوْحَاءُ (أي) <sup>(٧)</sup> : واسعة ما بين رجليها وَقَصْعَةٌ رَوْحَاءُ : قريبة القعر <sup>(٨)</sup> .

---

وبهراني وصنعاني وجلولي وحروري شاذٌ . وإن كانت أصلية تثبت على - الأكثر كقرائي وإلا فالوجهان ، ككساوي وعلباوي " ( الشافية ، ص ٦ ) .

- 1- لفظة ( تكون ) ساقطة من ( ق ) .
- 2- لفظة ( ثلاث ) : إضافة من ( ق ) .
- 3- ما بين الشرطتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 4- في الأصل : يجعلهم . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 5- قاله الجوهري في صحاحه (صنع) : ٣ / ١٢٤٦ . وفي ( هـ ) : قصبه من اليمن .
- 6- قاله الجوهري في صحاحه ( بهر ) : ٢ / ٥٩٨ .
- 7- لفظة ( أي ) : إضافة من ( ق ) .
- 8- ذكره ابن منظور في اللسان (روح) : ٣ / ١٧٧٠ وقبل : روحاء : بلد ( ينظر الصحاح (روح) : ١ / ٣٧١ )

وكذا : جُلُوسِيٌّ وحرُورِيٌّ شاذٌّ في : جُلُولَاءَ وحرُورَاءَ . والقياس :  
جُلُولَويٌّ وحرُورَويٌّ ؛ فحذفت الهمزة وما قبلها من الألف .  
جُلُولَاءُ - بالمدّ : قرية بناحية فارس (١) .

وحرُوراء - تمدُّ وتقصّر - اسم قرية نُسِبَ الحرُورِيَّةُ من الخوارج  
إليها ، كان أول مجتمعهم بها وتحكيمهم منها (٢) .

وإن كانت الهمزة أصلية ثبتت تلك الهمزة في النسبة على الأكثر ،  
نحو : قرَّائِيٍّ (في قرَّاء) (٣) ؛ لأنه من قرأ (٤) .

وإنما قال : "على الأكثر" ؛ لأنه قد تقلب الهمزة واوًا نحو  
( قرَّويٍّ ) تشبيهاً بكسَّويٍّ .

وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية ، نحو : كِسَاءٌ ، وِرْدَاءٌ ،  
وعِلْبَاءٌ جاز قلبها واوًا نحو : كِسَّويٍّ وِرْدَويٍّ وِعِلْبَويٍّ ؛ تشبيهاً لها  
بهمزة التأنيث من حيث (إنها) (٥) لم تكن أصلية وجاز إبقاؤها همزة  
نحو : كِسَّائِيٍّ وِرْدَائِيٍّ وِعِلْبَائِيٍّ ، تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية من  
حيث كانت بدلاً عن أصل ، كما في كساء وِرْداء ؛ لأن أصلهما

1- قاله الجوهري في الصحاح (جلل) : ٤ / ١٦٦١ .

2- قاله الجوهري أيضاً في الصحاح (حرر) : ٢ / ٦٢٨ .

3- (في قرَّاء) : ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : قرَّاء .

5- (إنها) : إضافة من ( ق ) .

كساوٍ وردايٍّ ، أو تشبيهاً بالأصل بأن زيدت للإلحاق ، كعلباء ، فإنه زيدت الهمزة للإلحاق بجر داح - ناقة (١) .

قوله : « وبَابِ سِقَايَةٍ ... » إلى آخره (٢) .

المراد بياب سِقَايَةٍ الاسم الذي تقع فيه الياء بعد الألف الزائدة (٣) وبعدها تاء التأنيث وصحّت تلك الياء لوجود تاء التأنيث فيه نحو سِقَايَةٍ (٤) ، فالقياس في النسبة إليه أن يقال (سِقَائِيّ) بالهمزة ؛ لأنه لما حذف التاء للنسبة وجب قلب الياء همزة لكونها متطرفة بعد ألف زائدة .

اعلم أنه لو قيل في النسبة {٤٩} إلى سِقَايَةٍ : سِقَاوِيّ ، لم يبعد ، لأنّ نحو هذه الهمزة تقلب واوًا كـ (رِدَاوِيّ) في رِدَاءٍ .

وقالوا في باب شقاوة (٥) (شقاوي) من (٦) غير قلب الواو همزة لعدم استئقالهم الواو مع ياء النسبة كاستئقالهم التاء مع ياء النسبة ، ولأنه لو وقعت الهمزة في هذا الموضع لقلبت واوًا .

قوله : « وَبَابُ : رَايٍ وَرَايَةٍ ... » إلى آخره (٧) .

1- لفظة ( ناقة ) : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) ولعلها تفسير من ناسخ .

2- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) . والعبارة بتمامها : « وبَابِ سِقَايَةٍ : سِقَائِيّ بِالْهَمْزَةِ وَبَابِ شَقَاوَةٍ : شَقَاوِيّ - بِالْوَاوِ » ( الشافية : ص ٦ ) .

3- الواو إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- سِقَايَةُ الْمَاءِ مَعْرُوفَةٌ . وَالسِقَايَةُ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ ، قَالُوا : الصَّوْاعُ الَّذِي كَانَ الْمَلِكُ يَشْرَبُ فِيهِ . قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ . ( الصَّحاح ( سقى ) : ٦ / ٢٣٨٠ ) .

٥ - الشَّقَاءُ وَالشَّقَاوَةُ : نَقِيضُ السَّعَادَةِ . ( الصَّحاح ( شقى ) : ٦ / ٢٣٩٤ ) .

٦ - لَفْظَةٌ ( مَنْ ) مَطْمُوسَةٌ فِي ( هـ ) .

7- وتمام عبارة ابن الحاجب : « وبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ : رَائِيٌّ وَرَائِيٌّ وَرَاوِيٌّ » ( الشافية ، ص ٦ ) .

المراد بباب ( راي ، وراية ) الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة من حرف (١) أصليّ، وتكون تاء التأنيث فارقةً بين الواحد والجمع ، نحو رَايٍ وِرَايَةٍ ، وِثَايٍ وِثَايَةٍ (٢) .

اعلم أن باب ( راي ، وراية ) في النسب على حال (٣) واحدة ؛ لأنه وجب حذفُ التاءِ عن رَايَةٍ في النسب (٤) ، وحينئذٍ لا يبقى فرقٌ بين رايٍ وراية ؛ فتقول في النسبة إليهما: رايي ، كما تقول: ظبيّي؛ يجوز (٥) اجتماع الياءات مع الكسرة ، لسكون ما قبل الياء الأولى كما جُوِّزَ في ظبيّي .

وتقول أيضًا في النسبة إليهما رائي - بالهمزة - تشبيهًا له بسقائي لوقوع الياء في الموضعين بعد الألف وتقول أيضًا في النسبة إليهما : رايي ؛ لأنه لما اجتمعت الياءات بعد ألف كان أثقل من باب ظبيّي ؛ لأن الساكن في ظبيّي صحيح ، بخلاف رايي ، فقلبت الياء في رايي واوًا .

واعلم أن الصحيح رايٍ وراية - غير المعجمة - والراية : العلم وهي من رويت الحديث ، أي : أشفيته (٦) ، ووزنها (٧) فَعَلَةٌ ، والألف منقلبة عن واو . بخلاف ألف سقاية فإنها زائدة .

- 
- 1- في ( هـ ) : حروف .
  - ٢ - السّائبة : الحظيرة . وحجارة ترفع فتكون علما يهتدي به ، ومظلة تتخذ من ثوب وأعواد ، وسفينة صغيرة للرياضة والسباحة ، المعجم الوسيط ( ثوي ) { ١٠٧ } .
  - 3- في ( هـ ) : حالة .
  - 4- في النسب : ساقطة من ( هـ ) .
  - 5- في ( ق ) ، ( هـ ) : فجوز .
  - 6- ينظر الصحاح ( روي ) : ٦ / ٢٣٦٤ .
  - 7- في ( هـ ) : ووزنها .

قوله : « وما كان من الأسماء على حرفين ... » إلى آخره (١)  
 اعلم أن الاسم إذا كان على حرفين وكان متحرك الأوسط في الأصل  
 فإن كان المحذوف منه لاماً ، ولم يعوّض المحذوف همزة وصل ، كأبٍ  
 وأخٍ وست ، يجب ردّ المحذوف ، فيقال في النسبة إليها : أبويّ ، وأخويّ  
 وسنهيّ .

وإنما يجبُ ردهُ ؛ لأن المحذوفَ لامٌ ، واللامُ محلُّ التغيراتِ قابلٌ لها .  
 وإنما قال : « ولم يعوّض همزة وصل » ؛ لأنه لو عوّض همزة  
 الوصل كابن ، لم يجب ردّ المحذوف ؛ لأن المعوّض يقوم مقام المحذوف .  
 وإن كان المحذوف من ذلك الاسم فاء ، وذلك الاسم معتل اللام نحو  
 شية (٢) ؛ أصلها : وشي ، فحذِفَ منها الفاءُ وعوّضَ التاءُ وجب (٣) ردّ  
 المحذوف أيضاً ؛ لأنه بعد التاء للنسبة يبقى على حرفين وليس في

1- في ( هـ ) : « وما كان ... » وعبارة ابن الحاجب بتمامها : « وما كان من الأسماء على  
 حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يعوّض همزة وصل أو كان  
 المحذوف فاء وهو المعتل اللام وجب رده ، كأبويّ وأخويّ وسنهيّ - في ست - ووشويّ  
 في شية - وقال الأخفش : وشيبيّ - في ست - ووشويّ - في شية - وقال الأخفش :  
 وشيبيّ ، على الأصل . وإن كانت لامة صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد ، كعديّ وزني  
 وسهيّ - في سه - وجاء عدويّ ، وليس يردّ " ( الشافية ، ص ٦ ) .

2- الشية : كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره ، والهاء عوض من الواو الذاهية من  
 أوله ، والجمع شيات . يقال : تَوَرَّ أشية ، كما يقال فرس أبلق ، وتيس أنراً وقوله تعالى :  
 لاشية فيها " أي ليس فيها لونٌ يخالف سائر لونها .  
 يقال : وسنت الثوب أسيه وشياً وشية ، ووشية وتوشية ، فهو موشية وموشي . (الصحاح  
 وشي ) : ٦ / ٢٥٢٥ .

3- في الأصل : ووجب . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

الأسماء المعربة المستقلة اسمٌ على حرفين ثانيهما حرف لين ، فلا بد من ردّ المحذوف ليكون على ثلاثة أحرف .

ولا يشكّل بمثل ( عِدَّة ) في النسبة ؛ لأنه ليس ثانيهما بعد حذف التاء حرفَ لين .

ولا بمثل ( ذو مال ) (١) ؛ لأنه ليس بمستقل .

وإذا رُدَّ المحذوفُ حَرَكَتُ العينُ ؛ لئلا يلزم وجودُ عِلَّةٍ حذف الواو مع وجود الواو مع وجود الواو، وهي كون الواو فاء (٢) مكسورة مع سكون ما بعدها (٣) فتقول في النسبة إليها ( وَشِييَ ) (٤) - بفتح الشين - وقلب الياء واوا كراهة اجتماع ثلاث ياءات .

وقال الأخفش : يقال (٥) في النسبة إليها ( وَشِييَ ) برّد الواو وإبقاء الياء على الأصل (٦)، ووجهه أنه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت ( وَشِيَّة ) والنسبة إلى وَشِيَّهِ ( وَشِييَ ) فكذلك ههنا (٧) .

1- لفظة (مال): ساقطة من (ق) .

2 لفظة (فاء) ساقطة من (هـ) .

3- في (هـ) : ما قبلها .

4- هذا مذهب سيبويه (ينظر الكتاب : ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠) . وتابعه أبو العباس المبرّد (ينظر المقتضب : ٣ / ١٦٩) .

5- لفظة (يقال) : ساقطة من (ق) ، (هـ) .

6- حكاه المبرّد في مقتضبه : ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ ، وكذلك الجوهري في صحاحه (وشي) ٢٥٢٤ / ٦ .

7- ينظر المصدرين السابقين .

وهو ضعيفٌ لأنه أثبت الواو مع وجود المُوجبِ لحدقها {٥} في شِيَّة . والشِيَّةُ : كلُّ لَوْنٍ يُخَالِفُ (١) مُعْظَمَ لَوْنِ الفَرَسِ وغيره (٢) .  
 وإن كانت (٣) لام الاسم الذي على حرفين صحيحةً ، والمحذوف منه غير اللام (٤) (سواء) (٥) كان المحذوف فاء نحو (عِدَّةٌ ، وَزِينَةٌ) [ أصلهما : وَعِدَّةٌ وَوَزِينَةٌ ] (٦) ، أو عينًا ، نحو (سَه) . أصله : سَتَه لم يرد المحذوف - فنقول في النسبة إليهما (عِدِيّ ، وَسَهِيّ) ، لا وَعِدِيّ وَسَهِيّ ؛ لعدم الحاجة إلى رد المحذوف ، لكون الباقي بعد الياء حرفين ليس ثانيهما حرف لين ، ولأنه لا يلزم من رد اللام رد غيرها ، لأن اللام محلّ التغير .  
 لكنه جاء في النسبة إلى عِدَّة (عِدَوِيّ) (٧) وأنه ليس برد؛ لأن المحذوف هو الفاء، بل زيادة حرف موضع اللام كالعوض من الفاء المحذوفة (٨) .

- 
- 1- في ( هـ ) : بخلاف .
  - 2- قاله الجوهري في صحاحه : (وشي) : ٦ / ٢٥٢٤ .
  - 3- في ( هـ ) : كان .
  - 4- في ( هـ ) : لام .
  - 5- لفظة (سواء) : من (ق) ، ( هـ ) .
  - 6- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، ( هـ ) .
  - 7- جاء في شرح الشافية ، للرضي (٢ / ٦٣) ، ما نصه : " والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب ، من الصحيح اللام كان أو من المعتلة ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التبغير - أي الآخر - فيصح ردّها ، فيقول : عِدَوِيّ وَوَزِينَوِيّ وَشِيَوِيّ ، في : عِدَّة وَزِينَةٌ وَشِيَّة ، وحمله على ذلك ما رُوِيَ عن ناس من العرب عِدَوِيّ في عِدَّة ففاس عليه " .
  - 8- في (ق) ، ( هـ ) : المحذوف .

ويمكن أن يقال : إنه رُدَّ المحذوفُ ثُمَّ قُلِبَ إلى موضع اللام ليكون المحذوف في محل التغيير .

وإنما قال : ( في سه ) ، لئلا يتوهم أنه منسوب إلى ( ست ) .  
ولقائل أن يقول : لا يُتَوَهَّمُ ذلك ؛ لأنه بَيِّنٌ من قبل أن النسبة إلى ست ( سَتَّهِيَ ) .

اعلم أن في كلام المنصف نظراً ؛ لأنه يقتضي وجوب ردّ المحذوف من دم في النسبة لأنه محرك (١) الأوسط ، والمحذوف لام و (٢) لم يعوض همزة وصل لكنه لا يجب رده ، فإنه يجوز الوجهان الرد ، وعدم الرد (٣) .

ويمكن أن يجاب عنه بأن دَمًا في الأصل فَعَلٌ - بسكون العين - عند سيبويه (٤) والأخفش (٥) . نعم عند المبرد فَعَلٌ - بفتح العين

---

1- في ( هـ ) : متحرك .

2- الواو : ساقطة من ( ق ) .

3- وهذا مذهب سيبويه . جاء في الكتاب ( ٣ / ٣٥٨ ) : " فمن ذلك قولهم في دم : نَمِي ~ وفي يَدٍ : يَدِي . وإن شئت قلت : دَمَوِي وَيَدَوِي ، كما قالت العرب في غَدٍ : غَدَوِي . كل ذلك عربي " .

4- ينظر المصدر السابق .

5- ينظر المقتضب : ٣ / ١٥٢

واستدل عليه بقولهم : نَمِي يَدْمِي دَمِيًا (١) ، كما يقال : فَرِقَ يَفْرِقُ فَرَقًا وَحَدَرَ يَحْدَرُ حَدْرًا ، واسم الفاعل منه دَمٌ كَحَدَرَ وَفَرِقَ (٢) .  
وهو ضعيفٌ ؛ لجواز أن يكون الشيء على وزن ، فإذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير ذلك ، (٣) نحو : جَنَّبَ الرجلَ يَجْنِبُ جَنْبًا : إذا اشتكى جَنْبَهُ (٤) ، والفعل مأخوذٌ من الجَنْبِ - بسكون النون ، والمصدر فعلٌ بفتح العين : جَنْبًا .  
قوله : " وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ " (٥) .

أي : ويجوز الأمران : الردّ وعدم الردّ في الاسم الذي على حرفين في غير هذين البابين . أحدهما : يجب ردّ المحذوف فيه ، والآخر يمتنع رده فيه ، وأشار إلى الباب الأول بقوله : " وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً ... " إلى قوله : ( وجب رده ) . وأشار إلى الباب الثاني بقوله : " وإن كانت لامه صحيحةً

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : دَمًا .

2- قاله أبو العباس : " وسيبويه يزعم أن (دَمًا) : "فَعَلٌ" في الأصل ، وهذا خطأ ، لأنك تقول : نَمِي يَدْمِي فهو دَمٌ ، فمصدر هذا لا يكون إلا "فعل" ، كما تقول : فَرِقَ يَفْرِقُ ، والمصدر الفَرَقُ ، الاسم : فَرِقٌ ، وكذلك الحَدَرَ ، والبَطَرُ ، وجميع هذا الباب ( المقتضب : ١٥٣ / ٣ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : على غير وزنه ذلك . بزيادة (وزن) .

4- ويقال أيضًا : جَنَّبَ البعيرَ يَجْنِبُ جَنْبًا : ( إذا ظلع في جنبه ) ينظر الصحاح ( جنب ) : ( ١٠٣ / ١ ) .

5- وتام عبارة ابن الحاجب : " نحو : غَدِيّ وَغَنَوِيّ وَابْنِيّ وَبَنَوِيّ وَحِرِيّ وَحِرَجِيّ . وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ، فيقول : غَنَوِيّ وَحِرَجِيّ " ( الشافية : ص ٦ ) .

والمحذوف غيرها لم تردّ (١) - نحو غَدٍ وَيَدٍ (٢) ، وابنِ وَحِرٍ ، فإن غَذَا ليس بمتحرك الأوسط ( في الأصل ) (٣) وإن كان لامه محذوفة وكذلك يد . والابن عوض فيه همزة الوصل وإن كان متحرك الأوسط محذوف اللام . والحِر ليس بمتحرك الأوسط في الأصل مع أن لامه صحيحة والمحذوف هو اللام ، فتقول في النسبة إليها : غَدِيَّ وَيَدِيَّ وَحِرِيَّ - بغير رد المحذوف - وَغَدَوِيَّ وَيَدَوِيَّ (٤) وَحِرَجِيَّ - بردّ المحذوف وفتح العين (٥) .

و (٦) أما جواز الردّ وعدمه فلأن المحذوف لام، واللام قابل للتغيير بالردّ (٧) وغيره .

وأما فتح العين في غد ( وَحِرٍ وَيَدٍ ) (٨) ؛ فلأن العين كانت محل الاعراب ، فلما سلب ذلك برد اللام عوض (٩) عنه بالحركة (١٠) .

1- وذلك نحو : عِدِيَّ وَزَيْبِي وَسَهِيَّ - في سَهٍ . ( من الشافية ، ص ٦ ) .

2- لفظة ( يد ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : يدي .

5- وهذا مذهب سيبويه في النسبة إلى ما حذف لامه ( ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ) وينظر كذلك : المقتضب ١٥٢/٣. ولكن أبا الحسن الأخفش ينسب اليد وما شابهه على : يَدِيَّ وَيَدِيَّ . ( ينظر المقتضب: ١٥٢ / ٣ )

6- الواو ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- في ( ق ) : بالزيادة .

8- في ( ق ) : ( وَيَدٍ وَحِرٍ ) موضع ما بين المعقوفتين .

9- في الأصل : عوض . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

10- في الأصل : الحركة . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

( والأخفش يقول : غَدَوِيَّ وَيَدِيَّ وَحِرْحِيَّ بسكون العين تتبيهاً على أصلها ، وكذلك (١) كل ما كان عينه ساكناً في الأصل (٢) - وهو الأقيس .

وتقولُ في النسبة إلى ابنِ : ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ (٣) .

أما تركُّ الرَدِّ كَابْنِيَّ ؛ فلأنَّ الهمزةَ عوضٌ عن المحذوف ولا (٤) حاجة إلى رَدِّه .

وأما الرَدُّ فبِحذف الهمزة حتى يصير الباقي كأن أصله : بَنَوُ كَأَبُو ، فكما يجب الرَدُّ في (أب) كذلك يجب في (ابن) بعد حذف الهمزة {٥١} .

وحكمُ الاسْتِ حكمُ الابنِ حتى يقالَ : اسْتِيَّ وَسْتَهِيَّ (٥) .  
قوله : " وَأَخْتٌ وَبِنْتُ ... " إلى آخره (٦) .

---

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : وكذا .

2- حكاه المبرد في مقتضبه : ٣ / ١٥٢ .

3- وهذا قول سيبويه ، أخذه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء ( ينظر الكتاب : ٣ / ٣٦١ ) .

4- في ( ق ) : فلا .

5- قاله سيبويه في كتابه ، ثم قال : " وإنما جئت في است بالهاء ، لأن لامها هاء ألا ترى أنك تقول : الأستاذُ وسْتِيَّه في التحقير " ( الكتاب : ٣ / ٣٦١ ) .

6- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " وأخت و بنت كأخ وابن عند سيبويه . وعليه : كلوي . وقال يونس : أختي ، وعليه : كلتي وكلتوي وكلتاوي " ( الشافية ، ص ٦ ) .

أي :وَحَكْمُ أُخْتٍ وَبِنْتُ فِي النَّسَبِ حَكْمُ أَخٍ وَابْنٍ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ (١) ،  
 فالنسبة إلى أُخْتٍ كالنسبة إلى أَخٍ ، لأنه يجب حذفُ تاءِ التَّأْنِيثِ فيبقى  
 الأَخُ حينئذُ ، فينسبُ إليه كما ينسبُ إلى ( أَخ ) ، فيقال : أَخَوِي .  
 والنسبةُ إلى بِنْتٍ بعد حذفِ التَّاءِ - كالنسبةُ إلى ابْنٍ - بعد حذفِ  
 الهمزة (٢) ، والنسبةُ (٣) إلى ابنةِ كالنسبةُ إلى ابنٍ ؛ فقال في النسبةِ  
 إلى ابنةٍ : ابْنِيٌّ وَبَنَوِيٌّ (٤) ، كما يقال في النسبةِ إلى ابنٍ . ابْنِيٌّ وَبَنَوِيٌّ .  
 وعلى مذهبِ سَبْيُوِيهِ كانت النسبةُ إلى كِلْتَا : كَلَوِيٍّ ؛ لأنَّ التَّاءَ  
 عنده للتَّأْنِيثِ فتحذفُ للنسبةِ ويقلبُ الألفُ الذي هو اللامُ واوًا ويفتحُ  
 ما قبلها كما يفعلُ في مثلها . هكذا نقلُ (٥) سَبْيُوِيهِ (٦) .

وفيه نظر ؛ لأنَّ الألفَ ليست عنده لامُ الفعل ، بل للتَّأْنِيثِ .  
 ونقلُ المصنِّفِ أيضًا في شرحِ المفصلِ أن كِلْتَا عند سَبْيُوِيهِ فِعْلِيٌّ (٧)  
 أصله : كَلَوِيٌّ أبدلتِ الواوُ تاءً إشعارًا بالتَّأْنِيثِ ، ولم يكتفِ بالألفِ

1- قال سَبْيُوِيهِ : "وإذا أضفت إلى أُخْتٍ قلت : أَخَوِي ، هكذا ينبغي له أن يكون على  
 القياسُ . وذا القياسُ قولُ الخليل ، من قَبْلِ أَنْكُ لِمَا جَمَعْتَ بِالتَّاءِ حَذَفْتَ تاءَ التَّأْنِيثِ كما  
 تحذفُ الهاءَ ، ورددتِ إلى الأصلِ . فالإضافةُ تحذفُ كما تحذفُ الهاءَ ، وهي أُرِدُ له إلى  
 الأصلِ " . ( الكتاب : ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ ) .

2- في ( ق ) ، ( هـ ) : همزته .

3- لفظة النسبة : ساقطة من ( هـ ) .

4- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٦١ .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : نقله .

6- ينظر الكتاب ٣ / ٣٦٣ .

7- في الجزء الأول ص ٦٠١ .

لأنها تنقلب ياءً في النصب والجر ، فلما نسب إليه لم يبق لإثبات التاء وجةً فحذفت ، فلما حذفت وجب أن يقال <sup>(١)</sup>كَلَوِيَّ - بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم - أي <sup>(٢)</sup>ترد الواو التي <sup>(٣)</sup>أبدل عنها التاء ووجب حذف الألف كراهة <sup>(٤)</sup>اجتماع الواوين لو <sup>(٥)</sup>ألو قلبت <sup>(٦)</sup>

هذا تصريحٌ منه <sup>(٧)</sup>بأنَّ الألفَ للتأنيث وليست لام الفعل، وأن تلك الألف حذفت ( وأن ) <sup>(٨)</sup>الواو المذكورة هي الواو التي في الأصل .  
نعم : مذهب ( بعض ) <sup>(٩)</sup>النحاة أن الألف لام الفعل والتاء للتأنيث غير عوض ، ووزنة فَعْتَلَّ <sup>(١٠)</sup> .

وقال يونس (إن) <sup>(١١)</sup>النسبة إلى أختٍ وبنْتٍ : أختِي وبنْتِي <sup>(١٢)</sup> ، إجراءً للتاء مُجْزَى حرفٍ أصلي ، لأنه عوض عن أصليّ .

- 
- 1- لفظة ( يقال ) مطموسة في ( هـ ) .
  - 2- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( و ) بدلا من ( أي ) .
  - 3- في الأصل ( الذي ) . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 4- لفظة ( كراهة ) مطموسة في ( هـ ) .
  - 5- لفظة ( لو ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 6- الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٠١ - ٦٠٢ .
  - 7- في ( هـ ) : من المصنف ° .
  - 8- في الأصل : فإن . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 9- لفظة ( بعض ) إضافة من المحقق : وهي إضافة يتطلبها المعنى .
  - 10- هذا المذهب نقله ابن الحاجب عن بعض النحاة ( ينظر الإيضاح : ١ / ٦٠٢ ) .
  - 11- لفظة ( إن ) إضافة من ( هـ ) .
  - 12- حكاه سيبويه في كتابه : ٣ / ٣٦٣ . وينظر للمفصل ، ص ٢١٠ .

وعلى مذهب يونس يقال <sup>(١)</sup> في النسبة إلى ( كَلْتَا ) : كَلْتِي <sup>(٢)</sup> كما يقال : أُخْتِي . وَكَلْتَوِي <sup>(٣)</sup> وَكَلْتَاوِي ، كما يقال : حُبْلَوِي وَحُبْلَاوِي <sup>(٤)</sup> .  
وقياسُ النسبة <sup>(٥)</sup> - إلى ( كَلْتَا ) على مذهب مَنْ يَقُولُ وَزَنَهُ  
فَعَتَلُ : كَلْتَوِي - على الأَفْصَح - وَكَلْتِي - على غير الأَفْصَح <sup>(٦)</sup> - لكن  
هذا المذهب ليس بشيء ، لامتناع وقوع تاء التأنيث متوسطة .  
قوله <sup>(٧)</sup> : " وَالْمُرْكَبُ يُنْسَبُ ( إِلَى صَدْرِهِ ... إِلَى آخِرِهِ ) <sup>(٨)</sup> .  
اعلم أنه يمتنع النسبة <sup>(٩)</sup> إلى كلمتين <sup>(١٠)</sup> معاً في المركب منهما  
للاستتقال ، فحذف الثاني كما تحذف <sup>(١١)</sup> تاء التأنيث ، ف قيل في  
بَعْلَابِكَ : بَعْلِي ، كما قيل في طَلْحَةَ : طَلْحِي .

- 
- 1- لفظة ( يقال ) . إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- لفظة ( كلتي ) : ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٦٣ ، والمفصل ، ص ٢١٠ .
  - 4- ينظر الإيضاح ١ / ٦٠٢ .
  - 5- في ( ق ) : النسب .
  - 6- قاله ابن الحاجب ( ينظر المصدر السابق ) .
  - 7- قوله : ساقطة من ( هـ ) .
  - 8- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " والمركب ينسب إلى صدره ، كَبَعْلِي وَتَأْبُطِي وَخَمْسِي - في خمسة عشر ، علماً . ولا ينسب إليه عدداً . والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً كابن الزبير وأبي عمرو ، قيل : زُبَيْرِي وَعَمْرِي ، وإن كان كَعَبْدٍ مَنَافٍ وامرئ القيس قيل عَبْدِي وَمَرْئِي ( الشافية ص ٦ ) .
  - 9- في ( ق ) : النسب .
  - 10- في ( ق ) : الكلمتين .
  - 11- في ( ق ) ، ( هـ ) : حذف .

وكذلك قيل في تَأَبَّطَ شَرًّا : تَأَبَّطِيَّ .

وفي ( كُنْتُ ) - المركب من كان وضمير المتكلم علماً : كَوْنِيَّ .  
وإنما رَدَّ الواو ؛ لأنها كانت سقطت لالتقاء الساكنين ، وقد زال  
بحذف ضمير المتكلم . وفي ( خمسة عشر ) - علماً - خَمْسِيَّ (١) ،  
ولا ينسب إلى خمسة عشر وهو عدد ، لأن كلَّ واحدة من الخمسة  
والعشرة مقصودةٌ ؛ فلو حذفت إحداهما اختلَّ المعنى ، بخلاف ما إذا  
كان علماً ؛ لأنه لم يختل المعنى - هذا في غير المركب من  
المضاف والمضاف إليه (٢) .

( وأما المركب من المضاف والمضاف إليه ) (٣) فلا يخلو من أن  
يكون الثاني - أعني المضاف إليه - مقصوداً في الأصل كائِنْ الزبير ،  
وأبي عمرو فأنهم قصدوا بالأول ابناً له أبَّ اسمه زُبَيْرٌ ، وقصدوا بالثاني  
أبَّاله ولدًا اسمه عَمْرُو ، أو (٤) لا يكون الثاني مقصوداً .

فإن (٥) كان الثاني مقصوداً ينسب إلى الثاني ، فيقال : زُبَيْرِيَّ  
وعَمْرِيَّ (٦) ، حرصاً على البيان لأنه لو قيل : بَنَوِيَّ وأَبَوِيَّ ، لحصل  
الالتباس ، بخلاف زُبَيْرِيَّ وعَمْرِيَّ .

1- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٧٤ .

2- ينظر المفصل ، ص ٢١٠ .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

4- في ( هـ ) : ( و ) .

5- في الأصل : ( وإن ) . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- ينظر المفصل ، ص ٢١٠ .

( وفيه نظر ) (١) .

( اعلم أنه لم يحصل الالتباس إذا لم تكن النسبة إلى المضاف إليه مشهورة ) (٢) .

وإنما قال ( في الأصل ) ليدخل فيه (٥٢) مثل أبي عمرو ، الذي له ولدٌ ليس اسمه عمرًا ، والذي ليس له ولد ، ولو كان طفلاً فإنه ينسب إليه كذلك ، مع أن الثاني ليس بمقصود ههنا ، لأن الكنى أصلها القصد إلى الثاني ، وإنما أجريت على الأطفال تفاؤلاً .

وإن لم يكن الثاني مقصودًا ، كعبد مناف وامرئ القيس ينسب (٣) إلى الاسم الأول بحذف (٤) الثاني ، لقلة اللبس ؛ لأن الثاني غير مقصود فيقال : عبي ومَرِيٍّ .

واعلم أنه قد يحذف الأول وينسب إلى الثاني ههنا نحو " أشهلي " في : عبد الأشهل ، و" منافي " في عبد مناف .

قال سيبويه : " سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافي فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم (٥) قالوا (منافي) خوف اللبس " (٦) وإذا عرفت ذلك لم يجز ضمّ عبد مناف إلى امرئ القيس .

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

3- في ( ق ) : فنسب .

4- في ( ق ) : ويحذف .

5- في ( هـ ) : " لأنهم " .

6- الكتاب : ٣ / ٣٧٦ .

قوله (١) : ( وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ... ) (٢) .

إذا أُريدَ النسبة إلى الجمع رد الجمع إلى الواحد (٣) ونسب إلى الواحد ، لكون الجمع أثقل ، وحصول الفرض بالنسبة إلى الواحد ، فيقال في النسبة إلى كتب وصُحف ومَسَاجِدِ وَقَرَائِضِ : كِتَابِيَّ وَصَحْفِيَّ وَمَسْجِدِيَّ وَفَرَضِيَّ (٤) - هذا إذا كان الجميع غير علم وكان للجمع واحد مستعمل .

أما إذا كان علمًا ، كما إذا سُمِّيَ رجل بمساجد ؛ فإنه ينسب إلى لفظه ؛ لأنَّ حكمه حكم المفرد لأنَّه لا يفيد معنى الجمع ، ولأنَّ الأعلام لا تغير ، فيقال في مساجد علمًا : مساجديَّ ، وفي الأنصار : أنصاريَّ (٥) ؛ لأنَّ الأنصار غلب حتى صار علمًا ، وفي كِلاب : كِلابِيَّ ، وفي مدائن : مَدَائِنِيَّ (٦) - لأنه اسم بلد .

1- (قوله) : موضعها بياض في ( هـ ) .

2- هكذا في النسخ الثلاث . وتام العبارة : " والجمع يرد إلى الواحد ، فيقال في كتب وصحف ومساجد وقرائض : كتابي وصحفي ومسجدي وفرضي . وأما باب مساجد - علمًا فمساجدي ، كأنصاري وکلابي " . ( الشافية ، ص ٦ ) .

3- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٧٨ .

4- قال سيبويه عن هذا وأشباهه : " وهذا قول الخليل ، وهو القياس على كلام العرب " ( المصدر السابق ) .

5- ينظر المصدر السابق : ٣ / ٣٨٠ .

6- قال سيبويه : " وسألته - أي : الخليل - عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد " ( المصدر السابق ) .

وأما<sup>(١)</sup> قولهم أعرابي<sup>(٢)</sup> ، فلكونه<sup>(٣)</sup> جارياً مجرى القبيلة ، ولأنه ليس بجمع ، لا يقال إنه جمع عرب ؛ لأن الأعراب سكان البوادي من العرب - والعرب غير العجم - سواء سكن الحضر أو البادية ، فلو كان جمعاً له<sup>(٤)</sup> لكان المفرد أعم من جمعه ، وأنه محال<sup>(٥)</sup> .  
وأما إذا لم يكن للجمع واحد فإنه ينسب إلى الجمع نحو عَبَادِيَّ في : عباديد<sup>(٦)</sup> .

والعباديدُ<sup>(٧)</sup> : هي الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ، وقال الأصمعيُّ : هي الطرق المختلفة ، قال : يقال : صاروا عَبَادِيَّ وَعَبَائِيَّ ، أي متفرقين<sup>(٨)</sup> .

وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كما رتوه إليه في التصغير<sup>(٩)</sup> ؛ لأنه ليس رده إلى فَعْلُول أو فَعْلِيل أو فِعْلَل

- 
- 1- الواو ساقطة من ( هـ ) .
  - 2- في ( ق ) ، ( هـ ) : الأعرابي .
  - 3- في ( ق ) : فلكونها .
  - 4- له : إضافة من ( ق ) .
  - 5- قاله ابن الحاجب في الإضاح : ٦٠٥ / ١ .
  - 6- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٧٩ . وحكى عن أبي الحسن الأخفش قوله : " ذهب إلى أنه لو كان له واحد لرد في النسب إليه " ( ينظر اللسان ( عبد ) : ٤ / ٢٧٨٠ ) .
  - 7- في ( هـ ) : وهي .
  - 8- هذه الفقرة موجودة في اللسان ( عبد ) : ٤ / ٢٧٨٠ .
  - 9- في ( ق ) : للتصغير .

بأولى<sup>(١)</sup> من رده إلى الآخر ، بخلاف التصغير ؛ لأن تصغير الكل واحد ، وليس النسبة إلى الكل واحدة .

وكذلك لا يُرد الجمع الذي<sup>(٢)</sup> ليس على لفظ واحده إلى واحده ، نحو : مَحَاسِبِي ومُشَابِهِي ومَذَاكِرِي ، في النسبة إلى محاسن ومشابه ومذاكير .

قوله (٣) : (( وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَاذٌ )) .

أي : النسبة التي جاءت على غير القياس الذي (ذكرنا فشاذاً<sup>(٤)</sup>) وبعضها قد مرّ ، كَأَمْوِيّ \_ بفتح الهمزة ، وصنْعَانِيّ وسَلِيْقِيّ ، وبعضها لم يمرّ ، كَبَدْوِيّ - منسوب إلى البادية ، وبِصْرِيّ<sup>(٥)</sup> منسوب إلى البصرة التي هي الحِجَارَة<sup>(٦)</sup> ، وعلَوِيّ منسوب إلى عالية الحجاز<sup>(٧)</sup> ، ودُهْرِيّ - منسوب إلى الدهر - والمراد به القديم<sup>(٨)</sup> وبِخْرَانِيّ - نسبة إلى<sup>(٩)</sup>

1- في ( ق ) : أولى .

2- لفظة ( الذي ) ساقطة من ( هـ ) .

3- قوله ( هـ ) : موضعها بياض في ( هـ ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : " ذكرناها شاذة " موضع ما بين المعقوفتين .

5- والقياس : بِصْرِيّ - بفتح الباء .

6- قال الجوهري : ( والبصرة : حجارة رخوة إلى البياض ما هي ، وبها سميت البصرة . وقال ذو الرمة :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمِّمِ جَوَانِبِهِ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامِ

فإذا أسقطت منه الهاء قلت : بصر - بالكسر ) ( الصحاح ( بصر ) ٢ / ٥٩١ ) .

7- وقياسه : عَلِيّ . ينظر الصحاح ( علا ) : ٦ / ٢٤٣٦ .

8- ينظر المصدر السابق : ٢ / ٦٦٢ .

9- في ( ق ) : منسوب .

بحرين ، وخراسي ، وخرسي - منسوب إلى خراسان (١) ، (٢) . وحرثاني منسوب إلى حران (٣) و"أفحاطي" - منسوب (٤) إلى قحطان (٥) و"هندواني" بكسر الهاء وضمها - سيف منسوب إلى الهند ، ومرزوي منسوب إلى مرو (٦) ، و"أزلي" - منسوب إلى (لم يزل) ولم يستقم (٥٣) إلا بالاختصار فقالوا: يزلّي ، ثم أبدلوا من الياء ألفاً لأنها أخف فقالوا: "أزلي" ، كقولهم للمنسوب إلى ذي يزن : أزني ، و"ثلاثي" منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثلث ؛ لأنه ليس المراد به المنسوب إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة ، بل المراد به لفظ منسوب إلى ثلاثة ، وكذا رباعي وخماسي وغيرهما .  
قوله (٧) ( وكثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ ( فِي الْحَرْفِ ... ) إِلَى آخِرِهِ ) (٨)

1- والقياس : خراساني . حكاها جميعاً في الصحاح (خرس) : ٩٢٢ / ٣ .

2- كل ذلك حكاها سيويه في كتابه : ٣٣٦ / ٣ .

3- حران : بلد بالجزيرة . قاله الجوهري في الصحاح " حرر " : ٦٢٧ / ٢ .

4- لفظة ( منسوب ) ساقطة من ( هـ ) .

5- والقياس : قحطاني : وكلاهما عربي فصيح .

وقحطان : أبو اليمن ، وهو في قول نسابه العرب : قحطان بن هود ، وبعضهم يرى أنه : قحطان بن أرقحشذ بن سام بن نوح .

( ينظر الصحاح ( قحط ) : ٣٥٢٧ / ٣ ) .

6- مرو : اسم بلد بفارس . ذكره ابن منظور " مرو " ٤١٨٨/٥ وقياس النسبة إليها مرّوي .

يقال : ثوب مرّوي ، على القياس . ( ينظر الصحاح ( مرو ) : ٢٤٩١/٦ ) وفي " مرو " لغة ثالثة

وهي مرّوي . ذكرها ابن منظور وقال إنها نادرة ( ينظر اللسان ( مرو ) : ٤١٨٨ / ٥ ) .

7- قوله : بياض في ( هـ ) .

8- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) . وتام عبارة ابن الحاجب : " وكثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ

فِي الْحَرْفِ ، كِبَيَاتٌ وَعَوَاجٌ وَثَوَابٌ وَجَمَالٌ . وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا ، كتأمر

ولابن ودارع ونابل ومنه : «عيشة راضية» ، " وطاعم كاسٍ " ( الشافية ، ص ٦ ) .

أى : وكثر مجيء فعّال في الحرفِ ، بمعنى المنسوب إلى ما اشتُقَّ منه إذا كان حرفه (١) له في عمله أوفى التجارة فيه ، حتى لا يبعد دعوى القياس فيه ، كَبَّتَاتُ لمن ينسب إلى البتّ - وهو الطَّيْلَسَانُ (٢) [ والبَّتَاتُ : هو الذي يعمله أو يبيعه ] (٣) ، وعَوَاج - لمن ينسب إلى العاج (٤) ، إما للتجارة فيه أو لعمله فيه ، وثَوَابٌ (٥) لمن يَتَجَرُّ في الثياب ، وجَمَّالٌ - لمن يكون عمله بالجمال (٦) .

فَبَّتَاتٌ بمعنى : بَتَّى ، وَعَوَاجٌ بمعنى : عَاجِيٌّ ، وثَوَابٌ بمعنى : ثَوْبِيٌّ ، وجَمَّالٌ بمعنى : جَمَلِيٌّ - وهو قياسٌ عند المبرِّد (٧) .

ومنع سيبويه دَعْوَى القياس فيه ؛ إذ لا يقال لصاحب (٨) البُرِّ : بَرَّارٌ وكذا لصاحب الدقيق والفاكهة : دَقَّاقٌ وفَكَّاهٌ ، بل يقال لصاحب

1- في ( هـ ) : حرف .

2- في الأصل ، ( ق ) : وهو القطع . بدلاً مما بين المعقوفتين الذي أثبتناه من ( هـ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) . وينظر في معنى : البتّ ، والبَّتَات : الصحاح : ( بتت ) : ٢٤٢ / ١ .

4- والعاج : عظم الفيل ، الواحدة عاجة .

( ينظر الصحاح ( عوج ) : ١ / ٣٣٢ ) .

5- في ( هـ ) : وكثواب .

6- في ( ق ) : بالجمال . وفي ( هـ ) : في الجمال .

7- ينظر المقتضب : ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

8- في الأصل ، ( هـ ) : في صاحب . وما أثبتناه من ( ق ) .

الدقيق: دَقِيقِيٌّ ، ولصاحب الفاكهة : فَكَاهِيٌّ (١) ، ولا يبنى من غير الثلاثي ؛ لأنه لا يمكن من غيره .

وجاء فاعل بمعنى أنه : ذو مشتق منه (٢) ، قليلاً ، فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره ، كَتَامِرٍ وَاَبِينِ وِدَارِعٍ وِنَائِلٍ ، بمعنى : ذي تَمَرٍ ، ( وِذِي لَبَنٍ ) (٣) ، وِذِي نِرْعٍ ، وِذِي نَبَلٍ .

وقال الخليل : راضية في قوله تعالى (( فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ )) (٤) بمعنى ذات رِضَى ؛ لأنه لا يستقيم أن تكون راضية فاعلة ، من رَضِيَتْ ، لكونها صفة العيشة (٥) ، والعيشة لا توصف براضية بمعنى فاعله ، بل ذات (٦) رِضَى حتى كانت بمعنى مرضية (٧) .

وقولهم : طاعم كاس محمول على هذا المعنى (٨) . وكذا في (٩)

قولهم :

---

1- قال سيبويه : " وليس في كل شيء من هذا قيل هذا . ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البرُّ : بُرَّارٌ ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَاهٌ ، ولا لصاحب الشعير : شَعَارٌ ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاقٌ " ( الكتاب : ٣ / ٣٨٢ )

2- في ( ق ) : من .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- سورة الحاقة : من الآية ( ٢١ ) .

5- في ( ق ) : للعيشة .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : بذات .

7- ينظر الكتاب : ٣ / ٣٨٢ .

8- ينظر المصدر السابق .

9- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) .

(٧) دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ<sup>(١)</sup> لِبُغْيَتِهَا

وَأَقْعُدْ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّكَ أَنْتَ<sup>(٣)</sup> الطَّاعِمُ الْكَاسِي<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>

محمول عليه ؛ لأن معنى طاعم : من<sup>(٦)</sup> له طعام، ومعنى كاس :

من له كسوة .

وليس ههنا فعل<sup>(٧)</sup> بمعنى من<sup>(٨)</sup> له طعام وكسوة ؛ لأنه ليس

معنى طعم وكسى هنا<sup>(٩)</sup> هذا ، فيكون طاعم وكاس<sup>(١٠)</sup> بمعنى ذو

طعام وذو كسوة .

وأما طاعم وكاس فاسم فاعل من طعم وكسى ليس بهذا المعنى ،

بل جاء على القياس .

1- في ( ق ) : لا تنتهضي .

2- في ( ق ) : فاقعد .

3- لفظة ( أنت ) ساقطة من ( ق ) .

4- في ( هـ ) : الكاس .

5- هذا بيت من البسيط ، قاله الحطينة ضمن قصيدة يمدح بها بغیضا ويهجوا الزبيرقان بن

بدر . ( وهو في ديوانه ص ١٠٨ ) . ينظر في البيت : الصحاح ( كسا ) : ٢٤٧٥ / ٦ ،

واللسان ( كسا ) ٣٨٧٩ / ٥ . وشرح الشافية للرضي : ٨٨ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية ،

للبيغدادي ( رقم ٦٢ ) ص ١٢٠ .

والشاهد في قوله : " الطاعم الكاسي " ، حيث جاء للنسبة ، أي : ذو طعام ، وذو كسوه .

6- لفظة ( من ) ساقطة من ( ق ) .

7- في الأصل : ( فعل ) . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- لفظة ( من ) ساقطة من ( ق ) .

9- لفظة ( هنا ) ساقطة من ( هـ ) .

10- في الأصل : كاسي . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

والفرق بين فعّال وفاعلٍ بمعنى النسب أن فعّالاً لذى (١) صنعة  
يزاولها ويديمها ، وعليه أسماء المحترفين (٢) ، وأن فاعلاً لمن  
يلابس الشيء (٣) في الجملة ، لا على أن ذلك الشيء حرفته .

- 
- 1- في (هـ) : (الذي له) بدلا من (لذى) .
  - 2- في (هـ) : المتحرفين . تحريف .
  - 3- لفظة ( الشيء ) ساقطة من (هـ) .

## [ باب الاسم المجموع ]

قوله : " الجَمْعُ : التُّلَاثِيُّ الغَالِبُ فِي (١) نَحْوِ فُلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ (٢) ... " إِلَى آخِرِهِ (٣) .

اعلم أن أكثر الجموع موقوف على السماع ، إلا أن بعض الجموع غالبٌ (٤) في بعض الأوزان فنذكر الغالب منها .

فالغالب (٥) أن يجمع فَعَلٌ - إذا كان صحيح العين - في القلة على " أَفْعَلٌ " ، وفي الكثرة على " فُعُولٌ " ، وكجمع فُلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ .

والغالب على ( فَعَلٌ ) في المعتل العين أن يجمع في القلة على ( أفعال ) لا على ( أفعل ) ، لاستئصال ( أفعل ) في المعتل العين ، فإنه يجمع ثَوْبٌ فِي القلة على أَثْوَابٍ لا على (٦) أَثْوَابٍ . وقوله :

(٨) لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثْوَابًا (٧)

1- لفظة " نحو " إضافة من (ق) .

2- ومما يشار إليه هنا أن ابن الحاجب قد سلك طريقة سيويه في الابتداء بالاسم المفرد وسلك غيره طريقة الابتداء بالجمع ، كابن مالك ومن تبعه كالجلال السيوطي وغيره . ينظر الهمع : ٢ / ١٧٤ ) .

3- عبارة ابن الحاجب غير مذكورة في (هـ) . وتامها : " وفلوس . وباب ثوب ، على أثواب ( الشافية ، ص ٦ ) .

4- في (ق) ، غالبًا .

5- في (هـ) : والغالب .

6- لفظة (على) ساقطة من (ق) .

7- رجز ، نسبه ابن منظور لمعروف بن عبد الرحمن ، وذكر بعده بيتين آخرين ، هما :

شاذّ . ( إلا أن ) <sup>(١)</sup> قوله : " وباب ثوب " يُؤهِمُ أن باب : بَيَّتْ  
وسَيِّف لا يجمع على أفعال في القلة . وليس كذلك لأنه يجمع في  
القلة على أبيات وأسياف .

قوله <sup>(٢)</sup> : " وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ " .

أي : و <sup>(٣)</sup> جاء فعّال في فعلٍ معتلّ العين الذي هو غير باب  
سيل يعنى : بغير باب سَيْلٍ فعلاً معتلّ العين بالواو ، نحو ثوب ،  
فإنه يجمع في الكثرة على ثياب . ولم يجمع باب سيل على سيال إلا  
شاذّاً <sup>(٤)</sup> ، كضياف ، في : ضيف - حكاة صاحب المُحَكَم <sup>(٥)</sup> - لحصول  
الخفة في ثياب بانقلاب الواو ياء وعدم هذه الخفة في سيال .

اعلم أنه لو قال : وجاء فعّال في باب ثوب دون باب سَيْلٍ لكان أولى .

---

حتى اكتسى الرأسُ قناعاً أشيباً

أملح لا لذاً ولا مُحَبَّباً

وقد أنشد الجوهري الأبيات الثلاثة في صحاحه (ثوب) : ٩٤/١ ، ولم ينسبهما . ونسبت في  
حاشية الصحاح لمعروض بن عبد الرحمن أيضاً والشاهد في قوله : " أثوب " ، حيث جاء  
جمعا لثوب ، شاذّ .

1- في الأصل (لأن) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

2- (قوله) : ساقطة من (هـ) .

3- الواو ساقطة من (ق) .

4- في الأصل : " إلا شاذّ " .

5- وصاحب المحكم هو ابن سيّدة علي بن إسماعيل، الأندلسي المرسى، الضرير، أبو الحسن  
عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلمها، (توفى ٤٥٨هـ) وله آثار  
مفيدة . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة: ٢٢٣/٢، وفيات الأعيان: ٤٣١/١، الشذرات: ٣٠٥/٣ .

قوله (٥٤) : " ورِئْلَان ( وبُطْنَان ... إلى آخره ) " (١) ، (٢) .  
 أي : وقد جاء فِعْلَان وفِعْلَان وفِعْلَةٌ وفِعْلٌ . في فَعْلٍ ، كمجيء رِئْلَان  
 وبُطْنَان وِغِرْدَةٌ وسُقْفٌ في: رَأل (٣) - لولد النعام (٤) ، وفي بطن للجانب  
 الطويل من الريش (٥) ، وفي غَرْدٍ - لضرب من الكمأة (٦) ، وفي سَقْفٍ .  
 ومجيء أَفْعَلَةٌ من فَعَلٍ شاذ ، كنجد وأنجدة .

قوله : " وَنَحْوُ حِمْلٍ عَلَى أَحْمَالٍ ... إلى آخره (٧) .  
 أي : باب فِعْلٍ صحيح - بكسر الفاء وسكون العين - يجمع في  
 القلَّة على أَفْعَالٍ ، وفي الكثرة على فُعُولٍ كثيرًا ، نحو : ( جمع ) (٨)  
 حِمْلٍ على أَحْمَالٍ وَحُمُولٍ (٩) .

وقد جاء جمعه على فعال وأفعل وفعلان وفعلان وفِعْلَةٌ نحو قَدَحٍ  
 وَقِدَاحٍ وَرِجْلٍ وَأَرْجُلٍ وَصِنُونٍ لِنَحْلِ وَصِنُونٍ وَذَنَبٍ وَذُؤْبَانٍ وَقِرْدَةٍ .

- 
- 1- ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .
  - 2- وعبرة ابن الحاجب بتمامها " ورئلان وبطنان وگردة وسقف ، وأنجدة شاذ " .
  - 3- الصحاح ( رأل ) : ٤ / ١٧٠٣ .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- الصحاح ( بطن ) : ٥ / ٢٠٧٩ .
  - 6- المصدر السابق " غرد " : ١٧٠٢ / ٥١٧ ، حكى الجوهري عن الفراء قوله : " سمعت أنا ( غردت )  
 بالفتح مثل جبء وجبأة " والمشهور : غرد . ذكره الجوهري أيضًا . ( ينظر المصدر السابق )
  - 7- المذكور في ( هـ ) : ( ونحو حمل ) . ولكن تمام عبارة ابن الحاجب : " ونحو حمل على  
 أحمال وحُمُولٍ ، وجاء على قِدَاحٍ وَأَرْجُلٍ ، وعلى صِنُونٍ وَذُؤْبَانٍ وَقِرْدَةٍ " ( الشافية ص ٦ ) .
  - 8- لفظة ( جمع ) إضافة من المحقق .
  - 9- قاله سيبويه في كتابه ( ينظر : ٣ / ٥٧٤ - ٥٧٥ ) .

قوله : " وَنَحَوُ قُرْءٍ عَلَى أَقْرَاءٍ ..... " إلى آخِرِهِ (١) .

أي : باب فُعْلٌ صحيح - بضم الفاء وسكون العين - يجمع كثيرًا في القلة على أفعال ، وفي الكثرة على فُعُول ، نحو : قُرْءٍ ، على أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ (٢) .

وقد جاء على فِعْلَةٍ وَفِعَالٍ وَفُعْلٍ ، نحو : قِرْطَةٌ ، في جمع قُرْطٍ وَخِفَافٍ فِي خُفٍّ وَفُلْكَ ( فِي جَمْعِ فُلْكَ ) (٣) ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ غَيْرِ الضَّمَّةِ الَّتِي فِي الْجَمْعِ ، فَالضَّمَّةُ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ بِمَنْزِلَةِ ضَمَّةِ قُفْلٍ وَالضَّمَّةُ الَّتِي فِي الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ ضَمَّةِ أُسْدٍ (٤) .

قوله : (( وَبَابُ عُودٍ [ عَلَى عِيدَانٍ ] (٥) )) .

أي : ويجمع فعل [ إذا كان ] (٦) معتل العين بالواو في الكثرة على فُعْلَانٍ ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فُعُولٍ ، وَإِنْ كَانَ بَابُ فَعْلٍ يَجْمَعُ فِي (٧) الْكَثْرَةِ عَلَى فِعُولٍ لِلِاسْتِقْطَالِ .

1- في ( هـ ) : " وَنَحَوُ قُرْءٍ ..... " إلى آخِرِهِ . وَتَمَامُ عِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ : " وَنَحَوُ قُرْءٍ عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ ، وَجَاءَ عَلَى قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وَفُلْكَ ، وَبَابُ عُودٍ عَلَى عِيدَانٍ " . ( الشافية : ص ٦ ) .

2- ينظر الكتاب : ٣ / ٥٧٦ .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- قال سيبويه : " وَقَدْ كَسَرَ حَرْفَ مِنْهُ - أَي : مِنْ فَعْلٍ - كَمَا كَسَرَ عَلَيْهِ فَعْلٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلوَاحِدِ : هُوَ الْفُلْكَ فَتَذَكَّرُ ، وَلِلْجَمِيعِ : هِيَ الْفُلُكُ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (( فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ )) الشُعْرَاءُ ١١٩ ، فَلَمَّا جَمَعَ قَالَ : (( وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ )) ( الْبَقَرَةُ : ١٦٤ ) كَقَوْلِكَ : أُسْدٌ وَأُسْدٌ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَمِثْلُهُ : رَهْنٌ وَرُهْنٌ " . ( الْكِتَابُ : ٣ / ٥٧٧ ) .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

7- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

قوله : " وَنَحْوُ جَمَلٍ .... " إلى آخره (١) .

أي : ويجمع (فَعَل) صحيح -بفتح الفاء والعين -غالبًا ، في القلة على (أفعال) ، وفي الكثيرة على (فَعَال) نحو : أَجْمَالٌ وَجِمَالٌ ، في جمع (جَمَل) .  
وقد جاء جمعه على فُعُولٍ وَأَفْعَالٍ وَفِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ وَفِعْلَةٌ وَفِعْلَى  
نحو (نُكُور) في جمع نَكَر ، و(أَزْمُن) في جمع زَمَن ، وَخَرِبَانٍ في  
جمع خَرَب -وهو نكر الحُبَارَى (٢) و (حُمْلَان) في جمع حَمَل ،  
و(جيرة) في جمع جار ، و(حِجَلَى) في جمع حَجَل . وهو القَبْح (٣) .

قوله : (( وَنَحْوُ فَخْذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ ... )) إلى آخره (٤)

أي : ويجمع باب (فَعَل) صحيح -بفتح الفاء وسكون العين غالبًا  
في القلة والكثرة على أَفْعَالٍ ، نحو أَفْخَاذٍ ، في جمع فَخْذٍ .  
وقد جاء جمعه على فُعُولٍ وَفُعْلٍ نحو نُمُورٍ وَنُمُرٍ [ في جمع  
نَمِرٍ (٥) ] .

1- إلى آخره : ساقط من (هـ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " ونحو جَمَلٍ على أَجْمَالٍ  
وجَمَالٍ ، وباب تاج على تَيْجَانٍ ، وجاء على نُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخَرِبَانٍ وَحُمْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجَلَى  
2- قاله الجوهر في صحاحه ( خرب : ١ / ١١٩ ) .

3- ينظر الصحاح : حجل : ٤ / ١٦٦٧ ، ولم يجئ الجمع على فِعْلَى - بكسر الفاء إلا في  
حرفين : الظِّرْبَى جمع ظِرْبَانٍ - وهي دويبة منتنة الريح ، وَحِجَلَى جمع حَجَلٍ ، ولا ثالث  
لهما ، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي وغيره ولأجل ذلك قال ابن السراج إنه اسم جمع ،  
وقال الأصمعي حِجَلٌ لغة في الحَجَل لا جمع ( ينظر الهمع : ٢ / ١٧٨ ) .

4- في (هـ) : ونحو فخذ . وتمام عبارة ابن الحاجب : " ونحو فَخْذٍ على أَفْخَاذٍ فيهما ،  
وجاء على نُمُورٍ وَنُمُرٍ " ( الشافية ص ٦ ) .

5- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، (هـ) .

قوله : « وَنَحْوُ عَجَزٍ ... » إلى آخره " (١) .

أي : ويجمع ( فَعَلٌ ) صحيح - بفتح الفاء وضمّ العين - على أفعال (٢) ، غالبًا ، نحو : " أَعْجَازٌ " في جمع عَجَزٍ .

وقد جمع على ( فِعَالٌ ) ، نحو (٣) : سِبَاعٌ ، في جمع سَبْعٍ .

لا يقال : إنه يجمع على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين ، نحو رَجَلَةٌ - لجماعة الرجال - في جمع " رَجُلٌ " ، لأننا نقول ليس رَجَلَةٌ جمع رَجُلٍ - على المختار - بل اسمٌ منفردٌ موضوعٌ لجماعة الرجال ، لتصغيرها على لفظها ، ولمجيئها مميز أحد عشر إلى تسعة عشر ومميز عشرين وما فوقها من العشرات .

وهي جمعٌ عند أبي عليّ (٤) .

وقد أُورِدَ على المصنّف أنه إن أُورِدَ رَجَلَةٌ - بفتح الراء - فلا شك (٥) أنه ليس بتكسير بل اسم جمع ؛ لأن فِعْلَةٌ ليس من أبنية الجمع لئلا (٦) يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ جمع رَجُلٍ - بضم الجيم ، بل يتوهم أنه جمع راجِلٍ (٧) ، وحينئذٍ لا وجه لإيراده ههنا ، وإن أُورِده ههنا بكسر

1- إلى آخره ساقطة من (هـ) . وتمام عبارة ابن الحاجب : " ونحو عجز علي أعجاز ، وجاء سباع ، وليس رجله بتكسير " . (الشافعية ص ٦) .

2- في (هـ) : فعال .

3- في (هـ) : (في) بدلاً من (نحو) .

4- ينظر الكلمة : وهذا الرأي قد نقله صاحب اللسان في " رجل " : ٣ / ١٥٩٨ .

5- في الأصل : يشكّل . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

6- في (هـ) : لكن . بدلاً من (لئلا) .

7- في اللسان : " وقد جاء في الشعر الرجلة ، وقال تميم بن أبي :

الراء فإنه جمع لأنه يقال: ثلاثة رَجَلَةٌ بمعنى: ثلاثة رجال (١) (٥٥) .  
و (٢) مذهب سيبويه أن فِعْلَةٌ من أبنية التكسير (٣) ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن السراج (٤) .

والمصنّف لم يتبع في ذلك ابن السراج ؛ لأن المصنّف عدّه (٥)  
مثل غيره (٦) في أمثلة جمع فَعْلٌ ، ولم يذكر أنه ليس بتكسير ، فلم  
أنه جرى في ذلك على مذهب سيبويه .

وضعفه ظاهر ؛ لأنّ إضافة ثلاثة فما فوقها إلى رَجَلَةٌ لا يدل  
على أن رَجَلَةٌ جمع ؛ لجواز أن يكون اسم جمع .  
والمصنّف يسلم أن فِعْلَةٌ من أمثلة جمع فَعْلٌ ، لكن يمنع أن فِعْلَةٌ  
من أمثلة جمع فَعْلٌ - بفتح الفاء وضمّ العين - ولا يكون رَجَلَةٌ جمع  
رَجَلٍ بدليل ( ما ) (٧) ذكرناه .

\* وَرَجَلَةٌ يَضْرِبُونَ الْبَيْضَ عَنِ عَرْضِ \*

قال أبو عمرو: الرَجَلَةُ الرَجَالَةُ في هذا البيت ، وليس في الكلام فِعْلَةٌ جاء جمعا غير رَجَلَةٌ  
جمع رَجَلٍ ، وكمأة جمع كمء ( رجل : ١٥٩٨/٣ ) .

1- ينظر المصدر السابق .

2- الواو ساقطة من (هـ) .

3- ينظر الكتاب : ٥٧٤ / ٣ .

4- حيث يرى أنه اسم جمع لا جمع ، وحجته أنه رآه لا يطرد . ورد عليه أبو حيان قائلا  
إنها حجة ضعيفة ، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد ( ينظر الأصول : ٤٣١ / ٢ ،  
الهمع : ١٧٥ / ٢ ) .

5- لفظة ( عده ) ساقطة من (ق) ، (هـ) .

6- في (ق) ، (هـ) : ( يجيزة ) بدلا من (غيره) .

7- لفظة ( ما ) إضافة من (ق) ، (هـ) .

قوله : « وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَىٰ أُعْنَابٍ ... » إلى آخره (١) .

أي : ويجمع (فَعَلٌ) صحيح بكسر الفاء وفتح العين - على أفعال في الغالب ، نحو : عِنَبٍ على (٢) أُعْنَابٍ . وجاء جمعه على أَفْعَلٍ ، في القلة ، وعلى فَعُولٍ في الكثرة نحو : أَضْلَعُ وَضُلُوعٌ (٣) ، في جمع ضِلَعٍ (٤) ، (٥) .

قوله : « وَنَحْوُ إِبِلٍ ... » إلى آخره . (٦)

أي : ويجمع فَعِلٌ - بكسر الفاء والعين - في القلة والكثرة [على أفعال] (٧) نحو إِبِلٍ وَأِبَالٍ ، ولا يجيء غيرهما في الأسماء ، وقد مرّ ما فيه .  
قوله : « وَنَحْوُ صِرْدٍ عَلَىٰ صِرْدَانٍ ... » إلى آخره (٨) .

- 
- 1- في (هـ) : جاءت عبارة ابن الحاجب ، هكذا : " ونحو عنب " والعبارة بتمامها : " ونحو عِنَبٍ على أعناب فيهما ، وجاء أَضْلَعُ وَضُلُوعٌ " . ( الشافية : ص ٦ ) .
  - 2- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( و ) بدلاً من ( على ) .
  - 3- ويجمع أيضاً على أضلاع . ( ينظر الصحاح ( ضلع ) : ٣ / ١٢٥٠ ) .
  - 4- الضِّلَعُ : الجبيل المنفرد ، وقيل : الجبل الذليل المستديق . ( المصدر السابق ) .
  - 5- قال سيبويه : " وما كان على ثلاثة أحرف وكان ( فِعْلاً ) فهو بمنزلة الفعل ، وهو أقلّ وذلك قولك : قَمَعَ وَأَقْمَاعٌ ، وَمَعَا وَأَمْعَاءٌ ، وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ ، وَضِلَعٌ وَأَضْلَاعٌ ، وَإِرْمٌ وَأَرَامٌ وقد قالوا : الضُّلُوعُ والأُرُومُ كما قالوا : النُّمُورُ . وقد قال بعضهم : الأضلع ؛ شبهها بالأرمن ( الكتاب : ٣ / ٥٧٣ ) .
  - 6- " إلى آخره " ساقطة من ( هـ ) . وتمام عبارة ابن الحاجب " ونحو إِبِلٍ على إِبَالٍ فيهما ) . ( الشافية ، ص ٦ ) .
  - 7- ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق .
  - 8- في ( هـ ) : " ونحو صرد " وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " ونحو صِرْدٍ على صِرْدَانٍ فيهما ، وجاء أُرطاب ورباع ، ونحو عُنُقٍ على أعناق فيهما " ( الشافية : ص ٦ ) .

أي : ويجمع فعل - بضمّ الفاء وفتح العين - على فِعْلَان ، في القلة والكثرة ، نحو : صِرْدَان ، في جمع صِرْد - لطير مُصَوّت (١). وجاء جمعه على أفعال وفِعَال ، نحو أرطَاب ، في جمع رُطَبٍ ونحو رَبَاع ، في جمع رُبْع - وهو الفصيل الذي ينتج (٢) في الربيع (٣). ويجمع فُعْل - بضمّ الفاء والعين - في القلة والكثرة على أفعال ، نحو أعناق ، في جمع عُنُق .

قوله : (( وامتنعوا [ مِنْ أفعال ... ' إلى آخره ] (٤) .

أي : وامتنعوا أن يجمع معتلّ العين في الأبواب المذكورة على أفعال ؛ فلا يجمع عود وسَيْل على أعود وأسَيْل ، وأن كان القياس جمعه على ذلك ؛ لاستنقال الضمة على الواو والياء .  
وأما جمع القوس والثوب والعتين والناب ، وهو السنّ (٥) ، على أقوس وأثوب وأعين وأنيب فشاذ لا يقاس عليه (٦) .  
[ وإنما فسرنا الناب بالسنّ ، لأنه لو كان لعين الناقة لم يجمع

1- والصُرْدُ أيضًا : بياض يكون على ظهر الفرس من أثر الدبّر . ( ينظر الصحاح ( صرد ) : ٢ / ٤٩٦ ) .

2- في (ق) : نتج .

3- قاله الجوهري في صحاحه ( ربع ) : ٣ / ١٢١٢ .

4- ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " وامتنعوا من أفعال في المعتلّ العين ، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذ ، وامتنعوا من فعال في الياء دون الواو ، كفعول في الواو دون الياء ، وفؤوج وسؤوق شاذ " ( الشافية ، ص ٦ ) .

5- ينظر الصحاح ( ينب ) : ١ / ٢٣٠ .

6- ينظر الكتاب : ٣ / ٥٨٨ .

على أنيب (١) [ (٢) ] .

وامتنعوا عن جمع معتل العين ، بالياء لا بالواو ، على فعال ،  
كما مرّ من جواز جمع ثوب على ثياب ، لا جمع سيل على سيال ،  
إلا شاذاً ، كما امتنعوا في المعتل الواو دون الياء على جمعه على  
فعل ، فلا يقال في جمع ثوب : ثوب ؛ لاستئصال الواوين  
والضمتين .

ويقال في جمع سيل سئول ، وبئت بيوت ؛ لعدم ذلك الاستئصال  
وأما جمع الفوج (٣) - وهو الجماعة (٤) - والساق ، على : فوج  
وسوق ، فشاذ .

قوله : (( والمؤنث (٥) )) .

أي : الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث ؛ فإن كان على وزن فعَل  
بفتح الفاء وسكون العين - يجمع في القلة والكثرة غالباً على فعَال  
كقَصَاع ، في (٦) جمع : قَصَعَة .

وقد جاء جمعها على ( فُعُول ، وفِعَل ، وفُعَل ) نحو: بُدُورٍ وبُدْرٍ

---

1- بل يجمع حينئذ على النيب . قاله الجوهري في صحاحه ( نيب ) ١ / ٢٣٠ .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) .

3- في (هـ) : الفرج . تحريف .

4- ينظر الصحاح ( فوج ) : ١ / ٣٣٦ .

5- في (هـ) : قوله : فقط . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " والمؤنث : نحو قَصَعَة على  
قِصَاع ، وبُدُورٍ وبُدْرٍ ونُوبٍ ، ونحو لِقْحَة على لِقَاحٍ غالباً ، وجاء على لِقَاحٍ وأنعم ، ونحو  
بُرْقَة على بُرَقٍ غالباً ، وجاء على حُجُوزٍ وَيِرَامٍ . ( الشافية ، ص ٦ ) .

6- لفظة ( في ) ساقطة من (ق) ، (هـ) .

في جمع (بذرة) وهي عشرة آلاف درهم<sup>(١)</sup>، ونحو (نوب) في جمع نوبة.  
 وإن كان على وزن فعلة - بكسر الفاء وسكون العين - وأشار  
 إليه بقوله : (( ونحو لِقْحَة )) يجمع على (فعل) بكسر الفاء وفتح العين  
 نحو : لِقْح ، في جمع : لِقْحَة - وهي الحلوب من النوق<sup>(٢)</sup> .  
 وقد جاء جمعها على فِعَال ، نحو لِقَاح ، في جمع : لِقْحَة ،  
 وعلى أَفْعُل ، نحو : أَنْعُم ، في جمع : نِعْمَة<sup>(٣)</sup> .  
 وإن كان على وزن فعلة - بضم الفاء وسكون العين يجمع ،  
 غالبًا ، على فعل {٥٦} ، نحو بُرَق ، في جمع : بُرْقَة - وهي غليظة<sup>(٤)</sup>  
 الأرض فيها حجارة ورمل<sup>(٥)</sup> .

وقد جاء جمعها على فُعُول [نحو : حُجُوز<sup>(٦)</sup>] ، في جمع حُجْرَة<sup>(٧)</sup>  
 وعلى فِعَال وفُعُل - بضمّ الفاء وسكون العين - نحو : بِرَام

- 
- 1- الصحاح (بدر) : ٥٨٧ / ٢ .
  - 2- المصدر السابق (لقح) : ٤٠١ / ١ .
  - 3- كذا ذكره سيبويه . ينظر الكتاب : ٥٨١ / ٣ - ٥٨٢ . وذكر الجوهري أن لِقَاحًا جمع  
 لِقُوح ، كقَلَاصٍ وقُلُوص . (ينظر الصحاح (لقح) : ٤٠١ / ١) .
  - 4- في (هـ) : الغليظة . وفي (ق) : غليظة .
  - 5- ينظر الصحاح (برق) : ١٤٤٩ / ٤ .
  - 6- جاء في اللسان (حجز) : ٧٨٦ / ٢ : " قال ابن الأثير : وجاء في سنن أبي داود  
 حُجُوز أو حُجُور بالشك ، وقال الخطّابي : الحجورُ بالراء لا معنى لها ههنا وإنما هو  
 بالزاي جمع حُجَز ؛ فكأنه جمع الجمع ، ... وقال الزمخشري : واحد الحجوز حِجَز ،  
 بكسر الحاء وهي الحُجْزة ، ويجوز أن يكون واحدها حجة " .
  - 7- وتجمع حُجْرَة على حُجَز ، ذكره ابن منظور (ينظر المصدر السابق) . ولم ترد في  
 كتب اللغة التي اطلعت عليها جمع حُجْرَة على فُعُل أي حُجَز .

وَبُرْمَ (١) ، في جمع بُرْمَة (٢) . والبُرْمَة : القَدْر (٣) . وَحُجْرَة السراويل هي التي فيها التَكَّة ، وَحُجْرَة الإزار : مَعْقَدُه (٤) .

قوله : (( وَتَحَوُّ رَقَبَة عَلَى رِقَابٍ ... )) إلى آخره (٥) .

أي : وإن كان الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث على وزن فَعَلَة - بفتح الفاء - يجمع على فِعَال ، نحو : رِقَاب جمع : رَقَبَة .

وقد جاء جمع معتل العين منها على أَفْعَل وفِعَل (٦) ، نحو : أُنَيْق ، في جمع : ناقة ، وَتَيْر ، في جمع تارة ، أصلهما : نَوْقة وَتَيْرَة ؛ يقال : فعل ذلك تارة ، أي مرة .

وقال صاحب الصَّحاح : ( تَيْرٌ ) مقصور عن تِيَار (٧) ، أي : تارة جمعت على تِيَار ، فحذفت الألف منها فصار ( تَيْرٌ ) . وقد جاء جمعها على فَعَلٍ أيضا ، نحو : بُذْنٌ ، في جمع : بَدَنَة (٨) .

---

1- في النسخ الثلاث: (( وفعل - بضم الفاء وسكون العين ، نحو : حَجُوزٌ ، في جمع حُجْرَة وبرام )) . وما أثبتناه ووضعناه بين المعقوفتين هو الأنسب لما يشرح من نص ابن الحاجب .

2- لم يذكر لها الجوهري إلا جمعا واحداً ، وهو بِرَام (ينظر مادة (برم): ١٨٧٠/٥) وذكره لها ابن منظور : بُرْمَ ، وَبِرَامَ ، وَبُرْمَ (اللسان ( برم ) ١ / ٢٦٠٩) .

3- ذكره الجوهري . ( ينظر المصدر السابق ) .

4- قاله الجوهري أيضا . ( ينظر المصدر السابق ) ، وينظر كذلك اللسان (حجر) ٢ / ٧٨٦) .

5- وتكلمة عبارة ابن الحاجب : (( وجاء على أُنَيْقٍ وَتَيْرٍ وَبُذْنٍ ، ونحو : مَعْدَة على مَعَدٍ ، ونحو : تَخْمَة على تَخْم )) . ( الشافية : ص ٦ ) .

6- وفعل : ساقطة من ( هـ ) .

7- الصحاح ( تَيْرٌ ) : ٢ / ٦٠٣ .

8- البَدَنَة : ناقةٌ أو بقرةٌ تُنَحَّرُ بِمَكَّةَ ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها والجمع : بُذْنٌ . وكذلك بُذْنٌ - كما ذكر الشارح - مثل: عُسْرٌ وعُسْرٌ . ( ينظر المصدر السابق ( بدن ): ٥ / ٢٠٧٧ ) .

وإن كان على وزن فَعَلَّة (١) - بفتح الفاء وكسر العين - يجمع على فَعَل (٢) ، كَمِعَد (٣) في جمع مِعْدَة ، وإن كان على وزن (٤) فَعَلَّة بضم الفاء وفتح العين - يجمع على فُعَل ، نحو : تُخَم ، في جمع : تُخَمَة - من : [ أتخم من (٥) الطعام ] (٦) .

- 
- 1- في (هـ) : فعل .
  - 2- في (ق) : فعلة .
  - 3- في (ق) ، (هـ) : نحو معد .
  - 4- لفظة (وزن) ساقطة من (هـ) .
  - 5- لفظة (من) إضافة من (ق) .
  - 6- ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

## [ حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع المؤنث ]

قوله : ( وَإِذَا صُحِّحَ بَابُ تَمْرَةٍ ... ) إلى آخره (١) .

أي : إذا جُمِعَ بَابُ فَعَلَةٍ - بفتح الفاء وسكون العين - جمع التصحيح يُجْمَعُ على فَعَلَاتٍ - بفتح الفاء والعين (٢) - إن كان اسماً صحيحاً نحو تَمَرَاتٍ ، في جمع : تَمْرَةٌ ؛ فرقاً بين الاسم والصفة ، ويجوزُ إسكانُ العينِ للضرورة . وإن كان معتلَّ العينِ يجمع على فَعَلَاتٍ - بسكون العين ، نحو : بَيْضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ ، في جمع : بَيْضَةٌ وَجَوْزَةٌ ، لاستئصال الحركة على السواو والياء إن لم يقلبوها ألفاً ، وحصول التغيير إن قلبوهما ألفاً .

وهذَّيْلُ تَسْوِيٍّ بين الصحيح والمعتلِّ العينِ ، فتقول في جمع بَيْضَةٌ وَجَوْزَةٌ : بَيْضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ (٣) - بفتح الياء ( والواو ) (٤) - ولم تلتفت إلى حركتهما لعروضهما .

وإن (٥) جمع باب فَعَلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين - جمع التصحيح إن كان صحيحاً جمع على فَعَلَاتٍ - بكسر الفاء وفتح العين ،

1- ( إلى آخره ) ساقط من (هـ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : « وَإِذَا صُحِّحَ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٍ - بالفتح - والإسكان فيه ضرورة ، والمعتلَّ العين ساكن ، وهذَّيْلُ تَسْوِيٍّ ، وباب كِسْرَةٍ على كِسْرَاتٍ - بالفتح والكسر ، والمعتلَّ العين والمعتلَّ اللام وبالواو يسكن ويفتح ، ونَحْوُ حُجْرَةٍ على حُجْرَاتٍ - بالضم والفتح ، والمعتلَّ العين والمعتلَّ اللام بالياء يسكن ويفتح » . ( الشافية ، ص ٦ ) .

2- ما بين الشرطتين إضافة من (ق) ، (هـ) .

3- ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

4- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، (هـ) .

5- في (ق) ، (هـ) : وإذا

وكسرها للإتباع ، [ تقول في جمع كِسْرَة : كِسْرَات وكِسِرَات - بفتح السين وكسرها ] (١) .

وإن كان معتلّ العين أو معتلّ اللام بالواو يجمع على فِعَلَات بسكون العين وفتحها ، نحو : دِيْمَات ورِشَوَات ، في جميع : دِيْمَة (٢) ورِشْوَة ؛ أما السكون في دِيْمَات ورِشَوَات فلكونه أصلاً ؛ لمراعاة حرف العلة ، وأما الفتح في دِيْمَات ؛ فلأن فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها (٣) لا يستقل (٤) .

ولم يَجْزُ دِيْمَات - بكسر العين - لاستئصال الكسرة على الياء مع كسرة (٥) ما قبلها .

وأما الفتح في رِشَوَات ، فلكونه أصلاً ، وحركة الواو مع فتح ما قبلها جائزة (٦) إذا كان بعدها ساكن ، كما في عَصَوَات .

ولم يَجْز رِشَوَات - بكسر الشين - لامتناع حركة الواو مع كسرة ما قبلها ، ولهذا يقلبون الواو ياء لكسرة ما قبلها .

---

1- ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

2- الدِيْمَة :المطرُ الذي ليس فيه رَعْدٌ ولا بَرْقٌ . حكاه الجوهري عن أبي زيد ( ينظر الصحاح ( ديم ) : ٥ / ١٩٢٤ ) .

3- في ( ق ) : ما قبله .

4- في ( هـ ) : لا يستعمل .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : كسر .

6- في الأصل : جائز . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

وإنما قال : ((والمعتلّ اللام بالواو)) لأنه لو كان معتلّ<sup>(١)</sup> اللام<sup>(٢)</sup> بالياء ، نحو قَنِيَّة<sup>(٣)</sup> ؛ فإنه يجوز في جمعه كسر {٥٧} العين أيضاً ، نحو : قَنِيَّاتٍ ؛ لأن<sup>(٤)</sup> الياء المفتوحة مع<sup>(٥)</sup> كسر ما قبلها في آخر الاسم كالحرف الصحيح نحو : رأيت قاضيًا .

وإذا جُمِعَ فُعْلَةٌ - بضم الفاء وسكون العين جمع التصحيح ، فإن كان صحيحًا جمع على فُعَلَاتٍ - بفتح العين على الأصل ، وضم العين للإلتباع - نحو حُجْرَاتٍ - بفتح الجيم وضمّها - في جمع حُجْرَةٍ . وإن كان معتلّ بالواو<sup>(٦)</sup> أو معتلّ اللام بالياء جمع<sup>(٧)</sup> على فُعَلَاتٍ - بسكون العين وفتحها ؛ أما السكون فيهما ؛ فلمراعاة الواو والياء ، وأما الفتح فيهما ؛ فلأنه الأصل .

وانفتاح الواو متوسطة<sup>(٨)</sup> مع ضمّ ما قبلها في دُولَاتٍ غيرُ ثَقِيلٍ ، وتحريك الياء مع انفتاح ما قبلها في رُقِيَّاتٍ إذا كان بعدها ساكن<sup>(٩)</sup> جائز كما في قَنِيَّاتٍ .

1- في (ق) ، (هـ) : المعتلّ .

2- في الأصل : " الواو " ، وبدلاً من اللام . والتصحيح ما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

3- القنِيَّةُ : ما اكتسب ، والجمع : قَنِي . ( ينظر اللسان قنا : ٥ / ٣٧٦٠ )

4- في (هـ) : فإن .

5- لفظة (مع) : ساقطة من (هـ) .

6- (بالواو) ساقطة من (ق) .

7- في (ق) : يجمع .

8- في (هـ) : المتوسطة .

9- في (هـ) : ساكن بعدها .

ولم يَجْزُ ضمُّ العينِ في دُولاتِ وَرَقِيَّاتٍ ؛ ولاسْتَنْقَالَ ضَمَّةً على  
الساوِ بعدِ ضَمَّةٍ في دُولاتِ ، وللزومِ ياءِ متطرفةٍ قبلها ضَمَّةٌ في  
رُقِيَّاتٍ ، وهو مرفوض .

قوله : « وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ (١) حُجْرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ »

أي : وقد يُسَكَّنُ في لغة بني تميم العينُ في جمع ( فِعْلَةٌ ) -  
بكسر الفاء وسكون العين - وفي جمع ( فُعْلَةٌ ) - بضم الفاء وسكون  
العين - فيقال في ( جمع ) (٢) كِسْرَةٌ وَحَجْرَةٌ : كِسْرَاتٍ وَحُجْرَاتٍ -  
بسكون السين والجيم .

قوله : « وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمْعِ » .

أي : والمضاعفُ ساكنُ العينِ في جمع الجميع ؛ أي : في جمع  
فِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ ؛ لأنَّ تحريكِ العينِ يؤدي إلى فكِّ الإدغامِ مع أن  
الإدغامِ واجبٌ ؛ لاجتماعِ المتلين ، نحو : شَدَّاتٍ وَدُرَّاتٍ وَمِدَّاتٍ ، في  
جمع : شَدَّةٍ وَدُرَّةٍ وَمِدَّةٍ - لما يجتمع في الجُرْحِ من القِيحِ (٣) .

قوله : « وَأَمَّا الصِّفَاتُ » فيما ذكره (٤) ... إلى آخره (٥) .

أي : وأما جمع تصحيح الصفاتِ لِفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ فبإسكانِ العينِ

---

1- في الأصل ، (ق) : ( في ) بدلاً من (نحو) . والصحيح ما أثبتناه من (هـ) لمناسبته  
نسخ الشافية .

2- لفظة ( جمع ) إضافة من (ق) ، (هـ) .

3- ينظر الصحاح (مدد) : ٢ / ٥٣٧ .

4- فيما ذكره : ساقطة من (ق) وفي (هـ) : فيما ذكر .

5- وتام عبارة ابن الحاجب : « وأما الصفات فبإسكان » .

على الأصل ، نحو : « صَعَبَات » في جمع : صَعْبَةٌ ، و(صَلْبَات) في جمع : صَلْبَةٌ ، و(صِفْرَات) في جمع : صِفْرَةٌ - من كَفَّ صِفْرَةً .  
قوله : « وَقَالُوا : لَجِبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أُصْلِيَّةٌ » .

هذا (١) جوابٌ عن سؤالٍ مَقْدَّرٍ ، وتقدير (٢) السؤال : أن قولكم : باب فَعْلَةٌ ، إذا كان صفة يجمع على فَعَلَاتٍ - بسكون العين (٣) - منقوضٌ بِلَجَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ - بفتح الجيم والباء - في جمع : لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ ، وهما صفتان (٤) ، لأن اللَّجْبَةَ هِيَ الشَّاةُ الَّتِي خَفَّ لِبْنُهَا (٥) . والرَّبْعَةُ هِيَ الْقَصِيرَةُ (٦) وقيل هو المربعوع ؛ لا طويل ولا قصير (٧) .  
يقال : شاةٌ لَجْبَةٌ ، ورجلٌ أو (٨) امرأةٌ رَبْعَةٌ .

وتقرير الجواب أنه إنما فتح عينهما (٩) في الجمع ، لأنهما في الأصل اسمان ، ثم استعملتا في الصفة فلما اجتمعتا (١٠) لُمِحَ فيهما حكم معنى (١١) الاسمية الأصلية في تحريك عينهما ، فيجوزُ في

- 
- 1- لفظة ( هذا ) ساقطة من (ق) ، (هـ) .
  - 2- في الأصل : ( وتقرير ) ، وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .
  - 3- لفظة ( العين ) : ساقطة من (هـ) .
  - 4- في ( ق ) : وهي صفات .
  - 5- حكاة الجوهري في صحاحه ( لجب ) : ٢١٨ / ١ .
  - 6- ينظر اللسان ( ربع ) : ١٥٦٦ / ٣ .
  - 7- حكاة الجوهري في صحاحه ( ربع ) : ١٢١٤ / ٣ .
  - 8- في الأصل : ( و ) بدلا من ( أو ) التي أثبتناها من (ق) ، (هـ) .
  - 9- في (ق) ، (هـ) : عينيهما .
  - 10- في الأصل : اجتمعت والصحيح ما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .
  - 11- لفظة ( معنى ) : ساقطة من (ق) .

جمعهما السكون ، نظرًا إلى الأصل - وهو القياس ، والفتح نظرًا إلى ( أن الوصف عارض (١) ) .

قوله : " وَحَكْمٌ (نَحْوِ) (٢) أَرْضٍ ... " إلى آخره (٣) .

أي : وحكم المؤنث الذي لا تاء فيه كحكم (٤) المؤنث الذي فيه التاء في أحكام الجمع بالألف والتاء ، لتقدير التاء فيه ، نحو : أرض وأهل وعُرس وعير - للإبل التي تحمل الميرة (٥) - فيقال (٦) في جمعهما المصحح بالألف والتاء : أَرْضَاتٌ - بفتح العين لكونها اسمًا ليس فيها معنى الصفة ، وأَهْلَاتٌ - بسكون الهاء وفتحها - لأن الأهل اسم فيه معنى الصفة ؛ فالفتح نظرًا إلى الاسمية ، والسكون نظرًا إلى الوصفية .

وعن الفراء أنه جمع أهلة (٧) ؛ فإنه (٨) لغة في أهل .

وعُرْسَاتٌ - بضم العين للإتباع وفتحها ، لأنه أخف من الضمة.

---

1- في (ق) ، (هـ) : الوصف العارض ، بدلا مما بين المعقوفتين .

2- لفظة نحو : إضافة من (ق) .

3- عبارة ابن الحاجب بتمامها: الوصف تعارض (وَحَكْمٌ نَحْوِ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ وَعَيْرٍ، كَذَلِكَ). (الشافعية، ص ٦).

4- في الأصل ( حكم ) : وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

5- ذكره الجوهري في صحاحه (عير) : ٢ / ٧٦٤ .

6- في (هـ) : ويقال .

7- قال الفراء : ( فجمع ( الأهلة ) : أهلات ، مثل حَمْرَةٌ وَحَسْرَاتٌ وَشَهْوَةٌ وَشَهْوَاتٌ ) .

(المنكر والمؤنث ، ص ١٠٨) .

8- في (هـ) : فإنها .

وعيرات - بسكون الياء ؛ لأنه أخف ، وفتحها ؛ لأنّ فتحة الياء مع كسرة قَبَلَهَا خفيفة .

قوله : « وَبَابُ سَنَةٍ ... » إلى آخره (١) .

أي (٢) : ما لَحِقَهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَحُذِفَ لَامُهُ ، نحو : سَنَةٌ ، وَقَلَّةٌ وَثَبَةٌ يجمع بالواو والنون وإن كان على خلاف القياس {٥٨}؛ فكانهم جعلوا الواو والياء والنون كالعوض من المحذوف وهو اللام .

وإذا جمعوه بالواو والنون ضمّوا أوله وكسروه ، فيقولون : سُنُونٌ وَقُلُونٌ وَثُبُونٌ .

ويجمع أيضاً بالألف والتاء على القياس - وقد يردُّ المحذوف وقد لا يردُّ - فيقولون : سَنَوَاتٌ ، في جمع : سَنَةٌ ، وَعِضْوَاتٌ في جمع : عِضَةٌ - وهى ضرب من الشوك (٣) - بالردِّ ، وَثَبَاتٌ وَهَنَاتٌ - بعدم الردِّ - في جمع : ثَبَةٌ وَهَنَةٌ .

اعلم أنّ أصل ( سَنَةٌ ) : سَنَوٌ ، والهاء عوض عن الواو (٤) .

والقَلَّةُ : عودان يلعبُ بهما الصَّبِيَّانُ (٥) ، وأصلها قَلْوٌ ، والهاء

1- عبارة ابن الحاجب بتمامها : « وباب سنة جاء فيه : سُنُونٌ وَقُلُونٌ وَثُبُونٌ ، وجاء قُلُونٌ وسَنَوَاتٌ وعضوات وثبات وهنات » . ( الشافية : ص ٦ ) .

2- لفظة أي : ساقطة من (هـ) .

3- ينظر الصحاح : عضه : ٢٢٤٠/٦ وقيل : العضة القطعة والفرقة ( ينظر اللسان (عضه) : ٢٩٩١/٤ ، و(عضا) : ٢٩٩٣/٤ ) .

4- وقيل : أصل (سنة) : سَنَهَةٌ ، فاستقلوا الجمع بين هاءين ، فقالوا سنة ، بدليل جمعه على سَنَهَاتٍ ، أيضاً ، مثل عضه وعضوات وعضهات ( ينظر الصحاح (سنه) : ٢٢٣٥/٦ ، ينظر كذلك : اللسان (سنه) : ٢١٢٧/٣ ) .

5- ينظر الصحاح (قلا) : ٢٤٦٧/٦ ) .

عوض عن الواو (١).

وقال الفراء ضمّ الفاء ليدلّ على الواو (٢) .

وئبّة : اسم رجل ، واسم للجماعة ، ولوسط الحوض الذي

يجتمع فيه الماء (٣) . أصلها ثُبَيّ - والهاء عوض عن الياء . (٤)

والعِضّة واحد العِضيين في قوله تعالى : (( الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ

غَضِينَ )) (٥) .

أصلها عِضَوٌ ، والهاء عوض من (٦) الواو (٧) ، وهي من العِضُو

واحد الأعضاء، ويقال: عَضَيْتُ الشاةَ تَعْضِيَةً : إذا جزأتها أعضاء (٨) .

---

1- ينظر المصدر السابق .

2- حكاه الجوهري في صحاحه ( قلا ) : ٢٤٦٧ / ٦ .

3- كل ذلك ذكره الجوهري في صحاحه : ( ثبا ) ٢٢٩١ / ٦ .

4- وقال الجوهري : (( والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه ؛ لأن أصله ثُوبٌ

كما قالوا أقام إقامة ، وأصله إقوامًا ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل ))  
( المصدر السابق ) .

5- سورة الحجر : من الآية (٩١) .

6- في ( هـ ) : عن .

7- اختلف أهل العربية في اشتقاق أصل ( العِضّة ) وتفسيره ؛ فمنهم من قال : واحدتها

عِضّة ، وأصلها : عِضْوَة - من : عَضَيْتُ الشئَ إذا فرقته ، جعلوا النقصان الواو ،

المعنى أنهم فرقوا - يعني المشركين - أقوالهم في القرآن فجلوه كذبًا وسحرًا وشعرًا وكهانة

ومنهم من جعل نقصانه الهاء ، وقال : أصل العِضّة عِضْهَةٌ ؛ فاستنقلوا الجمع بين هاءين

فقالوا عِضّة ، كما قالوا: شَفَّةٌ والأصل : شَفْهَةٌ ( ينظر الصحاح ( عضة ) : ٢٢٤١ / ٦ ،

واللسان ( عضة ) ٢٩٩١ / ٤ .

8- ينظر الصحاح ( عضا ) : ٢٤٣٠ / ٦ .

والهِنَّةُ : كنايةٌ عن شيء ، وأصل ( هِنَّة ) : هَنُوٌّ ، والهَاءُ  
عوض عن الواو (١) . وكذلك أصل ( هَنٍ ) : هَنُوٌّ ، فحذفت الواو  
من غير عوض ، كأخ وأخت (٢) .  
قوله : (( وَجَاءَ آمَ كَأَكُم )) .

اعلم أن الأَمَّةَ خلاف الحُرَّةِ ؛ أصلها أَمَوَةٌ (٣) - بالتحريك -  
ويجمع على ( آم ) (٤) ؛ أصلها آمُوٌّ كأدُلُوٌّ ، على وزن ( أَكُم ) ، جمع  
أَكَمَةٌ - وهي جبل صغير لا ينبت (٥) - : قلبت الهمزة الثانية ألفاً  
وجوباً كما قلبت في آدم ، وقلبت الواو المتطرفة ياءً والضممة التي  
قبلها كسرة ، كما قلبت في أدلُوٌّ ، فصار : آمِيٌّ كأدَلِيٌّ ، ثم أُعِلَّ  
إِعْلَالٌ قَاضٍ ؛ فيقال : هذه آمٌ ومررت بآمٍ ، ورأيت آميًّا .

1- المصدر السابق ( هنا ) : ٦ / ٢٥٣٦ - ٢٥٣٧ .

2- ينظر المصدر السابق .

3- في ( هـ ) : أمو .

4- وتجمع كذلك على إِمَاءٍ، وإِمَوَانٍ ، كإِخْوَانٍ . ينظر في جمعها واشتقاقها الصحاح ( أما ) :  
٢٢٧١/٦ - ٢٢٧٢ .

5- وقيل : الأَكَمَةُ القُفُّ من حِجَارَةٍ واحدة . وقيل : هو الموضع الذي هو أشدُّ ارتفاعاً مما  
حوله ، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً . ( ينظر اللسان ( أكَم ) : ١ / ١٠٣ ) .

## [ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلثَّلَاثِي الصِّفَةِ ]

قوله : (( الصِّفَةُ ؛ نَحْوُ صَعْبٍ ... )) (١) .

المراد بالصِّفَةِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ (٢) عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .

فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِيَّ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ غَالِبًا نَحْوَ صَعْبٍ وَصِعَابٍ .

[ وَإِنْ كَانَ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ يَجْمَعُ عَلَى ( أَفْعَالٍ ) غَالِبًا ] (٣) ، نَحْوُ : شَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ .

[ وَقَدْ جَاءَ جَمْعُهُ عَلَى ( فِعْلَانٍ ) - بِكسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - نَحْوُ : ضَيْفَانٍ ، فِي (٤) جَمْعٍ : ضَيْفٍ ] (٥) .

وَقَدْ جَاءَ عَلَى ( فِعْلَانٍ ) - بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - كَوُغْدَانٍ فِي جَمْعِ وَغْدٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَخْدُمُ الطَّعَامَ بَطْنَهُ ، وَقِيلَ : هُوَ الرَّجُلُ الدَّنِي (٦) .

1- هكذا ذكرت عبارة ابن الحاجب في النسخ الثلاث . وتماهما : " الصِّفَةُ ؛ نَحْوُ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِبًا ، وَبَابِ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاخٍ ، وَجَاءَ ضَيْفَانٌ وَوُغْدَانٌ وَكُهُولٌ وَرِطَلَةٌ وَشِبْحَةٌ وَوُورِدٌ وَسُحْلٌ وَسَمْحَاءٌ " . ( الشافية ، ص ٦ ) .

2- لفظة (هي) : ساقطة من (ق) ، (هـ) .

3- العبارة التي بين المعقوفتين ساقطة من (هـ) .

4- لفظة (في) : ساقطة من (هـ) .

5- العبارة التي بين المعقوفتين ساقطة من (هـ) .

6- قاله الجوهريُّ في صِحَاحِهِ ( وُغْدٍ ) : ٥٥٢ / ٢ .

وَالْوَعْدُ أَيْضًا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له (١) . وعلى  
فِعُول - بضم الفاء - نحو كَهُول في جمع كَهْل .

وعلى ( فِعْلَةٌ ) ، نَحْوُ : ( رِطْلَةٌ ) في ( رِطْلٌ ) - وهو الرَّجْلُ  
الرَّجُلُ الرَّخْوُ (٢) ، والذي يوزن به (٣) .

ويجوز كسر رائه أَيْضًا (٤) .

وفي الْمُفَصَّل (٥) الكسر .

وعلى ( فِعْلَةٌ ) (٦) - بكسر الفاء وفتح العين - كَشِيخَةٌ في جمع شَيْخ .

وعلى ( فُعْلٌ ) بضم الفاء [ وسكون العين - كَوْرُدٌ في جمع  
وَرْدٍ ؛ يقال للفرس وَرْدٌ ، وللأسد : وَرْدٌ - وهو ما بين الكميت  
والأشقر (٧) ] (٨) .

وعلى ( فُعْلٌ ) - بضم الفاء والعين - نحو ( سَحْلٌ ) في جمع  
( سَحْلٌ ) - وهو الثوب الأبيض من الكُرْسُف ، من ثياب اليمن (٩) .

وعلى فَعْلَاءَ - بضم الفاء وفتح العين - نحو ( سُمَحَاءٌ ) في جمع

---

1- قاله الجوهري أَيْضًا في المصدر اتلسابق .

2- قاله الجوهري أَيْضًا في صحاحه ( رطل ) : ( ٤ / ١٧٠٩ ) .

3- ينظر المصدر السابق .

4- فيقال : رِطْلٌ . ينظر المصدر السابق .

5- ص ١٩١ .

6- في (هـ) : ( قوله ) بدلاً من ( فعلة ) .

7- في الصحاح ( ورد ) : ( ٥٥٠ / ٢ ) .

8- العبارة الموضوعية بين المعقوفتين مكررة في (ق) .

9- ذكره الجوهري في صحاحه ( سحل ) : ( ٥ / ١٧٢٦ ) .

(سَمَحَ) - وهو الكريم (١).

قوله : (( وَنَحْوُ جَلْفٍ ... )) (٢) .

أي : ويجمع باب ( فِعْلٌ ) - بكسر الفاء وسكون العين على  
( أفعال ) كثيراً ، نحو جَلْفٌ وَأَجْلَافٌ . وجاء جمعه على ( أَفْعُلٌ )  
نادراً ، نحو : جِلْفٌ ، وَأَجْلُفٌ .

ويجمع فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين - على أفعال ، نحو : حُرٌّ وَأَحْرَارٌ .

ويجمع ( فِعْلٌ ) - بفتح الفاء والعين - على ( أفعال ) (٣) ، نحو :

بَطَلٌ (٤) وَأَبْطَالٌ وعلى فِعَالٍ نحو حَسَنٌ وَحِسَانٌ ، وعلى ( فِعْلَانٌ )

بكسر الفاء وسكون العين - نحو : أَخٌ وَإِخْوَانٌ ، وعلى ( فُعْلَانٌ )

{٥٩} - بضم الفاء وسكون العين - نحو ذَكَرَ (٥) وَذُكْرَانٌ ، وعلى

( فُعْلٌ ) - بضم الفاء والعين - كَنُصِفَ جمع نَصَفٍ - بفتح الفاء

والعين - رَجُلٌ نَصَفٌ ، أي : مُنْصِفٌ (٦) .

1- ينظر المصدر السابق (سمح) : ١ / ٣٧٦ .

2- هكذا في النسخ الثلاث . وتام العبارة : (( وَنَحْوُ جَلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا ، وَأَجْلُفٍ

نادر ، ونحو حُرٌّ عَلَى أَحْرَارٍ ، ونحو بَطَلٌ عَلَى أَبْطَالٍ ، وَحِسَانٌ وَإِخْوَانٌ وَذُكْرَانٌ وَنُصَفٌ ،

ونحو نَكْدٌ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٌ وَخُشْنٌ ، وجاء وجاعي وحباطي وخذاري ، ونحو يَقْظٌ عَلَى

أيقاظ ، وبابه التصحيح ، ونحو جنيب أجناب )) . ( الشافية ، ص ٦ ، ٧ ) .

3- ( على أفعال ) : ساقطة من (هـ) .

4- في ( ق ) : ( على ) بدلاً من ( و ) .

5- في الأصل : (على) بدل (و) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

6- وقيل : النُّصَفُ : المرأة بين الحَدَثَةِ والمُؤَسِّنَةِ . وقيل : النُّصَفُ الخُدَامُ .

( ينظر الصحاح (نصف) : ٤ / ١٤٣٢ )

ويجمع ( فَعِل ) - بفتح الفاء وكسر العين - على ( أفعال )  
نحو : نَكَدَ وأنكَاد ؛ رجل نَكَدٌ ، أي : عَسِرٌ<sup>(١)</sup> .

وعلى ( فِعَال ) - بكسر الفاء - نحو : وَجَاع ، جمع (٢) وَجِع ،  
صفة مشبهة من : وجع يوجع . وعلى ( فُعُل ) بضمّ الفاء والعين  
نحو : خُسُنٌ ، في جمع : خَسِنٌ .

وقد جاء جمعه على ( فَعَالِي ) - بفتح الفاء - نحو : وَجَاعِي<sup>(٣)</sup> -  
جمع : وَجِيع ، وَحْبَاطِي - جمع حَبِطٌ ، وهو الذي تتطلق<sup>(٤)</sup> بطنه  
من أكل الستمر ،<sup>(٥)</sup> وقيل الماشية التي ينفخ بطنها من أكل  
الهندقوق<sup>(٦)</sup> ، وقيل الباطل<sup>(٧)</sup> [ من قولهم : حَبِطَ عمله ، أي : بطل ]<sup>(٨)</sup> .  
وَحَذَارَى - جمع حَذِرٍ ؛ من حذر يحذر .

ويجمع ( فَعُلٌ ) - بفتح الفاء وضم العين - على أفعال ، نحو :  
يَقُظُ وأيقاظُ ، وباب يَقُظٍ يجمع جمع التصحيح ، وقل جمع التكسير فيه .  
ويجمع فُعُلٌ - بضمّ الفاء والعين - على أفعال نحو جُنُبٌ  
وأجناب .

1- ذكره الجوهري في صحاحه ( نكد ) : ٥٤٥ / ٢ .

2- لفظة ( جمع ) ساقطة من ( ق ) .

3- في ( هـ ) : وجاع .

4- في ( ق ) ( وضع ) بدلاً من ( تتطلق ) .

5- ينظر اللسان ( حبط ) : ٧٥٥ / ٢ ، ٧٥٦ .

6- حكاه الجوهري عن ابن السكيت ( ينظر الصحاح ( حبط ) ١١١٨ / ٣ ) .

7- المصدر السابق .

8- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

## [ جمع التصحيح في الصفات ]

قوله : « ويجمع الجميع (١) ... (٢) » إلى آخره (٣) .

أي (٤) : ويجمع بالواو والنون جميع الصفات إذا كانت للعقلاء

الذكور ، نحو : صَعْبُونَ وَحَسَنُونَ وَجُنُبُونَ وَحَذِرُونَ وَتَدُسُونَ .

وأما مؤنث هذه الصفات فلا يجمع إلا بالألف والتاء ، نحو عَبَلَةٌ

لِضَخْمَةٍ (٥) وَحَذِرَةٌ وَيَقُظَةٌ ؛ فإنها تجمع على عَبَلَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقُظَاتٍ ،

إلا باب فَعَلَةٌ ، فإنه يجمع أيضًا مكسرًا على فِعَالٍ ، نحو : عبلة وعِبَالٍ ،

وَكَمْشَةٍ - لناقة صغيرة الضَّرْع (٦) - على كِمَاشٍ .

وقد جاء ( فِعَلٌ ) - بكسر الفاء وفتح العين - في جمع ( فِعَلَةٌ )

نحو عِلْجٍ ، في جمع : عِلْجَةٌ .

العِلْجُ : الرجل من كَفَّارِ العجم (٧) .

وَالْعِلْجُ - بفتح الفاء وكسر العين - : الرجل الشَّدِيد (٨) .

1- في (هـ) : والجمع يجمع .

2- وتام عبارة ابن الحاجب : " ويجمع الجميع جمع السلامة للعقلاء الذكور ، وأما مؤنثه

فبالألف والتاء لا غير ، نحو : عبلات وحلوات وحلوات وحذرات ويقظات ، الا نحو عبلة

وكمشة ، فإنه جاء على عبال وكماش ، وقالوا : عِلْجٌ ، في جمع عِلْجَةٌ " ( الشافية ، ص٧) .

3- إلى آخره : ساقط من ( هـ ) .

4- لفظة ( أي ) ساقطة من ( هـ ) .

5- ينظر الصحاح ( عبل ) : ١٧٥٦ / ٥ .

6- قاله الجوهري في صحاحه ( كمش ) : ١٠١٨ / ٣ .

7- ويجمع العِلْجُ على : عِلْجٌ وأعلاجٍ وعِلْجَةٌ ( ينظر المصدر السابق ) . ( عِلْجٌ ) : ٣٣٠ / ١ .

8- المصدر السابق .

## [ عَوْدٌ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ ]

قوله : (( وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ (١) ... )) إلى آخره (٢) .

أي : الثلاثي الذي زيادته مدَّةٌ ثالثة ، فإن كانت تلك الزيادة ألفاً جاء ذلك الثلاثي على فعال - بفتح الفاء [ وضمها وكسرها (٣) ] .  
فإن كان ( فعَلاً ) - بفتح الفاء - جمع على ( أفعلَة ) غالباً ،  
نحو : زَمَانٍ وَأَزْمِنَةٌ .

وجاء جمعها (٤) على ( فَعْلٌ ) - بضم الفاء والعين - نحو :  
قَدَالٌ - لمؤخر الرأس (٥) - وَقُدْلٌ (٦) وعلى ( فِعْلَانِ ) ، نحو : غَزَالٌ  
وغيَزْلَانٌ ، وعلى ( فَعُولٌ ) بضم الفاء نحو : عَنَاقٌ وَعُنُوقٌ (٧) .  
العَنَاقُ : أنثى من ولد المعز (٨) .

1- لفظه (ثالثة) : ساقطة من ( هـ ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " وما زيادته مدَّةٌ ثالثة في الاسم ، نحو زَمَانٍ على أزمنة غالباً وجاء قُدْلٌ وغيَزْلَانٌ وَعُنُوقٌ ، ونحو حِمَارٍ على أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ غالباً ، وجاء صيراناً وشمائل ، ونحو غُرَابٍ على أغلابية وجاء قردٌ وغيَرِيَانٌ وَزُقَانٌ ، وغلِمْةٌ وغلِمْه قليلٌ وذُبٌّ نادرٌ ، وجاء في مؤنث الثلاثة أَعْنُقٌ وَأذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ ، وأمكُنٌ شاذٌ . ونحو : رَغِيفٌ على أرغفةٍ وَرَغُفٌ وَرَغْفَانٌ غَالِبًا ، وجاء أنصباءً وفصالاً وأفائلٌ ن وظلِّمان قليلٌ ، وربما جاء مضاعفه على سُرُرٍ ، ونحو عمودٍ على أعمدةٍ وعمُدٍ ، وجاء قِيدَانٌ وأفلاءٌ وذَنَانِبٌ (الشافعية : ص ٧)

3- في الأصل ، ( ق ) : وضم الفاء . وما أثبتناه من ( هـ ) .

4- في الأصل : جميعها . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- ينظر الصحاح ( قذَل ) : ٥ / ١٨٠٠ .

6- ويجمع أيضاً على أفذلة . ( المصدر السابق ) .

7- وكذا أعتق . ( المصدر السابق ) .

8- وأيضاً العَنَاقُ : شئٌ من دوابِّ الأرض كالفهد ، وأيضاً : الداهية ( المصدر السابق ) .

وإن كان فعلاً - بكسر الفاء - يجمع على ( أَفْعَلَةٌ ) و ( فَعْلٌ )  
بضم الفاء والعين غالباً ، نحو: حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ وَحُمُرٌ .

وقد جاء جمعه على ( فِعْلَانِ ) ، نحو صِيرَانِ فِي جَمْعِ صَوَارٍ  
وهو القطيع من البقر ، ولوعاء المسك<sup>(١)</sup> . وعلى فَعَائِلٍ ، نحو :  
شَمَائِلٍ ، في جمع : شِمَالٍ - وهو الخُلُقُ<sup>(٢)</sup> .

وإن كان فعلاً - بضم الفاء - يجمع على أَفْعَلَةٌ غالباً ، نحو :  
غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ [ وعلى فعل نحو : قُرَادٌ وَقُرْدٌ ] وعلى فعل نحو :  
قُرَادٌ وَقُرْدٌ ، وعلى ( فِعْلَانِ ) بكسر الفاء نحو : غُرَابٌ وَغُرْبَانٌ ]<sup>(٣)</sup>  
وعلى ( فِعْلَانِ ) - بضم الفاء - نحو زَقَاقٌ - للسكّة -<sup>(٤)</sup> وَزَقَانٌ .  
وجمعه على ( فَعْلٌ ) - بضم الفاء وسكون العين - نَادِرٌ ، نحو :  
ذُبٌّ فِي جَمْعٍ : ذُبَابٌ .

وقد جاء الجمع في مؤنث الثلاثي المعنوي على أَفْعَلٍ فِي فِعَالٍ  
بفتح الفاء وكسرها وضمها - نحو : أَعْنَقُ ، فِي جَمْعٍ : عَنَاقٌ ، وَأَذْرُعُ  
فِي جَمْعٍ : نِرَاعٌ ، وَأَعْقَبٌ ، فِي جَمْعٍ : عَقَابٌ لِلطَّيْرِ الضَّارِي<sup>(٥)</sup> .

1- وقد جمع الشاعر المعنيين في قوله :

إِذَا لَاحَ الصَّوَارُ ذَكَرْتُ لِيَلِيَّ وَأَذْكُرُهَا إِذَا نَفَخَ الصَّوَارُ  
( ينظر الصحاح ( صور ) : ٢ / ٧١٦ ) .

2- ذكره الجوهري ( ينظر المصدر السابق (شمل) : ٥ / ١٧٤٠ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) .

4- ما بين الشرطتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- ينظر الصحاح ( عقب ) .

ومجيء جمع (فَعَال) - بفتح الفاء - من المذكر على (أفْعَل) شاذّ ، نحو : أمْكُن في جمع : مَكَان .

وإن كانت تلك الزيادة ياء يجمع<sup>(١)</sup> ذلك {٦٠} الاسم على (أفْعَلَة) و(فُعَل) بضم الفاء وسكون العين - و(فُعْلَان) بضم الفاء وسكون العين - غالبًا ، نحو : أرْغِفَة ورْغَف ورْغَفَان ، في جمع : رَغِيف .  
وجاء جمعه على (أفْعِلَاء) ، نحو : أنْصِبَاء ، جمع : نَصِيب  
وعلى (فِعَال) - بكسر الفاء - نحو : فِصَال في جمع : فِصِيل - وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمّه<sup>(٢)</sup> وعلى (فَعَائِل) - بفتح الفاء - نحو : أفَائِل ، جمع أفِيل - وهو صغير الإبل<sup>(٣)</sup> ، وقيل : هو الواحدة من بنات المخاض فما فوقها<sup>(٤)</sup> .

ومجيء (فَعِيل) على (فِعْلَان) - يكسر الفاء وسكون العين - قليلٌ نحو : ظَلِمَان ، في جمع : ظَلِيم - وهو الذّكر من النّعَام<sup>(٥)</sup> .  
وقد يجيء جمع مضاعف (فَعِيل) على : (فُعَل) ، نحو : سَرِير وسُرُر .

وإن كانت تلك الزيادة واوًا جمع ذلك الاسم الذي فيه الواو على (أفْعَلَة) و(فُعَل) غالبًا ، نحو جمع عَمُود على أَعْمِدَة وَعَمُد .

1- لفظة (بجمع) موضعها بياض في (هـ) .

2- ذكره الجوهري في صحاحه (فصل) : ٥ / ١٧٩١ .

3- ينظر الكتاب : ٣ / ٦٠٥ ، وينظر كذلك : الصحاح (أفل) : ٤ / ١٦٢٣ .

4- ذكره الجوهري في صحاحه (أفل) : ٤ / ١٦٢٣ .

5- ذكره الجوهري (ينظر المصدر السابق (ظلم) : ٥ / ١٩٧٨) .

وجاء جمعه على ( فِعْلَان ) نحو : قِعْدَان ، جمع قَعُود - وهي الناقة التي يقدها الراعي في (١) حاجاته (٢) . وعلى ( أفعال ) ، نحو : أَفْلَاءَ ، في جمع : قَلَوٌ - وهو ولد (٣) الجمل الذي يفطم (٤) ، وعلى ( فعائل ) ، نحو ذَنَائِب جمع ذَنُوب - وهو الدلو الملاي (ماء) (٥) والفرسُ الطويلُ الذَنَبُ ، والنَّصِيبُ (٦) .  
قوله : (( الصِّفَةُ ..... )) (٧) .

أي : الصفة في الثلاثي الذي ثالثه مدة زائدة ، فإن كانت تلك (٨) المدة ألفًا ، فإن كانت تلك الصفة على وزن (٩) فَعَالٍ - بفتح الفاء يجمع على ( فُعَلَاء ) ، نحو : جَبَانٌ وَجُبْنَاءُ .

- 
- 1- لفظة (في) ساقطة من (ق) .
  - 2- حكاه الجوهري عن أبي عبيدة ( ينظر الصحاح (قعد) : ٢ / ٥٢٥ ) .
  - 3- في (هـ) : الولد .
  - 4- هكذا في النسخ الثلاث . وفي الصحاح : القَلْوُ المَهْرُ ، لأنه يُفْتَلَى ، أي : يفطم ، (فلا) : ٦ / ٢٤٥٦ ) .
  - 5- وفي اللسان : " القَلْوُ والقَلْوُ والقَلْوُ : الجحش والمَهْرُ إذا فُطِمَ " ( فلا : ٥ / ٣٤٦٩ ) .
  - 6- لفظة (ماء) إضافة من المحقق ، يتطلبها المعنى .
  - 7- ذكر ذلك الجوهري في صحاحه (ذنب) : ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ) .
  - 8- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " الصِّفَةُ ، نَحْوُ جَبَانٍ عَلَى جُبْنَاءٍ وَصُنْعٍ وَجِيَادٍ ، وَنَحْوُ كِبْرَامٍ وَهَجَانٍ ، وَنَحْوُ شَجَاعٍ عَلَى شَجَعَاءٍ وَشُجْعَانٍ وَشُجْعَةٍ ، وَنَحْوُ : كَرِيمٍ عَلَى كُرْمَاءٍ وَكِبْرَامٍ وَتَذْرٍ وَتَثِيَانٍ وَخَصِيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِحَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ : صَبُورٍ عَلَى صُبْرٍ غَالِبًا ، وَعَلَى وَدَّاءٍ وَأَعْدَاءٍ . ( الشافية ، ص ٧ ) .
  - 9- لفظة (تلك) ساقطة من (هـ) .
  - 10- لفظة (وزن) ساقطة من (هـ) .

وعلى فُعْل - بضم الفاء والعين - نحو: صَنَاعٌ وصُنْعٌ ، يقال : امرأة صَنَاعُ اليَدَيْنِ ، أي : حَانِقَةٌ مَاهِرَةٌ بعمل اليدين (١) . وعلى فِعَالٍ نحو : جِيَادٍ فِي (٢) جمع جَوَادٍ - للفرس (٣) . وقالوا في جمع جواد من الرجال : جُودٌ (٤) ، كأنه جمع بضم العين ، كَقُدْلٍ في جمع قِدَالٍ ، ثم سكن .

وإن كانت تلك الصفة على وزن فِعَالٍ - بكسر الفاء - تجمع على فَعْلٍ - بضمّ الفاء والعين - نحو كِنَازٍ وَكَنْزٍ ، يقال : نَاقَةٌ كِنَازٌ بالكسر : مكتنزة اللحم (٥) . وعلى (فِعَالٍ) - بكسر الفاء ، نحو : (هَجَانٍ) في المفرد ، و (هَجَانٍ) في الجمع ؛ فكسرة (هَجَانٍ) في (٦) المفرد ككسرة (كِتَابٍ) ، وكسرة (هَجَانٍ) المجموع ككسرة (رجال) .

وإن كانت تلك الصفة على وزن (فُعَالٍ) - بضم الفاء - يجمع على فُعَلَاءٍ وَفُعْلَانٍ بضم الفاء - وَفِعْلَانٍ - بكسر الفاء - نحو : شُجَعَاءٌ (٧) وَشُجْعَانٍ ، في جمع : شُجَاعٍ .

وإن كانت تلك المدة ياء ، نحو : فَعِيلٍ ، يجمع على : فُعَلَاءٍ وَفِعَالٍ نحو : كُرْمَاءٍ وَكِرَامٍ ، في جمع : كَرِيمٍ . وعلى فُعْلٍ نحو : نُذُرٌ ، في جمع : نَذِيرٍ . وعلى فُعْلٍ نحو : نُذُرٌ ، في جمع : نَذِيرٍ .

1- الصحاح ( صنع ) : ٣ / ١٢٤٦ .

2- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- ينظر الصحاح ( جيد ) : ٢ / ٤٦١ .

4- ينظر المصدر السابق .

5- قاله الجوهري في صحاحه ( كنز ) : ٣ / ٨٩٣ .

6- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- لفظة ( شجعاء ) ساقطة من ( ق ) .

وعلى فُعْلان - بضم الفاء - نحو : تُثَيَان ، في جمع : تُثِي - وهو من النوق : التي (١) وضعتُ بطنين ، وثنيهاً ولدها (٢) . وعلى فِعْلان نحو : خِصَيَان ، جمع : خِصِي . وعلى أفعال ، نحو : أشْرَاف ، جمع : شَرِيف . وعلى أفعلاء نحو : أصدُقَاء ، في جمع : صدِيق . وعلى أفعلة ن نحو : أشِحَّة ، في جمع : شَحِيح . وعلى فُعُول ، نحو : ظُرُوف ، في جمع : ظَرِيف ، فإن الظَّرِيف يجمع على ظُرُفَاء وظِرَاف . وقد (٣) قالوا في جمعه : ظُرُوف ؛ كأنهم جمعوا ظُرُفًا بعد حذف الزوائد (٤) من ظَرِيف .

وإن كانت تلك المدة واوًا ، نحو : فَعُول ، يجمع على : فُعُل {٦١} بضمّ الفاء والعين - غالبًا كـ صَبُور وصَبُور .

وقد يجمع على فَعَلَاء ، نحو : ودُودٌ وودْدَاء . وعلى أفعال ، نحو عدُوٌّ وأعدَاء .

قوله : (( وَقَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ... )) (٥) . إلى آخره .

اعلم أن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مَفْعُولٍ فقياسه أن يجمع على فَعَلَى

1- في الأصل ( الذي ) . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- قاله الجوهري في الصحاح ( ثنا ) : ٦ / ٢٢٩٤ .

3- لفظة ( قد ) ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : الزائد .

5- تمام عبارة ابن الحاجب : " وَقَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بَابُهُ فَعَلَى كَجَرَحَى وَاسْرَى وَقَتَلَى ، وجاء أسَارَى ، وشَذُّ قَتْلًا وَأَشْرَاءُ ، ولا يجمع جمع التصحيح ؛ فلا يقال : جَرِيحُونَ ولا جَرِيحَات ، لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ " . ( الشافية ، ص ٧ ) .

بفتح الفاء وسكون العين - كجمع جَرِيحٍ على جَرَحِي ، وأَسِيرٍ عَلِيٍّ  
أَسْرَى ، وقتيلٍ على قَتَلَى .

وقد جاء جمع (فَعِيلٍ) على وزن : فُعَالِيٍّ - بضمّ الفاء -  
كأَسَارِيٍّ في جمع أسير . وشذَّ جمع فَعِيلٍ على فُعَلَاءٍ ، كجمع (١)  
قَتِيلٍ وأَسِيرٍ على قَتَلَاءٍ وأَسْرَاءٍ .

ولا يجمع فَعِيلٍ [ إذا كان ] (٢) بمعنى مفعول جمع السلامة ؛ فلا  
يقال : جَرِيحُونَ ولا جَرِيحَاتٌ حينئذ .

أما امتناع جمعه بالواو والنون فللفرق بين فَعِيلٍ بمعنى مفعول وفَعِيلٍ  
بمعنى فَاعِلٍ ؛ فإنّ الثاني جمع بالواو والنون، نحو: كَرِيمُونَ وظَرِيفُونَ .

وأما امتناع جمعه على جَرِيحَاتٍ ؛ فلأنّ جَرِيحًا إذا كان مذكرًا  
لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون ، فلو جمع جَرِيحٌ على جَرِيحَاتٍ  
لكان للفرع مَزِيَّةٌ على الأصل ؛ لأنّ المذكر أصل والمؤنث فرع .

اعلم أن قوله : « فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ بآبِهِ فَعَلَى » (٣) ليس على  
إطلاقه ، بل إذا كان فَعِيلٍ بمعنى مَوْجِعٍ أو مُعَاتٍ (٤) ، نحو جَرِيحٍ

1- في (هـ) : نحو جمع .

2- ما بين المعقوفتين إضافة من (ق) ، (هـ) .

3- المصنّف في إطلاقه هذا يحذو حذو الزمخشري في مفضّله ؛ يقول الزمخشري " وأما  
فَعِيلٍ بمعنى مفعول فبآبِهِ أن يكسر على فَعَلَى ، كَجَرَحِيٍّ وَقَتَلَى . وقد شذَّ : قَتَلَاءٍ وَأَسْرَاءٍ " .  
( المفصل ، ص ١٩٤ ) . ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه العبارة في شرحه على المفصل ،  
لا بالشرح ولا بالتعليق عليها .

4- أي ما كان متضمّنًا للأفات والمكارة التي يتعرض لها الأحياء . ( ينظر: شرح الشافية  
للرضي ؛ ٢ / ١٤٢ ) .

وَجَرَحَى ، وَلَذَعَى ، وَقَتَّلَ وَقَتَّلَى ، وَمَا سَوَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُوجِعٍ أَوْ  
مُمَاتٍ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لَيْسَ يَجْمَعُ عَلَى فَعَلَى ، وَلَا يَكَادُ يَوْجِدُ  
ذَلِكَ ، نَحْوُ : نَطِيحٌ بِمَعْنَى مَنْطُوحٍ (١) - فِي : نَعِجَةٌ نَطِيحٌ - وَلَبِنٌ  
مَذِيْقٌ بِمَعْنَى مَمْدُوقٍ ، وَأَجِيرٌ بِمَعْنَى مَأْجُورٍ ، وَحَلِيبٌ بِمَعْنَى مَحْلُوبٍ  
وَقَضِيْبٌ بِمَعْنَى مَقْضُوبٍ أَيْ بِمَعْنَى (٢) مَقْطُوعٍ ، وَنَبِيْذٌ بِمَعْنَى مَنْبُودٍ  
وَطَبِيْخٌ بِمَعْنَى مَطْبُوخٍ وَمَخِيْضٌ بِمَعْنَى مَمْخُوضٍ وَفَصِيْلٌ بِمَعْنَى  
مَفْصُولٍ ، وَرَجِيْمٌ بِمَعْنَى مَرْجُومٍ ، وَحَمِيْدٌ بِمَعْنَى (٣) مَحْمُودٍ ، وَبِئْرٌ  
خَسِيْفٌ بِمَعْنَى مَخْسُوفَةٍ (٤) . وَنَحْوَهَا لَا يَسْتَقِيْمُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فَعَلَى  
وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِي أَمْرِهِ إِلَى (٥) السَّمَاعِ ، نَحْوُ :  
قَضِيْبٌ وَقَضُبٌ ، وَنَبِيْذٌ وَأَنْبِذَةٌ (٦) وَطَبِيْخٌ وَطَبَائِخٌ .  
قَوْلُهُ : (( وَنَحْوُ مَرَضَى ... )) (٧) إِلَى آخِرِهِ .

هذا جواب عن سؤال مقدر . وتقدير السؤال : أن مريضاً بمعنى  
فاعل ؛ لأنك تقول : مَرِيضٌ فَهُوَ مَرِيضٌ ، مع أنه جمع على فَعَلَى ،  
وأنت قلت : فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَجْمَعُ عَلَى فَعَلَى ؟

- 
- 1- بمعنى منطوح : ساقط من ( ق ) .
  - 2- بمعنى : ساقطة من ( هـ ) .
  - 3- بمعنى : ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- في الأصل : مخسوف . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 5- في ( ق ) : على .
  - 6- في الأصل : وأنبذ . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 7- تمام عبارة ابن الحاجب : "ونحو مَرَضَى محمولٌ على جَرَحَى ، وإذا حملوا عليه هلكت  
وَمَوْتَى وَجَرَّيَ فهذا أجدر" . ( الشافية ، ص ٦ )

وأجاب عنه بأن مريضاً<sup>(١)</sup> محمول على باب جريح لموافقته إياه في المعنى ؛ لأنَّ المريض في المعنى لمن أصابه داءٌ ، كما أنَّ الجريح<sup>(٢)</sup> لمن أصابه جُرْحٌ .

وإذا حملوا على باب جريح بمعنى مفعول باب هَالِكٍ ، ومَيِّتٍ ، وأَجْرَبَ جمعوها على هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَحَى ؛ لموافقتهما إياه<sup>(٣)</sup> في أصل المعنى<sup>(٤)</sup> من حيث إنها كانت لمن أصابه ضَرَرٌ من هَلَاكٍ وَمَوْتٍ وَجَرَبٍ ، فأشبهه من أصابه جُرْحٌ ، فَحَمَلَ مريضٍ على جريحٍ بمعنى مفعول أولى من حَمَلَ هَالِكٍ وَمَيِّتٍ وأجرب عليه ؛ لموافقة مريضٍ جريحاً في المعنى والزينة ، وموافقة هَالِكٍ وَمَيِّتٍ وَأَجْرَبَ إياه في المعنى ، لا في الزينة .

قوله : « كَمَا حَمَلُوا أَيَّامِي وَيَتَّامِي عَلَى وَجَاعِي وَحَبَّاطِي » .

اعلم {٦٢} أَنَّ حَقَّ فَعَالِي أَنْ يَكُونَ فَعَلَاءَ ، نحو : صَحَارِي فِي جَمْعِ صَحْرَاءَ ، ثُمَّ جَمَعَ فَعَلَانُ عَلَى فَعَالِي ؛ لِلْمَشَابَهَةِ الَّتِي بَيْنَ أَلْفِ فَعَلَاءَ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ الَّتِي فِي فَعَلَانِ ، ثُمَّ حَمَلَ<sup>(٥)</sup> فَعِلٌ عَلَى فَعَلَانِ فِي جَمْعِهِ عَلَى فَعَالِي ؛ لِمُؤَافَقَتِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا صِفَةً لِفَعَلٍ ، نَحْوِ عَطِشٍ ، فَهُوَ عَطِشٌ وَعَطِشَانُ ، وَغَرِبٌ فَهُوَ غَرِبٌ وَغَرَّتَانُ ،

- 1- في الأصل ، (ق) : مريض . والصحيح ما أثبتناه من (هـ) ، إلا إذا حمل على الحكاية .
- 2- في الأصل ، (ق) : جريح . وما أثبتناه من (هـ) .
- 3- في الأصل (إياها) . والصحيح ما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .
- 4- في (هـ) : معناه .
- 5- في (ق) : (فحمل) بدلاً من (ثم حمل) .

وَصَدِيٍّ فَهُوَ صَدٌّ وَصَدِّيَّانِ . فَجَمَعَ عَطِشٌ وَعَطَشَانٌ عَلَى (١) عَطَاشِيٍّ  
 ثُمَّ جَمَعَ فَعِلٌ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ فَعْلَانٌ عَلَى فَعَالِيٍّ ، نَحْوُ : وَجِعٌ وَحَبِطٌ  
 فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى وَجَاعِيٍّ (٢) وَحَبَاطِيٍّ ثُمَّ حُمِلَ فَيُعَلِّمُ وَفَعِيلٌ عَلَى فَعِلٍ  
 فِي جَمْعِهِ عَلَى فَعَالِيٍّ ، نَحْوُ : أَيْمَانِيٍّ وَيَتَامِيٍّ ، فِي جَمْعِ : أَيْمٍ وَيَتِيمٍ  
 لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْوِزْنِ - إِلَّا (٣) بَزِيَادَةِ الْيَاءِ ، وَلِمُوَافَقَةِ الْأَيْمِ وَالْيَتِيمِ  
 لِوَجْعٍ وَحَبِطٍ [ فِي كَوْنِ الْأَيْمَةِ وَالْيَتِيمِ (٤) ] أَفَّةً فِي الْأَيْمِ وَالْيَتِيمِ .  
 اعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : وَحَمَلُوا أَيْمًا وَيَتِيمًا عَلَى وَجِعٍ وَحَبِطٍ لَكَانَ أَوْلَى .

قَوْلُهُ : « الْمُوْنْتُ ... » (٥) . أَي : الْمُوْنْتُ مِنْ بَابِ مَا ثَالِثَةٌ مَدَّةٌ  
 فِي الصِّفَاتِ ؛ فَإِنْ فَعِيلَةٌ مِنْهُ تَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ - بِكَسْرِ الْفَاءِ - وَفَعَائِلٍ ؛  
 كَجَمْعِ (٦) صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ .  
 وَقَدْ جَاءَ جَمْعُ فَعِيلَةٍ عَلَى فُعَلَاءَ ، نَحْوُ : خُلَفَاءَ ، فِي جَمْعِ :  
 خَلِيفَةً ، فَكَانَهُمْ جَعَلُوهُ خَلِيفًا كَشَرِيفٍ .

- 
- 1- فِي الْأَصْلِ : (عَطَاشٌ) . وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- فِي ( هـ ) : وَجَاعٌ .
  - 3- فِي الْأَصْلِ ، ( هـ ) : لَا . وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ ( ق ) .
  - 4- فِي ( ق ) : ( فِي كَوْنِهِمَا ) مَوْضِعٌ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ .
  - 5- تَمَامُ عِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ : " الْمُوْنْتُ ؛ نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ وَجَاءَ :  
 خُلَفَاءَ ، وَجَعَلُوهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلَى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ " .  
 ( الشَّافِيَّةُ ، ص ٧ ) .
  - 6- فِي ( ق ) : نَحْوُ .

وقال قوم : إِنَّه جمع خَلِيف ، وأما خَلِيفَةٌ فجمعها خَلَائِفُ (١) .  
 وقال المصنّف : « هذا أولى » ؛ لاستبعاد أن تجمع فَعِيلَةٌ على  
 فُعَلَاءَ ؛ لكثرة جمع فعيل على فُعَلَاءَ نحو كُرَمَاءَ وَظُرَفَاءَ ، في جمع  
 كَرِيمٍ وَظَرِيفٍ .

وقالوا ليس في المؤنث فعلاء إلا : فقيرة من نسوة فقراء ، وسقيهة  
 من نسوة سفهاء ، وأما أصدقاء وأغنياء وأصقياء فخاص بالمذكر .  
 ويُجمَعُ فَعُولُ المؤنث ، في الصفة ، على : فَعَائِلُ ، نحو عَجَائِزُ  
 في جمع : عَجُوز .

وإنما لم يذكر المصنّف جمع فَعَالَةٌ وَفَعَالَةٌ وَفَعَالَةٌ في الصفات لعدم  
 مجيئها .

اعلم أنه لم يتعرّض لفَعُولُ المذكر ولم يبسط في فَعُولُ المؤنث  
 أيضًا ، لكن يجب أن تعلم أنّ ( فَعُولُ ) (٢) إذا كان وصفاً يستوي فيه  
 المذكر والمؤنث ، فإن كان مذكراً يجمع على فَعُلٍ فحسب ، كَصَبُورٍ  
 وَصَبْرٍ ، وَغَدُورٍ وَغُدْرٍ ، وَعَقُورٍ وَعَقْرٍ ، وإن كان مؤنثاً يجمع على  
 فَعُلٍ وَفَعَائِلُ ، نحو : عَجُوزٍ وَعَجُزٍ وَعَجَائِزُ ، وَقُلُوصٍ (٣) وَقُلُوصُ

1- قال سيبويه : " وقالوا : خليفة وخالئف فجاءوا بها على الأصل وقالوا خلفاء من  
 أجل أنه لا يقع إلا على مذكر ، فحملوه على المعنى ، وصاروا كأنهم جمعوا خليفة  
 حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير " . ( الكتاب : ٣ / ٦٣٦ ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : فعول . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- القُلُوصُ من النوق : الشَّابَّةُ ، وهي بمنزلة الجارية من النساء ( قاله الجوهري  
 في صحاحه ( قلص ) : ٣ / ١٠٥٤ ) .

وَقَلَائِصَ ، وَسَلُوبٍ وَسَلْأَبٍ . قَالَ سَبْيُوِيَه : (( وَقَدْ يَسْتَعْنِي  
بِبَعْضٍ مِنْ (١) هَذَا عَنْ بَعْضٍ )) (٢) ؛ نَحْوُ : صَعَائِدٌ فِي جَمْعِ صَعُودٍ  
[و] (٣) لَا يُقَالُ صُعُدٌ ، وَيُقَالُ :عُجِّلْ وَلَا يُقَالُ عَجَائِلٌ فِي جَمْعِ عَجُولٍ .

---

1- لفظة (من) ساقطة من (هـ) .

2- الكتاب : ٣ / ٦٣٦ .

3- الواو إضافة من (ق) ، (هـ) .

## [ جمع فاعل الاسم ]

قوله : « فَاعِلٌ الاسْمُ ... » إلى آخره (١) .

اعلم أن فاعلاً (٢) إذا كان اسماً يجمع على فَوَاعِلٍ ، نحو :  
كَوَاهِلٍ ، في جمع كَاهِلٍ - وهو ما بين الكتفين (٣) - وجاء جمعه على  
فُعْلَانٍ ، بضمّ الفاء وسكون العين ، وفِعْلَانٍ ، بكسر الفاء وسكون  
العين ، نحو : حُجْرَانٍ ، في جمع حَاجِرٍ ، وهو ما يمسك الماء عند  
شفه الوادي (٤) ، وَجِنَانٍ ، في جمع جَانٍ - وهو أبو الجِنِّ (٥) .  
قوله (٦) : « الْمُؤَنَّثُ ... » (٧) .

أي : جمع : المؤنث من باب (فاعل) الاسم إذا كان مؤنثاً بالتاء  
على وزن (فَوَاعِلٍ) ؛ فَإِنَّ فَاعِلَةً إِذَا كَانَتْ اسْمًا تَجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ ،  
نحو : كَاتِبَةٌ وَكَوَاتِبٌ . وَالكَاتِبَةُ مِنَ الْفَرَسِ : مَقْدَمُ الْمَنْسُجِ حَيْثُ تَقَعُ  
عَلَيْهِ يَدُ الْفَارِسِ (٨) {٦٣} .

- 1- تمام عبارة ابن الحاجب : « وَفَاعِلٌ الاسْمُ ، نحو : كَاهِلٍ ، على كَوَاهِلٍ ، وجاء :  
حُجْرَانٍ وَجِنَانٍ » . ( الشافية ، ص ٧ )
- 2- في (ق) ، (هـ) : (فاعل) .
- 3- ينظر الصحاح (كهل) : ٥ / ١٨١٤ .
- 4- وفي اللسان : الحاجز بين الشينين (حجز : ٢ / ٧٨٦) .
- 5- ينظر المصدر السابق (جنن) : ٥ / ٢٠٩٤ .
- 6- قوله : ساقطة من (هـ) .
- 7- تمام عبارة ابن الحاجب : « وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ ، وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ  
فَقَالُوا : فَوَاصِعٌ وَنَوَافِقٌ وَدَوَامٌ وَسَوَابٌ » ( الشافية ، ص ٧ ) .
- 8- ذكر ذلك الجوهر في صحاحه (كتب) : ١ / ٢١٠ .

وقد نزلوا ( فاعلاء ) الذي هو المؤنث بالألف منزلة ( فاعلة )  
 المؤنث بالتاء في جمعه على ( فواعل ) ، فجعلوا ألفى التأنيث بمنزلة  
 تاء التأنيث ، فقالوا في جمع قاصعاء : قَوَاصِعٌ وفي جمع نَافِقَاءُ :  
 نَوَافِقٌ ، وفي جمع دَآمَاءُ : دَوَآمٌ ، على وزن : فَوَاعِلِ .  
 وَالْقَاصِعَاءُ : حُجْرٌ من جِحْرَةِ اليرْبُوعِ ، وهو الباب الذي يقصع  
 فيه ؛ أي : يدخل فيه (١) .

وَالنَّافِقَاءُ : إحدى جِحْرَةِ اليرْبُوعِ ، يكتُمها ويُظهر غيرها ويعدها  
 لهربه ، وهو يرققه ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء  
 برأسه وخرج منه (٢) .

والدَآمَاءُ : - بالمدّ ، وتشديد الميم - : إحدى جِحْرَةِ اليرْبُوعِ  
 التي يدمها بالتراب ؛ أي : يطلي رأسها به (٣) .  
 وفي جمع سَابِيَاءَ : سَوَابٍ ، كَجَوَارٍ .  
 وَالسَّابِيَاءُ : المشيمة (٤) التي تخرج مع الولد (٥) .

1- ذكره الجوهري في صحاحه ( قصع ) : ٣ / ١٢٦٦ ) .

2- المصدر السابق ( نفق ) : ٤ / ١٥٦٠ .

3- المصدر السابق ( دم ) : ٥ / ١٩٢١ .

4- في الأصل : المسيية . وما أنبتاه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- والسابياء : أيضًا : النتاج . وكذا : إذا كثر نسل الغنم فهي السابياء . ( كل ذلك ذكره

الجوهري في صحاحه ( سبا ) : ٦ / ٢٣٧٢ ) .

## [ جمع فاعل الصفة ]

قوله : (( الصفة ... )) إلى آخره (١) .

يعني إن كان ( فاعل ) صفة تجمع على ( فعل ) و ( فُعَال ) غالبًا ، كما يجمع جاهل على جهل و جهال .

ويجمع على ( فعلة ) كثيرًا كفسقة ، في جمع : فاسق . وعلى ( فعلة ) (٢) في المعتل (٣) العين ، نحو : قضاة ، في جمع : قاض . وعلى ( فُعَل ) ، نحو : بزل ، في جمع : بازل - وهو البعير الذي طعن في السنة التاسعة (٤) - وعلى ( فعلاء ) ، نحو : شعراء ، في جمع : شاعر . وعلى ( فُعَلان ) - بضم الفاء وسكون العين - نحو : صُحْبَان ، في جمع : صاحب . وعلى ( فعال ) - بكسر الفاء - نحو : تجار ، في جمع : تاجر - وهو الذي يتجر ، أو (٥) بائع الخسر ؛ فإن العرب تسمى بائع الخمر تاجرًا (٦) . وعلى ( فُعول ) - بضم الفاء (٧)

1- تمام عبارة ابن الحاجب : " الصفة ، نحو جاهل على جهل و جهال غالبًا ، وفسقة كثيرًا وعلى قضاة في المعتل اللام ، وعلى نزل و شعراء زصُحْبَان وتجار وقعود ، وأما فوارس فشاذاً " . ( الشافية ، ص ٧ ) .

2- في الأصل ، (ق) : فعاة . وما أثبتناه من (هـ) .

3- في (هـ) : معتل .

4- ذكره الجوهري في الصحاح (بزل) : ٤ / ١٦٣٣ .

5- في (هـ) : أي .

6- قاله الجوهري في الصحاح (تجر) : ٢ / ٦٠٠ .

7- في الأصل ، (ق) : بفتح الفاء . والصحيح ما أثبتناه من (هـ) .

نحو قُعود ، في جمع قَاعِدٍ . والقاعد من النخل : الذي تتاله اليد (١) .  
 وأما مجيء جمع ( فاعل ) للمذكر العاقل في الصفات على  
 ( فواعل ) فشآت ، نحو قَوَارِسَ (٢) ، جمع فارس ؛ لأنه لا يقال :  
 فارسة ، و (٣) لأنه لا يكاد أن يذكر موصوفه فجرى مجرى الأسماء .  
 وكذا : نَوَاقِسٍ وَسَوَابِقٍ وَهَوَالِكٍ ، في جمع : نَاقِسٍ ، وَسَابِقٍ وَهَالِكٍ  
 كقول الفرزدق (٤) :

(٩) وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرَّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ (٥)  
 أي مُطَاطِنِي الرُّؤُوسِ ، إِجْلَالًا لَهُ (٦) .  
 وكقول الآخر :

- 
- 1- ذكره الجوهري في الصحاح ( قعد ) : ٢ / ٥٢٥ .
  - 2- في ( ق ) : الفوارس .
  - 3- اللواو ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- الفرزدق : هو أبو فراس ، همّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية ابن عقّال بن محمد ابن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، البصريّ .
  - 5- البيت من الكامل ، قاله الفرزدق ، ضمن قصيدة يمدح بها آل المهلب وخص من بينهم ابنه يزيد، وكان يزيد هذا واليًا على خراسان من قبل بني أمية . والبيت في ديوانه ص ٣٧٦ .
  - وينظر في هذا الشاهد : الكتاب : ٣ / ٣٨٠ ، والمقتضب : ١ / ١٢١ ، ٢ / ١٩ ) ،  
 والمنقوص والممدود ، للفراء : ١٣١ ، والصحاح ( نكس ) ٣ / ٨٩٦ ، وشرح أدب الكاتب :  
 ٢٥ ، وابن يعيش : ٥ / ٥٠٦ ، شرح الشافية للرضي : ٢ / ١٥٣ ( رقم ٦٤ ) ، واللسان  
 (نكس) : ٦ / ٤٥٤٠ ، وشرح شواهد الشافية : ١٤٢ ، ( رقم ٧٤ ) ، والخزانة : ١ / ٢٠٤  
 ( رقم ٣٠ ) .
  - والشاهد فيه : جمع ( ناكس ) صفة العاقل على نواكس ضرورة .
  - 6- إجلاؤه : ساقط من ( ق ) .

(١٠) وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ تَائِرٌ غَدَاتِنْدِ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ (١) .

قيل : في الأخير نظر ؛ لجواز أن يكون جمع هالكة ، تقديره :

في المنهج الهالك .

قال ابن (٢) القَطَّاع في كتاب الأبنية : " (يجمع) (٣) الصاحب

على صواحب " .

وإذا كان فاعل (٤) وصفاً لغير عاقل جمع قياساً على فواعل، نحو:

صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ ، وَحَاجِبِ الْعَيْنِ وَحَوَاجِبٍ ، وَشَارِبٍ وَشَوَارِبٍ ،

وَسَاعِدٍ وَسَوَاعِدٍ ، وَنَاطِرٍ وَتَوَاطِرٍ ، وَغَارِبٍ - لما بين السَّامِ

والعنق (٥) وغوارب ، وحارك (٦) - للكاهل - وحوارك (٧) ، (٨) ،

وشامخ وشوامخ (٩) .

1- هذا بيت من الطويل نسبة الجوهري في صحاحه لابن جِدْل الطَّعَان ، رواية عن أبي

عمرو بن العلاء ، وتابعه في ذلك صاحب اللسان . وقبله :

تَجَاوَزْتُ هَذَا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إِلَى ذِكْرِ مَالِكٍ

ينظر فيه : الصحاح ( هلك ) ٤ / ١٦١٧ ، واللسان ( هلك ) ٦ / ٤٦٨٦ ، والشاهد في

قوله : " أوهالك في الهوالك " ، حيث جمع " هالك " على " هوالك " ضرورة .

2- في الأصل : بين . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- لفظة ( يجمع ) : من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : الفاعل .

5- نكره الجوهري في صحاحه ( غرب ) : ١ / ١٩٣ .

6- في ( ق ) : وجاذي .

7- في ( ق ) : وجوازل .

8- ينظر الصحاح ( حرك ) ٤ / ١٥٧٩ ، اللسان " حرك " : ٢ / ٨٤٤ .

9- في الأصل : سامج وسوامج . تحريف .

قوله : « والمؤنث نحو نائمة على نوائم » .

أي : فاعل (١) إذا كان مؤنثاً يجمع على فواعل وفُعَل ، سواء كان بالتاء ، نحو : نائمة ، ونوائم (٢) ونوّم ، أو كان بغير التاء كحائض وحوائض وحيّض .

---

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : الفاعل .

2- لفظة ( نوائم ) ساقطة من ( ق ) .

## [ جمع / آخره ألف التانيث ]<sup>ما</sup>

قوله : « المؤنث بالألف رابعة<sup>(١)</sup> (...) » إلى آخره (٢) .

أي : ويجمع الاسم المؤنث بالألف المقصورة إذا كانت رابعة على فِعال - بكسر الفاء - نحو : إناث ، جمع أنثى . وبالألف الممدودة إذا كانت رابعة ، نحو : فعلاء ، على : فعالي ، نحو : صحراء {٦٤} وصحاري .

وتجمع الصِّفة المؤنثة<sup>(٣)</sup> بالألف المقصور إذا كانت رابعة وكانت تلك الصفة على وزن ( فَعَلَى )<sup>(٤)</sup> - بفتح الفاء - على ( فِعال ) نحو : عطشى وعطاش .

وإن كانت على وزن ( فِعَلَى ) - بكسر الفاء - يجمع على ( فَعَالَى ) نحو حرَمَى وحرَامَى .  
والحرَمَى : ناقةٌ تشتهي الفحل<sup>(٥)</sup> .

1- لفظة ( رابعة ) ساقطة من ( هـ ) - وفي الأصل ، ( ق ) : رابعا . وما أثبتناه من متن الشافية .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها « المؤنثُ بالألف رابعة : نحو أنثى على إناث ، ونحو صحراء على صحاري ، والصفة نحو عطشى على عطاش ، ونحو حرَمَى على حرَامَى ، ونحو بطحاء على بطاح ، ونحو عشاء على عِشَار ، وفَعَلَى أَفْعَل كالصغرى على الصغرى ، وبالألف خامسة نحو حَبَارَى على حَبَارِيَات » . ( الشافية ، ص ٧ )

3- في النسخ الثلاث : المؤنث . وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى .

4- في ( هـ ) : فعل .

5- ينظر الصحاح ( حرم ) : ٥ / ١٨٩٦ .

وتجمع الصفة المؤنثة بالألف الممدودة إذا كانت رابعة وكانت على وزن فعلاء - بفتح الفاء وسكون العين - أو فعلاء - بضم الفاء وفتح العين - على (فعال) كبطحاء على بطاح . والبطحاء : سئل وأسع فيه دقاق الحصى . ومنه بطحاء مكة (١) - وعشراء على عشر . والعشراء : صفة الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ، ويبقى لها هذا الاسم إلى وقت الولادة (٢) .

وإن كانت الصفة التي ألف تأنيتها المقصورة رابعة فعلى - بضم الفاء وسكون العين - الذي مذكرها (٣) أفعل يجمع على (فعل) نحو : صغرى على (٤) (صغر) وفضلى على (فضل) ولو قدم هذا على الممدودة كان أنسب .

ويجمع المؤنث بالألف خامسة بالألف والتاء ، نحو : حبارى ، على : حباريات .

ذكر في الصحاح أن حبارى : طائر يقع (٥) على الذكر والأنثى واحدها وجمعها سواء ، وإن شئت قلت في الجمع حباريات .

1- ذكره الجوهري في صحاحه (بطح) : ١ / ٣٥٦ .

2- ينظر المصدر السابق (عشر) : ٢ / ٧٤٧ .

3- في النسخ الثلاث : منكرة . وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى .

4- في الأصل : (في) . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

5- في الأصل (يرتفع) . والصحيح ما أثبتناه من (ق) ، (هـ) ، لموافقته ما في

الصحاح .

وذكر أيضا (١) أن ألفه ليست (٢) للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما  
بُني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة  
ولا نكرة ؛ أي لا ينون .

وقال الصنعاني : إنه سهو منه ؛ لأنّ الألف التي فيه للتأنيث  
كشكاعى - لِنَبْتِ (٣) - وَسُمَانِي - لطائر (٤) .

والدليل على أنها للتأنيث أنها (٥) لو لم تكن للتأنيث لانصرفت .

---

1- في الصحاح ( حبر ) : ٢ / ٢٢١ .

2- في النسخ الثلاث : ليس . والصحيح ما أثبتناه .

3- وهو نَبْتُ يُنْدَاوِي بِهِ ( ينظر الصحاح " شمع " : ٣ / ١٢٣٨ ) .

4- ينظر المصدر السابق : سمن : ٥ / ٢١٣٨ .

5- ( أنها ) ساقطة من ( ق ) .

## [ جمع أفعال ، اسماً وصفة ]

قوله : (( وأفعلُ : الاسمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ (١) ... )) إلى آخره (٢) .  
اعلم أنه أفعل إذا كان اسماً كيف تَصَرَّفَتْ (٣) حركاته من أفعل  
وإفعل وأفعل : يجمع على ( أفاعِل ) نحو جمع أجدل وأحوص -  
علمًا - وإصبع ، على : أجدِل وأحوص وأصابع .  
وإنما جمع أحوص - علمًا - على حوص مع أنه لا يجمع أفعل  
على فُعل إلا إذا كان وصفاً وهوليس بوصف حينئذ ، نظراً إلى  
الوصفية الأصلية .

وإنما ذكر أن جمع أحوص على أحاوص مع استغنائه عنه بذكر  
أجدل ، ليذكر بعده أنه يجمع على فُعل أيضاً ، إذا كان علمًا ، نظراً  
إلى الوصفية الأصلية ، كقول الأعشى (٤) .

1- كيف تصرف : ساقطة من (هـ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : (( وأفعلُ : الاسمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ ، نحو أجدل وإصبع ،  
وأحوص ، على : أجدل وأصابع وأحوص ، وقولهم : حوص للمح الوصفية الأصلية ،  
والصفة نحو أحمَر على حُمَرَات وحُمُر ، ولا يقال : أحمرون لتمييزه عن أفعل التفضيل ،  
ولا حمراوات لأنه فرعه ، وجاء الخضراوات لغلبته اسماً ، ونحو الأفضل على الأفاضل  
والأفضلين )) ( الشافية ، ص ٧ ) .

3- كيف تصرف : ساقطة من (هـ) .

4- وهو ميمون بن قيس ، ولد في قرية منفوحة - وهي الآن حيٌّ في الرياض - في قومة  
بني قيس بن ثعلبة ، وهم بطن من بطون بكر بن وائل بن ربيعة عرفوا بالفصاحة فنشأ على  
فصاحتهم ، وكان أعشى العينين فلقب بالأعشى ، وكنى بأبي بصير تفاؤلاً له بشفاء بصره ،  
توفي سنة ٦٢٩هـ . ( ينظر في ترجمته وأخباره : الأغاني : ١٠٤/٩ - ١٢٥ ) .

(١١) أَتَانِي وَعَيْدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْنَهَيْتَ الْأَحْوَصَا (١)

وذلك أنه قد كان هجا علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص ومدح عامر بن الطفيل فتوعده بالقتل فقال ذلك .

وأراد بالأحاوص : مَنْ وَلَدَهُ الْأَحْوَصُ ، وهم :عوف بن الأحوص وعمرو بن الأحوص ، وشريح بن الأحوص .  
وأفعل إذا كان صفة يجمع على فُعْلان - بضم الفاء وسكون العين - وعلى فُعَل بضم الفاء وسكون العين - نحو أحمر : حُمْران وَحُمْر .

ولا يجمع باب ( أحمر ) بالواو والنون ؛ فلا يقال : أحمران (٢)  
للفرق بين أفعل للتفضيل ، وبين أفعل [ الذي هو الصفة لغير

---

1- هذا بيت من الطويل ، من قصيدة طويلة ، وهى في ديوانه ص ٩٩ - ١٠٠ ) .

وأراد بالأحوص والأحواص : أولاد الأحوص بن جعفر ، الذين ذكرهم ركن الدين .  
والأحوص : اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة وسمي الأحوص لضيق كان في عينيه .

ينظر في الشاهد : الصّحاح ( حوص ) : ٣ / ١٠٣٤ ، وتهذيب إصلاح المنطق : ٢ / ٣١٣ ، والمفصل ( ص ١٩٥ ) ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥٤٧ ( رقم ١٦٩ ) ،  
واللسان ( حوص ) : ٢ / ١٠٥٠ ، وشرح الشافية للجاربردى : ١ / ١٤٦ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ١٤٤ ( رقم ٧٦ ) .

والشاهد في قوله : ( الحوص ) ، ( والأحواص ) ، حيث جمع الأحوص على الحوص بالنظر إلى كونه وصفاً في الأصل ، وجمعه على الأحاص بالنظر إلى الاسمية .  
2- في (هـ) : أحمرين .

التفضيل، فإن [ (١) أفعال التفضيل يجمع بالواو والنون ، نحو:  
( أفضلون ) .

ولا يجمع باب ( حمراء ) بالألف والتاء ؛ فلا يقال حمراوات ؛  
لأن جواز جمع المؤنث بالألف والتاء فرع جواز جمع مذكره بالواو  
والنون ، لكون المؤنث فرع المذكر ، وامتناع أن يكون للرفع مزية  
على الأصل .

وإنما جمع خضراء {٦٥} على الخضراوات مع كونها مؤنث  
الأخضر ، وامتناع : أخضرون لغلبة استعماله [ اسمًا ] (٢) من غير  
النظر إلى أنها وصف لموصوف ، فجمعوها جمع الأسماء وجمع  
أفعال التفضيل مكسرًا على أفعال (٣) ومصححًا على الأفعالين ، نحو  
الأفضل (٤) ، والأفاضل ، والأفضلين .

---

1- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

2- لفظة ( اسمًا ) من ( هـ ) .

3- في الأصل : ( فاعل ) : والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- لفظة ( الأصل ) ساقطة من ( هـ ) .

## [ جمع فَعْلَان : اسماً وصفة ]

قوله : « وَ (١) نَحْوُ شَيْطَانٍ .... » إلى آخره (٢) .

يعني أن الاسم الذي لحقه الألف والنون ، نحو : فَعْلَان ، إن كان اسماً يجمع على فَعَالِينَ كيف تصرف حركاته (٣) ، نحو : شيطان وشياطين ، وسِرْحَان - للذئب (٤) - وسراحين ، وسلطان وسلطين .

وقد جاء جمعه على فِعَالٍ - بكسر الفاء - سِرْحَان وسِرَاح .  
وإن كان صفة يجمع في الأكثر على فِعَالٍ - بكسر الفاء -  
وعلى فَعَالِيٍّ - بفتح العين - نحو : غَضْبَان ، وغِضَاب ، وسُكْرَان ،  
وسَكَارِي .

وقد جاء جمع أربع كلمات على وزن فُعَالِيٍّ - بضم الفاء -  
وإن كان الأصل فيه الفتح نحو : كَسْلَان وكُسَالِيٍّ ، وسُكْرَان  
وسُكَارِيٍّ ، وعَجْلَان وعَجَالِيٍّ ، وغيران وغيرَارِيٍّ .

---

1- الواو ساقطة من ( ق ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسَلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيْطَانٍ وَسَلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، وَالصَّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارِيٍّ ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةٌ كُسَالِيٍّ وَسُكَارِيٍّ وَعَجَالِيٍّ وَعُغَارِيٍّ " .  
( الشافية ، ص ٧ ) .

3- المقصود بعبارة " كيف تصرف حركاته " : مهما تغيرت حركات أوله ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة .

4- للذئب : ساقطة من ( هـ ) .

قوله : « فَيَعْلُ ... » إلى آخره (١) .

أي : الاسم الذي على وزن ( فَيَعْلُ ) يجمع على ( أفعال ) نحو : مَيّت وأموات ، وعلى ( فَعَال ) بكسر الفاء ، نحو : جَيّد وجياد ، وعلى ( أَفْعَاء ) ، نحو بَيّن وأبَيّنَاء - والبَيّنُ : الرَّجُلُ الفصيح (٢) - وَهَيّن وأهُونَاء (٣) .

وجاء أجودَاء في جَيّد .

قوله : « ونحو شَرَّابون ... » إلى آخره (٤) .

اعلم أن فَعَالاً - بفتح الفاء - وفَعَالاً - بضم الفاء وتشديد العين - وفَعِيلاً - بكسر الفاء وتشديد العين - ومَفْعُولاً ومَفْعَلًا جمعت السلامة بالواو والنون نحو ( شَرَّاب ) على ( شَرَّابون ) ، و ( حُسَّان ) على ( حُسَّانون ) ، و ( فِسَّيق ) على ( فِسَّيقون ) و ( مضروب ) على ( مضروبون ) و ( مكرم ) على ( مكرمُون ) ، و ( مكرم ) - اسم مفعول على ( مكرمُون ) واستغنى فيها بجمع التصحيح على (٥) جمع التفسير .

1- تمام عبارة ابن الحاجب : " وَفَيَعْلُ نَحْوُ مَيّتِ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجَيَادٍ وَأَبَيّنَاءِ " .

( الشافية ، ص ٧ )

2- ينظر الصحاح ( بين ) : ٥ / ٢٠٨٢ .

3- في الأصل : أهيناء . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) هو المناسب للشرح .

4- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " ونحو : شَرَّابُونَ ، وَحُسَّانُونَ ، وَفِسَّيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ ،

مُكْرَمُونَ ، وَمُكْرَمُونَ اسْتَعْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ . وَجَاءَ عَوَاوِيرَ وَمَلَاعِينَ وَمَيَامِينَ وَمَشْضَائِمَ

وَمَيَّاسِيرَ وَمَقَاطِيرَ وَمَنَّاكِيرَ وَمَطَافِلَ وَمَشَادِينَ . ( الشافية ، ص ٧ ) .

5- في الأصل : ( على ) . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

وقد جاء جمعها مكسراً قليلاً ، نحو (عَوَاوِير) في جمع : عَوَار وهو : الخُطَاف ، والجَبَان ، والرَّمَد (١) .

و (٢) نحو : ( ملاعِين ) في جمع : ملعون ، و(ميامين) في جمع : ميمون ، و( مشائيم ) في جمع مشئوم ، و(مياسير) في جمع ميسور - لُضَدَّ المعسر (٣) - و(مفاطير) في جمع مفطر - لُضَدَّ الصائم و( مناكير) في جمع مُنْكَر - وهو اسم ملك ، واسم مفعول أنكر أيضاً - ومطافل ، في جمع : مطفل - وهو الطيبة أو الناقة التي معها ولدها وهي قريبة العهد بالنتاج (٤) ، ويقال في جمعها أيضاً مطافيل (٥) .

وَمَشَادِن ، في جمع : مُشَدِن - وهي الطيبة التي قوي ولدها (٦) ويقال في جمعها أيضاً :مشادين (٧) .

اعلم أنه لو قال : ما أوله ميم زائدة من الصفات على أي وزن كان يستغنى بتصحيحه عن تكسيره إلا مُفْعَلًا المخصوص بالموث [ كان أولى ] (٨) ليشمل نحو : معلّم ومعلّم ومقاتل ومقاتل ؛ فإنه

1- ذكره الجوهري في صحاحه ٠ عور ) : ٢ / ٧٦١ .

2- الواو ساقطة من ( ق ) .

3- في الأصل ( هـ ) : المعسور . وما أثبتته من ( ق ) .

4- قاله الجوهري في الصحاح ( طفل ) : ٥ / ١٧٥١ .

5- ينظر المصدر السابق .

6- ينظر المصدر السابق ( شدن ) : ٥ / ٢١٤٤ .

7- المصدر السابق .

8- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

يجمع جمع السلامة ولا يكسر ، ( ويخرج عنه <sup>(١)</sup> ) نحو : مُشَدِّن ،  
وَمُطْفَلٍ وَمُرَضِعٍ وَمَمْلُ ، ونحوها مما هو على وزن مُفْعَلٍ مخصوص  
بالمؤنث ، فإنه يكسر على مفاعل قياسًا غير مقصور على السماع ،  
نحو : مشادن ومطافل ومراضع وممائل .

---

1- في (ق) : ( وإن ) موضع ما بين المعقوفتين .

## [ تَكْسِيرُ الرَّبَاعِيِّ وَالْمِشْبَهِ بِهِ ]

قوله : « وَالرَّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ ... » إلى آخره (١) .

اعلم أن الرباعيَّ كيف ما تصرفت (٢) حركاته يجمع على فعالل قياسًا مطردًا ، فيقال في جمع : جَعْفَرٌ وَزَبْرَجٌ وَدِرْهَمٌ وَقِمَطْرٌ وَجُخْدَبٌ (٣) {٦٦} : جَعَاغِرٍ وَزَبَارِجٍ وَدِرَاهِمٍ وَقِمَاطِرٍ وَجُخَادِبٍ .

فإن كان قبل آخر الرباعي للمزيد عليه مدّة انقلبت ياء لكسرة ما قبلها نحو : قِرْطَاسٌ وَقِرَاطِيسٌ .

وكذلك كل ما كان على زنة الرباعي سواء كان ملحقًا بالرباعي نحو : كَوَكَبٌ ، أو غير ملحق به مع زيادة غير مدة ، نحو جَدَوَلٌ (٤) وَتَنْضُبٌ يجري مجرى الرباعي في الجمع ، نحو : كَوَكَبٌ وَكَوَاكِبٌ وَجَدَوَلٌ وَجَدَاوِلٌ ، وَعَثِيرٌ لِلغَبَارِ (٥) وَعَثَائِرٌ ، وَتَنْضُبٌ - لِشَجَرٍ (٦) وَتَنْاضِبٌ وَمِدْعَسٌ - لِلرَّمْحِ ؛ لأنه يدعس به (٧) - وَمَدَاعِسٌ .

1- تمام عبارة ابن الحاجب : " والرباعيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وغيره على جعافر قياسًا ، ونحو قرطاس على قراطيس ، وما كان على زنته ملحقًا أو غير ملحق بغير مدة أو معها يجري مجراه نحو كَوَكَبٌ وَجَدَوَلٌ وَعَثِيرٌ وَتَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ " .

( الشافية ، ص ٧ ) .

2- في (هـ) : تصرف .

3- الجُخْدَبُ : الجَمَلُ الضخم . ( ينظر الصحاح / جندب : ٩٧ / ١ ) .

4- في الأصل : ( أجل ) والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- ينظر الصحاح ( عثر ) : ٧٣٦ / ٢ .

6- وهو شجر تتخذ منه السهام . ينظر المصدر السابق (نضب) : ٢٢٦ / ١ .

7- ينظر المصدر السابق : ( دعس ) : ٩٢٩ / ٣ .

وإنما قال : 'بغير مَدَّة' - أي : لم يكن في غير المدة -  
احترازاً به عن مثل : فاعل وفعل وفعل ؛ فإن جمعه على ما تقدّم  
لا على جمع الرباعيّ .

قوله : ' وَقِرْوَاه ... ' إلى آخره (١) .

اعلم أنّ الثلاثي إذا كان ملحقاً بالرباعيّ وزيد فيه بعد الإلحاق  
ألف ، نحو : قِرْوَاه - للناقة الطويلة (٢) أو الأرض البارزة للشمس  
التي لم يختلط بها شيء (٣) - ونحو قُرْطَاط - للبرّدة (٤) ، أو كان  
غير ملحق به ، لكن يكون فيه زيادة تكون بها على وزن الملحق  
بالرباعيّ ، نحو : مِصْبَاح ؛ فإنه يجمع على : قِرَاوِيح وقِرَاطِيط  
ومَصَابِيح ؛ بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها ؛ فإن القِرْوَاه من القرح  
، والقُرْطَاط من القُرْط ، والمصباح من الصَّبْح .

وفي عبارته نظراً ؛ لأنه يقتضي أن يفعل في جمعه ما يفعل في  
جمع الرباعيّ ؛ لأنه معطوف على ما (٥) زنته زنة الرباعيّ .  
قوله : ' وَتَحْوِ جَوَارِبَةٌ .... ' إلى آخره (٦) .

أي : الرباعيّ وكل ما هو على زنته إذا جمع جمع التفسير وهو

1- تمام عبارة ابن الحاجب : " وَقِرْوَاه وقُرْطَاط ومِصْبَاح " . ( الشافية ، ص ٧ )

2- أي : الطويلة القوائم .

3- قاله الجوهري في صحاحه : ( قرح ) : ١ / ٣٩٦ .

4- ينظر المصدر السابق : ( قرط ) : ٣ / ١١٥١ .

5- لفظة ( ما ) ساقطة من ( هـ ) .

6- تمام عبارة المصنّف : " وَتَحْوِ جَوَارِبَةٌ وَأَشَاعِئَةٌ فِي الْأَعْمِيّ وَالْمَنْسُوبِ " ( الشافية ، ص ٧ ) .

أعجمي ، نحو : جَوْرَب ، أو منسوب إلى حَي ، نحو : أشعني - المنسوب إلى أشعث - وهو حي<sup>(١)</sup> - أتى في جمعه بتاء التانيث ، ليدلّ على أنه أعجمي أو منسوب إلى حي ، فيقال في جمع جَوْرَب : جَوَارِبَة ، وفي أشعني : أشاعنة<sup>(٢)</sup> .

فقوله : " ونحو جوارية " : مبتدأ ، وقوله : ( في الأعجمي ) خبره ، أي : لحوق تاء التانيث بهذا الجمع إنما يكون لكونه مفردًا أعجميًا أو منسوبًا إلى حي .

وقد يكون للتعويض ، نحو : فرآزنة<sup>(٣)</sup> ، ولتأكيد معنى الجمع ، نحو : صياقلة<sup>(٤)</sup> وقشاعمة<sup>(٥)</sup> وحجائرة<sup>(٦)</sup> .

1- وفي الصحاح ( شعث : ١ / ٢٨٥ ) : الأشعث : اسم رجل .

2- والهاء في أشاعته للنسب. والأشاعنة: قوم من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي ، وابنته جعدة بنت الأشعث هي التي سمّت الحسن بن علي - رضي الله تعالى عنهما - وكانت زوجه فحرضها معاوية على ذلك. (شرح الشافية ، للرضي: ١٨٥/٢: حاشية)

3- الفرزان : من لعب الشطرنج ، أعجمي<sup>١</sup> معرب ، وجمعه فرازين ( ينظر اللسان (فرزان ٣٣٧٨/٢ ، والقاموس ( فرز ) : ٢ / ١٨٦ ) وليس في اللسان أو في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرآزنة ، إلا أن القياس لا يأبه ، إذا قيس على نظيره وهو الججاج الذي يجمع على ججاج وججاجحة وججاجيح كما نكر صاحب اللسان في : ججاج : ١ / ٥٤٧ .

4- الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذي يشخذ السيوف ويجلوها . فيعمل من الصقل .

( ينظر الصحاح ( صقل ) ٥ / ١٧٤٤ ) .

5- القشاعمة : جمع قشع ، وهو المُسن من الرجال والنسور ، وقيل : الضخم ، وقيل: هو اسم من أسماء الأسد .

( ينظر اللسان ( قشع ) : ٥ / ٣٦٣٨ ) .

6- في الأصل ( ق ) : حجارة . وما أثبتناه من ( هـ ) .

## [ جمع الخماسي ]

قوله: (وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ [ مُسْتَكْرَةً كَتَّصْغِيرِهِ (١) ] ... ) (٢) إلى آخره .  
 أي : وجمع الخماسي مستكرة ، كما أن تصغيره مستكره ،  
 لكثرة حروفه ، فإن كسر الخماسي مع استكراهه كسر بحذف خامسه  
 لأن النقل إنما يوجد عند الخامس ، فيقال في فَرَزْدَقٍ : فَرَاذِد (٣) عند  
 الأكثرين - كما يصغر بحذف خامسه ، ويقال عند الأقلين في تكسيروه  
 فَرَاذِقٍ - بحذف الدال ؛ لأنها تشبه حرف الزيادة ، وهو التاء (٤)  
 وبالجملة : التفسير يجري في الحذف وفي رد المحذوف على ما  
 ذكرناه في التصغير .

قوله : ( وَنَحْوُ تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ (٥) ... ) إلى آخره (٦) .

اعلم أن الاسم الذي يتميز واحده (٧) عن غير واحده بالتاء ليس

- 
- 1- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 2- يضاف إلى عبارة ابن الحاجب المذكورة : " بحذف خامسة " وهي من الشافية: ص ٧ .
  - 3- لفظه ( فرازد ) ساقطة من ( هـ ) .
  - 4- ومذهب الأكثرين هو مذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٤١٧ ، المقتضب : ٢ / ٢٣٠ ) . ومذهب الأقلين ذكره المبرد في المقتضب ، ثم قال : " وليس ذلك بالجميل " . ( المقتضب : ٢ / ٢٣٠ ) .
  - 5- وحنظل : ساقطة من ( هـ ) .
  - 6- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " وَنَحْوُ تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصْح ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَقِينٍ وَكَبِينٍ وَقَلْنَسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ " ( الشافية ، ص ٧ ) .
  - 7- في ( ق ) : ( به ) ، بدلاً من : ( واحده ) .

بجمع ، بل اسم جنس-على الأصح - وقد تقدّم بيانه في النحو ، نحو :  
تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ وَحَنْظَلَةٌ وَحَنْظَلٌ وَبَطِيخٌ وَبَطِيخَةٌ (١) .

والفرق بين الواحد والجنس أو الجمع بوجود التاء في الواحد في  
المخلوقات ، كما ذكرناه ، دون المصنوعات ، لكنه قد جاء في  
المصنوعات قليلاً ، نحو : سَفِينَةٌ وَلَيْبَةٌ وَقَلَنْسُوةٌ - للواحد ، وسَفِينٌ  
وَلَيْبٌ وَقَلَنْسٌ - لغير الواحد - فإنه شاذٌ .

( قوله : " {٦٧} وَكَمَاءٌ ) (٢) وَكَمْءٌ ... إلى آخره (٣) .

اعلم أن كَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبَاءَةٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرَانٌ (كَمْءٌ)  
و(جَبَاءٌ) بغير التاء للوحدة، وَكَمَاءٌ وَجَبَاءَةٌ مع التاء لغير الواحد - وهو من  
النوادر (٤). وَالْكَمءُ: نَبْتُ مَعْرُوفٍ (٥). وَالْجَبَاءُ: هُوَ الْأَحْمَرُ مِنَ الْكَمَاءِ (٦).

1- في ( هـ ) : وبطيخه وبطيخ .

2- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

3- العبارة بتمامها : " وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءَةٌ وَجَبَاءَةٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ " . ( الشافية ، ص ٧ ) .

4- لأنه على غير قياس ، غُذِ القياس العكس . قاله الجوهري في صحاحه (كمأ) ٧٠/١ .  
وينظر اللسان (كمأ) : ٣٩٢٦/٥ . وحكى ابن منظور عن سيبويه أن الكمأة ليست بجمع كمء  
لأن فَعَلَهُ ليس مما يكسر عليه فعل ، إنما هو اسم للجمع ( ينظر : المصدر السابق ) .

وفي اللسان أيضا : " وقال أبو خيرة وحده : كَمَاءٌ للواحد وكمء للجمع . وقال مُنْتَجِعٌ :  
كَمْءٌ للواحد وَكَمَاءٌ للجمع . فمرَّ رُوْبَةٌ فسألاه ، فقال : كَمْءٌ للواحد وَكَمَاءٌ للجمع ، كما قال  
منتجع . وقال أبو حنيفة : كَمَاءٌ واحدة وكمأتان وكمئات . وحكى عن أبي زيد أن الكَمَاءُ  
تكون واحدة وجمعاً . والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه " المصدر السابق .

5- وهو نبات يُنْقَضُ الأرض فيخرج الفُطْرُ . ( المصدر السابق ) .

6- قاله الجوهري في صحاحه (جبا) : ٣٩ / ١ . وحكى عن الأحمر ، قوله : " الْجَبَاءُ  
هِيَ الَّتِي تَضْرِبُ إِلَى الْحُمْرَةِ ، وَالْكَمَاءُ هِيَ الَّتِي إِلَى الْغُبْرَةِ وَالسَّوَادِ . ( المصدر السابق ) .

## [ اسم الجمع ]

قوله (١) : « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَلَقٍ ... » إلى آخره (٢) .

اعلم أن الأصح أن فعلاً - بفتح الفاء وسكون العين - ليس جمعاً لفاعل كَرَكَبٍ ؛ فإنه ليس بجمع لراكب ، وأن فعلاً - بفتح الفاء والعين - ليس جمعاً لفعلة كَحَلَقٍ ؛ فإنه ليس بجمع (٣) للحلقة وأن فاعلاً ليس جمعاً لِفَعَلٍ - بفتح الفاء والعين - كجامل للقطيع من الجمل (٤) - فإنه ليس جمعاً لجمل ، وأن فعلة - بفتح الفاء والعين - ليس جمعاً لفعيل كَسَرَاةٍ ؛ أصلها سَرَوَةٌ (٥) ؛ فإنها ليست جمعاً لسرير وهو السِّيد (٦) ، وأن فعلة - بضم الفاء وسكون العين - ليس بجمع لفاعل (٧) كُفْرَهةً ، فإنها ليست بجمع لفأره - وهو الحاذق (٨) - وأن فعلاً - بضم الفاء - ليس بجمع لفوعلٍ ، كَتَوَامٍ ؛ فإنه ليس بجمع

1- قوله : موضعها بياض في الأصل ، وهي من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- تمام عبارة ابن الحاجب: "وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَلَقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَامٍ

ليس بجمع". ( الشافية ، ص ٧ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : جمعاً .

4- ذكره الجوهري في صحاحه : ( جمل ) : ٤ / ١٦٦١ .

5- في الأصل : سورة ، لعله سهو من الناسخ - رحمه الله .

6- ينظر الصحاح ( سرى ) : ٦ / ٢٣٧٥ .

7- في ( هـ ) : الفاعل .

8- ينظر الصحاح ( فره ) : ٦ / ٢٢٤٢ .

لِتَوَامٍ ، وَأَنَّ فَعِيلًا لَيْسَ بِجَمْعِ فَاعِلٍ<sup>(١)</sup> ، كَغَزِيٍّ<sup>(٢)</sup> ؛ لَيْسَ بِجَمْعِ لَغَازٍ .  
وَأِنَّمَا قُلْنَا<sup>(٣)</sup> إِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ لَيْسَتْ يَجْمَعُ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ جَمْعًا  
لَكَانَتْ جَمْعَ كَثْرَةٍ ، لِانْتِقَاءِ<sup>(٤)</sup> وَزَنِ جَمْعِ الْقَلَّةِ فِيهَا . وَلَوْ كَانَتْ جَمْعَ  
كَثْرَةٍ لَمْ يَجْزِ تَصْغِيرُهَا عَلَى لَفْظِهَا ، لَمَّا مَرَّ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ وَلِأَنَّهَا  
لَوْ كَانَتْ جَمْعًا لَمْ تَقَعْ تَمْيِيزًا لِأَحَدِ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ وَمَمْيِيزَ  
عَشْرِينَ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْعَشْرَاتِ ؛ لِأَنَّ مَمْيِيزَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا ،  
لَكِنِّهَا<sup>(٥)</sup> تَقَعُ مَمْيِيزًا<sup>(٦)</sup> لَهَا ، فَلَمْ تَكُنْ جَمْعًا .

- 
- 1- فِي ( هـ ) : جَمْعًا لِفَاعِلٍ . وَفِي ( ق ) : جَمْعُ فَاعِلٍ .
  - 2- فِي ( هـ ) : نَحْوُ غَزِيٍّ .
  - 3- فِي ( ق ) : قَالٍ .
  - 4- فِي ( ق ) : انْتِقَاءٍ .
  - 5- فِي ( ق ) : وَلَكِنِّهَا .
  - 6- فِي ( ق ) : تَمْيِيزًا .

## [ شواذ الجمع ]

قوله (١) : « وَنَحْوُ أَرَاهِطَ ... » إلى آخره (٢) .

إشارة إلى جموع (٣) جاءت مبنية على غير واحد المستعمل ،  
نحو : أَرَاهِطَ ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ رَهْطَ ، وَالرَّهْطُ يَجْمَعُ عَلَى : أَرْهَطُ  
وَأَرْهَاطُ وَأَرَاهِطَ (٤) ؛ فَكَأَنَّ أَرَاهِطَ جَمَعَ أَرَهَطَ ؛ لِأَنَّ الْأَفَاعِلَ (٥)  
لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ فَعَلٍ .

وَأَبَاطِيلُ جَمَعَ بَاطِلٌ ، وَأَفَاعِيلُ لَيْسَتْ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ فَاعِلٍ ؛  
فَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا إِبْطِيلًا . وَأَحَادِيثُ جَمَعَ حَدِيثٌ ، وَأَفَاعِيلُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ  
جَمْعِ فَعِيلٍ ؛ فَكَأَنَّهُا (٦) جَمَعَ أَحَدُوهُ .

وَأَعَارِيضُ جَمَعَ عَرُوضٌ ، وَأَفَاعِيلُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ (٧)  
فَعُولٍ ، وَكَأَنَّهُمْ (٨) جَمَعُوا إِعْرِيضًا . وَأَقَاطِيعُ جَمَعَ قَطِيعٌ ، وَهُوَ لَيْسَ  
مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ فَعِيلٍ ، وَكَأَنَّهُمْ (٩) جَمَعُوا إِقْطِيعًا .

1- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : وَنَحْوُ : أَرْهَطَ وَأَبَاطِيلُ وَأَحَادِيثُ وَأَعَارِيضُ وَأَقَاطِيعُ  
وَأَهَالٌ وَلِيَالٍ وَحَمِيرٌ وَأَمْكَنٌ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا ) . ( الشافية ، ص ٧ ) .

3- في ( هـ ) : جمع .

4- وأراهط : مشطوية من الأصل ، وساقطة من ( هـ ) . وهي من ( ق ) .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : أفاعل .

6- في ( ق ) : وكأنها .

7- لفظة ( جمع ) : ساقطة من ( هـ ) .

8- في ( ق ) ، ( هـ ) : فكأنهم .

9- في ( ق ) ، ( هـ ) : فكأنهم .

وأهال جمع أهل - وقياس جمعه إهال ؛ زادوا فيه الياء [ وفتح  
الهمزة ]<sup>(١)</sup> غير قياس فاعل كما أعلّ ياء جوارٍ لذلك<sup>(٢)</sup> يجري مجراه<sup>(٣)</sup> .

وقياس مفرد أهال : أهلاة ، كموماة<sup>(٤)</sup> .

وليال : جمع ليلة ، وقياس جمعها ليال ، كضَيْعَة<sup>(٥)</sup> وضِياع ، وزادوا  
فيها الياء [ وفتحوا اللام ]<sup>(٦)</sup> كما زادوا في أهال ونحوها<sup>(٧)</sup> ( وفتحوا<sup>(٨)</sup> ) .

[ وقياس مفرد ]<sup>(٩)</sup> ليال : ليلاة ، كموماة .

وأمكن ، جمع : مكان - وهو خلاف القياس ؛ لأن فعلاً لا  
يجمع على أفعل إلا إذا كان مؤنثاً وقياس مفرد أمكن : مكن ، كفلس .  
( وهذا الأخير مكرراً ، وقد مر من قبل )<sup>(١٠)</sup> .

---

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

2- في الأصل : وكذلك . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في الأصل : مجرى . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- الموماة : المقازة الواسعة للمساء ، وقيل : هي الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس . ( ينظر  
اللسان : ( موم ) : ٤٣٠١/٦ ) .

5- الضيعة : العقار . ( ينظر الصحاح : ( ضيع ) : ٣ / ١٢٥٢ ) .

6- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

7- ونحوها : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- وفتحوا : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

9- ما بين المعقوفتين مطموس في ( هـ ) .

10- في ( ق ) : " وحَمِير جمع حِمَار ، على خلاف القياس ؛ لأن " فِعَال " لا يجمع على

فِعِيل ، وقياسه أن يجمع على أحمره . وهذان الأخيران مكرران ، قد مر بيانهما من قبل " .  
موضع ما بين المعقوفتين .

## [ جمع الجمع ]

قوله (١) : « وقد يجمع الجمع ... » إلى آخره (٢) .

اعلم أنه يجمع الجمع مثل جمع الواحد الذي على زنته ، فإذا أرادوا جمعه قَدَرُوهُ مفردًا وجمعوه مثل {٦٨} جمع المفرد ، فيجمعون أكلبًا على أكالب ، كما يجمعون إصبعًا على أصابع ، ويجمعون أنعامًا على أنواعيم ، كما يجمعون قرطاسًا على قراطيس ويجمعون جمالًا الذي هو جمع جمل على جمائل ، كما يجمعون شمالًا - وهي (٣) الريح التي تهب من ناحية القطب (٤) - على شمائل . ويجمعون الجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو : جمالات في جمع : جمال ، وكلابات في جمع كلاب ، وبيوتات في (٥) جمع بيوت ، وحمُرَات في جمع : حُمُر ، جمع : حمار ، وصواحبات ، في جمع : صواحب . وكذلك المذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء ، نحو : السرادقات ، وجمال سِبَحَات ، جمع : سِبَحَل (٦) وهو

1- قوله : موضعها بياض في الأصل .

2- تمام عبارة ابن الحاجب : " وقد يجمع الجمع نحو أكالب وأنعام وجمائل وجمالات وكلات وبيوتات وحمُرَات وجزُرَات " . ( الشافية ، ص ٧ ) .

3- في النسخ الثلاث : وهو . والأنسب للمعنى ما أثبتناه .

4- ينظر الصحاح : ( شمل ) : ٥ / ١٧٣٩ .

5- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) .

6- ينظر الكتاب : ٣ / ٦١٥ .

الضَّخْمُ (١) - وجمال سِبْطَرَات (٢) - [جمع سِبْطَر] (٣) - للطويل (٤)

وقال سيبويه : لا يقال جُوالِقَات لمجيء جُوالِيق جمع :  
جُوالِيق (٥). وجوزّه غيره (٦) وقد اتفقوا على وجود الجمعين ، وهما :  
بُوانَات وبُونٌ ، في جمع بوان - بكسر الباء (٧) - لعمود من أعمدة  
البيت (٨) .

واعلم أن جمع الجمع لا يطلق (٩) على أقل من تسعة ، كما أن  
جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازًا .

---

1- والسَّبَحُ أيضًا : السِّقاء ، والجارية . والأنتى سِبْحَةٌ . ( ينظر الصحاح : ( سبحل ) :  
١٧٢٤ / ٥ ) .

2- ينظر الكتاب : ٦١٥ / ٣ .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

4- يقال : جمال سِبْطَرَات: طوال على وجه الأرض . وأسدٌ سِبْطَر : أي يمتد عند الوثبة  
( ينظر الصحاح : ( سبطر ) : ٦٧٦ / ٣ ) .

5- نص عبارة سيبويه : " وقالوا : جُوالِيق وجُوالِيق ، فلم يقولوا:جوالقات حين قالوا :  
جوالِيق " . ( الكتاب : ٦١٥ / ٣ ) .

والجُوالِيقُ : وعاء . ذكره الجوهري في صحاح ( جلق ) : ١٤٥٤ / ٤ ) .

6 - ذكر ذلك الجوهري في المصدر السابق .

7- وضمها أيضا، كما ذكر الجوهري في المصدر السابق ( بون ) : ٢٠٨١ / ٥ ) .

8- ينظر المصدر السابق .

9- في ( ق ) : لا ينطلق .

## [ التّقاء الساكنين ]

قوله (١) : « التّقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقاً ... » (٢) .

أي : يجوز التّقاء الساكنين في الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن ، كزيد وسميع ؛ لأنّ الوقف محلّ تخفيف ، ويجوز في غير الوقف ، لا مطلقاً ، بل في مواضع :

أحدها : أن يكون أحد الساكنين مدغماً في حرف والساكن الآخر حرف لين قبل المدغم [ إذا كان الحرف المدغم ] (٣) وحرف اللين في كلمة واحدة ، وحرف (٤) اللين الذي (٥) قبل المدغم إما ياء ، نحو خُوَيْصَة (٦) ، في تصغير : خَاصَّة ، وإما ألف نحو : الضَّالِّين ، وإما واو ، نحو : تُمُوْدَ الثُّوبِ .

وتُمُوْدَ : فعل ما لم يسم فاعله ، من (٧) : تَمَادَنَّا الثُّوبَ .

فإذا بني ( تَمَادَ ) لما لم يسم فاعله ، ضمّ أوله وثانيه على ما

1- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

2- تكلمة عبارة ابن الحاجب : " وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خُوَيْصَة والضَّالِّين وتُمُوْدَ الثُّوبِ ، وفي نحو ميم وقاف وعين مما بنى لعدم التركيب، وقفاً ووصلاً ، وفي نحو ألحسنُ عندك وأيمن الله يمينك ؛ للالتباس ، وفي نحو لاها الله وإي الله جائز " .  
( الشافية ، ص ٧ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : وحروف .

5- في ( هـ ) : التي .

6- لفظة في : ساقطة من ( هـ ) .

7- لفظة من : ساقطة من ( هـ ) .

هو المقرّر في النحو ، فيلزم انقلاب الألف واوًا لضمّ ما قبلها ، نحو : تُضَوِّب .

وإنّما جاز التقاء الساكنين ههنا ؛ لأنّ المدّ الذي في الساكن الأول قام مقام الحركة فكأنّه لم يجتمع ساكنان ، ولأنّ الحرف المدغم في آخر يتوهم<sup>(١)</sup> أنّه متحرّك .

وإنّما قال : ( في كلمة ) ؛ لأنّهما لو كانا في كلمتين يكون حرف<sup>(٢)</sup> اللين في آخر كلمة والحرف المدغم في أول كلمة أخرى لم يجز التقاء الساكنين ، بل يجب [حذف]<sup>(٣)</sup> حرف اللين ، سواء كان واوًا ، نحو : ( قالوا اذارأنا ) ، أو ألفًا ، نحو : ( قالوا اذارأنا ) ، أو ياء ، نحو : ( في اذارأنا )<sup>(٤)</sup> .

وإنّما يجب حذفه<sup>(٥)</sup> ههنا ؛ لأنه وقع آخر الكلمة وآخر الكلمة<sup>(٦)</sup> محلّ التغير<sup>(٧)</sup> بخلاف<sup>(٨)</sup> ما إذا كانا في كلمة واحدة .

1- في ( ق ) : ( في الآخر يومهم ) . وفي ( هـ ) : ( في آخر يومهم ) .

2- في ( ق ) : ككون الحرف . وفي ( هـ ) : ككون حرف .

3- في ( ق ) : ( حذفه ، أي ) : موضع ( حذف ) .

4- اذارأنا : اختلفنا وتداقنا . أصله : تدارأنا ، فادغمت التاء في الدال ، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها .

( ينظر الصحاح : ( درأ ) : ( ١ / ٤٩ ) ) .

5- في ( ق ) ، حذفها .

6- ( وآخر الكلمة ) : ساقط من ( ق ) .

7- في ( هو ) : التغيرات .

8- في ( هـ ) : للإعراب بخلاف .

وثانيهما (١) : أنه يجوز التقاء الساكنين وصلًا ووقفًا [ (٢) في الكلمات إذا عدت تقديرًا (٣) وكان قبل آخرها حرف لين ، سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء ، نحو : قاف وميم وعين ، أو لم يكن منها ، نحو : زيّد وإنسان ، وغيرهما (٤) مما بناؤه (٥) لعدم التركيب .

أما جواز التقاء الساكنين فيها حالة الوقف فظاهر ؛ لما ذكرناه في أول الباب ، وأما جوازه حالة الوصل ؛ فللفرق بين ما بُني لوجود المانع من الإعراب وبين ما بُني لعدم المقتضي الإعراب وهو التركيب .

وإنما لم يفعل بالعكس ؛ لقلة ما بني لعدم مقتضي الإعراب (٦) وكثرة ما بني لوجود المانع من الإعراب .

ومنهم من زعم أن السكون فيها سكون الوقف حال (٧) الوصل {٦٩} (٨) وإنما سكنت أواخرها بنية الوقف ، ولذلك جاز التقاء الساكنين فيها .

- 
- 1- في الأصل : وثانيهما . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 3- في الأصل : تقديرًا . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 4- في ( هـ ) : وغيرهما .
  - 5- في ( ق ) : مما بني .
  - 6- في ( هـ ) : المقتضي للإعراب .
  - 7- في ( هـ ) : حالة .
  - 8- الواو ساقطة من ( ق ) .

وثالثها : أنه يجوز النقاء الساكنين في الاسم المعروف باللام ،  
[ نحو: الحسن<sup>(١)</sup> ] <sup>(٢)</sup> ، وفي أيمن الله يمينك ، ( وأيم الله يمينك <sup>(٣)</sup> )  
إذا كان قبلها <sup>(٤)</sup> همزة الاستفهام .

وإنما جَوَزُوا النقاء الساكنين ههنا ؛ لأنه لو حذفت همزة الوصل  
ههنا <sup>(٥)</sup> لالتبس الاستفهام بالخبر ، فأتى بمدّة عوضًا عن همزة الوصل  
قبل الساكن [ وهو اللام في المعرف باللام ، وهمزة القطع في أيمن الله ،  
وأيمن الله ] <sup>(٦)</sup> ، فقيل : ألحسين عندك ، وأيمن الله وأيمن الله <sup>(٧)</sup> يمينك .

ومن العرب من يجعل همزة الوصل بَيْنَ بَيْنَ ؛ أي : بين المدّة  
والهمزة ، فيقول : ألحسن عندك ، وأيمن الله يمينك وأيم الله يمينك  
- وهو ليس بفصيح .

والذي يدلّ على وقوع هذا قول الشاعر <sup>(٨)</sup> :

---

1- فيقال : ألحسن ؛ حيث دخلت همزة الاستفهام على ( الحسن ) وأوله همزة  
وصل مفتوحة ، فلم يجز حذف همزة الوصل وإن وقعت في الدرج لئلا يلتبس  
الاستخبار بالخبر؛ لأن حركتي الهمزتين متفتحتان ، إذ هما مفتوحتان . ( ينظر شرح  
الشافعية للرضي : ٢/٢٢٤ ) .

2- ( نحو الحسن ) : ساقط من ( ق ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- في الأصل ، ( هـ ) : فيها . وما أثبتناه من ( ق ) .

5- ( ههنا ) : ساقطة من ( هـ ) .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

7- ( وأيم الله ) : من ( ق ) ؛ فهي مشطوبة من الأصل ، وساقطة من ( هـ ) .

8- في ( هـ ) : قوله .

(١٢) وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهَهَا

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ

أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي (١)

فلو لم تجعل الهمزة في هذا البيت بَيْنَ بَيْنَ لم يتزن البيت .  
قوله : « وَحَلَقْنَا الْبِطَانَ شَاذٌ » .

أي : التقاء الساكنين في قولهم : ( التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبِطَانَ ) (٢) شَاذٌ

لأنَّ الساكن الأول وإن كان مدة لكن لم يكن الثاني حرفاً مدغمًا ،  
على أنَّ الساكنين ليسا من كلمة بل من كلمتين .

وَالْبِطَانُ ، لَلْقَبِّ : الحزام الذي يُجْعَلُ تحتَ بطنِ البعير ، فيه

حلقتان متى التقيا فقد بلغ الشدَّ غايةً (٣) . ويضرب مثلاً في الحادثة

إذا بلغت النهاية ، فيقال للحادثة إذا اشتدت : " التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبِطَانَ " (٤) .

---

1- هذان بيتان من الوافر ، قالهما المتقَّبُ العبدي ، واسمه عائذ بن مُحْصِنِ بن وائلة بن عديّ ، وهو شاعر جاهليّ أقدم من النابغة الذبياني . وهما آخر بيتين في قصيدة له بعنوان مفاجاة وعتاب ، وقال في بدايتها :

أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكَ مَتَعِينِي وَمَنْعَكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنَّ تَبِينِي

ينظر في البيتين : المغني : ٦٩ ، وابن يعيش : ١٣٨/٩ والمفضليات : ٢٩٢ . وقد أنشد للرضي البيت الثاني في شرحه على الشافية : ٢ / ٢٦٨ رقم ٢٨٢ ) ، وينظر كذلك : شرح شواهد شروح الشافية ، للبغدادي ١٨٨ ( رقم ٩٦ ) .

2- الصحاح : ( بطن ) : ٢٠٧٩ / ٥ .

3- الصحاح : ( بطن ) : ٢٠٧٩ / ٥ .

4- ينظر مجمع الامثال : ١٨٦ / ٢ ، والصحاح : ( بطن ) : ٢٠٧٩ / ٥ .

قوله : (لَوَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوْلَهُمَا مَدَّةٌ (١) ... ) إلى آخره (٢).  
 أي : فإن كان التقاء الساكنين في غير ما ذكرنا ؛ أي : في غير  
 الوقف وفي غير ما كان الأول من الساكنين مدَّةً والثاني مدغمًا في  
 كلمة ، وفي غير الحسن وأيمن الله وآيم الله ، فلا يخلو من أن يكون  
 أولهما مدة أو لا يكون .

فَإِنْ كَانَ أَوْلَهُمَا مَدَّةٌ حَذَفَتْ تِلْكَ الْمَدَّةُ ، نَحَوُ : خَفَ وَقُلْ وَبِعْ ،  
 فَإِنَّهُ حَذَفَتْ الْأَلْفُ فِي : خَفَ ، وَالْوَاوُ فِي : قُلْ ، وَالْيَاءُ فِي : بِعْ .  
 وَنَحَوُ : تَخَشَّيْنَ يَا امْرَأَةَ ، أَصْلُهُ : تَخَشَّيْنَ ؛ قُلِبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا  
 لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ [ هُمَا : الْأَلْفُ وَيَاءُ  
 الضَّمِيرِ ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ ، فَصَارَ : تَخَشَّيْنَ .

وَنَحَوُ : اغْزُوا يَا قَوْمُ ؛ أَصْلُهُ : اغْزُوا ؛ اسْتَنْقَلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى  
 الْوَاوِ فَحَذَفَتِ الضَّمَّةُ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ [ (٣) وَهُمَا : الْوَاوُ الَّتِي حَذَفَتْ  
 الضَّمَّةُ عَنْهَا ، وَالْوَاوُ الضَّمِيرِ ، فَحَذَفَتِ الْأُولَى .

وَنَحَوُ : ارْمِي يَا امْرَأَةَ ؛ أَصْلُهُ : ارْمِي ؛ اسْتَنْقَلَتْ الْكسْرَةُ عَلَى  
 الْيَاءِ مَعَ كسْرَةِ مَا قَبْلَهَا فَحُذِفَتِ الْكسْرَةُ ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ : تِلْكَ الْيَاءُ  
 وَيَاءُ الضَّمِيرِ ، فَحَذَفَتِ تِلْكَ الْيَاءُ .

1- ( وأولها مدة ) ساقط من ( هـ ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوْلَهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحَوُ : خَفَ  
 وَقُلْ وَبِعْ وَتَخَشَّيْنَ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزُرْ وَارْمِنِ وَيَخْشَى الْقَوْمَ وَيَغْزُوا الْجَيْشَ وَيَرْمِي  
 الْغُرْضَ " ( الشافية ، ص ٧ ، ٨ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من ( هـ ) .

وَنَحَوُ اغْزُنَّ يا قوم ؛ أصله : اغْزُؤُون ؛ حُذِفَت الواو التي هي ضمير كما حُذِفَت في : اغْزُوا القوم ، فصار : اغْزُؤُنَّ ، فحذفت الضمة للاستئصال ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

وَنَحَوُ : ارْمِنَّ يا امرأة ؛ أصله : ارْمِيَنَّ ؛ حُذِفَت الياء التي هي الضمير لالتقاء الساكنين كما حذفت في : ارْمِي القوم ؛ وحذفت كسرة الياء لاستئصالها مع كسرة ما قبلها ، ثم حذفت الياء أيضاً لالتقاء الساكنين .

وَنَحَوُ : يَخْشَى القَوْمَ ، وَيَغْزُو العَدُوَّ (١) ، وَيَرْمِي الغَرَضَ ؛ فإنه حذف (٢) الألف في يخشى ، والواو في يغزو ، والياء في يرمي ، لالتقاء الساكنين .

وإنما أورد هذه الثلاثة [ أيضاً تنبيهاً على أن المدّة تحذف لالتقاء الساكنين من كلمتين { ٧٠ } كما ] (٣) تحذف من كلمة .  
قوله (٤) : (( وَالْحَرَكَةُ (٥) فِي خَفِ اللّهِ ... )) إلى آخره (٦) .

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : ( الجيش ) بدلاً من ( العدو ) .

2- في ( هـ ) : حذفت .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : ( من ) ، بدلاً من ( في ) .

6- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " والحركة في نحو : خَفِ اللّهِ وَأَخْشَوْا اللّهِ وَأَخْشَى اللّهِ وَأَخْشُونَ وَأَخْشِينَ غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافًا وَخَافَنَّ " . ( الشافية ، ص ٨ ) .

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدّر . وتقديرُ السؤال : أنه إنّما حُذِفَ الألفُ من : خَفَ ، والواو من : اخشَوْا ، والياء من : اخشي لالتقاء الساكنين ، وقد ائْتَفَتْ (١) هذه العِلَّةُ في : خَفَ اللهُ ، واخشَوْا اللهُ ، واخشَوْنَ ، واخشين ؛ لحركة (٢) الفاء في خَفَ اللهُ ، والواو في : اخشَوْا اللهُ ، واخشَوْنَ ، وحركة (٣) الياء في اخشينَ ، فيجبُ أن يُرَدَّ الألفُ : في خَفَ اللهُ ، [ والواو في : اخشَوْا اللهُ ، واخشَوْنَ ] (٤) والياء في : اخشينَ ، لكنها لا تُرَدُّ .

وأجاب عنه بأنَّ حركة الفاء [ والواو ] (٥) والياء غير معتدَّ بها لأنها عارضةٌ أتى بها لمجيء ساكن بعدها في كلمة أخرى [ أو بمنزلة كلمة أخرى ] (٦) وذلك غير لازم ، فوجودها كعدمها ، بخلاف حركة الفاء في نحو : خَافًا وخَافُوا وخَافِي (٧) ، وخافنَ ، لأنَّ حركة الفاء فيهنَّ (٨) كالحركة الأصلية لاتصال ما بعد الفاء بالكلمة اتصال الجزء ، فلهذا رُدَّتْ الألف فيه .

1- في الأصل ، ( ق ) : انتقى وما أثبتناه من ( هـ ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : لحركة . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- لفظة . "حركة" ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

5- والواو : إضافة من المحقق .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) .

7- وخافي : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- في الأصل ، ( ق ) : فيه . وما أثبتناه من ( هـ ) .

قوله : « فَإِنْ (١) لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ حُرِّكَ (٢) ... » إلى آخره (٣) .

أي : فَإِنْ كَانَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ فِي غَيْرِ مَا جَوَزْنَاهُ وَلَمْ يَكُنْ أَوْلَهُمَا مَدَّةٌ حَرَكِ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ ، نَحْوِ أَذْهَبِ [ أَذْهَبْ ؛ فَإِنْ بَاءُ أَذْهَبِ الْأَوَّلِ سَاكِنَةٌ وَالذَّالُ فِي أَذْهَبِ ] (٤) الثَّانِي سَاكِنَةٌ فَحَرَكْتَ الْبَاءَ .  
وَنَحْوُ : لَمْ أَبْلُهُ . أَصْلُهُ : لَمْ (٥) أَبَالِي ؛ حَذَفْتَ (٦) الْيَاءَ لِلجُزْمِ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ ( أَبَالٍ ) - بِحَذْفِ الْيَاءِ - حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ وَصَارَ اللَّامُ كَأَخْرِ الْكَلِمَةِ ، فَأَسْكَنْتَ اللَّامَ كَمَا يَسْكُنُ آخِرُ الْكَلِمَةِ الصَّحِيحَةِ فَاجْتَمَعَ حِينَئِذٍ سَاكِنَانِ - الْأَلْفُ وَاللَّامُ - فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ كَمَا فِي نَحْوِ : لَمْ يَخْفُ . وَ (٧) لَيْسَ هَذَا الْحَذْفُ مَوْضِعَ الْاسْتِشْهَادِ ، فَصَارَ : لَمْ أَبُلْ ، فَالْحَقُّ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ لِمُرَاعَاةِ حَرَكَةِ اللَّامِ الْأَصْلِيَّةِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ - اللَّامُ وَهَاءُ السَّكْتِ ، فَحَرَكْتَ اللَّامَ بِالْكَسْرِ (٨) لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ - وَهُوَ مَوْضِعُ الْاسْتِشْهَادِ - فَرُوعِيَّتِ حَرَكَةِ اللَّامِ حَيْثُ أَلْحَقْتَ هَاءَ السَّكْتِ وَرُوعِي سَكُونِ اللَّامِ حَيْثُ حَذَفْتَ الْأَلْفَ

1- في ( هـ ) : وإن .

2- في الأصل : حركت . واللفظة ساقطة من ( هـ ) .

3- تمام عبارة ابن الحاجب: " فإن لم يكن مدة حرك، نحو: اذْهَبِ اذْهَبْ، ولم أبله، وألم الله واخشوا الله واخشى الله " . ( الشافية ، ص ٨ )

4- ما بين المعقوفين ساقط من ( هـ ) ، لانتقال نظر الناسخ .

5- في ( هـ ) : ألم .

6- في ( هـ ) : فحذفت .

7- الواو ساقطة من ( هـ ) .

8- بالكسر : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

وَحُرِّكَتْ لالْتَقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وفي (١) نَحْوِ : ( أَلَمَ . اللهُ ) (٢) ، فَإِنَّ الْمِيمَ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةً وَلا مَ  
التعريف بعدها ساكنة ، فالْتَقَى ساكنان ليس أولهما مدة ، فحرك  
الأول - أعني الميم - لالْتَقَاءِ السَّاكِنِينَ - وإنما حرك بالفتح محافظة  
على بقاء التّفخيم في اسم الله تعالى .

وفي نحو : اخْشَوْا اللهَ ، واخْشَى اللهُ . وأصل ( اخْشَوْا اللهُ ) :  
اخْشَيْوْا اللهُ (٣) ؛ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت  
الألف لالْتَقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ثم اجتمعت الواو ساكنة ، مع لام التعريف  
بعدها ولم تكن الواو مدة ، فوجب تحريك الواو لالْتَقَاءِ السَّاكِنِينَ .  
وحركت بالضم للفرق بين واو الجمع ( وواو غير الجمع<sup>(٤)</sup> ) كواو ( لو )  
في نحو : ( لو استطعنا ) (٥) .

1- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- سورة آل عمران : ١ ، ٢ .

ومن وقف على ( ألم ) وعدها آيةً وابتدأ بـ ( الله ) محرّكاً لهمزته بالفتح فلا كلام فيه ،  
وأما من وصل ألم بالله ، فإنه يحرك ميم "ميم" بالفتح لا غير ، وهو مذهب سيبويه ،  
والمسموح من كلامهم . واختلف في هذه الفتحة ، والأقرب - كما قال الزمخشري - أنها  
فتحة همزة " الله " نقلت إلى " ميم " كما قلنا في ثَلَاثَ تَهْرَبَعَةٍ . وقال بعضهم : هي لإزالة  
السّاكِنِينَ . ( ينظر : شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ والمفصل ص ٣٥٣ ) .

3- لفظة انجلالة سقطت من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : وإن لم تكن .

5- في الأصل : وبين غير واو الجمع . وفي ( ق ) : وبين غير الجمع . وما أثبتناه من  
( هـ ) .

وأصل ( اخشَى الله ) : اخشَى [ الله ] (١) ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين - وهما الألف وياء الضمير - ثم التقى ساكنان - ياء الضمير واللام التي بعدها - ولم تكن الياء مدّة ، فوجب تحريك الياء . ولأنه لو حذفت الياء ، وقيل : اخشَ اللهُ ، التبس {٧١} بالمذكر .

قوله : (( وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنَ وَأَخْشَيْنَ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ )) (٢) .  
 أي : و (٣) من أجل أنه إذا كان بعد ( اخشَوْا ) (٤) أو بعد ( اخشَى ) كلمة منفصلة أولها ساكن لم تحذف الواو والياء - بل (٥) تحرك (٦) الواو بالضم والياء بالكسر - ضم واو ( اخشَوْا ) وكسر ياء ( اخشَى ) عند اتصال نون التأكيد بهما (٧) فنقول : اخشَوْنَ وَأَخْشَيْنَ

1- لفظ الجلالة : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- اعترض الرضي على قول المصنّف : " لأنه كالمفصل " ، قائلاً : لوجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلاً ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة وان كان الثاني متصلاً مثل الهاء في " لم أبله " أو منفصلاً كاخشَوْا اللهُ وأخشَى اللهُ ، أو كالمفصل كاخشَوْنَ وَأَخْشَيْنَ فأى فائدة لقوله : " لأنه كالمفصل " وحكم المتصل أيضاً كذلك ؟ وهذا مثل ما قاله في آخر الكافية : " وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل " كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزُنْ ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو : اخشَوْا اللهُ وأخشَى اللهُ . (شرح الشافية: ٢٣٧/٢) .

3- الواو ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : ( و ) ، بدلاً من ( أو ) .

5- لفظة ( بل ) ساقطة من ( هـ ) .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : حرك .

7- في الأصل : بها . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

لأن نون التأكيد في ( اخشوا ) و ( اخشي ) بمنزلة كلمة منفصلة ، بخلاف ( خافن ) ؛ فإن نون التأكيد فيه كاللغة المتصلة لأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل ، ومع غير البارز (١) كالمتصل كما مرّ في النحو .

قوله : « إِيَّ فِي نَحْوِ : انْطَلَقَ ... » (٢) .

أي : فإن لم يكن أولهما مدّة حرّك الأول إلا في نحو ( انْطَلَقَ ) و ( لَمْ يَلِدْهُ ) (٤) . أي : إلا في كلّ موضع سُكّن الأول للتخفيف ، فإنه حرّك الثاني لا الأول ؛ لئلا يلزم ما فروا منه ، نحو : ( انْطَلَقَ ) - أمرًا للمخاطب ، و ( لَمْ يَلِدْهُ ) ؛ فإن أصل ( انْطَلَقَ ) : انْطَلَقَ [ بكسر اللام وسكون القاف ] (٦) ، فسكنت اللام للتخفيف كما سكنت في نحو ( كَتَفَ ) (٧) ؛ فكانهم عاملوا بعض الكلمة معاملة كلها ، فالتقى ساكنان - اللام والقاف - فحرّكت القاف - لا اللام - لما نكرناه .

وَنَحْوُ : لَمْ يَلِدْهُ ، في قوله :

- 1- في ( ق ) : ومع الضمير غير البارز . وفي ( هـ ) : ومع غير الضمير البارز .
- 2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " إلا في نحو انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ ، وفي نحو : رَدَّ وَلَمْ يَرُدَّ في تميم مما فرّ من تحريكه للتخفيف فحرّك الثاني " . ( الشافية ، ص ٨ ) .
- 3- لفظة ( نحو ) ساقطة من ( ق ) .
- 4- الهاء ساقطة من ( هـ ) .
- 5- لفظة ( أصل ) ساقطة من ( ق ) . وفي ( هـ ) : الأصل .
- 6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
- 7- أي : فشبّه طَلِقَ بِكَتَفَ في لغة تميم . ( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٣٨ ) .

(١٣) عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَكْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (١)

المراد بالأول : عيسى ، وبالثاني آدم [ عليهما السلام ] (٢) .  
وأصل (لم يَلِدْهُ) : لم يَلِدْهُ (٣) - بسكون الدال وكسر اللام -  
فسكنت اللام للتخفيف ، وحركت الدال لالتقاء الساكنين .  
وإنما فتحت القاف في (انطَلَقَ) والدال في (لَمْ يَلِدْهُ) ولم يكسرا لالتقاء  
الساكنين إتباعاً لفتحة الطاء والياء ؛ لعدم اعتدادهم بالحاجز لكونه ساكناً  
ولأنه لو كسرا لزم التزام ما فرّوا (٤) منه في الساكن الأول وهو الكسر .

1- هذا بيت من الطويل ، لرجل من أزد السُرّاة . وقد أنشده سيبويه في كتابه : ( ٢٦٦/٢ )  
٤ / ١١٥ ، والكامل : ٢ / ١٣٢ ، وابن جني في الخصائص ( ٢ / ٣٣٣ ) ، وابن عصفور  
في المقرب : ( ص ٤٢ ) ، وابن يعيش في شرح المفصل : ( ٤ / ٤٨ ، ٩ / ١٢٣ ، ١٢٦ )  
والرضي في شرحه على الشافية رقم ( ٩ ) : ( ١ / ٤٥ ، ٢ / ٢٣٨ ) ، وابن هشام في شرح  
اللخمة البدرية : ( ٢ / ٢٤٥ ) ، وفي المعنى : ( ١ / ١٣٥ ) ، والشيخ خالد في التصريح :  
٢ / ١٨ ، السيوطي في الهمع : ١ / ٥٤ ، ٢ / ٢٦ ، وابن الحنبلي في ربط الشوارد : ١٠٨ ،  
والشنيقي في الدرر : ١ / ٣١ ، ٢ / ١٨ .

وينظر في البيت كذلك : شرح شواهد سيبويه ، للأعلم ، بهامش الكتاب : ( ١ / ٣٤١ ) ،  
٢ / ٢٥٨ - بولاق ) ، وشرح شواهد الشافية ، للبغدادي ( رقم ١٠ ) ص ٢٢ ، ٢٣ ،  
والخزانة ٢ / ٣٨١ .

والشاهد في قوله : " لم يَلِدْ " ؛ حيث إنه سكن اللام وفتح الدال وكان أصله : " لم يَلِدْهُ " -  
بكسر اللام وسكون الدال . وفيه رواية أخرى وهي : الأربُّ مَوْلُودٍ ... ، شاهدا على  
مجيء ربة للتقليل .

2- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : لم يلد .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : ما فرّ .

ونحو : رُدَّ ، وَلَمْ يَرُدَّ في لغة تميم ؛ لأنَّ أصل ( رُدَّ ) : ارْتُدُّ ، وأصل ( لم يَرُدَّ ) (١) : لم يَرْتُدَّ ؛ فنقلت حركة الدال الأولى (٢) إلى ما قبلها للإدغام ، لاجتماع المثليين ، فاجتمع ساكنان - وهما الدال الأولى المسكنة للإدغام والدال المسكنة للأمر أو النهي - فحركت الثانية لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية .

وإنما قال : ( في تميم ) ؛ لأن أهل الحجاز يقولون : ارْتُدُّ ، ولم يَرْتُدُّ - على الأصل من غير تسكين الدال الأولى للإدغام ؛ لأن من (٣) شرط الإدغام تحريك الحرف الثاني ؛ لئلا يلزم النقاء الساكنين وكان بني تميم (٤) لا يلتفتون إلى سكون الثانية لكونه عارضاً .

قوله : (( وقراءة حفص : ( وَيَتَّقَهُ ) ليست (٥) منه على الأصح )) . اعلم أن أكثر (٦) الناس ذهبوا إلى أن قراءة حفص : ( وَيَتَّقَهُ ) (٧) بسكون الفاء (٨) من هذا الباب ، وقالوا : كأن أصله : يتقي ، فحذفت الياء

1- لفظه : ( يرد ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل ( الأول ) . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- لفظه ( من ) ساقطة من ( ق ) .

4- في ( هـ ) : ( بنو تميم ) .

5- في الأصل ، ( ق ) : ليس . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

6- في ( ق ) ( كثيراً من ) ، بدلاً من : ( أكثر ) .

7- وذلك في قول الله تبارك وتعالى : في سورة النور : الآية { ٥٢ } : ( وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ) .

8- وتسكين القاف هنا انفرد به حفص ، فكلهم كسر القاف . ووافق حفصاً في اختلاس كسرة الهاء ، قالون ويعقوب . وقرأها أبو عمرو وأبو بكر بإسكان الهاء ووافقهما اليزيدي والحسن البصري والأعشى ( ينظر الإتحاف ، ص ٣٥ ) .

للجزم ، ثم ألحقت هاء السكت فصار : يَنْقَهُ - بفتح التاء وكسر  
القاف - ثم سَكَّنَت القاف تشبيهاً لِيَنْقَهُ بِكَتْفٍ ، كما ذكرناه في : يَلْدَهُ ،  
ثم حركت هاء السكت لالتقاء الساكنين ، وهما القاف وهاء السكت (١) .

وقال المصنّف : (( الأصحّ أنه ليس منه )) ؛ لأنّ فيه نوعاً من  
التعسّف {٧٢} مع الاستغناء عنه ، والأولى أن يقال : الهاء (٢) في  
( يَنْقَهُ ) ضمير عائد إلى الله [ تعالى ] (٣) . وأصله : وَيَنْقِيهِ (٤) ؛  
فحذفت الياء للجزم ، فصار : يَنْقَهُ ، ثم سَكَّنَت القاف كما سَكَّنَت  
[ التاء ] (٥) في : كَتِفٍ (٦) - هذا هو الوجه في هذه القراءة (٧) .

فلو جعلنا هذه القراءة مِمَّا نحن فيه لزم ارتكاب مُسْتَبْعِدَيْنِ ، أحدهما :  
تحريك هاء السكت . والثاني : إثباتها في الوصل (٨) .

- 1- وهذا مذهب الزمخشريّ وجمهور النحاة . ( ينظر الكشاف : ٣ / ٢٤٩ ) .  
وينظر كذلك : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ) .
- 2- في الأصل : أنها وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 3- لفظة ( تعالى ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 4- في ( ق ) : ويتقي .
- 5- ( التاء ) إضافة من المحقق .
- 6- حيث شُبِّهَ تَقَهُ بِكَتِفٍ ههنا .
- 7- وهذا مذهب المصنّف واختاره الرضي ( ينظر شرح الشافية : ٢ / ٢٤٠ ) .  
وهذا الذي ذهب إليه المصنّف واختاره الرضي وركن الدين هو مذهب عبد القاهر  
حكاه عنه الجاربردي في شرحه على الشافية ( مجموعة الشافية : ١ / ١٥٩ ) .
- 8- وهو بهذا يردّ على الزمخشريّ فيما ذهب إليه . ( ينظر شرح الرضي على  
الشافية : ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ) .

قوله : « وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ ، فَإِنْ خُوْلِفَ فَلِعَارِضٍ ... » (١) .

أي : الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين هو التحريك بالكسر ؛ لأن السكون في الأفعال المجزومة عوضاً عن الكسر الذي في الأسماء المعربة المجرورة ، فلما احتيج هنا (٢) إلى تحريك الساكن كان الأوّلَى التحريك بحركة كان السكون عوضاً عنها على سبيل المقاصّة (٣) والمعاوضة ، فإن حرك الساكن بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى ذلك وجوب غير الكسر أو اختيار غير الكسر ، مع جواز الكسر أيضاً أو مساواة غير الكسر الكسر (٤) . وقد تجيء أمثلة الوجوب والاختيار والمساواة بالتفصيل .  
وأشار إلى أمثلة الوجوب بقوله : « كوجوب الضم (٥) في ميم الجمع ومذ » .

اعلم أنه يجب لالتقاء الساكنين ضمّ ميم الجمع الذي لا تقع ذلك الميم فيه بعد الهاء [ التي بعد الياء ] (٦) أو بعد الكسرة ، نحو : ( عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ) (٧) ؛ لأن أصل هذه (٨) الميم الضم ، يدل عليه قراءة

1- وتام العبارة قوله : " ... كوجوب الضم في ميم الجمع وفي مذ " . ( الشافية : ص ٨ ) .

2- لفظة ( هنا ) ساقطة من ( هـ ) .

3- في الأصل : المقاصصة . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- لفظة ( الكسر ) ساقطة من ( هـ ) .

5- في ( ق ) : ( الضمة ) .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

7- وذلك في قوله تعالى في سورة يوسف - الآية (٩٢) : " لا نثريب عليكم اليوم " .

8- في النسخ الثلاث : هذا . والصحيح ما أثبتناه .

أهل مكة بضمّ هذه الميمات بواو بعدها نحو: "عَلَيْكُمْ<sup>(١)</sup> الْيَوْمَ<sup>(٢)</sup>".  
ولما كان أصل هذه<sup>(٣)</sup> الميم الضم واحتيج إلى تحريكه<sup>(٤)</sup>  
وجب تحريكه بالحركة الأصلية .

واحترزنا بقولنا : « بعد الهاء التي بعد الياء » عن مثل :  
( عليهم الله ) ، وبقولنا : « بعد الهاء التي بعد الكسرة » عن مثل  
قوله تعالى : ( فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ )<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لم يجب ضمّ ميم الجمع  
لالتقاء الساكنين ، فإنه كسره بعضهم<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه لما كسرت الهاء  
[ بالياء ]<sup>(٧)</sup> في مثل قولهم<sup>(٨)</sup> : ( عليهم ) وبالكسرة التي قبلها في  
مثل<sup>(٩)</sup> ( في<sup>(١٠)</sup> قلوبهم العجل ) كسرت الميم تبعًا للتخفيف .

1- في الأصل : عليكم .

2- لفظة ( اليوم ) ساقطة من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : هذا .

4- في ( هـ ) : تحريك .

5- سورة البقرة : من الآية ( ٩٣ ) .

6- وهو أبو عمرو . ووافقه اليزيدي والحسن البصري ، وكسر الميم عندهم لمجاوزة  
كسرة الهاء .

وقرأها نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ، وكذا أبو جعفر بضم الميم وكسر الهاء ،  
وهي لغة بني أسد وأهل الحرمين . ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ . ( ينظر الإتحاف : ١٢٤ ) .

7- بالياء : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

8- في ( ق ) ، ( هـ ) : قوله .

9- في ( هـ ) : قوله .

10- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

ومنهم <sup>(١)</sup> مَنْ يُبْقِي <sup>(٢)</sup> ضَمَّة الميم مع ذلك ، ومنهم من لا يكسر الهاء حينئذ بل يضمها .

وإنما وجب ضمّ [ الذال في ] <sup>(٣)</sup> ( مُذُّ ) لالتقاء الساكنين ؛ لأن أصلها ( مُنْذُ ) - بضم الذال فلما احتيج إلى تحريكها حركت بحركتها الأصلية .

قوله : « وكاختيار الفتح في <sup>(٤)</sup> : آلم . الله » .

هذا مثال ما يكون الفتح مختاراً <sup>(٥)</sup> فيه لالتقاء الساكنين مع جواز الكسر . وإنما كان الفتح مختاراً فيه [مع جواز الكسر] <sup>(٦)</sup> محافظة لبقاء التفخيم في اسم الله [ تعالى ] <sup>(٧)</sup> .

قوله : « وكجواز الضمّ ... إلى آخره » <sup>(٨)</sup> .

هذا مثال ما يجوز الضم فيه مع جواز الكسر بالسوية ، وهو أنه إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني جاز

---

1- ( ومنهم ) : ساقطة من ( ق ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : يتقي . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : ( نحو ) . بدلاً من ( في ) .

5- في ( هـ ) : مختار .

6- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

7- لفظة تعالى إضافة من ( هـ ) .

8- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " وكجواز انضمّ إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته نحو : و " قالت إخراج " وقالت اغزي ، بخلاف " إن امرؤ " وقالت ارموا ، و " إن الحكم " ( الشافية ، ص ٨ ) .

ضم الساكن الأول مع جواز كسره ، سواء {٧٣} بقيت الضمة ، نحو  
 ( قَالَتْ اِخْرُجْ ) (١) و: ( قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ) (٢). أو لم يبق لعارض، نحو  
 " قَالَتْ اغْزِي " فإن الساكن الأول هو التاء والساكن الثاني هو الغين  
 وبعده ضمة أصلية ، لكنها غير باقية لإبدال الكسرة عنها لأجل الياء .  
 وإنما (٣) جاز ضم الساكن الأول لإتباعه الضمة التي بعد  
 الساكن الثاني مع ضعف الحاجز (٤) .

وإنما قيّد الضمة بالأصلية ؛ لأنها لو لم تكن أصلية لم يجز  
 الضم ، نحو (٥) : ( قَالَتْ ارموا ) ؛ فإن ضمة الميم عارضة ، لنقل  
 ضمة الياء إليها .

ونحو ( إِنْ أَمْرٌ ) (٦) ؛ فإنّ ضمة الراء بتبعية ضمة الهمة ،  
 ولهذا تكسر الراء إذا كانت الهمة مكسورة ، وتفتح إذا كانت مفتوحة  
 وإذا كانت عارضة كان وجودها كعدمها ، فهذا لا يجوز ضم الساكن  
 الأول بل يجب كسره .

وإنما قال : ( في كلمته ) ؛ لأنه لو كانت الضمة الأصلية في  
 غير كلمة الساكن الثاني لم يجز ضم الساكن الأول لالتقاء الساكنين ،

1- سورة يوسف : من الآية (٣١) .

2- سورة الإسراء : من الآية (١١٠) .

3- في ( هـ ) : وإنما .

4- في ( ق ) : الحاجز .

5- لفظة ( نحو ) ساقطة من ( هـ ) .

6- سورة النساء : من الآية (١٧٦) .

نحو : ( إِنْ الْحُكْمُ ) <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ هُوَ النَّوْنُ وَالسَّاكِنَ الثَّانِي هُوَ اللَّامُ ، وَالضَّمَّةُ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ لَيْسَتْ فِي كَلِمَةِ اللَّامِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، وَمَا بَعْدَهَا <sup>(٢)</sup> كَلِمَةٌ أُخْرَى .

وإنما شرط أن تكون الضمة في كلمة الساكن الثاني ؛ لأنه لو كان في كلمة أخرى لم تكن لازمة بالنسبة إلى الساكنين ، فكانت كالعارض ، نحو : ( قَالَتْ ارْمُوا ) فلا يعتدّ بذلك الضمّ كما لا يعتدّ بالضمّ الذي <sup>(٣)</sup> في : ( قَالَتْ ارْمُوا ) .

لا يقال : لو كانت عارضة لم يحتج إلى هذا القيد لخروج مثله عنه بقوله : « لازمة » ؛ لأننا نقول لا نسلم عدم الاحتجاج إليه حينئذٍ لأن ضمة الحاء في : ( إِنْ الْحُكْمُ ) وإن كانت لازمة للحكم لكنها غير لازمة للساكنين . فإن قلت : الكسرة جائزة في الساكن الأول لالتقاء الساكنين في مثل : ( قَالَتْ اخْرُجْ ) <sup>(٤)</sup> و ( قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ) <sup>(٥)</sup> فلم لا يجوز في همزة الوصل في مثل هذا المحل ، نحو : قَتَلَ وَآخْرَجَ ؟

قلت : لأن همزة الوصل ههنا من الكلمة التي فيها الضمة التي بعد الساكن فكانت أتم لزومًا فلزمها الإتيان ؛ لتلا يخرج من كسر إلى ضمّ في كلمة واحدة .

---

1- الأنعام : من الآية (٥٧) .

ويوسف : من الآيتين (٤٠ ، ٦٧) .

2- في ( ق ) : وما بعده .

3- في النسخ الثلاث : ( التي ) . والصحيح ما أثبتناه .

4- سورة يوسف : من الآية ( ٣١ ) .

5- سورة الإسراء : من الآية ( ١١٠ ) .

قوله (١) : (( وَاخْتِيَارَهُ فِي نَحْوِ : اخْشَوْا الْقَوْمَ )) ، عكس (٢) : (( لَوْ اسْتَطَعْنَا )) .

أي : وكاختيار الضم لالتقاء الساكنين في واو الضمير المتصل بالفعل الذي حذف لامه إذا كان بعده لام التعريف ، نحو : اخْشَوْا اللَّهَ . وإنما كان ضم الواو محتاراً لكرهية الكسر (٣) على الواو والإشعار (٤) بأنه ضمير جمع ، فيحصل الفرق بين واو الضمير وبين الواو التي ليست بضمير نحو واو " لو " .  
وعكس واو " اخْشَوْا اللَّهَ " واو " لو " في نحو " لو استطعنا " يعني أن المختار في واو " لو " الكسر .

ويعلم من اختيار الضم في واو الضمير واختيار الكسر في واو " لو " جواز الكسر في واو الجمع وجواز الضم في واو " لو " ، تشبيهاً لها بواو الضمير ؛ فإن كسر الواوين (٥) لغة قوم ، وضمهما لغة آخرين .

وقوله : (( وكجواز الضم والفتح في نحو (٧٤) رُدَّ ، ولم يَرُدَّ )) فإنه يجوز في مثل : رُدَّ ، ولم يَرُدَّ الضم للإتباع (٦) ، والفتح لكونه

---

1- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

2- في النسخ الثلاث : وعكسه . وما أثبتناه من الشافية ، ص ٨ .

3- في ( هـ ) : الكسرة .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : ولإشعار .

5- في ( ق ) : فإن الكسر ، أي : كسر الواوين .

6- وهو الأكثر في كلامهم . ( ينظر الكتاب : ٣ / ٥٣١ ) .

أخفّ (١) ، (٢) والكسر على الأصل (٣) ، بخلاف ما إذا كان بعده ساكن ، نحو : ردّ القوم (٤) ، ولم يرُدّ (٥) القوم ؛ فإن المختار كسره مع جواز الضم والفتح ، لأن الكسر حركته في الأصل إذا قدر فك الإدغام ولهذا تقول (٦) : « ارئِدِ الْقَوْمَ » - بالكسر لا غير ، فكانهم

1- وهي لغة أسد ، وناس غيرهم ( ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٣ ، والمفصل ص ٣٥٤ ) .

2- الواو ساقطة من ( ق ) .

3- وهي لغة كعب وغنيّ ، كما قال سيبويه في كتابه : ٣ / ٥٣٤ ، وقال الرضي في شرحه على الشافية ( ٢ / ٢٤٣ ) : " أقول : اعلم أن بني تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا - ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتح كما في نحو : انطلقَ ولم يَلدّه ، نظرا إلى كونه فعلاً ، فتجنيبه الكسرة اللازمة أولى ، وأما في ( ارئِدِ القوم ) فعروضها سهل أمرها ، فنقول : مُدَّ وَعَضُّ وَعِزٌّ ، وفتح عَضَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مُدَّ بالضم وَعِزٌّ بالكسر ، ومنهم من يفرّ من الكسر إلى الإتباع كما في مُنَدُّ ، فنقول مُدَّ وَعِزٌّ وَعَضُّ ، والكسر في عِزٍّ ليس عنده ؛ لأن الساكن يحرك بالكسر ، إلا كسر عَضُّ ومُنَدُّ أيضا ، ومنهم من يبقي الجميع على الكسر الذي هو الأصل في إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنيّ ، فنقول : مُدَّ وَعَضُّ وَعِزٌّ ، والكسر في عِزٍّ عنده ليس للإتباع ، وإلا أتبع في مدّ وعض أيضا " ١ . هـ .

4- قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإدغام ( ٣ / ٨٩٧ ) : والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا : « رُدُّ الْقَوْمِ » لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح - وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنّي الضم ، وقد روي بهن قوله - وهو جرير :

فَعَضُّ الطَّرْفِ ، إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ      فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضمّ قبل ساكن ، بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه » ١ . هـ .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : لا ترد .

6- في ( ق ) : منقول .

لما أدغموا أبقوا الثاني على حركته - وهي الكسر . والذين ضموه  
وفتحوه لم يراعوا عروض الساكن بعده .

اعلم أن جواز الضم والفتح والكسر في أمر المضاعف الذي  
مضارعه على يفعل - بضم العين - أما إذا كان على (١) يفعل أو  
يفعل - بفتح العين أو كسرها ، نحو "عض من" "يعض" (٢) و"ثم" ، من  
"ينم" فإنه لا يجوز فيه إلا الكسر والفتح ؛ لأنه لا يمكن الضم بالإتباع .  
قوله: (( وَكَوْجُوبِ الْفَتْحِ [ فِي نَحْوِ رُدِّهَا ، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ: رُدُّهُ ] (٣) )) .  
أي : وجب الفتح في "رُدِّهَا" ، "عَضَّهَا" ، و "لَمْ يَرُدِّهَا"  
لكون الهاء بعد الدال [ خفية ، فكان (٤) بعد الدال ألفا ، ووجبت (٥)  
الفتحة قبل الألف ، ووجب الضم في : رُدُّهُ وعَضُّهُ ؛ لخفاء الهاء ،  
فكان (٦) الواو واقعة بعد الدال و (٧) الضاد (٨) والضممة مناسبة للواو (٩) .

1- لفظة ( على ) ساقطة من ( هـ ) .

2- في ( هـ ) : من عض .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

4- في ( ق ) : وكان .

5- في ( ق ) : ووجب .

6- في ( ق ) : وكان .

7- في ( ق ) : ( أو ) بدل ( و ) .

8- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

9- وحكى الكوفيون "رُدِّهَا" بالضم والكسر ، و "رُدُّهُ" بالفتح والكسر وذلك في  
المضموم الفاء . وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب . ( شرح الأسموني : ٣ /

وأما كسر (١) الدال ،نحو: "رُدّه" (٢) فلغة قليلة سمعها الأخص من بني عقيل (٣)؛ لأن الواو تتقلب ياء لكسرة الهاء ، ولا يستكره اجتماع الياء مع كسرتين - كسرة الدال وكسرة الهاء - لكون الهاء خفية .  
وغلظوا ثعلبًا (٤) في تجويزه في فصيحته (٥) فتح الدال في "رُدّه" [ لأنه منكور حمله على صورة فقد الضمير ] (٦) ، ( لأنه حمل "رُدّه" على "رُدّ" والحمل عليه لا يجوز ؛ لأن الواو بعد الضمير موجودة ، والهاء حاجز غير حصين ، فوجب الضم في "رُدّه" ، بخلاف "رُدّ" (٧) .

قوله (٨) : (( والفتح في نونٍ من [ مع لام التعريف ] (٩) )) .

1- في ( ق ) : كسرة .

2- ومثله : عضه .

3- ينظر المفصل ص ٣٥٤ ، وينظر كذلك : شرح الأشموني : ٣ / ٨٩٧ .

4- هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ، المعروف بثعلب إمام الكوفة في النحو واللغة والحديث ، ولد سنة مائتين ، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين . وله مؤلفات كثيرة أربت على الأربعين ، من أشهرها : الفصيح ، والمجالس . ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي : ١٤١ - ١٥٠ . ، والفهرست لابن النديم : ص ١١٠ ، تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي : ٢٠٤/٥ ، ومعجم الأدباء : ١٠٢/٥ ، وبغية الوعاة : ص ١٧٢ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٢٠٧ .

5- وفي فصيحته : ساقطة من ( هـ ) .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

7- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .

8- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

9- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) .

أي : وكجوب الفتح في نون "مِنْ" مع لام التعريف ، نحو "مِنْ الرَّجُل" ، طلبا للتخفيف لكثرة استعمال " من " مع لام التعريف مع لزوم الكسر قبلها (١) .

وقد جاء كسر " مِنْ " مع لام التعريف على الأصل ، نحو : مِنْ الرَّجُل - وهو ضعيف (٢) .

قوله : « عكس : مِنْ ابْنِكَ » .

أي : حكم " مِنْ " مع لام التعريف عكس "من" مع نحو " ابْنِكَ " ؛ فيكون الكسر (٣) في نون " مِنْ ابْنِكَ " وغيره من الساكن الذي (٤) لا يكون لام التعريف واجبا ؛ لأن كسر نون " مِنْ " هو الأصل مع أنه يكثر كثرته مع لام التعريف .

وقد جاء فتح نون "من" في : مِنْ ابْنِكَ ؛ كراهة توالي الكسرتين وهو ضعيف (٥) .

وأما نون " عن " فمكسورة (٦) مع لام التعريف ومع غيره على الأصل لأنها لم تكثر كثرة [مِنْ] (٧) ، مع أن قبل نونها فتحة في

1- قبلها : إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- وقد حكى سيبويه ذلك ( الكتاب : ٤ / ١٥٤ ) .

وقال الزمخشري : وهي لغة خبيثة ( الفصل ، ص ٣٥٥ ) .

3- لفظة ( الكسر ) ساقطة من ( هـ ) .

4- في ( هـ ) : واللذين .

5- ولغة الفتح هذه حكاهما سيبويه عن قوم فصحاء ( الكتاب : ٤ / ١٥٥ ) .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : مكسورة .

7- لفظة ( من ) : إضافة من ( ق ) :

حرف (١) مستعمل (٢) ، فكره توالى الفتحات (٣) مع حروف الاستعلاء نحو : عَنِ الرَّجْلِ ، وَعَنِ ابْنِكَ .

وقد حُكِيَ عن الأَخْفَشِ : عَنِ الرَّجْلِ - بضمّ النون - فإنه لغة قبيحة رديئة (٤) . وتوجيهها التشبيه (٥) بواو الضمير في : اخشوا الله قوله (٦) : (( وَجَاءَ فِي الْمُعْتَفَرِ : النَّقْرُ (٧) ... )) إلى آخره (٨) .

أي : وَجَاءَ فِي الْمُعْتَفَرِ فِي الْوَقْفِ - أي : المرخص الجائز فيه نحو النَّقْرِ ، وَمِنَ النَّقْرِ ، لالتقاء الساكنين ، وَأَضْرِبُهُ .

وجاء قلب الألف همزة مفتوحة فيما كان أول الساكنين ألفاً والثاني مدغمًا ، نحو : دَابَّهَ وَشَابَّهَ ، بخلاف ما كان فيه أول الساكنين مدة غير ألف ، نحو : " تَأْمُرُونِي " (٩) ؛ فإنها لا تنقلب همزة . اعلم أنه جاز الوقف في نحو : النَّقْرِ ، على ما يجيء ، بنقل حركة

1- في ( هـ ) : حروف .

2- في ( هـ ) : مستعمل .

3- في ( هـ ) : الحركات .

4- ينظر المفصل : ص ٣٥٥ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٤٧ .

5- في ( ق ) : التشبيه .

6- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .

7- لفظة ( النقر ) ساقطة من ( هـ )

8- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : (( وَجَاءَ فِي الْمُعْتَفَرِ :

النَّقْرُ ، وَمِنَ النَّقْرِ ، وَأَضْرِبُهُ وَدَابَّهَ وَشَابَّهَ ، وَجَانُّ ، بخلاف : تَأْمُرُونِي . (الشافية ص ٨) .

9- في قوله تعالى في سورة الزمر (٦٤) : (( قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ )) .

الحرف (١) الموقوف عليه إلى ما قبله حالتي الرفع والجر (٧٥) فإذا وقفت عليه - لا على هذه اللغة بل على اللغة الكثرى - التقى ساكنان هما الراء والقاف وحينئذ جاء تحريك الساكن الأول بحركة الساكن للوقف فراراً من التقاء الساكنين (٢) .

وكذلك إذا وقف على الهاء في نحو ( اضْرِبْهُ ) بسكون الهاء جاز تحريك الباء بحركة الهاء فيقال ( اضْرِبْهُ ) .

وإذا كان أول الساكنين ألفاً والثاني مدغماً قلب الألف همزة مفتوحة نحو : دَابَّه وشَأْبَه ، وجَانَ . في دَابَّة وشَابَّة ، وجَانَ ، مبالغة في الهرب من التقاء (٣) الساكنين . وإن كان أول الساكنين مدَّةً غير ألفٍ نحو ( تَأْمُرُونِي ) لم يجئ قبلها همزة .

النَّقْرُ : السَّقَاطُ الطَائِرِ الحَبَّةُ (٤) . وهو أيضاً صُوَيْتٌ (٥) يُزْعَجُ به الفرسُ وذلك بأن تَلصِقُ لسانَكَ بحنكِكَ ثم تفتح (٦) . وقيل صُوَيْتٌ (٧) يسكن به الفرسُ إذا احتدَّ في حركته (٨) ، (٩) .

1- لفظه ( الحرف ) ماقطة من ( ق ) . وفي ( هـ ) : حرف .

2- في الأصل : الساكنين . خطأ .

3- في الأصل ، ( ق ) : لالتقاء . وما أثبتناه من ( هـ ) .

4- ينظر الصحاح ( نقر ) : ٢ / ٨٣٤ .

5- في الأصل : صوت . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) يتفق مع ما في الصحاح

6- الصحاح ( نقر ) : ٢ / ٨٣٤ .

7- في الأصل : صوت . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) يتفق مع ما في الصحاح .

8- في ( هـ ) : في حركة .

9- وقيل : النَّقْرُ ضربُ الرّجى والحجر وغيره بالمنقار . وقيل : النَّقْرُ هو صُوَيْتٌ يُسْمَعُ

من قرع الابهام على الوسطى . ( ينظر اللسان ( نقر ) : ٦ / ٤٥١٩ - ٤٥٢٠ ) .

## [ الإبتداء ]

قوله : (( الإبتداءُ : لا يُبتدأُ إلاّ بِمَتحَرَكٍ ... )) إلى آخره (١) .

اعلم أنه لا يبتدأ بساكن لتعذره [ كما لا يوقف إلا على ساكن لا لتعذره ] (٢) بل للاستحسان ؛ لأنّ الوقف ليس إلا على آخر الكلمة وآخرُ الكلمة محلُّ التخفيف ، فناسب ذلك أن يؤتى بالحرف على أخفّ أحواله .  
ثمّ إذا (٣) كان أول الكلمة ساكناً ، وذلك السكون في الأسماء والأفعال والحروف - كما يجيء ، فإن كان في الأسماء فهو إمّا سماعيٌّ أو قياسيٌّ . والسماعيُّ في عشرة أسماء لا غير (٤) ، وهي :  
(( ابن وابنة ... )) إلى قوله : ( وايمن الله ) .

أما الابنُ والابنةُ والاسمُ والاسْتُ ، فأصلهما : بَنَوُ وِسْمُو - بكسر السين ، أو ضمها وسكون الميم - وستّه ، فلمّا حذف الواو من بَنَوُ وِسْمُو ، والهاء من ستّه وأسكن الفاء احتيج إلى همزة الوصل (٥)

1- إلى آخره : موضعها بياض في ( هـ ) .

وعبارة ابن الحاجب بتمامها : (( الإبتداء : لا يبتدأ إلا بمَتحَرَكٍ كما لا يوقف إلا على ساكن فإن كان الأول ساكناً - وذلك في عشرة أسماء محفوظة ، وهي : ابْنُ ، وابْنَةُ ، وابْنَمٌ ، واسْمٌ وَاِسْتٌ ، وَاِسْتَانٌ ، وَاِسْتَانِ ، وَاِمْرُؤٌ ، وَاِمْرَأَةٌ ، وَاِئْمَنُ اللهُ ، وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً ، كالاقتدار والاستخراج وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمر ، وفي صيغة أمر الثلاثي ، وفي لام التعريف وميمه )) ( الشافية ، ص ٨ ) .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : إن .

4- لا غير : ساقطة من ( ق ) .

5- في ( هـ ) : وصل .

لامتناع الابتداء بالساكن ، وكذلك ابنم ؛ أصله : بَنُوْ : حذف الواو  
وأسكن الفاء فاحتيج إلى همزة الوصل فأتى بها وزيد الميم في آخره .  
واثنان واثنان أولهما ساكن ، لأنهما من الثني ، فاحتيج فيهما (١)  
إلى همزة وصل (٢) ، فأتى بها (٣) .

[ وكذا أصل امرئ وامرأة : مرءٌ ومرأة ] (٤) ، فلما أسكن فإوهما  
احتيج إلى همزة وصل (٥) فأتى بها .

وكذا في ( ائِم الله ) ، ( وائْمِنِ الله ) ؛ لأنهما من اليمين - والياء  
ساكنة (٦) . والقياس في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة (٧)  
أحرف [ فصاعدًا كالاقتدار والانطلاق ] (٨) والاستخراج والاحمرار  
والاحميرار (٩) والاسحنكال ونحوها .

وإنما قال: (( بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا )) ، لأنه

- 
- 1- فيهما : ساقطة من ( ق ) .
  - 2- في ( ق ) ، ( هـ ) : الوصل .
  - 3- فأتى بها : إضافة من ( هـ ) .
  - 4- في ( هـ ) : عبارة فيها بعض الاختلاف ، عما بين المعقوفتين ، وهي : " وكذا  
في امرئ وامرأة ، أصلهما : مرء ومرأة " .
  - 5- في ( ق ) ، ( هـ ) : الوصل ،
  - 6- في ( ق ) : ساكن
  - 7- أربعة : موضعها بياض في ( هـ ) .
  - 8- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في ( هـ ) .
  - 9- في الأصل : الاحميرار . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

لو كان بعدها حرفان ، نحو : أَكَلْ ، أو ثلاثة أحرف (١) ، نحو : أَكْرَمَ لا يكون أول مصدرهما ساكناً ، نحو : الأكل والإكرام . وإن كان سکون الأول في الأفعال فهو في أفعال تلك المصادر ؛ أعني [التي] (٢) بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً من ماضٍ ، نحو : انطلقَ وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ . أو أمر ، نحو : انطلقْ وَاقْتَدِرْ وَاسْتَخْرِجْ .

وفي صيغة الأمر الثلاثي ، نحو : اخرجْ وَاَعْلَمْ وَاضْرِبْ ، كما مرّ في النحو .

اعلم أنه أراد بصيغة أمر (٣) الثلاثي بعض صيغة أمر (٤) الثلاثي وهو الذي لم يعتلّ من مضارعه الفاء والعين ؛ لأنّ الأول (٥) فيما اعتلّ من الثلاثي الفاء والعين لا يكون {٧٦} ساكناً ، نحو عدّ وثقّ (٦) وقُلْ وبيعْ وخَفْ . وأنّه يلزم منه أن تكون الهمزة (٧) في أهراق إهراقاً وأسطاع إسطاعة همزة وصل . وليست كذلك .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه أراد بالحروف في قوله : « بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف " فصاعداً " حروفاً أصلية ، وحينئذ لم

1- لفظة ( أحرف ) ساقطة من ( هـ ) .

2- لفظة ( التي ) إضافة من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : الأمر

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : الأمر .

5- في ( ق ) : الأولى

6- عد وثق : ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- في ( هـ ) : همزة .

يلزم ، لأنّ أصل أهراق وأسطاع <sup>(١)</sup> : أراق وأطاع ، وإن كان سكون الأول في الحرف <sup>(٢)</sup> فهو في <sup>(٣)</sup> لام التعريف وميم التعريف في لغة طيِّئ ، نحو : الرَّجُلُ وامرَجُل <sup>(٤)</sup> .

قوله : « ألحق في الابتداء [ خاصّة ... ] إلى آخره » <sup>(٥)</sup> .

جواب <sup>(٦)</sup> : فإن كان الأول ساكنًا ؛ ( أي ) <sup>(٧)</sup> : فإن كان أول الكلمة ساكنًا ، وذلك في عشرة أسماء وفي المصادر المذكورة ، وفي أفعالها من الماضي والأمر ، وفي صيغة الأمر الثلاثي ، وفي لام التعريف وميم التعريف ، ألحق في ابتداء الكلمة خاصّة همزة وصل مكسورة على الأصل ، إلا فيما كان بعد ساكنة ضمة أصلية ؛ فإنّ همزة الوصل تضم حينئذٍ للإبتاع، سواء كانت صورة الضمة باقية ؛ نحو : اقْتُلْ واغْزُ ، أو لم تكن باقية لعارض ؛ نحو : اغْزِي ؛ فإن

1- في الأصل : واستطاع . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : الحرف . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) .

4- روي أن النمر بن تولب قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ليس من امير امصيام في امسفر ؛ يريد : ليس من البر الصيام في المسفر ؛ فأبدل لام التعريف ميمًا ( ينظر اللسان ( برر ) : ١ / ٢٥٢ ) .

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " ألحق في الابتداء خاصّة همزة وصل مكسورة إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنما تضم ، نحو اقْتُلْ اغْزُ ، اغْزِي ، بخلاف ارمُوا . وإلا في لام التعريف وأيمن ؛ فإنها تفتح " . ( الشافية ، ص ٧ ) .

6- لفظة ( جواب ) ساقطة من ( ق ) .

7- لفظة ( أي ) إضافة من ( ق ) .

الضمة زالت لعارض - وهو ياء الضمير بخلاف باب (امرئ) وباب (ارموا) <sup>(١)</sup>؛ لأنّ الضمة فيهما غير أصلية؛ لأنّ ضمة ميم <sup>(٢)</sup> (ارموا) عرضت بسبب نقل حركة الياء إليها، وضمة راء <sup>(٣)</sup> (امرئ) عرضت لإتباع حركة آخره <sup>(٤)</sup>.

ولا يشكل بمثل أنطلقَ به <sup>(٥)</sup>، واقتدرَ عليه - مفعول ما لم يسم فاعله فإنّ ضمة الطاء والتاء <sup>(٦)</sup> عارضة؛ لأنها عرضت لبناء ما لم يسم فاعله مع وجوب ضمّ الهمزة، و <sup>(٧)</sup> لأننا نمنع عروضها فإنها <sup>(٨)</sup> أصلية لازمة بالنسبة إلى ما لم يسم فاعله وإن كانت عارضة بالنسبة إلى ما يسم فاعله قوله: «وإلا في لام التعريف وأيمن الله» <sup>(٩)</sup> عطف <sup>(١٠)</sup> على «إلا فيما» <sup>(١١)</sup> بعد ساكنه؛ فإنه يجب فتح الهمزة الداخلة على لام التعريف؛ إمّا لأنّ الهمزة ليست همزة وصل؛ لأنّ <sup>(١٢)</sup> الهمزة مع

- 
- 1- في (ق)، (هـ) : «بخلاف باب ارموا وباب امرئ» .
  - 2- في (ق)، (هـ) : راء
  - 3- في (ق)، (هـ) : ميم
  - 4- في (ق)، (هـ) : (أخيره)
  - 5- به : ساقطة من (هـ)
  - 6- في (هـ) : التاء والطاء .
  - 7- الواو ساقطة من (ق) .
  - 8- فإنها : ساقطة من (ق) .
  - 9- لفظة الجلالة (الله) من (هـ) .
  - 10- في الأصل : عطفًا . وما أثبتناه من (ق)، (هـ) .
  - 11- فيما : مطموسة في الأصل .
  - 12- في (ق)، (هـ) : بل

اللام للتعريف كَ هَلْ وَبَلْ - كما هو مذهب الخليل (١) - وإنما حذف حركتها عند وجود الحركة قبلها للتخفيف ؛ لكثرة استعمالها ، فإذا ابتدئ بها رُدَّتْ إلى أصلها . وإما لكثرة استعمالها في كلامهم مع كونها همزة وصلٍ ففتحوها للتخفيف - كما هو مذهب سيبويه (٢) .

وأما فتح الهمزة الداخلة على ميم التعريف فبالحمل على الهمزة الداخلة على لام التعريف .

وأما فتح همزة ( ايم الله ) ، و ( أيمن الله ) فلكثرة استعمالها (٣) .  
وإنما سميت هذه الهمزة همزة الوصل ؛ لأنه يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن .

وقيل إنما سميت (٤) همزة الوصل ؛ لسقوطها في الوصل - وهو ضعيف - لأنه تسميةٌ للشئ بالنسبة إلى حال عدمه . واللائق أن تسمى همزة الابتداء لثبوتها فيه . وحال الثبوت أشرف من حال العدم .  
ومنهم من سماها ألف (٥) الوصل ؛ لأن صورتها في الخط ألف .  
والمصنّف سماها بذلك ، لقوله ( بعد ألف فعله الماضي ) .

---

1- قال سيبويه : « وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كَقَدْ ، وأن ليست واحدةً منهما منفصلةً عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أريد ، ولكن الألف كالألف ( ايم ) في ( ايم الله ) ، وهي موصولة كما أن ألف ( ايم ) موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رايه .» ( الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ) .

2- ينظر. الكتاب : ٤ / ١٤٧ .

3- تشبيهاً لهذه الهمزة بالهمزة التي في ( ال ) . ( ينظر الكتاب : ٤ / ١٤٧ ) .

4- في الأصل : سمى . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : بألف

قوله (١) : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لَحْنٌ » (٢) .

أي : وإثبات همزة الوصل حالة الوصل لحنٌ ؛ لأنه خروج عن كلام العرب ؛ لأنه (٣) إنما أتى (٤) بها لِيَتَوَصَّلَ بها إلى النطق بالساكن (٥) فإذا أوصل (٦) الساكن بما قبله استغني عنها لزوال علة حاجتها (٧) .

وإثبات همزة الوصل {٧٧} في الوصل (٨) للضرورة شاذٌ، كقوله :

(١٤) إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ

بِنْتٍ وَتَكَثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ (٩)

1- قوله موضعها بياض في ( هـ ) .

2- لفظة ( لحن ) ساقطة من ( هـ )

3- في النسخ الثلاث : ( لأنها ) . والصحيح ما أثبتناه .

4- إنما أتى : ساقط من ( هـ ) .

5- ولهذا سماها الخليل سلم اللسان ( شرح الجاربردي : مجموعة الشافية : ١ / ١٦٦ ) .

6- في ( ق ) ، ( هـ ) : وصل .

7- في ( هـ ) : حالتها . تحريف .

8- في الوصل : ساقط من ( هـ ) .

9- هذا بيت من الطويل ، وهو من أبيات لقيس بن الخطيم رواها أبو علي القالي في أماليه

وقبله :

أَجُودٌ بِمَضْمُونِ التَّلَادِ وَإِنِّي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَأَلَنِي لَضَيِّبُ

وبعده :

وَإِنْ ضَيَّعَ الْإِخْوَانَ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ

وهو في ديوانه ص : ٢٨ ( برواية : بَنَشْرٍ ، بدلاً من : بِنْتٍ . والحديث ، يدل : الوشاة ) .

وينظر في البيت : الصحاح ( بثت ) : ١ / ٢٩٤ ، والمفصل ( ص ٣٥٦ ) وشرح الشافية

للرضي : ( ٢ / ٢٦٥ ) وشرح الجاربردي ( مجموعة الشافية : ١ / ١٦٧ ، واللسان ( نثت ) :

قوله : (( وَالتَّزَمُوا جَعَلَهَا أَلْفًا لَا بَيْنَ بَيْنٍ )) .

أي : والتزموا جعل همزة الوصل التي مع لام التعريف خاصة<sup>(١)</sup> والتي مع أيمن الله وإيم الله<sup>(٢)</sup> في الاستفهام أَلْفًا ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، لا جعلها بَيْنَ بَيْنٍ - على الأفصح - على ما تقدّم في باب التقاء الساكنين .

قوله<sup>(٣)</sup> : (( وَأَمَّا سُكُونُ [هَاءٍ : وَهُوَ وَهْيَ ... " إِلَى آخِرِهِ (٤) ] (٥) .

أي : وَأَمَّا سُكُونُ أَوَّلٍ : هو وهي الواقتين بعد الفاء والواو ولام الابتداء ، كقوله تعالى : (( وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ))<sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى : ( فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ )<sup>(٧)</sup> ، وقوله تعالى : ( لَهُوَ خَيْرٌ الرَّازِقِينَ )<sup>(٨)</sup>

---

٦ / ٤٣٣٩ وشرح شواهد الشافية : ص ١٨٣ ( رقم ٩٤ ) . والشاهد في قوله : " الاثنتين " حيث قطع همزة الوصل للضرورة .

1- لفظه ( خاصة ) ساقطة من ( هـ ) .

2- وإيم الله : ساقطة من ( ق ) .

3- قوله : ساقطة من ( هـ ) .

4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

5- وتكلمة عبارة ابن الحاجب : " وَفَهُوَ وَفَهْيَ وَفَهْيَ وَفَهُوَ فَعَارِضٌ فَصِيحٌ وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ نَحْوُ: ( وَلْيُؤْفُوا ) ، وَشَبَّهَ بِهِ : أَهْوَى وَأَهْيَى ، وَ( تَمَّ ) لِيَقْضُوا . وَنَحْوُ ( أَنْ يُمِلَّ هُوَ ) قَلِيلٌ " . ( الشافية ، ص ٨ ) .

6- سورة البقرة : من الآية ( ٢١٦ ) . وإسكان الهاء ههنا قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وأبي جعفر - في واحدة من روايتين عنه . ( ينظر النشر : ٢ / ٢٠٩ ، والإتحاف : ١٣٢ ) .

7- سورة البقرة من الآية ( ٧٤ ) . وهي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وكذا أبي جعفر ( ينظر المصدريين السابقين ) .

8- سورة الحج : من الآية ( ٥٨ ) . وهي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وكذا أبي جعفر في رواية عنه . ( ينظر النشر : ٢ / ٢٠٩ ، والإتحاف : ١٣٢ ) .

فليس بأصلٍ حتَّى يحتاج إلى همزة وصل ، بل عارض لمجيء ما  
اتصل به لأنّ قولك " وَهُوَ " كَعَضُد ، وقولك " وَهِيَ " كَكَبِد ، فلهذا  
سكّن تخفيفاً على (١) ما ذكر من الاتصال .

وإذا ابتدئ به رُدُّ إلى أصله ، نحو : هُوَ ، وَهِيَ . فنَبّه بقوله :  
" عارض " على أنّ سكونه مستغنٍ عن همزة الوصل (٢) . وبقوله :  
" فصيح " على عدم شذوذه .

قوله : « وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ » .

أي : وكذلك سكون لام الأمر بعد الواو والفاء ، كقوله تعالى :  
( وَتُؤْفُوا نُدُورَهُمْ ) (٣) وقوله تعالى : ( فَلْيَنْظُرْ ) (٤) ليس بأصل ، بل  
عارض ؛ لأن (وَأَيُّ) من (وتؤفوا) ، و(فَلْيَ) ( فلينظر ) ككبد ، فخففت (٥).  
قوله : « وَسَبُّهُ بِهِ : أَهْوَ ، وَأَهْيَ » (٦) .

أي : وشبه بقولك : وَهُوَ وَوَهِيَ ، قولك : أَهْوَ وَأَهْيَ ، ونحو ( أَنْ يُمِلَّ  
هُوَ ) (٧) في إسكان الهاء .

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : عندما

2- في الأصل : وصل . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ )

3- سورة الحج : من الآية (٢٩)

4- الكهف (١٩) ، الحج (١٥) ، عبس (٢٤) ، والطارق (٥) .

5- ينظر الكتاب : ١٥١ / ٤ .

6- أهو ، وأهي : ساقط من ( هـ ) .

7- سورة البقرة : من الآية (٢٨٢) وهي قراءة قالون وأبي جعفر . وقرأ الاثنان - أعني :

قالون وأبا جعفر بالضم كذلك ، قال ابن الجزري : " والوجهان فيهما صحيحان عن قالون

وأبي جعفر " ( النشر : ٢ / ٢٠٩ . وينظر كذلك : الإتحاف : ١٣٢ )

وشبهه بقوله تعالى : ( فَلْيَنْظُرْ ) ، ( وَلْيُوفُوا ) قوله تعالى (١) ( ثُمَّ لِيَقْضُوا ) (٢) في اسكان اللام (٣).

أما تشبيهه : أَهْوَ وَأَهَىَ بقولنا : وَهَوَ، وَهَىَ ؛ فلكونه على صيغته. وأما تشبيهه نحو [ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ] بقولنا : وَهَوَ ؛ فلكون ( لَهَوَ ) في نحو ( أَنْ يُمِلَّ هَوَ ) على صيغة ( وَهَوَ ) . وأما تشبيهه : ( ثُمَّ لِيَقْضُوا ) بقوله ( تعالى ) (٤) ( فَلْيَنْظُرْ ) ، ( وَلْيُوفُوا ) ؛ فلوقوع لام الأمر في الصورتين بعد حرف العطف ، وأن ( وَلِيَّ ) في ( ثُمَّ لِيَقْضُوا ) مثل ( وَلِيَّ ) ، ( وَقَلِيَّ ) في ( وَلْيُوفُوا ) ، و ( فَلْيَنْظُرْ ) .

وإنما قل سكون : أَهْوَ وَأَهَىَ دون وَهَوَ ، وَهَىَ ؛ لقلته في كلامهم وقد جاء :

(١٥) ..... فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أُمَّ عَادِنِي (٥) حَلُمُ (٦)

1- لفظة ( تعالى ) ساقطة من ( ق ) .

2- سورة الحج : من الآية (٢٩) .

3- قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورث ورويس بكسر اللام على الأصل في لام الأمر ؛ فرقا بينها وبين لام التأكيد ، ووافقهم اليزيدي وقنبل . وقرأ الباقر بإسكان اللام للتخفيف . ( ينظر النشر : ٣٢٦ / ٢ ، والإتحاف ص ٣١٤ ) . وذكر الرضي أن الإسكان قراءة الكسائي وغيره وذكر أن البصريين يستقبحونها ؛ لأن ( ثم ) مستقلة يوقف عليها . ( شرح الشافية : ٢ / ٢٧٠ ) .

4- لفظة ( تعالى ) إضافة من المحقق .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : عاقني .

6- هذا عجز بيت من البسيط ، قاله المرار للعدوي ، نسبه إليه البغدادي في شرح شواهد شروح الشافية ( الشاهد رقم ٩٨ - ص ١٩٠ ) وكذا في شرح شواهد الشافية ( الشاهد رقم ٣٧٩ ) . وصدده : وَقَمْتُ لِلزُّورِ مُرْتَاعًا وَأَرْقَنِي . وقيل الشاهد ، قوله :

زَارَتْ رُوَيْقَةَ شَعْنًا بَعْدَ مَا هَجَعُوا لَدَى نَوَاحِلِ فِي أَرْسَاعِهَا الْخَدَمَ

بسكون الهاء .

وأما: (ثُمَّ لِيَقْضُوا) وإن كان أقلّ من نحو: (و<sup>(١)</sup> لِيَقْضُوا) في الاستعمال لأنّ امتزاج حرف واحد - وهو الواو - بما بعده <sup>(٢)</sup> أشدّ من امتزاج ما هو على ثلاثة أحرف - وهو ثَمَّ - بما بعده ، فليس في القلة كـ : أَهْوَ وَأَهْيَ .  
وأما نحو (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ، فهو في القلة مثل (أَهْوَ) .  
اعلم أن قوله : (( وأما سكون هاء وَهُوَ ... )) إلى آخره . جواب  
عن سؤال مقدّر وتقدير <sup>(٣)</sup> السؤال : أنكم قلتم ما يكون أوله ساكناً أتى  
بهمزة وصل <sup>(٤)</sup> للنطق به . وأول : وَهُوَ وَهْيَ في الصورتين المذكورة  
ولام الأمر، بعد حرف العطف ساكناً ، ولم يُؤْتِ بهمزة وصل للنطق به .  
وأجاب عنه بأنّ السكون في مثل هذه الصور <sup>(٥)</sup> غير أصيل، بل عارض

---

والشاهد أنشده الجاربردي في شرحه (مجموعة الشافية: ١ / ١٦٧) وأنشده ركن الدين  
في البسيط (رقم ٩٨) .

1- الواو ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل : بما بعدها . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : وتقدير .

4- في ( ق ) : الوصل

5- في ( هـ ) : الصورة .

## [ الوقف ]

قوله : (( الوقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا )) .

أي : الوقْفُ قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا إِنْ كَانَ بَعْدَهَا شَيْءٌ .

[وإنما قيّدنا بهذا القيد؛ لأنه قد يقف الواقفُ لا يكون بعدها شيء] (١)

وإنما سُمِّيَ الوقْفُ وَقْفًا ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ فِيهِ عَن وَصْلِهِ بِمَا بَعْدَهُ .

ويدلّ على صحّة ما ذكرناه أنّه لو أسكن آخر الكلمة ووصل (٢)

ما بعدها بها من غير سكنة تُؤنّنُ بوقفة {٧٨} لم يعد ذلك السكون وقفاً ولا ذلك المسكن واقفاً .

ولو حرك آخر الكلمة وقطعها عما بعدها كان ذلك القطع وقفاً وكان

ذلك القاطع واقفاً ، إلا أنه مخطئ (٣) في تركه حكم الوقف .

والمشهور عنهم أنه إنما سُمِّيَ الوقْفُ وَقْفًا ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَن تَحْرِيكِهِ .

وقال المصنّف إنّه غير واضح ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ مَتَحْرِكًا حَتَّى

يُوقَفَ عَن تَحْرِيكِهِ ؛ نَحْوُ : مَنْ وَهَلَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَقَّفُ عَن تَحْرِيكِهِ

وهو لا يكون وقفاً ، ولا الواقف عن (٤) تحريكه واقفاً لأنه لو قال

واحد اثنان ثلاثة (٥) ، عدّ واصلاً مع كونه وقفاً (٦) عن التحريك .

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- في ( هـ ) : وفصل .

3- في الأصل : مخط . وفي ( هـ ) : يخطئ . وما أثبتناه من ( ق ) .

4- في ( هـ ) : ولا الوقف .

5- في الأصل : وثلاثة . والصحيح إسقاط الواو ، كما في ( ق ) ، ( هـ ) .

6- لفظة (وقفا) ساقطة من ( هـ ) . وهي في الأصل : (وقف) خطأ . وما أثبتناه من (ق) .

قوله : « وَفِيهِ وُجُوهُ [ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَحَلِّ ] (١) » .  
أي : (٢) وفي الوقف وجوه مترتبة في الحسن ، وذلك بأن بعض  
الوقف (٣) أحسن من بعض ، ووجوه مختلفة في محلّ أحكامه ، كما  
يجيء .

ووجوه الوقف : الإسكانُ الصريحُ ، والرومُ ، والإشمامُ  
[ وإبدال الألف من التنوين ، وإبدال تاء التانيث هاءً ، وزيادة الألف  
وإحاق هاء السكتِ ، وحذف الباءِ ، وحذف الواوِ ] (٤) وإبدال الهمزة  
والتضعيف ، ونقل الحركة إلى ما قبلها ، وغير ذلك (٥) على ما يجيء  
تفصيله .

ثم شرع في بيان أحكام الوقف على التفصيل ومحال أحكام الوقف  
فقال : « فالإسكانُ المجردُ » عن الرومِ والإشمامِ لا يكون إلا ( في  
المتحرك ) (٦) - وهو ظافر - سواء كان قبله ساكن ، نحو : زيد  
وعمر ، أو لم يكن ، نحو : جَعْفَر .

والرومُ أيضًا لا يكون إلا في المتحرك ؛ [ لأنَّ الرومَ هو (٧) ] :

- 
- 1- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .
  - 2- الواو ساقطة من ( ق ) .
  - 3- في ( هـ ) : الوقف .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- ينظر النشر : ٢ / ١٢٠ .
  - 6- لأنَّ الوقف بالسكون هو تفرغ الحرف من لحركات الثلاث ، وهو لغة أكثر العرب ،  
وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء ( المصدر السابق ) .
  - 7- في ( هـ ) : وهو موضع ما بين المعقوفتين .

[ أن يأتي بحركة الحرف الموقوف عليه خفيفة <sup>(١)</sup> . ولا يمكن الإتيان بحركته خفيفة ] <sup>(٢)</sup> إلا بعد أن كان متحركاً .

والرَّوْمُ في المفتوح قليل لخفة الفتحة والعين بالإتيان بها خفيفة ، ولهذا لم يقرأ أحد من القراء بالرَّوْمِ <sup>(٣)</sup> في المفتوح في القرآن ، وإنما ذكره سيبويه عن العرب <sup>(٤)</sup> .

والإشمام لا يكون إلا في المضموم ؛ لأنَّ الإشمام هو أن تضمَّ الشفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه ليعلم أنه مضمومٌ في الوصل ، فلو أشممتَه في غير المضموم لأوهمتَ خلافه <sup>(٥)</sup> .

---

1- هذا عند النحاة ، قال الجوهري في صحاحه ( روم ) : ٥ / ١٩٣٨ : " وروم الحركة الذي ذكره سيبويه ، هي حركة مختلصة مختفأة لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع ، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل همزة بينَ بيِّن " أ . هـ . وينظر ما قاله سيبويه في معنى الرَّوْمِ في الكتاب : ٤ / ١٦٨ .

وأما الروم عند القراء فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة . وقال بعضهم : هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها . وكلا القولين واحد . ( ينظر النشر : ٢ / ١٢١ ) .

2- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

3- بالروم : ساقط من ( هـ ) .

4- قال سيبويه : " وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف ، وتعمل فيه ما تعمل بالمجزوم على كل حال ، وهو أكثر في كلامهم ... وأما رَوْمُ الحركة فقولك : رأيت الحارث ، ومررت بخالد . وإجراؤه كإجراء المجزوم أكثر " ( الكتاب : ٤ / ١٧١ - ١٧٢ ) .

5- وقال ابن الجزري : " وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت بها وقال بعضهم : أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة . وكلاهما واحد ، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف . وهذا مما لا يختلف فيه . نعم حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام رَوْمًا والروم إشمامًا ، قال مكِّي : وقد روي عن الكسائي الإشمام في

والأكثرون<sup>(١)</sup> على أنه لا رَوَمَ ولا إِشْمَامَ في هاءِ التَّأْنِيثِ - أي في تاء التَّأْنِيثِ المبدلة هاء في الوقف ، نحو : ضَارِبَهُ - ولا في ميم الجمع ، ولا في الحركة العارضة<sup>(٢)</sup> ، أمَّا أنه لا رَوَمَ في هاءِ التَّأْنِيثِ على الأكثر فلأنَّ الحركة إنما كانت على التاء لا على الهاء التي هي بدل عن التاء، فلو أتيت بها على الهاء لَأْتَيْتَ بحركة على حرف لم يكن عليه [إعراب]<sup>(٣)</sup> وأمَّا أنه لا إِشْمَامَ في هاءِ التَّأْنِيثِ ؛ فلأنَّ الغرض به الدلالة على أنَّ الحرف الموقوف عليه مضموم في الوصل فلو أَشْمَمْتَ مع الوقف بالهاء الذي هو العوض لأوهمت أن الضمة على الهاء ، وصل، وذلك لا يجوز. نعم لو وقفت

المخفوض . قال : وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رَوَمًا إِشْمَامًا وما سميناه إِشْمَامًا رَوَمًا " . ( النشر : ٢ / ١٢١ ) .

1- تابع ركنُ الدين ابنِ الحاجب في قوله " الأكثر " . ولكنَّ الرضي يعترض على كلام ابنِ الحاجب ههنا ويبيِّن منشأ توهمه في أن بعض النحاة أو القراء جوزَ الرومَ والإشمام في هاءِ التَّأْنِيثِ وميم الجمع والحركة العارضة، بقوله: "لم أر أحدًا: لا من القراء ولا من النحاة - ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ، بل كلَّهم منعهما فيها مطلقًا ، وأرى أن الذي أوهم المنصف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي- رحمه الله تعالى بعد قوله:

وفي هاءِ تَأْنِيثِ وميمِ الجَمِيعِ قُلْ      وعارضُ شَكْلِ لم يَكُونَا لِيَدْخُلَا  
وفي الهاءِ لِلإِضْمَارِ قَوْمِ أَبُوهُمَا      ومن قَبْلِهِ أو الكسرُ مِثْلَا  
أو أمَّا هُما واوِ وَيَاءِ وبعضهم      يرى لهما في كلِّ حالٍ محلًّا

فظن أنه أراد بقوله : " في كل حال " في هاءِ التَّأْنِيثِ وميمِ الجمع وعارضُ الشكلِ وهاءِ المذكر ، كما وهم بعضُ شراحِ كلامه أيضًا ، وإنما عني الشاطبي في كلِّ حالٍ من أحوالِ هاءِ المذكر فقط ، كما يجيء كلامه " ( شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ) .

2- ينظر النشر : ٢ / ١٢٢ .

3- لفظة ( إعراب ) إضافة من المحقق .

بالتاء لجرى الروم والإشمام فيها اتفاقاً نحو: أُخْتٌ وَبِنْتُ؛ لعدم المانع (١) .  
 ووجهه (٢) من وقف على الهاء المبدلة عن تاء التانيث بالإشمام  
 والروم هو أن الغرض بيان حركة الحرف في الوصل مضموم  
 والوقف عليها بالروم أضعف من الوقف عليها بالإشمام .  
 وأما أنه لا رَوْمٌ ولا إِشْمَامٌ في ميم الجمع، مثل: إليهم وعليهم وفيهم  
 على الأكثر (٣) لأنّ عدم الروم والإشمام عند من وصل بالإسكان واضح (٤)  
 لأنّ الوصل لا حركة فيه والروم هو الإتيان بحركة الوصل خفية، والإشمام  
 ضمُّ الشفتين بعد الإسكان لبيان حركة الوصل.

وأما {٧٩} أنه لا يحسن الرَوْمُ والإشمام عند من ضمّ ميم الجمع  
 ووصلها بواو ؛ فلأنه لما وقف بحذف الواو لم يبق للروم والإشمام  
 تحقيق ، لأن الرَوْمَ هو الإتيان بحركة الحرف الذي هو آخر الكلمة [ خفية  
 والإشمام هو ضمّ الشفتين بعد إسكان آخر الكلمة لبيان ضمّ آخر الكلمة ] (٥)

1- لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام  
 والله أعلم ( النشر : ٢ / ١٢٦ ) .

2- في ( ق ) : ووجهه .

3- وذلك في قراءة من حرك ميم الجمع في الوصل ووصله ، وفي قراءة من لم يحركه ولم  
 يصله . وشذّ مكّي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها ، قياساً على هاء الضمير  
 وانتصر لذلك وقواه . وقال ابن الجزري : " وهو قياس غير صحيح ، لأن هاء الضمير كانت  
 ومتحركة قبل الصلة ، بخلاف الميم ، بدليل قراءة الجماعة ، فعوملت حركة الهاء في الوقف  
 معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون ، فهي كالذي تحرك لانتقاء  
 الساكنين . ( النشر : ٢ / ١٢٢ ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : فواضح

5- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

ولمّا لم يكن الميم آخر الكلمة لم يحسن ذلك فيه . والرّوم والإشمام فيمن<sup>(١)</sup>  
ضمّ الميم في الوصل أشبه من الرّوم والإشمام فيمن سكّنه في الوصل -  
وهو ظاهر .

وأما وجه الحركة العارضة نحو ( قُلِ ادْعُوا اللَّهَ )<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> يوقف عليها  
بالإسكان لا بالرّوم والإشمام على الأكثر بفلانته<sup>(٤)</sup> ليس للحرف حركةً بنفسه  
بل لالتقاء الساكنين ؛ فتلك الحركة كالعدم عند الوقف لزوال المقتضي له  
وحيثئذٍ يمتنع الرّوم والإشمام ؛ لأنهما لبيان حركة ذلك الحرف عند الوصل .  
فقوله : « والرّوم في المتحرك » : مبتدأ وخبر . وهما معطوفان على  
قوله : « فالإسكان المجرد في المتحرك » . وكذا<sup>(٥)</sup> « الإشمام في  
المضموم » على قوله : « فالإسكان المجرد في المتحرك » .

قوله : « وإبدال الألف في المنصوب » [المنون ، و[في] إذا و  
( في )<sup>(٦)</sup> نحو اضْرِبِينَ ]<sup>(٧)</sup> ،<sup>(٨)</sup> .  
اعلم أن « وإبدال الألف » مبتدأ . وقوله : « في المنصوب » خبره<sup>(٩)</sup>  
ومجموعهما معطوف على قوله : « فالإسكان المجرد في المتحرك » .

1- في الأصل : من . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- لفظة الجلالة ساقط من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- سورة الإسراء : من الآية ( ١١٠ ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : لأنه

5- في ( هـ ) : وذلك .

6- لفظة ( في ) إضافة من الشافية .

7- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

8- وتكملة العبارة : « بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء ، على الألف » ( الشافية ص ٨ )

9- في ( هـ ) : خبر .

أي : وإبدال الألف عن التتوين في المنصوب المنون ، نحو :  
« رأيتُ زيدًا » لا في المرفوع والمجرور وفي (١) إذا ، وفي نحو :  
اضربن .

اعلم أنّ في المنون في الوقف ثلاث لغات :

إحداها : أن يقلب التتوين حرفاً مدّ من جنس حركة ما قبله (٢) ،  
ففتول : جاعني زيدو ، ورأيتُ زيدا ، ومررتُ بزيدي (٣) .  
والثانية : أن يحذف التتوين في الأحوال الثلاثة كلها وتقف عليها  
كما تقف على غير المنون ، فتقول : جاعني زيدُ ، ورأيتُ زيدُ  
ومررتُ بزيدُ . (٤) وليست هاتان اللغتان فصيحيتين .  
والثالثة : أن تبدل الألف من التتوين في المنصوب المنون ولا  
يدل في المرفوع والمجرور الواو والياء من التتوين ، لنقل الضمة  
والكسرة مع الواو والياء وخفة الفتحة مع الألف - وهذه اللغة هي  
الفصيحة (٥) .

1- الواو ساقطة من ( هـ ) .

2- في الأصل ، ( ق ) : ما قبلها . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

3- زعم أبو الخطاب أنها لغة أزد السراة . ( الكتاب : ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ )

4- وهذه لغة ربيعة ، نسبها إليها ابن مالك ( ينظر شرح الأسموني ٣ / ٧٤٧ )

وهذه اللغة حكاها أبو الحسن عن بعض العرب . ( ينظر حاشية (٢) من الكتاب : ٤ / ١٦٦ ) .

5- ينظر الكتاب : ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ . وقال ابن مالك في ألفيته :

تتويناً اثر فتّح اجعل ألفاً وقفاً ، وتلو غير فتّح اخذفاً

وأجري ( إذا ) مجرى المنصوب في (١) قلب نونها ألفاً - على الأكثر (٢) - لأن صورته صورة المنصوب المنون .

وكذا قلب نون باب ( اضْرِبْ ) في الوقف ألفاً ولا تثبت ؛ لثلاثا يكون (للفعل على الاسم مزيّة (٣) وستجيء الأحكام إذا وقعت الضمة أو الكسرة قبل نون التأكيد على تفصيلها ، إن شاء الله تعالى .

ولقائل أن يقول : لو قال وإبدال الألف في المنصوب المنون غير

المؤنث بالتاء لكان (٤) أولى ؛ لأن الوقف في نحو : رأيت ضارِبَةً ، بإبدال التاء هاء ، لا بإبدال التتوين ألفاً .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه يعرف ذلك من قوله : ( وإبدال تاء

التأنيث الاسمية هاء ) .

---

1- في الأصل : ( وأجري مجرى المنصوب إذا . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) )  
2- يقول ابن هشام في المغني ، ص ٢٠ : "والصحيح أن نونها تبدل ألفاً ، تشبيهاً لها بتتوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون ( لن ) ، و( أن ) روي عن المبرد والمازني . وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء : إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون ، للفرق بينها وبين ( إذا ) . وتبعه ابن خروف " أ . هـ ( وينظر كذلك : شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٧٥ ) .

3- في ( ق ) : اختلاف طفيف في العبارة التي بين المعقوفتين ، إذ جاءت هكذا : ( للفعل مزيّة على الاسم ) .

4- في ( ق ) ، ( هـ ) : كان .

لا يقال : كان من الواجب عليه أن يقول : « بخلاف المرفوع والمجرور في الياء والواو <sup>(١)</sup> على الأفصح » بل يحذف التنوين ، لأن قوله المذكور يدلّ على أنّ الأفصح عدم إبدال التنوين فيهما واوًا أو ياء وذلك لا يدلّ على حذف التنوين فيهما ؛ لأننا نقول ذلك معلوم من قوله : « فالإسكان المجرّد في المتحرّك » .

قوله: « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلْفِ <sup>(٢)</sup> [ فِي بَابِ عَصَا ، وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ ] <sup>(٣)</sup> . اعلم أنه يوقف على كلّ منون مقصور <sup>(٤)</sup> ، ثلاثيًا كان أو غيره على الألف باتّفاق ، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، نحو : هذه <sup>(٥)</sup> عصى ورحى ومسمى (٨٠) ومعلى ، ورأيت عصى ورحى ومسمى ومعلى ، ومررت بعصى ورحى ومسمى ومعلى . لكن اختلفوا في هذه الألف ؛ فقال المبرّد هي الألف الأصلية في

---

1- واعترض الرضي على عبارة المنصف هذه ، وقال : « قوله: بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال : بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعني لا يقلب تنوين المرفوع واوًا وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفًا ، لأداء ذلك إلى النقل في موضع الاستخفاف . ( شرح الشافية ، ٢ / ٢٨٠ ) .

2- في ( ق ) : ألف .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ )

4- لفظة ( مقصور ) ساقطة من ( هـ ) .

5- في الأصل ( هـ ) : ( هذا ) . وما أثبتناه من ( ق ) .

الأحوال الثلاث<sup>(١)</sup> . وقال المازني<sup>(٢)</sup> : هي الألف المبدلة من التتوين في الأحوال الثلاث<sup>(٣)</sup> . وقال سيبويه هي الألف المبدلة من التتوين حالة النصب ، والألف الأصلية حالتي الرفع والجر<sup>(٤)</sup> ،<sup>(٥)</sup> .

واستدل على قول المبرد بوجهين :

أحدهما : أنهم أمالوا رَحَى ومَسَمَى ومُعَلَى في الوقف (حالة النصب والرفع والجر)<sup>(٦)</sup> ؛ فلو كانت الألف فيها عوضاً عن التتوين [ لم تمل ] .

1- ينظر المقتضب : ٢٥٨ / ١ .

2- هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، من بني مازن الشيبانيين من أهل البصرة ، بها مولده ومُربّاه . أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين كما أكب على حلقات المتكلمين ولزم الأخفش وقرأ كتاب سيبويه عليه . وكان إماماً في اللغة وراويّة واسع الرواية ، كما كان بارعاً في الحجاج والمناظرة توفي سنة ٢٤٩ هـ ، على أرحح الروايات . وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها : علل النحو ، والتصريف ، والعروض والقوافي وغير ذلك . ( ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ٨٧ - ٩٣ ، وإنباه الرواة : ٢٤٦ / ١ ) .

3- ينظر المنصف : هو مذهب أبي الحسن والفراء وأبي علي الفارسي في التذكرة ( ينظر : شرح الأسموني : ٧٤٨ / ٣ ) .

4- نصّ عبارة سيبويه : " واعلم أن كل ياء أو واو كانت لامًا ، وكان الحرف قبلها مفتوحًا فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف ، ولا تحذف في الوقف ، وحالها في التتوين وترك التتوين بمنزلة ما كان غير معتل ، إلا أنّ الألف تحذف لسكون التتوين ، ويتمون الأسماء في الوقف ( الكتاب : ٣ / ٣٠٩ ) .

وهذا هو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني ( الأسموني : ٣ / ٧٤٩ ) .

5- وثمة مذهب آخر ، وهو : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التتوين حذف ، فلما حذفت عادت الألف ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ، ونقله ابن البادش عن سيبويه والخليل . ( ينظر شرح الأسموني : ٣ / ٧٤٨ ) .

6- في ( هـ ) : ( حالة الرفع والنصب والجر ) .

والثاني : أنهم كتبوا مُعَلَّى ومُسَمَّى بالياء في الأحوال الثلاث ،  
فلو كانت الألف عوضًا عن التتوين [ (١) لوجب أن يكتب ألفًا ، كما  
كتبت : رأيت زيدا - بالالف .

واستدلّ على قول المازني بأنه إنّما قلب (٢) التتوين ألفًا في الوقف  
حالة النصب لوقوعه (٣) بعد الفتحة وهذه العلة موجودة في الأحوال  
الثلاث في (٤) هذا الباب فوجب قلبها ألفًا في الأحوال الثلاث عملاً  
بالعلة .

واستدلّ على قول سيبويه بأنّ المعتلّ الذي يشكل أمره يحمل على  
مثاله من الصحيح ، لكنه قد ثبت في الصحيح أنّهم يقلّبون التتوين ألفًا  
في حالة النصب و (٥) يحذفونه في حالة الرفع والجر ، فوجب أن  
يكون المعتلّ كذلك .

ويمكن أن يجاب عن دليل المبرّد بأنّ لا نسلّم أنّ مَنْ كان رأيه  
غير رأي المبرّد أمالها وكتبها بالياء ، بل أمالها بالياء (٦) من كان  
رأيه رأي المبرّد ، فلم (٧) قلتم أنّه ليس كذلك .

---

1- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

2- في ( ق ) ، : قلبت .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : لوقوعها .

4- لفظة ( في ) ساقطة من ( ق ) .

5- في الأصل ، ( ق ) ، أو . وما أثبتناه من ( هـ ) .

6- بالياء : ساقطة من ( هـ ) .

7- في ( ق ) : ولم .

وعن دليل المازني بأننا لا نسلّم أن الفتحة المقتضية لقلب التتوين ألفاً موجودة قبل التتوين في الأحوال الثلاث ؛ لأنّ الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدّرة لا الملفوظة العارضة . ولهذا لا اعتبار <sup>(١)</sup> للحركة والسكون العارضين ، بل للحركة والسكون الأصليين كما مرّ في باب التقاء الساكنين .

والمقدّر في مُسمّى <sup>(٢)</sup> حالة الرفع هو الضمّة ؛ لأنّ أصله مسمّى [ بضمّ الياء ، وحالة الجرّ هو الكسر ، لأنّ أصله مسمّى ] <sup>(٣)</sup> - بكسر الياء - وحالة النصب هو الفتح ، لأنّ أصله : رأيت مُسمّى .  
قوله : (( وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلْفٍ ... )) <sup>(٤)</sup> إلى آخره <sup>(٥)</sup> .

أي : وقلب الألف وقلب <sup>(٦)</sup> كلّ ألف همزة في الوقف ، نحو : رأيت عصاً ورحاً ورجلاً ، ضعيفٌ .  
وكذا قلب ألف التأنيث همزة أو واو أو ياء في الوقف ، نحو : حُبلاً وحُبْلَوْا وحُبْلَيْ ، ضعيفٌ .

---

1- في ( ق ) ، ( هـ ) : الاعتبار

2- في ( هـ ) : المسمى .

3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- في ( هـ ) فقط من عبارة ابن الحاجب : " قلبها وقلب ... "

5- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " قَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلْفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ . وكذلك قلبُ أَلْفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً " ( الشافية ، ص ٨ ) .

6- لفظة " قلب " ساقطة من ( هـ )

اعلم أن في عبارته نظراً ؛ لأنّ قوله : « وقلب (١) كلّ ألف »  
يغني عن قوله : ( وقلبها ) وعن ذكر الهمزة في قوله : « وكذا قلب  
ألف التأنيث نحو حبلَى همزة » (٢) .

اعلم أن ناساً من فزارة وقيس يقلبون ألف التأنيث ياءً في الوقف  
فيقولون : حُبَلَى - بالياء (٣) - وأن بعض طيئ يقلب ألف التأنيث واواً  
فيقول : حُبَلُو (٤) . ومنهم من يُسوِّي في القلب بين الوقف والوصل  
فيقول فيهما : حُبَلُو وحُبَلَى (٥) . فقال المصنّف إنّه ضعيف .  
قوله : « وإبدالُ تاءِ التأنِيثِ [ الاسميّةِ هاءً في نحوِ رَحْمَةٍ - على  
الأكثر ] (٦) » .

اعلم أن « إبدال تاء التأنيث » مبتدأ . وقوله : « في نحو رحمة »  
خبره . والمجموع معطوف على قوله : « فالإسكان المجرد في  
المتحرك » .

1- وقلب : ساقط من ( هـ ) .

2- وهذا الاعتراض على عبارة المصنّف اعترضه الرضي أيضاً في شرحه على الشافية  
( ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ) .

3- خصّ المصنّف هذا القلب عند هؤلاء بألف نحو حُبَلَى ، وتابعه في ذلك ركنُ الدين ،  
ولكن الرضي يعترض على ذلك ويذكر أنّ هؤلاء يقلبون كلّ ألف في الآخر ياء سواء كان  
للتأنيث كحُبَلَى ، أو لا كَمَثَى ، ويشير إلى أنه قول النحاة ويعلل قلبها ياء بأن الألف خفية .  
( ينظر شرح الشافية : ٢ / ٢٨٦ ) .

4- ينظر المصدر السابق .

5- ينظر المصدر السابق .

6- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .

أي : وإبدال تاء التانيث الاسمية [ في الاسم المفرد ] (١) هاء في الوقف - عند الأكثر - في نحو رحمة ؛ فرقا بينها وبين التاء الأصلية نحو : وَقَّتْ وَمَوَّتْ وَأُخِتْ (٢) .

واحترزنا بقولنا : « في الاسم المفرد » عن [ التاء في ] (٣) الجمع ، نحو : غرفات وظلمات .

واحترزنا بقولنا {٨١} : ( الاسمية ) عن تاء التانيث الفعلية في الوقف ؛ فإنها لا تبدل هاء ؛ للفرق بين تاء التانيث الاسمية والفعلية ، [ فَإِنَّ تَاءَ التَّانِيثِ الفعلية لا تُبَدَّلُ هَاءً في الوقف (٤) ] (٥) .

وإنما قلنا : عند الأكثر (٦) ؛ لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف ، بل يَقِفُ عليها تاءً فنقول (٧) : رَحِمَتْ وَظَلَمَتْ (٨) . و قرئ في

- 
- 1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .
  - 2- وهذا الذي اختاره هو مذهب سيبويه (الكتاب: ٤/١٦٦) ، ووافقه الفراء وابن كيسان وأكثر النحاة (ينظر شرح الشافية: ٢/٢٨٨)
  - 3- ما بين المعقوفتين إضافة من ( هـ ) .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- بل تبدل تاء وأصلها تاء أيضا .
  - 6- في ( هـ ) : الأكثرين .
  - 7- في ( هـ ) : ( نحو ) .
  - 8- وهذه اللغة حكاهما أبو الخطاب عن ناس من العرب. (ينظر الكتاب: ٤/١٦٧) ومن الشواهد التي جاءت على هذه اللغة قول الراجز

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ  
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَتْ  
صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلَصَمَتْ

القرآن بالهاء والتاء جميعاً<sup>(١)</sup> ومنه قول الشاعر :

(١٦) دَارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ

بَلْ جَوْرٌ تِيهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتِ<sup>(٢)</sup>

وَكَادِبِ الْحِرَّةِ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ

( الشاهد ( رقم ٩١ ) من شواهد شرح الرضي على الشافية : ٢ / ٢٨٩ )

- 1- وجاء ذلك في كلمات وقف عليها بالتاء والهاء ، وهذه الكلمات هي :
    - ( رَحْمَتٌ ) في البقرة ( ٢١٨ ) ، والأعراف ( ٥٦ ) ، وهود ( ٧٣ ) ، مريم ( ٢ ) ، والروم ( ٥٠ ) ، والزخرف ( ٣٢ ) .
    - و ( نِعْمَتٌ ) في البقرة ( ٢٣١ ) ، وآل عمران ( ١٠٣ ) ، والمائدة ( ١١ ) ، وإبراهيم ( ٢٨ ) ، والنحل ( ٧٢ ) ، وفي لقمان ( ٣١ ) ، وفاطر ( ٣ ) ، والطور ( ٢٩ ) .
    - و ( امْرَأَتٌ ) في آل عمران ( ٣٥ ) ، يوسف ( ٥١ ) ، القصص ( ٩ ) ، والتحريم ( ١٠ ) ، ( ١١ ) .
    - و ( سُنَّتٌ ) في الأنفال ( ٣٨ ) ، فاطر ( ٤٣ ) ، غافر ( ٨٥ ) .
    - و ( لَعْنَتٌ ) في آل عمران ( ٦١ ) ، النور ( ٧ ) .
    - و ( مَعْصِيَةٌ ) في المجادلة ( ٨ ، ٩ ) .
    - و ( كَلِمَتٌ ) في الأعراف ( ١٣٧ ) ، و ( بَقِيَّةٌ ) في هود ( ٨٦ ) .
    - و ( قُرَّتٌ ) في القصص ( ٩ ) .
    - و ( فِطْرَتٌ ) في الروم ( ٣٠ ) .
    - و ( شَجَرَتٌ ) في الدخان ( ٤٣ ) .
    - و ( جَنَّتٌ ) في الواقعة ( ٨٩ ) .
    - و ( ابْنَتٌ ) في التحريم ( ١٢ ) .
  - فوقف عليها بالتاء : نافع وابن عامر وعاصم وحزمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي . وقيل ويعقوب .
  - ( ينظر النشر : ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ ) .
- 2- رجز ، نسبة ابن بري في أماليه على الصحاح لسور الذئب ، ونقله صاحب اللسان وكذا نقله البغدادي في شرح الشواهد .

أي : كظهر <sup>(١)</sup> الحَجَفَة - وَقَفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ - وهي تُرْسٌ من الصَّرْمِ يشبه التَّيْهَاءَ <sup>(٢)</sup>، وهي المغازةُ بظهر التُّرْسِ الذي من الصَّرْمِ ، في الملاسة <sup>(٣)</sup>.

ودارًا : منصوبةٌ بعرفتُ ، مذكورًا <sup>(٤)</sup> قبل البيت . وجَوَزُ الشَّيْءِ : وَسَطُهُ . وجره بإضمار ( رَبِّ ) .  
قوله : (( وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ <sup>(٥)</sup> ) .

أي : وتشبيهه ( تاء هيهات ) <sup>(٦)</sup> بتاء التأنيث قليلٌ . ولو أشبهت <sup>(٧)</sup> تاء هيهات بتاء التأنيث ؛ وذلك بأن تجعل ( هيهات ) مفردة وأصلها : هَيْهَيْةٌ ، فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقلب <sup>(٨)</sup> ياءه هاء

---

ينظر في الشاهد : الصحاح ( ح ج ف ) : ١٣٤١/٤ ، والمفصل ص ٣٤١ " والانصاف ص ٢٣٢ ، - مسألة (٥٥) ، وشرح الجاربردي ( مجموعة الشافية : ١ / ١٧٤ ) ، وحاشية ابن جماعة ، بهامشة ، وشرح شواهد الشافية ، لبغدادي ص ١٩٨ ، ( برقم ١٠١ ) ، وينظر كذلك اللسان ( ح ج ف ) : ٧٨٦ / ٢ . وقد أورد ابن منظور الأرجوزة كاملة : والشاهد في قوله " كظَهَرَ الحَجَفَتُ " ؛ حيث وقف على الحجة " بالتاء .

- 1- في ( هـ ) : ظهر .
- 2- ينظر الصحاح ( ح ج ف ) : ١٣٤١ / ٤ ، واللسان ( ح ج ف ) : ٧٨٦ / ٢ .
- 3- في ( هـ ) : الملاسة .
- 4- لفظة ( مذكورًا ) ساقطة من ( هـ ) .
- 5- به قليل : ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .
- 6- تاء هيهات : ساقطة من ( هـ ) .
- 7- في ( ق ) ، ( هـ ) : وإذا
- 8- في ( هـ ) : فنقلب .

في الوقف - وهو قليل . وإن جعلت جمع ( هيهية ) أصلها : هيهاة (١)  
فحذفت (٢) اللام على غير قياس .

ويمكن أن يقال : قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) ثم

حذفت (٣) الألف لالتقاء الساكنين ، فبقى : هيهات ، فوقفت بالتاء لاغير .

وقد قرئ ( هيهات ) بالتاء والهاء (٤) حال الوقف (٥)

قوله : (( وفي الضَّارِبَاتِ (٦) ضَعِيفٌ )) (٧) .

أي : وتشبيهه تاءِ الجمع ، الضاربات بتاء التأنيث في المفرد حتى

يوقف عليها بالهاء ضعيف .

قوله : (( وعِرْقَاتٍ ... )) إلى آخره (٨) .

- 1- في الأصل : هيهات . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 2- في ( هـ ) : فحذف .
- 3- في الأصل : فحذفت ، وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 4- في ( هـ ) : وبالهاء .
- 5- في قوله تعالى : " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ " . في الآية (٣٦) من سورة " المؤمنون " . وجاء في النشر ( ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ) وأما هيهات ، وهو الحرفان في ( المؤمنون ) فوقف عليها بالهاء الكسائي والبزي . واختلف عن قنبل فروي عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها ، وقطع له بالتاء فيهما صاحب التبصرة والتيسير والشاطبية والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرها . وبذلك قرأ السباقون . إلا أن الخلاف في العنوان والتذكرة والتخلص لم يذكر في الأول ، وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالتاء في الثنائية كالجماعة " .
- 6- في ( هـ ) : ضاربات .
- 7- لفظة ( ضعيف ) ساقطة من عبارة ابن الحاجب من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 8- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " وعِرْقَاتٍ إن فتحت تاؤه في

النصب فبالهاء ، وإلا فبالتاء " ( الشافية ، ص ٨ )

اعلم أنه روي ( عرقاتهم ) في قولهم : " استأصلَ اللهُ عِرْقَاتِهِمْ " بفتح التاء وكسرهما - فَإِنْ فُتِحَ تَأْوَهُ <sup>(١)</sup> فبي النصب فالوقف عليها بالهاء ، وكان بمنزلة ( سَعَلَاة ) <sup>(٢)</sup> ، والألف للإلحاق والتاء لتأنيث الواحد - وهي العرق - وإن كسر تَأْوَهُ في النصب كان جمعاً، كأنه: عِرْقَةٌ وَعِرْقَاتٌ - أي : عُرُوقٌ ، كِسْدَرَةٌ وَسِدْرَاتٌ - فالوقف عليها بالتاء . والراء من ( عريقات ) تسكّن وتكسّر .

اعلم أن الوقف على تاء الفعل ، نحو : ( ضربت ) بالتاء ؛ للفرق بين التاء التي تدخل الاسم والتاء التي تدخل الفعل . وكذا الوقف على التاء التي تلحق الحروف ، نحو : نُمَّتْ وَرَبَّتْ . قوله : (( وأما ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ .... )) إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

هذا <sup>(٤)</sup> جواب عن سؤال (مقدر) <sup>(٥)</sup> وتقدير السؤال : أن تاء الثلاثة لا تتقلب هاء إلا حالة الوقف <sup>(٦)</sup> . والوقف عليها مع <sup>(٧)</sup> حركتها متعذر .

1- في الأصل : هأوه . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

2- في الأصل : سَعَلَات . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- إلى آخره : ساقطة من ( هـ ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها (( وأما ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ فِيمِنْ حَرَكَ ؛ فَلأنَّه نَقَلَ حركة همزة القطع لما وصل ، بخلاف : ألم الله ؛ فإنه لما وصل النقي ساكنان )) ( الشافية ، ص ٨ ) .

4- لفظة ( هذا ) ساقطة من ( هـ ) .

5- لفظة ( مقدر ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- لفظة ( الوقف ) ساقطة من ( هـ ) .

7- في الأصل : من . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ )

وتقرير الجواب : أنا لا نسلم أن تاء الثلاثة لا تتقلب هاء إلا حالة الوقف ، لجواز أن تتقلب هاء حالة الوصل ؛ بأن يجري الوصل مجرى الوقف باعتبار وقلب تاء ثلاثة هاء والحركة التي على هاء ثلاثة تكون حركة همزة القطع - أعني حركة همزة أربعة - نقلت إلى هاء ثلاثة ، بخلاف الحركة التي على الميم في ( الم . الله ) (١) ؛ فإنها ليست كذلك ، بل لما وصل ( الم ) بالله التقى ساكنان - الميم الأخيرة من ميم ولام التعريف - فحركت الميم لالتقاء الساكنين .

وإنما ذكر هذا الكلام ههنا ، لأن من الناس من يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام ( الله ) إليها ، فدفع هذا الوهم بأن ما ذكرناه في « ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ » للضرورة ، وهي منتقبة ههنا .  
قوله : « وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي أَنَا » (٢) .

زيادة الألف {٨٢} : مبتدأ . وخبره : في أنا . والجمله معطوفة على قوله : « فالإسكان المجرد في المتحرك » ؛ لأن زيادة الألف قسم من أقسام الوقف .

فإذا وَقَفَ عَلَى ( أنا ) فالصحيح (٣) أن يقال : أنا - بزيادة الألف ومن أجل أن الوقف على (أنا) بزيادة الألف كان الوقف على ( لَكِنَّا ) في قوله تعالى : لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي » (٤) بالألف ؛ لأن أصل ( لَكِنَّا ) ، لَكِنْ أَنَا ، فكما

1- آل عمران : ( ١ ) ، ( ٢ ) .

2- وتكملة عبارة ابن الحاجب: " وَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عَلَى " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ " بالألف " (الشافعية، ص ٨) .

3- في ( ق ) : فالصحيح .

4- سورة الكهف : من الآية ( ٣٨ ) .

يوقف على ( أنا ) بالألف يوقف على ( لكنا ) بالألف ؛ فنُقِلَتْ (١) حركةُ  
الهمزة إلى النون ، وحذفت الهمزة ثمَّ أُدغِمَتِ النون في النون ، فقيل: لَكِنَّا .  
أما إثباتُ الألفِ فيه في الوصل - وهي قراءة ابن عامر (٢)  
فليست بضعيفة ، بخلاف إثبات الألف في ( أنا ) في الوصل ؛ لئلا  
يحصل اللبس بِلِكِنَّ .

وإنما قلنا إن أصل ( لكنا ) ههنا : لَكِنُّ أَنَا ؛ لأن ( لَكِنَّ ) المشددة  
لا يقع بعدها المضمَر (٣) المرفوع ، كما يقع بعد ( إن ) . ولا يمكن  
أن يقدر ضمير الشأن ( المحذوف حتى يكون اسم ( لكن ) ويكون  
المبتدأ والخبر بعدها - أعني : هو الله - خبر ( لكن ) لأنه لا يحذف  
ضمير الشأن (٤) إلا في حال الضرورة ، ولأنه لولا أن أصله :  
( لَكِن أَنَا ) لم يَجْرُ (٥) الوقفُ عليها بالألف .  
قوله : ( وَمَا وَأَنَّ قَلِيلٌ ) .

يعني : أن الوقف على ( ما ) الاستفهامية بالهاء (٦) والوقف على

- 
- 1- في ( هـ ) : نقلت .
  - 2- وهي أيضاً قراءة أبي جعفر ورويس ، وقرأ الباكون بغير ألف ولا خلاف في إثباتها في  
الوقف اتباعاً لرسم المصحف . (ينظر النشر : ٢ / ٣١١) .
  - 3- في ( هـ ) : الضمير .
  - 4- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .
  - 5- في الأصل : ( لم يجري ) خطأ .
  - 6- أقول : أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم مجروراً ، كما في حديث  
أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مة  
فقيل : هلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( ينظر شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٩٦ ) .

( أنا ) بالهاء قليل (١) .

قوله : « وَالْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لِأَزْوٍ فِي نَحْوِ رَةٍ ..... » إلى آخره (٢)  
عطف على قوله : « فالإسكان المجرد في المتحرك »؛ لأن إلحاق

هاء السكت قسم من أقسام الوقف .

اعلم أنّ إلحاق هاء السكت على ضربين : أحدهما لازم والآخر  
جائز . أما اللازم ففي كلمة ليست كالجزم مع ما قبلها ؛ أي ليست مع  
ما قبلها كشيء واحد ، وليس لحوق الهاء به لتبيين الألف ، نحو : رة  
أمرًا - من : رأى يَرَى - ، وره - أمرًا من ورِي يَرِي ، وقه - أمرًا  
من وقى يَقِي ، و: مجيء مة ، و: مثل مة في : مجيء مَ جئتَ ؟  
ومثل مَ أنتَ ؟ .

أما : رة وره وقه فظاهرٌ أنها ليست مع ما قبلها كلمة (٣) واحدة  
وأما ( ما ) في مجيء مَ جئتَ ؟ ومثل مَ أنتَ ؟ ؛ فلأن ( ما ) متصل  
باسم مستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي ، فليست كالجزم مما قبلها .  
و(ما) فيهما استفهامية وقعت مضافًا إليها ، فوجب تقديم المضاف -  
وهو المجيء والمثل عليها ؛ لأنه لا يمكن تقديم المضاف إليه على

---

1- الوقف على ( أنا ) بالهاء لغة لبعض طيئ ، فيقولون : أنه . ( ينظر المصدر السابق ) .  
2- في ( هـ ) فقط من عبارة ابن الحاجب: " وإلحاق هاء السكت " وتماهما : " وقه ، ومه  
في : مجيء مة جئتَ ؟ ، ومثل مة أنتَ ؟ وجائز في نحو : لم يَخْشَهُ وَلَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ يَرْمِهِ  
وَعَلَامِيَّةٌ وَعَلَامَةٌ ، وَحَتَامَةٌ وَإِلَامَةٌ مِمَّا حَرَكْتَهُ غَيْرَ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٍ بِهَا ، كَالْمَاضِي وَبَابِ  
يَا زَيْدُ لَا رَجُلَ " ( الشافية ، ص ٨ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) ككلمة .

المضاف ووجب تأخير الفعل ، وهو : جئتَ ، لأنَّ الاستفهام يقتضي صدر الكلام .

وأصله : جئتَ مجيءَ أي شيء ؟ ، ومثل أي شيء أنت ؟ فالأول استفهام عن صفة المجيء ، والثاني استفهام عن مثل أي شيء هو ، فلما وقف على ( ما ) مجب الوقف بالهاء ؛ لأن ألفها (١) قد زالت ، لوقوعها مضافاً إليها ، فوجب إلحاق الهاء .

وأما الجائز ففي كلمة كانت كالجزء مع ما قبلها ولم تكن حركة آخره إعراباً ، نحو : حركة الرجل ويضرب ، ولا مشبهة بحركة الإعراب كحركة الماضي ، فإن الماضي مبنيّ (٢) على حركةٍ لمشايبته المضارع ، وكحركة باب يا زيد ، ولا رجل ؛ فإن حركة المنادي المضموم وحركة المبنيّ مع ( لا ) على الفتح تشبه حركة الإعراب ؛ لعروضها في المنادي { ٨٣ } ، والمنفي ب لا ، بما يشبه العامل ؛ لعروض (٣) حركة الإعراب بالعامل ، ولهذا جاءت صفة المنادي المفرد المعرفة والنكرة المبنية مع ( لا ) على الفتح معربة على لفظها أو في كلمة كأنَّ إلحاق الهاء بها لتبين الألف .

ويعلم مما ذكرنا أنه لا تلحق هاءُ السكت في الوقف نحو الرجل ، وضربَ ، ويا زيدُ ، ولا رجلَ ؛ أما عدم إلحاقه بالرجل فلأنه اسم

1- في ( ق ) : الألف .

2- في ( هـ ) : بنى .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : بعروض .

معرب . وأما عدم إلحاقه بمثل يا زيد ، ولا رجل ؛ فلمشابهة حركتهما حركة الإعراب . وأما عدم إلحاقه بمثل ضَرَبَ ؛ فإنه لو ألحق به نحو : ضَرَبَهُ ، التَّبَسَ بهاء الضمير من غير اضطراب في بابه .

وإنما قلنا : من غير اضطراب في بابه . احترازًا عن مثل : لم يَخْشَهُ ؛ فإنه يحصل الالتباس ، لكن اضطر إلى (١) إلحاقه ببابه ، نحو رَءَ ، فألحق الكل ؛ أي بكل الباب ، إجراء للباب كله مجرى واحد . وإنما قلنا إنَّ (رَءَ) ، [ ولم يَخْشَ ] من باب واحد ؛ لأن الأمر مأخوذ من المضارع . والأمر حكمه حكم المجزوم ، أو مجزوم ، كما أن مثل : ( لم يَخْشَ ) مجزوم .

وأما مثالُ جوازِ إلحاقِ الهاءِ بكلمةٍ لكونها مع ما قبلها ككلمةٍ (واحدة) (٢) ، ففي نحو : لم يَخْشَهُ ، ولم يَغْزُهُ ، ولم يَرْمِهِ ، وغلَامِيه فيمن حرك الياء في غلَامِيه ، وفي ختَامه وإِلمه وعلَامه لأنها صارت متوسطة .

[و] (٣) أما كون : يَخْشَ وَيَغْزُ (٤) ويرْمُ ، مع (لم) ككلمة واحدة فظاهر . وكذا الياء في غلامي ؛ لأنه لا يمكن التلطف بالياء - الذي هي الضمير المتصل من غير المضاف .

وأما ( ما ) الاستفهامية بعد حرف الجر ، نحو : حَتَّامَةٌ وإِلمَةٌ

- 1- لفظة ( إلى ) ساقطة من ( هـ ) .
- 2- لفظة ( واحدة ) إضافة من ( ق ) .
- 3- الواو إضافة من ( هـ ) .
- 4- في الأصل : ويغزو .

وعلامه ، فلأنّ الجارّ والمجرور بمنزلة كلمة واحدة ولهذا كتبت ياء حتى وإلى وعلى ، في : حتامه وإلامه وعلامه بالألف ، بخلاف ما الاستفهامية التي تقع بعد الاسم ؛ لأنّ الاسم مستقلٌ بفائدته في مدلوله الإفرادي ، ولهذا لم يجعل كالمتمصل معه .

وإنما قلنا : ( غلامِيه ) فيمن حرّك الياء في ( غلامِي ) ؛ لأنه عند من لا يحرك الياء وقال غلاميُ بإسكان الياء - لم يقف عليه بإلحاق الهاء ، [ بل بحذف الياء ] <sup>(١)</sup>؛ لأن الوقف بالهاء في ( غلامي ) بحركة الياء ، إنما هو لبيان حركة الياء مع أنه يجوز في ( غلامي ) بحركة الياء - الوقف <sup>(٢)</sup> عليه بسكون الياء . وحكم ( ضربني ) - بحركة الياء كحكم : غلامي - بحركة الياء ، فيجوز الوقف عليه بحذف الياء وسكون النون ، كقوله تعالى : ( رَبِّي أكرمَن ) <sup>(٣)</sup> ، و ( أَهَانَنُ ) <sup>(٤)</sup> في قراءة أبي عمرو <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup> .

---

1- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

2- في ( ق ) : للوقف .

3- سورة الفجر : من الآية (١٥) .

4- سورة الفجر : من الآية (١٦) .

5- في الأصل : ( ابن ) . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

6- هذا في الوقف . واختلف عن أبي عمرو وصلا ، والذي عليه الجمهور عنه التخيير في إثبات الياء أو حذفها . والآخرين بالحذف ، وعليه عوّل الداني والشاطبي . قال في النشر : « والوجهان صحيحان - مشهوران عن أبي عمرو ، والتخيير أكثر والحذف أشهر » . ( النشر : ٢ / ١٩١ ، وينظر كذلك : الإتحاف ، ص ٤٣٨ ) .

وأما الوقف على الكاف ( أكرمك ) بالهاء فجائز ، لبيان حركة الكاف - لا واجب - لأنه اسم منفصل عما قبله ؛ لأنه مفعول ، والمفعول لا يمتزج بالفعل امتزاج الفاعل به والوقف عليه بالإسكان جائز لأنه ممتزج بالفعل ولا يلفظ به منفردًا .

وكذا الوقف على الكاف في ( عنك ) بالسكون .

قوله : (( وفي نحو هاهنا وهؤلاء )) .

أي : وإلحاق هاء السكت للوقف جائز في نحو هاهنا ، وهؤلاء بالقصر - ووازيًا وشبهه ( وهو )<sup>(١)</sup> معطوف على لم يخشه ، هذا مثال ( ٨٤ ) كلمة تلحق هاء السكت بها لتبيين الألف .

وإنما قلنا : وهؤلاء - بالقصر ؛ لأنه إذا كان بالمد كان ألفه بينا

لا يحتاج إلى بيان الألف .

وإنما لم يوقف على نحو حُبَلِي وَأَعْمَى وَأَفْعَى بالهاء ، فلا يقال حُبَلَاءَ وَأَعْمَاءَ ، وأفعاء تبيينا للألف ؛ لئلا يظن أنه مضاف كعصاه ورحاه .

قوله : (( وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي ... )) إلى آخره (٢) .

فـ ( حذف الياء ) : مبتدأ . و( في نحو القاضي ) : خبره .

---

وأثبت الياء فيهما وصلًا نافع وأبو جعفر ، وفي الحاليين فيهما البزي ويعقوب . ( ينظر المصدران السابقان ) .

1- وهو : إضافة من ( هـ ) .

2- في ( هـ ) جاء في عبرة ابن الحاجب فقط قوله : (( وحذف الياء )) . والعبرة بتمامها :

(( وحذف الياء في نحو القاضي وغلami حركت أو سكنت ، وإثباتها أكثر ، عكس قاض ))

( الشافية ، ص ٨ ) .

ومجموعهما معطوف على قوله : (( فالإسكان المجرد في المتحرك ))  
لأنه وجه من وجوه الوقف .

اعلم أنّ الاسم إذا كان في آخره ياء ثابتة في الوصل قبلها كسرة  
نحو القاضي ، وياقاضي ، وغلامي ، سواء حركت ياء غلامي أو  
سكنت وقف عليه بحذف الياء عند الأقلين <sup>(١)</sup> فرقاً بين الوصل والوقف  
والوقف <sup>(٢)</sup> عليه عند الأكثرين <sup>(٣)</sup> بإثبات الياء في الأحوال الثلاث ؛ لأنها  
كانت ثابتة في الوصل فثبتت في الوقف ؛ لعدم موجب حذف الياء .  
وإن كانت الياء ساقطة في الوصل بالتثوين ، نحو قاضٍ ، سقطت  
تلك الياء في الوقف عند الأكثرين - وهو اختيار سيبويه <sup>(٤)</sup> ، لأنّ ذلك  
التثوين مقدّر لكونه متصرفاً غير معرف <sup>(٥)</sup> باللام والإضافة .  
ومنهم من يقف عليها <sup>(٦)</sup> بالياء - وهو أجود عند يونس <sup>(٧)</sup> ،

---

1- في ( هـ ) : عند الأولين . والصحيح ما أثبتناه .

والوقف بحذف الياء في : ياقاضي ، وغلامي ، هو اختيار يونس وقواه سيبويه وأما في  
نحو : القاضي ، فالبيان عنده أجود من الحذف ( الكتاب : ٤ / ١٨٣ - ١٨٤ ) .

2- لفظة ( الوقف ) ساقطة من ( هـ ) .

3- وهو مذهب الخليل حكاه عنه تلميذه سيبويه ( ينظر الكتاب : ٤ / ١٨٣ ) وينظر كذلك  
شرح الشافية ، للرضي : ٣٠١/٢ .

4- ينظر الكتاب : ٤ / ١٨٣ .

5- في ( هـ ) : غير معروف .

6- في الأصل ، ( ق ) : عليه . وما أثبتناه من ( هـ )

7- قال سيبويه : " وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول:  
هذا رامسي وغازي ، وعَمِي ؛ أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير التثوين ؛  
لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستتقال فإذا لم يكن في

لزوال موجب حذف الياء وهو التتوين عند الوقف ، لكن إثبات الياء في نحو القاضي ، للوقف أكثر من إثباتها له في نحو قاضٍ ، لعدم موجب حذف الياء في نحو القاضي بوجه من الوجوه ، ووجود (١) موجب حذفها في نحو قاض وهو التتوين المقدر حكما .

قوله : (( وَإِثْبَاتُهَا فِي نَحْوِ يَا مُرِيَّ اتَّفَاقٌ )) (٢) .

أي : وإثبات الياء في نحو : يَا مُرِيَّ ، في الوقف اتفاقٌ .

اعلم أنّ أصلَ يَا مُرِيَّ : يَا مُرِيَّ - من أَرَى يُرِيَّ ؛ أصلها (٣) : أَرُ أَي يُرِيَّ ؛ فتقلب حركة الهزمة إلى ما قبلها (٤) وحذفوا قياسًا ، فصار : يَا مُرِيَّ ، بضم الياء - فاستثقلت الضمة على الياء مع كسرة ما قبلها ، فحذفت فصار : يَا مُرِيَّ - بسكون الياء . وإذا وقفوا عليه لم يحذفوا (٥) الياء في الوقف كما حذفوها في ( نحو ) (٦) القاضي ، وبما قاضي في الوقف ؛ لئلا يلزم اختلال الكلمة بحذف بعد حذف من غير إعلال موجب للحذف . ولا (٧) يلزم النقض بباب : ( جاءني مُرِيَّ

---

موضع تتوين فإن البيان أجود في الوقف . وذلك قولك : هذا القاضي ، وهذا العمي ، لأنها ثابتة في الوصل . (الكتاب : ١٨٣/٤) .

1- ووجود : ساقط من ( هـ ) .

2- لم يرد من عبارة ابن الحاجب في ( هـ ) إلا قول المصنف : " وإثباتها " .

3- في ( ق ) ، : أصلهما .

4- في ( هـ ) : وحذفت .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : لم تحذف .

6- لفظة ( نحو ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- في الأصل : ولم . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

يافتي ) وباب ( وزيدا ) ، مع حذف الهمزة والياء في " مُرٍ وُرٍ " لأن حذف الهمزة فيهما قياس وحذف الياء فيهما للإعلال الموجب للحذف .

أما في : "جاءني مُرٍ"<sup>(١)</sup> فلالتقاء الساكنين - وهما الياء والتنوين .  
وأما في ( ر ) فلكونه : مجزوماً أو شبيهاً بالمجزوم على اختلاف فيه ، بخلاف [ حذف ] <sup>(٢)</sup> الياء في يَأْمُرِي للوقف ، لوجود حذفه في باب (( القاضي )) في الوقف ، فانه لمجرد التخفيف .  
قوله : " وَإِثْبَاتُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ... " إلى آخره <sup>(٣)</sup> .  
أي : وإثبات الواو والياء فيما آخره واوٌ أو <sup>(٤)</sup> ياءٌ جزء كلمة ، وحذفهما في الفواصل <sup>(٥)</sup> والقوافي فصيحٌ ، نحو : زيد يغزو ويرمي ، وجاءني القاضي ، وقوله تعالى : ( الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ) <sup>(٦)</sup> ( وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرُ ) <sup>(٧)</sup>

- 1- في الأصل ، ( ق ) مري . وما أثبتناه من ( هـ ) .
- 2- لفظة ( حذف ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
- 3- لم يرد في ( هـ ) من عبارة المتن الا قوله : ( وإثبات الواو ) . وعبارة ابن الحاجب بتمامها هي : ( وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصحيح ، وحذفهما فيهما في نحو لم يغزو ولم ترمي وصنعوا قليل ) . ( الشافية ، ص ٨ ) .
- 4- في الأصل : ( و ) .
- 5- يعني بالفواصل : رعوس الآي ومقاطع الكلام .
- 6- سورة الرعد : من الآية (٩) . وقد أثبت الياء في الحاليين ابن كثير ويعقوب وحذفها في الحاليين قُتُبُل . وحذفها الباقيون موافقة لرسم المصحف الشريف ورؤوس الآي . ( ينظر النشر ٢٩٨ ، والإتحاف ص ٢٧٠ ) .
- 7- سورة الفجر : من الآية (٤) وأثبت الياء بعد الراء وصلأ في ( يسر ) نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وفي الحاليين : ابن كثير ويعقوب وإثباتها هو الأصل ؛ لأنها لام فعل مضارع .

و( يَوْمَ التَّنَادِ ) (١) إلا أن الأقيسَ إثباتهما مع أن الحذف أيضاً فصيح (٢) لأن المحلَّ محلُّ التخفيف ، بخلاف (٨٥) وقوعهما في غير الفواصل والقوافي - أعني في أثناء الكلام - فإنه ليس بفصيح ؛ لأنه يجوز في القوافي والفواصل (٣) ما لا يجوز في غيرهما للتناسب وحذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في (٤) نحو : الزيدون لم يغزوا ، وأنت يا امرأة لم ترمي ، وأنت يا امرأة لم تحملي (٥). ونحو الزيدون صنع (٦) قليل قبيح ؛ لأن الواو والياء فيما ذكرناه اسم مُسْتَقَلٌّ وحذفه محال (٧) ، بخلاف الواو والياء في نحو: زيدٌ (٨) يغزو وزيدي (٩) أبرمي ، وجاءني

---

وحذفها الباقون موافقة لخط المصحف الكريم ورؤوس الآي . ومن فرق بين حالتي الوقف والوصل فلأن الوقف محل استراحة ( ينظر النشر : ٢ / ٤٠٠ ، والإتحاف ٤٣٨ ) .

1- سورة غافر ، من الآية (٣٢) وقد أثبت الياء في ( التناد ) وصلأ ورش وابن وردان . وفي الحاليين ابن كثير ويعقوب . وحذفها الباقون موافقة لخط المصحف الكريم ورؤوس الآي ( ينظر الإتحاف ، ص ٣٧٨ ) .

2- وهو قول سيبويه . ( الكتاب : ٤ / ١٨٥ ) .

3- في ( ق ) : الفواصل والقوافي .

4- لفظة " في " ساقطة من ( هـ ) .

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : لم تكلمي .

6- أي : صنعوا . وحذف الواو والياء اللتين هما ضميران لغة لبعض قيس وأسد . ينظر

شرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٣٠٥ ) .

7- في ( ق ) : محل .

8- لفظة ( زيد ) ساقطة من ( هـ ) .

9- لفظة ( زيد ) ساقطة من ( هـ ) .

القاضي ؛ لأنها جزء كلمة في الآخر ؛ فإذا حذفت (في الآخر) (١)  
كانت بقية الكلام دالة عليها فلذلك استقبح قوله :

(١٧) لَا يُبْعِدُ اللَّهُ أَقْوَامًا تَرَكَتُهُمْ

لَمْ أُنْزِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ ، مَا صَنَعُ (٢)

أي : ما صنعوا .

وقوله :

(١٨) يَا دَارَ (٣) عِبَلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمْ

(٤) .....

1- في الآخر : إضافة من ( هـ ) .

2- هذا بيت من البسيط ، قاله تميم بن أبيّ بن مقبل ، وهو شاعر أسلامي معاصر للفرزدق وجريير . وهو في ديوانه ص ١٦٨ برواية ما صنعوا . وينظر فيه : الكتاب : ٤ / ٢١١ ، برواية ( أصحابا ) بدلا من ( أقواما ) وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠٦ ( رقم ١٠٢ ) برواية ( أخوانا ) وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٢٣٦ ( رقم ١٢٠ ) .  
والشاهد فيه حذف واو الجماعة من صنعوا ، كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترنم . وهو قبيح ، لأن الواو اسم جاء لمعنى فلا يحسن حذفه .

3- في النسخ الثلاث : ديار . بدلا من : يا دار . وما أثبتناه هو الصحيح ، كما جاء في ديوان عنتره .

4- هذا صدر بيت من الكامل ، قاله عنتره بن شداد العبسي ، وعجزه :

( وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عِبَلَةَ وَأَسْمِي )

وهو أول بيت في معلقته الشهيرة ، وهو في ديوانه ص (١٥) برواية : تكلمي ، اسلمي .  
وينظر فيه : الكتاب : ٢ / ٢٦٩ ، ٤ / ٢١٣ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٢٠٦ ، ( رقم ١٠٣ ) ، وشرح شواهد شروح الشافية ص ٢٣٨ ( رقم ١٢١ ) ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية : ١ / ١٨٤) والتصريح ٢ / ١٨٥ .  
والشاهد فيه حذف ضمير المخاطبة من ( تكلمي ) وهو الياء ، للوقف .

(يريد : تكملي ) ( ١ ) .

قوله : " وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ ... " إلى آخره ( ٢ )

حذف الواو : مبتدأ . وقوله "في ضربه" : خبره . ومجموعهما معطوف على قوله : " فالإسكان المجرد " ( ٣ ) في المتحرك ؛ لأنه وجه من وجوه الوقف ؛ أي : و ( ٤ ) حذف الوا في نحو ضربه وضربهم فيمن ألحق الواو (بضربهم) في الوصل . وحذف الياء في نحو ( ته ) وذه ( فيمن ألحق الياء به في الوصل .

اعلم أنك تقول في الوصل : ضَرْبُهُ زَيْدٌ . فإذا وقف عليه تقول :

ضَرْبُهُ - بحذف الواو وإسكان الهاء - وإن من ألحق الواو بـ (ضربهم) في الوصل ؛ فإذا وقف عليه وقف ( ٥ ) بحذف الواو وسكون الميم .

وإنما قيده بهذا القيد ، لأن من لم يلحق الواو بـ (ضربهم) في

الوصل امتنع منه حذف الواو في الوقف .

وكذلك الوقف على ( تهي ، وذه ) بإلحاق الياء في الوصل إنما

هو بحذف الياء وسكون الهاء كما تكون الوقف على ( به وضربه ) - بحذف الياء والواو وسكون الهاء .

1- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) .

2- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبُهُمْ فِيمَنْ أَلْحَقَ وَحَذَفَ الْيَاءَ فِي تِهِ وَهَذِهِ " ( الشافية ، ص ٨ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط برمته من ( هـ ) .

4- الواو ساقطة من ( هـ ) .

5- لفظة ( وقف ) ساقطة من ( هـ ) .

قوله : " وَإِبدالُ الهمزةِ حَرْفًا مِنْ حَرَكتِها ... " إلى آخره (١) .  
إبدال الهمزة : مبتدأ . وقوله : " عند قوم " : خبره . ومجموعهما  
معطوف على قوله : " فالإسكان المجرد في المتحرك " ، لأنه وجه  
آخر من وجوه الوقف .

اعلم أن بعض العرب يقف على الاسم الذي (٢) في آخره همزة  
قبلها فتحة (٣) أو ساكن بإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركة تلك  
الهمزة ، ثم إن كان ما قبل الهمزة مفتوحًا تبقى الفتحة على حالها بعد  
الإبدال ، وإن كان ما قبلها ساكنًا (٤) حرّك الساكن بحركة الهمزة قبل  
الإبدال ، فتقول في : الكَلأ والخَبء والبُطء والرُدء ، إذا وقفت (٥)  
عليها حال الرفع ( هذا (٦) الكَلو والخَبو والبُطو والرُدو - بإبدال  
الهمزة واوًا (٧) . وحال النصب : رأيتُ الكَلأ والخَبأ والبُطأ والرُدأ -  
بإبدال الهمزة ألفًا . وحال الجر : مررتُ بالكَلبي والخَببي والبُطي والرُدبي

---

1- لم يرد من عبارة ابن الحاجب في (هـ) إلا قوله : " وإبدال الهمزة " . والعبارة بتمامها : " وإبدال الهمزة حرفًا من حَرَكتِها عند قوم في مثل : هذا الكَلو والخَبو والبُطو والرُدو ، ورأيتُ الكَلأ والخَبأ والبُطأ والرُدأ ، ومررتُ بالكَلبي والخَببي والبُطي والرُدبي . ومنهم من يقول : هذا الرُدبي ، ومن البُطو فيتبع " ( الشافية ، ص ٨ ) .

2- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : همزة .

4- في الأصل : ساكن . وكذا في ( هـ ) : والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) .

5- في ( ق ) : وقف .

6- لفظة ( هذا ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

7- الواو ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

- بإبدال الهمزة ياءً .

والخَبَاءُ : مَا خَبِيءٌ<sup>(١)</sup>. وَالْبُطْءُ : خِلَافُ السَّرْعَةِ<sup>(٢)</sup>. وَالرِّدَاءُ : الْعَوْنُ<sup>(٣)</sup>.  
اعلم أنه قد أُورِدَ عَلَى الْمُصَنَّفِ أَنَّ لُغَةَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ أَنَّ  
يُوقَفُ عَلَى الهمزة بإبدالها من جنس حركتها من غير تغيير الفتحة  
التي قبلها ولا السكون الذي قبلها إِلَّا فِي حَالِ النصب ؛ فإنه إذا أُبدلت  
الهمزة أَلْفًا حَالِ النصبِ فَتُحِ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ الهمزة (٨٦) لِتَعَذُّرِ  
مَجِيءِ الألفِ بَعْدَ السَّاكِنِ ؛ فيقال : هذا <sup>(٤)</sup> الكَلْوُ وَالخَبْوُ وَالْبُطْوُ  
وَالرِّدْوُ ، ورأيت الكَلَا وَالخَبَا وَالرِّدَا وَالْبُطَا ، ومررتُ بِالكَلِي وَالخَبِي  
وَالرِّدِّي وَالْبُطِّي . وَأما قول بعضهم : الخَبْوُ وَالْبُطْوُ وَالرِّدْوُ ، فليس  
على هذه اللغَةِ <sup>(٥)</sup> ، بل إنما هو على لُغَةِ النَقْلِ ، فلما نُقِلَتْ حَرَكَةُ :  
الهمزة و <sup>(٦)</sup> بَقِيَتْ سَاكِنَةً خَفَفَهَا بِالإِبْدَالِ كَمَا خَفَّفُوا رَأْسًا وَبِيرًا وَبُوسًا .

1- ينظر الصحاح ( خبا ) : ٤٦ / ١ .

2- ينظر المصدر السابق ( بطأ ) : ٣٦ / ١ .

3- ينظر المصدر السابق ( ردا ) : ٥٢ / ١ .

4- في الأصل ، ( هـ ) : هذه . والصحيح ما أثبتناه .

5- أي : فليس ما ذكرناه جاريًا على هذه اللغَةِ ؛ فأصحابها يحذفون حركة الهمزة ولا ينقلونها  
ثم يقلبون الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقولون : هذا الخَبْوُ وَالْبُطْوُ وَالرِّدْوُ ،  
ومررتُ بِالخَبِي وَالْبُطِّي وَالرِّدِّي . وَأما في حالة النصب فلا يمكنهم تسكين ما قبل الألف ؛ إذ  
الألف لا تجيء إلا بعد فتحة كما ذكر الشارح ، فيقولون رأيت الخَبَا ، وَالْبُطَا وَالرِّدَا ؛ بالنقل  
والقلب . ( ينظر شرح الشافية للرضي : ٣١٢ / ٢ ) .

6- الواو ساقطة من ( هـ ) .

ومن هؤلاء من يقول - وهم ناسٌ من بني تميم - في الردء  
والبطو إذا وقفت (١) عليهما : هذا الردي ، ومن البطو - بكسر الدال  
إتباعًا لحركة الراء ، وبضمّ الطاء إتباعًا لحركة الباء (٢) .

ولم يقل : هذا (٣) الرِدوُ ومن البُطيء ؛ لعدم مجيء (فعل) - بكسر  
الفاء وضمّ العين - وعدم مجيء (فعل) - بضمّ الفاء وكسر العين في  
الأسماء في كلامهم .

(ولقائل أن يقول : ليس في كلامهم ما آخره واو قبلها) (٤) ضمة فإن  
وُجد ذلك في موضع فرّ منه ، وقلبت الواو ياء والضمة كسرة .  
وأجيب عنه بأنه ليس في كلامهم ما آخره واو أصليةً وقبلها ضمة .  
والبطو ليس كذلك ؛ لأن الواو فيه عارضة .

ولقائل أن يقول: (( فعل )) - بضمّ الفاء وكسر العين - ( وبالعكس (٥)  
ليس في كلامهم إذا كان أصليًا ، أما إذا كان عارضًا فلم لا يجوز . والبطو  
والردي عارض في الوقف .

---

1- في (ق) ، (هـ) : وقف .  
2- أي أنهم يتبعون العينَ فيهما الفاء في الأحوال الثلاث ، فيقولون : هذا البطو ؛ ورأيت  
البطو ، ومررت بالبطو ، وهذا الردي ومررت بالردي ، ورأيت الردي ؛ وذلك أنهم لما رأوا  
أنه يؤدّي النقل في البطة في الحال الجر ، وفي الردي في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين  
أتبعوا العينَ الفاءَ في حال الجر في البطو وفي حال الرفع في الردي ، فتساوى الرفع والجر  
فيهما ، فكروا مخالفةً للنصب إياهما ، فأتبعوا العينَ الفاءَ في الأحوال الثلاث . ( ينظر شرح  
الشافعية ، للرضي : ٢ / ٣١٢ ) .

3- في الأصل : هذه . وما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

4- ما بين المعقوفتين موضعه بياض في (هـ) .

5- وبالعكس : إضافة من (ق) ، (هـ) .

[ وأما إذا كان قبل الهمزة ضمة أو كسرة ، نحو : أكمؤ - جمع كمء (١) ، وهو نبت (٢) - ونحو أهني ، يقال في الوقف (٣) عليهما (٤) في (٥) لغة من يقول : هذا الردي ومن البطو : أكمؤ وأهني ، فتصير الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها .

وأهني (٦) : اسم رجل ؛ من : هنأني الطعام يهنئني ، أو من هنأت الرجل : أهنؤه وأهنئه أيضاً (٧) : إذا أعطيته (٨) .  
قوله : " والتضعيفُ في المتحركِ الصحيحِ ... إلى آخره (٩)  
التضعيفُ: مبتدأ . وقوله : "في المتحرك " : خبره . والمجموع معطوف على قوله : " فالإسكانُ المجردُ في المتحركِ " ؛ لأنه نوع من أنواع الوقف .  
والوقف بالتضعيف إنما يكون في المتحرك الآخر الصحيح الآخر غير الهمزة المتحرك ما قبل الآخر .

1- في النسخ الثلاث : كمئ . والصحيح ما أثبتناه .

2- ينقص الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . ( اللسان ( كما ) : ٥ / ٣٩٢٦ ) .

3- ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ )

4- في الأصل : عليهم . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ )

5- في ( ق ) ، ( هـ ) : على .

6- وأهني : جمع هنء ، وهو العطاء .

7- لفظة ( أيضاً ) ساقطة من ( هـ ) .

8- أو من هنأت البعير أهنؤه ، إذا طليته بالهناء ، وهو القطران . ( الصحاح ( هنا ) : ١ / ٨٤٤ )

9- لم يرد من عبارة ابن الحاجب في ( هـ ) إلا قوله : " التضعيف . وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله مثل : هذا جعفر ، وهو قليل " ( الشافية ، ص ٨ ) .

و (١) احترز بقوله : " المتحرك الآخر " عن ساكن الآخر ، لأنه إذا كان ساكناً لم يوقف بالتضعيف ؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة في الوقف .

واحترز بقوله : " الصحيح الآخر " عن معتل (٢) الآخر ، نحو : رأيتُ القاضي؛ فإنه لا يوقف بالتضعيف؛ لأن المعتل ثقيلٌ، فلا يزداد ثقلاً بالتضعيف واحترز بقوله : " غير (٣) الهزمة " عن المهموز ، مثل الكأ ، فإنه لا يوقف عليه بالتضعيف ؛ لاستئصال تضعيف الهزمة .

واحترز بقوله : " المتحرك ما قبله " عن الساكن ما قبله ، نحو : بكر ؛ فإنه لا يوقف عليه بالتضعيف (٤) ؛ لئلا يلزم اجتماع ثلاث سواكن (٥) ، نحو : جَعَفَرٌ وَيَجْعَلُ (٦) .

1- الواو ساقطة من (ق) ، (هـ) .

2- في ( هـ ) : المعتل .

3- في ( ق ) ، و ( هـ ) : عن .

4- في الأصل : بالتسكين . والصحيح ما أثبتناه من (ق) ، (هـ) .

5- يجوز الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله ، نحو : الدواب ، وصواف وغير مضار ولا جان ، وما أشبهه مما يجتمع فيه ثلاث سواكن في الوقف ، وكذلك : اللذان وهذان ، على قراءة ابن كثير ، لأن التقاء الساكنين هنا يجري مجرى التقاء متحرك وساكن ؛ لأن الألف للزوم حركة ما قبله قوي المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك ، فلذلك تمكن التقاء الساكن بعد الألف في الوقف ( ينظر النشر : ٢ / ١٢٧ ، وحاشية ابن جماعة بهامش شرح الجاربردي ( مجموعة الشافية : ١ / ١٨٧ ) .

6- وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود نظراً إلى إسكان الجمع بين اللين والمضاعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس . قاله الرضي في شرح الشافية : ( ١ / ٣١٥ ) .

والوقف بالتضعيف قليلٌ لأنه مخالف للقياس لمجيء

التضعيف في الموضع الذي يقصد فيه التخفيف .

قوله (١) : « وَنَحْوُ الْقَصْبِ شَاذٌ ضَرُورَةٌ » .

أي : و (٢) تضعيفُ الْقَصْبِ في مثل (٣) قوله :

(١٩) مثل الْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصْبِ (٤)

شَاذٌ ، لأنه أتى بحكم الوقف في (٥) حال الوصل لضرورة الشعر

لا يقال هذا التضعيف جاء في آخر البيت ، وآخر البيت موضعُ الوقف

فأتى بحكم الوقف حالة الوقف ، فلا يكون شاذًا ؛ لأننا ( نقول لا ) (٦)

نسلم أنه أتى بحكم الوقف حالة الوقف ؛ لأن حكم الوقف بالتضعيف

1- قوله : ساقطة من ( هـ ) .

2- الواو ساقطة من ( هـ ) .

3- لفظة ( مثل ) : ساقطة من ( ق ) ، ( هـ ) .

4- هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد عدّه بعضُ العروضيين من مشطور السريع ونحن

نتفق مع أستاذنا الدكتور شعبان صلاح في أن إلحاق هذا البيت ، وما جاء على صورته ،

بالرجز أحق من إلحاقه بالمريع المشطور ( ينظر : موسيقى الشعر بين الإتياع والابتداع :

١٢٢ - ١٢٣ ) . والبيت لرؤبة بن العجاج ( في ملحقات ديوانه ، ص ١٦٩ ) . وينظر في

البيت : الكتاب : ٤ / ١٧٠ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣١٨ ، رقم (١١١) ، وشرح

الجاريريدي ( مجموعة الشافية : ١ / ١٨٧ ) ، وحاشية ابن جماعة - بهامشة ، وشرح النقره

كار ( مجموعة الشافية : ٢ / ٣٢ ) وشرح شواهد الشافية : ٢٥٤ ( رقم ١٣٠ ) .

والشاهد فيه : تحريك ( القصبًا ) ، المضعف للوقف - وهو شاذٌ للضرورة عند غير

سيبويه ، وليس ضرورة عند سيبويه ، وتابعة الزمخشري في مفصله ( ص ٣٤٢ ) .

5- لفظة ( في ) ساقطة من ( هـ )

6- ما بين المعقوفتين إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .

هو تضعيف الحرف الموقوف عليه من غير الحركة . وههنا حركةُ الباءِ ، وحركةُ الباءِ لا تكون إلا في الوصل ، ولأنه (١) (٨٧) ما وقف على الباءِ لأنه زاد على الباءِ الألف فهو حالة الوقف ، فأجري الوصل مجرى الوقف في إعطائه حكمَ الوقف . وشذَّ من ذلك قوله :

(٢٠) لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا  
فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبًا (٢)

أراد : جَدَبًا ففتح الساكن ليمنه التضعيف .  
قوله : " وَنَقَلَ الْحَرَكَةَ ( فِيمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ ) (٣) .." إلى آخره (٤)

- 
- 1- في الأصل : (أن) . وما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 2- هذا بيتان من الرجز المشطور . وقد عدَّهما بعض العروضيين من السريع المشطور ولكن أستاذنا الدكتور شعبان صلاح يرى أن إلحاقهما بالرجز أحقَّ من إلحاقهما بالسريع ، كما نكرنا في البيت الساق ( بنظر حاشية ( ٨ ) . من الصفحة السابقة .
  - البيتان لرؤية ( في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ) . وقال البغدادي : " نسبيهما ابن عصفور وابن يسعون - نقلًا عن الجرمي والسخاوي إلى ربيعة بن صبيح " . ينظر في البيتين : الكتاب : ٤ / ١٧٠ ، وشرح شواهده للأعلم : بهامش الكتاب : ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ( بولاق ) ، وابن يعيش : ٩ / ٦٩ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣١٩ ، وشرح شواهد شروح الشافية ص ٢٥٤ ، التصريح : ٢ / ٣٤٦ والشاهد في قوله ( حَدَّتَا ، أُخْصَبًا ) ، حيث شدَّد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد ؛ لالتقاء الساكنين وكذلك شدد أُخْصَبًا ؛ للضرورة .
  - 3- ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من ( هـ ) .
  - 4- عبارة ابن الحاجب بتمامها : " ونقلُ الحركة فيما قبله ساكنٌ صحيحٌ إلا الفتحة إلا في الهمزة ، وهو أيضا قليل ، مثل : هذا بَكَرٌ وَخَبُو ، ومررتُ بِبَكْرٍ وَخَبِي ، ورأيتُ الخَبَا ، ولا يقال : رأيتُ البَكَرَ ، ولا هذا جَبْرٌ ، ولا من قُفِل ، ويقال : هذا الرُّؤُومِن البَطِي ، ومنهم من يَرُفُّ فَيَنْتَبِعُ " ( الشافية ، ٨ ، ٩ ) .

نقلُ الحركة : مبتدأ . وقوله : " فيما قبله ساكن " : خبره .  
والجموع معطوف على قوله: " فالإسكان المجرد في المتحرك " ؛ لأنه  
وجه آخر من وجوه الوقف ؛ أي : ونقل حركة الحرف الموقوف  
عليه إلى ما قبله إنما يكون قبل آخره حرف ساكن صحيح إلا الفتحة  
فإنها لا تنقل إلى ما قبله إلا إذا كانت تلك الفتحة <sup>(١)</sup> على الهمزة ،  
فإنها تنقل إلى ما قبلها .

فقوله : " ساكن " . احتراز به عما قبله متحرك ، نحو : رجل ؛  
فإنه لا ينقلُ حركته إلى ما قبله ؛ لأنَّ المتحرك لا يقبل الحركة .

وقوله : " صحيح " . احترازٌ به أن يكون قبله ساكنٌ غير صحيح  
نحو : زيد ، وثمود <sup>(٢)</sup> ؛ فإنه لا تنقلُ حركته إلى ما قبله ؛ لاستئصال  
الحركة على حرف العلة .

وقوله : " إلا الفتح " احتراز به عن مثل : رأيت البكرُ ؛ فإنه لا  
تنقل حركته <sup>(٣)</sup> إلى ما قبل الراء ؛ لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة  
لقوتيهما وكراهتهم حذفَ القويِّ مع إمكان بقائه بوجه ، بخلاف الفتحة  
فإنها خفيفة فجاز حذفها . ولأن : رأيت البكرُ فرع : رأيت بكرًا ؛  
لأن المعروف فرع المنكر ، فكما <sup>(٤)</sup> لا يجوز النقل في الأصل لا  
يجوز النقل في الفرع .

1- في ( هـ ) : الحركة .

2- في الأصل . وثمود . والصحيح ما أثبتناه من ( ق ) ، ( هـ ) .

3- في ( ق ) ، ( هـ ) : فتحته .

4- في ( ق ) : وكما .

وإذا كانت الفتحة على الهمزة جاز نقلها إلى ما قبلها ؛ لأنَّ الوقف على قولك : رأيتُ الخَبَأُ (١) - بإسكان الهمزة - مستنقلٌ ، بخلاف الوقف على قولك : رأيتُ البَكَرُ ... بإسكان الراء ، فلما كان الاستتقال لازماً للوقف على ما آخره همزة قبلها ساكن بإسكان - بخلاف غيره - نُقِلَتْ حركتهُ في جميع أحواله إلى ما قبله ، فقيل : رأيتُ الخَبَأُ ، ولم يقل : رأيتُ البَكَرُ .

اعلم أنه لا بدَّ لجواز النقل للوقف من أن يكون الحرفُ الموقوفُ عليه صحيحاً، وأن تكون حركتهُ إعرابيةً ؛ لأنه لو كان معتلاً ، نحو (٢) ظَبِي ودَلُو لم يُنْقَلْ ؛ لأنه يُفْضِي إلى الإعلال بتغيّر الكلمة . ولو كانت حركتهُ بنائيةً نحو حركة ( أمس ) ، ومن قبلُ ، لم تنقل ؛ لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل ؛ لا حركة البناء . لكنه (٣) قد جاء قليلاً في الأفعال نحو اضْرِبُهُ وَضَرَبْتُهُ (٤) ، كقوله :

(٢١) عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبَةٌ  
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيٍّ لَمْ أَضْرِبُهُ (٥)

1- في ( هـ ) : خبأ .

2- لفظة ( نحو ) ساقطة من ( هـ ) .

3- في ( هـ ) : لكن .

4- حكاة سيوييه عن بعض العرب ( ينظر الكتب : ٤ / ١٧٩ )

5- رجز لزياد الأعجم ، نسبه إليه سيوييه ، وكذا الأعلام في شرح شواهد .

ينظر في هذا البيت : الكتاب : ٤ / ١٧٩ - ١٨٠ ، وشرح شواهد ، للأعلم بهامش

الكتاب : ٢ / ٢٨٧ ( بولاق ) ، وابن يعيش : ٩ / ٧٠ - ٧١ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٢ / ٣٢٢

( رقم ١١٤ ) ، وشرح شواهد شروح الشافية ، ص ٢٦١ ( رقم ١٣١ ) والهمع : ٢ / ٢٠٨ .

وكقول الآخر :

(٢٢) فَقَرَّيْنُ هَذَا وَهَذَا زَحْلَةٌ (١)

أي : بَعْدَهُ .

وإنما جاز ( ذلك ) (٢) ؛ لأنه لما كانت الهاء خفيفة وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلوا الحركة ليتمكن .

قوله : وهو قليل . أي : الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله قليل ، كما أن الوقف بتضعيف الحرف الأخير من الكلمة قليل ، نحو : هذا بَكْرٌ وضَبُّوْ ، ومررت ببَكْرٍ وخَبِيْ ، ورأيت الخَبَأَ . ولا يقال : رأيت البَكْرَ ، بنقل حركة الراء إلى الكاف ؛ لما (٨٨) ذكرناه . ولا يقال في هذا : حَبْرٌ ، عند الوقف عليه : هذا حَبْرٌ ، بالنقل ، ولا : من قُفِلْ ؛ لأن الوقف عليهما بالنقل مؤدٌّ إلى مثال ليس في أبنية

---

وينظر كذلك : الصحاح ( لم ) : ٥ / ٢٠٣٢ برواية : ( ياعجبنا والدهرُ جمٌ عَجَبَةٌ ) ،  
واللسان ( لم ) : ٥ / ٤٠٨١ .

والعَنْزِيْ : منسوب إلى عَنَزَةٌ - بفتح العين والنون - وهي قبيلة من ربيعة بن نزار .  
والشاهد في قوله ( لم أضربُه ) ؛ حيث نقل حركة هاء ( أضربُه ) إلى الباء قبلها لتكون  
أبين للهاء في الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى الهاء .

1- رجز ، لأبي النجم العجلي ، نسبه إليه سيويه وكذا الأعم فس شرح شواهد .  
ينظر في البيت : الكتاب : ٤ / ١٨٠ ، وشرح شواهد ، للأعلم بهامش الكتاب : ٢ / ٢٨٧  
( بولاق ) ، والمقرب : ١٥٤ ، وابن يعيش : ٩ / ٧١ ( برواية : أزله ) . والأرجوزة في  
العقد الفريد : ١ / ١٧٢ .

والشاهد في قوله : ( زله ) ، حيث نقل حركة الهاء إلى اللام قبلها ليكون أبين لها في الوقف .

2- لفظة ( ذلك ) إضافة من ( هـ ) .

أسمائهم - على ما مرّ في أمثلة (١) الثلاثي .

قوله : " ويقال هذا الرِدُّو ، ومن (٢) البُطِي " .

أي : ويقال في الردء والبطء - عند الوقف عليهما (٣) - : الرِدُّو  
ومن البُطِي ، بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وقلب  
الهمزة حرفاً من جنس حركتها ، وإن لم يقل : هذا حِبْرٌ ، ومن قُفِل -  
بنقل الحركة لوجود التخفيف بالنقل وإبدال الهمزة حرفاً من جنس  
حركتها فيما آخره همزة وعدم التخفيف بالنقل في مثل : هذا حِبْرٌ ،  
ومن قُفِل ، بل حصول الثقل به .

قوله : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيَتَّبِع " (٤)

أي : و (٥) منهم من يَفِرُّ عن الزنة المستكرهة - أعني : فِعْلٌ  
وفِعْلٌ ، بضم العين وكسر الفاء وبالعكس - إلى نقل حركة الهمزة إلى  
ما قبلها وجعل الحركة المنقولة تابعة لحركة ما قبل الساكن من الكسرة  
و (٦) الضمة ، لقوة كراهة الهمزة الساكنة بعد الساكن فيحصل  
التخفيف بالنقل والفرار عن الزنة المستكرهة بالإتباع ، فيقولون : -

1- لفظة ( أمثلة ) مطموسة في ( هـ ) .

2- لفظة ( أمثلة ) مطموسة في ( هـ ) .

3- لفظة ( من ) : ساقطة من ( هـ ) .

4- فيتبع : ساقطة من ( هـ ) .

5- الواو ساقطة من ( هـ ) .

6- في ( هـ ) : أو الضمة .

هذا الردي ، ومررت<sup>(١)</sup> بالبَطُو ، فُيتبعون الحركة المنقولة حركة ما قبل الساكن من الكسرة والضمة . وهؤلاء لا ينقلون مع الإتياع في باب حبر وقل ، لأن سكون الحرف الموقوف عليه مع سكون ما قبله ليس بمستكره ؛ لأنه ليس بتقيل بخلاف ما إذا كان الحرف الموقوف عليه همزة ساكنة ، ما قبلها ساكن .

---

1- في ( ق ) : ومن .

## [ المقصور والممدود ]

قوله (١) : (( المَقْصُورُ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ... )) إلى آخره (٢) .  
 الاسمُ المقصورُ : اسم [ معرب ] (٣) آخره أَلِفٌ مفردة ؛ أي ليس  
 بعدها همزة ؛ كالعَصَا والرَّحَى والاسمُ الممدودُ اسمٌ [ معرب ] (٤) في  
 آخره أَلِفٌ بعدها همزة ؛ كالكِسَاء والرِّدَاء .  
 وإنما سُمِّيَ المقصورُ مقصوراً لأنه قَصِرَ منه الإعرابُ لفظاً -  
 أي مُنِعَ - لأنَّ الألفَ لا تقبل الحركة أو لأنه لا يمدُّ إلا مقدار ما في  
 ألفه من المدِّ .

وإنما سُمِّيَ الممدودُ ممدوداً ؛ لأنَّ ألفه تمدَّ ، لأجل وقوع الهمزة بعد ألفه .  
 ولا يُشكَلُ تعريفُ المقصورِ بمِثْلِ : إِلَيَّ وَحَتَّى ؛ لأنهما ليسا باسم  
 بل يشكَلُ أما أولاً : فيمثل : إذا ومَتَى ، مع أنه لا يسمى مقصوراً إلا  
 الاسمُ المعرب إذا كان في آخره أَلِفٌ . وأما ثانياً ؛ فلأنه لا حاجة إلى  
 تقييد الألف بالمفردة ؛ لأنه ليس في آخر الممدود أَلِفٌ ، بل همزة ،  
 فإن التزم بأن الهمزة أَلِفٌ أيضاً دخل في حدِّه الخطأ والفرأ (٥) .

1- قوله : ساقطة من ( هـ ) .

2- لم يرد من عبارة ابن الحاجب في (هـ) : إلا قوله : "المقصور ما آخره". وتام عبارة ابن  
 الحاجب : كالعصا والرحى . والممدود : ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء " (الشافية ، ص ٩) .

3- لفظه ( معرب ) إضافة من المحقق .

4- لفظه ( معرب ) إضافة من المحقق .

5- عد الفراء الخطأ والفرأ من المقصور والمهموز الذي لا نظير له ( ينظر المنقوص  
 والممدود ، ص ٣١ ) والفرأ : الحمار الوحشي . (المصدر السابق) .

ولا يُشكّل تعريف الممدود بمثل جَاءٍ وشَاءٍ ؛ لأنه ليس باسم .  
وتسمية الفراء مثل جَاءٍ وشَاءٍ ممدودًا (١) إنما هي على مقتضى اللغة  
لا الاصطلاح . بل (٢) يشكّل : أمّا أولاً : فلأنه ليس آخر الممدود ألف (٣)  
بعدها همزة بل آخره همزة . وأمّا ثانيًا فلأنه يدخل في تعريفه ما  
آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل ، نحو : ماءٍ ورايٍ ؛ أصلهما :  
مَوْهٍ وروى- من رَوَيْتُ الحديث ؛ قلبت الواو ألفًا ، وهاء ماءٍ وياء رايٍ  
همزة ، مع أنه لا يسمى ممدودًا، نصّ عليه أبو علي الفارسي (٤) ، (٥)  
لعروض المدّ فيه ؛ لأنّ ألفها واو في الأصل . فلو قيل : الممدود ما  
في آخره همزة بعد ألف زائدة كان أولى (٦) .

1- المصدر السابق : ص ٥٠ .

2- في الأصل ، ( ق ) : بلى . وما أثبتناه من ( هـ ) .

3- في الأصل : ألفا .

4- هو الحسن بن أحمد ، المعروف بأبي عليّ الفارسي . ولد بَغَا مدينة قريبة من شيراز )  
وأخذ عن ابن السراج وغيره ، رحلَ إلى أقطار من أندولة وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ .

وله مصنفات كثيرة ، منها : الإيضاح في النحو ، والتكملة في الصرف ، والحجة في  
علل القراءات السبع .

( ينظر ترجمة في : إنباه الرواة : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ومعجم الأدباء ٧ / ٢٣٢ ،  
والنجوم الزاهرة : ٤ / ١٥١ ، ونزهة الألباء : ٢١٦ - ٢١٧ ، وشذرات الذهب : ٣ / ٨٨ .

5- التكملة :

6- وهذا هو تعريف الممدود في الاصطلاح ، إذ الممدود كل اسم معرب آخره همزة قبلها  
ألف زائدة .

قوله : " والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح .... " (١) إلى آخره .

اعلم أن كل واحد من الاسم (٨٩) المقصور والممدود أما قياسي وأما سماعي . فالقياسي ما عرف بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه ، والسماعي ما ليس كذلك بل يفتقر معرفة قصر كل كلمة ومدّها إلى السماع (٢) .

فالقياسي من المقصور ما تكون حركة ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحه . والقياسي من الممدود ما يكون ما (٣) قبل آخره ألفاً . فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصور، نحو: مُعْطِيٌّ ومُسْتَرِيٌّ؛ فلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وكذلك المعتل اللام من أسماء الزمان والمكان والمصدر من الأفعال التي يكون قياسُ أسماءِ الزمانِ والمكانِ والمصدرِ منها على وزن مُفْعَلٍ - بضم الميم وفتح العين - أو على وزن مَفْعَلٍ - بفتح

---

1- لم يرد من عبارة ابن الحاجب في ( هـ ) إلا قوله : " والقياسي " . وتكملة عبارة ابن الحاجب : " فتحة . ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفاً ؛ فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصورٌ كمُعْطِيٌّ ومُسْتَرِيٌّ ؛ لأنّ نظائرها مُكْرَمٌ ومُسْتَرَكٌ ، وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ كَمَغْزَى وَمَلْهَى ؛ لأنّ نظائرها مَقْتَلٌ ومَخْرَجٌ ، والمصدر من فَعَلٍ فهو أَفْعَلٌ أو فَعْلَانٌ أو فَعَلٌ كالعَشَى والصَدَى والطَوَى ؛ لأنّ نظائرها آلْحَوْلُ والعَطَشُ والفَرْعُ . والفرأ شاذٌّ ، والأصمعيّ يَقْصُرُهُ ، وجمَعُ فَعْلَةٌ وفَعْلَةٌ كَعُرَى وجِزَى ؛ لأنّ نظائرها قُرْبٌ وقُرْبٌ " . ( الشافية ، ص ٩ ) .

2- في ( هـ ) : سماع .

3- لفظة ( ما ) ساقطة من ( ق ) .

الميم والعين - كَمَغَزَى ومَلْهَى ، وكمَغَزَى ومَلْهَى يجب أن تكون مقصورة ؛ لأن نظائرها من الصحيح على وزن : مَفْعَل ومُفْعَل ، نحو مَقْعَدٍ ومُخْرَجٍ .

وكذلك المعتلّ اللام من المصادر التي من فِعْل - بكسر العين - فهو أَفْعَل أو فَعْلَان أو فَعِلٍ أو فَعِلٍ ؛ لأن قياس مصدرها : فَعَل كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى ؛ فأن العَشَى من : عَشِي - بالكسر - يَعْشَى عَشَى فهو أَعْشَى - وهو الذي لا يُبْصِرُ بالليل ويبصرُ بالنهار (١) .  
وإنما قلنا : إنه مقصور ؛ لأن نظيره : حَوْلٌ يَحْوُلُ حَوْلًا ، فهو أَحْوَلٌ . وأصله (٢) : عَشِيٌّ ؛ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .  
والصَّدَى : العَطَشُ ، من صَدِي يَصْدِي صَدَى (٣) ، فهو صَدٍ وصَدَيَان (٤) . وإنما قلنا إنه مقصور ؛ لأن نظيره عَطِشٌ يَعْطِشُ عَطْشًا فهو عَطْشَانٌ . وأصله : صَدِيٌّ ؛ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره أيضًا : فَرِقٌ يَفْرِقُ (٥) فَرَقًا ، فهو فَرِقٌ .  
والطَّوَى : الجُوعُ ، من : طَوِي - بالكسر - يَطْوِي طَوَى ، فهو طَيَّانٌ (٦) .

1- ينظر الصحاح (عشا) : ٦ / ٢٤٢٧ .

2- في ( هـ ) : وأصل .

3- لفظة ( صدى ) ساقطة من ( هـ ) .

4- ينظر الصحاح ( صدى ) : ٦ / ٢٣٩٩ .

5- لفظة ( يفرق ) ساقطة من ( هـ ) .

6- وأيضًا : هو طاو . ينظر الصحاح ( طوي ) : ٦ / ٢٤١٥ .

وإنما قلنا إنه مقصور ؛ لأن نظيره : عَطِشَ - بالكسر - يَعْطِشُ  
عَطِشًا ، فهو عَطِشَانٌ .

والمصنّف جعل في الشرح نظير الطَّوَى الفَرَقَ - وهو الخوف -  
وكذا يَنْبئُ (١) المتن . وفيه نظر ؛ لأنَّ فَرِقَ وطَوِيَ ليسا نظيرين في  
اسم الفاعل ؛ لأن اسم فاعل طَوِيَ - بالكسر - طَاوٍ وطَيَّانٌ ، واسم فاعل  
فَرِقَ - بالكسر - ليس على وزن فاعل وفَعَّلانٌ ، بل فَعَلَ - بكسر العين .  
وجعل في شرح المفصل نظير الطَّوَى : عَطِشَ يَعْطِشُ ، فهو  
عَطِشَانٌ (٢) . ونظير الصَّدَى - من صَدَيْ يَصْدَى ، فهو صَدٌّ - الفَرِقَ  
من : فَرِقَ يَفْرِقُ ، فهو فَرِيقٌ (٣) - وهو صحيح ظاهر .

والغَرَاءُ - بفتح الغين والمدّ - للذي يُلْزَقُ به الشيء يكون من  
السّمك ، (٤) شاذ ؛ لأنّ القياسَ القصرُ كما يقول الأصمعي (٥) ؛ لأنه  
من غَرِيَ - بالكسر - فهو غَرِيٌّ كَصَدِيٌّ فهو صَدٌّ (٦) .

1- في ( هـ ) : ( في ) . موضع : يَنْبئُ

2- ينظر شرح المفصل ، للمصنّف : ١ / ٦٢٣

3- ينظر المصدر السابق .

4- الذي في الصحاح : " الغراء : الذي يُلْصَقُ به الشيء ، يكون من السمك ، إذا فتحت  
الغين قصرت وإن كسرت مددت ؛ تقول منه : غَرَوْتُ الجلد ، أي : ألصقته بالغراء " ( غرا ) : ٦ / ٢٤٤٥ .

5- وحكاه عنه الزمخشري في مفصله ( ص ٢١٧ ) . وقد اعتمدت على النقل لا النص لأنني  
لم أعثر على النص في كتب الأصمعي .

6- وفي اللسان : " الغراء - بالمد والقصر - هو الذي يلصق به الأشياء وتتخذ من أطراف  
الجلود والسمك . ( غرا ) : ٥ / ٣٢٤٩

بالمدِّ نقله سيبويه<sup>(١)</sup> والفرّاء<sup>(٢)</sup> ، (٣) .

وكذلك جمع فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ إذا كان معتل اللام مقصور، نحو عُرَى جمع عُرْوَةٌ<sup>(٤)</sup> وجزَى جمع جَزِيَّةٌ ؛ لأنَّ نظيرهما قُرْبَةٌ وقُرْبٌ وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ .  
أصل عُرَى وجزَى : عُرُوٌّ وجزِيٌّ ؛ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

قوله : " ونحو الإعطاء والرَّماء .... " <sup>(٥)</sup> إلى آخره .

أي : القياسُ من الممدودِ ، كمصدر : أعطى ورامى واشترى واخبنطى فهو إعطاءٌ ورِماءٌ واشتراءٌ واخبِنطَاءٌ<sup>(٦)</sup> .  
وإنما قلنا إنها ممدودة ؛ لوقوع (٩٠) الألف قبل الأواخر في نظائرها<sup>(٧)</sup> من الصَّحاح<sup>(٨)</sup> ؛ لأنَّ نظيرَ الإعطاءِ من الصحيح الإكرامُ ،

1- الكتاب : ٣ / ٥٣٨ .

2- قال الفرّاء في المنقوص والممدود (ص ٢٤ - ٢٥) : " الغرّاء الذي يُغري به ، مقصور وممدود . وإذا فتح أوله قصر وكتب بالألف لأنه من الواو ؛ يقال : سرج مَغْرُوٌّ ، وسَهْمٌ مَغْرُوٌّ . وفي أمثالهم أدركني ولو بأحد المَغْرُوِّين " .

3- وبالمدِّ أيضًا نقله ابن السكيت ، وشارحه التبريزي . ( ينظر تهذيب إصلاح المنطق : ٢/٢٧ )

4- في الأصل : عرية . وما أثبتته من ( ق ) ، ( هـ ) .

5- في ( هـ ) : لم يرد من عبارة ابن الحاجب إلا قوله : " ونحو الإعطاء " . والعبارة بتمامها : " ونحو الإعطاء ، والرَّماءِ ، والاشترَاءِ ، والخبِنطَاءِ " ممدود ؛ لأنَّ نظايرها الإكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجَامُ ، وأسماء الأصوات المضموم أولها ، كالغواء والثُّغَاءِ ؛ لأنَّ نظائرها النُّبَاحُ والصُّراخُ ومفرد فَعْلَةٌ ، نحو كِسَاءٍ وقَبَاءٍ ؛ لأنَّ نظائرها جِمَارٌ وقَدَالٌ ، وأنديةٌ شاذٌّ " . ( الشافية ص ٩ ) .

6- ينظر المفصل ، ص ٢١٧ .

7- في ( هـ ) : نظائر .

8- وهذه العلة أخذها ركن الدين عن ابن الحاجب ، الذي أخذها عن الزمخشري

( ينظر المفصل ، ص ٢١٧ ) .

ونظيرَ (١) الرَّمَاءِ (٢) الطَّلَابُ ، ونظيرَ الاشتراءِ الافتتاحُ ونظيرَ  
الاحبنتاءِ الاخرنجامُ .

وأصلها : إعطاي ، ورِمَيِّ واشتِرايِّ واحبنتايِّ ؛ قلبت الياء  
همزة لوقوعها طرفاً قبلها ألف ، زائدة .

وكأسماء الأصوات المضموم أوائلها كالعُواءِ - صوت الذئب (٣)  
والشُعَاءِ - صوت الغنم (٤) والرُّغَاءِ (٥) ؛ لأن نظائرها من الصحاح  
الأصواتُ : النَّبَّاحُ ، والصَّرَّاحُ ، والضُّبَّاحُ - وهو صوت الثعلب (٦) .  
وحكم الداء (٧) حكم الصوت نحو النَّزَاءِ - بالضم - وهو داء يقع  
في الشاة (٨) ، وهو ممدود لأن نظيره من الصحيح (٩) من الداء (١٠)  
القَمَاصُ - وهو داء يقع في الغنم والإبل (١١) .

1- لفظة ( نظير ) ساقطة من ( هـ ) .

2- الرَّمَاءُ : مصدر رَامَيْتَهُ . ( ينظر الصحاح ( رمي ) : ٦ / ٢٣٦٢ ) .

3- وأيضا العُواءُ : صوت الكلبِ وابن آوى { ينظر المصدر السابق ( عوى ) : ٦ / ٢٤٤١ } .

4- ينظر المصدر السابق ( ثغا ) : ٦ / ٢٢٩٣ .

5- الرُّغَاءُ : صوت ذواتِ الخُفِّ ( المصدر لسابق ( رغا ) : ٦ / ٢٣٥٩ ) .

6- قاله الجوهري في صحاحه : ( صنيح ) : ١ / ٣٨٥ .

7- في الأصل ، ( ق ) : العلاج . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

8- قاله الجوهري في الصحاح ( نزا ) : ٦ / ٢٥٠٧ ) .

9- في ( ق ) ، ( هـ ) : الصحاح .

10- في الأصل ، ( ق ) : العلاج . والصحيح ما أثبتناه من ( هـ ) .

11- وهو أن يرفع البعير أو الفرس أو غيرهما يديه ويطحهما معاً ويَعْجِنُ برجليه .

( ينظر القاموس المحيط ( قمص ) : ٢ / ٣١٥ ) .

وكمفرد (١) أَفْعَلَةٌ إذا كان ذلك المفردُ معتلَّ اللامِ فإنه ممدودٌ ،  
 نحو : كِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ ، وَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ ؛ لأن نظيرَ كِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ من  
 الصحيح : حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ ، ونظيرَ قَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ قَذَالٌ وَأَقْذَلَةٌ ، فعلم أن (٢)  
 قبل آخرها ألف . أصلها : كِسَاوٌ وَقَبَايٍ ؛ قلبت الواو والياء ألفاً  
 لوقوعهما طرفاً قبلهما ألف زائدة (٣) .

قوله (٤) : " وَأَنْدِيَّةٌ شَاذٌ " . جوابٌ عن سؤالٍ [ مَقْتَرٌ ] (٥) . وتقدير  
 السؤال : أنكم قلتم : مفرد أفعلة إذا كان معتل اللام ممدود ، وهو منقوض  
 بِنَدَى ؛ فإنه مفرد (أندية) مع أنه معتل اللام ليس بممدود ، بل مقصور .  
 والنَّدَى : المطرُ ، والبَلَلُ . ويجمع على : أَنْدَاءٍ وَأَنْدِيَّةٍ ، لقوله (٦) :

(٢٣)  
 فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ  
 لَا يُنْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الطَّنْبَا (٧)

- 
- 1- وكمفرد : مطموسة في ( هـ ) .
  - 2- في ( هـ ) : أنها .
  - 3- لفظة ( زائدة ) ساقطة من ( ق ) .
  - 4- قوله : موضعها بياض في ( هـ ) .
  - 5- لفظة ( مقدر ) إضافة من ( ق ) ، ( هـ ) .
  - 6- في ( ق ) ، ( هـ ) : عقوله .
  - 7- هذا بيت من البسيط ، لمرّة بن مَحْكَانَ التَّمِيمِيّ ، وهو شاعر أمويّ عاصر جريراً  
 والفرزدق ، وكان شاعراً مقلّاً . والبيت من قصيدة له ، وقد اختار أبو تمام منها ثلاثة عشر  
 بيتاً في باب المديح والأضياف ( الحماسية رقم ٦٨٩ - ص ٥٠١ - ٥١٠ ) وأولها :  
 أَنَا ابْنُ مَحْكَانَ أَخْوَالِ بَنُو مَطَرٍ أَنْمِي إِلَيْهِمْ وَكَانُوا مَعَشَرًا نُجْبًا  
 والطَّنْبُ: حبل الخباء ، وعِرْقُ الشجر ، وعَصَبُ الجَسَدِ (الصحاح: طنب: ١/١٧٢) ، ينظر في  
 البيت: الصحاح ( ندى ) : ٦/٢٥٠٧ ، والمفصل: ٢١٨ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١/٦٢٥

وأجابه عنه بأنه شاذٌ ، لا يعولُ عليه ؛ أي جمع نَدَى على أُندِيَّة شاذٌ ، كما أن جمع نَجْدٍ على أُنجِدَة شاذٌ (١) .

قوله (٢) : " والسَّمَاعِيُّ ... " إلى آخره (٣) ، (٤) .

أي : والمقصور السماعي ، نحو : الرَّحَى وَالْعَصَا (٥) ، والممدود السماعي ، نحو : الخَفَاءُ والأبَاءُ مما ليس له نظيرٌ في الصحيح ليحمل عليه فيعلم من نظيره قصره أو مدؤه ، وحينئذٍ لا يعلم قصره ومدّه إلا بالسمع ؛ لعدم الطريق للقياس فيه .

والخَفَاءُ - من خَفِيَ .

والأبَاءُ - بفتح أوله : القَصَبُ ، والواحدة أَبَاءَةٌ . وقيل هو (٦) أَجَمَةُ الخَفَاءِ والقصب خاصَّةٌ (٧) .

---

(١٧٤) وابن يعيش ٤١/٦ ، والأزمينة والأمكنة لتمرزوقي : ١/١٦٨ ، وشرح الشافية للرضي : ٢/ ٣٢٩ (١١٧) واللسان ( ندى ) : ٦/ ٤٣٨٦ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٢٧٧ ( ١٣٤ ) .  
الشاهد في قوله ( أندية ) ؛ حيث إنه جمع ( ندى ) المقصور على أندية ، وهو شاذٌ ؛ لأن أفعلة جمع للمدود لا المقصور .

1- ينظر المفصل ، ص ٢١٨

2- قوله : موضعها بياض في ( ق ) .

3- إلى آخره ك ساقطة من ( هـ ) .

4- وعبارة ابن الحاجب بتمامها : " والسماعيُّ نحو : العَصَا والرَّحَى والخَفَاءِ والأبَاءِ مما ليس له نظير يحمل عليه " .

5- في ( هـ ) : العَصَا والرَّحَى .

6- في ( ق ) : هـي .

7- قاله الجوهري في الصحاح ( لبا ) : ٦ / ٢٢٥٩ .